جندل وذلذل

القول والكلام — عجبت من قولك لجنبك — امرأة معدوم — وضع المركبات — تسمية الشيء الى اجزائه — بيان قول النحاة

بحث الاسناد ٣ — الجملة والكلام ٤ — كيفية معنى الحرف والابتداء المتعلم من لفظ من — المشترك بحصه في منابيه ٥ — الاطراد والانعكاس — الحد والماهية ٥

اقسام التنوين — دخول التنوين على الفعل — التثنية للتكرير — اطلاق المركب والزوج على احد الجنس ٧ — النداء اصل في الافعال — جواز الاخبار بالجنس

العامل كالعلة — وجه الاحتياج الى زنة المجاز — الفاعل والمبتدأ والخبر ٨ — النصب وعامله للفضلات ٩ — ... — اصل علام

المجزوم ... — حروف التهجي ليست كلمة — لا لام الف — اول الفكر آخر العمل — العامل النحوي ليس بمؤثر — المعرب علته ...

كلمة الشرط عامل في عاملها — تقديم احد جزئي الكلام — الحركة والسكون من ... الاقسام — النسب يوجب ... ١٠ — العامل في المضاف اليه — تقسيم المعرب الى ... ١١

ما رئيت — اعراب المثنى وكلا — حروف المجموع — دونه خرط القتاد — لا يضاف كلا الا الى المفرد — الاعراب التقديري ١٢ — لكن الاطراد الالقاب

سيد وميت — بحث غير المنصرف ١٥ — علامة التمكن ... علامة الاعراب — ما يشبه الاسم للفعل — الافعال فرع الاسماء — بيان فرعية الفعل ١٦

خبر المال ... مأمون وفرس مأمون — يمان وشآم وتهام — افعال مفرد ... — مثنى وثلث ورباع ١٧ — رجل سوء — احكام اللفظ ...

فعل من الاسماء على ... ١٩ — القاسم والمعتل ... — باب قطام — العلمية ... — ... بعلبكة — ...

نحن فالعرب ... — التأنيث المعنوي — الالف لا تزاد ... — الوضع العلمي ٢١ — اسماء القبائل والبلدان ٢٢ — لفظ قانون — تصرف الكلمات الاعجمية

ابانا ... — دخول اللام على الاعلام ٢٤ — عدم النظير ... — اطلاق الجمع على الواحد — المحدود الموصوف كالباني ٢٥ — زيادة النون في النسبة مثل الرباني

الاوزان المختصة بالفعل ٢٦ — علي عمر — ما شاء — الوصف والعلمية متضادان — ازال لا يعود — احكام المصغر في الاكبر

تكرير الضمير وتأنيثه ... — معنى الجهة والوجه — الفاعل النحوي — ضمير بمفرده ما بعده — رجوع الضمير المتصل بالفاعل الى المفعول المؤخر ٣١

تقديم الفاعل وقصره — استثناء شيئين باداة واحدة — عمل ما قبل الا في ما بعده — ما خبر الفاعل — الاحاطة فلا اليه — نكتة اي بكيت عليه

المطوح بعض المطوحات — حكاية حال ماضية ٣٣ — حذف الفاعل — تحقيق التنازع وتنازع فعلي التعجب ٣٤ — مجيء الحال ومفعول ما لم يسم فاعله مقام الفاعل ٣٦ — المفعول بواسطة

ان ... — نسج المعدى — رب مبتدأ لا خبر له ٣٨ — كوكب الفضة الساعة — امت في حجر لا فيك ٣٩ — شرابا جنبك الى انحنا عرقوب

تنكير المبتدأ وتخصيصه — شهر ثرى شهر ترى — كون كلمات الشرط مبتدأ — كلاب الاستفهام — علمك ... — سحاب ... — كون الالف حرف ...

حذف العائد الى المبتدأ — حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة — وضع الظاهر مقام المضمر — لا بد بعد ... — كون الحال محل الاعراب ٤١ — ظرف الرابع خبر اعلم عن ...

وجه تصدير الاستفهام والتمني — مواضع تأخر الخبر — تعدد الخبر ... — سببية الشرط عن لازم — حذف المبتدأ والخبر — اذا المفاجأة ظرف زمان او مكان

حذف اذا مع الجملة — خبر ان وتعدد الخبر — وجه الاتساع في الظرف — خبر لا و ... — المنصوبات ٤٩ — المفعول المطلق — الالام ... موضع المصدر ٥١

العطاء والكلام ليسا بمصدرين — حذف الفعل — لفظ حنانيك — حذاك — هيهات ورويدا لا محل لها من الاعراب — اف واف لك وويل وويح — عمرك الله وقعدك الله

ما وقع للنسبة علاجا — لفظ مثل لا يتوقف بالاضافة — البتة واعرابه — بدلول اللفظ الصدق — اجدك لا تفعل

لبيك وسعديك وحنانيك وخواليك ٥٦ | مرجع الضمير المفعول | وجوب تقدم المفعول والراجع اليه ٥٧ | اهلا وسهلا | هذا ولا زعمانك | الكلام على

كل شيء ولا شتيمة حر ٥٨ | ديار الاحبة | حمل المعدى لا تابا | المنادى | ولام المستغاثة | المضارع للمصاحبة ٦١ | دخول اللام في الاعلام وعدم اطراده ٦٢

انما سميت هانا لنهنا | العلم لا توصف | العلم الموصوف بابن | المنادى المعرف باللام | لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ٦٣

لفظ الجلالة واللهم ٦٥ | يا ابى ويا ابن ابى ويا علاى يا ابت يا امت | الحط على الوقف ٦٦ | جمع العوض والمعوض عنه | حذف الاحتياط ٦٧

رحيم المالي | لا توقع على الثابت ٦٩ | المحدود كالثابت | المبدوء ٧١ | باب الاختصاص ٧٢ | الحمد لله الحمد

الاضمار على شريطة الفسر ٧٣ | الحروف التي لها صدر الكلام ٧٤ | معمول الفعل المفصل لا يتقدم عليه | ما بعد حرف العطف ٧٥ | عطف جملة لا محل لها

اعمال ما بعد الا ما قبلها ٨٠ | التحذير ٨١ | او المتصل والمنفصل | باب الاغراء ٨٣ | المفعول فيه وظروف الزمان والمكان واحكامها ٨٤ | تنكير المفعول له وتنكيره ٨٨

المفعول معه قياس ام سماعي ٨٩ | الحال ٩٠ | الاحوال المتضادة | تكرر الحال بعد اما ولا ٩١ | معنى الفعل العامل في الحال | وقوع المعرفة حالا مثل جاؤوا قضهم بقضيضهم زيدا بدا وحده ٩٢

مررت بهم الجماء الغفير | دخلوا الاول فالاول | لفظ كافة | الحال عن المضاف اليه | الحال الموطئة ٩٦ | المصدر الواقع بعد اسم الحال ٩٧

الجملة الحالية المصدرة بليس ٩٨ | اعطيته درهما فصاعدا وقاطبة ٩٩ | التمييز ١٠٠ | قولهم لعلت عن امرك | عشرون | حذف نون فيه الخافضة

عز فاعل ١٠٣ | ما تركت ١٠٤ | المستثنى | ترك الا وكان ١٠٥ | الاستدراك ١٠٦ | لا عاصم اليوم ١٠٧ | ما ضر الا نفع

فلما ١٠٨ | لا يجوز تناقض الفوات ١٠٩ | امتناع العطف بعد لا | الوزن بين ١١١ | كلمة التوحيد ١١٢ | لا صلوة الا بفاتحة الكتاب

تعارض الا وغير ١١٤ | بيد | الفصل بين الصفة والموصوف | لا سيما ١١٦ | سواء | الواو الاعتراضية | الامعنى لما ١١٧ | من ابو

نشدتك الله ١١٢ | ان خيرا فخير | حذف كان | جرا بعد ان وان لا | ان المفتوحة المشرطة | كلما | المنصوب بلا لا النافية ١١٩

كل مصدر تعدى بحرف يجوز حمل ذلك الجار | ان بها لا | لا تولك | زيادة لا | قضية ولا ابا حسن لها | لا حول ولا قوة ١٢٢

الا في حق العبر | الفصل بين المضاف | لا عليك | حبذا ولا ١٢٥ | حذف الجار ونصب المفعول ليس بقياس ١٢٦ | العطف على المنفي ١٢٧ | كلمات | المجرورات ١٢٨

العامل في المضاف اليه | اضافة العلم مع لفظ ١٢٩ | الاسماء المتوغلة في النكرة لا تعرف بالاضافة | بابت المضاف المضاف اليه | اضافة المصدر | اضافة العام الى الخاص ١٣٥

آل حم | اضافة فعل الفضل | اضافة اى | اقامة المضاف اليه مقام المضاف | منع توارد الفوات في السبع ١٣٩ | الاسماء الستة المضافة لثالثة | ذويه ذات

العامل في التوابع | النعت ١٤٣ | المجواد الواقعة صفة ١٤٤ | رجل صدق | الوصف المغاير | رجل عدل ١٤٥ | المحلي بالسيف معرفة والنكرة

وقوع الطلبة صفة ١٤٦ | نعت العلم ١٤٧ | وقوع الموصول نعتا ١٤٨ | مخالفة النعت المطبوع للمنعوت ١٥٠ | حذف الموصوف | تقديم النعت على المنعوت

الجر بالجوار ١٥٢ | العطف ١٥١ | عطفها تبنا | العطف على عاملين مختلفين ١٥٤ | حذف واو العاطفة | تقديم المعطوف وعطف المؤخر ١٥٥ | التاكيد ١٥٦

اضافة الاعداد | وقوع المرفوع المتصل تاكيدا للضمير | الاتباع ١٥٨ | ترتيب المؤكدات | بدل الكل عطف البيان ١٦٠ | وقوع الواو المقدس | الابدال من الضمير

اجتماع التوابع ١٦٢ | عطف البيان | التاركى بعد المصير | المضمر | المبنى ١٦٣ | ارجاع الضمير على المتقدم معنى | اول ما وضع من المعرب ١٦٥ | انقاربه ١٦٦

مواضع استتار ضمير العامل والتفصيله | اجتماع الضمير ١٧٠ | لولا وعجز | الضمير بعد عسى | نون الوقاية ١٧٢ | ضمير الفصل ١٧٣ | الكرم التقوى

توسط ضمير ان ١٧٥ | هما انا ذا ١٧٦ | الموصول ١٧٨ | الفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة | الظاهر يغني عن العائد | ذو الطائية ١٨٢ | كلمة ماذا

حذف العائد المعمول والمجرور | الضمير الموقوع لا تحذف | اما الذي يمتنى اى حيدره ١٨٣ | الاشارة بالذى | دخول الموصول على الموصول

اسماء ١٨٨ | الماهية ١٨٩ | من وما المصلحان للمثنى والمجموع | ايا واية | ماذا صنعت ١٩٠ | احكام الموصول | تطاير ١٩٣ | كون الفعل اسم الفعل ١٩٥

تعدية اسماء الافعال | فيه لغات ١٩٦ | جهل وعلم | الظروف المستعملة اسماء الافعال ١٩٨ | الاصوات ٢٠٠ | المركبات والاعداد ٢٠٢

الظروف المبنية | الاحوال المستعملة نحو خمسة عشر | الكتاب ٢٠٦ | لا تعمل اجزاء في الشرط | كم عدة لك وخاله | الظروف وبناء عليها ٢١٠ | لو مسند وساعة | مبدأ الزمن

استعمال اذا واذا ٢١٢ | العامل في الظرف الذي فيه الشرطية | التابع لا يعمل في المتبوع ٢١٥ | الفاء فسيح | كلا ومنها | زاد اذ واذا ٢١٦ | اصالة منها | ابن ولى ٢١٧

الظرف كيف يصنع | مذ ومنذ ٢١٨ | لدى ولدن وعند وقط ٢٢١ | استعمال مع والوصف معا وجمعا ٢٢٢ | المعرفة والنكرة | لا تصاغ كلا واي ... الفصل الى موضع

لام التعريف ومعانيها ٢٢٢ | العلم وتنكيره وفلان وفلانة ٢٢٣ | المفعول والمكمل والكنية والالقاب ٢٢٧ | اسماء العدد وعكس التائية ٢٣١ | تصغير رجال ونسوة

مميز العدد ٢٣٤ | اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا | تقدم الليل في التاريخ ٢٣٦ | المذكر والمؤنث ٢٣٨ | الالف الممدودة | جمع التأنيث

ما والتمييز للوحدة | فعيل بمعنى مفعول ومفعل وفاعل | لفظ جديد ٢٤١ | العلامات المقصورة دعوى | الباءات والتعطيل | المثنى ٢٤٢ | التغليب

الممدود والمقصور ٢٤٣ | حذف التاء في حسبان | الجمع ٢٤٥ | الجموع النافية بالواو والنون ٢٤٨ | المؤنث ٢٥٠ | جمع التكسير | جمع السلامة ليس قليل ٢٥٢

لفظ الجر كما | المصدر وما بنيه للفعل والعدم ٢٥٢ | المفعول المطلق لا يدل على الشك | التصغير يمنع المصدر عن العمل ٢٥٣ | اسم المصدر ٢٥٥ | اسم الفاعل والصفة المشبهة

المصدر يمنع الصادر الكسر | معنى حكاية ٢٥٥ | عمل اسم الفاعل في اللام | صيغ المبالغة ٢٥٦ | حذف نون جمع الفاعل | اسم الفاعل المضاف | اسم المفعول ٢٥٧

الصفة المشبهة ٢٥٨ | سحب حسن الوجه ٢٦٠ | الاسماء الجامدة الجارية مجرى الصفات | لان المحكوم ... ٢٦٢ | ودلالة الفعل الماضي على الحدث

استعمال افعل عاريا | اول واخر ٢٦٥ | المسئلة الكحلية | الفعل | الفعل لا يتعدى ٢٦٧ | انصراف الماضي الى الاستقبال ٢٦٦ | مشابهة المضارع الاسم ٢٦٨ | نون العظمة

تنزيل الواحد منزلة الجمع ٢٦٩ | النواصب للمضارع ٢٧١ | تخفيف ان الثقيلة | ان المصدرية لم تحتج | لا المصدر للتنبيه | حروف التعويض | ان للمصدرية

ان بعد العلم مخففة لا غير | لن ٢٧٣ | اذن بمعنى لو ودخول الفاء في جوابه | كي وجه بمعناه واولى ان ٢٧٥ | المعمول بالمرفوع بعد حتى | لام كي ولام الجحد | انتصاب المضارع بعد الفاء

لام الامر | الامر من نفس المتكلم | لا الناهية

واو الصرف وانتصاب المضارع بعدها | انتصاب المضارع بان المقدرة ٢٧٨ | اظهار ان المقدرة وحروفه | الجزم المضارع | معنى السور في الاستفهام | المجازاة بكلم ٢٨١

لما

معنى النحر | اصل اذما ٢٨٢ | عامل الشرط والجزاء | تقدير ان بعد الاسماء ٢٨٨ | الامر ووجه التسمية ٢٨٩

فعل ما لم يسم فاعله ٢٩٠ | الاشمام | الاقوار | المتعدي وغير المتعدي ٢٩١ | المجرور وحرف مفعولا لمحل

لا يجوز حذف ... الامر اوان | الحمل على التضمين ٢٩٢ | حروف الجر لا يغير لشئ الا ... | التعدية بالتاء والهمزة | تعليق حرف وصل والاحد

افعال القلوب ٢٩٣ | جمع الافعال الناقصة بمعنى كان مع قد ... | الوارد من علمت وعرفت ٢٩٤ | حذف مفعول اعطيت

الالغاء والتعليق ٢٩٥ | ومن المعلقات ان المكسورة | اراك بمعنى احسن ٢٩٦ | ووقوع الاستفهام بعد فعل الطلب

جواز تعليق جميع الافعال ٢٩٧ | خواص افعال القلوب ٢٩٨ | المفرد بعد القول على خمسة اوجه ٢٩٩ | الافعال الناقصة ٣٠٠

الوارد من التام والناقصة | الافعال الناقصة غير محصورة | دخول النفي على النفي بعد الثبوت ٣٠١ | يراد بالنفي الاستمرار بخلاف الثبوت

ما زال التام والناقص ٣٠٣ | حذف خبر الافعال الناقصة ٣٠٣ | زيادة كان ومعنى الزيادة | فاعل كان مصدر وسوسوس | اصل ليس

ما يجوز تقديم خبره من الباقية وما لا يجوز — لا يخبر عن نكرة موصوفة — حذف نون تكن ٣٠٥ — وجه تسمية الافعال مشتقا — الافعال المقاربة ٣٠٥

جرى زيد — لا ينبغي ... — خبر كاد — زيادة كاد — ... — ...

عسى بمعنى لعل — جمع عسى في القرآن واجبة الا قوله تعالى عسى ربه — كاد او شك او كرب ... — فعل التعجب ٣٠٨ — الفعل من فعلي التعجب المتعدي — النقل ... الى ...

... الداخلة على فاعل نعم — او ضميره

افعال المدح والذم ٣١٠ — في نعم اربع لغات — نعم الرجل زيد — ما في طالما وقلما ونعما ليست كافة بل مصدرية ٣١٣

فيها ونعمت — حينئذ — الحرف ٣١٤ — حذف مدخول الحرف — ... ٣١٤ — علام اذا كان فعلا

معنى الغاية ٣١٥ — المدى ومد البصر — معنى قولهم من لابتداء الغاية — بمعنى في وعلى — تممت المسك من دارين من الطين

اصل المعنى ابتداء الغاية — كون من للتبعيض ... — من التجريدية والباء التجريدية ٣١٦ — من للبدل والزائدة — حكاية كلام المخاطب

الجار والمجرور لا يكونان علما — التكرار في الظاهر لا استعارة — الى بمعنى مع ... — حمل الاضداد على الاضداد — حتى لغة في ... ٣١٧

الجزء وتسمية الجزء والجزء الملاقي — ما بعد حتى جارة كانت او عاطفة — اعادة ما بعد حتى العاطفة — عطف الجمل بحتى — العوض ... وحتى

في بمعنى على ومع ٣١٨ — في انه من كل فانت خلف — معنى التعدية ٣١٨ — قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم — زيادة الباء في نحو سمعت زيد

لام العاقبة والمعوية للعلل ٣١٩ — مع انه حرف — رب للتكثير — استعمال قد للتكثير — ربه — الفعل لا يتعدى الى معموله بحرف الجر والى ضميره

ضمير المصدر ... — لم يشبه ... — النفي يطلب الفعل — الارب بعض طائفة

ايمن ... — صعو وطاعة — لم يتقدم على رب ناسخ ... — رب المكفوفة — بعض الامور الاخروية ما ...

حذف الفعل بعد ربما — خصائص لفظ الجلالة — الجر بعد حذف المضاف — استعمال حرف القسم ٣٢١ — مناسبة الواو والتاء

لاه ابوك — من للقسم — وايمن الله وايم الله — الحرف الواحد لا يجيء مستعملا — اختصاص لفظ الجلالة بعوض ... وتعويضه

حذف جواب القسم و — تكرر واو القسم — القسم على ضربين ٣٢٣ — مواضع لام الابتداء — لا يلي القسم من ولم

لا به من قد على نعم — لزوم تكرر لا — اللام الموطئة ٣٢٤ — حذف جملة القسم — جير بمعنى نعم ٣٢٥ — الى بمعنى النعمة

اعراب قولهم كان زيدا ... ٣٢٥ — اسمية عن وعلى — اسمية كاف التشبيه — دخول الكاف على الكاف ... ٣٢٦ — قوله تعالى ليس كمثله شيء

الكاف لا تدخل على المضمر — كما تكونوا يولى عليكم — كما بمعنى لعل — ربما بمعنى — كان من ... — علما وطالما — الحروف المشبهة ٣٢٦

عمل ليت — اليك ... التشبيه — كانك بالدنيا لم تكن — معنى الاستدراك — حروف الترجي والتمني — لعل الواقعة في القرآن ٣٢٧

قوله تعالى لعله يتذكر ... — استعمال ان للتشكيك — لا يفهم ... — نصب الجزءين بليت وغيرها — خبر كان مفرد — اعمال ليت اذا ... واذا دخل عليها ما

التاكيد تقوية الثابت — مواضع ان وان — ما السبع ... ما المصدرية — فتح ان في جواب القسم ... ٣٢٩ — جواز الكسر والفتح — جمع الشيء ... لفظ الابهام

اول قول ان احواله ٣٢٩ | لا جرم — مذهب الظرف كون حقاني | لا يكسر ان بعد مذ | تفتح بعد لا جرم | الفعل والفعل ... كان الى المصادر

شذ ما وعا | كسر ان بعدها الكافه | نحو استعمال انا ساقل نعم الفعل استعمال نعم | من اخذ احده | قوله تعالى ان الله بريء من المشركين

لكن وحكمه في العطف ٣٣٤ | الوصف والبيان والتاكيد كالمعطوف في الحمل على المحل | فمن يك امسى بالمدينة رحله | لام الابتداء | على ما بعد لام الابتداء

وقوع المسمه صيله | لا يدخل الا على جواب الشرط | الفصل المسمى بالعاد | حذف كثار | لمعنك بمعنى لانك

ان المكسوره زادف نعم والمفتوحه لعل | خفف المكسوره فتلغى الا قليلا | ان تربك لنفسك وان نفسيك لطيبه ٣٣٤ | اللام الفارقه بين المشدده والمخففه | اختصاص لما الاستثنائية

اهمال كان مخففا واعمالها | لكن لحصل | الجمل | لا يجوز حذف | حذف خبر | ليت شعري ٣٣٥ | الاخبار عن نكرة

حروف العاطفه ٣٣٦ | واو الاستيعاف | الفاء بمعنى الى | الفاء السببيه | كون الفاء للترتيب بلا مهلة لا تنافي حصول الثاني في الزمان

حتى ثم لاستبعاد ٣٣٧ | دخول الهمزه على الواو وثم | ثم الزائدة | المهملة في حتى ... | الفرق بين التخيير والاباحه ٣٣٩

بيان كسر عطفه او كسر عطفه ٣٣٩ | لفظ احدى المعنى والموجب | النكرة في غير الموجب بعد العموم | اما بمعنى او | حتى ما غير ...

حجر هل قبل المتصلة

ام المتصلة والمنقطعة ٣٤٠ | همزة التسوية وام التسوية ٣٤١ | اعادة الهمزة مع ان الشرطية | نحو ... الاستفهام | اما مع من سواء ولا ابالي والهمزه وام ٣٤٣

كائنا من كان

الفرق بين ام واو | لا يعطف الماضي على الماضي | معنى الاضراب في بل وقد ... ٣٤٤ | شرط العطف بلكن ... ما قبلها لا بعدها

لكن في جميع مواضعها مخففه وليست عاطفة عند الشخص | حروف التنبيه ٣٤٤ | اما والا كانا مركبتان | ها وعا واو وثم | ها يدخل على جميع الاداب

قولهم هانت ذا | يا من حروف التنبيه كقوله الا يا اسجدوا | حروف النداء ٣٤٥ | حروف الايجاب ٣٤٥ | الفرق بين نعم وبلى

وقوع نعم موقع بلى | اختصاص بلى بايجاب النفي | الجواب بنعم او بلى | الجواب عن الاستفهام ٣٤٦ | اي لا يات بعد الاستفهام ويستعمل مثل نعم

في اراى يا لعله | اجل وجير وان تصديق للخبر | كقول ابن الزبير لعصاته حين قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها

سبب تسميته بزوايد حروف الصلة

حروف الزائده ٣٤٦ | على بعض الحروف الزائد | ان موطئة للقسم

حروف التفسير ٣٤٧ | الفرق بين اي وان المفسره | ما بعد ان المفسره ليس من صلة ما قبلها

حروف المصدر ٣٤٧ | ان المصدرية لا تدخل الا على الفعل ويخصص بالاستقبال المضارع | ان المشدده | اختصاص كي بالمضارع ٣٤٨

لو بعد التمني | حروف التحضيض ٣٤٨ | الفرق بين التحضيض والعرض

حروف التوقع ٣٤٨ | يجمع في قد ستة معان التحقيق والتوقع والتقريب | حروف الاستفهام | هل لا يدخل على اسمه خبر فعل | هل بمعنى قد

الكوفي الرجل السيد الكثير الخير

الهمزه اعم من هل | لا يستعمل هل في الانكار | خصائص همزة الاستفهام

حروف الشرط ٣٤٩ | لو الشرطية

يا كبيكج يا كبيكج يا كبيكج

الشرط بالشرط عند الله تعالى

لعدم العلم على الكرط ٣٥٠ | جواب القسم لا يكون الا بما | دخول الشرط على الشرط ٣٥٢ | افراد الظرف مجرى كلمة الشرط

اما للتفصيل ٣٥٢ | اما يكون مرتين قريبا قائم | جواز عمل ما بعد الفا السببية فيما قبلها | حذف اما لكثرة الاستعمال

حرف الردع ٣٥٤ | كلا بمعنى حقا | تاء التانيث ٣٥٥ | الكلام في البراعث

التنوين ٣٥٥ | الكتابة مبنية على الخط | وجه تسمية التنوين | حذف التنوين

نون التاكيد ٣٥٥

احكام ها السكت ولم يذكرها ابن الحاجب رحمه الله ٣٥٨

منع الشارح تواتر القرآات السبع
في الموضعين احدهما بحث الاضافة
والاخر في العطف

الواو الاعتراضية
في النعت المقطوع
وفي بحث الاستثناء
متعلقا بتمام

الجر بالجوار في اخر
بحث النعت

مبنى الخط على الوقف
في اضافة المنادى الى ياء المتكلم

المضمن من البيت ما لا يتم معناه
الا بالبيت الذي يليه في اواخر
المنصوبات في بحث لا

الواو في قوله تعالى وما اهلكنا
الا ولها كتاب معلوم للحال و
قيل للفصل بين الموصوف والصفة
في الاستثناء المفرغ

نون الوقاية
في اواخر المضمر

الكلمة   الكلام   الاسم   المعرب   العامل

غير المنصرف   الوصف

وغراب البين عند ابي الغوث هو الابقع وقال ابو الغوث غراب البين هو الاحمر المنقار والرجلين فاما الاسود فهو الحاتم لانه يحتم بالفراق
صحاح

البنات التماثيل الصغار التي تلعب بها الجواري
صحاح

وما لوم نفسي مثلها لي لائمة
وقد علمت اما هن اني خليفها لي

من البيرات ازبرو الغيس كالذي
سلو ولا انعام صبا متيما

ارى شجن الخير والسلطان نائية
يقال دار شط قربي اي احد

فاليكيان بها الطرثوث والصرب
الطرثوث نبت يؤكل وهو ضرب من الكماة
صحاح

المجانيق هو حكيم النصارى كذا في السامي اول
قال الفردوسي سكندر بفرمود تا جاثليق بيا ورد
عرادة و منجنيق وبه وصنف محاربة مع ملكه
اخر فعلى هذا هو الموكل باي عمل كان
تاج الاسماء

وعدت وكان الخلف منك سجية
مواعيد عرقوب اخاه بيثرب

انتصب مواعيد بوعدت اي وعدت وعدا مثل مواعيد عرقوب انتصب
اخاه بوعد لانه مواعيد عليه وعرقوب اسم رجل من العمالقة ضربت به
العرب المثل في الخلف وذلك انه اتاه اخ له فسأله شيئا فقال اذا اطلع نخلي
فلما اطلع قال اذا ابلح فلما ابلح قال اذا ازهى فلما ازهى قال اذا ارطب
فلما ارطب قال اذا صار تمرا فلما صار تمرا جذه من الليل ولم يعطه
ويترب بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق وفتح الراء اسم موضع قرية
باليمامة ويروى بالثاء المثلثة وهي اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم
والاول اصح لان العمالقة لم يسكنوا المدينة
شرح المقامات

فهرس النصف الاول

الكلمه ١ — الكلام ٣ — الاسم ٤ — المعرب ٧ — العامل ١٠

غير المنصرف ١٥ — العدل ١٧ — الوصف ٢٠ — التانيث ٢٠ — التعريف ٢٢

العجمه ٢٣ — الجمع ٢٣ — التركيب ٢٥ — الالف والنون ٢٥ — وزن الفعل ٢٦

المرفوعات ٣٠ — الفاعل ٣٠ — تنازع الفعل ٣٣ — مفعول ما لم يسم فاعله ٣٦ — المبتدأ والخبر ٣٧

الخبر قد يكون جملة ٣٩ — قد يتضمن المبتدأ معنى الشرط ٤٤ — قد يحذف الفعل لقيام قرينة ٤٥ — خبر ان واخواتها ٤٨ — خبر لا التي لنفي الجنس ٤٩

اسم ما ولا المشبهتين بليس ٤٩ — المنصوبات ٤٩ — المفعول المطلق ٤٩ — المفعول به ٥٦ — حذف الفعل وجوبا في اربعة مواضع ٥٧

الاول سماعي ٥٧ — اسم المنادى ٥٨ — توابع المنادى ٦٠ — المضاف الى ياء المتكلم ٦٦ — الرابع التحذير ٨٢

المفعول فيه ٨٣ — المفعول له ٨٧ — المفعول معه ٨٨ — الحال ٩٠ — التمييز ٩٩

المستثنى ١٠٤ — خبر كان واخواتها ١١٨ — اسم ان واخواتها — المنصوب بلا التي لنفي الجنس ١١٩ — خبر ما ولا المشبهتين بليس ١٢٥ — المجرورات ١٢٨

الاضافة المعنوية ١٢٩ — الاضافة اللفظية ١٣١ — التوابع ١٤١ — النعت ١٤٢ — العطف ١٥١

التوكيد ١٥٦ — البدل ١٦٠ — عطف البيان ١٦٣ — المبني ١٦٢ — المضمر ١٦٣ — نون الوقاية ١٧٢

اسماء الاشارة ١٧٦

الموصولات ١٧٨ — الاسماء الافعال ١٩٤ — الاصوات ٢٠٠ — المركبات ٢٠٢ — الكنايات ٢٠٦ — الظروف ٢١٠

الظروف المضافة الى الجملة ٢٢٢ — المعرفة والنكرة ٢٢٢ — اسماء العدد ٢٣٠ — المذكر والمؤنث ٢٣٨ — المثنى ٢٤٢ — المجموع ٢٤٥

المذكر ٢٤٦ — المؤنث ٢٥٠ — المصدر ٢٥٢ — اسم الفاعل ٢٥٥ — اسم المفعول ٢٥٧ — الصفة المشبهة ٢٥٨ — اعراب المضارع ٢٨٠

اسم التفضيل ٢٦١ — الفعل ٢٦٧ — الماضي ٢٦٧ — المضارع ٢٦٨ — رافع المضارع ٢٧٠ — نواصب المضارع ٢٧١

كي ٢٧٥ — حتى ٢٧٦ — واو الصرف ٢٧٨ — كلم المجازاة ٢٨١ — العامل في الشرط والجزاء ٢٨٢ — الامر ٢٨٩ — فعل ما لم يسم فاعله ٢٩٠

المتعدي وغير المتعدي ٢٩١ — الافعال القلوب ٢٩٣ — الافعال الناقصة ٣٠٠ — افعال المقاربة ٣٠٥ — فعل التعجب ٣٠٨ — افعال المدح والذم ٣١٠

الحرف ٣١٤ — حروف الجر ٣١٤ — الحروف المشبهة بالفعل ٣٢٦ — إنّ أنّ — كأنّ لكنّ لعلّ ٣٣٤ — ليت ٣٣٥

الحروف العاطفة ٣٣٦ — الواو والفاء — ثم ٣٣٧ — حتى أو إمّا ٣٣٨ — أم المتصلة والمنفصلة ٣٤٠ — لا بل ٣٤٣ — لكن ٣٤٤

حروف التنبيه ٣٤٤ — حروف النداء ٣٤٥ — حروف الايجاب ٣٤٥ — حروف الزيادة ٣٤٦ — حرفا التفسير ٣٤٧ — حروف المصدر ٣٤٧

حروف التحضيض ٣٤٨ — حرف التوقع ٣٤٨ — حرفا الاستفهام ٣٤٨ — حروف الشرط ٣٤٩ — حرف الردع ٣٥٤ — تاء التأنيث الساكنة ٣٥٥

التنوين ٣٥٥ — نون التوكيد ٣٥٥ — سين الكسكسة شين الكشكشة حرف الانكار ٣٥٨

تم

ترجمة العلامة ابن حاجب منقولة من طبقات النحاة للحافظ السيوطي رحمه الله تعالى عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس العلامة جمال الدين ابو عمرو ابن الحاجب
الكردي الدويني الاصل الاسنائي المولود المقرئ النحوي المالكي الاصولي الفقيه صاحب التصانيف المنقحة ولد سنة سبعين او احدى وسبعين
وخمسمائة باسنا من الصعيد قال الذهبي وكان ابوه جنديا كرديا حاجبا للامير عز الدين الصلاحي فاشتغل ابو عمرو في صغره في القاهرة وحفظ القرآن
واخذ بعض القراءات عن الشاطبي وسمع منه التيسير وقرأ بالسبع على ابي الجود وسمع من البوصيري وجماعة وتفقه على ابي المنصور الابياري
وغيره وتأدب على الشاطبي وابن البنا ولزم الاشتغال حتى برع في الاصول والعربية وكان من اذكياء العالم ثم قدم دمشق ودرس بجامعها في زاوية
المالكية واكب الفضلاء على الاخذ عنه وكان الاغلب عليه النحو وصنف في الفقه مختصرا وفي الاصول مختصرا وآخر اكبر منه سماه المنتهى و
في النحو الكافية وشرحها ونظمها الوافية وشرحها وفي التصريف الشافية وشرحها وفي العروض قصيدة وفي نظمه فلاقة وشرح المفصل بشرح سماه
الايضاح وله الامالي في النحو مجلد ضخم في غاية التحقيق بعضها على آيات وبعضها على مواضع من المفصل ومواضع من كافيته واشياء نثرية ومصنفاته
ومصنفاته في غاية الحسن

تثنى الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين • ومنه الحديث
مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين • وقال ابو النجم
بين رماحي مالك ونهشل • وعليه قول محمد رحمه الله
فان كانت احدى البلدتين خيرا من الاخرى   من المغرب

ولا تسقط تاء التأنيث في التثنية الا في كلمتين خصيان واليان
وقد جاءتا على الاصل وهو القياس لان حق المثنى ان يكون صيغة
المفرد فيه محفوظة الا ما في آخره الف   من المغرب

الاصل في العمران يرجع الى الحسن بالحر عنه محور ذكر منه وهذا الا استقبال منه
ويأتي على وجهين احدهما ان يعود الى ما المحرعنه بعضه كقولك زيد ذكرته
الا من ليس منهما آتيك الا بناحر عنك ما هو هو وسابقه ان الضمير عائد
عائد الى الامور الى المحرعنه بعضه فلى عاد الى العام الذى هو ذلك حر
كان عائد اعني ذلك اى من والثاني ان يعود على شئ على ليس بمحد الكوكب
ومعه ذكرت الخيل ليس و هو معروف ولا منتكر عند ما فان الضمير عنه
للخيل لا على و ذكر الرد لا ليس للخيل ذلك ... بسببها وادخل الحالها نصار
نحو العصر كالحمل كانه تا عائد على الرد اذ كان عنها الالباس المذكور
منها كلام مسرور و هذا عمر من نسبه كلام ... وقيل نظر

من شرح
المفصل

قال وسعى عمل لا التبرئة اعرف انها التي تنفي الجنس قال لا بد لي وانا بسبب بذلك
يعني التبرئة لانها تنفي الجنس وكانها تدل على البراءة منه وجعلت نفس التبرئة
مبالغة كما في زيد عدل وعليه فالتبرئة صفة لكن با تا ويل المذكور ولا عاب
او على حذف مضاف اي ذات التبرئة لفوات المبالغة ويحتمل ان يكون لاضافة
للتبرئة على حد قوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم

وكذا في
شرح المفصل

فان قلت قد جعل ارباب التفسير قوله تع فاخذه الله نكال الآخرة
مفعولا مطلقا للتاكيد اي نكله تنكيل الآخرة وهو يدل بالاضافة
على النوع قلنا اذا اضيف المصدر الى معمول الفعل بعد حذفه
يكون ما اضيف اليه من تتمة العامل ولا يكون قيدا للمصدر فلا
يفيد نوعه من مفهوم الفعل فنكال الآخرة اصله نكل الآخرة
نكالا فلما حذف العامل اضيف المصدر الى متعلقه ومنه سبحان
الله واصله اسبح الله تسبيحا ولبيك واصله البت لك لبين
فاعرفه من دقائق اسرار الفن لا يعرفه الا المعني فاسلي الطلب
شديد المحن

من شرح الكافية
لعصام الدين

ويعني دون ادنى مكان من الشيء هو في الاصل ظرف مكان مثل عند لا انه ينبئ
عن دنو اكثر ومنه اخذ الدون بمعنى الخسيس لان الدنو شاع في الحقارة ثم توهم بهذا دنو
ذو الرتبة اذا كان احط منه حطا قليلا يحسب واما لم يكن ظرفا ثم توسع ثم استعير للتفاوت
في الاحوال والرتب حتى صار يستعمل فيه اكثر من الاصل ثم اتسع في هذا المستعار
فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وان لم يكن ثمة تفاوت قريب وهو بهذا المعنى
قريب معناه من معنى غير وهذا اقله من الادوات تتجاوز الظروف كما في تعالى في مكانه اذا
خلفه في علم او سلطان وكما استعمل سوى بمعنى غير

كذا في الكشف

قال
وجدنا في كتاب بني تميم احق الخيل بالركض المعار وسئل انه يحكى كما ذكره الملم وقيل
من الالغاز في نقل التقليب مع التقديم وسئل على حذف ضمير ان وما آثره الجوهري
لان المقصود ان ذلك في كتابهم والمكتوب هو اللفظ وان كان لا اراد المعنى فهو قرينة الحكاية
ولان الحكاية اكثر من الالغاز والحذف والمعار بالعين المهملة وهو اشهر الروايتين من عار
الفرس اذا ذهب ههنا وهناك ... في الصحاح عن ابي عبيد وبعض الناس يذهب الى
العارية وهو خطأ اول نقله الازهري عن ابن الاعرابي وحده والبيت لبشر بن خازم
الاسدي من قصيدة مطلعها الا بان الخليط ولم يزاروا وقلبك في الظعائن مستعار
وهي في المفضليات وبهذا اخذ الصحاح الجوهري حيث نسب البيت الى الطرماح ويروى المغار
بالغين المعجمة وقيل على هذه الرواية اغيروا خيلكم ثم اركضوها اي السمنة وفسر بالفتح
من اغرت الحبل اذا فتلته فتلا محكما والازهري قال فمنهم من فسر المعار بالعين المهملة
بالمضمر المنتج وانشد شاهده اغيروا خيلكم المضمر اي ضمروها ... من عار بعير
اذا ذهب وجاء وقيل المعار من ... مسار لغيره وما ذكر الغين المعجمة ولا انه يجوز
ذلك البيت ... وعلى ما ذكره

من شرح الكشاف

قال ذو الرمة
سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا والحكاية ولهذا لمفعما لو نصب لا نهما
تدل على استفانة هذا الكلام فيما بين الناس ويدل على انه آثر المدوح ... في
حين اطبق الناس في طلب الغيث وبلال هو ابن ابي بردة بن ابي موسى الاشعري قاضي البصرة
وواليها ممدوح ذي الرمة

من الكشف

واعلم ان الجملة قد تكون توكيدا الاسناد فان قام في زيد قام نسبة زيد مرتين الا انها
من التنصيص اذ لو قيل موضع زيد قام ابده قام ابوه زيد توهم ان المراد كلي بالي زيد

من شرح الكافية
للهندي

مظفر الدين محمد بن عبد الله الشيرازي
اختصر شرح الرضي وسماه مرتضى الرضي
ذكره الاسيوطي في الاشباه
والنظاير

الاندلسي شارح المفصل المشهور هو الامام
علم الدين اللورقي له ترجمة جيدة في سير النبلاء
للذهبي من الاشباه والنظائر

لم يعرف ترجمة شارح الرضي ولا سنة وفاته غير انه ارخ في آخر هذا الشرح
انه تم في سنة ست وثمانين وستمائة ولم يقف على هذا الشرح ابو حيان
ولا ابن هشام صاحب مغني اللبيب وان تأخر عصرهما من تاليفه لانه لم ينقل
من ديار العجم الى الديار المصرية الا بعد زمانهما وقد ينقل من كتاب المغني او هو
غير مغني اللبيب نقلت من خط استادنا رحمة الله عليه رحمة واسعة

ورأيت في نسخة نقل من خطه ما هذه صورته قد وفق الله تعالى لاتمامه
بفيض فضله وجزيل انعامه في العشر الاولى من جمادى الاولى سنة ثمان
وثمانين وستمائة في الحضرة المقدسة الغروية على مشرفها صلوات رب العالمين
وعلى عترته ائمة الدين وهداة المسلمين والحمد لله على نواله والصلوة
على محمد وكرام آله كتبه محمد بن الحسن الاستراباذي اللهم ثبت
وطاته في مداحض البوار بمحمد وآله الاطهار تم كتب في هامشه هذا الخط
علقه لنفسه محمد بن الاشرف بن محمد بن جعفر الحسيني بالحضرة الشريفة
الغروية وانتهى تعليقه من خط مصنفه بالعشر الاوسط من رمضان
المبارك الواقع في سنة ثلث وتسعين وستمائة والحمد لله
نقلت من خط الاستاد بلا نقصان ولا زياد رحمه الله

قلت اما ما سمعته من شان هذا الكتاب ان السعد التفتازاني سأل بعضا من الطلبة
ان الشريف الجرجاني باي شئ مشتغل قال بشرح الكافية للشيخ رضي الدين قال لعله
يريد ان يصنف شرح المفتاح ويروى ان نجم الائمة رضي الدين كان على مذهب
الرفض يحكى انه كان يقول العدل في عمر ليس بتحقيق موضع قول العدل في عمر تقديري
نعوذ بالله من الغلو في البدعة والعصبية في الباطل ينبغي انه ليس في الرتبة حرف عن
الاطلاع على دقيقات كتاب مسمومة قلمه من موضوعات العلوم للمولى الشهير بطاشكبري زاده

محمد بن اسحق بن اسباط الكندي ابو النصر
المصري اخذ عن الزجاج وكان شيخ
اهل الادب صنف في النحو المغني وغيره
كذا في حسن المحاضرة في احوال
المصر والقاهرة للسيوطي

ولابن فلاح اليمني ايضا كتاب في النحو يسمى بالمغني
ينقل عنه ابن هشام وغيره
تم

قال السيوطي في طبقات النحاة ... شمس الدين ...

اتفق النحويون عن آخرهم على ان الصفة لا يجوز اعمالها اذا لم يعتمد على احد الاشياء الخمسة وهي المبتدا والموصوف وذو الحال والنفي والاستفهام وفي هذه المسئلة نظر وذلك لان ههنا شيا سادسا لو اعتمدت عليه الصفة عملت وان لم تعتمد على احد الاشياء الخمسة وهو رب مقدرة او مظهرة اما مقدرة فكما في بيت الحماسة وقائلة من امّها طال ليله الا ترى ان قوله من امها طال ليله في محل النصب على انه مفعول قائله واما مظهرة فبعينها انشده الموصلي في نوادره الا رب باغ حاجة لا ينالها وفي بيت جميل على ما انشده القتيبي ولرب عارضة علينا وصلها قاله صدر الافاضل في ضرام السقط اقول يمكن جعله من باب الاعتماد على الموصوف بحذف موصوف تقديره ظاهر كذا وجد بخط صدر الفضلا

اذا كان المعدود مذكرا وحذف فالاكثر اثبات التاء ويجوز حذفها ومنه قول العرب صمنا من الشهر خمسا وما ورد في الحديث ثم اتبعه ستا من شوال يريد خمسة وستة كذا قال ابو حيان في النهر وقال النووي في التهذيب قوله ثلث معناه ثلثة ايام ولا يقال لو كان المراد الايام لقال ثلثة ولم يقل ثلاثا كما توهم بعض الجهلة لان لغة العرب انهم اذا لم يذكروا الايام حذفوا الهاء وان كان المراد الايام ويقولون صمنا عشرا او سرنا خمسا كذا وجد بخط الحاج محمد ...

الجوز لي بضم الزاي الى جوزدلة بطن من البربر بالمغرب انتهى لب الالباب

اعلم ان المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود وان النادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس كخزعال والضعيف ما يكون في ثبوته كلام ... بالضم

قوله يوسف ... قال النووي ... فتح ... غير منصرف لانه اسم عجمي علم ... بكسرها وصرفه فان قلت العجمة والعلمية ... شرط العجمة مفقود وهو العلمية في العجمة ... فهو ... اقرب

قال ابن ... خير المال سكة مأبورة ومهرة مأمورة هي الطريقة المشققة من النخل ومنها قيل للازقة سكك ... والمأبورة الملقحة وقيل المراد ... والمأبورة المصلحة ... فان ابا عبيد ... الكثيرة النتاج وكان ينبغي ان يترك المؤمرة ... كما قال مأزورات غير مأجورات ... كثرة ولم يقل غيره ... فانظر

قال المفسرة ... مأزورات غير مأجورات يريد موزورات من الوزر ... حاشية

الجوهري العجم النقط بالسواد كالتاء عليه نقطتان تقال اعجمت الحرف ومنه حروف المعجم المختصة بالنقط من بين سائر حروف الامم ومعناه حروف الخط المعجم وناس يجعلون المعجم الاعجام اي شانها ان تعجم الازهري قال الليث المعجم حروف المقطعة سميت معجما لانها اعجمية ... فان ... وانما كانت اصلا للكلام كله ... معجمة ... من الاعجام ... ذكره الجوهري

شرح الكافية

للشيخ الامام قدوة المحققين لسان العرب
دستور الادب نجم الملة والدين الرضي
نور الله مضجعه وطاب ثراه

RAĞIP P.
Ka. N.
1344

١٤٥٤

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KÜTÜPHANESİ
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1181

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلّت آلاؤه عن أن تحاط بعدّ، وتعالت كبرياؤه عن أن تشمل بحدّ، وتاهت في عوامض معرفته سابلة الأفهام، وغرقت في بحار عزته سابحة الأوهام، كلما خطر ببال ذوي الأفكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته، وجميع ما يعقد عليه ضمائر أولي الأبصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته، وصلواته على خاتم أنبيائه، ومبلغ أنبائه، محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده، وعلى السادة الأطهار من عترته وأولاده، وبعد فقد طلب إليّ بعض من أعتني بصلاح حاله وأسعفه بما يسعه مقدرتي من مقترحات آماله تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها عليّ فانتدبت لدعوته بالخناق إليه الغائص في هذا اللجّ والسالك لمثل هذا الفجّ من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذل مسؤوله وتحقيقاً لمأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الأصول إلى الفروع فابتهجتُ راضياً فببركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله على مشرّفه لاتفاق فيه ولما أمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه والله تعالى المؤمّل لإرشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله **الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد**. اعلم أن الكلم جنس الكلمة مثل تمر وتمرة وليس بجمع لها لأن هذا النوع جمعاً كما ذكر التحاة في باب الجمع بل هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل إلا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب وقيل إن اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة مجازاً على القصيدة والجملة يقال كلمة شاعر قال الله تعالى وتمت كلمة ربك والكلام في الأصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد به هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الأمير أي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الأصل مصدراً على الصحيح إذ ليس على صيغ مصادر الأفعال التي تنصبها على المصدر نحو كلمته كلاماً وتكلم تكلماً بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على أكثر من كلمة وسواء كان مهملاً أو لا أما إطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد أو بكلمات غير مركبة تركيب الإعراب كزيد عمرو بكر هذا الكلام غير مفيد وأما إطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان أو من حروف المعاني وعلى أكثر منه مفيداً كان أو لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام في القول لزوماً ولا يقال القول في الأصل لما يعطي ولهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد يستعمل الكلام استعمال المصدر فيقال كلمته كلاماً كما يقال أعطى عطاءً مع أنه

وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما يجيء والمقصود من قوله وضع اللفظ جعله أولاً لمعنى من مع قصد أن يصير متواطئاً عليه بين قوم فلا يقال إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول إنك واضعه إذ ليس جعلاً أولاً بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل إنك واضعه كما إذا سميت بزيد رجلاً فلا يقال في اللفظ بدلالة من يختص لمعنى إنما موضوع له من دون اقتران قصد التواطؤ فيها ويحرفات العوام على هذا ليست ألفاظاً موضوعة لعدم قصد المحرف الأول إلى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجاً إلى قوله لمعنى لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى إلا أن يفسر الوضع بتعيين اللفظ للمعنى سواء كان أو لا مع قصد التواطؤ أو لا فيحتاج إلى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يتلفظ به أي يراد بمعنى المفعول قوله معنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان أو لا جزء له كمعنى ضرب ونصر فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله إذا لم يكونا علمين وأما مع العلمية فهما مفرد وكذا لفظهما لأن اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه وعكس ذلك اللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة للفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي أن تخترع في الحدود ألفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لأن الحد للتبيين وليس له أن يقول إني أردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لأن جميع الأفعال إذن تخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع لسلم من هذا ولم يرد عليه أيضاً الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والإشارة فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات وفي الاحتراز بالجنس نظر إذ كان أخص من الفصل بوجه وهو هنا كذلك لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظاً وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع كأخ الدال على السعال وكذا نحو أخ المحرف وعن المهمل لأنه دال أيضاً على معنى كحياة المتكلم به ولكن عقلاً لا وضعاً وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلفع ونحو من الهذيانات وقد يجيء الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع لمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين فإن قيل إن التاء في لفظ الكلمة للوحدة لأن كلمة وكلماً كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فبينهما تناقض لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب أن اللام في مثل هذا للجنس لا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولو سلمنا ذلك قلنا إن الجنس على ضربين أحدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظ كل كقوله إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا أي كل إنسان واللام للجنس الاستغراقي لأنه عند الجمهور من النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس غير دال لفظه على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لئن أكله الذئب ولم يكن ثمّ ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس أيضاً ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني أي ماهية النوع من الجنس لا يناقض الوحدة إذ لا دلالة

الجنس حيث مر لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه ان قيل لم تقل لفظ ليوافق
الخبر المبتدا في التانيث فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند
حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله
لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بها لما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في مثله نحو امراة
صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا تونث ولا تثنى ولا تجمع فان قيل كان ينبغي ان تقول لفظ لتجتمع
على الكلمتان اذ هما لفظان وكذا الكلمات قلت لا حرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك
فالا وقالوا كأذ حل وبرقع لفظ واحدة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من اللذين
كلمتان بخلاف الثانيين ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا
المفردات اما المركبات فهي الى المتكلم بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب انا لا نسلم
ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي تحتاج
في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف
به المفردات القياسية وذلك كما يتبين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن
مفعل وكذا حال اسم المفعول والآلة والمصغر والجمع ونحو ذلك فيحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان
يعرف به المركبات القياسية وذلك كما يتبين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك
من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره
من علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد
منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى
في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب
ان يكون كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة
الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة
وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتهما معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب
اليه في نحو نمرة وعلوي ووشوي ونحو ذلك اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الجزء
مدلول حروفه للمرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن
جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوع وضعا معينا والحركات
مما يتلفظ به فيلزم ان كلمة مركبة من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر
ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة
المذكورة هو الحركات الطارئة مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء الكلمة
كما ادعينا في الكلم المتقدمة فالاعتراض بهذا الكلم اعتراض وارد الا ان يقيد تفسير اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزؤه
على جزء معناه وكان الجزء منعقب للاخر وفي هذا الكلم الجزء ان مسموعان معا قوله وهي اسم وفعل وحرف انما

قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم
الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتأت من الفعلين كلام لما تأتى
من الاسمين لكنه يكون احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل
يجب ان يكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب زيد ونحو مر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف
فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة
الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك وزيد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا
عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة لما يجيء في باب
حروف العطف بل المراد انهما اجتمعا اما في كونهما محكوما عليهما كما في جاء زيد وعمرو او في كونهما حاكمين على شيء نحو زيد
قائم وقاعد او في حصول مضمونهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال
الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين ان اريد الحصر او قدم اما على المعطوف
عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو المذكور في علم اخر وكذا كان ينبغي ان
يذكر المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان يدل فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد
منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء
كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج
ان الفعل اسم وان اردت ان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه
وكونه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد وتقول ضرب فعل ماض قلت هذا ايضا مغالطة
لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه
الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج
ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل اذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين
فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم نرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب
فعل بل المعنى انه اذا استعمل في المعنى الذي وضع له ولا يخرج من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل في نحو ضرب زيد ومثل
هذا اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل
اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظ
نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعور به اصلا
لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه اذ هو ما لا نعرفه في جميع ذلك مبتدأ ان احدهما
محكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك والاخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكني بلفظك عنه فلا يلزم التناقض
لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان
يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها اعلم ان الضمير
الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة ولو جوزنا ان يكون ان تدل

مبتدأ محذوف الخبر اى لانها تابعة ومثل قولك زيدا اما ان يسافر او يقيم و اللام فى قوله لانها متعلق بما دل
عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة فى هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال
على معنى مفرد اعنى الكلمة اما ان تدل على معنى فى نفسه او على معنى لا فى نفسه الثانى الحرف اعنى الكلمة الدالة على معنى لا فى
نفسها والاول اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثانى الاسم اى
الكلمة الدالة على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها مقترن
باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة دايرة بين النفى والاثبات فتكون حاصرة اى لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان
فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس
والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين او فعل واسم انما قدم
حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب
لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ونعنى بتضمن الكلمتين تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك مع دلالة
المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قايم وقام زيد ومقدرين
كنعم فى جواب من قال ازيد قايم او قام زيد او احدهما مقدرا دون الاخر وهو اما الفعل كما فى ان زيد قام
او الفاعل كما فى زيد قام او المبتدأ او الخبر كما فى قوله فصبر جميل والمراد بالاسناد ان تخبر فى الحال او فى الاصل
بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر فى الذكر واخص به فقولنا ان تخبر احتراز
عن النسبة الاضافية وعن التى بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا فى الحال كما فى قام زيد وزيد قايم وقولنا او
فى الاصل ليشمل الاسناد الذى فى الكلام الانشائى نحو بعت وانت حر وفى الطلبى نحو هل انت قايم وليتك او لعلك
قايم وهكذا نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا
على ساير الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم
يسم فاعله لتضرب وفى الغايب ليضرب وفى المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة
كما فى زيد قايم وقولنا او اكثر نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه فكان على المصنف ان يقول كلمتين
او اكثر ولعله انما لم يقل لان الاصل فى الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجىء فيه مزيد بحث ان شاء الله وقولنا
على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا عن الفاعل ايضا وعن واحد من المنصوبات فى نحو ضرب
زيد عمرا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع فى الموضعين اخص
بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجىء فى باب المصدر وكان على المصنف ان يقول بالاسناد
الاصلى المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلى اسناد المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقايم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كلام
فى اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذى فى خبر المبتدأ فى الحال او فى
الاصل فى الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذى فى الصلة والذى فى الجملة
القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذى فى الشرطية لانها قيد الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلام ان

بخلاف

بخلاف الجملة الشرطية والقسمية فالفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء
كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التى هى خبر المبتدأ وساير ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان
مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل
النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى والانشائى كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن نحو ما ذكر من
اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضرب بكر وعن جميع الانواع
الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلث وهى اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف
مع حرف وذلك لان احد جزءى الكلام هو الحكم اى الاسناد الذى هو رابطة ولا بد له من طرفين
مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا
لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلى الثنائى بين الثلثة الاشياء اعنى الاسم والفعل
والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان
فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل
مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند
اليه ولو جعلت مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائى والفعل
مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر
بهذا معنى قوله ولا يتأتى اى لا يتيسر الاسناد الا فى اسمين او فعل واسم وانما قيد بالاسناد للاستعمال
اى تركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع اى مع هذا الرابط قوله الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة لم يقتصر على ما تقدم من قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح
بحد كل واحد من الاقسام فى اول صنفه والذى تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان
المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اى كلمة دلت والا ورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة
وانما اورد لفظ ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة فى
قوله وهى اسم وفعل وحرف وكل اسم كلمة لان الكلمة كلى والاسم جزئى لها وقوله فى نفسه الجار والمجرور
مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز فى نفسه لما التى المراد بها الكلمة كما ان الضمير فى قوله قبل على معنى
فى نفسها للكلمة وقال المصنف ان الضمير فى قولهم ما دل على معنى فى نفسه وقولهم فى غيره راجع الى معنى وان معنى
ما دل على معنى فى نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها فى نفسها كذا اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها
فى وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم فى حد الحرف على معنى فى غيره نقيض قولهم على معنى فى نفسه ولا يقال
فى مقابلة قولك قيمة الدار فى نفسها كذا قيمة الدار فى غيرها كذا بل يقال لا فى نفسها ومعنى الكلام على ما اخترنا
اعنى جعل فى نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت فى نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى
ثابت فى لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير

وقد يكون جملة كما في هل زيد قايم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد
اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بالبصرة او مؤخر عنه كما في الرجل
والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على
معناه الاصلي الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا
عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقرون بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي
احدث فيه اللام المقترن به وكذا اضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد
مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام ووجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه
غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضمير
اللازم اضمارهما وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل
ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون دالا
على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين
بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء لمعنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ
الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ
آخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير
من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من لان كالابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس
معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى
له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء
بقي غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في نفسهما وللحرف في غيره ولا يتجه
الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان طويلا مثلا في جاءني رجل طويل موجد لمعناه
اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما
قايم بالآخر اذ الطول قايم بذو فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف
قبله ليعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت دال على معنى
في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المعنى في قولك ضرب
زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل اي دل بالوضع ولم يوضع المصدر
ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا خرج بذلك عن الوضع ويصح
ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب موضوع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا
بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب في
فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله
معنى ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة

اي

اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ
الدال على ذلك المعنى بوضعه له اذ لا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي
فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر
لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ
وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق
السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة معينا عند السامع لكن
لا بد لانه اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عند
الاكثر الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا
وكذلك يخرج اسماء الافعال لان ذلك ليس فيها بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل فيه
المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما
موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس
ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكذا تدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون
الفعل لاحدها معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما في عسى او غير لازم كما في بعت
واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذي مضى والفعل
الآتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكاين فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان
او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في
نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق
والسرى ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالغبوق مثلا عن كون الشيء
في الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم تبقى
هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضي والبقاء في المكان او في الزمان
قال الله كانت من الغابرين وانما لم يفسروا الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال
والمعول ان مثل هذا الاجمال لا يجيء في الحدود وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره
ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها ان قيل ان نحو ضمير الغايب والاسماء
الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارج عن الاسم لعدم دلالتها
في نفسها فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لا ليفيدا
معناهما الذي هو الشيء المبهم ويحدثانه في ذلك اللفظ فان لفظ الذي مثلا يفيد معناها الذي هو الشيء
المبهم في نفسها لا في صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك
الابهام في الصلة وكذا ضمير الغايب انما هما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من حيث

مختص منها فلا اعلام من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيراً ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص
واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا كم
كثير لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في
مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صوناً للحد عن الاسم
والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما عرفنا تحكماً لكن لما
ثبت اسميته كم بدخول علامات الاسماء عليها و لم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا
الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحد ان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل
على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولهم ايهم ضربت ايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق
بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء
واي في الموضعين دال على ذات ايضاً وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم ويجوز الجواب عنهما
قال سعود ان حرف الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفتا وجوباً قبل مثل هذا الاسم لكثرة
الاستعمال فكان الاصل اايهم ضربت وان ايهم تضرب تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان
عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا ما سوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اي امن
تضرب ومن بمعنى اي في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب بجميع اسماء الاستفهام
والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض
بمثلها وبالكاف ورب وكم ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة
الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان
تضيف لفظ كل الى الحد وتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه
غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو
اسم والمراد بالعكس ان تجعل مكان هذين نقيضيهما فتقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن
فليس باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس لجعل
المبتدأ خبراً والخبر مبتدأ مع بقاء الكيف والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فتطرد قضية الحد
والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعاً نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وتنعكس كلية نحو
كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا كل ما دخله اللام
اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول
في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات و
بخلاف ساير اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت لام التعريف
بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات
الا ضمناً والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر ❊ يقول الخنى وابغض العجم ناطقاً الى ربنا

ربنا صوت الحمار اليجدع ❊ فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول على صورة الفعل المشابه
لاسم المفعول وهو ادخال كتنشيط خ يجيء للمجهول الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا
ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركات الثلث وينقصوا من المضارع الذي هو فرع عليه ولهذا
منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معمولاً وهو الرفع والنصب واما التنوين
فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم وهي اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه
ومه ودج وسيبويه فيلزم ويختص باسم الصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رجل احمد وابراهيم فليس
للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم متصرف وانا لا ارى منعاً من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معاً
فرب حرف يفيد فايدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضاً فاذا
سميت به الاسم تمحضت للتمكن وانما اختصت تنوين التنكير بالاسماء لما ذكرنا في لام التعريف وثانيها
للتمكن ومعناه كون الاسم معرباً فلا يكون الا في الاسم وانما لم تجعله في اعراب المضارع علامة لعروضه
وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معرباً لمشابهته للفعل الذي اصله البناء
وثالثها للتعويض من المضاف اليه ❊ ومررت بكل قائماً وسيجيء ان المضاف لا يكون الا الاسماء ورابعها
لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم ولا معنى له في الاسم
واما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم تثبت في نحو قوله ❊ من عرفات ❊ ولو كانت للتنكير لم تثبت
في الاعلام وليست عوضاً من المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون
في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى انهم جعلوا نصب هذا الجمع تابعاً للجر كما في جمع المذكر فالنون
في جمع المذكر قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام
الاسم وليس في النون شيء من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك النون التي في جمع المؤنث السالم علامة
لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضاً شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام وفي الوقف
دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات
للصرف قال جار الله وانما لم يسقط في عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي فيها كانت محض
التانيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قال نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه للاعلام
تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثاً تقول هذه عرفات مباركاً فيها
ولا يجوز مباركاً فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله ❊ ولا ارض ابقل ابقالها ❊ فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذي
هو بتاويل البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو عرفات
لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع
فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف لما نع هذا مع انه جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية
حذف التنوين وابقاء الكسر وروي بيت امرئ القيس ❊ تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب
ادنى دارها نظر عالي ❊ بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم بفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى

من اذدعات كسابها لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين في مثل مع العلمية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يوتى به اشعارا بترك الترنم عند بنى تميم في روى مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم بما فيهما من المد فيبدل منها التنوين لمناسبته اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال

اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن ولم يسم دخولها الحرف ولا يمتنع ذلك

في القياس نحو ثم في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروى المقيد فيختص باسم الغالى لان

تجاوز الحد وشرط هذا التنوين ان تكون بدلا من حروف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده وحرك به الشعر ليضاعف الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا كقوله

وقاتم الاعماق خاوى المخترقن فيفتح ما قبل النون تشبيها لها بالخفيفة او يكسر للساكنين

كما في علما بجره في اخر الكتاب وانما الحق بالروى المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشئ مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع فيها راجع الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر راجع الى المفعول المتعجب منه اى مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بنى فهو شئ موضوع غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضع واما نحو قوله تعالى رب ارجعون على تاويل ارجعنى ارجعنى ارجعنى وقول الحجاج يا حرسى اضربا عنقه اى اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثانى بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم الى مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشئ الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتاكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظى ايضا ضم شئ الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله ارجعون البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به واختص الاضافة اعنى كون الشئ مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل او متعرف كما في غلام زيد والتخصيص والتعرف من خصايص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهى فرع الاضافة المحضة فلا تكون المضاف فيها ايضا الا اسما ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا واعتذر دفع الايراد المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة

في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اى يوم جمع الله فيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وهو معرب ومبنى المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هذا حد المعرب من الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التى يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر والاجزاء الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب وضرب الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلا لاحد الخفين هو زوج الاخر وتقول لهما معا زوج ومراد المصنف المعنى الاول وليس بمرضى لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا داب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغى ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبنى الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله الا يرى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافى لان المضاف عامل على قول او الحرف المقدر على الاخر كما يجىء وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف والموجودة في اوايل السور نحو حم ويس فوقع مبنى الاصل هذا ايضا في ذلك لانه اصطلاح مجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضى والامر على ما فسره في الشرح وان اخذنا معنى مبنى الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كان مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل والمفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بل ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصيلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعانى عليه كما يجىء في بابه لم يرد ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره لمبنى الاصل بالحرف والماضى والامر المصدر في نحو عجبنى ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضى لتقديره به مع ان اى ان ضرب والا لم يعمل لانه مشابه للماضى مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضى بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبنى الاصل احترازا من قسم المبنى وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعنى المعانى المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان

المركب يطلق على معنيين

ثلثة واسماء حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخ وهيع والمعاني الموجب للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويجري في التصريف في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعددة تعديدا انشاء الله تعالى واما الذي يبني مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف والفعل على ما يجيء في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما يأتي فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسماء واغا صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه قوله ويختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف اخره باختلاف العامل قال المصنف وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب لتمييز عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الاخر اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف تقديرا وذكر في احد قسميه اعني المركب مع العامل نحو جاني هؤلاء فهو مثل جاء قاضٍ فالجواب ان المعرب يختلف اخره تقديرا اي يقدر الاعراب على حرف الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني لا في اخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون في اخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا نقال في هؤلاء انه في محل الرفع اي في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في اخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف اخره اختلافا ملفوظا او مقدرا انهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب ما اختلف اخره به هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله اخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة اي المتعاقبة قوله عليه اي على المعرب قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف وضمير ما ويدخل بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظ ما العامل ايضا لانه الشيء الذي يختلف اخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الاعراب فهما في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب لا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان

يقال

بان يقال بأن الاستعانة دخولها في الآلة اكثر منه في الموجد ولا يعترض على الحد بكسر الاخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذي كان على الاخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شيء اخر وانتفى لاجل ياء النسب وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء بتركيبهما مع الاسم وهذا تغيير في الاخر وكذا في الف المثنى وياءيه وواو الجمع ويائه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف اخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمونث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد لحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا في قولك جاني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيته وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف اخر المعرب بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغيير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النونان قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتاخرين الاعراب اختلاف الاخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الاخر حتى يسمى اعرابا ولم ان تقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث الاثر بقولك ما اختلف اخره به ولا يختلف اخر شيء بشيء الا ويصاحب اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر وقال لو ثبت الاختلاف ايضا فهو امر واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم اخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك الاختلاف فالاختلاف شيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا ولم ان تقولوا هذا منكر بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا اخر والانقلاب من حيث هو شيء واحد والحق ان معنى قولنا يختلف الاخر انه يتصف بصفة لم يكن عليها قبل فان زيد مثلا في حال الافراد لم يسم شيئا من الحركات فلما ضمت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اي انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الاخر والانتقال الاخر الى الفتح عن انتقاله الى الضم وكذا انتقاله من السكون الى الكسر فههنا ثلث اختلافات متغاير بعضها البعض بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فاختلاف الاخر اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف في الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوف فعاد رددتها وقلبتها الفا في النصب وياء في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي زيد في الاخر لغرض معين اعرابا ايضا او جعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا فوه وذو مال فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانها

صار الشيئين بعدما كانا شيئا واحدا وينبغي ان يقدر كل واحدة من الكسرتين في نحو المسلمات
وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في اخره ثلثة فيهما كضمتي فلك مفردا وفلك مجموعا وكذا فتحتا نحو
ان احمد وباحمد وياء ان المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين وليس كذا نون المثنى وواو الجمع
اذا جعلنا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا تجوز حذفهما فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم
ثلثة كالاعراب وجوهه ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة حركة او حرف حرفا كما فهم المصنف اي
ثلث اختلافات بحسب المتحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف
ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصلت اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا
اولا وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو
جعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامل اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم تتحول حركة
الى حركة بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى حركة ما ففيه اذن اختلاف
ثم نقول لو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة حركة لكان الالزام مشتركا بيننا وبين النحاة لقوله
ما اختلف اخره فيما لم تنقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف اخره به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف
اذا كان قيل العبارة الصحيحة في مثل هذا المراد ما يختلف اخره به لا ما اختلف قوله ليدل على المعاني تعليل
لوضع الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون
في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الاخر كمعاني الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض
وضرب في التأثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن
للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من
الاخر لان الجاعل لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة
لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدهما على الاخر او الاخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم
من علامة مميزة له من المطروء عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير
اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل
المسند الى المفعول كجُبَيْل ورجال وضُرِب وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر كاحد حروف تلك الكلمة
كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي
ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى
في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرء ان المعنى لازما للكلمة فان كان
الطارئ معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب
للمتلبس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف
علامة تمكن لالزمه ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طرء ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف
والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتيط في هذا النوع

النوع اتم احتياط حتى ان بعد ما طرأ بسببها المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ
ونشأ هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد ان تعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام
او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض من حروف المد التي هي اخف اعني الحركات وجعل في بعض الاسماء حروف
المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون بعلة نذكرها في كل واحد منها ولم تجتلب
حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعل في الاسماء الستة لام الكلمة وعينها علامة وفي المثنى
والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات
للعمد وهي ثلثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا
واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه
والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب
الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد ان يميز بعلامة
ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار
معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة بحرف ومعنى اخر منضما الى المعنيين المذكورين علامة الجر ومتى
سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر
الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب
فان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر كما يجيء ثم اعلم ان محدث
هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكن نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي
بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل
العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر
هو الاخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل منهما صار عمدة بالاخر واختلف في ناصب الفضلات فقال
الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسنادهما الى الاخر صار فضلة فهما معا
سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه
جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل
هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل الممهد المذكور ثم جعل
الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا
اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي اوصل الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف
في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل
محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام
الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الجار لفظا فلا نفصل بينهما كما لم نفصل بين الحرف ومجروره ومعنى
ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين

انما جعل للفضلات النصب

مطلب

مطلب ناصب الفضلات

اصل غلام زيد غلام حصل لزيد

بالثالث فيحال عمل الجر على هذا الاسم لما احيل على حرف الجر لما يجي وأصل الجر ان يكون على الفضلة التي يكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني الجر ورد المسند اليه نحو مررت بزيد وفيهما ايضا في الاصل فضلتان وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فيما بعدهما منصوبا في اللفظ هذا واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء بل معانيها طارية على معاني الفاظ اخر كما مر في حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر بلى قد يطرأ عليها في بعض المواضع احد معنيين ملتبسين كما في قولك ما بالله حاجته فيظلمك على ما يجيء في قسم الافعال ذلك الكوفيون و قالوا اعراب المضارع اصل لا بمشابهة الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حال الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الاسماء المعددة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء لها لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما اسماء الاصوات كنخ وجه وجه وتو وده لان الواضع لم يضعها لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوايلها تلك الحروف المحكية لا لفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان تقول لا ولا تقول لام الف واما قوله يكتبا ان في الطريق لام الف فمقصوده اللام والالف لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره ولم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيد ودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وبا وتا وانما صاغ على اقل من ثلثة ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومن وتاء الضمير وكافه فعلم انه بني لثبوت علته فجوز بناؤه على اقل من ثلثة ثم نقول لا يلزم الكسائي والفراء ما الزما في ترافع المبتدأ والخبر من انه يلزم تقدم العامل على المعمول فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوي ليس موثره الحقيقي حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب لما مر قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متاخر عنه من اخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدأ فلانه حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له

واما

واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فيترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هي موثرة لمعنى الشرط فيه متاخرة عنه بتأخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر على هذا التقرير اصلان في الرفع كالفاعل وليسا محمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا يلزم على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقرير المذكور التميز والحال والمستثنى الفضلة اصول في النصب كالمفعول وليست محمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم الموثر على الاثر واستحالة تقدم الشيء على موثره ضعف عملهما فنسخ عملهما كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وان واخواتها وما ولا التبرئة على ما يجيء في ابوابها فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ووجه مشابهتها يجيء في ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر والعامل متقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ في الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل فلم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما تذكر في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤها اصلي فلا يحتاج الى تعليل واعرابها في نحو قوله تداعين باسم الشيب في متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو ويا هاج بينهم جدال معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيانك بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بجزء الياء وفتحه الاتيان ببعض من الالف ولولا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تاتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حروف تامة وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابع لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه فسمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشيء اذ المكسور

يسقط و يهوي الى اسفل فسمى حركة الاعراب جرًّا وخفضًا وحركة البناء كسرًا لان الاولين
اوضح واظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون
بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابي جزمًا والبنائي وقفًا وسكونًا وانما
سمى المعرب معربًا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله عليه الثيب تعرب عنها لسانها اى
يبين وسمى المبني مبنيًا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية اى علامتها والاول
كما بينا ان تعال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد والنصب علم الفضلية في الاصل
ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المصنف الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما في غلام زيد
وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاء مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك
والنصب اربع الفتح والكسر والالف والياء في نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر
ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء في نحو بزيد وباحمد وبمسلمين وكلها سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر
في الجر فروعها كما يجئ وبين الضم والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف
والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا
الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين فلا تقع الا على حركات غير اعرابية
بنائية كانت كضم حيث او لا كضم قاف قفل ومع التنوين تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المصنف بالضم رفعا
والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الآخر مطلقا فهذه انواع رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر
عند الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف قال الرفع انتقال الآخر الى علامة
العمدة والنصب انتقال الى علامة الفضلة والجر انتقال الى علامة الاضافة والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب
هو الاختلاف الا يرى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب
في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف قوله
العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العامل الى بيانه
ويعني بالتقوم نحو قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا
اليها وهي كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه
المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا
الآلة كانها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل فالباقي قوله به يتقوم للاستعانة
نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل والاشتراك في لفظ
ايهاما لان الظاهر في نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير فاذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في
ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان
بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان

معناه

جمع المونث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال بالواو والالف والياء
مضافة الى غير ياء المتكلم المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم

معناه في الاصل بحوالموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى
الاضافة تابع بالمضاف لاجل الجر وفلا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خيرٍ والرؤبة
وذلك لقوة الدلالة عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى
ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجئ في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا
وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاو بل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى
قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون
الاسم مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه
ان اراد كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة
التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما
هو مذهب خلف العامل هو الاسناد لا الفعل قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضم رفعا والفتح
نصبا والكسر جرا الى قوله وعشرون واخواتها بالواو والياء هذا تقسيم الاسماء بحسب اعراباتها المختلفة
وذلك انا بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد
منها في اى معرب يكون فبدأ بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها
ما استوفى الحركات الثلث كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو شيئان
احدهما المفرد اى الذى لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا المنصرف احتراز عن غير المنصرف وكان عليه
ان يضم اليه قيدا آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج
الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلث وثانيهما الجامع لثلثة
قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب
المذكر منه بالحروف والمونث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء
وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اى بجميع الحركات لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستانفة معتبرة بعد وضع مفرده
ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغ كالمفردات المتخالفة الصيغ وايضا لم يزد في آخره حرف ليس صالحا لان يجعل
اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضم رفعا الجار والمجرور خبر المبتدأ وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول
كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال اى مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن
فيه والباقي قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام مع هذه الحركة المعينة في حال
كونها مرفوعين اى مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتح نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين
المجوز عند المصنف فيما نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يجئ والثاني من الثلثة الاقسام ما فيه الضم رفعا
والكسر جرا ونصبا وهو شيء واحد اعنى الجمع وهو جامع لقيدين احدهما ان يكون مع المونث احترازا عن جمع المذكر
الذي هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال وللضم والفتح
نحو مساجد وانما نصب هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعني جمع المذكر السالم على ما يجئ بعد والثالث

ما فيه الضم رفعا والفتح نصبا وجرا وهو ايضا شيء بواحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد
وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجيء في بابه ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها
ما استوفى الحروف الثلثة كلا في محلها وهي الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير
ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب ساير الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر
منها متحرك عينه ولامه وجوبا لبنيته وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه لتشابه الحركة وانما اشترط
اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجيء ان المقطوع منها عن الاضافة محرك بالحركات لما سيذكر المضاف الى ياء المتكلم
لا يتبين اعرابه على ما يجيء وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها وثم
في اعراب هذه الاسماء اقوال الاقرب عندك ان اللام في اربع منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام
للمعاني المتفاوتة كالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال في حال الرفع لام الكلمة وعينها علم
العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وسنشيد هذا الوجه بعد ذكر
الوجه المقول فيها فمن ذلك ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور
لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرئ وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال
فبقي الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها في يد ودم في رد اللام في الاضافة
وايش الوجه في ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب بحركة الاعراب اقل قليل
وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فلا نجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني وقال
المصنف ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديريا بالحركات ولفظيا بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو انه
علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف
ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تاول المصنف به كلام سيبويه وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات
ويتعذر ما قال في فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك لا نظير له وقال الربعي انها معربة
بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما في ياجل
وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال
المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله ادنو فانظور وقوله ينباع من
ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال الا في الوزن
وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما لام او عين وعلى هذا
لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها
حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت
كالحركات فذلك ما اخترنا وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية
فهو احد المصنف كلام سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة

من لام الكلمة في ابوك واخوك وحموك وهنوك ومن عينها في الباقيين لانه ليس للاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد
ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت يفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا ينتقض
ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا اخر كلامه ونقول عليه اي محذور يلزم من
جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى
والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخها اعني علامة التثنية والجمع اذ هو من سنخ المثنى والمجموع بالحروف لانهم
علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب
الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف منها كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع
مع كونها فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى
ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها
وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحروف الثلثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع
لم يستوفها ولا كان لكل حرف فيهما موضع وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو غد لمشابهتها للمثنى
باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر
ذلك اللازم فيقوى المشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها
وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام
في اربع منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب
وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلا منها الميم في الافراد ولم ترد الى اصلها الا للاعراب واما نحو
فليس لامه حرف علة واما اخوات ابن وابنم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني
وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واو فاختاروها
لتكون الواو التي فيها اصلا للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها نحو يد ودم اذ لامهما ياء
ثم نقول جعلوا الواو ياء في الجر والفا في النصب لتكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لا لانفتاح ما
قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي
قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه
في الاربع منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين فطردا للباب ومعنى حموك ابو زوجك
او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسيب زوج المراة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل
القبيح وغير ذلك والثالث من الثلاثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى
وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان لمفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب
المثنى فلم يكن على هذا كلا داخلا اذ لم يثبت كلا في المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى زائده كلتاهما مقرونة
بزائده فالالف محذوفة للضرورة كما تجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس مثنى ولا وضع
وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس مثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان

ن اطراف الالبيين لا واحد لها لانه لو كان واحد ها
زعم ابو عبيدة لو لا ان التثنية مذروان لان المقصود
انما يثنى باليا على حمل على والمذروان

المثنى وكان

واسان محذوف اللام مثلهما لانه من المثنى بو لا كان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفردا فان
زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثنى لم عكسه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكر وذلك
ان معنى ثنايه لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الثنى كما لم عكس ان يقال لمفرد اثنان اثن
اذ ليس في المفرد معنى التثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالثنى في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه
وكان عليه ايضا ان يذكر هنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل
انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم
يقولوا ذيان واللذيان فنحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغى ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ
موضوعة وان تثنية الظاهر ما يوهم انه مفردها واما اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات
الاحاد مع ان في آخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثمة اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم
بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو
في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع
المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا ثم اراد وا اعرابهما فان المثنى
والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد
كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتى الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهى التى هى اولى بالقيام
مقام الحركات الا اليا للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع الجر يا
فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتى الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل اليا
في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل يا الجمع فقلب كسرا لاستثقال
قبل اليا الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعى لو قلبت اليا لضمة ما قبلها واوا مع ان تغير
الحركة اولى من تغير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل يا المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة
وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجى في التصريف
وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما اليا
فيهما فجارية للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات
مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور وفهم
الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال ابو على الاعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون
عنده عوض من الحركة والتنوين معا وقال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب
معنى لا لفظ فقصد الاعراب اللفظى وقول ابى على يعرفون هذه الحروف كانت في الاصل حروف اعراب ولم الجزم
كما اخترنا ان نجعلها علامة المثنى والمجموع قبل كونها حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى
والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافى بينهما ثم قول الدال على المعنى هو الالف والواو واليا وهى
لفظية فان قيل كيف يكون معربا بلا حرف اعراب قلنا ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها

لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف آخر تقوم به وقال الاخفش
والمازنى والمبرد انها دوال الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هى الاعراب ومعنى القولين سواء
فان ارادوا انها تدل على الاعراب قبل الاعراب ففيه نظر اذ ينبغى ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان ارادوا
انهم جعلوا علامتى المثنى والمجموع دوال الاعراب فذلك ما اخترناه وقال الجرمى هى حروف الاعراب وانقلابها
علامة الاعراب فعلى مذهبه يكون في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبهم
في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة في ما قبل الالف والواو واليا والحروف دلائل الاعراب
وهذا قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قيل علامة الاعراب لا يكون الا بعد
تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة
ان يكون بعد حصول معناها وحصولها بكمال حروفها وفى آخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون
بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف
الكلمة واما اذا كان بالحروف التى هى من سنخ الكلمة فلا بد وان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا
بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذى
يقوى عندى انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع
افادته هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعانى شيء وانما يسقط التنوين
مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير ولا يسقط النون معها
لانها لا تكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا زيدون
ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون
لانها تتحرك واسكان المتحرك يكفى في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين
فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب الفا بعد الفتح لانه حرف متعرضة للحذف لعدم لزومه للكلمة وضعفه بالسكون والوقف
محل التخفيف والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء
وقلبها حرف علة لما يجى في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا
نحو لم يضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لخفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو
القاضى ويرمى ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجى في باب الوقف وقال سيبويه النون في الاصل
عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب استغنت من الحركة فجى بالنون بعدها عوضا
من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم
تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اى جعل عوضا منها بعدما كان عوضا منهما فتثبت معها اثبات الحركة
وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فالنون في نحو جانى رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان
عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلان وقفا ليس عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان
ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض

تمام م

مذهب خاص

من الحركة وقال بعض الكوفيين انه تنوين حرك لالتقاء الساكنين تقويت بالحركة ومعنى اجتزنا انا اذا اردوا
انها كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الجنسية وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو
ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الزجاج هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف
والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوينين
في المثنى ومن اكثر في الجمع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا
اكثر منهما دون تصحيحه ذلك لخروط القناد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا
ورجال وعشرة ولا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب
اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون
ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو قلته اشبه نحو كلاهما وكلاكما وكلانا
لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما
وجئنا كلانا وجئتما كلاكما وان جاز ايضا ان يقول كلاهما جاءني بعد ذكر الشخصين فلا يكون تاكيدا
وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا
كما مر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيهما
وان لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاءه كلاهما وكلاهما جاءني واما اذا اضيف
الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكنانة يعربونه مضافا الى
المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر
في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادري له صحة والف كلا بدل من الواو عند سيبويه لابدال
التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو من الياء
لسماع الامالة فيه واما الكسائي فلا تؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو وهو جرى الكلام
عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث جعل اعرابا كاللام في كلا وانما جي بالف التانيث
بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم تتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة
منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء بنت
واخت في الوقف هاء واجاز يونس اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث لم يجز هذا الامر والالف
ايضا لما كانت بتغيير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه
فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزومهما الاضافة
قالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احد اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة
في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظها كلفظ الاثنين سواء وقالوا
ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال ٥ في كلت رجليها سلامى زائده ٥ بكلتاهما مقرونة بواحده ٥٥
وقال ٥ كلت كفيه توالي دائما ٥ بجيوش من عقاب ونعم ٥ والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز

رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال شيئا افاته وقال تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها
ولوجب قلب الفهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كسائر المثاني واما البيتان فالالف
حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت الالف لوجب كسر التاء في قوله في كلت وضم في قوله كلت
كفيه وانما نعني المفرد هنا لفظ المعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لانه
وضعهما للتاكيد ولا يؤكد الا التاكيد المعنوي الا المعارف كما يجيء في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى
اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو
والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلتا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى
اخرى قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا والقسم الثالث ما فيه الواو والياء
قال انما افرد في اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم يثبت مفرده ثم الحق بذلك
المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لانه لو موضوع في
جمع السلامة وليس به اذ لم يأت اول في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشر وثلث واربع احاد العشرون
وثلثون واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لصدق لثلث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون
لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون للتسعة مع كل ثلثة تزيد عليها واما عليون وفلون ونحوها فانها جمع
علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في آخره
الواو والياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا
يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو او ياء
ونون فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته واما ذو وفهو داخل في حد الجمع المذكور على التقديرين كان لا
واحد له ذو وقال ولكن اريد به الذوينا قوله التقدير فيما تعذر كعصى وغلامي مطلقا او استثقل
كقاض الى فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكور في اي الاسماء المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا
في حصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب قوله فيما تعذر
اي في معرب تعذر اعرابه لحذف المضاف وهو اعرابه واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا
واستتر في الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد الشيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره
واستثقاله فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول باب
عصى يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكها
لخرج عن جوهره وانقلب حرفا آخر اي همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقاء الالف والثاني باب غلامي يعني
كل مفرد احترازا عن نحو غلاماي ومسلمي مضافا الى ياء المتكلم فانه تعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا
لان اعراب المضاف متاخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر
في قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ
هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المجيء مثالنا

كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف
اعراب جمع المذكر السالم
اعراب كلا

ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فحال الاول
للاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا
ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشغولا
بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستثقل
اعرابه فشيئان ان يستثقل فيه احدهما رفعا وجرا وفي الاخر رفعا فالاول الاسم المنقوص اي الذي حرف
اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء
وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستثقل الحركتان عليهما
نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رايت
القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمي نحو الغني والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود
او لكونه ممنوعا من مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان
ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي
مبني على ما يجي والمقصور من القاب المعرب والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه
واوه مقدر فيه وذلك نحو جاءني مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين والاولى
ساكنة مستعدة للادغام فقلب اثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا
يفعل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني
كما يجي في التصريف انشاء الله وادغم بعد القلب لاجانة الاخرى وكسر ما قبل الياء اتماما لما شرعوا فيه
من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير ولم يكسر الضم في نحو سيتلو ومثله لانه لم
يسبقه تخفيف اخر حتى يتمم به ولم يكن قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام
ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى
واما المدغمة في المتحرك فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد فنحو سيتل كخيام وان كان الاسم الذي
قلب واوه للادغام في الياء على اصل الاوزان اي ثلاثيا ساكن الاوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على
حاله فقالوا في جمع الوي لي فثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاءني مسلمي واما في حالتي الجر والنصب
فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعدم ما لم يعد نحو جاءني ضاربا القوم وصالحوا القوم ورايت
صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المعرب بحرف لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف
نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما لفظ في من الاسماء الثلثة
فقد دخلت في باب غلامي فلذا لم تورد بالذكر وكان عليه ان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلق المحكي
في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية
واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف كما رايت لانه
عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلامي ومنا ربهم ان الاضافة

لا اعراب الحكاية والموقوف تقديري

والمستثقل اعرابه والموقوف عليه بالسكون نحو جاءني زيد ومررت بزيد ورايت زيد

غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة
من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعديكرب وعمران واحمد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين
فيه

ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما يجي في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي
اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله
واللفظي فيما عداه غير المنصرف لا تنوين فيه وكسرة ما فيه علتان اعلم ان قول النحاة ان الشيء الفلاني
علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة
بين ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة واياه عنى المصنف بقوله
وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط التنوين والكسر في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم
ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ
باجتماع اثنتين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول
شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكر المصنف ما دخله الكسر
والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما للمونث
كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منها الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك فمن قال بعدم جواز
صرفه للضرورة او التناسب نظر الى ان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن
السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان تقول ويزول
حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني
اختلاف الاخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حد النحاة غير المنصرف
اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حد المصنف
يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر
سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان الزجاج قالوا ان الاسم لما شابه الفعل
حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل
البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف
وتوهموا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر
ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف
كما في احمران واحمرون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر
واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف
والاول اقرب اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حالة الضرورة مع التنوين تابعا مع انه لا
حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين
لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبع الكسر في الحذف لان التنوين يحذف
لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط
الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل ولهذا نرى

مذهب قول النحاة الشيء الفلاني علة لكذا

علمتم تسميتهم لكل واحد من الفروع سببا وعلة مجاز

نون العماد

بالمبني مذكر او مؤنث ويجي بجمع المذكر السالم مؤنث

بنون العماد في نحو ضربني ويضربني وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المبني وجمع المذكر السالم لاجتماع السببين نحو احمران ومسلمون علمين للمونث لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد اي جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى في عمله وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه لما اقوى المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا و لا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرعا الاصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجيء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل ينزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع التنوين والكسر معا كما تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها في الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجيء فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير في اسم الفعل معنى الفعل ويتضمن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فتتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فيعطى حكم الفعل وذلك بناء اسم الفعل وعمله عمله معا وعمل البواقي عمله حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب المبني بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصه وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجيء في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط قوله والنون زائدة انتصب زائدة على

بيان فرعية العلل

سلاسلا واغلالا من الشعرا

ديرا

انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهي عدل الى وصف الى آخره اي يكون علل منع الصرف عدلا او وصفا وكذا والنون زائدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التانيث واذا عد الالف والنون سببا لمشابهته الف التانيث بالامتناع من التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف تشابهه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في نحو حرباء في باب التانيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة الاصل الفا والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث اي الف التانيث الممدودة واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الكون والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما نعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الف التانيث كما يجيء بعد او فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او له زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وههنا فروع أخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا ومنسوبا وشاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة فلهذا حكم اولا كسر ولم يقل لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجره فتح فالفتح الذي في باحمد عمل الجار وهو يعمل الجر لا محالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني اي الفعل ضعيفة فحذف علامة الاعراب مطلقا اي التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص البناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشبه به في التعري من الجر قوله ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب مثل وقواريرا قال الاخفش صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكر غيرهما اذ ليس بمشتهر عن احد في الاختيار نحو جاني احمد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل من في الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة

وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف وجوّز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا
بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما يتبين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك
لكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهد بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس
في مجمع ومنعه الباقون لسند لا لا بان الضرورة تجوّز ردّ الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف
ولا تخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادرا
ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شيخي والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها
وان ثبتت هناك رواية اخرى قوله سلاسلا صرف لتناسب المنصرف الذي يليه اي اغلالا فهو كقوله
هنأني النبي ومرأني والاصل امرأني قوله قواريرا يعني اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف
لان الالف كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا والرسولا
والسبيلا فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما صرف لتناسب اواخر
الاي في هذه السورة لان اواخر الاي كالقوافي يعتبر توافقها وتوازنها وكذا كل كلام مسجع
الا ترى الى قوله عليه السلام خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة اي مؤمرة يعني كثيرة النتاج ومال
الله تعالى والفجر ثم قال يسر وبمال سيجا الموافقة قبل قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التأنيث
اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الآحاد العربية
في اصلها نحو ثمان ورباع اي الذي القى رباعيته ورجل شناج اي طويل وحمار حزاب اي غليظ قصير فشواذ
واما نحو الزامي والتعاري فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو هوازن وشراحيل فليس
منقول عن الجمع وسيجيء حكمه واما يمان وشآم فالالف فيهما عوض من احدى يائي النسب فهذا الوزن
عارض لم يعتد به وذلك لانهما صار الى هذا الوزن بسبب احدى يائي النسب والالف الذي هو
بدل من الاخرى ويا النسب عارضة لا يعتد بها في الوزن نحو جمالي وكمالي في المنسوب الى الجمال
وكمال وكذا تهام بفتح التاء المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال أرّقني الليلة برق بالتهم يا لك
برقا من يشقه لا ينم قال سيبويه منهم من يقول عاني وشآمي بتشديد الياء وهو قليل ويجيء
وجهه في التصريف ثم وانما لم تعد ياء النسب عارضة في قماري وكراسي وعواري وبخاتي ودبالي
ونحوها لانها ثبتت في آحادها وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات في الآحاد
وليس ذلك اي اعتداد الياء في المفرد وصوغ الجمع عليه مطردا الا ترى انك لا تقول في جمع عجمي عجامي
وان كان بإزاء للوحدة كما في بختي وقيل ان ثمانيا مثل يمان الالف والياء للنسبة الى الثمن الذي
هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسبة في ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع الى الربع والخمس
الى الخمس ولا معنى للنسبة فيه بين العددين الى جزئيهما تقدير النسبة في الرباعي انسب فيكون منسوبا
الى الرباعية وهي السن ويجوز ان تقول في الثماني انه منسوب الى الثمانية اي مجموع العدد لان الثماني لا تستعمل
الا في المعدود والثمانية الاصل العدد لا المعدود كما تقول في صوغ العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ست

ضعف

عن صيغة الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام

ضعف ثلاث وقد يجيء في باب العدد فالالف فيها اذن غير الف المنسوب الذي تقديرا لكونه بدلا من احدى
يائي وكذلك الياء غير الياء كما قيل في تحاف ونحلكر وقد جاء ثماني في الشعر غير مصروف شاذا قال يحدو
ثماني مولعا بلقاحها وهو على التوهم لما راى فيه معنى الجمع ولفظ يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا واما سراويل
فاعجمي في الاشهر وقد قيل انها للآحاد بالعربية او عربي جمع سروال ذا وجمع تقديرا كما يجيء واما نحو اكلب واجمال
فانها وان لم يأت لها نظير في الآحاد حملا ان كونهما جمعي قلة وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره
على لفظه فقد ضعف جمعيتهما مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد ولذا قال تعالى مما في بطونه والضمير
للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد
بغير هذا الوزن من الجموع ولا يصح الاعتذار بمجيء افعال في الواحد نحو ادرج في اسم موضع لكونه منقولا
عن الجمع كمدائن ولا بآجر وآنك لانهما اعجميان ولا بابلم لانها لغة رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة والباء ايضا
ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها واجتمعت اشدي فانت الفعول ولكن
بعضهم انما قوي حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير اي تجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيمتنع
ولهذا سمي بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله عليه الصلوة والسلام
ان كن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور جمع صرار جمع صار بمعنى الملاح فانهما
جمعا سلامة ونحو قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له في الآحاد نظير اشبه الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب
ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير
في الآحاد وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتي في سراويل ففيه ايضا عنده
سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة
كالاكالب او كونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام
الف التأنيث اعني الممدودة والمقصورة مقام سببين فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف
تاء التأنيث فان بناءها على العروض وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كعنصوة وقمحدوة وحجارة
وخزاية كما يجيء في باب التأنيث قوله فالعدل خروجه اي تمم العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية
لغير القلب ولا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا لغير القلب ليخرج نحو أيس في يئس وقولنا
ولا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا
ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال قوله خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق
لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج قوله
عن صيغته الاصلية ليخرج عنه أخر ان قلنا انه معدول عن الآخر وعند من قال انه معدول غير منصرف
وامس عند تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم
تصغ عليها الا ان تقول كانها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها قوله تحقيقا نصب
على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيقي اي خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيء او خروج تقدير

اى خروج معدّد وتعرّيف بالعدل المحقق بما ان يحقق جاء بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو
وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار
اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا
لم يحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كأدد وامّا ثلاث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان
عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذى اجزاء على
هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت
الكتاب جزءا جزءا وجاءنى القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد
ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر
لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلثة ثلثة فقيل اذا اصله وقد
جاء فعال ومفعل فى باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة فى قول الكميت
ولم يسترثيوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليهما
الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد
الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى وعند سيبويه
ان منع الصرف فى هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف فى هذا المكرر عارض كعروضه فى اربع
فى نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه وهو لم يؤثر فى اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا
ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجيز
صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر منع صرفه
الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن
لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظى وعدل
معنوى وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير
لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان انه للعدل والتعريف كما فى عمر اذ لا يدخله اللام واذا
جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا اشكال ان فيه معنى الوصف
لجرى مجرى المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءنى القوم مثنى وامّا اخر فانه جمع اخرى
التى هى مؤنث آخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واخرى اخريان اخر
واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى الفضليان الفضليات والفضل
فمعنى اخر فى الاصل اشد تأخرا وكان فى الاصل معنى جاءنى زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد فى معنى من المعانى
ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءنى زيد
وحمار آخر ولا امرأة اخرى ويستعمل اخريات فى المعنى الاول ولا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما
هو حقها نحو جاءنى فلان فى اخريات الناس اى فى الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فلما خرج آخر وسائر

تصاريفه عن معنى التفضيل استعمل من غير لزوم من ودون لوازم افعل التفضيل اعنى من والاضافة واللام
ولزومه كما يلحق غيره من اللام او الاضافة مما هو له نحو رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة اخرى
وامرأتان اخريان ونسوة اخر فقيل الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة كما فى الله
اكبر للزم ان يقال نسوة آخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز
مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف
الا مع بناء المضاف كما فى الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما فى حينئذ وكلا آتينا
او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح اخذا
من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه
بما ذهب اليه الخليل فى اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع غيرهما من تلك الوجوه
فالاولى ان يقال فى امتناع كون اخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره
ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو على من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان
كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذى اللام وكان لا يقع صفة للنكرات كما
فى قوله تعالى من ايام اخر واجيب بانه معدول عن ذى اللام لفظا ومعنى اى عدل عن التعريف
الى التنكير ومن ابى انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام
فى المعدول عن اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس
لكونه معدولا عن ذى اللام بل لكونه علما وذهب ابن جنى الى ان قياس آخر لما تجرد عن اللام
والاضافة ان يستعمل بمعنى مفرد لفظه فى جميع الاحوال فاخر فى قولك بنسوة اخر معدول عن آخر
من ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واواخر واخرى واخريان معدولات
ايضا عن آخر من الا ان اخرى واخريان عن اعتبار العدل بالتاء فى الجمع والمثنى
والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف فى موضع نحو احمران واجمعون كما
تر وامّا اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يتبين فيه
اثر منع الصرف لكونه كعرفات وفى ادعاء كون الفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولة
عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا يدعى كون آخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم
افعل التفضيل على التعيين بل نقول هى معدولة عما كان حقها ولازمها اعنى احد الاشياء الثلثة
مطلقا وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذى هو المستلزم لاحدها كما يجىء فى باب
افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا يفسر العدل عما فسر به المصنف
اعنى خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه
من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعشية وغدوة ومساء وبكرة
معينات لان الاصل فى تخصيص اللفظ المطلق بشىء معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون

باللام والاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعها عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع نحو واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجيء واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء اذا افعل فعل كحمراء وحمر قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل الجمع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا جمع وقوله حلائل اسودين واحمرينا شاذ كما يجيء في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جواري الرجال جمع قال والحق ان جمعاء اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجيء في باب الجمع واما السبب الاخر في جمع فعن الخليل انه تعريف اضافي وكذا في اجمع لان الاصل في جاءني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرات الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف ولانا نقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء واما مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف والمؤكد لا يكون الا معرفة لما جوز الكوفيون من نحو قوله فقد صرت البكرة يوما اجمعا كان المؤكد فيه محدودا فبعضها على هذا القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرة وضحى وعتمة وضحوة اذا كانت معينات فانها اذن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو النجم والصعق ففيه العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرف وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف قال المصنف في جمع مع العدل الوصف الاصلي وان صار بالغلبة في باب التاكيد فهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا اقرب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسمية بالغلبة افاعل كاساود واداهم قال اناني وعيد الحوص من ال جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجيء في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع وكان معنى قولنا قرات الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قراتي من كل شيء بتفضيل قولهم جميع نحو احمد واشهر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه واخرج عن معنى التفضيل فعدل في اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلثة

اعني

اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع يجيئها العدل والعلمية والوصف فيرد على جعل اجمع من باب الافعل ان مؤنثه جمعاء وجمعه جمع كالكبرى والجواب عنه انه لما اخرج عن معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة مع الوزن افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز جمعاء كحمراء واذا جاز كلا ان تقول حسناء وخشناء وعلياء مع ان مذكراتها احسن واخشن واعلى لمجرد الصفة فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا وكان على المصنف ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر ايضا امس رفعا على لغة بني تميم كما يجيء في الظروف المبنية لقيام الدليل على العدل فيهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراد معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لا نحو قوله تعالى فعصى فرعون الرسول اخذا من استقراء كلامهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علميتهما فمقدرة كما يجيء في الظروف المبنية قوله او تقديرا قد مضى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وجعل وجمع كغرف وحجر وهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلثة اقسام احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء كحطم ولكع في مبالغة حاطم ولاكع فهو كضروب في مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجيء في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم ولكع قالوا لو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساوقاهما لمبالغتهما في شيوع الاستعمال كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاشياء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشايع ويجيء لهذا مزيد بحث في اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه الكلام اذا سميت بها ففعل لا ينصرف اتفاقا نحو فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا الذي قالوا حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ودونه خرط القتاد كما يجيء في اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل ولا عدل فيها الا في اخر وجمع واخواته كما ذكرنا واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كعمر وزحل لانه ثبت قاثم وجاحي وعدم قثم وجحي قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطررنا الى تقدير العدل على ما تقدم لئلا تنخرم القاعدة الممهدة وكل فعل

مذهب خاص به

علم جامع للشرطين فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنع الصرف لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب اما اد ففانه والاجمع الشرطين
العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجي له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك
في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وختع
علمين لجواز نقلهما عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل
اما عمرو وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع
عمرة والزفر السيد قال الاعشى يأبى الظلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما
حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل عما معدولا عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا
ايضا لو اتفق مجيئه فان قيل ما حكم في المرتجلة التي هي نحو موهب ومكوزة ومحبب وحيوة انها معدولة
عن موهب بكسر الهاء ومكازة ومحب وحية قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس لكن هذه التغييرات
رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما محبب
ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن
الاصل في يفعل مفتوح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل
وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع
وقد حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل واما مورق في اسم رجل فاما صرف اما بناء على انه فوعل
او على انه مفعل لكن كونه اكثر من مفعل كما يجيء في التصريف او وهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل
علما واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر في العدل ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن
جمع شموس ولهذا لزم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند لان امر العدل ظاهر وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى
يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط واما حيوة فان الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن الصيغة
الاصلية فوزن حية وحيوة جميعا فعلة واما حيوة قلنا ان يرتكب كونها معدولة قوله وقطام في تميم
اي لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات
غير المنصرفة ونعني بباب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة
اقسام كما يجيء اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على راي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث
كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا لمشابهتها باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا
في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب وجهام وكهام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل
ففساق وفجار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان
المؤنثة فلغة الحجاز بناؤه كلها قيل لمشابهتها ايضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افترقوا فرقتين
الاكثرهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل
فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء

لقطام

ان كونها في الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف اربع في مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية
وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر

كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف هاهنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه
في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لا لاجل باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء
الذي هو سبب الامالة فقدروا فيه ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات
الراء كان او لا ويجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في باب اسماء الافعال وفيها الوصف بشرط
اي الطاري لتقدير الكلام شرطا ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلا تضر الغلبة فلذلك
امتنع اسود وارقم وانا الى الان لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف
واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما نذكر
وهو عدم قبول التاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة
ليست بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف فعل
وفعلة فان فعلة للمؤنث فالتاء طارية بشيء وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن
الاصلي في فعل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن
العارض في اربع مع كونه قبل على حالة تخرجه عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان
الوزن في الحال حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حال اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاولى
ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع المؤنث استعمال الاصل اعني اربعة
للمذكر وفي الثاني اعني فعلا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث فعلة فالوزنان متساويان
في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على فعل وهاهنا فلا تضر الغلبة معنى الغلبة ان يكون
اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث لا يحتاج لذلك
الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان يقع على كل واحد من بني العباس
ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخوته وكذا النجم في الثريا والبيت
في الكعبة فكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها
الى قرينة من الموصوف وغيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل
منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال وبهذا
الشرح يتبين لك انه لا تخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما
بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف تخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص
اللفظ ببعض ما وضع له فلا تخرج عن مطلق الوصف بل انما تخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل موصوف
به بل تخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود
في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرحه
قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية
الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا يشترط لذلك ثبات اثر اذا نكر بعد العلمية باب اسود الغالب

التانيث بالتاء شرط العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تاثيره الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة
فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلثة فقدم منصرف وعقرب ممتنع

لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب شخص
باحمر كان فيه الحمرة اولا حتى يجوز في السود ان اسميكم ولحصتهم بالحمرة رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا
لم يعتبر في منع الصرف وبجوز مع العلمية ايضا تقابلها معنى الوصف كما يجي فيجوز ان يعتبر بجوزها
فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه
بحاله قطعا ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر لم لا برق والابطح
وان استعملا استعمال الاسماء وكثر انكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما
ولا نحوهما في النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقرر فيهما واذا اقرّ فيهما معنى الوصف علقت الحال
والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سودا ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض
ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اي قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية
الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت
بادبع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم ربما لم يعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحو الغالب
فتصرف وذلك لنقصانها عن ساير الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا
فيها وقوله وضعف منع معطوف على قوله صرف اي ولكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع
افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا ثبت ايضا في الاستعمال نحو ابي افعى بل توهم انها موضوعة
للصفة لما راوا انها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم اي شدته وكذا توهمه في الاجدل
الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي طاير ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل في الدرع جدلا
فكانه مونث اجدل وكذا توهمه في اخيل ان معناه الاصل طاير ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه
تحقيقا ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لا نستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا
ولا اصليا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طايرا ذا قوة واخيل طايرا ذا خيلان لكن
انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان يقصد معنى القوة كما تقول رايت
عقابا لا يقصد فيهما معنى الوصف بالشدة وان كانتا اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة
للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف فاما منع صرفه مثله فغلط ووهم

مشكل لان سيبويه نقل منع صرف ذلك عن بعض العرب وغلط توهم الوصف لان العرب توهموا شيا كالعطف بالجر على منصوب ليكن ونحو ذلك فلينع عكم على العرب بذلك والان فيزول الثقة بتوهم والاستشهاد بكلامهم كذا وجد

التانيث بالتا على ضربين

التانيث بالتاء مالي تحتم
اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء فما هو بالالف متحتم التاثير بلا شرط
للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام السببين ونريد بتاء التانيث تاء زايدة في آخر الاسم
مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء نحو اخت وبنت ليس مونثا بالتاء بل بالتاء بدل من اللام لكنه اختص
هذا الابدال بالمونث دون المذكر لمناسبة التاء للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت وهنت
مذكرا انصرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان
مذكرا حقيقيا كحمزة او مونثا حقيقيا كعزة اولا هذا ولا ذاك كغرفة فلا تو ثر دون العلمية بدليل
نحو امراة قايمة وفي قايمة الوصف الاصلي والتانيث بالتاء فالحاصل ان الامر في التانيث لان شرط الوصف

كعزة
الغرفة من الماء
والبهاء عوض من الياء

وهو كونه وضعيا على ما ذكره المصنف حاصل وذلك الحلال ان وضع تاء التانيث في الاصل على
العروض وعدم الثبات بقوله في قايمة قايم فلم يعتد به واما قلنا في الاصل لان اصل وضعها
للفرق بين المذكر والمونث ولا يجي لهذا المعنى في الصفات والاسماء الاعير لازمة للكلمة كضاربة
ومضروبة وحسنة وامراة ورجلة وحمارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في
حجارة وغرفة كما يجي في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية
صيرتها مصونة عن النقصان فلزم التاء بسببها فنا وعايشة كراء جعفر حارث لا زمة
لا تحذف الا في الترخيم كما تحذف الحرف الاصلي واما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف
وضعت الكلمة عليه لا تنفك عن الكلمة فنو لكرعا بسمة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت
به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت
العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان نقلوها
كما في جبريل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبرئل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو
وارطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الحقيقة وتركيب حروفها المتنافية
مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شيت واما الزيادة
في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزايد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التانيث
في نحو غرفة والف الالحاق في نحو معزى لم تجز زيادته لان ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا
فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم تفد الزيادة
الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى
آخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم تجز لزوال الوضع العلمي فلا يزيد عليه
التاء المفيدة لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له
جازت مطلقا ان لم تخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن ونحوها
وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامة كما في الزيدان والز...
على ما يجي في باب الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة انه قايم
مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرط قيامه مقام السببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا
من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم
وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذي سماه المصنف بالمعنوي سواء كان حقيقيا كهند وزينب
او غير حقيقي كحلب ومصر والالف لا تقدر كالتاء اذ الالف للزومها لا تحذف حتى تقدر ولا تؤثر
التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية ولا يصح الاستدلال على كون التانيث المعنوي ايضا مشروطا
بالعلمية بانصراف نحو حايض وامراة جريح كما فعل المصنف في شرحه لان المراد بالمونث المعنوي
ما كان التاء فيه مقدرا كما مر الا المونث الحقيقي وفي نحو حايض لا تاء مقدرة اذ لو كان كذلك

لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر كعقرب وليس كذلك ولكنت تقول في تصغيره تصغير الترخيم
حُبَيْضٌ كما تقول في تصغير سُمَيَّة وليس كذلك لانه تقول فيه حُيَيْضٌ الا ترى الى نحو حايض منصرفا
مع التاء والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجي ولو اغما شرط فيه العلمية
ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية
تصير التاء الظاهر متحتمة التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الاوسط كشاة علما لان العلامة
ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيفة فان سد مسده في اللفظ حرف آخر وجوبا ولا فيه الخلاف
كما يجي وما يسد مسده الحرف الاخير في الزايد على الثلاثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلا
ولا تزاد ثالثة واما نحو ثبة وشاة فمحذوف اللام ودليل سد مسد التاء تصغيرهم عقربا على
عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فانك تصغيره قُدَيْرَة فالمونث بالتاء المقدرة حقيقيا كان
او لا اذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مونثا حقيقيا او لا
هذا او لا ذاك وذلك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسدها فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلاثيا
فاما ان يكون متحرك الاوسط او لا والاول ان سميت به مونثا حقيقيا كقدم في اسم امراة
او غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الاوسط مقام الحرف
الرابع القايم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في حبلى
حبلي وحبلوي ولا تقول في جمزى الا جمزي كما لا تقول في جمادى الا جمادي وخالفهم ابن
الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف الساد مسد التاء وان سميت به مذكرا
حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقرير تاء التانيث وذلك كرجل سميته
بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم تقدر لتطاؤن التذكير في الوضع الثاني على ضعف تانيثه
في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة لرجلين
فسميا بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسده شي وذلك اذا كان ثلاثيا
ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة او لا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان
حقيقيا او لا كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت به مونثا
حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مونثا بالوضعين
اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف
التانيث وما يسد مسد الساد وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار
وذات اشياء تي كيدا اسم امراة وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا او لا فالصرف
لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجي وان سميت به مونثا حقيقيا او لا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان
لم يكن في سببية الثلاثي الساكن الاوسط كما يجي لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية
السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع فظهر بهذا التفصيل ان المونث اذا سمي به مذكر حقيقي او غيره

شروط منع صرف المونث اذا سمي به المذكر

او غير حقيقي يحتم في منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا
شروط اخر لمنع صرف المونث اذا سمي به مذكر لم يذكرها المصنف احدها ان لا يكون ذلك المونث
منقولا عن مذكر فان رباب اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسليم المونث
كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حايض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر
وصف به المونث اذ معناه في الاصل شخص حايض وثانيها ان لا يكون تانيث المونث الذي
سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لازم فان نسا ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التانيث
لو سميت بها مذكرا انصرف لان تانيثها لاجل تاويلها بجماعة ولا يلزم هذا التاويل بدليل انك تأولها
بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نسا ورجال
بل تانيثهما باعتبار التاويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعمال
في تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المونثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة
اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومونثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف
وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها
مونثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا مونثة فليس فيها
بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف واما ان عكست الامر اعني سميت المونث باسم المذكر
حقيقيين كانا او لا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زايدا على الثلاثة
كجعفر فلا كلام في منع صرفهما لظهور امر التانيث بالطارئ مع ساد مسد التاء او ساد مسد
وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وعمرو سمي بهما امراة فالخليل وسيبويه وابو عمرو ويونس
الصرف متحتما كماه وجور لظهور امر التانيث بالطارئ وابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند
في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اي تاثير المعنوي
والمراد تانيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب قوله الزيادة على الثلاثة
او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي به المونث وذلك لما ذكرنا ان آخر حروف الزايد على الثلاثة يقوم
مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام الزايد الساد مسد التاء واما العجمة فانها وان لم
تسد مسد التاء ولا مسد الزايد المذكور وليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجي
لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا نايب فالضعف قبله لا من قبل العلمية
فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال بشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي قوله فهند
يجوز صرفه لخلوه من جميع شرايط التحتم الثلث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط
وماه وجور للعجمة قوله فان سمي به مذكرا اي بالمونث المقدر تاؤه قوله فشرطه الزيادة اي الزيادة
على الثلثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته
فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف لما اذا استتر مسد علامته حرف ولا يبقا

الحركة القائمة مقام السادس ويكون كافوجودا ذن كنوح ولوط لان الجيم على المذكر فلا يكون
التاء معتدة ويجى ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما يؤثر بالترجيح
بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرفا لعدم الحرف الزايد وعقرب ممتنع لان
البا قايم مقام تاء التانيث **واما** اسماء القبايل والبلدان فان كان فيها مع العلمية
سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان
ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها
طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا وداثقا وترك صرفهم سدوس وخندف
وهجر وعمان فالصرف في القبايل بتاويل الاب ان كان اسمه كثقيف او الحي وفي الاماكن بتاويل
المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبايل بتاويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة
وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما في ثمود و
وقريش فجوزها ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان
هذا وربما جعلوا الاب ما والا بالقبيلة فمنعوه الصرف **قال** وهم قريش الاكرمون
اذا انتموا الحا بنوا فرو علة العلا وعروقا وبصفونه بلنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت
غيلان وكذا قد يؤول اسم الام بالحي فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة امراة
وقد تؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مونث نحو جاءتني قريش معروفا
اي اولاد قريش **قال** تعالى كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف
كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قايلون ويجوز ان
يكون صرف مثل لخم وبلد بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو مأول بالمذكر والمونث باعتبار
شيئين للاسناد والصرف ولا منع فيه **واما** نحو قولهم قرات هودا ان جعلته اسم النبي عليه السلام
على حذف المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه
وجور **واما** اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان تنصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر
وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة ويجي بسط القول فيها
وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى **قوله**
المعرفة شرطها ان تكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان
فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف
عند من قال غير المنصرف ما حذف عنه التنوين والكسر تبعا للتنوين للسببين وفيهما لم يحذف
التنوين للسببين فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف عنه الكسر والتنوين معا واما عند
المصنف فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قايمة مقامهما لكنه لا يظهر
فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف

شرطها علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة ممنوع منصرف وشتر وابراهيم متى

الى العلم **واما** عند الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة لسقوط المضاف اليه منها ونية
المضاف فدخول التنوين فيها نظرا الى منع الصرف **قوله العجمة شرطها** علمية في العجمية
اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي تكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم
بل الواجب ان لا تستعمله في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا
علما كابراهيم واسماعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى نافع به راويه عيسى لجودة
قراءته **وانما** اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي تقتضي ان لا
يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع
اولا فيه مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتناعهما جاز ان تمتنع ما يعاقبهما ايضا
اعني التنوين رعاية لحق العجمية حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم بعد ذلك
قابلا لساير تصرفات كلامهم على ما تقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطروء
عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير وتخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف
وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذربايكان ونحو ذلك **واما** اذا لم يقع الاعجمي
في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجميع ساير
التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبردج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان
كانه جعل الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كنرجس
ويتم فيهما الوزن **وكذا** اذا خففا وان لم يكن صرف كلجام علما فمن العجمة على ما قال
المصنف الشرطان معا واجبان العلمية في العجمية مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة
او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمية نحو لمك عندهم منصرفا
متحتما كنوح ولوط لانهم يعتبرون الشرطين المعنيين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة
على الثلثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المونث نحو سقر **انما** اثر لقيامه مقام السادس
علامة التانيث **واما** العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيء بل الاعجمي لكونه ثلاثيا ساكن
وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول
ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل
للاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جايز صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون
الوسط ايضا فكيف لا تؤثر مع تحركه وليس بشيء لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس
المذكور ايضا يمنعه والذي غره تحتم منع صرف ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز
صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشيء على ضربين اما لكونه شرطا كالزيادة على الثلثة في التانيث
المعنوي واما لكونه سببا كالعدل في ثلاث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي
الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز

وتحرك فيه

الجمع شرط صيغة منتهى الجموع بغير ها كمساجد ومصابيح وأما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علماً للضبع غير منصرف لانه منقول من الجمع ... وهو الاكثر فقد قيل الجمع حمل على نحو ... ومل عن اى جمع ... لا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا ... قاض

منع نحو هندح ان كل واحد منهما تلاقى بساكن الاوسط وذلك اذ خفة الاول الحقته بالعربى وايضا

فالتانيث لا معنى تبوتى في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف

العجمة فانه لا معنى لها ثبوتى بل معناها امر عدمى وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة

لها مقدرة فالتانيث اقوى منها فلهذا وشتر وحصن بابان ويجوز ان يقال ان امتناع من الصرف

لاجل تاويله بالبقعة او القلعة لا لان نقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك

مما لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابى نوح النبى علم **قوله الجمع** الى كفاضه قوله صيغة منتهى اى

الجموع اى وزن غاية جموع جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه

جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم

وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا

على ما يجيء في التصريف في باب الجمع نحو قوله عليه الصلوة والسلام انكن صواحبات يوسف وقوله جذب

الصراريين بالكرور وقوله واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكسي الابصار

كما ذكره ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعدها حرفان

ادغم احدهما في الاخر او لا كمساجد ودواب او ثلثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر

الجمعية كما في حمر وحسان مع ان في كل واحد منهما الجمعية والصيغة وانما شرط في هذه الصيغة ان

تكون بغير ها احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية وطواعية

فتنكسر قوة جمعيته فلا تقوم مقام السببين ولا اجتماع على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له

في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وخراب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه

الصيغة شرط السبب والمؤثر هو المشروط مع الشرط وقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف على حاله

من الضمير في غير منصرف اى لا ينصرف في حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر

ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهى علم الجنس لا لواحدة معينة

كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام ففيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان

ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمى به لا ينصرف

لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكر في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال

فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام السببين

فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المصنف بعدم تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليستا

بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون

معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمى بابانين جبلان فروعى

مع العلمية معنى التثنية لهما وان جعلا كشئ واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من ابانين معنى التثنية

اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافى بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندى ان لا

ينافى

٢٤

تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة

تفيد العموم فتنافيا فنقول لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في

باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما تخصص

ذلك الصاحب لما يجيء في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالته على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك

المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له

الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجرى وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع

له الوصف وهو الغرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لي في اعتبار كون دلالته الاسم

على المعنى وصاحبه وضعية نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان نعتبر في حاتم معنى الختم فيكون

دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجرى وهو الغلبة كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة

المانعة من الجرى فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها

بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد بل الفرق بين العلمية

والغلبة مطلقا ان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية

عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هاتينا لتهناه

وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا فنحن نعلم ان اللقب

كالمظفر وقفة من الاعلام واللقب هو الذى يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلى

ويؤكد هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التى اصلها المصادر والصفات كالفضل

والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف يلمح فان قلت فاذا لم يكن

بينهما تناف فلم لم يمتنع هاني ومحرز مثلا والبيت المذكورين وكذا كل علم ملموح فيه الوصف

الاصلى قلت كذا يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى

بها سواء لمح فيها المعنى الاصلى كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس كان

المعنى الاصلى انما يلمح لمحا خفيا فيها ويومأ اليه ايماء مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف

الاصلى لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انه لم يعتبروا ان لم ينافها

العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت

ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذى يلمح فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد

اسم رجل الذى لم يلمح فيه معنى الجمع وذهاته اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد

علما على ما قال ابو علي هو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي لا نظير له

العربى فيرد عليه في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان تامان غير مبنى احدهما على الاخر كما

قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولي يعد عدم النظير في الاحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية

وغيرها ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد بن الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب

وهو الجمع وهو خلاف المشهور عندهم فيكون سراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال في فارسي في
سراويل رابح واختلفوا في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الآجر ولكنه
اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه في منع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا لان
جمعها وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى اكلب وانجر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء لا العجمة
شرطها العلمية وفيه التأنيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط السبب
الجمعية لا عند الجزولي فسيبويه يمنع الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف وقال الجزولي فيه
عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له ان
يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا في غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد
هو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف
ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجر في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء
ذلك في الاعلام كمداين في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعمر وغيره ذكر ان لنا
قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف للجمعية ولم تتحقق فيه لكونه لآلة مفرد فقدرناها
لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز لك ان تطلق اسم تلك الاقطاع على الجميع
منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان تقول ان مثل هذا مختص بوزن افعال لانه قد جاء نحو قوله
جاء الشتاء وقميصي اخلاق شراذم يضحك منه التواق وشراذم لفظ جمع بالاتفاق والتواق ابنه
وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه
مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى انه معرب كما عرب الآجر وهو غلط لان
تشبيه سيبويه له بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من
كلامهم ما لا ينصرف قطعا واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط
وحده هذا ويمكن بتقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن
بالجمع فمن لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حماد
حزاب ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رايت حمارا حزابي وحزابيا فيقول
هو جمع حزباء اي الارض الغليظة والجمع الحزابي كالصحاري بتخفيف مطلقه ونحو جوار اي المنقوص
من هذا الجمع اعلم ان الاكثر على ان جوار في اللغة كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب
في الجر جواري قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال الآخر
سماء الاله فوق سبع سمائيا وهو قليل واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب
انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج
ان تنوينه للصرف لان الاعلال متقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال
الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما بين

ما نبتين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزنا فصل الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا
والاعتراض عليه ان الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جاءني جوار وكسر الراء
حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الآخر تحكم وكلما حذف للاعلال الموجب فهو بمنزلة
الباقي كعم وشج والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف جندل وذلذل مقصوري جنادل وذلاذل
وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين
ثم جواري بحذفه فهاهنا جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ثم حذف الياء
للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء فعند بعضهم هذا القول بان منع الصرف
مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفه فهاهنا جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار
بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء
لسقوط التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت
والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك
مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين
وتبع الكسرة في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت بالجوار عند
سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام ونقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافي
وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء
للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت
بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف
المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واسعى فانه
قدم الاعلال في مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت
تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام
كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والخفة
اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعيتين
الا ترى انك تقول خطايا وبرايا واداوى بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير
منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجري فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة واعيل تصغير
اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله مخالفا لحاله في التنكير وذلك بانه
تقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني جواري وقاضي
واعيلي بياء ساكنة ورايت جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي بياء مفتوحة في الحال
وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف بها وحدها
في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان

اونكرة سواء واعلم ان الكلمة اذا صغرت نحو احوى قلت احي بحذف اليا الاخير نسيا لكونها
متطرفة بعد يا مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراه كاحيي والمحيي وقياس مثلها الحذف
نسيا كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسيا يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة
دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف اليا نسيا بخلاف نحو جوار
فان اليا كالثابت بدليل كسرة الرا كما ذكرنا فلم تسقط عن وزن اقصى الجموع والاول قول
سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل
وابو عمرو بن العلا لا يحذف اليا الثالثة من نحو احي نسيا بل يعلّه اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة
الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطي تصغير عطا فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المحيي
في الاعلال فاحي عنده كاعيل سوا في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من اليا كما ذكرنا
وبعضهم يقول احيي تصغير احوى كاسيود في تصغير اسود كما يجي في التصريف ويكون في الصرف
وتركه كاعيل على الخلاف المذكور قوله التركيب بعلبك اعلم انما كان شرط التركيب العلمية
لان الكلمتين معا تدخلان في وضع العلم فيؤمن حذف احدهما اذا لعلمية كما قلنا تؤمن من النقصان
ولولا هي لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله ان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان
باحدهما وجب ابقا الجزئين على حالهما قبل العلمية كما يجي في باب المبنيات وكان عليه ان يقول
ولا مو باجزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو ما زيد ويقول ايضا ولا ان
يكون التاما يبني قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الافصح اذن مراعاة البناء
الاول على ما يجي في باب المبنيات قوله الالف والنون ان ونحو ندمان اعلم ان الالف والنون
انما يؤثر لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تا التانيث عليهما وبهذه
الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وشابهها ايضا بوجوه اخر لا يضر فواتها نحو تساوي
الصدرين وزنا فسكـ من سكران كحمـ من حمرا وكون الزايدين في نحو سكران مختصين بالمذكر
كما ان الزايدين في نحو حمرا مختصان بالمونث وكون المونث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة
للمذكر كما ان المذكر في نحو حمرا كذلك هذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة
في عمران وعثمان وعطفان ونحوها وشابهها ايضا بوجهين اخرين لا نفقدان من فعلان دون الامتناع
من التا وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زايدي حمرا معا وكون الزايد الاول في الموضعين
الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تا التانيث
وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني
في النسبة الى صنعا وبهرا وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل
منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك
للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجرأهم على هذا الابدال قولهم في النسبة الى اللحية

والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان يبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف
تناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا
فقال الاكثرون يحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه
عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف
غير محتاجة الى سبب اخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع
عن زيادة التا وهذا الانتفا هو شرطها سوا كانت مع العلمية او الوصف والوصف
عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها عن مقام علتين قوله ان كان اسما
اي غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التا كما ذكرنا في التانيث بالتا قوله
او صفة فانتفا فعلانة عطفا باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفا على ان
لان التقدير او ان كان صفة فشرط انتفا فعلانة وليس هذا مما جوز المصنف عنده كما يجي في
باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته
بل المطلوب منه انتفا التا لان كل ما يجي منه فعلى لا يجي منه فعلانة لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم
يقولون في كل فعلان جا منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى
وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفا التا لا وجود فعلى فاذا كان المقصود
من وجود فعلى انتفا التا وقد حصل هذا المقصود في رحمان لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا
هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يضعوا منه مونثا لا من لفظه بالتا ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير
منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفا فعلانة بل هو مقصود بذاته
لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مونث هذا على غير لفظ
كما ان مذكر ذاك على غير لفظ قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها
للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه كما ذكرنا في التاثير انتفا التا الا ترى
الى عدم انصراف مروان وعثمان لمجرد انتفا التا من دون وجود فعلى ثم نقول منع الصرف في رحمان
اولى لان الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف والحكم
ان نقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قايم في
فعلان صفة هل انتفى منه فعلانة اولا وهل وجد له فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل
وبعضهم يمنع الصرف لان الغالب في فعلان وقد جا عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها
بباب سكران قال كم دون بيشة من خرب ومن علم كانه لامع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ
يحتمل نونها الاصالة فيكون مصروفة اذا سميت بها ويحتمل الزيادة فلا تصرف نحو حسان وقبان فانها
من الحس والقب فيصرفان وامام الحس والقب فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ورمان و
اذا سميت باصيلال منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء

بدل من الهمزة قوله ومن ثم اختلف في رحمان يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط
انتفاء فعلانة لم يصرفه في قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال الشرط
وجود فعلى صرفه اذ لم يجئ رحمى ولا اختلاف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولانصراف
ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله وزن الفعل اي يجعل فعلى مختص بالفعل ولم يات
في الاسماء الا اعجميا نحو بقم ونحو شلم لبيت المقدس وكلامنا في كلام العرب او منقولا عن الفعل
نحو شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال ونحو يزيد ويشكر وتغلب
لعدم هذه الاوزان في اجناس اسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولان ونرجس عجمي
ونحو تنضب ويرمع واصبع واصبع وتدرا واعدى من الغالبة في الفعل واما فعل
فمن الخواص اذ لم يات في اسماء الاجناس لمادة تلك الدويبة وقيل ان العرب قد تنقل
الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال وقولهم
لطائر تبشر ولاخر تنوط لتنويط عشه فيجوز في ذلك بعض دويبة ان يكون منقولا من فعل
ما لم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اي اسرع والدئلان مشي سريع واما دئل علما فيجوز ان
يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دئل والتغيير للانتقال الى العلم كما قيل شمس بن
مالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية وانما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرئم
بمعنى الاست فهو شاذ قوله او يكون في اوله زيادة كزيادته اي اول وزن الفعل الذي في الاسم
زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها فاولق المشتق منه الق اذا سمي به انصرف
لان الهمزة اصلية وكذا ايتق علما لكونه ملحقا بجعفر كمهدد فالميم اصلية ولو كان افعل
لوجب الادغام كما شد واصب واما البب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لب والقار
شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية والنحاة قالوا
في موضع قول المصنف او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال
اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء
او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل المصنف على مخالفتهم شيئان احدهما
انه راى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا ولو كان الغلبة في الافعال
معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من نحو الماضي
منه فاعل وفاعل الاسم اقل قليل كخاتم وعالم وسائم والثاني انه راى ان نحو احمد واحمر لا ينصرف
وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قوله لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان
والعيوب يجيء منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجيء افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما
اسمان واما افعل الفعل فلم يجئ منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثي كاخرج واذهب
لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر وكذا رد على الاخفش قياس احسب واخال واظن واوجد

وازع

وازهم على اعلم وادرى قوله ويجيء افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلا كاسحم
والخم وانمر ويقابله في الاسماء من غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ايدع وافكل وارنب ولقائل
ان يقول على قوله افعل فعلاء لم يجئ من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت
من مذهب البصريين وهو ان افعل التعجب فعل ومن كل ما يجئ منه افعل التفضيل الاسمي يجئ افعل التعجب
الفعلي والذي جاء في فعل يفعل مفتوح العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع
من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد على افعل فعلاء اذ لا يجيء من غير باب فعل يفعل
الا قليلا كا شيب على ما يجئ في التصريف ان شاء الله لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعل ليست
بظاهرة اذ كون الوزن غالبا في احد القبيلين لا يمكن الحكم به الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين
وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدئ فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل
وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما نعرف
مثلا ان افعل في الفعل مثلا قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم
قياسا في شيء كاصبع وايضا كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو الغالب في نحو شمر وضرب
لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر وانما اشترط في وزن
الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة اذ لا
فعل متصرف الا وله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس
وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا
بالفعل من نفس الوزن وان كان مشتركا كافعل الجانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا
فان هذه الزوائد في الفعل لا يكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل
منك وقد لا يكون كارنب وافكل وايدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان
اصل الزيادات ان يكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه
تاء التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذا الفعل لا يلحقه
هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم
لاختصاصه بالاسم وترجح التاء في جر الوزن في الاسم فانصرف ارمل ويعملة للوزن
الاصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة ويعملة
والحاق التاء باسود في الحية فلا يضر لان هذا اللحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في
والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل
واستفعل واستبرق اعجمي ومنها تفاعل وتفوعل وتفعول ودحرج ودحرج وافتعل وافتعل وافتعل
وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك واذا سميت بنرجس بكسر النون ونرنب بضم التاء الاولى فالصرف
واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا يؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما

علته مؤثرة اذا تكرر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه او العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب

منه

الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني نرجس على وزن نضرب وترتب على وزن تقتل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا آخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق وارق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها لم تزل وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد وتهب وكذا المحذوف العين كتقل ونبع ويخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اختص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وفيه امره ان يكون بهمزة الوصل نحو عد وقل اصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا سمي بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم والوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسماء نحو ان المسمى بتقل واخش جاءني تقول واخشى وكذا في المسمى بتقل وبع جاءني تقول وبيع وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع وعز او بقيل وبيع لم تعتبر الوزن الفائت الاصل نحو جاءني قيل وبيع وفي قل وبع وخف جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما تقول في علم علم فهو عند سيبويه يضر ايضا بالوزن كما في رد وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخذ بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن العلمية الا مخففا هذا واعلم ان الوزن المشترك بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وخاتم اعلاما واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو كعسب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان علما فمحكي لكون الفعل مسمى به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اي ابن رجل جلا امره اي انكشف او جلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط تقدمه في باب الصفة واما بغير ذلك فقليل نادر ولا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علمية مؤثرة اي واحد يعني بكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلثة اضرب لانها اما ان يكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام في تميم والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واغد ويزيد

ويزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والثاني عثمان على شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير في الآحاد وليست سببا عند المصنف لاعتبار الجمع الاصلي فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوي وقد يذكر لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما في التانيث فعال سراويل كعقرب اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغي سببا فنقول في احمر علما سببان ان السابق من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلاث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر واما اخر وجمع علمين فهو منصرف عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا لكع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفضل من قولك الفضل فانه منصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع ولكع اعلاما اذا العلمية وضع آخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي وباقيه لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غير ما وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور معنى العدل في باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف سحر والثاني اعني كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون مع العلمية سبب يقوم مقام سببين عند بعضهم والعلمية شرطه وفي الحقيقة الشرط انتفاء التاء وهو معلل بايجاد ثلاثة اشياء العلمية كما في عمران ووجود فعلى كما في سكران واختصاص اللفظ كما في رحمن وعند الباقين الالف والنون سبب والعلمية سبب آخر فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها يمتنع بها التاء فتشابه الف التانيث فتقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معها كما مر والثالث اعني ان يكون العلمية شرطا وسببا معا في اربع مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا وفي الاعجمية وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين لانها اما ان لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامع لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزايدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع الحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون وافرضنا يمكن اجتماع من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في آذربيجان لكان يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير في الآحاد منها يضاد الاخرين لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل او فعل او فعال كثلاث ومثلث

واُخَر وسَحَر وامْسِ عند تميم وقطام عندهم ايضا وليس شي منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلاثة الصالح لجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذن منقولا مما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية الطارية مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد هذا غاية ما يمكن ان يتحمل لتمشية قول المصنف ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في أُخَر وكما يمكن ان يقال في إصْمِتَ علم المكان القفر اذا اصله اصْمُتْ بضمتين فعدل الى اصمت في حال العلمية ولم يطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست مؤثرة لاستقلالهما بالتاثير دونها لانه لما عدل علما كما قلنا في شمس بن مالك فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا في ثلاث ومثلث وبابهما انها لا ينصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا منع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه حمرة والذي يقوي عندي ان الزايل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما ثبت له قبل التسمية به لكون المراد به سحر يوم معين وكذا امس رفعا عند بني تميم واذا نكر نحو مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها انا قد ضلع فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الآحاد وشبه سبب اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظ ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف نحو احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا انكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ يجب حمل على موازنه كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والجمع الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فيجيء ومثله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سوى الصرف الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش اذا سميت باسم مركب اخر جزئيه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى

نحو معدى

معدي كرب وحضرموت وبعلبك ... ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى يمنعا عن الصرف بعد التنكير والآخرون لم يصرفوها بعد التنكير نظرا الى افرادها وقول الاخفش اقوى فعلم مؤنث حال ومفعول يجامع ما ويعني بما هي شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما وقوله الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر والذي استثني منه لفظ ما بعد استثنائها اي لا يجامع سببا غير السبب الذي هو شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية المؤثرة تجامع اربعة اشياء وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست بشرط فيهما بل هي سبب معهما فان كانت مع واحد من الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلث من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان يكون معهما معا لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في نحو عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلت هما متضادان ليصح حكمي الكلي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فقد تقدم واعترض على قوله بانه قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم تكن العلمية مؤثرة معهما اذ كانت العلمية اذن طارية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طريان العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة الاصلية بعد التنكير قوله اعتبارا منصوب على انه حال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش سيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المصنف عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنعه من اعتبار ذلك الوصف الزايل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف وقوله في حكم واحد يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حُمْر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين فلم يجتمعا في حالة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص

مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر ففي اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه
كان ثابت مع زواله لكونه اصليا و زوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد كر يد
اثبات معنى الوصف الاصلي فيه جاز بالنظر الى زوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية
ولم يبق منه شي خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يوثر بمجرد كونه موجودا قبل فالاولى ان يقال
ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر
جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم
في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك ترى اهل اللغة الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد
وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية
كما لو سمي باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان
خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلاء
وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من
من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سبق الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع
من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل
في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التبس بافعل الاسمي الذي
لا معنى للوصف فيه كافكل و ابدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فللشبوت علته في الظاهر
قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكون بيان كونه موضوعا لصفة فاذا اتصل
افعل بمن فقد تميز عن نحو افكل و ظهر فيه التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش
سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامة للوصف اعني من بخلاف باب
احمر لعريته عن العلامة الدالة على الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذي في التاكيد ثم نكرته صرفته البتة اجماعا
لكونه في معنى الوصف اضعف من افعل التفضيل لانه صار يعمل كل قبل العلمية انمحى عنه معنى الوصف على ما تقدم
في جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية و بعدها ثم اعلم ان التصغير يخرم من اسباب
منع الصرف بالعدل عن وزنه الى اخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن
راعي في العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يختل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال
في زباع و مساجد زبيع و مسيجد ولو سميت به المذكر ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه
المعتبر واذا صغرت سرا وبرعلا لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتاء نيث المعنوي الذي يكون
فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به ويختل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله
زيادة كزيادة الفعل كخفيفضم و دحيبج في خضم و دحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادة
فان التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير احمد ونرجس و يشكر وتغلب احيمد ونريجس
و يشيكر و تغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو بيطر يبيطر واما ان عرض الوزن في المصغر

في المصغر و لم يكن في المكبر كما تقول في تضارب على تضيرب وفي تحلى تحيلى فبعضهم لا يعتبره لعروضه
والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وضع مستانفا كما ان بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه
بناء مستانفا كما اعتبر الوصف العارض في نحو مثنى و ثلاث لكونه وضعا مستانفا فلا ينصرف
ادير تصغير ادور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير
قولهم غليمون و رجيلون في جمع مصغر غلام و رجل قال فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حميزة تصغير
حمزة لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتدوا به والدليل على خفاء
معنى الوصف في المصغر عدم جريه فلا يقال بخمر رجيل وفيما قال نظر لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف
هو الذي وضع صحيح التبعية لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية
انما تتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا
ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران
وعثيمان في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان علما سليطين فانه يخل بهما و معرفة
ما تقلب الف مما لا تقلب يتبين في التصريف في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن والجمع
مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة
قوله وجميع الباب باللام بالكسر اي كان بدونهما يجر بالفتح فصار بهما يجر بالكسر اعلم انه من ذهب في منع غير
المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة
لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل
تمام الاسم والاضافة مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فتقدم في بيان نون المثنى
والمجموع ويجوز ان يقول لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكانه ثابت فلم
يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص
الاسماء فترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون
الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني
ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاولى
اولى قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات
على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والبواقي
محمول عليها والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها
وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير
مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى الخبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة
المبتدا له كمطابقته للعود اليه ومثله قولهم من كانت امك وتعني باشتماله على علم الفاعلية
تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ونعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو

الذي هو في آخر عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترنا قبل ان يقال
المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع في المبتدا او الخبر وغيرهما من العمد ليس بحمول على رفع
الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل فمنه الفاعل ابوه قوله الفا
اي مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدا والخبر حملا على معنى ما اما قدم
الفاعل على ساير المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكر
ما عليه قوله ما اسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل
فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد ونحوه قوله وشبهه نعني به اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما
الضمير في زيد في الدار او الظاهر نحو زيد في الدار غلامه لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل
او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال ان الظرف والجار والمجرور على ما يجي في باب المبتدا قوله
وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه وفي تعلم لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدا الان نحو زيد في قولك
زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال او الاصل كما مر في حد الكلام
فكل خبر يرفع ضمير المبتدا نحو زيد ان تقال هو مسند الى المبتدا وان تقال هو مسند الى ذلك الضمير
والمجموع مسند الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مرفوع مسند الى المبتدا
وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدا نحو انت زيد ان قيل فالمسند
في قولك قايم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو موخر تقديرا او تقدير
كلا تقدم قوله على جهة قيامه به اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به وشكله
سواء كان قايما او لا تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته والجار في قوله
على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا على طريقة اسناد القيام ويعني بتلك الجهة ان لا يغير
صيغة الفعل الى فعل ويفعل واشباههما وذكر ان طريقة اسناد الفعل القايم مصدره بالفاعل حقيقة نحو
طرف زيد عدم التغيير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن
الفعل قايما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل
لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما
ووقوعه على الاخر وتقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري
فاعل اصطلاحا فلا يحترزان عنه لدخوله في الحد وعندهم حد الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي راجع
الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل او لا وليس خلافا معنويا وقوله نزيد قايم ابوه لرفع شبه
الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قايم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل
في الفاعل المسند حملا فالخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل
على الفاعل قوله والاصل ان يلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اي قرب

منك قوله فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك انه انما قال
انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيدا فاعل واصله ان يلي الفعل فهو متقدم
على الضمير تقديرا وكذا ذكر عدم جواز ضرب غلامه زيدا معللا بما ذكرنا وذلك ان تقال انما لم يجز ضرب
غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو متقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير
قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما مفسرا
لكون اوقع في النفس كما يجي وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه وفي الضمير الذي يجي تفسيره فيما
بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجي به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلبس
بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه لكونه مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانما اذا جيت بعد المبهم
الغرض من تحكم به تفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا جيت بعده بشي الغرض الاصل منه غير التفسير
كالمفعول ههنا فلا يكون في التفسير لم يحمل على ما هو الغرض الاصل منه وبقي الابهام بحاله فمنع منع الغ
والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجي خلافا للبصريين
وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل
لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل وبقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقوله جزى بنوه ابا الغيلان
عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب
بربر الجزار اصحاب العصيان وقوله والاولى تجويزه لما ذهبا اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا
تقول يحسن اعطيت درهمه زيدا لان رتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تأخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجي
في باب مفعول ما لم يسم فاعله وتقول نحو اعطي صاحبه الدرهم وقد ضرب غلامه زيدا وكذا اذا كان للفعل مفعول
يتعدى اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت باخيه زيدا او مقدرا
نحو اخترت قومه زيدا اي من قومه فيمتنع حسن رجوع الضمير الى المتأخر عنه في المسئلتين قوله
واذا انتفى الاعراب ... هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التاخير
عنه قوله لفظا منصوب على التمييز اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما اي في الفاعل
والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام اي اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول
مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة
الموضوعة للتمييز بينهما اي الاعراب لمانع والقراين اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع
دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجي فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلي والقرينة اللفظية
كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة
الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحو
والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى عليه الصلاة والسلام ونحو ذلك
ولو انتفى لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا ... الاعراب او معنا ما وجب تقديمه

وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقدمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا

قـــال فعلى المثال الذى اوردته اخيرا اعنى ضربتك صار الذى هو ضمير متصل منفصلا مع عامله قلب

لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار كانهما كبعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك وذلك انهم لا يجيزون توالى اربع حركات فى كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها فصار ضمير المفعول فى ضربتك كانه اتصل بالعامل اذ لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله و لا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قـــال او وقع مفعوله بعد الا اى مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغى ان تعرف ان انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما الذى المتقدم من الفاعلية او المفعولية والحالية او غير ذلك محصورا فى المتاخر وما الذى المتاخر مطلق المعنى باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة فى عمرو اى ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اى يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد فمضروبية عمرو مقصورة على زيد اى لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال اى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا فى نحو ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا تبين ان ضاربية زيد فى قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصورة على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه مع دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ تصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا نعم ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد فاختل ايضا لان مضروبية عمرو فى اصل المسئلة اعنى فيما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور الان لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فصار ضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الا اصل فيه وهو حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره فلا يقول فى البدل ما تخا احد بشئ الا عمرو بدرهم ولا تقول فى غير البدل ما تخا احد بشئ الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين مما قبل الا جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاسمين يكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اى كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومنع هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب

ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا او كان المستثنى منهما مذكورين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد بشئ الا زيد او الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهى تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الراى فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نراك اتبعك احد فى حالة الا اراذلنا فى بادى الراى بلا روية فالجواب ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوك بادى الراى او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز فى غيره وان اردت فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب الا عمرا زيدا ان زيد مقدم حكما وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءنى الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل فى المستثنى نحو قولك ما رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستانفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءنى الا زيد بمعنى ما جاءنى غير زيد وجاءنى زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول فى الحيز الاجنبى عن عامله اما المستثنى فانه على طريق ذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى لم يتعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشئ الواحد واما نحو ضاحكا فليس فى الحيز الاجنبى من عامله اذ قولك اذ لم يبق الا الموت معمول رايتك وضاحكا معمول للاخر فاذا تبين هذا فان وقع معمول اخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة واما مرفوعا او منصوبا ولا يكون الا فى الشعر كقوله كان لم يمت حى سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكقوله لا اشتهى يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمر واحد عاملا اخر من جنس الاول اى قامت النوائح واشتهى باب الامير كارها والكسائى جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا نحو كان النصب كما ذكرنا او لا كما فى قولك ما مررت الا راكبا بزيد فى الشعر وغيره بلا تقدير ناصب ولا رافع وابن الانبارى جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فى ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت فى بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ يمكن ان يضرب زيدا كما كان فيما ضرب زيد الا عمرا اذ يمكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا قـــال ومعنا ما يمنع ما فى اتمام معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فلو قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا فيما ضرب زيد الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين فى افادته الحصر استدلالا بنحو

قوله صلى الله عليه وسلم

انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان المراد به الحصر في التراكيب فكانه قيل ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا للمعتق كقوله عليه السلام لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد

قوله واذا اي باحوه بيان لما يعرض فيه وجب مخالفة الاصل اي تاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول اي ضمير راجع الى المفعول وجب تاخيره عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا لما مر وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بمتعلق الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا قيل ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ الالذي بين الا وليين اتصل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اي وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل هاهنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الا عمرا فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور قوله وقد الى زيد قوله لقيام قرينة جوازا لا يحذف شيء من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيدا مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا كان ذا بمعنى الذي انه رفع لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا زائدا فان الاولى نصب الجواب كما يجيء في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بل قولهم الا حظية فلا الية برفع حظية من باب حذف الفعل بلا خلاف اي ان لا ينفق لك حظية من النساء فانا لا آلية اي غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروي النصب فيهما على تقدير الا اكن حظية فلا اكون الية قوله وليبك يزيد ضارع لخصومة هذا اي الضامن جنس الاول اي مما التزم فيه السؤال الا ان السؤال هاهنا مقدر لو اعليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسال عنه فكانه لما قال ليبك يزيد ضارع اي يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح به والبيت للحرث بن نهيك وعجزه ومختبط مما تطيح الطوائح يقال بكيته اي بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برائحة الفعل اي يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء والمختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اي تذهب وتهلك والطوائح جمع المطيحات يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح اي ذهبت

وذهبت به وهلكت به ولكنها تعالى المطوحات ولا المطيحات وهو على حذف الزوائد مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل دافق اي ذو دفق يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما مثل حسب يحسب قوله مما تطيح متعلق بمختبط اي يسال من اجل اذهاب الوقائع ماله وما مصدرية او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وجوزوا ان يكون ما بمعنى التي اي لاجل خلال الكرام التي طوحتها الطوائح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لتصويره للمخاطب نحو لقيت الاسد فاضربه فاقتله قوله ووجوبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم تحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذكر المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدا واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمثالنا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته لما علم اما اجاز بعض الكوفيين من نحو قوله لا تجزعي ان منفس اهلكته ومع ذلك لو اوله الى باضمار فعل رافع لمنفس اي ان هلك منفس على ما يجري الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو اذا السماء انشقت وهلا زيد قام اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق فهي اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجيء في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صورة ذكر الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو انا الله هداني اي لو ثبت وتحقق ان الله هداني فان مع ما في حيزه فاعل لذلك المقدر قوله وقد يحذفان معا مثل نعم اي يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجيء في التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الافرادي الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وهاهنا افاد المعنى الكلامي فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقه لفظ نعم وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان

قوله واذا الى المفعول اعلم انه لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل اسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قائل وضارب زيدا وليشمل اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان
قوله ظاهرا بعدها انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا او منصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر
واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والغيتة فلابد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الا صار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اي هو اعني زيد وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فيما اكرم والا زيد مستثنى من المتعدد المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعدما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الا قلت في الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في باب التنازع اما ان يكون خاليا عن العمل في المتنازع وفي نائبه اعني الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضربت واكرمت هند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابته عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهر في الضمير نيابته عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للاخر على السوا وكذا يجب ان تقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعمال الثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار فانهم حذفوا الفاعل مع الا لدلالة الثاني عليه لانه هو وكذا ذكرنا على اعمال الاول في المنفصل المرفوع يجيء مثله في اعمال

في اعمال الثاني فهو وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو ما مررت وما قعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت فقول المصنف بعدها لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك مررت وقعدت واياك ضربت واكرمت قوله فقد يكون اي يكون التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولم يذكر المصنف هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول الفاعلية والثاني المفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي التنازع فقد يتنازعان اي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله ويختار البصريون اي البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني واما اختيار البصريين اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول في العطف في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجيء هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرمه زيد وكان تخريج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياج الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج التالي ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله الاول اي اعمال الاول قوله فان اعملت الاول اظهرت هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فتقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت

ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون اعمال الاول

فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للفراء ... الهندات وحذفت المفعول ... عنه والا اظهرت

والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا فيل فحاله كما قيل

فكنت كالساعي الى مثعب موائلا من سبل الراعد وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل

الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وانه لم يجئ لمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا فهو

تقول ضربني واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات ونقل العف

عن الفراء منع هذه المسئلة اي اعمال الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول

في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا الفاعلية نحو ضرب واكرم

زيد جاز ان تعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجماع المؤثرين

الثابتين على ان واحد مدلول على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات

الحقيقية وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حيث

بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المفعولية مع طلب الفعل

الاول الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما

رايت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل

قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول

للمفعولية فالواجب حذف المفعول وافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل

لان الحذف هناك ايضا كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف

وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع هذا المحوج اعني الاضمار

قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد

وقال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعني ان لم تستغن عن المفعول

اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الآخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور

عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا

قايما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كلا واحد

منهما مفعول به اذ زيد في قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره

لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار

واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة

لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه خارج في المفعولية كمفعولي اعطيت وقد جاء

ذلك في القران والشعر قال تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله

هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غرائك

انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف

فلم امتنع الاضمار نحو حسبنيه وحسبت زيدا قايما قوله لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول

في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فليحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز

فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهي امتناع

جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد

الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فنقول ههنا حسبني وحسبت

زيدا قايما اياه كما ذكر السيرافي في هذا والجواب انه لا في هذا الاخير ان الفصل بين المبتدا

والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صارا في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا

لعلمت وبابه قوله وان فظهر هذا بان انه اذا اعملت الاول على ما هو المختار عند الكوفيين

فكيف يكون حال الثاني فيقال لا يخلو اما ان يطلب للفاعلية او للمفعولية فتقول في الاول ضربت

وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني الزيدين وضربت وضربتني

هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربنني الهندات تضمر الفاعل في الثاني على وفق

الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول

متقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اي واضمرت المفعول

ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا يحذف نحو ضربني وضربته زيد

ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ

بمطلوبه مع الامكان ان يشغل بما يقوم مقام المطلوب وخلفه حتى يبتني ذلك المطلوب للابعد

الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسببه عدم تاثيره فيه مع القرب انه ليس

مطلوبه وانه موجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعني عند اعمال

الاول وطلب الثاني للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كما لا يخلو الثاني عن الضمير في قوله

هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني

والا كان افصح الكلام اي القران على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله

الا ان يمنع مانع فيظهر وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره

مطابقا للمعود اليه مخالفته بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير

او التانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال المصنف لا يجوز حذف

منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول

اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول

الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف

احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم لم لا يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم

تلبس المخالفة بينهما قال تعالى فان كانتا اثنتين وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار

قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه
مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبتك وحسبانيه اياه الزيدين قائمين وحسبتك وحسبتني
اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتها اياها هندا قائما وفي كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبي
بين العامل والمعمول وفي بعضها من المبتدا والخبر في الاصل قوله وقول الى المعنى هذا
جواب عن استدلال الكوفيه بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا
الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره
وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه محذورا اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول
مع انه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول
مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر
دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر اجاب البصرية بان
هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني
على مقدمة وهي ان لو تنفي شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين
وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان مثبتا دون الاخر
وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو شتمتني لم اكرمك
رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فنقول اوله فلو ان ما اسعى لادنى معيشة
قوله انما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت
ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل
من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منتفيا اي ثبت
ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى
فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء لجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال
فالجواب انه يكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف
اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتملهما وغيره
على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فالام توجه معمول
ولم اطلب اذ لم يكن موجها الى قليل قلنا فيه الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد ولكنما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال
لكفتني الكفاية بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما
في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لتقليل المال
لمنعني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت اتنزه واطمئن ولكني اسعى
لتحصيل مجد مؤثل اي مؤصل مدخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع

يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل
الى فُعل ويُفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب
اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به

يتنازع الفعلان في المفعولين الى ثلثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما على اعمال
الثاني وحذف مفاعيل الاول ولكلنني واعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل
الثاني والاولى ان لا يقال اعلمت ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كما ذكرناه مضمون
المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منع الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم
نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول
وما احسن واكرمه زيدا على اعمال الاول قوله مفعول ما لم يسم اي قولهم مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول
الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله صنف الفعل
الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فُعل ويُفعل اي الى فُعل ويُفعل ونظايرهما مما يضم اوله الماضي
ويكسر ما قبل اخره حتى يعم نحو اُفعِل واُفتعِل واُستُفعِل وفُعِّل وفوعل وفُعلِل وتُفعلِل وامثالها
ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يعم يُفتعل ويُتفعل ويُفعلل وامثالها لكنه
اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت
ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت لما يجيء في بابه والاول
زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا
فالثاني والثالث مفعولا علمت فكلما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت يثبت للثالث من مفاعيل اعلمت
فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك
او ابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي لا يتصرف لزوم نصبه
على الظرفية او الجار والمجرور نحو قبلك والجار لا ينوب مناب المفعول به الصريح لما يجيء والجملة كما لا تقع
فاعلا لا تقع موقعه ايضا بل اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو
قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل
ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى وتبين لكم كيف
فعلنا بهم وقوله تعالى او لم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم او لم يهد لهم اهلاكنا
لكان فيصح نحو تبين لكم كيف فعلنا بهم وما اجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر
وجعل مقام الفاعل نحو يعجبني يقوم وجعل يقعد فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل
المبتدا والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي ولا الحذف المبتدا الامع كونه منويا
فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قايم وقد اجازه الفراء دون الكسائي
والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل لكنه محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام
والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى المفعول
الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز
وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا الى الشيء ومسندا اليه شيء اخر في حالة واحدة لا يضر كما

فى قولنا اعجبنى ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى المضروب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظا مسندا
الى شى اسند ذلك الشى الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا انما يكون الشى مضافا او مضافا اليه
بالنسبة الى شيئين كغلام فى قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون فقالوا يجوز نيابة غير الفاعل
اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا ابا ع لان التنكير يرشد الى
انه هو الخبر فى الاصل والذى ارى انه يجوز قياسا نيابة عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس
مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا فى الاصل بعده كما كان مبتدا
فلا يجوز فى نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثانى على الاول وهذا كما قلنا فى نحو ضرب
موسى عيسى وكذا فى نحو اعلمتك زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل
وهو فى مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلى الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل
ارتفاع الفاعل فتقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثانى المفعولين واعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث
المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب فى باب اعطيت اذا التبست المخالفة نحو اعطيت زيدا اخاك
فان لم تلبس لقرينة جاز العدول كقوله ٭ افرايت من اتخذ الهه هواه ٭ هذا الذكر فلننام حيث القياس
ولا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعول علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار
اصوب منه وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله ٭ نبئت عمرا غير شاكر نعمتى ٭
لانه فى الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثانى مفاعيل
اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى
فتقول اعلمك زيدا اباك ولا يلبس مع لزوم كل مركزه قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك
انما لا يقومان مقام الفاعل لان النايب منابه ينبغى ان يكون مثله فى كونه من ضروريات الفعل
من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل
لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدى من مفعول
به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور وليس من ضروريات
الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جىء للسمن اذ رب فعل
بلا غرض لكونه عبثا فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب
ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل
كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته واجاز
الكسائى نيابة التمييز لكونه فى الاصل فاعلا فقال فى طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال
فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها فى الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل اذ
لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد المفعول به تعين له اى للقيام مقام الفاعل وذلك لكون
طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لساير المنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون

والخبر فالمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفى
والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قايم وما قايم الزيدان اقايم الزيدون
فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة

وهو العفهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لانه واجب واستدلالا
بالقراءة الشاذة ليجزى قوما بما كانوا يكسبون عليها القران بالنصب وبقول الشاعر ٭ ولو ولدت قفيرة جرو كلب
لسبّ بذلك الجرو الكلابا ٭ وامثاله ومنع ابن الجزولى نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول
به المنصوب من غير حذف الجار كما فى امر بكر الخير والوجه الجواز لا التحاقه بالمفعول به الصريح
والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به وقد صفتها
والشرط فى المفعول المطلق القايم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد جاز سيبويه اضمار المصدر
المعهود فتقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اى فعل الفعل المتوقع
ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قمت فاستحسن اى
استحسن قيامى ويشترط فى المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النايب عن الفاعل
يجب ان يكون مثله فى افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصيرا معا كلاما فلو قلت
ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب
الفلانى ولذلك قال المصنف ضرب ضرب شديد وكذا يشترط الفايدة المتجددة فى كل ما ينوب عن الفاعل
فلا يقال ضرب شى وجلس مكان او زمان او فى موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فايدة
متجددة فى ذكرها ويشترط فى الظرف النايب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم فى
غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم فى غير الملفوظ به مع القرينة نحو انتهى دار
ضرب اى ضرب فيها وقوله كلا ولذلك كان عنه مسؤلا عنه مرفوع المحل عنه مسؤلا المقدر المفسر مسؤلا الظاهر
كما فى قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لكن فى مسؤلا المفسر ضمير كما فى استجارك المفسر وذلك
لاصالة الفعل فى رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسم الفاعل والمفعول والاكثرون على انه
اذا فقد المفعول به تساوت البواقى فى النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور
منها لانه مفعول لكن بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة
وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل فى
عناية المتكلم واهتمام بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن اختياره
قوله من باب اعطيت اى مما له مفعولان اولهما ليس مبتدا وان كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون
الثانى فى اعطيت زيدا درهما زيد عاط اى اخذ والدرهم معطو وفى كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة
مكتساة وكذا فى غيره ومنها المبتدا المذكوره اعلم ان المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين
فلا يمكن جمعهما فى حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيآن فى الماهية
لم يجتمعا فى حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر فى كلامهم وفسر الزمخشرى
والمصنف العوامل اللفظية فى حد المبتدا بنواسخ المبتدا وهى كان وان وظن واخواتها ولولا ذلك لالزم
ان يطلق ولا الحض عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل وتجيب عن قولهم بحسبك زيد وما فى الدار

من احد بزيادة الباء ومن فلانها متعدد وان وغيرقولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو وان عمرو معطوف
على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بحجة ابي قريب من الاول وذلك لان لفظ ان لعدم
تغيرها معنى الجملة صارت ساقط وف الزايدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد لكنه يشكل بقولهم
لا رجل ظريف في الدار حملا الرفع هذا الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدا ان اخترنا مذهب
الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل ووجه
الاشكال ان لا ليس زايدا ولا جاريا مجرى الزايد فاسمها اذن اسم ليس بمجرد عن العامل اللفظي
وهو مبتدا وان لم يخل الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا
هذه ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدا فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على
اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب
انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدا بقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف
مع اسم الا ان تقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب
من اجاز دفع صفة اسم لا التبرية اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى
التركيب وصيرورتهما كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
وقوله تعالى سواء عليهم انذرتهم عندمن قال انذرتهم مبتدا لتاويلهما بالاسم اي سماعك بالمعيدي
وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدا الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر
على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي تعدد بها نحو واحد اثنان والخبر
والمبتدا الثاني فقوله مسندا اليه خرجت الثلثة قوله او الصفة الواقعة الى اخره هذا هو حد المبتدا
الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدا الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله
مسد الخبر وليس بشي بل لم يكن لهذا المبتدا اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له
تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ثم تم بفاعله كلاما من بين اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة
اكلوني البراغيث وتعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر
احتراز عن نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون فانه خبر ونريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن
سواء كان مظهرا نحو اقايم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقايم هما فان قولك هما فاعل
مع كونه مضمرا قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام وكذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قايم الزيدان
وان قايم الزيدان واقايم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة
للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قايم الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار
زيدا ان يعمل الظرف بلا اعتماد واجرى نحو غير قايم الزيدان مجرى ما قايم لكونه بمعناه قال
عن ما زسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك انا رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما يجي

يجيء في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك وتخطيئة
يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا يدخل
نواسخ المبتدا عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر ورب عند ابي عمرو مبتدأ لا خبر له كاقل رجل
لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي لكن يجيء في حروف الجر وتجوز عند الاخفش والفراء
ان قايما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قايما الزيدان وكلاهما
بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها
كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا
من ذلك في شيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما واما العامل في المبتدا
فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء
في المبتدا الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر
واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص
اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته وفسر الجزولي الابتداء
بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او اسناده حتى يسلم من الاعتراض
بان التجريد عدمي فلا يؤثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل
في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا وحكي هذا
عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قويناه هذا في حد العامل وقال
بعضهم المبتدا الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون
المبتدا الاول يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجي قوله
فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد
جاز الامران كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها او كونها خبرا عما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد
حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه
بعدها اما مفردا ولا والمفردة المفرد بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الآن والمفردة التي
ما بعدها ليس بمفرد مبتدا لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها
نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدا
ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل في المبتدا الثاني تجريده عن العوامل لاسناده
الى شيء آخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يرتفع هو وفاعله كالمبتدا الاول وخبره لان كون كل
واحد منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدا والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدا الاول
والثاني والاسماء المعدودة قوله المسند اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المعدودة قوله
المغاير للصفة المذكورة اخرج منه المبتدا الثاني قوله واصل الى الداره انما كان اصل المبتدا

ويكون المبتدا نكرة اذا اختصت بوجه ما مثل العبد مؤمن خير من ... رجل في الدار ام امراة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك

التقدم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول واما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والغي الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقايم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فاراد في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايذان من اول الامر انها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذ امكن صيرورته كلاما باسم اخر قوله ومن ثم اي ومن جهة كون اصل المبتدا التقديم جاز هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدا التقديم فالتقدير زيد في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير في صاحبها داجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدا الخبر كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدا والمواضع التي فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتداء قوله وقد الى عليك ٥٨ اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المصنف ان الفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقد كان بغير الحكم غير مختص فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وتمهيد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فقضيا بطل تجويز الاخبار عن المبتدا وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم تخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قايم في الدار رجل ولا انكر ان وقوع المبتدا معرفة اكثر ووقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة

في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فانه يفعل لتقدم عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدا نكرة من غير تخصيص في مواضع احدها التعجب على مذهب سيبويه كما يجيء في بابه والثاني المبتدا الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الجيد وشر ما الجاك الى مخة عرقوب الثالث المبتدا الذي خبره ظرف او جار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار او رجل في الدار ام امراة الخامس ما بعد واو الحال نحو ما اراك الا وتحت بغير بكر والسادس بعد اما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها السابع الجواب نحو قولك رجل في جواب من جاء اي رجل جاءني لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امت في حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة اما قول المصنف في التعجب في نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا والفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه فكذا المختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قوله اذن في تعليل كون المبتدا معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان المخصص في الصورتين حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدا لجاز الابتداء باي نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدا عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامراة لعدم لفظ ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء اخر يتخصص به المبتدا قوله في ما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم فهو كاحد عم جنس الانس حيث لم يبق احد منهم وفيه نظر وذلك ان التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شيء ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالمقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فلم تخصص بعض الافراد لاجل العموم بشيء وكيف في التخصيص ضد العموم بل الحق ان تقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فايدة وكذلك كلمات الشرط نحو من ضمت نجا تحصل الفائدة فيها بسبب التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختيار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الدعاء كان

قد يكون جملة نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه فلابد من عايد وقد

متن

الناس نعته وجاه فانت تقى ورجاىٖ وقيل في الخبر هو الشرط والجزاء معا الصلة ورقعها
بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدا لا خبر له هذا قيل فيها
ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت متضمنة حرف الشرط وحرف
الاستفهام فحذفنا لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعله
لفعل مقدرا ومفعولة له او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان قام اي انسان قام كقوله
ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اي ان من ضربت اي ان انسانا ضربت فهو مفعول
للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته فهو مفعول للمقدر المفسر بالظاهر
وكذا نحوها كان فليكن كذا وما تفعل افعل وما تفعله افعله وكذا في كلمات الاستفهام
وقوله في سلام عليك انه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما
المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد
في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك وويل لك لان معنى ويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لك
لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله
حين كان مصدرا منصوبا وللتخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب كما كان بذكر الفعل
الناصب والمسند اليه واما تاخير الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا والتقديم الاهم وللتبادر
الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقبل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم
الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انحرف ابو تمام وترك الانشاد على ما حكى
لما ابتدا القصيدة وقال على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا
فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع تذال مصونات الدموع السواكب
هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك
كلبيت من لبيك وسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت
بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى
ما فسر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي للفظ سلام عليك عليك وليس كذا بل سلام
في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف
الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث
فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا
سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اي هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نفيا لغبار معنى
الحدوث متن والخبر الا يحذف اعلم ان خبر المبتدا قد يكون جملة اسمية وفعلية
كما مثل به المصنف واما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له
وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق

والكذب

والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا وليس المراد بخبر المبتدا
عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك الذي عندك
بسمونه الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو المجرد
المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم
وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية
نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عايد لا يخلو الجملة الواقعة
خبرا من ان يكون هي المبتدا معنى او لا فان كانت لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو
هو زيد قايم وكما في قولك مقولي زيد قايم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد
من ضمير ظاهرا او مقدرا وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة
في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر
وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض ومن ثم قيل ربما بعض الاخبار كما يجيء
ان الظاهر قايم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في
موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من المبتدا
الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور
معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور وصف له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان
معرفا باللام كما في البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود قصده كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر الكر كاين
بستين كاينا منه وقال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا كلا قال
قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى
الله رابعة تعود قال لان كلهم ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم الا احد ضربت وقال السيرافي
ليس هذا الجحد اذ كل موجب يتهيا رده الى الجحد كما يقول في زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم
يقال له اي تاثير للجحد في جواز حذف الضمير معه والسماع في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تعالى
ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب فبشرط كونه منصوبا
بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب اجر او بصفة محلا نحو زيد انا ضارب ولا يجوز مع كونه
سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا الحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في
بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف
الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهاهنا بتقدير
مفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدا
نحو جاء في رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف

فما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى فاما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ
ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف في الجملة
اذا كانت خبرا للمبتدا على ما قال سيبويه يجوز في السعة بلا ضعف وهو في غيره ضعيف واما وضع
الظاهر مقام المضمر فان كان في موضع التفخيم يجوز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اى ما هي وان لم يكن
فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون باللفظ الاول قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ
معن ولا متيسر بحر منسئ فاذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدا وقال لا ارى الموت
يسبق الموت شئ وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ
الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى
ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتدا قال ويجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد يكنى بابي طاهر
قال الله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم في غير التفخيم
مطلقا ولا وجه لمنعه ورده قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اى ظرفا او جارا ولم
يذكره لجريه مجراه في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبر المبتدا
عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قائم او كانه هو في نحو وازواجه امهاتهم
ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا تقال في نحو زيد عندك ان
زيدا عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي تتصف بها الخبر ولا
يحتاج عندهم الى تقدير شئ يتعلق به الخبر وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدا وقال البصريون
الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار
والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر
وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اى مما لا تخلو منه فعل نحو كاين وحاصل ليكون الظرف
دالا عليه ولو كان خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف
خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اى من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا
لقيام الزينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كاين في الدار وقال
ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس
بمعنى كاينا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربع
لا يتعلق الظرف والجار والمجرور الا بملفوظ موجود والاكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لان الاحتياج
الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا
الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق
في الموضعين فعل لا غير كما ياتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل
في خبر المبتدا ان يكون مفردا ولمانع ان يمنعه قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضي نسبة

نسبته الى آخر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا لكانت هناك نسبتان
او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيدا لكل الغلام ضارب
والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه جزء ونسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب
الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها
ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اى متعلق بمحذوف بل هو
منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قدامك فزيد قائم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب
كما يجيء في حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن
لا تدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان
بعد الظرف معمول الخبر زيد خلفك واقفا فعند ابي علي هو معمول للظرف لقيامه مقام العامل ومن
ثم وجب حذفه وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الخلاف في ان الخبر ايهما هو ثم ذهب
السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد
كقوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله
السلام ويبتنصب عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه
ان الظرف اذا اعتمد على موصول او موصوف او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان
يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا في اذا وقعت بعد
ان المصدرية كقوله ومن آياته انك ترى الارض خاشعة لا صريح المصدر اما قوله احقا بني
ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس فلاعتماد الظرف قيل انما عمل في ان بلا اعتماد
لشبهها بالمضمر انها لا توصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر تقدم على مبتداه
اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدا مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد
قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم
ان الخبر لا يتقدم على المبتدا مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد
على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء لان حق المبتدا التقدم فالضمير متاخر تقديرا
كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتدا ايضا اذ هو يجوز
تقدم الخبر على المبتدا لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا
وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع
على جواز في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم
ان في الدار زيدا يدل على ان زيدا كان مبتدا والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره
قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدا حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه نحو في داره

زيد فاما ما اضيف اليه المبتدأ فيلتبس له التقدم الاصلي والاولى جوازه لكنه مذهب الى الاخفش
وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته
معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في الغالب
درج البيت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين لا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة
احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان نعلم اضافة معنى
مقدرا نحو قول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه اي حوايته ولو قلت
الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله
ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره
وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه
هو ولاجتماع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا
للكوفيين وذلك لانه عندهم توجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه
كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في للتبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن
الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل
لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا بين الفريقين نحو الخروج يوما او
في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فللتأكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى
كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان
كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان
قريب وداري مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين مع المضاف محذوف اما من المبتدأ اي مكانك مني مكان
قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجيء
عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع
المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الاحبذا امامها خلافا للجرمي والكوفيين واذا كان المكان في موضع الخبر
عن عين والمراد تعيين المكان من قرب او بعد قال سيبويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا يقال هو مني
مجلسك ومتكأ زيد ومربط الفرس قال ولو اطردت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك
ومكان متكأ زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد ومما استعملته العرب قولهم
هو مني مزجر الكلب اي مهانا ومقعد القابلة اي قريب وكذا معقد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط
الثريا اي بعيد قال ابو ذؤيب فوردن والعيوق مقعد رابئ الضرباء فوق النجم لا يتتلع اي عال مشرف
كالامين على الياسرين فانه اعلى منهم ليشرف عليهم كي لا يخونوا قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب
نحو مقعد الازار يجعل ظرفا ولم يرفع وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعها اولى قال لان الظرف
حاو للمظروف فقرب من المظروف يقتضي الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء وفيه نظر وذلك لان الظرف في قولك

ابن

في قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجيء في
محل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا ومؤقتا محدودا او اخبرت به عن اسم عين
للارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو داري مني فرسخ وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة
اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومني متعلق بمدلول
الخبر اي بعيد مني هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوق اليد اي اذا امددت اليه يدك لم تنله وهو مني
دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل بلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوق اليد وذو مكان بلوغ دعوة
الرجل واما انتصاب نحو قولك داري خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا او يوما وليلة فلان الخبر
هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند
الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لها كما ان الماء في
امتلأ الاناء ماء مالئ ويجوز ان تنتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اي دنوا انملة كما قيل في
قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين
خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من
في مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو واذا دخلت من وجب
الرفع في الظروف التي بعد المجرور لان التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس بشيء
اذ يقال داري من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا انت مني فرسخين بالنصب على ان مني
خبر المبتدأ اي من اشياعي وفرسخين حال اي ذو سير فرسخين او على الظرف اي في فرسخين اي انت من اشياعي
ما سرنا فرسخين كقوله عليه السلام سلمان منا واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف
عند البصرية اضيفت او لم تضف وترك الاضافة قليل وهي عند الكوفية لا تكون ظروفا الا مع الاضافة
اما عند الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل بمعنى جلست خلفا عندهم اي متأخرا نصب على الحال وقام
مكانا طيبا اي مختبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدأ وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام
اي متأخر ومتقدم والبصرية تجوز نصبها على قلة كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف
كما مر وهي باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشيء عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب الا مع حامل على
عدم خروجه عنه وقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات اي قبل ذلك يقوي
مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما
في الاصل مصدرين بمعنى اليوم الجمعة والسبت اي الاجتماع او السكون والاولى رفع لغلبة الجمعة
والسبت في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون
في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالآن كما تقول انا اليوم افعل كذا اي الآن
بمعنى اليوم الاحد اي الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا ولنذكر طرفا مما يتعلق
بخبر المبتدأ اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدأ لفظا او لا

او كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام نحو من ابوك او كانا
معرفتين او مشابهين مثل افضل منك افضل مني او كان
الخبر فعلا له مثل زيد قام وجب
متن

والاول اما ان يتحد به معنى نحو زيد اخوك و زيد قايم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه
اما لمساواته في معنى كقوله تعالى وازواجه امهاتهم او بحذف المضاف من المبتدا او الخبر نحو داري
منك فرسخان اي بعد داري فرسخان او داري منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدا
والخبر معنى والآخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كانه هي كقول الخنساء ترتع ما رتعت
حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار وقوله ولكن البر من آمن وان قدرنا المضاف منه في المبتدا
اي لكن ذا البر من آمن وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة
نحو ولكن البار وهي مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتدا لفظا يذكر
للدلالة على الشهرة او عدم التغير كقوله انا ابو النجم وشعري شعري اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء
آخر كما يقال مثلا شعري مليح وتقول انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال دفوني وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت
وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مؤولا بمشتق نحو قولك هذا القاع عرفج كله
اي غليظ تحمل الضمير فكانه ههنا تاكيد للضمير وتجوز ان يكون مبتدا مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا به
لم يتحمله خلافا للكسائي وكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية
او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي تقدره
اهل المنطق بين المبتدا والخبر فالجامد كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل
لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير
اتفاقا ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد
قايم وان جرى على غير من هو له اكد المستكن بمنفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا
او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيتك زيد مكرمه انت او صلة نحو الضاربها انا زيد وان
امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه طردا نحو
هند زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تعالى قوله واذا الى تقديمه
قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة
هي افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وعند غير سيبويه
على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام وما جاءكم واتهم
مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام الذي يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره
لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما يجيء بعده من الكلام فيتشوش
لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام
من قام لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجز تقدم على ماله الصدر قوله
او كانا معرفتين او متساويين لالتباس على الاطلاق بل يجوز تاخر المبتدا عن الخبر معرفتين او متساويين

واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا له مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدا
مثل على التمرة مثلها زبدا او يكون خبرا عن ان مثل عندي انك قائم وجب تقديمه
متن

او متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدا كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن
ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة
لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف
قلت ابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجني اشتارته
ايد عواسل اي بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا له
اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدا بالفاعل فان قيل
فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدا بالبدل
من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه
قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين
مبتدآن مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي ياتيني فله درهم نظرا
الى اصل الفاء الذي هو التعقيب وايضا لكونه في الجزاء وهو عقيب الشرط لا استحقاق اداته
صدر الكلام ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قايم وانما زيد
قايم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز تقديمه
مع الا لما يجيء في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدا بلام الابتداء نحو
لزيد قايم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما قوله واذا الى تقديمه هذا بيان لموجبات
تقديم الخبر واما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب
تقديمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وساير ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل
بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولاما صدرية من الكلم المغيرة لمعناها كان
واخواتها وساير ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان عمرا يا تيني اشكره
واما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوي
بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الآثار كالضرب والمشي جوز تقدمه على الكلام المصدر
باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تاثيره فيه ومع ان تقدم كلا تقدم اذ معنى ظننت
زيدا قايما زيد قايم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضي للصدر واما قولهم
الذي ما يضرب والذي ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه
لا يؤثر في صلته معنى وكذا نحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في داره من هو اولى بالجواز لان المبتدا
كما انه لا يؤثر معنى في الخبر ليس معه ايضا كالمفرد كما ان الموصول مع صلته فان قيل
كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت
لا نسلم ان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين في اين زيد مفرد
واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا

بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا اما مع الخبر نحو غلام راكب زيد او بدونه
نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يتقدم جملة مقتضيات
الصدر خبرا مفردا مثل كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد قوله او كان
مصحّحا اى كان الخبر اى تقدمه مصححا لجعل المبتدا نكرة على ما ذكر قبل في جواز تنكير المبتدا
ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا عليه ما فيه كفاية
فالاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكر في الاغلب مما لا يتضمن
معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلو قلت وقوع
الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله تم وجوه يومئذ ناضرة ووجوه
يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت
في رجل قايم قايم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قايم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية
بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف
عامل في الاسم الذي بعده فليس اذن من هذا الباب قولنا في الاغلب احتراز عن نحو قولهم امْتٌ
في حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب
تأخير الخبر لما ذكرنا قبل قوله او لمتعلقه لمتعلق الخبر بكسر اللام ونعني بالمتعلق جزء الخبر
فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه يعني اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم
الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم
امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدا بان
يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان
تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذي الضمير وتاخير الخبر عنه نحو في الدار مالكها نايم
جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان المفسر
مرتبته التاخر لتعلقه بالخبر وليس بشيء لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله
تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب
لا في نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله متاخرا بخلاف
اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم
اللفظي قوله او خبرا يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها
مبتدا وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلتها فاعل عندي على اذا كان الخبر ظرفا
وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس ان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة
الا ظرفا نحو ان زيدا قايم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قايم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة
ولم ترفع الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة

بخلاف المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرتفع مجيء خبر المبتدا بعد خبر ان اللبس ايضا
اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان
نحو وانه خبر المبتدا وان ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي حرف موصول ويجيء في باب الموصول ان ما في حيز
الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في حيز خبر بعد المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم
خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان تكون مبتدا لانها جملة والمبتدا مفرد تعين ان ما بعد
الخبر هي ان المفتوحة لا غير واذا كان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدق
فانها تتقدم على خبرها لما يذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفائها
فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة وتجب ايضا تاخير المبتدا الذي بعد الا لفظا نحو ما قايم الا زيد او معنى
نحو انما قايم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم
اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء واذا كان
تقديم الخبر يوهم منه معنى لا يفهم بتاخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر
بتميم او غير ذلك مما يتقدم له الخبر قوله وقد يتعدد قال اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون
بعطف او غيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس هما عالم وجاهل من هذا لان كلا منهما
تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على
ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى
من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائع لانهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان
لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع
الى المبتدا ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف
جزء المبتدا ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر او يتصف المجموع بكل واحد
منها فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل
قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع
المبتدا بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع
الى مجموع المبتدا بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا في قولك هما ابيضان اسودان
وهم بيض وسود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد
بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي هما فان كل واحد منهما منفرد
عن الاخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه
مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام بنصب الغلام وجره فلان تجوز اسناد الشيء الى الشيء
مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه الظاهر اولى وهذا كما تقول النارنج
احمر اى ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا

والثاني اعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير
من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعنى ان جميع اجزائه حلاوة وفيها لا انها حموضة
لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة
بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدا
بكل واحد من الخبرين فتقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض
نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير
من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما
اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا مفكوك
تقديرا اي احدهما عالم والاخر جاهل وفصل وقد الى بها اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدا
الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقايم ولا تحذف الا لضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم
او لاضمار القول كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم وتحذف
علة الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدا في حروف الشرط وتدخل جوازا في خبر مبتدا امذكور
ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او ظرف وتدخله قولنا الموصول اللام الموصولة
ايضا نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او المفعول
كما يجري في الاسماء الموصولة والاغلب في الاسم الموصول الذي تدخل في خبره الفاء ان يكون
عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط من تضرب اضرب وقد يكون
خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية لان الاية مسوقة
للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم
فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص كالاتاه
ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التي
تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدا ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف
بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط
كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم وانما
وصل المبتدا الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول والموصوف
ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط وكان حق
الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز
ان لا يكون مبهما كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا لانه دخيل في معنى الشرط وكذا كان حق
الصلتان لا تكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة

حاز

جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار وان لا يكون
مستقبل المعنى كقوله تعالى ان الذين فتنوا وكذا كان حق الخبر ان يلزم الفاء لكونه كالجزاء
من حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي
ياتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما
بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء في قوله تعالى قل ان الموت الذي
تفرون الاية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم
من نعمة فمن الله كون النعم منه تعالى لازم لحصولها معنا فلا يتحقق نكر قول بعضهم ان الشرط
سبب للجزاء وبحث لتحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تعالى والثاني النكرة العامة الموصوفة
بالفعل او الظرف او الجار نحو كل رجل ياتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد يجي صفتها
ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول وقد يدخل
الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات
الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل
عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاخفش يجيز
زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد فوجد وانشد وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين
خلو كما هيا وسيبويه يؤول امثاله نحو هذه خولان فانكح فتاتهم وليت ولعل ما نعان باتفاق
جميع نواسخ المبتدا تمنع دخول الفاء في خبر المبتدا المذكور الا ما نذكره وذلك لانه انما دخل
الفاء لمشابهة المبتدا لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان
تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم
التصدر الا ان هذا المبتدا لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة
الناخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الاية والحق المالكي بها ان
المفتوحة ولكن عن غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم
ان كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف
على اسمها مجرى المكسورة على ما يجي في الموضع المشار اليه اجراهما مجرى ان المكسورة واما
كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء الا
في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر
في جملها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء والحق بعضهم
ان بهما اي الحق ان في المنع من دخول الفاء ليت ولعل قال المصنف اتباعا لعبد القاهر
ان هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز للدخول
الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش وقوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق لا وجه لتخصيصهما

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا مثل خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا ومثل كل رجل وضيعته ومثل لعمرك لافعلن كذا

بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى وما ذكره المصنف من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشيء لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه وقال تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم فهي وقد يحذف الى لا فعلن المستهل المبصر للهلال وقد ذكرنا انه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجيء في بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجيء في بابه وقد يحذف جوازا ووجوبا نصب على المصدر اي حذفا واجبا او جائزا

واذا في قوله اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذي بعدها اي فبالمكان السبع فتقول هذا مررت فاذا زيد قايما واذا عنده متعلق بكاين وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجيء في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجات اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت حصوله لان الظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف اي ففاجات وقت وجود السبع بالباب الا انه اخرجه لا اذا عن الظرفية اذ هو اذا مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن بري ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتدا في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اي مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازني هي زايدة وليس بشيء اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات كذا وهو قريب قوله التزم في موضع يقال الزمته الشيء فالتزمه اي قبل ملازمته اي في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر في موضع فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكر المصنف اولها المبتدا الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كساير العوامل وقال الكسائي الاسم

بعدها

الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقي مع دخولها على لا على ذلك الاقتصار ومعنى لا ايضا باق على ما كان لكنا يبقى مع غير لا معنى حروف النفي تعني لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول اي انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كان لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كافادة لو في قولك لو لم تاذنني شتمتك كما مر في بيان قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب كما يجيء في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدا ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في اما زيد فقايم لكونه جملة خالية عن العايد الى المبتدا في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظ لولا اذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدا الذي بعدها موجود لا قايم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت هذه على الفعلية قال قالت امامة لما جئت زائرها هلا رميت ببعض الاسهم السود لا در درك اني قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود اي لولا الحد وهو الحرمان وثانيها كل مبتدا يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجيء في بابه نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شربي السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا والى المفعول نحو ضربي زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قايمين او تضاربنا قايمين او من احدهما نحو ضربي هندا قايما او قايمة وتقع هذه الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال اذني زيدا يقول ذاك اي سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي تجب معها واو الحال قال النبي صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد لان الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فتجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدا فتقول ضربي زيدا ابوه قايم كما في قوله كلمته فوه الى في وجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله او ضربي زيدا الشديد قايما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قايما

ولم يسمع الاتباع مع الاستقرار

وخبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما او هو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفيين انهم كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصرية والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم نحو التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شراء الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال مختص بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المختص به فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما ومما يفسد مذهب الكوفية من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من شربه غير ملتوت فلو قدرناه على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان تقول هذا اللفظ وتريد اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت المعرة وتريد باكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا وترك على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقديره ما لك وزيدا ما لك وملابستك زيدا

زيدا هذا او القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال هاهنا بل هو للاستمرار كما في نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله عز وجل واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير وحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما ثم اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر ان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبرا لكان لجاز تعريفه هذا ما قيل فيه وفيه نظر اذ فيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن نقل كان عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما الزمهم التزامهم ان العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دل لهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الباب او زيدا فنقول حذفنا كائنا او حاصلا العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفنا في زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجعل قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اي اوقات كون الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلته احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية

اذ الاستمرار

لكون الحال حال العامل في الحال

قوله ولا رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي هاهنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدا
عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدا لان
الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرح بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا
مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو
وان كانت بمعنى مع لكن لفظ اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدا
لم يكن خبرا اذ قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدا كما هو مذهب
السيرافي في نصب المفعول معه على ما يجري في بابه فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا تنحي
الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام
الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان
وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا واما قلنا ذلك
لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان تقول
ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا
قايما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر
ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما
تقول زيد قايم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم المعطوف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا
من غير ساد مسده ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب
حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة وانتم والساعة
في قرن فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان ولي معطوفا على مبتدا
فعل لاحدهما واقع على الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل
اولا فالاول نحو زيد والريح يباريها فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو
يضربه وقريب منه قول امير المومنين علي كرم الله وجهه فهم والجنة كمن قد رآها وانما جاز ذلك
لتضمن الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون مثل هذا على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك
كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه الا تناقضا وجوزوها على ان يكون الفعل حالا لا غير
فزيد والريح مثل كل رجل وضيعته ويباريها حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدا
عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال راكب الناقة طليحان وقولك مقابل زيد قويان قوله
ولعمرك لافعلن ضابطه كل مبتدا في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجري في باب
القسم فان تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب
القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعُمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح
لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو

لعمرك

الواو التي بمعنى مع يكون للعطف في غير المفعول معه

خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف مثل ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتداء
الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا
متن

لعمرك لتفعلن وقد ترك المصنف قسما آخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا
بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او في الدار على ما ذكرنا قبل وتجويز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس
بوجيه لان الامرين اي الدلالة على تعيين الخبر وسد شيء آخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل
المصنف انما ترك ذكره لكون هذا اسناد مسند الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون ساير ما تقدم
ما يسد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدا لان الاصل كون المسند اليه
معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا
في اول الكتاب ولا يمكن تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه
على الاصل فكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا
ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم واما قول
النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشيء لان المسند ينبغي ان يكون
معلوما كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه
فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته واذا
تعددت المبتدآت نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه
قادم فالمبتدا الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا
الى المبتدا الاول فيكون الجملة التي هي الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد
من المبتدآت الى ضمير متلوه الا المبتدا الاول وان لم تضف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير
ما قبله فانك تاتي بالعوايد بعد خبر المبتدا الاخير فيكون اخر العوايد لاول المبتدآت وما قبل
الآخر لما بعد اول المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قايم عنده
في داره بامره معها فكانك قلت بكر خالد قايم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة
اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابط في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره اي عمرو داره
مشتملة على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابط بامره كانك قلت زيد عمرو داره مشتملة
على بكر وخالد بامره اي بامر زيد اي زيد امر عمرا بجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابط
معها فكانك قلت هند زيد امر عمرا بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدآت اكثر
قوله خبر ان الى ظرفا ه اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي
نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه
كما تقول ان المبتدا يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان
واخواتها يشبهه لكونه عاملها اي ان واخواتها مشابها للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه
تنبيها بفرعيته العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة مشبه بخبر ان المشبه بالفاعل واسم ما الحجازية
مشبه باسم ليس الذي هو فاعل وقد نبيّن بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية

للمفعول او كلا الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات واما من
وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلية كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعولية كانت اولا
فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان
ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي لما يجي في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم تقدم الرفع
على النصب كما تقدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي تعمل عملها عنى ليس بمعنى واحد فكان
ترتيب معموليها كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما
ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه
والمشابهة قوية كما تجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهو اذا تصرف في معموله
بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع
بما ارتفع به حين كان خبر المبتدا لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب البصريين اولى لان
اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولكونها مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي قوله
بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتدا وكلما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه
غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه مسند الى الغلام بعد دخول ان وليس
بخبرها وكذا يرد على حده خبر ما ولا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا
المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلام مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا
يرد على حده لخبر المبتدا بقوله المجرد المسند الى اخره صفة المبتدا في نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن
خير ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدا وقال هنا المسند بعد دخولها
الذي كان في الاصل خبرا لمبتدأ وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدأ لسلم
من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدا اي في اقسامه من كونه مفردا او جملة
وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا
بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز
تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وانما كان كذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل
في العمل فلم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولي الفعل وقد يخالف
خبرها خبر المبتدا في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجيء
في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه
مستثنى من الموجب فيكون المستثنى ايضا موجبا لكونه من منفي اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا
كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا
ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا للتوسع
في الظرف ما لا يتوسع في غيره لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصار مع كل

شي

خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها
ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه متن

شيء كغير بمنزلته ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالخادم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي
واجري الجار مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل
او معناه كاحتياج الظرف قوله خبر لا الى لا يثبتونه اوجه مشابهة لا التبرئة لان ان لان لا للمبالغة
في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض
وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف
فال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم
الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه بسبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون
الخبر البعيد منها يتحقق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع
بلا كما كان معه اسمها المنصوب بها قال المصنف ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف
بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقيم اذا كان
فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك
لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لا رجل في الصفة اظهر وقال في مثالنا لاحتمال ظريف الا الخبر
لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بالمنصوب والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف
المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه حملا على المحل وذلك
لان لا هذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع
اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا يزيل معنى الابتداء
بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدا باقيا على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فانها تغير
الجملة بما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدا به كما فعل مع ان
وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا
لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه
اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان التي الابتداء معها كالباقي اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد
كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتح المبني مع النصب بعوض
بلا وزواله بزوالها مساويا لرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما
بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون
المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف
في كون ظريف صفة لغلام رجل والظرف خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف ولو قال
لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه
الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بني تميم
يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه راسا

اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولها مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ
منه

بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم
وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز و يجب عند بني تميم **قوله** اسم ما الى شاذ
اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما
الجملة الاسمية التي تدخلها لا فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها و لا عمرو او نكرة
جزآها نكرتين نحو لا رجل قائم **قوله** وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قال والمجيء في الشعر
فقط نحو قوله • من صدّ عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح • والظاهر انه لا تعمل لا عمل ليس لا شاذا
ولا قياسا و لم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبا بالخبر وليس و هي في نحو لا براح ولا مستصرخ
هي التي في نحو لا اله الا الله اي لا التبرئة الا انه يجوز لها ان تهمل مكررة نحو لا حول ولا قوة وتجب
ذلك مع الفصل بين اسمها و بينها او مع المعرفة وشذ في غير ذلك نحو لا براح و ذلك لضعفها في العمل
كما يجري في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها لان
النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سوا كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي والنهي
او الاستفهام ويحتمل ان يكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا
انتصب اسمها او انفتح فهي نص في الاستغراق كما ان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول
عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل
بل رجلان **قوله المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين
شرح بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتح والكسرة
والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات وا باك ومسلمين ومسلمين قد قسم النحاة
المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة ومحمولا عليه وهو غير المفعولات
من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل
فيقال الحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذا الجي في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي
هو مضمون راكبا و يقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراج وكانهم آثروا التخفيف والتسهيل والمفعول
بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما يجي في جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما
مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كما تبين نظر وان كان
الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له
اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع او الموقع عليه والحق
ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى
واما سائر المنصوبات فمحمولة شبهت بالفضلات ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان و
واخواتها **قوله** فمنه المفعول المطلق اي بمعناه قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي
اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك

ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول
فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله فاعل الفعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه
واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا عنه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به
الا يرى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان
ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فاولى بتقديم ذكره وايضا لا فعل الا وله مفعول
مطلق ذكرا ولم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق
لان طلب الفعل الرافع للفاعل له استدعى طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة
اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر ففي قولك ضرب زيد
عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه
وخالد مضروب معه واكراما مضروب له وايضا فتعليق ذلك الفعل الى المفعول به بتغيير صيغته
من غير قيد آخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير
فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر
للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه في قولهم جئتك خفوق النجم اصله حين خفوق
النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان
و ولد له ستون عاما و سير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول به اتساعا واختصارا
فجعله كما ترى في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج
الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه
اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر من المصاحب وايضا
يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية لكان تقديم الحال
على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا
مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له
والمفعول معه **قوله** هو اسم ما فعله قال انما قلت هاهنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الذي
في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور وقلت ان اراد بقوله فعله المتكلم
اوجد بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في عرف اصطلاحهم يطلق
على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله
اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج
بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبناء ويلزم باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا و يوم الجمعة
واما مكر لفظا اوجده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر
بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعل

هذا ويعني باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ونحو ضرب هذا الحد نحو ضربا في ما ضربته ضربا
لم يفعل فاعل الفعل المذكور هنا فعلا له اذ يفعل النفي فرع الاثبات يجري مجراه والحق به وكذا
نحو مات موتا وفني فناء جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب
فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا
استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير في معناه عايد الى اسم او الى ما لو
بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور اليس كرهت
بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات
قوله ويكون الى اخره المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شي عليه من
وصف وعدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا للفعل توسعا
فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا
فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل ونعني بالنوع
المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى
والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح
او الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما تذكر بعدها ما يعين
ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما تترك نحو جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت
الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اى عملا صالحا ومنه ضربته ضرب الامير
لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك
لا تفعل فعل غيرك واما ان تكون اسما صريحا مبنيا كونه بمعنى المصدر اما نحو ضربته انواعا من الضرب
واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اى ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب
وقدمت خير مقدم لان ايا وافعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز
ان تكون هذا مما حذف موصوفه اى ضربا اى ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض وكل نحو ضربته
بعض الضرب او كل الضرب لعدم مبينه اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون مصدرا
مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اى مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله
الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديدا او ضعيف او غير ذلك فقول
ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء والقهقرى في رجع القهقرى مصدر بنفسه
كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اى القعدة القرفصاء والرجعة القهقرى
وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقر القهقرى
وتقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفا لشي وعدم سماع افعالها
يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ونعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او

وهو

وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو
ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم
ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون الجر صفة لمصدر محذوف اى ضربا
الفا واما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة
بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربت
ضربتين بسوط او ضربات بسوط ووضعت الآلة مقام المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت
سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية للمصدر وجمعه لا تثنية الآلة وجمعها الا ترى بما قلت ضربته
سوطين واسواطا انكم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثنيت الآلة وجمعتها لقيامها
مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اى ما اقام فيه الآلة مقام المصدر النوع والعدد
لما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين وضروبا قاصدا اختلاف الانواع قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع
اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي والقصد
الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر
الى كثرتها فتناقضا قوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا
وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا قوله وقد يكون بغير لفظه مثل قعدت جلوسا اى قد يكون
المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق
نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا
ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى تبتل اليه وتبتل نفسك تبتيلا وانبتكم
من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب
بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا
طرفا منه ومن جملته الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء
عند الرشى ان يلقها ذئب اى يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو اعجبني الضرب الذي ضربته
واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضربك فضربت ذاك ومن غير المصدر
نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشيء من الافعال قوله وقد يحذف الى
وجوبا اعلم انه لا بد في الواجب الحذف والجائز من القرينة قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر
بفعل محذوف اى يحذف بعضه يجب حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه وجوب
الحذف قياسا واقول الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين
ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو
سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي نهج البلاغة

في الخطبة البكالية نحمده على عظيم احسانه و نيّر برهانه و نوامي فضله و امتنانه حمدًا يكون الحق
و اما ما بيّن فاعله بالاضافة نحو كتاب الله و صبغة الله و سنّة الله و وعد الله و حنانيك و دواليك
او بيّن مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب و سبحان الله و لبيك و سعديك و معاذ الله او بيّن فاعله
بحرف جر نحو بؤسًا لك اى شدة و سحقًا لك اى بعدًا و كذا بعدًا لك او بيّن مفعوله بحرف جر نحو
عقرًا لك اى جرحًا و جدعًا لك و الجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد و شكرًا لك
و حمدًا لك و عجبًا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسًا و المراد بالقياس ان يكون هناك ضابط
كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط و الضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد
المصدر مضافًا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازًا عن نحو قوله تعالى مكروا مكرهم و كبر
لها سعيها و انما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل و المفعول به ان يعمل فيهما
الفعل و يتصلا به فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما بانه لقصد الدوام و اللزوم بحذف
ما هو موضوع للحدوث و التجدد في نحو حمدًا لك و شكرًا لك و عجبًا منك و معاذ الله و سبحان الله
و اما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم و صبغة الله و وعد الله او لكون
الكلام مما يستحسن الفراغ منه نحو لبيك و سعديك و دواليك و هذاذيك و حجاجيك فبقي المصدر
مبهمًا لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص
فلما بيّنهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله
و وعد وعد الله و اضربوا ضرب الرقاب و اسبح سبحان الله و احمد حمدًا لك و عقر الله عقرًا لك
و ذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل و المفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد
الدواعي المذكورة و بيّن المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل و المفعول
الى مكانه و مركزه بعد الفعل متصلًا بالفعل و معمولًا له فزال به و زان قوله تعالى ان امرؤ هلك و اما قولهم
حردت حرده و حمدت حمده و قصدت قصده و نحوت نحوه و نحو ذلك فليس انتصاب الاسماء
في ذلك على المصدر بل مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقولهم دار لسعد اذ مرهواك
و المعنى قصدت جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه و يجوز ان يكون المعنى حردت حرده الذي
يليق به و حمدت حمده الذي ينبغي فيكون مضافًا لبيان النوع كما في قوله تعالى و قد مكروا مكرهم و فعلت
فعلتك و قوله تعالى و سعى لها سعيها و الجار و المجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر
المبتدأ الواجب حذفه ليلي الفاعل و المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل
لما كان ولي الفعل و المعنى هو لك اى هذا الدعاء لك و كذا كل ما فيه من التبيينية المبينة للمعاني
نحو قوله تعالى و ما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي و اما المبينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا
ما في الآية نكرة و قد بيّنا ايضًا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبًا بك
و اهلًا بفلان اى هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسرت مرحبًا بموضع الرحب اى اتيت موضعًا

اى اتيت موضعًا رحيبًا فان فسرته بالمصدر اى رحب هو صفة لك مرحبًا اى رحبًا فهو من هذا
و الجملة المفسرة المحذوف منه المبتدأ لا محل لها الا انها منسية نفسه ثم اعلم ان هذه المصادر
مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف
فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرًا بل يصير المصدر عوضًا منه و قائمًا مقامه كالمصادر الصائرة
اسماء افعال لكما يجيء في بابها نحو هيهات و رويد و شتان فتبنى لقيامها مقام المبني و لا يكون
لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه و بناؤها على الفتح اكثر اذن
لتبقى ببنيتها على الاعراب الذي استحقته حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال الفاعل
و المفعول بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيهات
زيد و لجو ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل و المفعول بعدها
استعمالها مع المصادر قال الله تعالى هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعدًا لما توعدون استعمالًا
و اما في المعنى فهيهات اسم فعل و الا لم يبن و اما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها
مقدرًا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا فهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر
الاول لكن حيث لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ قامت مقامها لم تقدر
قبلها فلم يكن ينتصب فبانتصابها عرفنا ان الفعل مقدر قبلها و ببناء الاولى عرفنا قيامها
مقام افعالها و تجوز في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرًا و اسم فعل نحو رويد
زيد و رويد زيدًا و بله زيد و بله زيدًا و يجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا زيد
مصدرًا مضافًا فاكرم و يد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا لله منونًا و يكون حاشى لزيد اسم فعل
مستعملًا استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد و من جملة المصادر القياسية المضبوطة
بالضابطة المذكورة مصادر لم يوضع افعال لها نحو دفرًا اى نتنًا و بهرًا اى تعسًا و اما بهرًا بمعنى
غلبة فله فعل مستعمل لها مثل القهقرى و القرفصاء اعني ان جميعها مصادر لا فعل لها على
مذهب سيبويه الا ان الفرق بينها ان دفرًا و نتنًا لم يستعمل ناصبهما و بيّنا بحرف جر بخلاف نحو
القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه و الناصب المقدر لدفرًا و بهرًا ايضًا فعل من غير لفظهما
و التقدير انتنت دفرًا و تعست بهرًا و منها اسماء اعيان هي قائمة مقام المصادر نحو تربًا
لك و جندلًا اى رميت رميًا بترب و جندل فهذا مثل ضربته سوطًا و الفرق بينهما مثل الفرق
بين بهرًا و القهقرى و منها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئًا لك اى هناءة و عائذًا بك اى
عياذًا و هو مثل قم قائمًا اى قيامًا و تعال جائيًا و الفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين و قد
قيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم قائمًا و منها ايضًا اسماء
اصوات قامت مقام المصادر كاقهًا منك اى توجعًا و واهًا لك اى طيبًا و اُفًّا و تُفًّا لك اى كراهة
فيقدر لجميعها افعال بمعناها و يلزم اضمار ناصب ما كان في الاصل صوتًا و ان لم يبن كالجاد نحو ايهًا اى

كفا و ونها اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب
التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب
فلما صار ما لا تشتق منه قايما مقام المشتق منه قطع عن الفعل الناصب له بنصب المفعول المطلق لانه
في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات القايمة مقام المصادر يجوز اعرابها وانتصابها
الا ان يكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو وى لزيد وذلك نحو آها وواها وونها ويجوز ابقاؤها
على البناء الاصل نحو اق لك واوه على اضالي ومن آه من ذنوبي والظاهر ان ويلك وويحك وويسك
وويبك من هذا الباب واصل كلها وى على ما قال الفراء جئ باللام الجر بعدها مفتوحة مع الضمير نحو وى
لك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت كلمة كما خلط فحي بحي عند الناس منهم اذا الداعي المثوب
قال يالاه فصار معربا باتمامه ثلاثيا فجاز ان تدخل بعدها لام اخرى نحو ويلا لك لصيرورة
الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقيل ويل لك كما في سلام عليك ثم جعل ويح وويس
وويب كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استبشعوها فكنوا عنها بقاتعه
وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القايمة مقام المصادر قايما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه
ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصل مقام الفعل فيصير اسم
فعل على ما مر قبل ويجوز في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته
ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد
وذلك لانا علمنا ضرورة المصادر اسماء افعال بكونها مبنية كما ذكرنا واذا كان لنا طريق الى
بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء
افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابطة المذكورة قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال
المازني سمعت كسرها ممن لا اثق وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل قعد عمرك بخلاف
قعدك قال [illegible] عمرتك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدتك الله ولكن
ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهي قال فقعدك ان
لا تسمعيني ملامة ولا تنكأي قرح الفؤاد فييجعا وان زايدة وقال ايها المنكح الثريا
سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يمان وقد
ذكر الجوهري استعمال عمرك وقعدك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا اتيك
وكذا قعيدك وقعدك الله لا اتيك وقعيدك الله لا اتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت
كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم سالت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم
وقد ذكرنا في البيت ان المراد قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوايد
من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله تقديرا ومعنى
عمرتك اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني

اعني

اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل اي جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله واجاز الاخفش
رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما على
المصدر ويكون التقدير اسال الله عمرك اي ان يسال الله تعميرك او اسال الله عمرك واسال الله
قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوايد واسال متعد الى مفعولين او يكون المعنى اسال
بحق تعميرك الله اي اعتقادك بقاءه وابديته وبتقعيدك الله اي نسبتك اياه الى القعود اي الدوام
والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوايد
مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق
قعدك اي قعيدك اي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التاويل
قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى هذا مذهب
سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر وعلى تاويلهما باسال تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم
ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كان للدعاء للمخاطب
جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للمسؤول كانه قيل طول الله عمرك افعل
لي كذا [illegible] وقياسا الى سيره قوله [illegible] وقع مثبتا الى اخره هذا مصدر يجب حذف فعله باجماع
شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا لكونه
صاحب ذلك المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الا سيرا
وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تقريبا وكذا ان دخل
على المبتدأ ان نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من هذا وانما
وجب حذف الفعل العامل لان المقصود من هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول
الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في
بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤمن بالله ويحب الخائف والله يقبض ويبسط
وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد
التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد
او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف فان اراد زيادة
المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو زيد سير سير وما زيد الا سير كما ذكرنا في المبتدأ
في قولنا فانما هي اقبال وادبار فيجيء اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح
الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام
رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا ان فاعلها ومفعولها يبين بالاضافة او حرف
الجر بعد حذف الفعل تبيينا لمعنى الدوام قال عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك
القضية اعجب قال سيبويه سمعنا بعض العرب يقول وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه

ومنه سلام عليك وويل لك قوله مثبتا بعد نفي انما شرطهما لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة للنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سير البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفي يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي بعد الا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا الجر مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا قال والراجح حذف الفعل اوجب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يعطي لفظه هذه الفائدة الا بتكلف قوله ومنها اي فمنها ٥٤ ما وقع بمعنى مضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول لمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق ويعني باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان تذكر جملة طلبية او خبرية يتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض واذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها قبلها فالتزم قيام متضمن المصدر الذي هو اغراضه مقام متضمنها ثم وجب حذفها فقوله تعالى فشدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء ففصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وتقول في الخبرية زيد يكتب فقراءة بعدا وبيعا وعمرو يشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك قوله ومنها اي التكلم يعني ان قوله صوت حمار مصدر فائدته التشبيه اذا المعنى مثل صوت حمار قوله جملة يعني بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر وهو ان يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذي بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فان الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعني على الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب

ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء

منصوب بفعل مقدر من الجملة المتقدمة وان المصدر على الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بالفعل المقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى من قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على ان المصدر الحادث في الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضرب بكر ضرب الامير وكقولك ضرب بكر ضرب زيد خير من ضرب عمرو ضربه وفي هذا اتور لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل بخلاف صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعي القول الثاني هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لان قبلها ما يؤدي معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجيز اذن نعرفه مع كون المو نكرة لان مثل لا يتعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق اي صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جريء ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف فاذا تعرف فهو عنده هو لا بدل لا غير واذا انتصب المصدر اعني صوتا حسنا جاز ان يكون حالا على احد التاويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو قولك فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له واما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد لما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا يرى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وهذا كما قال سيبويه في نحو ماررت بارد اي اذا كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا بشيء كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه ولا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء واجاز الخليل نصب هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه الاتباع الثاني دون النصب لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان تجعله تابعا للاول

واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير ذكر المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب
على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت صوت حسن ويجوز حسنا اى صوتا حسنا وكذا ان طلبت الجملة المتقدم
صاحب الاسم بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا وبدلا كما ذكرنا نحو مررت
فاذا فى الدار صوت صوت حمار وانما فر من نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها
مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال
كما مر وروى بيت ذو الرمة فيها ازدهاف ايما ازدهاف بنصب ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم
ولا الموصوف وهو فى غاية الضعف فالوجه الاتباع فى مثله قوله ومنها الى كنفسه
يكون ذلك المصدر منصوبا بجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا محتمل
لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه فاعترافا فى
على الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذى تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر مؤكد لنفسه فى
نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد هاهنا مضمون المفرد اى الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده
على الضرب والزمان واما فى مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد
جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اول الاذان الذى هو الدعاء الحق
اذ هو دعاء الى الصلوة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله انى لامنحك الصدود
واننى قسما اليك مع الصدود لاميل لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل فى الكلام السابق
بسبب ان واللام ونون بالقسم فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذى يؤكد جملة تدل على ذلك
المصدر نصبا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لانما تقدمها من الكلام نص على معانى
هذه المصادر ففى مثل هذه المصادر ايضا بطلان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها تاكيدا
لانفسها ولا يمتنع فى كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن
الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا فى نحو لزيد صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب
باللازم اضماره قوله ومنها الى لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل رجع زيد القهقرى
فى ان المصدر فى كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل فى الاول جملة وفى الثانى مفرد اعنى
مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس
بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف يقوى واذا
كان ثابتا فمكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه ان جميع الامثلة الموردة لغيره
اما صريح القول او ما هو فى معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم
هذا القول لا قولك اى هذا القول هو الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا غيره تقولا ما فيه
مصدرية اى قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اى هذا هو ذلك المشهور المدلول
لا كما يقول فى حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اى قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق

والحق لا الباطل وكذا قول ابى طالب اذن لاتبعناه على كل حالة من الدهر جدا غير قول التهازل
اى غير لاجل وكذا قولك لا افعله البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس
فيه تردد بحيث اجزم به مرة ثم ابدو لى فاجزم به مرة اخرى فتكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة
واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم اجعلها البتة اى جزمت بان تفعل وقطعت به قطعة فالبتة
بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة منى التى لا تردد فيها
فتقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر ثم فعول لا مطلقا لغلبة بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول
الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهى مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية
قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى تدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره
من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق واما الكذب فليس
بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم انه
ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان
لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما يجيء بعد الامر والنهى من المؤكد لغيره كالبتة يدلان على ذلك
دلالة نص لان الآمر قاطع بطلب الفعل والناهى قاطع بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل قال
اجدكما لا تقضيان كراكما ولا تستعمل الا مع النفى فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم
اذ لو اكد قوله جدكما قوله لا تقضيان لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعنى الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع
زيد القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى
وغيرها فان قلت جدكما مضمون عدم قضاء الخاطبين لان ذلك يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون
مؤكدا للجملة لا للمفرد قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسندته الى الخاطبين او غيرهما
ويعارض بنحو زيد رجع القهقرى لان فى هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت
ان جدكما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذى
هو مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجدكما اقول لا تقضيان كما قدرنا فى بيت ابى طالب
اقول اتبعناه على كل حال جدا لفساد المعنى فنصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى ابجد منكما
قال الاصمعى ومثله قوله احقا بنى ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياى وسط المجالس اى افى حق
ومعنى حقا وجدك متقارب او تقول انتصابه على الحال كانه خليقته جهدى على الخلاف الذى يجئ فيه
والعامل فى اجدكما الفعل الذى بعده اذا لم يكن مصدرا بما لان لها صدر الكلام ويجوز ان يقال
هو بتقدير اتجدان جدا ثم بتنا بسال عن الجار فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله
ايضا بطل اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر مؤكدة لنفسها ويقوى ذلك
انه لا يجوز لك زيد قائم غير حق وهو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم
فى نحو قولك متى زيد قائم ظننك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا فى قولك زيد قائم حقا ليس بشئ اذ ليس قولك

زيد قايم على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في اجدكما او على المصدر لكنه غير مؤكد
ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله واذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد
لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب
ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلبت في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ
التصريح معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره
واما المؤكد لنفسه فلابد لمثل هذا الغرض فيسمى تاكيدا لنفسه وهذا عبارة المتاخرين
وسيبويه يسمى التوكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التاكيد العام وقال المصنف معنى
التوكيد لغيره اي التوكيد لرفع احتمال غيره وليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان
يكون الغير مؤكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون
الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه فلا يجوز تقدم المصدر
على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك
وانا لا ارى باسا بان يكون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما
معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب
قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك ليس في قوله مثنى من الضوابط التي يعرف
وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى ارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا
متكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا
وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند
يونس قلبت الفها ياء لما اضيف الى المضمر كما في لدى وليس بوجه لبقائها ياء مضافا الى الظاهر
قال دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدي مسور قال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان
يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء واصل لبيك البا لك
الباين اي اقيم لخدمتك وامتثال امورك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع والتثنية
للتكرير كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين والمعنى البابا كثيرا متواليا فحذف الفعل واقيم
المصدر مقامه وحذف زوايده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف
المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله ويجوز
ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوايد واما قولهم لبى يلبي فهو
مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام
عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعل سالما فلم يشتقا من سبحان وسلام
عليك وسعديك مثل لبيك اي اسعدك اي اعينك اسعادين الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف
الب وقولهم دواليك اي تداول الامر دوالين وهذاذيك اي سرع اسراعين ضربا هذا

ديكر

هذاذيك وطعنا وخضا اي ضربا يقال فيه هذاذيك كقوله جاءوا بمذق هل رايت الذيب قط
وحجاجيك اي كف كفين كلها مصادر لم يستعمل الا التثنية بخلاف حنانيك ومثلها حواليك
وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب
ام انت بالحي عارف ومعنى حنانيك اي تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف
فعلها قياسا ايضا كلما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله ارضى وامكرا وانت في الحديد
وقياما وقد علم الله وقد قعد الناس واما وجب حذف الفعل فيه حرصا على زجاية الموبخ عما
انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو اقايما وقد قعد الناس واقاعدا
قد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى فقد قيل انها احوال
كما يجيء في باب الحال ومما ينبغي ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد تاكيد
المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اي افعل ذا وانعم عينك انعاما
اي اقرها فحذف الزوايد واضيف الى المفعول او ونعمت عينك نعمة اي قرة وهو مضبوط
بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر
كاد اي قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد على الناهي لافعلن ذلك ورغما
وهوانا ثم تقول اغتديت ولا اغتداء الغراب واهتديت ولا اهتداء القطا اي ولا اغتدي
الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على
الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسيات نحو ويبتدا اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا آخر القياس
وقد جاءت الجملة قايمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اي فالداهية والمعنى دهيت دهيا
والاصل فوها لفيك اي الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى في ويجوز
ان يكون هذه ايضا بمعنى المصدر اي كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك
في فاها لفيك ثم جعلت الجملة التي فوها لفيك بمعنى المصدر اي اصابه داهية فانمحى عنها معنى
المبتدا والخبر ولذا صار معنى فاه الى في اي مشافهة من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه
معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو
الجزء الاول باعراب المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل في فوها وفوه فاها وفاه
وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله
فالداهية الى فيك اي جعلها مشافهتك قوله المفعول به اي ما وقع عليه فعل
الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا
واوجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا
اوقعت عليه الايجاد وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغي
ان يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت عن بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا

بها ولا شك انه يقال انهما مفعول بهما لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه

الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق وايضا فان معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو

لا يفهم بعد اسناد كل اياه الى زيد الا بشي اخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به في الاصطلاح

والاقرب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ

من عامله المثبت او المجعول مثبتا فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج

جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا

وان كان مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني

انه محدث واما ساير المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا

بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا

وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد وقمت الى زيد زيد ممرور به

ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجئت زيدا وبعثت زيدا اما لا وكلت زيدا طعاما وبغيت

زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه ومجي اليه ومبعوث

منه ومكيل له ومبغي له وقولنا المثبت او المجعول مثبتا ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت

زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى الا مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا

الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قايما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا

ولذا قد حذف احدهما من دون الاخر مع انهما في الاصل مبتدا وخبر لانك لو حذفت احدهما

لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اول المفعولين

هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى

وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة اي ماخوذة وكذا في نحو

احفرت زيدا النهر زيد محفور والنهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطوها

ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اي احفرته فحفر النهر

لانك تقول احفرته النهر بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع

اي حملته على ان يحفر كما مر وباب اعلمتك زيدا قايما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم

هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما معا

متضمنين لمفعول الثاني كما قلنا في علمت وقولهم المفعول به الضمير يرجع الى الالف واللام اي الذي

يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم

وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول فهو الفعل عند البصريين او شبهه

بناء على انه به يتقوم المعنى المقتضي للنصب اي المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال

هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في صدر الكتاب ان هذين القولين اولى

مطلب ناصب المفعول

النصب

النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا

كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل هذا الحكم

ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه وذلك

لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام ويجب تاخير منصوب

الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك

لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهتم والا لم تؤخر عن

مرتبته اي الصدر وتوكيد الفعل موذن بكونه مهتما فيتنافران في الظاهر وكذا يجب تاخيره

عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى

ضرب موسى ظن ان المقدم مبتدا وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه

لا يتصرف في معموله كما يجي وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا

لانه لا يفصل بين الحرف الموصول وصلتها كما يجي في باب الموصول ويجب تقديم منصوب

الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط واذا اضيف اليه تضمن احدهما

نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان

كان المنصوب معمولا لما يلي الفا التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله

تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجي في حروف الشرط من انه لا بد من نايب مناب الشرط المحذوف

بعد اما ولو كان له منصوب اخر جاز تقديم ايهما شيت وتخلل الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة

فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط اخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب

تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها

بالنظر الى غلام لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل

ضرب لانه مفعوله فيسبق الضمير المتصل بغلام كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذا ابتلى

ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متقدم

من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصرية وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون

نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واي شي اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك

لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المتقدم على الفعل لان

الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمتقدم تقديرا وهذا بخلاف

ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق

نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وهو اي الفاعل اخرنا ما اتصل به

المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك

اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة

مطلب مواضع وجوب تاخير منصوب الفعل عن الفعل

مطلب ما يجب تقديم منصوب الفعل عليه

الفعل لقيام قرينة نحو ازيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا

وذلك بان تقدمه على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل
واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اي لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب
كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير وقد يحذف اي وسهلا النصرية
الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا رايت شخصا في يده خشبة قاصدا لضرب
شخص فتقول زيدا قوله امرأ ونفسه اي دع امرأ والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب
الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة
وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى انتهوا
خيرا لكم تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا
يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا تقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اي كن عبد الله وقال
الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم
وقولهم حسبك خيرا لك وورائك اوسع لك بتقدير حسبك وايت خيرا لك ووراءك
وائت مكانا اوسع لك يقوي مذهب سيبويه اي تقدير ائت في الاية وكذا قولهم فوا عذرته سرحتي
مالك اذا الرتكي بينهما انتهلا اي قولي ائت مكانا اسهد وكذا قولهم انته امرا قاصدا اي انتهِ عن
هذا وائت امرا قاصدا وقرينته انه في هذه المواضع انك نهيته في الاول عن شيء ثم جئت بعده
بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينتصب بائتا واقصد وما يفيد هذا المعنى وليس
قولهم امرأ مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه
انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وايت امرا قاصدا
باظهار ناصبا امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا فالثلثة متقاربة المعنى
ومعنى امرا قاصدا ذا قصد والقصد في الامر خلاف القصور والافراط قال كلا طرفي
قصد الامور ذميم قوله اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب وسهلا اي وطئت مكانا سهلا
عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك مرحبا اي رحبا
واهلت اهلا اي تاهلت تأهلا فقدر له فعلا وان لم يكن له كما قيل في نحو القهقرى على ما ذكرنا
وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا
ولا زعماتك كان المخاطب يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليهم سيما الصدق
صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير
ازعم هذا ولا ازعم او ازعم هذا ولا تزعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان
رجلا غير معروف بفضيلة وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا
وانتصب ذاكرا على الحال من معنى من انت اي من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة من ثريد اي
كيف تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسوء اي من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع

اي كلالك

اي كلالك زيد نحو كالمنة فوه الى فيّ والنصب اشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما
بمعنى العاذر كالسميع او المعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى
العذر الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل
والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء ويعذر عليها قال حاري لا تستنكري
عذيرك سيري واشفاقي على بعيري بين بقوله سيري واشفاقي الحال التي ينبغي ان
يعذر فيها ولا يلام عليها تقال هذا اذا اسار شخص الصنيع الى المخاطب اي احضر عاذرك
اي عذرك او الحال التي تعذر فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الى ذكر الشخص اي كل العذر فيما
تجازيه لسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اي من اجل الاساءة اليه وايذائه اي انت ذو عذر فيما
تعامله من المكروه به ومنه ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لابي بكر اعذرني من عائشة
اي من جهة تأديبها وتعريكها وفي الخبر لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اي يقيموا العذر
بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم لمعذر من انفسهم اي اهلا كما يعذرني من فلان اي من
اجل ايذائه اياي اي في عذره في ايذائه فهو ههنا من يعذرني ومنها قولهم اهلك والليل ان
كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك اليهم وان كانت للعطف انتصب
الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اي الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اي اعطني
كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زبد وسنام وتمر لاخر اي هذين تريد مشيرا الى
الزبد والسنام فقال ذكر الاخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اي ارسل واجتنبها
وسوء كيلة اي اتجمع حشفا وكل شيء ولا شتيمة حر وان تاتي فاهل الليل والنهار اي
فتاتي اهل الليل والنهار اي اهلا لك بالليل والنهار وديار الاحبة اي اذكرها وقولهم
كاليوم رجلا اي ما رايت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف اليه اليوم
وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد تقال كلاهما بالرفع وتمرا وكل شيء ولا شتيمة حر اي كلاهما لي
وكل شيء امم ووجوب الحذف في جميع ما ذكروا امثالها لكونها امثالا او كالمثل في
كثرة الاستعمال والامثال لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا في افعال القلوب
كما يجيء في بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك
واجمل اذ لا فايدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب
من قال ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما
حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما في قوله تعالى لمن يشاء اي لمن يشاء ره او غير منوي
وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون وقوله فان
تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اي يؤثر بالجرح واما
للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى والله يقبض ويبسط قوله الثاني

المنادى الى تقديرا اى الذى يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المصنف المطلوب اقباله
المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله ويحرف نائب مناب ادعو نحو يا زيد في
قولك اطلب اقبال زيد وقد تعلق بهذا الحد وقال ان الزمخشري لم يحد المنادى للاشكال
وذلك لانه لو حد بامر معنوى اى كونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد في اطلب اقبال
زيد ولو حد بامر لفظى اى ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والعام
نحو يا جار الله لم يحده لظهوره لا للاشكال فان المنادى عنده كل ما دخله يا واخواتها والمندوب
عنده منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام
سيبويه انه منادى كما قال الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه
فكانك تناديه وتقول تعال فانى مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثى لا تبعد اى لا تهلك
كانهم من ضنهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا بعدت ولا هلكت
وكذا المندوب المتوجع عليه وا ويلاه وا ثبوراه وا حزناه اى احضر حتى يتعجب من
فظاعتك والدليل على كونه مدعوا قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا
كثيرا امرهم بقول وا ثبوراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة
والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى احضرن حتى يتعجب منكما وكذا
لا يرد عليه المخصوص فانه تقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتبر هذا
وانتصاب المنادى عند سيبويه انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو
زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته
واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه يجال امالة الفعل
فلا يكون اذن من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين
يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اى الفعل والفاعل مقدران
وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولا منع من عوى
سد مسدها والمفعول به هاهنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى
وما اورد هاهنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية
غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت او ناديت
لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى وقال ابو على في بعض كلامه ان
يا واخواتها اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة
من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فيجوز في اداته
ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم
ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجرى مجرى

مجرى ذلك الفعل في كونه فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز
في اسم الفعل شئ من الضماير فيقول صه في المفرد المذكر والمؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما واذا
كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في أف انه بمعنى اتضجر
او تضجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى
لكونه جملة والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا تستقل كلاما كالجملة القسمية والشرطية فالنداء
لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا وتجوز
ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اى منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما
واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس
للجهل ضرارا لاقوام والظاهر ان عامله بؤس الذى بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال
اعنى الجهل تقديرا لزيادة اللام فهو مثل اعجبنى مجئ زيد راكبا قوله ويبنى على ما يرفع به
انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون
خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائى المنادى المفرد المعرفة
مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية لا يعنى ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدا
بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم قالوا لو جررناه لشابه
المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه
ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو الخبر
قال وانما نصب المنادى الطويل لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده
مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيداه فنادى بين الصوتين ثم اكتفى
بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبنى على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع
الالف في يا زيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا ادرى ما تقول في نصب المضارع والمفرد النكرة
ولم لا يجرى المضاف مجراها في كونه منصوبا قوله مفرد اى الذى لا يكون مضافا ولا مضارعا
له فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون وتعنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء كان تعرف
بالنداء او كان معرفة قبله نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص
والمقصور نحو يا قاضى ويا فتى وفي المبنى قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يجوز الياء
في المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون
بلا لام او اضافة ولا يحذف في يا مرى من الارادة خوفا من الاجحاف بالكلمة وانما بنى المفرد
المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه
مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى
وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم

وبعضهم علامة الاستغاثة مثل يا زيداه ويمنع لا في يا للتعجب فلا لام
مثل يا زيداه وينصب سواه مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا
لغير معين

المبني واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز يا انت نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قال لا انتم لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا منه الى حركة الاعراب لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما يبنى المفرد على الحركة لان له عرقا في الاعراب وبني على الضم فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبني نحو يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبلك وقبل وبعد ويخفض المعين هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا تجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه تدخل يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير يفتح لام الجر معه لما تجيء في حروف الجر فان عطفت بغير يا نحو يا للكهول وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا لعطافنا ويا لرياح وانما تكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا للمسلمين وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويكره كسر لام علة من عوده والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء ويا للعليقة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين اخصك بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين

اين اين الفرار في قوله ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لينشروا كليبا واستغاث بهم للفرار تهكما ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا تجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة ولو قلت يا لزيد وقد كان كذا وانت تحدثه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد ويدل ولا لام قال الخليل اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجب منه فهما واحد من الالف تعاقبتا ولا تجتمعان وحكم هذه الزيادة حكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة ياء وهذا تقرير زيادة المندوب على ما يجيء وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيف لانه بني لمشابهته للاسم المبني الكاف والحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضي الجر وقوله وينصب ما سواها اي ينصب ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواها ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا ضاربا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم معين كاربعة وثلثين فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظا ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا نحو يا ثلثة وثلثين عندي وقال الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في غير العلم يا ثلثة والثلثون او والثلثين كيا زيد والحارث اذا قصد جماعة معينة والا فكما يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامراة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد واما نعت ليرحمه او ظرف نحو قولك يا حليما لا يجهل ويا جوادا لا يبخل قال ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع وقال اعبدا حل في شعبي غريبا الؤما لا ابالك واغترابا وقال ادارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام نكرة هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما اولا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرفاء ويا عبدا حل في شعبي غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما

لا يجعل الفردوس وآوار الخزوى الدارسة لكنه كره وصف الشيء الموقت بالمؤقت بعده وصف بالنكرة
فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل
النداء فيقول يا حليما لا يجعل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه
اسما لشيء واحد بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يا رجلا وامراة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف
فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه لا يجوز مع قصد التنوين يا رجلا وامراة ويا رجلا ظريفا
بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يجعل
لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا يرى انك لا تقول يا ايها الحليم لا يجعل ولا غلاما
من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل
نحو يا حليما لا يجعل وآوار الخزوى مضارعا للمضاف مع قصد التنوين ايضا بخلاف يا رجلا ظريفا
فان قيل اجعل الجملة والظرف صلة للذي وقد صح وصفا للمعرفة قيل ابعد البناء موضع الاختصار
الا يرى الى الترخيم وحذف حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بتجويز يا رجلا راكبا لمعين على انه
مضارع للمضاف حتى انهما اجازا يا راكبا لمعين على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر
بجواز يا رجلا راكبا لمعين وفيه اشكال لاستلزام لا رجلا راكبا ولا قائلا به واما ساير التوابع من البدل
وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس
متبوعها اسما لمسمى واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد فلا يلزم من ضم متبوعها اليها فساد كما لزم
في نحو يا حليما لا يجعل قوله ويا رجلا لغير معين الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بلا
الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا انما
جاز عندهما اما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر اي رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون ان يكون
المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز ثعلب ضم المنادى
المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا
وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خير من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون
جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد
الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز يا زيد ذا المال واجرى المضارع للمضاف اذا صلح اللام
مجرى المضاف قوله وتوابع اي فتح كان عليه ان يقول توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي
في اخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا وعمرا ولا يجوز عمرو لان المتبوع مبني
على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا يكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها
ونصبها لظهور اعراب المتبوع واما نحو ضرب زيد وعمرو فسيجيء الكلام عليه في باب الاضافة وقال
الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد
الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته كونه

مثله

الاول

مبني في جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل او عطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما
من بقية التوابع الخمسة وهي النعت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب
كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وكان متبوعهما
مضموما او لا فيقول يا زيد ورجل اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا
قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا يا عبد الله ورجل اذا كان مضافا او مضارعا له
نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخي وذلك
لان عطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف كالذي باشره النداء هذا ما نص عليه سيبويه
واجاز يا زيد وعمرا على الموضع اذ بينهما باشره حرف النداء حقيقة وبينهما هو في حكم المباشر
فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع
حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع
ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل لما كان مستقلا متبوعه وجاز قيامه مقامه جاز ان يكون في اللفظ
كالنداء المستأنف والزجاجي اجاز ان عطف البيان نحو البدل كما جرى في باب التوابع فيعطف في حكم البدل
نحو يا عالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما وتجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع
كما يجيء في التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشر الحرف المباشر
لمتبوعهما فينبغي لا رجل غلام لعمرو في البدل ولا غلام وجارية في العطف قلت لم يرد ذلك
اما لانه بناء اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا واما لان عمل
لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجيء في بابها الا ترى الى انعزالها عن العمل بالفصل بينها
وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز انعزالها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها
فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف واما
الضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام
فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها
وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا
والحارث ويا عبد الله والحارث وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد
وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن
ضمه اذا كان مفردا تبع المعرب او المبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني
على ما يرفع به سواء كانت الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا فلا
يخلو التوابع من ان تكون مضافة او لا والمضافة اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه وقال
يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء
العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها

كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع
اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف
في وجوب النصب والثانية اى المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ذا المال في
الوصف ويا تميم كلكم في التاكيد وجاز يا تميم كلهم نظرا الى تميم قبل النداء لان الخطاب
فيه عارض وفي عطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانبارى يجوز
في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها
ونصبها نحو في الوصف يا زيد الظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا عالم زيد وزيدا
وفي التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذى اللام يا زيد والحارث واما التوكيد
اللفظى فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو لفظا ومعنى
فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة انى
واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وفي جعل ابى على يا زيد زيد بدلا وجعل
سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى
التاكيد والثانى فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصف الثانى نحو يا زيد زيدا الطويل فابو بكر
يضم الثانى ايضا على انه توكيد لفظى للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله
تعالى بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثانى
مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان
يقول يا زيد زيدا الطويل بنصب الثانى على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه
ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانبارى
لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة
للمعرب في اعرابه لا للمبنى في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءنى هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ
بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث
حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصارت حرف النداء كالعامل لها وكذا كل
فتحة لاسم لا فلمشابهة الضم للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلّ
ذلك لاستنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التى هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا
التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى
المضاف واجب النصب واما ابن الانبارى فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى
مشابهة متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد
في القياس لكنه لم يثبت فان قيل فلم لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها
كما جاز في لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا تمنع البناء كما لم تمنعه في الخمسة عشر

فان قلت انما جاز ذلك في لا لان المنفى في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا
باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها
فالمنفى مضمون الصفة فهى لنفى الظرافة لا لنفى الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد
الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاخفش في مسائل
الكثير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل ويا عالم زيد انهما مبنيان
على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل في المعطوف
يختار الرفع اى في المنسوق ذى اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى
لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على
استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام
يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف وكان الوجه
ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع متبوعها في الاعراب لا في البناء ويلزم
الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع او النصب في التابع
المذكور مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل
اى المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض اللام
وجواز حذفها فكانه اذن يجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم
اللام كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج هاهنا
الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى
كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص
به ويسمى ذلك العلم الاتفاقى كانت اللام في مثله لازمة لانه يصير علما مع اللام فصارت
كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق
ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما
ان يكون منقولا من الصفة او المصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن
والحسين والفضل والعلاء والنصر تكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانهم نصوا مع
اللام اعلاما حتى تكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وانما
يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة
للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والخاتم لو سمى بهما فكانك اخرجتها
عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل في المنذر انما سميت هاهنا
لتهناء والصفات قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضاك
لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو

صوم وذو وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام ... المنقول عن الوصف
والمصدر الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما كثر
منقولا عن الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول عنه معنى المدح او الذم فالاولى
جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب قالوا بنو الليث في بني ليث
بن بكر بن عبد مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم تدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي
نحو اما ان تضيف العلم او تعرفه وان كان في الاصل فعلا وليس بمطرد بين قال علا زيدنا
يوم النقا رأس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان وقال رأيت الوليد بن اليزيد
مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين
والثلثاء والاربعاء والخميس فمن الغوالب فتلزمها وقد تجرد الاثنين عن اللام دون اخواته
نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء
والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام
اللازمة للام في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا
وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف
في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين في اخواته كما عرفنا في الثلثاء والاربعاء وربما يكون
في هذه الاعلام ما ثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري
في الكوكب المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف هذا
الجنس اصله فملحق بما عرف وعند المصنف ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال
الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشتري ليس
من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل هي اسماء موضوعة
لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء للازم لانها مجرى واحدا في التقدير لما
امكن وكان الاكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب
فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى الشامل
للمسمى المعين واخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته
لفظا كالثلثاء وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسيته لفظا كالمشتري ورابعها ما لا يعرف
ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظا كالدبران والعيوق لمن لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما
هذا بطوله ومذهب المبرد ليس ما احال عليه المصنف ولا بد لعليه كلام وذلك انه قال ان كانت
اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا تفيدان التعريف
بل يلمح بهما الوصفية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس
اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب

مذهب المبرد في الحسن والضعف معا اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى
خلاف ما نسب المصنف اليه قوله المضاف الى المعرفة اي التوابع المضافة وهي معا بالمعرفة قيل
وتوابع المبني المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد المضاف بالمعرفة ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا
جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل تجويز الرفع في نحو يا ذا الخوفنا وفي نحو يا صاحب
يا ذا الضامر العنس مع انهما مضافان لعلتين احداهما ان صفة اسم الاشارة لا تكون الا مفردة
كما يجيء في باب الوصف فكانه قال يا ايها الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية
ان اللام في الضامر والخوف اسم موصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف
فكانه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان الذي ضمرت عنسه يقبل حركة لم تكن الا الرفع فكذا
ما كان مثله وتزول علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة وقد لا
يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف ايضا في الاول
ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا لكن لا يجرى تابعا مجرى المضاف في
وجوب النصب بل انما يجرى مجراه اذا كان منادى قوله غيرهما اي غير ما ذكر اي غير ذي اللام قوله مطلقا
اي مفردين كانا او لا وكان متبوعهما مضموما او لا قوله والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فما ذكر
واما بنت فليس مثلهما في النداء اما في غير النداء ففي جريه مجراهما وجهان والاول المنع لان
التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون
العلم موصوفا بابن متصلا بموصوف احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في
مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل
ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيدا ابن عمرو في الدلالة على ان ابن عمرو مبتدأ وكون
ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط
اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط
لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك كون
الفتحة حركة المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون
يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون
فتح المنادى المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم بن العالم
والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا ويحذف
الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس ابن ثعلبة شاذ وان اختل احدى
الشرائط لم يحذف التنوين ولا الالف خطا والمعتبر كما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما
وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف
مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالها موصوفين قوله واذا نودي المضاف الى ياء المتكلم

لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهى كالتنوين فمن ثم قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر واخواته والآن فاستكره دخولها مطردا فى المنادى المبنى واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهى وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله فى الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفى التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين فى احدهما من الفائدة ما فى الآخر وزيادة لا يستنكر كما فى لقد والا ان على ما يجى فى موضعهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتى التعريف مع حصول الاستغناء باحدهما وقال المبرد فى الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال فى يا الله ويا عبد الله وقال المازنى فى اسم الاشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء الغاية يعنى اسم الاشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اى يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكباه اذ لا منع من كون الشى المعين مواجها مقصودا بالنداء واى محذور فى اجتماع مثل هذين التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام لشى طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع فى الدلالة عليها الى شى اخر يقع الندا فى الظاهر على هذا الاسم المبهم احتياجه الى مخصص الذى هو ذو اللام وذكر ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شى ويا موجود الا ان نكى عقلهما عن ان المخاطب ما فيه شى مما يكون فى العقلاء الا يقع عليه اسم الشى والموجود وهذا مجاز وكلامنا فى الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هى تخصصه نحو اى رجل واسم الاشارة واما لفظ شى وما بمعنى شى فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشى اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم آخر بعده واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما فى ربه رجلا واما نحو رايته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال الابهام ما بعده لكنه جملة ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول الابهام بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم فى نعت يا هذا النصب والرفع كما فى يا زيد الظريف ورفع نعت اى وفصل بعضهم فى وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل واما المازنى والزجاج فجوزا الرفع والنصب فى وصف اسم الاشارة واى قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت واما قطع اى المتوصل به الى نداء ذى اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذى هو وصفه فلم يكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب

وترك النصب وابدالها التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ايا ما تدعوا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين بدل من مضاف اليه معلوم متقرر كما سوف قال يعنى ... فى قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات وكلا هدينا والقصد ههنا الابهام وفى التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اى وصف به اى فى بعض المواضع نحو يا ايها ذا فيقتصر عليه وانما توصلوا باى الى نداء اسم الاشارة لما يشار به للمخاطب الى شى فلو فى اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب كما يجى فى بابه فتحوّل شى فى بعض الاماكن من ان تدخله حرف يجعله مخاطبا اى حرف النداء ففصل بينهما باى لتناكرهما فى الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايها ذا الرجل فعلى هذا ليس نحو يا ايها الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما ذهب اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايها ذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش فى يا ايها الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتدا محذوف والجملة صلة اى وانما وجب حذف هذا المبتدا لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا زيد عليه كلمتان اعنى ايها ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع اى موصولة فى غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة كما يجى فى باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضافة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما يأتى فى الموصول فحرف النداء على هذا تكون داخلة على اسم مبنى على الضم فلم تغيره وان كان مضافا المضاف كما فى قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا حد النعت كما يجى اى دال على معنى فى متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط فى الوصف كما يجى فى بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يأتى فى باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين العرض من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا انطباق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز فى غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر وقد التزموا رفع الرجل اى اسم الجنس الواقع صفة لاى وهذا وكان القياس جواز نصبه ايضا كما فى يا زيد الظريف لكن تنبهوا بالتزام

رفع على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف فليس
مقصودا بالندا بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قبيل قوله وتوابع اى
المنادى المبنى ارفع توابعه اعلم ان تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا ان كان تابع المنادى
مرفوعا او منصوبا بحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى اى ام اوهذا او غيرهما
تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة الطويل وان جعلته على زيد نصبت ومن
نصب الطويل ذا الجمة لا غير كان نعتا للطويل او لزيد واما في اى فان التابع الذي يجيء بعد وصفه
لا يكون الا تابعا لوصف اى لانه هو المنادى في الحقيقة واى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك
التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله
لان للمعطوف حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة اى ولا يجوز لانه لا يوصف
الا بذى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه وكذا يا ايها الفاضل الحسن الوجه وان
ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه
صفة لاى اعنى الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح
جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد فيجى في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح
وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب ولا يجوز يا ايها الرجل زيد
بضم زيد بلا لام اى لما تقدم ان التابع الذي بعد وصف اى لا يتبع اى واما اذا جيء بعد وصف
اسم الاشارة فقد يستبد مرحون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف
وزيد بالضم وذا المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله
على هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجمة لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة
لا يوصف الا بذى اللام كما قلنا في اى ولا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي
هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف
على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة
برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز المازني الرفع حملا على الطويل ويغتفر
مع كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث
ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان
المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل
من حيث انهما اجتمعا في الصورتين تقديرا لا لفظا قوله لانها توابع معرب لومئ الى ان المعرب
لا محله او الى انه لا يحمل على محله وترك ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف
اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام
وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع

الحل

الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء
في الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا كقولك هذا ضارب زيد وعمرا ان التقدير وضارب
عمرا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحلي الخفي لكنه يشكل باتفاقهم على
جواز العطف على محل اسم ان التي نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يرتكب ان الجملة غير
المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع اسمه وخبره ولا يقول
ان الاسم عطف على الاسم وكذا يقول في نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون
معد فلتزعك العواذل وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على المجرور
قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم
فلم لم يجز يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال
الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالواجب ان يجوز
في توابعه ما جاز في توابع المضموم فعلى هذا صار في يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل لها ارفعي قيل هو للنار
المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان تجوز في
توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم قيل هو نفس المنادى المضموم بل مثل قوله وقالوا يا الله
خاصة يعني لم يدخل حرف النداء اسم جملة ما فيه اللام الا لفظ الله قيل انما جاز لاجتماع شيئين
في هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا قال لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني ولزومها لاهم الكبائر وكونها بدلا من
همزة الاله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله ان تكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة
ربرب واما النجم والصعق والذي وبابه فان لامها لازمة لكن ليست بدلا من الفاء واما الناس
فان اللام فيه عوض من الفاء واصله اناس لا يجتمعان الا في الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس
الامنينا الا انها ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس قالوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول
والالاهة العبادة واله بفتح العين اى عبد فاله بمعنى مالوه اى معبود فالله في الاصل من الاعلام
الغالبة كالصعق كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يؤله اى يعبد وصار
مع لام العهد علما له فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار
الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما ولا نقول اجتماعهما يختص بحال الضرورة كما قلنا
في الاناس وذلك لانه قد يجيء الاله في السعة اورد ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن خلف
كان يسمى عبد الرحمن ابن عوف عبد الاله فلما خففت الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها كما هو القياس
وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها في الثانية ولا تدغم لو ضعف نحو الالاه
بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب في الله فكان اللامين لم يلتقيا والاكثر
في يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان في اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل
وصار كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا باقيا على اصلها لسقط الهمزة في الدرج

اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل وجوّز سيبويه في الله ان
تكون من لاه يليه لَيْهاً اى تستّر فيقال في قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ
اختص لا يجوز في غيره كاختصاص مسمّاه تعالى وخواص في اللهمّ وتالله وآلله
وها الله والله مجرورا بحرف مقدّر في السعة واما افالله بقطع الهمزة في باب القسم وقوله
مِنَ اَجلِكِ يا التي تيّمتِ قلبي وانتِ بخيلةٌ بالوصل عنّي شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ
لزوم اللام وقوله فيا الغلامانِ اللذانِ فرّا ايّاكما ان تبغيانا شرّا اشذ وبعض
الكوفيين يجيز دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والميان في اللهمّ عوض من يا آخرتا
تبركا باسمه تعالى وقال الفرّاء اصله يا الله امّنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه
لانك تقول اللهم لا تؤمّهم بالخير وتجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال اني اذا ما حدثٌ
الَمّا اقول يا اللهمّ يا اللهمّا وقد يزاد ما قال وما عليك ان تقول كلّما سبّحت او صلّيت
يا اللهمّ ما اردد علينا شيخنا مسلّما ولا يوصف اللهمّ عند سيبويه كما لا يوصف
اخواته اعني الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وقد اجاز
المبرّد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهمّ فاطر السموات وهو
عند سيبويه على النداء المستأنف ولا ارى في الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع
مفقود فيها ولك في تيم تيم عدي الضم والنصب يعني يجوز في المنادى المكرر اذا اولى الثاني اسم
مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم لا يلقينّكم في سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبّل تطاول الليل عليك
فانزل اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة فالثاني عطف بيان وهو البدل على
ما يأتي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو
تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مرّ في توابع المنادى المبنى ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول
وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثاني
مع انه ليس بمضاف وشبّهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه نحو لا ابا لك لتاكيد اللام
المقدرة وانما جاء تاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر
بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة
مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب
لما يجرى في باب الاضافة لانه لما كررت الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول
وكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا
بالظرف وتقول لا لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرئة واجب الرفع
كقوله تعالى لا فيها غول وقال فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حروف الجر

الجر لا تدخل الا على الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما يؤثفين من هذا فلا يكون في
دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدّر يدل عليه
هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه تنوين كما ابدل في قوله تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على
المحذوف موجود بعد مثل المضاف على عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان
المضاف اليه الاول لم يحذف فاذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين
نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة
التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست
الاضافة مكرورة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي ان تيم الاول مضاف الى
عدي الظاهر والذي اضيف الثاني محذوف قال لما حذف المضاف اليه الثاني يا تيم عدي تيم
فتقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد
الا انه لا يطرد له ههنا ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم
عدي فالاولى قول المبرد وقد اجاز السيرافي وجها رابعا في نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل
يا تيم بالضم تيم عدي فتح المنادى العلم الموصوف لمنصوب اي صفة كانت لان تيم عطف بيان للاول فهو
كالوصف في التبيين وقوله والمضاف الى ياء المتكلم الى قوله يا ابن عم اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح
لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف
وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد
ولا سيما حرف العلة ضعيفة لا تحتمل الحركة الثقيلة من الضم والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو
اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع والظاهر انه
نظر في المضمرات الى حالة تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون
الا حالة التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضع للكلم التي ليس فيها حال
التركيب علة البناء على ثلاثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع يا الضمير
وكافه ونحو وما هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم
اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها
مع كونها حرف علة وهذان اعني الفتح والكسر مطّردان في غير النداء ايضا نحو جاني غلامي وغلاميَ اما يا
غلام بحذف الياء في النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الترخيم وذلك لان المقصود غيره
فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين بحذف
الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان
الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة
الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيّرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدوِ يا عدوا

وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلامَ ويا أبَ بالفتح اجتزاء بالفتحة عن الالف واما فتح يا بُنيَّ وصلا
يا بُنيّا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد يُضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة
وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة ربُّ
احكم وربما ورد في الندرة الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي
ليس بنادر طلبا للازدواج وصلا وبالها وقفا اذا وقفت على غلاما فبالها لبيان الالف كما
يجي في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون
اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب
من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجي في الوقف واذا وقفت على يا غلامي بفتح
الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع بقاء الفتح قوله وقالوا يا ابتِ ويا امتِ
يطرد فيهما ما في ساير المنادى المضاف الى الياء ويزيدان عليها بجواز ابدال الياء تاء تانيث هذا
عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تاء التانيث
لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل
كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة
بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا وتجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء
للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا ابَ ويا امَ على ما حكى يونس لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء
والفراء تقف عليها بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت والاولى الوقف
بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاء
ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما فتح هذه التاء لانها بدل عن ياء حركتها
الفتح لو حركت وقال الاندلسي اصل يا ابتَ ويا امتَ يا ابتا ويا امتا فحذف الالف وهو ضعيف
لان الالف خفيفة لا تستثقل فتحذف واما حذفها في يا ابن ام ويا ابن عم فلحصول الثقل
الحاصل بالتركيب وقيل يا ابتَ ويا امتَ انهما رخما بحذف التاء ثم ردت مفتوحة كما يجي في نحو قوله
كليني لهمّ يا اميمةَ ناصبِ وقد يقال يا ابتُ ويا امتُ بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما
اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين
بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه وكذا يا ابن ام
غلامي المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا ابن ام وابن عم
والكلمة اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما ان يخفف الياء فيهما بالحذف او القلب
الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخي فعلى تجويز فيهما ما جاز
في باب غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن ابن عم اجتزاء
بالفتحة عن الالف لزيادة الاستثقال فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام ولهذا كان تحذف

الياء

ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ولا مندوبا ويكون
اما علما زايدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث

بحث ترخيم المنادى

الياء فيهما مع فتح الميم الزم من حذفه في نحو يا غلامي قوله وترخيم المنادى جائز وفي غيره ضرورة انما كثر الترخيم في المنادى
دون غيره لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ من النداء للافضاء
الى المقصود بحذف آخره اعتباطا وهو تخفيفا يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان
في باب قاض وعصى والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون له ايضا حذف بلا علة وحذف
الاعتباط مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي
ذكره ان كان حد الترخيم خرج منه غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا
هو حذف آخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد آخر الكلمة
ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار آخر الكلمة بدلالة تعاقب
الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس آخر الكلمة الا يرى ان
مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف في باب عصى وقاض لان الحذف لعلة لا للاعتباط
ويخرج ايضا حذف نحو يد ودم لانه واجب قوله وشرطه التانيث شرط ترخيم المنادى
خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا
ولا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخير ثبوتي غير متعين بل هو احد شرطين احدهما
كونه علما زايدا على ثلثة احرف والثاني كونه بتاء تانيث وانما لم يذكر المصنف مضارع
المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى
كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله
خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقوله ابا عرو لا تبعد فكل
ابن حرة سيدعوه داعي موته فيجيب اي يا آل عكرمة ويا ابا عروة وهو عند البصريين ضرورة
في غير المنادى كما في قول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب
وقول المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغتام وبعض العرب يرخم
الجملة بحذف عجزها نحو تابط والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط
علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو رجل علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين
جواز ترخيم الثلاثي علما سكن وسطه او تحرك وتجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان
خلا من تانيث وعلمية على تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما
واضحت منك شاسعة اماما اي امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف على ما اختاره البصرية
ولا ترخيم الجملة علمين لانهما اذا سمي بهما يراعى حال جزئيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد
من الجزئين باعرابه على ما يجري في باب التركيب فلما كان واحد جزئيهما مستقلا من حيث
اللفظ اي الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية والجزء بعد العلمية من واحد جزئيهما مع الاستقلال
لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من الاول

نظراً الى المعنى اذ لبس باخر الاجزاء ولم يحكن حذف الثاني نظراً الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية
وتجوزان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه ان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف
امتزاجاً تاماً بحيث يصح حذفه باسره او حذف اخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب
لا يكون الا في اخر الكلمة ولم يكن ايضاً منفصلاً عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف
للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف
بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان
فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكم حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث
المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يورد عليه الترخيم الذي
هو من خصايص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجمل علمين وامتنع
الترخيم في المستغاث الذي في اخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب
لان الاغلب فيه زيادة مدة في اخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وعدم المزيد فيه
قليل فقط ويكون الا علماً زايداً انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم
فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على الباقي وانما اشترط في العلم
زيادة على الثلثة لانهم كرهوا ان ينقص الاسم نقصاً قياسياً عما هو على اقل ابنية
المعرب اي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان
بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبأ به وبخلاف نحو عم وشج وعصى فانه وان
كان قياسياً لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء
المبنية تكون على اقل من ثلثة احرف نحو من وما قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وحكمه
مشبه للرفع على ما بينا قبل واما لم يكن علماً موصوفاً بالزيادة على ثلثة فالشرط كونه بتاء
تانيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن لا علماً ولا زايداً على الثلثة وذلك لان وضع
التاء على الزوال كما في باب ما لا ينصرف فيكفيها ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع
موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني اخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو ثبة وشاة
بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضاً كان ناقصاً
عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر
فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كنت عابسة وقبل النعاس كنت فاترة ولو اعتبر ان اسد
التاء مسد الكلمة بكونه معتقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم ولم
يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه حذفها في جمع السلامة نحو
عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس ولبس لا لسي التانيث وهذا الاصل قال
سيبويه كل اسم في اخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء ثلثة

او اكثر

في اخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او
حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا
وان كان مركباً حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك

او اكثر وسواء كان الاسم علماً او لا ولقلة الترخيم فيه عومل اخره غير المرخم منه في بعض المواضع
معاملة المرخم كما في فتح التاء كما في قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطئ الكواكب
فصار في المنادى المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون
على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا اخره الهاء فيقولون في يا طلح يا طلحه وقليلاً ما يوقف بسكون
الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت باخر ما ليس حركة اخره اعرابية ولا مشبهة بها نحو رهْ وقهْ
وانه وحيهله فان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك
في الاصل ويغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا
يك موقف منك الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ
من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله ولبس اطراف كرى عنه لان
الكرى ذكر كروان وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل
الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا تعال يا يزي بن مخرم
فقلت لهم اني حليف صداء وكانهما راءا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالاً على معنى
فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها شيء من الخارج فعلى هذا امتنع
عندهما مجيء ساير التوابع قوله فان كان في اخره زيادتان قسم ما يحذف للترخيم ثلثة اقسام وهو
اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة
زيادتان في حكم الواحدة يعني انهما زيدتا معاً لا انهما معاً بمعنى واحد لان كل واحدة من
مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معاً حذفتا معاً وهاتان الزيادتان سبعة اصناف
زيادتي التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون
علمين وزيادتا جمع المونث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان
وخراسان وياء النسب وما اشبههما نحو كوفي ورومي وكرسي والف التانيث كصحراء
وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها كما في حرباء وعلباء قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء
من الوسامة اي الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا افعالاً جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون
اذ ذاك نحو باب عمار لا من باب حمراء وقد يجري في التصريح الفريقين فيه وترجيحاتهما قوله
او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زايدة وذلك لانه
لا يحذف في نحو سعلات الا التاء وحدها وذلك لكونها كالكلمة الواحدة وان كانت على حرف
فاكتفي بها وكذا اذا كانت المدة غير زايدة لم تحذف كما في مستحاج ومستجيز ومنقاد وعند
الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضاً والمشهور خلافه ويعني بالمدة الفاً او واواً
او ياء ساكنين ما قبلها من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع طرف الاخير الواو والياء المتحركتين
في نحو كنهور ومنتريق لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضاً اذا لم يكن ما قبلهما

من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون ملحقا بجردحل او لم يكونا له كحليف وقبيط
وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة لعلة المد فيهما وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف
المد الزائد لكن لما لم يكن آخرا والترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار ساكنا
فتبعه في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل آخره حرف مد وهو اكثر من ثلاثة نحو عمار
ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا قوله
وهو اكثر من اربعة احرف انما اشتراط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف
المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور وقوله
وهو اكثر من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح قبلها مدة لان قوله زيادتان في حكم الواحدة
لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون ودمي يرخم بحذف زيادتيه للترخيم لان بقاء الكلمة
على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة وذهب الجرمي الى
منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون ودمي والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما
عوض عن لام الكلمة فكانه جمع المذكر السالم وكانه مثل عمود واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف في نحو
حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوح الهمزة قياسا على ذي التاء في نحو
قوله كليني لهم يا اميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم
فيه فعومل غير المرخم منه معاملة المرخم ولا كذلك ذوات الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث
بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة
الضم لئلا يلتبسا بالمفرد فلا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا
نحو زيدي اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا كما منع سيبويه
من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لانه لا مذكرا فيشتبه به واذا كان علما فيجوز على لغة
الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به قال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما
كان او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره
لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلم مما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع
قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان اولا والا فلا والفراء يحذف
الساكن ايضا في الاسم الذي قبل آخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو
نعم واجل وهو ضعيف لان مع نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو
خزلايا ويزدرايا الاحرف الثلثة اعني الالفين مع الياء التي بينهما لزيادة الجميع والبصريون يحذفون
بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبلها بحركتها من الحذف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير
لما اريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمنفصل والكلمتان كلفظين متصلين
عند التركيب فهو اقبل للفك من المفاصل المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام

الوقف

التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي
يقلب التاء هاء في اللغتين ولا خلاف كما انك لو سميت رجلا عسلمتين قلت في الوقف
يا مسلمه بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التانيث الا في بعض اللغات قالوا
واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف والياء
لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر
كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما يجيء في باب المركب قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثاني
اسم برأسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها مع النون قوله وان كان
غير ذلك اي ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح قبله
مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب ولسيبويه في حكم كذا اي المحذوف للترخيم في
حكم ما ثبت فيبقى الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه فكان القياس ان يكون
جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه هو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف
لعلة موجبة قياسية كما في عصي وقاض في حكم الثابت فلذا بني ما قبل المحذوف في نحو غد ويد
ودم معتقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن
لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن
حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت وفي نحو
يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء ليس مقصودا بالذات
بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا
كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب من
جعله اسما برأسه نظرا الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس لواجب فاذا كان المحذوف
منوي الثبوت لم يتغير ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه منها اسم ازال
الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلا
ويا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف
في رد الالف والياء في اللغة القليلة اي لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها
اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار
بالفتح لانه التقى ساكنان فيفتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله وذي ولد لم يلده ابوان
وقولهم انطلق في تخفيف انطلق لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم راء على نية الاستقلال
شابه الفعل الذي هو اصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما
اتبع في الفعل وصيانة لهذا الكسر ما امكن نحو لم يلده وانطلق ولم يضاد بالفتح على الوجه المختار
وغير سيبويه يجيز في نحو اسحار من الكسر ايضا للساكنين على حاله على هذه اللغة اي الكثيرة كما في حوف والفراء

لحذف الراء الاولى ايضا في ابحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في اردب بناء على اصل
في حرف فاما اذا لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان التقا
منهما نحو قولك في المسمى بتحاب يا تحاب وفي راد يا راد وفي مضار اسم مفعول يا مضار وان
لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن
الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فنقول يا محمر بكسر الراء
يا مقعد بسكون القاف وفتح العين في مقعد ولا يحذف الحرف الساكن في نحو خدب لانه قادر
على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرده الى اصله ولم يمكن ذلك في خدب اذ لم يكن
للساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم
يا قاض ويا اعلى في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان للياء في قاض اصلا
في الثبوت في بعض المواضع نحو رايت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت
في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوي الثبوت بعد
حذف الدال فقط فنقول يا ثمو لان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لانه
في الظاهر اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم محذوف نحو في حكم الثابت حذفت
الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز يا عم ويا سع ويا عم في ترخيم عمر وسعيد وعماد ثم
في حكم نحو يا حار ويا مرو ويا قري في مروة وقرية وتقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا
نحو يا قاضي ويا مشترا في قاضية ومشتراة وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدلت
الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسي ويا ثمي وفي الكثيرة قلت يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يات
في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التقاضي والادلي لما يجيء
في التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او
واوا بعد فتحة قلبتها الفا نحو قولك في غليان ونزوان يا علا ويا نزا وفي الكثيرة يا على ويا
نزو لانك اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجيء
في التصريف انشاء الله تعالى وان كان واوا او ياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاء ويا خزاء
في شقاوة وخزاية وفي الكثيرة يا شقاو ويا خزاي لان مثل هذا الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما
في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فان عرف المحذوف الاصول ردوه الا ما كان كيا شاء
في ترخيم شاة او فاد كما تقول في ترخيم شيه ودية يا وشي ويا ودي برد العين الى سكونها عند الاخفش
ويا وشي ويا ودي باعادة حركة العين عند سيبويه كما يجيء في باب النسب فان الاخفش يقول وشيي وسيبويه
وشوي وان لم يعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذا اللين كما تقول يا لاء في المسمى بلات وان لم يكن
الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا ثب ويا عد في ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم
حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجيء في المعربات اسم ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك

اللين

استعملوا صيغة النداء في المندوب نحو تنبيه عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة

ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان ادت هذه اللغة اي القلب الى قلب
ما لا يكون منقلبا كما يرخم حبليان و حبلوي فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها تؤدي الى
كون الف فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم يعهد الا للتانيث غير منقلبة عن شيء وقياس قول
الاخفش جوازها لانه يكون اذن كالمحتذى بجندب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان
لم يثبت فعللا قال لان هذا شيء عرض ليس باصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل
ما ادى نية الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له انه لا يرخم الا على نية المحذوف وذلك نحو طيلسان
على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسعود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي
ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان
تقول في منصور على نية الاستقلال يا منص وفي خصم يا خص مع ان مفع وفع ليسا
من ابنيتهم فتقول يا طيلس ويا فرزد ويا قذعم ويا سع ويا هندل ويا عنفى قالوا اذا
رخمت صحراوي على القل قلبت الواو همزة فلو ازلته عن النداء لصرفته لان همزته اذن
ليست منقلبة عن الف التانيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف
التانيث فبعد التانيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا الى الاصل قوله وقد الالف في اخره
هذا بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا فلا نعيده قوله المتفجع عليه دخل فيه
المجرور في نحو تفجعت على زيد فلما قال يا او وا خرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني
كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون
اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المصنف باحد قسمي المندوب وهو
المتوجع منه نحو واحزنا وواويلا وواثبورا قوله واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب
بالندبة بسبب لفظ وا فوا زيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين الندبة والنداء وقيل قد
يستعمل وا في النداء المحض قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى فوا زيد وا عبد الله
وا طالعا جبلا اذا كان معرفة معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور
وذلك لانه منادى في الاصل لكنه مع معنى الندبة وقال المصنف بناء على مذهبه اعني ان المندوب
غير المنادى ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى
في المندوب لاشتراكهما في الخصوص وكثيرا ما تحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما
لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل
فيه صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص كما يجيء قوله ولك زيادة الالف في اخره اي
لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي يجب
الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كفت
مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمد يا علي بلا الحاق وجوز الكوفيون

كل

الاستغاثة بالفتح عن الف الندبة نحو يا زيدو وا زيدو ولم تثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى
غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه والهاء للسكت في غاية البعد ومنه قولهم
يا هناه في المنادى الغير المصرح باسمه قوله وان في واغلامكموه آخر الكلمة لا يخلو من ان تكون
ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان تكون حركته اعرابية او لا والموجب بالحركات لا يلحقه الالف بعد تغيير
الاعراب نحو وا ضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه و وا غلام الرجلاه
والكوفي يجوز اتباع المدة للحركات قياسا على مدة الانكار نحو واضرب الرجلوه و وا عبد الملكيه
ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة من مواضع
مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه
في الواو والياء فلا تقلب الالف واوا ولا ياء الا لضرورة كما يجي واما الانكار فلا يطلب فيه ذلك تماما
فليس اصليته ان تكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللفراء ان يقول الاولى ان يحافظ على الحركة
الاعرابية ما امكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم تؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام
وحيث اعلاما مشهورة فلا تجود الالف لانها الاصل في مد الندبة كما ذكرنا فلا تقلب الا للبس
وقال الاندلسي والمصنف تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها قال سيبويه تقول
في ندبة يا زيد ويا غلام يعني ما سقط منه ياء الاضافة يا زيداه و يا غلاماه فتجب الكسرة كما فتحت الضم
في يا زيد قلت ولو اخترنا ههنا اتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقلب
ياء بعد نون التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها فوا زيدانيه اكثر من وا زيداناه لئلا يشتبه
المثنى بفعلان واما التي بعد الياء فالالف هو الوجه نحو قوله واجمجمتي الشاميتيناه وان كانت
الحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو وا غلامكيه في غلام المخاطبة
لئلا يلتبس بغلام المخاطب وا غلامهوه في المسمى غلامهم لئلا يلتبس عنهما ولا يجوز في النداء المحض
يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا
في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز وا غلامكاه والساكن لا يخلو ان يكون تنوينا او الفا او واوا او ياء في
جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو وا غلام زيداه وانما حذف مع مدة الندبة دون مدة الانكار
لان اصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف واجاز الزجاج في المنون المندوب ثلثة اوجه
احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني كسرها للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو وا غلام زيديه
بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة
لكسرتها كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا حذفتها لالف
الندبة عند النحاة نحو وا مثناه وا غلاماه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس
كما يجي في التصريف وقال المصنف بل استغنى بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان
كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه ويا راميا ه ويا يدعوا ه ويا يغزواه

وا اخشياه

واما

واما اذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لان اصلها الفتح عنده
واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر شيئا في طريقه المضاف الى المضاف
الى الياء نحو وا انقطاع ظهراه قال السيرافي فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين
وقال المصنف الحذف ليس بوجه قال نحو وا غلاميه اوجه اما لان اصلها السكون فيمن
قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يجي واما لان السكون العارض فيه كالاصل بدليل
قولك وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية
فانك تقلبها الف المقصور نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف الف
الندبة فانها لا تلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه
واما قوله السكون العارض فيه كالاصل فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في
الصورة فجاز ان يغني عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا كقولك يا قاضياه في يا قاضي وان لم
يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو وا غلامهوه
و وا غلامكيه و وا اضربوا و وا اضربي اذا سمي بهما فانك تكتفي بما فيهما من المد عن الف
الندبة لكون مدهما اصليا بخلاف مد نحو يا قاض فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست
لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه ليس في آخر المندوب مد نحو وا زيد فكيف اذا
كان في آخره مد اصلي وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو وا قاتل
لواه ويا قاتل كلياه واما ميم الجمع فلا يؤتى بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى
نحو وا غلامكموه و وا غلامهموه والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا من الجمع
للاستثقال كما يجي في المضمرات رددتا لمد الندبة واستغني بهما عن الف الندبة كما قلنا في نحو
وا غلامهوه واما الف المد قلبتا واوا وياء للبس واما الساكن بغير هذه الاشياء
فيفتح ويلحق الف نحو يا منا في المسمى بمن وسيبويه يجيز نحو وا قنسرونا اذ لا منع وقال
الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر ان كان اعرابه بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته
وجمعه وان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذن من ان تلزمه
الياء كما يجي في باب الاعلام جاز ندبته نحو وا زيديناه و وا قنسريناه وكذا يلزم على مذهبهم
اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس بشيء اذ لا
مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى تمتنع فيما امتنعا فيه وتقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه
وا اثنا عشراه بالالف في اثنا لانه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت وا اثنان وقال
الكوفيون وا اثني عشراه بالياء تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا تسقط الا في الاضافة
فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قوله ولك الهاء في الوقف يعني ان الحاق هاء
السكت بعد زيادة الندبة واوا كان او ياء او الفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا

والمندوب نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل
وشذ اصبح ليل واطرق كرا

يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفاً نحو يا غلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القايل مع والا نها لكن في الفرق بين الندبة والنداء وللبس يا قال نعم لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف كما ترفا للبس اذن حاصل مع الهاء وايضا الفارق هو القرينة وانما الحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد ولاسيما الالف لخفائها فاذا جيئت بعدها بها ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في غلاميه على ما يجري في باب من التصريف وهذا الها يحذف وصلا وربما تثبت في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو وتشبيها بهاء الضمير الواقع بعدها وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل اجراء الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه بحمار ناجية والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره قوله ولا اي ليونس هذا الذي ذكره في المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه ولبست بموصوفة ويختص بالموصوف المشهور علما كان او لا فان كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا تقال واهذاه وانما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضرب المتفجع عليه واشتهر به وكذلك يا حسنا وجهاهوه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون موصوفا مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول واقلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المومنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المومنين فلو الحقت مدتها المضاف لا نكار المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رماني وان لم تكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف واطالع جبلاه وكذا تلحقها آخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وازيدا الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها آخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقرب اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والحجا القدح وحكى الكوفيون وارجلا مستقاه وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في الوصل نحو وازيدا يا هذا قوله وتجوز الى كرا يعني باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء

كيا رجلا

كيا رجلا او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغني عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا يحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي حرف تعرفه وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا لانه جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تعلم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف في يا ايهذا مع ان تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار بالحذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تناقض ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون يجوزون حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ثم انتم هولاء وليس في الآية دليل لان هولاء خبر المبتدا كما يجيء في الحروف فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال ابي ضبط المحذوف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرها وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فللمبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما مناديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى اخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها ولم يذكر المصنف لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهو منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه في اخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة نداها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل اي ادخل في الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوجة امرء القيس تبرما به وكان مفركا ويقال انه سالها عن سبب تفريكهن له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطي الافاقة

قوله اطرق كرا رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا ان النعام في القرى ما ان ارى هنا كرا فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل لرقية الضبع خامرى ام عامر والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت آمن من ان اغتالك فعليم استعجالك في الامر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا ومنه وقلـ الا يا اسجدوا المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه وساير المفعول به قد يحذف نسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بالتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زايدة او تقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لا زايدة اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جاء اسماء لا تستعمل في غير النداء وهي فل وفلة وليس ترخيم فلان والا لم يجئ في المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو يا عماد ولو كان ترخيم فلان لقيل في المؤنث يا فلان بحذف التاء فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملامان ويا نومان اي يا كريم ويا لئيم ويا نايم وكذا يا ملكعان اي يا لكع وكل ما هو على مفعلان لم مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سب المذكر وفعال في سب المؤنث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتي بمعنى الامر وكذا فعل في مذكرها ومفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة في غير النداء كقوله في لجة امسك فلانا عن فل وقال اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب الاختصاص وذلك باي وتجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء بها التنبيه في مقام المضاف اليه ووصف اي بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني والمشارك فيه نحو نحن وانا لغرض اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل عن باب النداء الى باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال

نكرة استعمال علم النداء في الحالي عن معناه بالكلية وحال ظاهر اي ووصف من ضم الاول ولزوم رفع التابع الحال الماخ في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت ام قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم آخر اي سواء قيامك وقعودك كما يجي في حروف العطف وقد يقوم مقام اي المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى للنزيل او مضاف نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا معاشر الانبياء فينا بكء اي قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قالت بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني قال انا بني ضبة لا نفر اقول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المصنف المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني واخص وامدح قال والنقل خلاف الاصل والاولى انه ينتصب انتصاب نحو العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا غير انهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام وقلما يأتي الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الذكر اتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير الغايب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد اذا كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات ولا نطير وياوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي بفعل لا يظهر وهو اعني او اخص في الجميع او امدح واذم وارحم كل في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فيكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب ينصب عليه ما يشبه به في القبح شيء مما قبله كقوله لحى الله جزءا ما بطان وجوههم كلاب شارف وجوه كلاب هارشت فازبارت وقال اقارع عوف لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تجادع واعلم انه ليس لك في قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ما سر اباك واحب اخوك الصالحين فاما ان تنصبه على المدح او ترفعه عليه اي هما المسلمان واعني الصالحين كما يجي في باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان لانهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة

مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا
حبست عليه بنصب بفعل يفسره ما بعده اى ضربت وجاوزت

وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظى
ترفع او تنصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعانى والا فهو عطف بيان
لان فيه شرحا وبيانا كالوصف قوله ايما الشىء ولا لبستيه انما وجب اضمار الفعل ههنا لان
المفسر كالعوض من الناصب ولم يورث به لا عند تقدير الناصب ليفسره فاظهار الفعل يغنى
عن تفسيره فحكم الناصب ههنا حكم الرافع فى نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
كما ذكرنا فى باب الفاعل وهذا عند الكسائى والفراء ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب عندهما للاسم
لفظ المتأخر اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليط عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل
فى ضميره واما لغيره ان اختل احدهما بتسليط عليه فالعامل ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده
كما فى زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل فى زيدا هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت
وفى عمرا ضربت غلامه لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم فى الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما
جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد فى ذلك المفعول وفى ضميره معا فى حالة واحدة لان
الضمير فى المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليط على الضمير بعد تسليط على الظاهر المقدم تأكيد
ايقاع الفعل عليه ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او
متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا فالضمير فى زيدا ضربته بدل كل من زيدا
وكذا الجار والمجرور فى زيدا مررت به اذا المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه فى قولك زيدا ضربت اخاه بدل
من زيدا على حذف المضاف من زيدا اى متعلق زيد ضربت اخاه وكذا فى قولك زيدا ضربت عمرا
فى داره وزيدا القيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت
الملابس بقولك عمرا فى داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا فى دار زيد وبقولك عمرا واخاه
فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابسة فى الصورتين بعيدة لما يجىء
فى مذهب البصريين ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر تفسره ما بعده
قياسا على المرفوع فى نحو ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع فى مثله مبتدأ لا فاعل
كما تقدم فى باب الفاعل ولا يجوز للكوفى ان يرتكب ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب
هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتأخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله
كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيد ابوك ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان
يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه قوله او شبهه
ليشمل نحو زيدا انا ضاربه وانا محبوس عليه ويعنى بشبه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر فلا
يكون مفسرا فى هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجىء ومنصوب المصدر لا يتقدم
عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم
للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو ان زيد

فى زيد الكائنة
عامل

الفعل لا يعمل بجميع النحاة
لا يرفع ما قبله

نحو زيد قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هندا
ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حروف الاستفهام وحرف
النفى نحو أزيدا ضاربه الغلمان وما زيدا ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا
متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه الغلمان كما يجوز زيدا يضربه الغلمان قوله مشتغل
عنه بضميره اى مشتغل عن العمل فى ذلك الاسم المتقدم بالعمل فى الضمير الراجع اليه اى انما لم يعمل
فى الاسم المتقدم بسبب العمل فى ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت
فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام ايضا لان الفعل وشبهه
لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعده لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل فى ذلك المتقدم
والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر فى مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه
بضميره اى لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اى مشتغل بضميره او بما
يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه
ومنه نحو زيدا ضربت عمرا اخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا بعامل
ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه او ما عطف عليه موصوف
عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذى يضربه وغير
ذلك من التعلقات وقوله فكلا ارى هم اصبحوا يعقلونه صحيحات مال طالعات بمخرم قيما
بنفس الضمير اذا التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر
وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به
او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربت
من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها واحترز بقوله
مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة
التصدر كان واخواتها نحو زيدا انى ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم تجب
تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو زيد كم ضربته
وحرف الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد
هلا ضربته او الا او لولا او لوما وكذا الا للتمنى نحو هندا الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو
يضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفى نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا
اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال فقد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع
يروى برفع كله ونصبه اما لن فيفيد ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التى تتخطاها العامل نحو زيدا سوف
اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه الى الماضى حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها فى

اشتغل الفعل فيه

لحروف التى تجب
تصدرها

ليس له صدر الكلام

حتى انه يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم
الواقع قبل هذه الحروف الثلثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير
معنى الكلام اكثر من تحاشيه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حرف الشرط
نحو زيدا ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الا الشرط
ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما الكوفيون فيجوزون
تقدم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان جئت اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي
دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند
من يضربها اضربه او ايكم يضربها واحترز به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في
معموله بالتقدم عليه نحو زيدا ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل في نحو ازيد انت اكرم عليه
ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا
اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا
يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تاويل اسم مفرد فلو
عملا فيهما لكان كل واحدة منهما مع معمولها المقدم عليها كلاما فالرفع واجب في ايهم اضربه حر
على ان ايا موصول وكذا في رجل لقيته كريم وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف
فيجب الرفع في زيد ان تضربه خير وزيد رجل تضربه موثوق وانما لم تعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع
المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل وكذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم
فيجب الرفع في زيد والله لاضربه لان القسم له الصدر لتاثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما
قبلها فيجب الرفع فيما رجل الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة
من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها
فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل
هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله
وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما
منطلقين لانه لا يجوز في هذا القسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل
المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك
الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عايد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل
نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعني نحو زيدا ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا
للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون
المخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم ان
تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان

المنع

المنع اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن
هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في بابه جاز
نحو زيد ظنه قايما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسند
الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تاخره
رتبة واما نحو ضرب زيدا ابيه وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات
الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه وللاجل الا كما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل ٥
والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز ان تقول في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه
ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه
ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت جمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب
الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على ان الضمير
لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر وكذا اجاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول
بالفعل العامل في المفسر نحو التي ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيد التي ضربته وهو كالاول معنى كانك
قلت ضاربة زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول
المقدم للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا
نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون هو في نية التقديم كما كان هو في نية
التاخير في ضرب غلامه زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا
العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا
يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء اذ السماع في
المسئلتين مفقود والقياس يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول
فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا
الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيدا ابيه وضرب زيد ابيه فان ذيل كل واحد منهما محتاج
للتفسير الى نفس الاخر فلا يستنكر وكذا احترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط
عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة
موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دالة على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها
فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اي يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها واما
نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اي في اذا على المذهب
الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زايدة لكن موقعها
موقع السببية وصورتها صورتها على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه
في الظروف المبنية واما نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله تعالى واما نعمة

ما بعد حروف العطف والفاء السببية لا يعمل فيما قبلها

تدل

معمول الفعل المفصول لا تقدم عليه

لا تعمل الاسم المفعل فيما قبلها

جواب القسم لا يعمل فيما قبلها

ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها

وربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء في غير موقعها اذ هي
داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فيما بعد الفاء
لا غير كالجزاء بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل
اما يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل ما بعدها فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث
كما يجي في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تعالى فليذوقوه
على بعض التاويلات وتجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذوقوه بمعنى اما هذا فليذوقوه وبمعنى هذا
حميم فليذوقوه وتخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المقدم عليه من جملته بل من
جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته
وذيول تخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده
فيما يتلى حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا تخرج زيدا ضربته او لا تضربنه لان الفعل المؤكد
بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا قبلها لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض عن الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون
مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم يشتغل بناب الاسم المنصوب المقدم اعني
بضميره او بمتعلقه لنصبه فما لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا
ايضا هذا زبدة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القول يستلزم فساد كون الناصب مقدرا مفسرا
بالظاهر ويؤدي الى صحة مذهب الكسائي والفراء ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون
مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل
الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الا
فيما قبله قلنا ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان
له محمل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا في
نحو زيد هل ضربته وهلا ضربته للفعل محمل اخر غير التفسير وهو كونه خبرا لمبتداء فحملناه عليه
لما لم يصلح للعمل في زيد واما في نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محمل اخر
اذ لو جعلناه خبرا لمبتدا لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز فحملنا على ما تقرر لا
نحمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في ازيد قام بل نقول زيد مبتدا لا فاعل فعل
مقدر وان كان الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا والهمزة تدخل على الاسمية
ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرفع زيد بفعل مقدر
مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو اانت زيد ضربته ان رفع
زيد اولى لان انت مبتدا لا فاعل على ما قدمناه فيبقى خبر المبتدا وهو زيد ضربته بلا همزة
استفهام فرفعه اولى من نصبه وسنبين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاعل بين همزة

بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو اليوم زيد ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون
الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام ان تقدر داخلة على فعل وقال الاخفش في اانت
زيد ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله
اي اضربت زيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادق
بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه ولا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة
ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا
مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لازم للفعل
كحرفي الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا
ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيدا انا ضاربه قوله او مناسبه لنصبه ليس في اكثر
النسخ هذا اللفظ اعني مناسبه والظاهر انها ملحقة ولم يكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض
لها في الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه
لا بد ههنا من مناسب حتى ينصب زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلط ضربت
على زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل
قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن يطلب في موضعين احدهما ان يكون
الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكنه ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت
به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر
او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت
بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان
يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت
اي غلام زيد فنقول اذن حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني الفعل
او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم اخر مرفوع او
منصوب لفظا او محلا يمكن نصبه لذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم ايضا اولا لكون
لا يختلف الحكم فيه الاسم المرفوع قبله ازيد عمرا ضربه سيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدا
خبرا عنه اي ازيد ضرب عمرا ضربه والاخفش جوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمرا
مفعوله اي اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما واما نحو ان زيد عمرا ضربه فالفعل متحتم التقدير
قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا بالتسلط زيدا
ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحدود قبل اسم اخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه
نحو الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه وقد يكتنفه اسمان نحو اليوم الخوان اللحم
اكل عليه وان زيدا عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه

ضربته اى اهنت زيدًا ضربت اخاه ضربته وآزيدًا اخاه غلامه ضربته اى لابست زيدًا اهنت
اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكر فى ضربت
اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدًا ضربته اى ضربت زيدًا ضربته او يكون لفظ
المفسر دالا على لفظ معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما فى مررت به وضربت غلامه و
عليه وهذا الثانى على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير
نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اى معمول كان فهو الاول نحو زيدا مررت به
فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا فى بكر او فى به او فى بغلامك او فى
باخيك او فى اى شى كان لا تتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يكن هذا فانظر الى معنى ذلك
الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذى نصبه ذلك الفعل المقدر فقدر ذلك المعنى وذلك
نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اى معمول
كان بل هو بمعناه مع غلام او اخاه او صديقه او ما يجرى مجرى ذلك الا يرى انك لو قلت زيدا
ضربت عدوه لم يكن بمعنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر
ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى
مررت مع اى معمول له كان وان لم يكن هذا الثانى ايضا اضمرت بمعنى لابست فانه يطرد
فى كل فعل مشتغل بضميره او بمتعلق الضمير اى متعلق كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل
المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلا واسطة
قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما فى ان زيد قام وان زيدا ضربته وان عمل فى الضمير بواسطة
حرف جر نحو ان زيد مر به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى ان
لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان
لوبس الخوان او ان لابسته واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس وفاعله
ما اسندت اليه الفعل المبنى للمفعول اى الابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب
به زيد ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك
اللازم اضمرته كما فى ان زيد مر به وان زيدا مررت به اى ان جوز زيد وان جاوزت زيدا
والا ففعل الملابسة كما ذكرنا فى الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه وان كان المفسر
عاملا فى متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه
نحو ان زيد ضرب غلامه اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان زيد مر بغلامه وان
زيدا مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر فى العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف
الى ذلك الاسم المذكور فتقول فى ان زيد ضرب غلامه وفى ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق
زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر

وان زيدا ضربت غلامه

بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود
اقوى منها كما مع غير الطلب واذا

المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا فى نحو ان زيد لقى عمرو واخوه وان زيدا لقيت
عمرا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعين اضمارها للمرفوع فى ان زيد قام غلامه
بل المعنى قام متعلق زيد قام غلامه وتضمر العامل فى متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا
بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت
بغلامه ان جوز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد
متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى ان لوبس زيد اكل على خوانه
وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء فى جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور
ظرف وجار نحو اليوم زيدا ضربته وابالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل
المقدر يعمل فى ذلك الظرف والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر
مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما فى ان زيد عمرا ضربه اى ان ضرب زيد عمرا ضربه فلا اشكال
وكذا فى ان زيدا عمرو ضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما فى ان اللحم الخوان اكل عليه اى ان لابس
اللحم الخوان قوله ويختار الرفع للمفاجاة حال الاسم المحدود لا يعدو اربعة اقسام اما ان يختار
رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته
ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجروره تحقق فاعلية الفاعل بان يكون
آلة الفعل نحو السوط ضرب به زيد لانه لما حقق فاعلية الفاعل فكان فاعلا مرفوعا وقد تقرر انه
لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذى ذكره قياس بارد والوجه
جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلى ما بعد اذا المفاجاة واجب الرفع فى نحو
خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجى ثم اعلم ان المصنف بدأ بما يختار رفعه لان الرفع
هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتدا فبين بقوله بالابتدا عامل
الرفع فى جميع ما يجوز رفعه فى هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل قوله
عند عدم قرينة خلافه الضمير فى خلافه للرفع وخلاف الرفع ههنا النصب لانه هذا الاسم المذكور
اما ان يرتفع بالابتدا او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار
وكلامنا فى اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم
قرائن النصب الموجبة له والقرائن التى يختار معها النصب والتى يتساوى معها الامران على ما يجى
شرحها ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب مع عدمه ليس الاسم عما
يخرجه بل يريد قرائن النصب التى سيذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب
مع ذلك التقدير لانه يحتاج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع
فانه بعامل معنوى عندهم لم يظهر قط فى اللفظ حتى يقال حذف واضمر وعلى ما اخترنا فى رفع
المبتدا نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند

اى التقدير

الاسم المحدود

فى التقدير او بسبب السوط

اى من ان تكون قرينة النصب موجبة او مختارة او مساوية لقرينة الرفع

وجود اقوى منها اى عند وجود قرينة للرفع هى اقوى من قرينة النصب فى قرينة الرفع التى تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها شيئان تحتط على ماذكروا اما واذا الفجائية اما اما فتجامع ثلث قراين للنصب هى مع احديها مغلوبة ومع الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب على ما يانى والاخرى تانى عطف الجملة التى بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع من قراين النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجى اما اما فانما ترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب فى غير مثلها بغيرها انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته ولقصد التناسب بين السؤال والجواب فى كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته فى جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا فى جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التى يبتدا بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها لقصد منافسة ما بعدها لما قبلها اعنى الاستيناف فرجعت بسببها الجملة الى ما كانت فى الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما فى الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر لكن عملها فى الصورة انها منعت مقتضى النصب من التاثير فبقى مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله ٭ القى الصحيفة كى يخفف رحله ٭ والزاد حتى نعله القاها ٭ فهى وان كانت يستانف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها لا تقع فى اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى كساير حروف العطف لظهورها فى ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهى والدعاء فقط لان ساير انواع الطلب نحو هل زيد ضربته وزيد ليتك تضربه يجب رفع الاسم معها لما تقدم واما مع الثلثة مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله واما مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتدا قليل فى الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض وقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها فعلية بتقدير اعراب كما امكن ذلك فى نحو زيدا اضربه وكذا فى نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمرو لا تضربه واما نحو قولهم ان قلت نحو زيدا اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذى هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلثة الطلبية التى لا تحتملها الا بتاويل بعيد بخروج للامر والنهى والدعاء عن حقيقتها كقولك فى زيد اضربه زيد اطلب منك ضربه فمنقوض

خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شىء خلقناه

بانه يكثر فى الجملة الاسمية تصدرها بما يخرج عن كونها خبرية مع انه ليس الخبر فيها خبر المبتدا نحو انما زيد منطلق ولعل زيدا منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك تقتله ولا تجب فى خبر المبتدا احتمال للصدق والكذب واعا فى اصطلاحا كما ان الفاعل يرفع فاعلا ولم يصدر الفعل منه فى بعض المواضع فتقرر لما كان الطلب من قراين النصب كما ذكرنا واما ليست من قراين الرفع كما بينا بقى التعارض فى اما زيدا فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجح الطلب اولى لكثرة الاستعمال الطلب والتقدير فى كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بتقدير العامل واما اذا المفاجاة فهى فى ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع فى صدر الكلام من دون ان يتقدمها شىء كما تقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهى غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا تجى بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالف اصلها فى هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم وفى غير هذا الموضع يجب رفعها نحو زيد فى الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاصل المذكور قوله ويختار النصب بتقدير هذه قراين يختار معها النصب فى الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين وكذلك مررت برجل ضارب عمرا وهند اتقتلها العطف على شبه الفعل واما فى نحو احسن بزيد وعمرو لتضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى العوض لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية عند ضعيف لا معطوفة قوله وبعد حرف النفى هى لا وما وان نحو قوله ٭ فلا حسبا فخرت به لتيم ٭ ولا جدا اذا ازدحم الجدود ٭ وكذا ما زيدا ضربته وانما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفى فى الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا لما ينفى مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع ولا تقدم معمولها لضعفها فى العمل فلا يقال لم زيدا يضربه ولا لن بكرا يقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان يجزمها للفعلين واما ليس فمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسم والجملة بعده خبر نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال بحرفيتها اجوز الغاءها عن العمل ما استدلالا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجى فى بابها وحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اى ما خلق الله فيجيز ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب

توجه الفعلين المرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس ضميرا

نحو ليس زيدا الا ضربته ضمير الشأن والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وقوله
وحرف الاستفهام علته اولويته بالفعل كعلة اولوية حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الامر
كجوازه في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن فليس طلب التشاكل بين المعطوف
والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كطلب الاستفهام بل الامر
اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الامر وذلك لان الجملة
مع الامر تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حروف النفي طلبية
واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب
زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدا فيها
فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل
كما يجيء في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدا فيها
فعلية واما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج
لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت
الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان توليه اياها وكذا يقبح دخولها على فعلية
مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل
ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش
في ان الرفع اولى او النصب في اانت زيدا ضربته والوفاق في اختيار النصب في نحو اليوم
زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام غير هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ ويقبح نحو متى
زيدا ضربت ومتى زيد خرج والرفع في متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا في هل ويحسن
متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء يحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة
الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم
وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة
كالعلة ثمة قوله واذا الشرطية فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ في وقوع الجملتين بعدها
الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى مائل الراس
انكب ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على [illegible]
والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد ومقدرة نحو اذا السماء
انشقت اي اذا انشقت السماء ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل
نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء انشقت وقوله واذا الشرطية على مذهب سيبويه
والاخفش وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام
وانما لم توجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو ولا ظاهرة

ولا ظاهرة في تضمن معناه لكن ومتى على ما يجيء في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد
فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه اذكره وهو ان بعضهم يجوز في جميع ما ذكرنا
ويذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر وان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم
ذلك الظاهر قال السيرافي في نحو هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد قتلته وروى
الكوفيون لا تجزعي ان منفس اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان اهلك
منفس وان هلك منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي
موسى بلال بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر على رواية رفع ابن اذا بلغ ابن ابي موسى هذا
والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث دالة
على المجازاة في المكان كاذا في الزمان نحو حيث تجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات
الشرط اقل من استعمال اذا وانها تدخل على الاسمية التي جزآها اسمان اتفاقا نحو اجلس
حيث زيد جالس اما اذا اكتنفت بما نحو حيثما فهي كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة
معنى الشرط نحو متى وايما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال فمتى واغل
يزرهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال صعدة نابتة في حائر ايما الريح تميلها تمل
فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها
قوله وفي الامر والنهي قد تقدم ذكر علته قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت
مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشرائك
بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود
لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل
ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين
ورفعه اذن متطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما
يكون على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا
لك منهم جماعة بالهبة والوراثة وغير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه
نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده المصنف من الكتاب العزيز
اعني قوله تعالى كل شيء خلقناه بقدر لا تتفاوت فيه المعنى كما تتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل
خبرا او صفة فلا يصح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كلا او رفعته
سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به
خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها
اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل
ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر

كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شى مخلوق كاين بقدر والمعتنيان واحد اذ
لفظ كل شى في الاية مختص بالمخلوقات تسوا كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير
الاول اعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن
استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته
وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السوال في كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب
الزيدان احدا قلت زيدا نضربانه لان معناه ايضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية في اختيار
الكسائي النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هندا يظلمها فزيد
في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدا فتنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد
هندا قوله ويستوى نحو واكرمته يعني يستوى الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان
قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان
يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليتناسب
في كونهما فعليتين فان قلت بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام
المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده
سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف
فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع ضمير الى المبتدا وليس في
عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف
عليه ولو قلت زيد كلمته عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها
على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات
ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل غرضه تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوفا عليها
او على الجزء فيها وتصحيح المثال اليكن بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او لاجله ونحو ذلك
وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصحح
المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم
المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا يرى قولهم رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها
ايضا نكرة كما ياتي في باب المضمرات واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو
قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش
بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واسد الاعتراضات
هو الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مسويا بين رفع الاسم
ونصبه على ما يوذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف من الضمير وجوزه ابو علي على الرفع
فيه او لى من النصب وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف في

جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوى في
بكر الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قايم غلامه
وبكر اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما
للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع المشابهة للفعل نحو زيد مصري حماره قوله ويجب
النصب بعد حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي وان كانت من حروف
الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخويها انما وجب لاجل الفعل
المقدر المتعدى وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجيء غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب
وتقديره اما يكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلثة الا اذا ما عند سيبويه ويقبح الفصل
بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذا ما زيد قام واذا ما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما
قوله وحرف التحضيض وهو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا هي المخففة كما يجيء في
قوله الا رجلا جزاه الله خيرا اي الا ترونني اي هلا وحرف التحضيض لا يدخل الا على الافعال
بالاستقراء لتقاضيهم وقد يقدر بعدها الا مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما
في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون
وكذا ان ولو فانه يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف واطلبوا العلم ولو بالصين
ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان يليق بالفعل فكان القياس
اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل الاصل من الاختصاص
كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلين
مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال
كالا للعرض على ما يجيء الكلام عليه في اسم لا لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في
نحو ان امرؤ هلك لا يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدا والمشهور وجوب النصب في ان
زيدا ضربته والا زيدا تضربه في العرض قوله وليس مثل فالرفع وجوبا اي فالرفع واجب وانما
قال انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه
اي عن نصبه لان عمل الفعل وشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او
متعلقه اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره
في قولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى
مشتغل عن نصبه بنصب ضميره وهذا على انه جوز ابن السراج والسيرافي في مثل هذا المبني
للمفعول اسناده الى المصدر مقدرا اي ازيدا ذهب الذهاب به فيكون المجرور في محل النصب فتنصب
الاسم السابق لحصول الشرايط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله
وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم

فعلا متعديا نحو اذهب شخص زيد اذهب فما للازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم نحو زيد
في نحو ازيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل
موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه في الرفع والنصب اذ ضميره او متعلقه نايب كما ان العامل
الضمير والمتعلق نايب عامل الاسم فتنوي في ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب
بغلامه رافعا وتنوي في ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على
غلامه الضلالة ناصبا قوله وكذا كل الزبر قوله اي ليس من هذا الباب لانه خرج
بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصبت كل شيء بفعلوا
لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء ان علقنا الجار بفعلوا ونحن لم نفعل
في الزبر اي في صحايف اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء مثبت في صحايف
اعمالهم هذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد
منه ما اريد في قوله تعالى كل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل شيء اي كل ما فعلوه مثبت
في صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية قوله النصب
جميع الشرايط حاصلة في بدء النظر لان ما بعد الفا قد يعمل في ما قبلها كما في نحو وربك
فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه
قرا بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقران لا يجوز على غير المختار تمحل
النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد الفا يعمل
فيما قبلها اذا كانت زايدة كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح كما يجي
في الظروف المبنية او ان يكون الفا واقعة غير موقعها لغرض كما في وربك فكبر واما
اليتيم فلا تقهر واما اذا لم تكن زايدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل
فيما قبلها كما تقدم وهي كذلك لكن الالف واللام في الزانية مبتدا موصولا فيه معنى الشرط
واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء
والمبرد فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان
هي الزانية مبتدا محذوف المضاف اي حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم
بعد وقوله فاجلدوا هو الذي وعدوا بان حكم الزانية فيه والفا عنده للسببية اي ان ثبت
زناهما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا فالمختار
النصب اي لولا التقديران المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب فكان المختار
النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قراينه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه

وان كان المراد بالزبر اللوح المحفوظ كما قال بعضهم فهو غير مستقيم على التقديرين كما لا يخفى

اي انه وجه خرج الفا عن اللاف الفا في ايها في الأول

في الاتيم

واعلم

واعلم ان ما اشتغل عنه المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل
المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو
وفي نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم
المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا يرى ان احدا من
استجار كل المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وكذا زيدا في ان زيدا ضربته واقع
من ضربته المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت
لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قيد الاسم المذكور الذي
ينقض نفي الفعل كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل
الموجب ليوافق في المعنى المنفي المنقوض نفيه بالا فقام زيد في مثالنا يوافق في المعنى لم يقم
الا هو وكذا تضرب زيدا موافق لم تضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في
في المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك
اي متخالفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالاول على ثلثة اضرب
لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين
فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيدا لم يعطك
اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو
فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو فكذلك قدرت
هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن بعد الا فلا بد من تقدير
موجب كما تقدم وتسليط المفسر هنا على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع ما قبله
وان كان احدهما متصلا والآخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعني ان كان مرفوعا اضمر الرافع
وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيدا عطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز
كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه
التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت
المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو
ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تاخره
ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل
في زيدا لم يضرب الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان
والثاني اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو اي لم يضرب زيدا لم يضربه الا
هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضرب زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير

واقع م

نحوه

متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب
او مما الحق به كعدمت وفقدت والا اتحد ضميرا الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز
ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها مفصلا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه
اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قايما اي علم زيد علمه قايما اذ لو نصبته لكان التقدير
ان علم زيدا علمه قايما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز الا في افعال
القلوب ولا غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قايما فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان
بالتسليط ان زيدا علم علم قايما ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا
الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك بعد جرى ذكر زيد
ان اياه علمه قايما اي ان علمه علمه قايما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان
اياه علم قايما ويجوز ان هو علمه قايما اي ان علم علمه قايما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما
المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب بغلامه وان زيدا
ضربه غلامه وان زيد مر بغلامه وان زيد مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق
فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس
زيدا وضيرلابس لزيد ولا يجوز لما قدمنا وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في
مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسر الفاعل
وهو ضمير متصل وفي التقديرين المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا الا
وغلام هند ضربت فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس او ان زيدا ضرب اي
متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور
ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيد لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع
في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب
فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه
الا انك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليبقى
معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلام زيد لم يضرب
غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم تضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان
لم يلابس زيدا يضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المصنف وبالتسليط ان
زيدا اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم يلابس يضرب غلامه الا
هو واما المفسر الذي معه متعلقان بضمير الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان
زيد ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد

ضرب زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب اخو زيد زيدا اي
متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اي ان زيد ضرب اخوه وعلى تقدير
المصنف ان زيدا لابس يضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب
قوله الرابع التحذير ... سمي اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو
الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير قوله هو معمول بتقدير اتق
تحذيرا مما بعده مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير
لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر
منه مكررا معمولا لبعد مقدرا نحو الاسد الاسد ولفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا
لبعد مقدرا قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني التقدير اي بان تقدر اتق
تحذيرا مما بعده ذكر المعمول كالاسد الذي بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعض التسامح
حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا تقال اتقيت زيدا من الاسد اي تجنبته
ولو قال بتقدير نحو ابعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكر
مصدر فعطفه على قوله معمول يجعله من حيث المعنى الآن يقدر في الاول مضافا اي هو ذكر
معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه في تقسيم
المنصوبات الا ترى الى قوله الثاني المنادى والثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر مفعول
حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا متصلة من حيث
المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيدا وعمرو ولو كانت منفصلة جاءت
المخالفة بين ما بعدها وما قبلها كقولك انا مقيم غير بعيد. لكن تقول او امشي بمعنى بل انا امشي
فيكون الاضراب عن الاول والاثبات للثاني كما يجيء في حروف العطف قال سيبويه في قوله
تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى
لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون الاضراب عن النهي عن طاعة الآثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان
اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر وضابط هذا الباب
ان نقول كل محذر معمول لحذر او بعد وشبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما
بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول
لبعد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياي والشر وراسك والسيف فالمحذر اذن
اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجيء الا قليلا فالى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا
وقد يجيء متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غايب نحو اياك واياه
من الشر وقوله اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع
اياه محذرا وليس بمخاطب ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه يقدر نحو اياي والشر بنحو

حفظ

لا احذر ونحوه قال الخليل بعضهم تقول اياى ابى اقبل بك لو استجاب كانه يقول احذر نفسى وا
وعند سيبويه يقدر فى نحو اياى والشر حذرنى كما فى اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول
شيئا واحدا كما فى اياك والشر وقول عمر رضى الله عنه اياى وان يحذف احدكم الارنب بالعصا
وليذك لكم الاسل والرماح يحتمل المتكلم اى لا بعد نفسى عن مشاهدة حذف الارنب وامر
المخاطب اى بعدونى عن مشاهدة حذفه واما الثانى اعنى المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا
او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياى اياى سواء كان الظاهر
مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غايبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم
نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف
العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل
مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكم اختصاص وجوب
الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت
الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر
واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا قال المصنف كان اصل اياك والاسد اتق نفسك لانهم
لما كانوا لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد الا متصلا جاؤا بالنفس مضافا الى
الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج
اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون
متصلا لان عامله مقدر كما يجىء فى باب المضمرات فصار منفصلا وارى ان هذا الذى ارتكبه
تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد او نح فاضمر العامل بعد المفعول
وانما جاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت
الا اياك وما ضربت الا اياى فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول فى الحقيقة فيما
ضربت الا اياى ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اى ما ضربت احدا الا اياى
والفاعل والمفعول فيه ليسا فى الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياى ضربت قلت
ضمير المنفصل حكمه فى كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت فى اول باب المنصوب
على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافى بجواز نحو اياى ضربت
وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منع
المصنف فى شرح المفصل عند قوله جاء الله الله احد فمعنى اياى ضربت ما ضربت الا اياى
واياك نعبد ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف العامل فى نحو اياك والاسد لانه
فى معنى المكرر الذى ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اى بعد نفسك من
الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اى بعد الاسد عن نفسك

وهو

وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان تتباعد عنه فكانك قلت
الاسد الاسد فان قلت المعطوف فى حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر
منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف
للمعطوف عليه الا فى الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب
اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعدا وكذا الاسد مبعد اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد
ونقول اياك من وطئ اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع واو اولا معها
فالذى بعد الواو نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت
معنى العطف واما من فهو متعلق بتبعد المقدر اى بعد نفسك من الاسد والذى مع ان
يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه
ثالث وهو حذف الجار لان ان الحرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها
بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو فى الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا
بحذف حرف الجر الذى هو مع المجرور كشىء واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف
صار ان مع صلتها فى محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائى
هى باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة
ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفر الله
ذنبا اى من ذنب وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين
وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف الجار من اياك اذ لم يسمع
فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر
لانه قياس مع ان وان شاذ كثير فى غيرها واما حذف العاطف فلم يثبت
الا نادرا كما قال ابو على فى قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى
وقلت واما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر
جالب فاما لضرورة الشعر واما لان اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه
مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر ان
تمارى فجرى فى جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس ساير المصادر
عليه وهذا قول ابن ابى اسحاق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التى فى المحذر تجىء مع
وقد ترك المصنف بابا آخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابط كل
مغرى به مكررا او معطوف عليه بالواو ومع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك
ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذى مع العطف نحو شانك والحج
ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم

في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك وان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع
قوله المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير في يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وما ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقديره فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله وشرط على الاصح قوله ظروف الزمان كلها اى مبهمها وموقتها يقبل ذلك اى يقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظروف المكان ان كان مبهما اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك واما مكر منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاول فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية فقال هو لا ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وتلقاء وما هو بمعناها
ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل مثل خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وتكلف المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وبالموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار تعين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف

وقدام

خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحول فان هذه الاسماء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال عندي مضرب زيد وقمت مصرعه بل هذا من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمشرب ونحوها والاول ينتصب على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والماوى والمسكن والمقر والمبيت تقول قمت مقام وجلست مجلس واويت ماواه وسكنت مسكنه وتنصب ايضا كلما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا نمت مبيته وجلست ممشاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقبلته مكان القراءة وشتمتك منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية ثم قال واحمل عند ولدى وبين ووسط الدار الموقت على الجهات فانتصب انتصابها لمشابهتها الجهات في الابهام قال المصنف وكذا حمل لفظ مكان على الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف في منه تخفيفا ولا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول هؤلاء الاكثرين ان تحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا وانما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوع المكان كما في الازمنة الثلثة واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه

وتمت مبينة فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فمضمونه منتصب بكونه ظرفا الحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينتصب على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول المصنف في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو غلط منشاؤه الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة لا على المعين المراد به ههنا اى المحصور كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشئ الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان بالتفسير الذى فسره قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكلام وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينتصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة بحذف حرف الجر اعنى نصبها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمى دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا يرى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا فاذن يترجح كونه لازما فمن ثم قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله فلأبغينكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد اى في قنا وفي عوارضها موضعان ومثله قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر صوغ في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياس نحو هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة الشغاف ولا بأس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون محدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرق الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم تسريت فالاول يعم جميع ايامه

لا على مبهم المكان

احكام الظروف

ايامه والثانى جميع لياليه والذى يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان اولا ومحدودا كان كيوم الجمعة اولا كالزمن الماضى ومعرفة كان كيوم الجمعة اولا كاول يوم من رمضان او يوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمحدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فقوله كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فقوله نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فما لا يصلح الا جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاول من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا يصلح الا جوابا لكم بمعنى الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار اى الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى قال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم تضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار والابدا يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضفت اليها شهر اصارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فاى فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانه قيل سير عليه الثلثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر متى بالى وحتى ايضا وتنجر ابن بالى والصحيح عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو جئت من عندك وذهب لى من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على التفصيل الذى يأتى في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجئ في المركبات وقد يجئ حيث واذ متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته وقوله تعالى بعد اذ انزلت ومنه من المعربة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة بغير هاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه

تقسيم الظروف المتصرف وغير المتصرف

كلها يلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح
لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرتا التصرف كما يجي في باب
الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجي في المركبات ومعنى ذات مرة واخواته
يجي في باب الاضافة وقولهم تعيدات بيني فراق يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه
ثم ياتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف
على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحير
وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه
وضحوته وبكرة وسحرة وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك
وليلك وغدوة وبكرة يكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما يجي حكمهما
فيكونان اذن متصرفتين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة
من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا آلة تعريف كهذه
الظروف المعينة لازما لطريقة واحدة اعني الظرفية تنبيها على مخالفته لساير المعارف
وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها من العلمية او من اللام او الاضافة وهذه
كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا بآلة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما
ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف منصرفة على الاشهر مع تعينها فتعريف هذه الاسماء
بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز
اعني البناء اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان
من قاعدتهم الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا
بلام العهد سواء كان علما اولا كالبيت والنجم والصعق كقوله تعالى فعصى فرعون الرسول
بلى وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية
فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه عند تعيينه متضمن للام فهو عنده
مبني كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكر ومساء
وصباح ونهار وليل معينة فانها منونة اتفاقا الا ما زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر
ولا ادري ما صحته والحق عبد القاهر عتمة وضحوة معينين بسحر في منع الصرف لا عن سماع
والاولى منعه اذ لم تسمعا الا منونتين فكما ثبت ترك تنوين من هذا المعين فهو اما لتضمن
اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة
وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم
غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به آتيك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه
او غده لكن الاغلب المشاهد فيهما ترك التنوين مع التعيين كانتا كذلك علمين للجنس

كما

كما يجي فتقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها
من دون علمية ولا آلة تعريف وتعيينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل
هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة وعشية وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها في الظروف
الثلاثة عشر المذكورة اذا كانت معينة بل عدم تصرفها واذا لم تكن معينة كانت متصرفة
نحو صيد عليه غدوة فاذا تصرفت واردت تعيينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول رايته
عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى واما الكلام في سبب انصراف الظروف وعدم
انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفتين اتفاقا وان لم تكونا معينتين لكونهما من اعلام
الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام
الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فتمتنع الصرف في الحالين وهو في غير التعيين كما تقول لقيت
اسامة وانت تعني واحدا من الجنس غير معين وقد يجي الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام
وان علميتهما لفظية لا معنى تحتها واذا لم يقصد تعيينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال الله تعالى
ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير
لان كلا ورب من خواص النكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما
لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيل مرتجل في اعلام الاجناس كسعاد وزينب
في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن
في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي قال
سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية
كما ان لدن محمول على لدى في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة ولعلها
الاجناس مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة والفينة بعد الفينة
اي الحين بعد الحين فهي علم جنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي في النادر
وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا
علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي حكاية سيبويه لا ترد
وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت سحر يومك ومن الظروف الكاينة ما هو عادم
التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالى وحولى و
واحوال والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته وبدل ومكان
بمعناه ولفظتا يمين وشمال كثيرتا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من
الجهات متوسط التصرف وكذا لفظ بين اذا لم يركب واما حيث ووسط ساكن السين
ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف وقال الفرزدق صلابة وزبن وسطها فقد
تنكشفا ووسط بتحرك السين متصرف وقد يتصرف دون التي بمعنى قدام احيانا اخر ان حي في

في احدهما متصرف وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب
مرتبة تحتها فتوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شي
دون اي خسيس ومعناها الآخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى اتخذ
دون آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذي هو خلقهم
و وراءهم نحو كانهم قدامهم في المكان تعالى الله عنه وما يلزمها الظرفية عند سبوه ضحوة
زمان اقبحت مقامه نحو قوله الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك حديثا ناعم البال
افرعا اي زمانا حديثا وجوز في لفظتي مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك
سير على الفرس ملي من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سبوه فانهم اختاروا في الصفات
المذكورة الظرفية ولم يوجبوها واما اختير نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها
الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف ساير ما ذكرنا من الظروف فسماعي واعلم
انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرني جزر جزورين وسير عليه ترويحتين
اي مثل زمان جزر جزورين ومثل زمان ترويحتين وقال الله تعالى وادبار النجوم اي
وقت ادبارها ويحمل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان
من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس لكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينتصب
الفعل مبهمهما وموقتهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس
من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقال قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم
بايام الله اي بوقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو
مشيت غلوة سهم ورمية نشابة اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه وسلم
زبيرا حضر فرسه وقد تقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضاف الذي هو مصدر
قايم مقام مضاف الذي هو حين نحو لا آتيك الشمس والقمر اي مدة طلوع القمر ونحو قوله
باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اي وقت صياح هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبته
بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فيسوغ ان يضمر
مستغنيا عن لفظة في نحو قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة
منه نحو قوله تعالى بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا
على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم
لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي
الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلثة
فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معنا متعد الى الاكثر من ثلثة
وجوزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة ليسه زيد قائما هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف متوسع

فيها

فيها فتقول خرجت يوم الجمعة كان في الاصل في يوم الجمعة فكان يوم الجمعة مع الجار مفعولا به
بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان
وكذا المفعول له هو ايضا مفعول به يتعدى اليه بنفسه بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فيهما
متدرذنبا في قولك استغفر الله ذنبا الا ان حذف حرفي الجر اي في واللام صار قياسيا
في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع
الثلثة فلا تقول في مررت بزيد وقمت لعمرو مررت زيدا وقمت عمرا وانما كان قياسا
في باب المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين
المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به
مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المصنف في يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز
ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان منقوض بنحو خرجت هذا اليوم
ولفظ هذا ههنا ظرف اتفاقا بدلالة صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق
الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا
او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو المفعول به لا نسلم انه يجب نصبه
فان المفعول به ينجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا سارق الليلة فنقول اضافة الصفة
الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير محضة بالشرايط المذكورة في باب الاضافة
وقد يكون بمعنى اللام كما لك يوم الدين كما يجيء واضافة المصدر الى الظرف كاضافته الى المفعول
به بمعنى اللام في محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله
باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اي حاجتي اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام
للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقتيل الطف
وليس بمعنى في كما ذهب اليه المصنف على ما يجيء في باب الاضافة قوله وينتصب بعامل التفسير
اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جايز الاظهار او ممتنعه كما في المفعول به
اذ هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وقد
جاز بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن والثاني المنصوب على
شريطة التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به منفصلا فما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه
وما يختار نصبه نحو أيوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت
فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت فيه او لا تسر فيه ومثال لبس المفسر
بالصفة كل يوم سرت فيه في الصيف ومما يستوي فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت
فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل
مصدر قوله فعل مذكورا اي مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه

الضمير فالمجرور لا يكون الا مفعولا به

الطف موضع

على شريطة

قوله مذكورا احترازا عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب اعجبني التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انه لم تذكر الضرب في قولك عاملا فيه فالحق ان يقول له هو فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان بنحو قولك ضربت وقد اعجبني التاديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجوده على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة للعامل وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربت تاديبا وان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لهذه العلة قوله خلافا للزجاج فانه ذهب الى ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لما اي من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب والتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربته ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيان الجبن ولا يقال القعود جبن الا مجازا وكذلك قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثل قعود جبن ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المصنف ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر لان ضرب تاديب ايضا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي منع في ان يتفق المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا يرى ان معنى جئت راكبا جئت وقت كوني راكبا والاول حال والثاني مفعول فيه والجرمي يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي تكون حالا فيلتزم تنكيره ويقدر نحو قوله تعالى حذر الموت بحاذرين الموت ليكون الاضافة لفظية فلا يطرد له ذلك في نحو قوله واغفر عوراء الكريم ادخاره وقوله يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور الا ان يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اي زعلا زعل المحبور

المحبور ومهولا الا المهول على ما هو مذهبه انما رجحنا وفعلت جهد كل على ما يجيء في باب الحال ومذهب البصريين اولى من الباقين لسلامته من الحذف والتقدير اللازمين لغيره قوله وشرطه فوكه وشرط نصبه مقارنا له في بيعته اي ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له نحو جئتك للسمن ولاكرامك الزائر بدنه قولك جئتك للسمن ولا كرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط نحوه الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشيء واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو جئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس هاهنا حدثان في الحقيقة حتى يشترط في زمان بل هاهنا في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة هاهنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة نفسه بل هي اثره اي ضربته لتادبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التادب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومته من زيغه لم يقم التثقيف منه ما التوى واما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوي في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قال امير المؤمنين علي رضي الله عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهور الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذكر انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها

اى حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اى اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اى اذا شترك له فى الفاعل كما ذكرنا واقتصر المصنف على شرطين مما شرط فى المفعول له لم يشترط كونه مصدرا لدخوله فى قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجواب لم وان لا يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لان الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض بقول نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير مضاف اى ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا فجوّز ايضا جئتك اكرامك لى وجئتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوّز جئتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فنقول المفعول له اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اى يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا قال المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما تجى جامعة للشرطين فصار شرع الشرطين ظاهرة مشهورة فى العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها وتعزى الى الرياشى وجوب تنكير المفعول له لمشابهة الحال والتمييز وبيت العجاج فاض عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجزولى اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسى وقال لا ارى عنه مانعا وقال ابن جعفر انه فى حال تنكيره يشبه الحال والتمييز فى كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك الا يرى الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباء للسببية ههنا كاللام قال لكن اذا حصل الشرائط فى المقترن بلام التعريف الاكثر نصبه والمجرد بالعكس ويستوى الامران فى المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه قوله المصاحب معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته فى كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ويعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول فى ذلك الفعل وفى وقت واحد فزيد فى سرت وزيدا مشارك للمتكلم فى السير وفى وقت واحد اى وقع سيرهما معا وفى قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه فى السير لكن لا يلزم كون السيرين فى وقت واحد وشرط بعضهم ان

يكون

لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع

ان يكون معمول الفعل الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا كما فى سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا فى قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول ومعه هو العطف وانما يعدل لما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى جاءنى زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين فى المجى ويحتمل حصول مجى احدهما قبل الاخر والنصب نص فى المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو الاصل اظهر قوله فان كان الفعل اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع فى بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف الذى فيه معنى الجمع لما يجى فى بابه فناسب معنى المعية قالوا لا تتقدم المفعول معه على ما عمل فى مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما تقدم ساير المفاعيل على عاملها وجوّز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلث خصال لست عنها بمرعوى والاولى المنع رعاية لاصل الواو وفى الشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا فى الظرف خبرا للمبتدا والاولى اصالة العمل على العامل اللفظى ما لم يضطر الى المعنوى وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة وكذا فى غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو فى كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت فى كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظرف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو فى الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب ما بعدها عارية كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قاله لجاز النصب فى كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولهما قال عبد القاهر فى نحو قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذى هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان ههنا داعيا هو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغى ان يكون العطف فى جئت انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك ان التوكيد المرفوع المتصل بالمنفصل فى الاغلب الاولى للعطف وهل يشترط فى نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس واما ذلك عنده مراعاة

لاصل الواو في العطف واجاز غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل
ولا يقال سار الماء بل جرى وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير للنيل لما اقترن
بما يصح منه السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها و
وظلالهم وقيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى
ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى ولم
ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى
استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الخشبة
فليست والخشبة ههنا مقياسا يعرف به قدر ارتفاع الماء ووقت زيادته ولا يجوز النصب
في قولك انت اعلم وما لك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير
الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا
المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني
من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث
عشر ثلثة عشر وقولنا فانت وما لك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان
والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم
بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك
فلعله اجتزأ على عليه لما علمت من ترك مكافاته للمجرمين فانت وربك اي انتما مقترنان
فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون
في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك
فهو عنده على حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول
العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم
من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب
نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب يختار ههنا لا واجب وذلك مبني
على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف
وعليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان كان معنى اي ان كان الفعل معنى
فالفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي او لا فالاول نحو
ما لك لان الجار متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعتك
فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو
ويلا لك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم
راسك والحائط وامراه ونفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب

فان المنصوب قبلها على الفعل المقدر وبعد القسم على ضربين اما ان يجوز
العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو وقال
المصنف العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس
بشيء لان النص على المصاحبة قد يكون الداعي الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس
بضروري فلنا ان لا نجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف
هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب
والا فلا والثاني نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لان الكوفيين يجعلون الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون
يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون لا يجوزونه
الا للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا
لضعفه فقال المصنف ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف
وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وقوى
لوروده في القران كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي النصب
في مثل هذا اعني ما شانك وما لك وزيدا وما شان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون
على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك وما لك اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل
لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل فتنضاف قرائن
على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لك وزيدا لفوات ما الاستفهامية
وقال سيبويه تقديره ما شانك وشان ملابستك زيدا وما لك وملابستك عمرا
وما شان زيد وملابسته عمرا فهو مفعول المصدر المقدر قال السيرافي هذا
تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسته ايضا
يعني ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر
العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض
الاخر كما يجيء في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا لتبيين المعنى فقط قال الاندلسي
بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان
ما لك وما شانك اذا جاء بعدها نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو لملابسة المجرور للاسم
الاسم ولكيثما ان الواو بمعنى مع تؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون
النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافي
وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت ما لك لابست زيدا والواو دال على معنى
لابس وانما ارتكبا هذا تفاديا مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما
نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما

منهبصا في هذين مذهب عبد القاهر في الجمل والقسم الثاني اعني الذي لا يكون
في لفظه مشعر بتلبس بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما التجارة
والمتعود فههنا العطف اولى بالاطلاق وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف
الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما على غير الفعلية قال سيبويه
اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد
كيف وذلك لكثرة وقوعها ههنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار
كانه منطوق ورد المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه ما بالماضي وكيف بالمستقبل
قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه
الممكن والتمثيل ليس حدا لا يتجاوز وقول الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة
ان تميل مميلا اي ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف اي كنت واياه
في لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاستعارهما وكيف
بالفعل عافيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله
واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل
وضيعته وانت ورايك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز
الصيمري نصبه باعتبار المقدر وانكره ابن بابشاذ ويجب على مجيز النصب اضمار الخبر قبل
الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه
هذا كله بناء على اصله وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب
لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت فنقول العامل في الجار
واياه كالذي في لحاف وانما امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف
من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت
وزيدا راكبا فحكمه في مطابقته ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم
ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى
اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا خلاف ذهب
الاخفش وابو علي الى كونه قياسا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله
تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول
معه وقالوا يجوز ان تكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اي واجمعوا
شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا وههنا
الحال ما قائما قال المصنف لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد بالحد
ان يكون لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءك رجل عالم وان بين هيئة

الفاعل لكنه لا يدل لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظ عالم مثلها في قولك زيد
رجل عالم مع انه ما مبين لهيئة خبر المبتدا بل انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة
الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا وليت
زيدا راكبا لفظه فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت رجل قائما اخوك
لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل
على كل ما يذكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا
الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه لبيان هيئة الفاعل او المفعول
مطلقا لا في حالة الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا
لا في حال المجيء فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية بلا ذي حال نحو قوله
يقول وقد تر الوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمؤيد وقوله وقد
اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال
عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى
بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر
كان حواميه مدبرا خضبن وان لم تكن تخضب وقول عوف بن عطية جاشلون
عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهب واما قوله تعالى النار مثواكم اي موضع ثواكم
اي ثوابكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب
فيها حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا ولك ان تقول ان الحال عما اضيف اليه
غير العامل في الحال لا يجوز الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف
اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ملة ابراهيم مقام نتبع ملة ابراهيم جاز فكانه
حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا او هو جزء المضاف اليه فكان الحال
عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانا [illegible] عن دابر هؤلاء انه
حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو
جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله فكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال
عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حواميه مدبرا اي تشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه
مدبرا فكانه حال من الفاعل او من المفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا فالاولى ان
نقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام
يتقيد بوقوع مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجراهما
فبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب معه غلامه اذا لم تجعلها حالا ويخرج بقولنا

مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه
ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه
ذلك التعلق وقولنا او ما يجري مجراهما ليدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا
وكانه خارجا من جنب صفحته على ما يجي والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا
للمضاف على ما مر وليدخل في الحد الحال في نحو قوله يقول وقد ترا الوظيف وساقها وقد اغتدى
والطير في وكناتها وخرج الموكدة بقيد غير حدث بحيث يجي مقررا لمضمون جملة كما يجي شرحها
فقولنا غير حدث احترازا عن المنصوب في رجع رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون
عن الفاعل وحده كجا زيد راكبا او عن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا
قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان
تجعلها لما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه
الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا
جالا ان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه اخصر نحو لقيت
زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا كما لقيت زيدا راكبا راكبا وان اختلفا
فان كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف كان
نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت
منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو
لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من
مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل
من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه وجوز الجمهور وهو الحق
ان يجي لشي واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا
او غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذءوما مدحورا كما يجيان في خبر المبتدا ومنع بعضهم
ذلك في الحال متضادة كانت اولا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من
ضمير مذءوما واستنكر مثليه في المتضادة فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس لان وقوع الفعل
في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بل
لو عطفت احدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك
وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وامام وسط
الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذءوما مدحورا او بمتضادين
في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا
فلا بأس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكريرها نحو اضرب اما قائما

حد الحال الموكد

واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجي في اسم لا التبرئة نحو جاني زيد
لا راكبا ولا ماشيا وبدونه لا فرادها نحو جاني زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من
الفاعل او المفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين
اما المفعول المعنوي ففي نحو شيخا في قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدا وهو
في المعنى مفعول لمدلول هذا اي انبه على بعلي او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي
فكما في قوله كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد اذ المعنى يشبه
خارجا سفود شرب ولا نفسره باشبهه خارجا لان التشبيه هي المقيدة بحال الخروج
لا التشبيه وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قايما
وفيه نظر لان قايما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن
كالملفوظ به كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي
وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف عاملي الحال وصاحبها
وعاملها الفعل او معناه يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر وبمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى
الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا زيد
قايما عند من جوز هذا التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجي في حروف التنبيه واسم
الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا خاشعا واما حرفا التمني والترجي
نحو ليتك قايما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا عاملين لان التمني
والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما يذهب اليه الاخفش كما
يجي لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا
وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا
تميمي منجدا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شانك واقفا فلان الشان
بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي
قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا وينتقض ما قاله باسم الاشارة وحرف التنبيه
فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا ان وان تشبها به لفظا ومعنى
ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك على استعمالهم ان لا نعلله قوله وشرطها
ان تكون نكرة انما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال
تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرف وقع التعريف
ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكرها ما يميزها
ويخصصها من بين امثالها اهم من وصفها اولى من ذكرها تقييد الحدث المنسوب اليها

الفعل

مهمات

الكناية في التشبيه

مطلب

اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين
تقيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف بحث ضايع ولم تؤول
النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى بقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها
لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال
تاويل الحال في الظاهر ونقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر او غير مصدر والمصدر
اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك
ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيه قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة
موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة
بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة والوحد مصدر وحد يحد
تقال وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح
الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء وهو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقوله
على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل
بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتداه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع
على بدئه عوده المعهود كانه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه
قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون هذا من الباب وقال ابو علي
ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي ارسلها معتركة العراك
وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عائدا عوده
وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا لما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر
وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما تنتصب على الظرفية ما قام مقام خبر
المبتدا من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله فارسلها
العراك صدر بيت للبيد ويروى فاوردها العراك قال فارسلها العراك ولم
يذدها ولم يشفق على نغص الدخال يصف الحمار والاتن والدخال في الورد ان
يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب
منه ما عساه لم يكن يشرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه
فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اي اوردها مرة واحدة ولم يخف انه لا يتم شرب
بعضها للمزاحمة اما قولهم جاؤوا قضهم بقضيضهم اي بمقضوضهم
اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه
ان يكون قضهم مبتدا وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى في صار
مثلا فيها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما كانت قامت الجملة مقام المفرد

واقت

المفرد واقت مؤداة اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي
قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق فاها لفيك سوا وكذا ينبغي ان يقول
في يدا بيد اي ذو يد بذي يد على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم
بعت الشاء شاة بدرهم اي شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم كقولهم رجل ضير من
امراة اي كل رجل كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت اي كل نفس وكذا قولهم بعت الشاء
شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في قوله كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان اي كل شاة
نصب ههنا الجزء ان لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان تاتي به على الاصل
نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدا التنكير لقيامه مقام الحال
وفاه الى في شاذ ووجه انه لم يحذف المضاف اليه ليتنكر لئلا يبقى المعرب على حرف
واحد وقد جا فما لغم قال المتنبي وقبلتني على خوف فما لفم يحذف المضاف اليه وابدل
من الواو ميما لئلا يبقى على حرف وهذا شيء قد عرض استطرادا ولنعد الى ما نحن فيه من ذكر حال
قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب نحو قولهم جاء
القوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم
بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فسقط جزؤها الاول اعرابا جميعهم
لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على البدل اي جاء قاضهم مع مقضوضهم ومذهب
الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اي لا مع غيره فكونه المعنى جيدا معا في قولك جاوا معا
وكما ان في معا خلافا هل هو منتصب على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان واحد
فكذا اختلف في وحده في نحو جاء وحده اهو حال اي منفردا او ظرف اي لا مع غيره وجاء وحده
مجرورا في مواضع معدودة فريع وحده ونسيج وحده اي انفراده وهو في الاصل ثوب
لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده وعيير
وحده ورجيل وحده في المعجب برايه وقيل جاء على وحده اي على انفراده وعلى بمعنى مع
في وحده لازم الاضافة الى المضمر لازم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا
من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير
يقال امراة جماء المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر
بمعنى الغافر اي الساترين بكثرتهم وجه الارض حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على
الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماء اي الجماعة الكثيرة
الساترة واللام في الاسمين زايدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت
ثمت قلت لا يعنيني ويقال ايضا مررت بهم جماء غفيرا ومنه قولهم ادخلوا الاول
فالاول قال صلى الله عليه وسلم يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول اي مترتبين

والللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخلوا الاول فالاول وايا
بالاضافة نحو جاءني الرجال ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية
اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لو قوعها موقع النكرة
اي مجتمعين في المجيء وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيد له وزعما عوض
بالمعاملتين العدد المركب نحو جاءني الرجال خمسة عشرهم وقد يعرف هذا المركب عند الاخفش
مضافا كما يجيء في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في وقال الكوفيون هو منصوب
به اي جاعلا فاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي من فيه الى في ولا يقاس
على قولهم فاه الى في فلا يقال ما شيته يده بيدك ونحوه خلافا لهشام واما قول بعض
اصحاب امير المؤمنين رضي الله عنه في صفين ما بالنا امس أُسْدَ العرين وما بالنا اليوم شاء
النجف فعلى حذف المضاف اي مثل اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان يؤول لا بشجعانا
وضعافا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه في جهدك ونحوه قوله فان كان تقديمها اعلم
انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم
بين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما اوبالاضافة نحو نظرت الى
جارية رجل مختالة او سبقه نفي او شبهه نحو قوله فما حل سعدي غريبا ببلدة وقلما
جاءني رجل راكبا او نهي او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا
فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتدا او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو
جاءني رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس
الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تاخر نحو جاءني رجل راكبا
فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو رأيت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا
وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشا طلل قديم
فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش
من تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير
في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وصاحبها جوز كون لمية عاملا
في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل هلا جاز ان يكون مع الابتداء
على مذهب سيبويه اي ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها
قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل
في الحال ما ليس متقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت
مجردا اي زيدا اي ضربته قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي قد عرفت قبل العامل المعنوي ولا
الظرف منه وكذا الجار فعلى ما قال المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا

وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم
المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك بناء على مذهبه في قوة الظرف وجواز ان يعمل عنده
بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدا فاما مع تاخره عن المبتدا فانه
وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم
الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه
وعلى ما صاحبه نائب عنه اي المبتدا اما في نحو زيد قائما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب
الحال بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متاخر عن صاحبه وان لم نجوز
ذلك وقلنا ان الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه
فالحال متاخر عما صاحبه نائبه اي زيد اما نحو في الدار قائما زيد وفي الدار زيد قائما
فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز
تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان
تقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو ان الينا ايابهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين
اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف
فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو
ما شانك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب في نحو مثلك
وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب
واذا ضعف نفس الفعل بعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال
راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها
لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال
عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل الا يرى انه لا يطرد رفعه
للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجيء في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب
منه رطبا وزيد قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثلك قائما فيجيء الكلام عليه عن قريب
واجاز الزجاج ان تقول درهمك موزونا درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون
حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت
الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا
يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا
وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك
مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا
لتقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة

للالف واللام او لحرف مصدرى كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا تجوز
وتقدم على صلاتها متاخرعن الموصولات ايضا غير جايز لما يجى فى الموصولات من
امتناع الفصل بين الحرف المصدرى ولام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبنى
مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا بل اعجبنى مجردة ضرب زيد هندا واما
فى ساير الموصولات نحو الذى راكبا جا زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان الفاعل
مصدرا بلام الابتدا او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان توخره عن اللامين نحو
ان زيدا لراكبا سايرو والله لراكبا اسير كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه على اللام
لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن
الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جا زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب
قوله بخلاف الظرف يعنى ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا فى
جئتك راكبا بمعنى وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى الذى هو الظرف او الجار
خاصة سوا كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو فى شان
وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش
بشرط تاخره عن المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم فى الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف
ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوى غيرهما
من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون
خبرا لما هو مبتدا فى الحال او فى الاصل وتوسطهما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك
المبتدا وانتصابه على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها
وقوله تعالى فكان عاقبتهما انهما فى النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه
على الحال كما فى الآيتين لانك لو رفعته خبرا او علقت الظرفين به لم يكن للثانى فايدة
واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا
بعد خبر والظرف الثانى متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذى يعلقه والثانى
تاكيدا للاول والتاكيد غير عزيز فى كلامهم واذا كان الظرف فى الظاهر غير مستقر
وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرية الاسم الذى يلى المبتدا الذى
يلى ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك
الخبر ولجاز الفرا والكسائى نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة
زيد راغبا والحال حال على المضاف المحذوف اى هو راغب فيك خاصة فى حال رغبته
فى شى اى ان رغب فى شى فهو راغب فيك قوله ولا على المجرور فى الاصح الذى يقدم كان
احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم ان
الكو

ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا
او مجرورا الا فى صورة واحدة وهى اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال موخرا عن
العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جا زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم
الحال على ذى الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا
واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا
او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار
قبل الذكر لان فى الحال ضميرا يعود على ذى الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضميران
يشتركان فى عودهما على مفسر لهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعنى نحو جاء
راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولى الفعل والحال ولى الفاعل
فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصرية فاجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع
والمنصوب سوا كان مظهرا او مضمرا لان النية فى الحال التاخر عن صاحبه فلا
يكون اضمارا قبل الذكر كما فى تقديم خبر المبتدا نحو فى داره زيد وفى نحو قوله تعالى فاوجس
فى نفسه خيفة موسى واما ان كان ذو الحال مجرورا فان انجر بالاضافة فالبتة
لم تتقدم الحال عليه اتفاقا سوا كانت الاضافة محضة كما فى قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم
حنيفا او لا نحو جانى مجردا ضاربه زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال
والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال
بحرف الجر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل
عن ابن كيسان وابى على وابن البرهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل
كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت
راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا قال الشاعر لئن كان برد الماء
حران صاديا الى حبيبا انها لحبيب وقال اخر اذا المرء اعيته المروة نا
شيا فمطلبها كهلا عليه شديد وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو
تعسف واما العامل فى الحال فنحو ملة ابراهيم حنيفا اعنى اذا كان الحال عن
مجرور بمضاف غير عامل فى الحال كما عمل فى ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف
العامل فى الحال وفى صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه
معنى الاضافة قد انطمس فى مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف مما ليس بعامل فى الحال
الا جزوه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله تعالى ملة

المضاف

ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في
المضاف اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف و لكون حال المضاف
اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال
المضاف اليه على المضاف نحو يتحرك ما شيا بد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف
اليه لا يتقدم على المضاف و قد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا
او معناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد بمثل ما مر في باب الفاعل و يجب
ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال بالتاويل نحو لقيني شاتم زيد
اخوه وليه و كلها دل رطبا هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق
الحال وان كان جامدا تكلفوا ردّه الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة
او في معنى المشتق قالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا
اي كاينا بسرا و كاينا رطبا و هذه ناقة الله لكم اية دالة قال المصنف وهو الحق لا احتياج
الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده و كل ما قام بهذه
الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم
اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف
الاشتقاق ومن الاحوال التي جاءت غير مشتقة ما سمى الحال الموطئة وهو
اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ
الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها و ذلك نحو قوله تعالى انا
انزلناه ~~لعلكم تعقلون~~ قرآنا عربيا و قولك جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به
التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين رضي الله عنه في بعض ايام صفين ما بالنا
امس اسد العرين وما لنا اليوم شاء الحجن وقول المتنبي احرها ان يبدر مضافا قبله
اي امثال اسد العرين ومثل قمر والكسا ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة كما تقدم
اي ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا و بدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون
الشيء المشتهر بمعنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصر فيهما
اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة و درهما وضابطه ان تقصد
التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء مجرّاة قسطا فتنصب ذلك القسط على
الحال وتأتي بعده بذلك الجزء امع واو العطف كقولنا شاة و درهما او بحرف
الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكاة ماله درهما لكل اربعين وقامرته درهما في درهم
اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني وبغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينارا

لذي

لذي كل واحد و كل واحد من هذه الاحوال كان جزءا او من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها
الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا
رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تاتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه
مكررا و كذا ان تاتي لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا بالفاء او بثم نحو ادخلوا
رجلا فرجلا ومضوا كبكبة اي مرتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه
نحو يعجبني الخاتم فضة و الثوب خزا او فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا
او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما و العلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه او من
غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين و كذا اذا اشبهت
شيئا بنفسه او بغيره بآلة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا بسرا هذا
رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى
الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل و آلة التشبيه لضعفهما في العمل فلا
يتقدم معمولهما عليهما او يشكل ذلك عليه بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز
اتفاقا مع خلو المبتدا من معنى الفعل و بمثل قولك تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا
والاشرف نحو بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصورة افعل بلا خلاف ولا يصلح
اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل لان العامل تقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا التقييد
الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة
في هذا بعلي شيخا تقييدت ولم تقع الا حال الشيخوخة والمجيء في جاءني زيد راكبا لم يكن الا
حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية
واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في اول الحالين بان المبتدا اذا تقيد الخبر
بالحال الا يرى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قايما لم يتقيد الخبر بذلك الحال وفي
نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا تتقيد المبتدا بحال وهذا الدليل
في غاية من الضعف لا توصف اما اولا فانه لا يلزم من امتناع تقييد المبتدا والخبر معا بالحال
في مثال معين امتناع تقييدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الذي حرها نجار يتبدهما
لبس في غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور ان المبتدا متقيد بحال اخرى فهو
لم يبين في نحو هذا زيد قايما الا استحالة تقييدهما بحال واحدة ولو سلم ايضا اطراد استحالة
تقييد المبتدا والخبر بما في موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقييد كل واحد منهما بحال
اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما
في العمل كما تقدم و تتقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل
واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بحدث

الاخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالاخر
او يقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد نحو تنازعنا الحديث ويشتمل هذه العوامل الا بتمييز منصوب
احد حدثيهما عن منصوب الاخر مفعولا به ويتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا
او ظرفاهما نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زمانا
هما لان الغرض وقوع الحدثين معا ويتميزا استيفاهما ايضا ثم اختلف اهل البصرة الا سيبويه
واهل الكوفة الا الكسائي في هذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير متعلق
الاخر وبغير ما تعلق به الاخر ووقوعه في وقت اخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل
نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب
من بكر لخالد قال الله تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز
اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكان
نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحال نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا
اداة التشبيه تدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت
واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين
معينين اعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد
حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما اداة التمثيل فلا تدل بصيغتها على حدثين معينين بل
يدل معناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها
فلهما حالتان متماثلتان واما تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى زيد يوم الجمعة
مثله يوم السبت اي زيد تشبه حالته ودابه يوم الجمعة حالته ودابه يوم السبت
فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والداب اذ يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال
او غير لازم كالضرب والقتل الا يرى الى تعلق الجار والظرف في قوله * كدابك من ام
الحويرث قبلها * بدابك لما كان بمعنى كعادتك فكنى ولم يصرح * وقد يقوم مع اداة التشبيه
قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها جاران كما يتعلق الجار في بيت امرء القيس
بدابك لما كنى به عن التمتع وذلك قوله صلى الله عليه وسلم انت مني بمنزلة هارون
من موسى اي قريب مني قرب هارون من موسى قال * ولقد نزلت فلا تظني غيره
مني بمنزلة المحب المكرم * وتقول انا منك بمنزلة الثريا من المتناول اي بعيد مني بعد هاتيه
اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الاخر في افعل التفضيل واداة
التشبيه وباب فاعل وتفاعل وغيرها مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد
بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فقيل تفضيل زيد راكبا
على عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ودام زيد في الدار عمرا في السوق وكذلك

انت مني بمنزلة
هارون من موسى

خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده والماضية بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة

افعل التفضيل واداة التشبيه نحو زيد مني كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو
قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت
جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به
بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا تقدم معمولاهما مع ضعفهما واما
الضمير المستكن في افعل وفي اداة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما لم
يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما
منه قاعدا كما قال امير المؤمنين علي رضي الله عنه في الجار والله لابن ابي طالب آنس بالموت
من الطفل بثدي امه وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وان
نال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير
المرفوع كما مر في اول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا قال المالكي ومن الاحوال
القياسية غير المشتق المصدر الاتي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي انت
الكامل في الرجولية علما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا راي الخليل وقال احمد بن
يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي ارى ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى
اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول هو فارس
كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس
في شيء من المصادر تقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها قتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته
مشافهة واتيته ركضا وعدوا ومشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا
اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته
وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياسي فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع
ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحال
والعامل محذوف اي اتيته اركض ركضا كما هو مذهبه في علة ارسلها العراك
ولو كان كما قال لجاز تعريفها وغيرها على ان انتصابها على الحال الا على حذف المضاف
نحو مشيا ماشيا ووقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا في قم قائما على احد
المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجي ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف
المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه للمبالغة فيه كما مر في خبر المبتدا ومما جاء الحال فيه
غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدا
بيد وارسلها العراك وسائر ما ذكرنا عند ذكر مجي الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين
وصاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لا حال كما يجي في الافعال الناقصة قوله
ويكون جملة خبرية ۞ اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح

ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود
المجئ بالحال التخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال او مقيّد قيل ان الحال
الظرف معنى والانشائية الطلبية او الايقاعية بالاستقراء ونت في الطلبية ليست مضمون
العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر
ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت
الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع
مضمونه قوله فالاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدا
فانه اكتفي فيها بالضمير لان الحال يجئ فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج الاكثر الى فضل ربط
فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو والتي اصلها الجمع
لتوذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدا والصلة والصفة فانها
لا تجئ بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف
لفظا وكونها لمعنى فيه معنى كانها من تمامه فاكتفي في ثلثتها بالضمير بل قد تصدر الصفة
والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت
بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا تكون ابدا
مصدرة بالواو وقوله او بالواو او بالضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو
متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي
ان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب ولعل ذلك
لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو
ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وادث معنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب
الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو جاءني زيد يده على رأسه
وكلمته فوه الى في او خبرا نحو قوله خرجت مع البازي على سواد فلا تحكم بضعفه كان
مجردا عن الواو وذلك لكون الرابطة اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل يكون هو اقل
من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في اخر الجملة كقوله نصف
النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير
في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي
بمعنى مستقرة عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو
وذلك لان الظرف اذا اعتمد على المبتدا جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدا فان اراد
انه وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقه بالهادئات ودونه جواجرها
في صرة لم تزيل وقوله وان امرءا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان
مفردا

مفردا لم يجز الواو وايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان
وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد تمسكا وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية
حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير و
ذلك لانه ليس بمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية
فالاسمية معنها بانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد تخلو الاسمية
من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع
المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءني
زيد يركب بمعنى زيد راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا
في الخبر ضربين لفظين كما يجئ فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك لانها
جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية تقديرا و يشترط في المضارع
الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين وان ونحوهما وذلك لان الحال الذي تجري في بابه
والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ
يركب حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس حالة زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه
الجملة اي المصدرة بالمضارع من علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر
وان لم يكن ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظ قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان
حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظ قد يقرب الماضي من حال المتكلم فقط ولانه كان
يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العالم الاول وقد ركب فالحق
بلفظ قد ههنا الظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله
وما سواها اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي
والماضي المثبت والماضي المنفي لجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع الواو
والضمير والاكتفاء باحدهما صار تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما ركب غلامه
وما ركب عمرو ما ركب غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه
جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قاله المصنف وقال الاندلسي
المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان مع الضمير او لا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض
معنى كضرب فكما ان ضرب لمناقضته للحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا
او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو ولما لم تصلح قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي
واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم تدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا اذا
انضم معه ما يدل ظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزم الضمير واذا انتفى
المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده

حكم الجملة الحالية المصدرة بليس

العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا و يجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة

عن الواو وكالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب اى غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول الا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا اجلذا ان تزرني لا ازرك وفلا ازورك كما جاز ان تزرني ازرك وفازورك وكذا العول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينتفي المضارع حالا الا بلن لما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم علة ذلك والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوه للمضي والاول قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة والاولى انه شرط لا حال اى ان قام او قعد كما يجي في حروف العطف ولو كان حالا لسمع معه قد او الواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على ... الاسماء فهو بتاويل الا مكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجي مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا تدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثال مجرد الاول نفس تارة و لم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا الموضع ينظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير ذى الحال فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاز ذلك ايضا نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم فالاولى ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد فيه اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءني زيد وقد خرج ابوه اكثر من قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم يكن مع ضميره فالواو وقد لا بد منهما كقوله تعول وقد ترا الوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمؤيد ولا يقال جاءني زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكونه قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه قوله ولجوز حذف العامل

اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا او وجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اى سر راشدا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف لقيت زيدا او غير الاستفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بل نجمعها قادرين ومن المواضع التي يحذف فيها قياسا على الوجوب

وجوب ان تبين الحال ازديادا ونقصا نحو بعته بدرهم فصاعدا او فنازلا اى فذهب الثمن صاعدا او نازلا في الازدياد وكذلك هذا في ذكر ان بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او فنازلا اى ذهبت القراءة زائدة اى كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله افي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك اى اتتحول تميميا اتنتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قولهم افي الولائم اولادا لواحدة وفي العيادة اولاد العلات وتقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدرية قال المصنف ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس وقاعدا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة واما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر اى اتقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران للمبتدا فتقول اتميمي مرة وقائم قد علم الله اى انت تميمي وهو قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب في المؤكدة اى يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجي الا بعد الاسمية والظاهر انها تجي بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقولهم تعال جائيا وقم قائما قال تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربع وقال تعالى كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا وتخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما وللاولى ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو اقائما وقد سار الركب واما المؤكدة فليست بقيد يتقيد به عاملها كالمنتقلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزءاها معرفتين جامدتين وتجيء اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقوله انا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وكقولك

انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها
الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاع فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم
لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله اكلا كما تاكل العبيد او تصغير
للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد
ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو الحق بينا معنى لك ومرحوما ومصدقا للاستدلال
على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها للتبجح وقولك كاملا وسفاك الدماء واية ومو فارسا
لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقولك عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا موكدة وان لم يكن
القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر موكدا اذ ليس في كونه حقا معنى
التصديق حتى تؤكد بمصدقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق
لازم حقية القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة واختلف
في العامل في الموكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك
احقه عطوفا يقال حققت الامر اي حققته وعرفته اي الحقه واثبته عطوفا وفيه
نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه
عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه موكدا بمسمى نحو انا حاتم
سخيا ولبس بشيء لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ
هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو الحق مصدقا وغير
ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدا لتضمنه معنى التنبيه نحو انا
عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في
شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا
في المصدر الموكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق
ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزآها جامدين جمودا محضا فلا شك انه
يحصل من اسناد احد جزئيها الى الاخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد
انا كاين زيدا فعلى هذا لا يتقدم الموكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفها في
العمل وذكر المختار معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في
جواب من قال ألقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي
زيدا قايما او اذا توقف المراد على ذكرها كما في قوله في الحصر لا تبني الا راكبا وقد يلزم
بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يضا فان وقع كافة في كلام من لا يوثق
بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام مقدرة ∴ قال ما يرفع الابهام
جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احتراز عن الحال

عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرون درهما وسياتي
واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا
مميز وان كان جنس الآن ...

الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا ان الحال تخرج عنه لانها ترفع
الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في قولك رجع القهقرى
يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع
معلومة غير مبهمة وهي عن الانتقال الى ابتداء الذهاب رغم لكن الصفة في نحو جاني
رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهم بالوضع صالح لكل فرد من افراد الرجال
فبذكر احد اوصافه تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل رفع الابهام المستقر
اي الثابت وضعا على ما فسره المصنف عن الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في
نحو جاني زيد وكذا البدل من الضمير الغايب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود
بالضمير كما في نحو نعم رجلا وربه رجلا سوآء ويدخل ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما
يدخل فيها اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سوآء وكذا يدخل المجرور في نحو ما له رجل
وثلثة رجال وليس ان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو
تمييز والتمييز نفسه قد ينجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذا كما اعتذر في جر
المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول لكنه لم ينتصب لغرض قيامه
مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان قوله الابهام المستقر
قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع
الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام ليس بوضع الواضع فان
الذي بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل فرد
كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع
او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعين آخر فيعرض ابهام عند المستعمل لاجل
الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع قلت معنى المستقر
في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم
القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وساير
المقادير فلا فرق بينهما من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسر
والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة في ما تخل به قوله عن ذات مذكورة او مقدرة
ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول الى الاخر ∴
قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظة عن في مثله تفيد
ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما تقال فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك اي امرك
سبب لحصول الفعل فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة
وشبهها اي النسبة سبب له لانك تنسب الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة

اذن سبب التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان ابهاما يعني جعله لما انتصب عنه اي للاسم الذي صدر انتصاب
التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان
يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا قولهم ينتصب
عن تمام الكلام اي ان تمامها سبب لانتصاب التمييز لتشبيهه بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام
بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى طبقا عن طبق
والاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا تقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات
مذكورة ورافع عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذكر المفرد على ضربين
اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره وهي
والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما
يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن
كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المزروع والممسوح
كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير
كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا وامثالها غيرك انسانا وسواك
رجلا محمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا او بغلظه خشبا و
نحو ذلك من المقاييس ايضا لهذه المقادير اذا انتصب عنها التمييز اردت بها المقدرات
لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون
هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المزروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن
وكذا في غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون
مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض في هذا
اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم يحتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه
مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى لان
ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنونين بالاضافة
وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب
الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة ولم يلتزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة
وفي المائة والالف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فآثروا التخفيف
بالاضافة مع انه قد جاء فيه النصب على الاصل خمسة اثوابا وثمانين عاما وانما
تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا
فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز
لكان جعلا لثلثة اسماء كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلثة عشرك فمخالفة المضاف

المقدار

المضاف اليه معنى للمضاف فتسهلت الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد
الذي في آخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان
النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم
تحذف في الاضافة كحذف نون الجمع لمباينتها اياها ولم تثبت معها لمشابهتها لنون
الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم
قليلا والاكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك قال وستعرف تذكرتك نكلد
اجراءه مجرى احد عشرك قوله واما في غيره اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل
زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه
يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبل واما بالتنوين وهو اما ظاهر
كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية كما في منوان
سمنا واما بالاضافة كما في مثلها والمبهم المحتاج الى التمييز في مثلها ومثله هو المضاف
لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زيد
لاحتاج الكلام الى التمييز لابهام المثل والملء اي قدر ما يملأ به الشيء فرجلا تفسير مثل
وزبدا تفسير ملء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل
الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا
تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول
لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم
التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت
مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل لا يرد
ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا تقال
عندي الراقود خلا وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء آخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز
وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم
كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا ويا لها خطة وما احسنها
نقلة ولله دره رجلا وويحه رجلا لعتيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء
مثلا ومن هذا الباب اي الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن
قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واي رجل ردا عليه ولا ريب في ان التمييز في
نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعني من قوله من ويله الى يا له فينظر
بان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقول علي رض
في نهج البلاغة يا له مراما ما ابعده وقول امرء القيس فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل

شُدّتْ بِيذْبُلِ وقوله ذي الرُّمّة ۵ وَبِلِّهما بِرُوحةٍ والريحُ مُعْصِفةٌ والغيثُ مُرْتَجِزٌ والليلُ مُعتكِرُ
وان عُرِفَ المقصودُ من الضمير برجوعه الى سابقٍ معيّنٍ كقولك جاءني زيد فيا له رجلا وويله
فارسا ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو فلله
لزيد يا لك من شجاع ولله دَرُّك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن
في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه ظاهرا
نحو يا لزيد رجلا وكقول الشاعر ۵ ويلمِّ ايّامِ الشبابِ معيشةً مع الكُثْرِ يُعطاه
الفتى المُتْلِفُ النَّدي ۵ ولله دَرُّ زيدٍ رجلا قال ۵ لله دَرُّ انوشروان من رجل
ما كان اعرفه بالدُّونِ والسِّفَلِ ۵ وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتله الله عزّ من قائل ولبيد
زيدا قاتله الله شاعرا او من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى بزيد
رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس
المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله دَرُّ زيدٍ رجلا لله دَرُّ رجلٍ هو زيد وويلم ايام الشباب
معيشة ۵ اي ويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما
قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب
علم زيد ودار زيد وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة
كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا لمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل
في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بنائه على
فلا تظنن ۵ ان الناصب للتمييز في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل
هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان تقصد الانواع ويجمع في غيره
ليس بتقسيم حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او
عن غيره والاول اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز
والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة
نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الآحاد ان تفصل الامرين
اي البيانين فنقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع او نقول عشرون ضروبا بمعنى اختلاف
انواع آحاد لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجيء في بابها وان كان
عن عدد ليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا ودرهما والذي عن غير العدد ان كان
جنسا وقصدت الانواع فثنِّ ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والا فافرد
نحو عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب
نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله
رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ونعني بالجنس ههنا ما يقع

نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد وزيد طيب ابا وابوة ودارا
وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره
صح

لجنس

يقع لفظه الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير كتمر وضرب جنس بخلاف
رجل وفرس قوله فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة فاما جازت
ايثارا للتخفيف وذلك نحو رطل زيتٍ ومنوا سمنٍ وكان عليه ان يقيد التنوين
بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدر وهو في بابي كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر
واخواته لا يضاف في الاغلب الى التمييز كما يجيء في بابهما قوله والا فلا اذ لا كان
مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي مشبهة
له واما قولهم في حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه
عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولهم ممتلئ ماء وممتلئان ماء وملآن ماء
وانا اكثر مالا ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية بل
التمييز فيه عن النسبة كما في امتلاء الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما
امتنع الاضافة معها اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضفت مع حذف
المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا
تريد عندي شيء مثل رجل وكذا لو قلت في عندك ملؤه عسلا ملء عسل لان المراد هو قدر
ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل وقوله عن غير مقدار قد ذكرنا لم كان الجر فيه
اكثر قوله والثاني عن مقدر ۵ يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة
قوله عن نسبة في جملة اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد
متفقئ شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل
التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا واوضى مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا
والمصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويلم زيد
رجلا ويا لزيد فارسا قوله او ما ضاهاها عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني
طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا
فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما وان كان مبهما فالضمير مجهول فالتمييز
عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله در زيد فارسا وويلم لذات الشباب معيشة عن نسبة
في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب
معيشة قوله ابا وابوة ودارا وعلما تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال
اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد
او غيره ونعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك
الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله
تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل

كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جازان يكون له وللمتعلق
هو لمتعلقه فتطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا
الانواع وان كان صفة كانت له وطبقة واحدة

كنى رجلا هو زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد
علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة لجواز ان يكون
المعنى طاب ابوته واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له
لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان نقول اما ان يصلح ان يكون نفس
ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا
اولا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان
يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة اولا نحو طاب زيد علما والثاني
نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا
كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي الشيء المنسوب
اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد مضافا اليه
شيء ورجلا تمييز لشيء المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه
الامثلة كلها الى اصله حيث كان منسوبا اليه الفعل او شبهه ونرد الاسم الذي انتصب عنه
التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز
او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه
اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد
وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه
قوله ثم ان الحال يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة فالاسم اما
ان يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه
كابا او وصف نفسه كابوة جاز ان يكون له وللمتعلق يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون
نفسه كابا او وصف نفسه كابوة جاز ان يكون له وللمتعلق يعني جاز ان يكون ما صح ان
يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون
ابا زيد وكذا جاز ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة
فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه لاولاده وان يريد ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا
الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه
وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق
فيهما يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد
الجمع قوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وتركه
ما قصدا في المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان
ابوين والزيدون ابا طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اي زيد فتثنيته

ان

ان تثنيت زيدا وجمعته اي ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه وحده افردت ابا
لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان
المقصود مثنى وان قصدت اباء جمعته فقلت طاب زيد اباء لان المقصود مجموع وقد
يلتبس الامر نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون اباء جعل
التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القراين ان كانت فاما ان اختلف التمييز
وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اباء
وطاب الزيدان ابا او اباء وطاب الزيدون ابوين او ابا فلا لبس في ان التمييز ليس لما
انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز جنسا
وكذا تطابق به ما تقصده فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب زيد دارا او دارين او دورا
هذا ما قاله المصنف والاولى ان تقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه
انه ان لم يلتبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجها وطيبون عرضا
ويجوز وجوها واعراضا قال الله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي رضي الله
عنه فطيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب
ابا وانت تريد اباء وابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين قال الله تعالى
وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد الاب
لانهم كانوا لنبا اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلتبس نحو قر زيد عينا قال ابو طالب
يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم فاصدع بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا
قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء
اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة ابائه وكذا تقول طاب الزيدان
او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه
الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد قال الله تعالى بالاخسرين
اعمالا قوله وان كان صفة قسيم قوله وان كان اسما يعني ان الصفة لم تجئ صالحة
لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم تجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن ان
تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك
نحو لله دره او در زيد فارسا وكفى زيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون
هي تمييز وقال بعضهم حال اي ما اعجبه في حال فروسيته ورجح المصنف الاول قال لان المعنى مدح
مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما
فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى
هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته وتصريحهم بمعنى لله دره من فارس يدل على انه

تمييز وكذا قولهم

والتمييز عن المفرد مقدر عن و كذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل
تصريحهم بهاء نحو بالكرمن نبيل وعزمن قائل وقاتله الله من شاعر ومررت برجل بجهل من
رجل وحسبك من رجل اى بجهل هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه
المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا
وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله دره فارسا فالدر في الاصل ما يدر اى ينزل من الضرع
الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه
وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشى العجايب فكل شىء عظيم
يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى
لله دره ما اعجب فعله قوله ولا خلاف لمازنى والمبرد اى لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان تمام الاسم
اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه قوله تلثون للبحر حولا كميلا ضرورة والحاصل تقدم لان
عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهى كونه تاما كما ان الفعل
يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر
وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله در زيد فارسا وبلغ زيد شجاعا ودع
زيدا رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة وافعل التفضيل وما فيه معنى الفعل وكون
المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو وهو الفعل
غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف
كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول
فجوزه المازنى والكسائى والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه فى الاصل فاعل
الفعل المذكور كما فى طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض
عيونا اى تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء ماء اى ملاءه الماء
والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة برصينة اذ قد يخرج الشىء
عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل
فلما قام مقام الفاعل لزم الرفع وكونه بعد الفعل فاى مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار
على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقدم وقيل ان الاصل فى التمييزات ان يكون موصوفات
بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندى حلال اقود ورجل مثل ومن
منوان وكذا كان الاصل فى طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما ضولف بها الغرض
الابهام اولا ليكون اوقع فى النفس لانه يتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته
بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلا كان تقدمه يتضمن
ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لما قلنا فى الحال وهو ان المنصوب
رفع الابهام

رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهى اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا واجاز الكوفيون
كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشته والم بطنه ووفق امره ورشد امره
ورايد الحسن الوجه وعند البصريين نحو سفه نفسه سفهها او سفه فى نفسه والم بطنه
بتضمين معنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشته بمعنى فى امره وفى عيشته والحسن
الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجىء فى باب الاضافة واعلم انه لو قيل ان افعل التفضيل
اذا اضيف الى شىء فالذى يجرى عليه افعل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن
ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه افعل نحو زيد احسن
منك ثوبا ففى قولك زيد افره عبد زيد هو العبد وفى قولك زيد افره منك عبدا زيد مولى
العبد اقول وليس عليك هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما
خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اى هو اشجع رجل فى الناس وهما خير اثنين فى الناس
والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع
الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله
تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز خير من حافظ فلو والجر سواء نحو خير حافظ
وخير حافظا فهو حافظ فى الوجهين وقول الاعشى تقول ابنتى حين جد الرحيل
ابرحت ربا وابرحت جارا ابرحت اى جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة
بمعنى ابرحت صرت ذا شدة وكمال اى بالغت وكملت ربا فهو كنعم زيد رجلا اى ابرح جار
هو انت وكذا قوله اجارتنا ما انت جارة لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما فى قوله
القارعة ما القارعة اى كملت جارة فمعنى ما انت كملت فالمنصوب فى عبارات النحاة
نحو قولهم شرا اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديره اى
كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظ مبتدأ ومثله كثير فى كلامهم قوله المستثنى متصل
ومنقطع اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من
حيث المعنى فان ذلك لان ماهيتيهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفى الماهية
فى حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان
فى الماهية لا يتساويان فى جميع اجزائها حتى يجتمعا فى حد والدليل على اختلاف حقيقتيهما
ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج بل يمكن جمعهما فى حد واحد باعتبار اللفظ لان
مختلفى الماهية لا يمتنع اشتراكهما فى اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها
هذا آخر كلامه ولقايل ان يمنع اختلافهما فى الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد
والآخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته
بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا

لما قبلها نفيا. وانما لم نقل كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه
لا من تمامه هينئه فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا
لمخالفة الحمار للقوم في الجنس قوله من متعدد اي من شيء ذي عدد قوله لفظا او تقديرا
تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا
نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد قوله بالا واخواتها ليخرج نحو جاءني
القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي
لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد
كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني
القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم
اشكال الاستثناء
ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا لو قلنا
انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج
ولا اخراج الا بعد الدخول فان جاز الشك في مثله لم يصح في نحو له علي عشرة دنانير
الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه
داخل في القوم والا لاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم
يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجتنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد
في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون
المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا
فقال بعضهم نختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاءني القوم عام مخصوص اي ان المتكلم
اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه
اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج
الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة
الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة
تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى
منه والا الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له علي عشرة الا واحدا بمعنى علي تسعة لا
فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان
عشرة في كلامكم هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء وهو الخمسان والا
مفيد للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلثة واجماعهم
على ان الاستثناء مخرج يبطله هذا ويلزم منه انه فرقوا في بدل البعض وبدل الاشتمال
كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع لان الناس جنس يعم المستطيعين

منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب
او متقدما على المستثنى منه مع منقطعا في الاكثر
او كان بعد عدا وخلا في الاكثر او ما عدا وما خلا
وليس

المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم
بل لله على مستطيعهم وحده وقال آخرون وهو الصحيح المندفع عنه الاشكالات
كلها ما قرروا منه وما لزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل البعض
الصحيح في دفع اشكال الاستثناء
داخل في المبدل منه فالتناقض بمجيء زيد وانتفاء مجيئه في جاءني القوم الا زيدا غير لازم
وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم
مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ورايت غلاما ظريفا الى الجزئين
معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء كان بدل كل
واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في
مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان
استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها
بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم
الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فزبدة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى
منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كانا قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض
في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاءوني وفي نحو له علي
عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له علي وذلك لان المنسوب
اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها
الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثناء لما
كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل
النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض قوله
وهو ولا يكون شرع يتبين اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات
وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب
ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى
وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيء
واختلف في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد
تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامها مقام استثني
والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثني كما ان حرف النداء عن انادي
وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فمعنى
قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب

ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يجعل الحرف الموصول
مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول
كما يجيء واما تقدير حرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل
لكون الحرف التي قبلها كالنائب عنها والا يكون عنده كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء
الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا
انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل
قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم فلا لنفي حكم ما قبل الا ونقيضه نفيا
كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كالاسد فقدم
الكاف وركبوها مع ان وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اورده ليست
عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت
تقول ما جاءني القوم الا زيد ولان فيما قال عملا لان مرة وللا اخرى عن مقتضيهما
وذلك لانه ينتصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا الجمع لحكمان معا في موضع
ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد
الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم هو منصوب باستثني كما ان المنادى منصوب
بانادي والا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول
مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا
نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا يرى انه
يجب النصب في اياك والاسد بتقدير باعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد
لكنا نقدر ابعد ونحوه وقال المصنف في شرح المفصل العامل في المستثنى منه برمته
الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معنى فعل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد
الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتكم معنى الفعل وان كان من جهة
النسب اي تنسبون اليكم بالاخوة فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه
بالا ولا يلزم منه في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل
الواو العطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى عنه
اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فينتصب
التمييز ولا استبعاد في تقويتها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه
ما قبله كعمل العشرين في الدرهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه
انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب يحمل على
معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا

مطلب الا عند الفراء مركبة من ان ولا

العامل في المستثنى المنقطع

او منقطعا

او منقطعا فهي وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد لوقوع المفرد
بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتاخرون
لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن للاسماء وخبرها في الاكثر
محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا
نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء
المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتاويل البصريين
اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم
ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وايضا معنى
لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها
مع انه ليس بداخل فيه وهذا معنى الاستثناء المنقطع بعينه واما وجه النصب في المستثنى
من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجيء والابدال ايضا لا يجوز فيه نحو جاءني القوم
الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب فلم
يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى
منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب
فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على
انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقولون ما لي الا ابوك احد فيجعل المستثنى منه المؤخر بدلا
من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول ما لي الا ابوك
صديقا على ان ابوك مبتدا ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن
مبتدا ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت ما لي احد الا ابوك وصديقا حال وتقول
ما لي الا زيدا صديق وعمرا او عمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على انه مبتدا محذوف
الخبر اي وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عامل
المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تاخره عن المستثنى
منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك
الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها انسي شاذ عندهم
للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه
لدلالة الظاهر عليه فاذا قام المستثنى مع اداة الاستثناء مقام المستثنى منه
وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تاخير المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب
وزيدا الا راكبا [illegible] وجوز الكوفيون في السعة تقديم المستثنى على المستثنى منه والحكم
معا نحو الا زيدا ضربني القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب

مطلب سبب وجوب فتح ان بعد الا

المراد بالاستدراك

والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ويمنع القفال ايضا وذكر ان المستثنى
اخرج من المستثنى منه في الحقيقة او لا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر
مخرج من الحكم ايضا انك اخرجت زيدا من حكم المجي في قولك جاني القوم الا زيدا وان
يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يكون
بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز لكثرة استعمال تقدمه على احدهما نحو جاني الا
زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجز تقدمه عليهما معا في المفرغ الذي ليس فيه
الا الحكم لم يجز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو
العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل
في المستثنى الابتداء لا الخبر قوله او منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا
اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب
وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح
حذفه نحو ما جاني القوم الا حمارا وما جاني زيد الا عمرا فهمنا يجوزون البدل ثم ان
ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا او لا فالاول
نحو قولك ما في الدار احد الا حمارا يصح ان تجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذويب
فان تمس في دار برهوة ثاويا انيسك اصداء القبور تصيح ومنكم ما لي عتاب
الا السيف فلسيبويه في مثله وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة
دخول البدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمار ان يقال
ما فيها الا حمار اي ما فيها شي الا الحمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف
المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك تظن ان المخاطب يستبعد
خلوها من الادمي فقلت لا احد فيها تاكيدا لنفي كون الادمي بها فلما ذكرت ذلك
المستبعد بقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل
وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان
في الوجه الاول وذهب المازني انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار
جاوني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن
وقولهم ليس له سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى
في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا النصب التام في قول سيبويه وذلك نحو ما جاني الا عمرو وما
اعانه اخوانكم الا اخوانه قال في الحرب لا يبقي لجاحمها التخيل والمراح الا الفتى
الصبار في النجدات والفرس الوقاح وقال عنترة لا تعني الرماح مكانها ولا النبل
الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه

واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا وقوله تعالى فلولا كانت قرية امنت فنفعها
ايمانها الا قوم يونس فلا يجوز الابدال في الايتين لان التخصيص كالامر والشرط ولا يجوز ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد وكان الزجاج
يجيز البدل في قوم يونس لان معنى لولا كانت قرية امنت ما امنت قرية لان اللوم على ما فات دال على انتفائه

حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم
فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم فيكون
ايضا متصلا ومنه قولهم لا تكونن من فلان في شي الا سلاما بسلام اي متاركة ووداعا
من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متتابعة
وجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا يخلو الكلام
من هذا ومنه قولهم ما ضر الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن
السراج يقدران الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد
الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن
فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال
باقيا فظاهر فيه اول وجهي سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من
المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب واحد يحسب هو
فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه ناقص واحد وهو جود الكامل المسرف لما لم
يعدونه في ظاهره ادخله شاعرا من النقص وانها في الحقيقة غاية في الكمال من جملة
العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان عيب ان لا عيب فيه فنفى عين الكمال
عن معاليه قوله وكانا بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر
الجر بعدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها وقال اي السيرافي
ما اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو
في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى
جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمن في باب
الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا
اضمار فاعله وفاعل عدا ولم تظهر معهما قدم كونهما في محل النصب على الحال ولهذا
اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فمتعدية في غير الاستثناء ايضا وفاعل
خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود في جاني القوم خلا زيدا وعدا
زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه
مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان تضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل
المتقدم اي جاني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون
مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ما النساء وذكرهن بعدا مضرة وقال
بعضهم ما موصول بالا قوله وما خلا وما عدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي

النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب
بذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل متن

تدخل على الفعليه غالبا كما يجي في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسميه متعين
الفعليه فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم زيدا
اي وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك لان الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق
ونحوه وجوز الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون
هما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره
نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى البعض مضافا الى ضمير
المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان
الاضمار ههنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب
واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكر او معرف باللام الجنسية نحو جاني
الرجال ليسوا او لا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتتني امراة لا تكون فلانة وليست
فلانة فيلحقها اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول رايت
رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجي مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال
في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص فاترك الصنع الذي قد تركته ولا تغيظني
ليس جلدا واغلظ اي الا جلدا ولا يستعمل من الكلم الا في الاستثناء المتصل نحو خلا وغير
فانها يستعمل في المنقطع ايضا كقوله وكل اخي باس غير انني اذا عرضت اولى الطرائد ابتذل قوله
ويختار الا قليلا اعلم ان لاختيار البدل في المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد
الا ومتصلا وموخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او مؤول
غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل
عليه استفهام او نهي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالاعلى اسم صالح لان يبدل منه
معمول للابتداء او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا يجوز لك الابدال عن هاء ضربته
لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان
الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا
يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد
والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولم
يرجع الضمير الى المبتدا في الحال او الاصل لجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت
احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قالوا
اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا وما رايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس
من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتداء ايضا الابدال من ضمير راجع
الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا انصفني الا زيد لان المعنى

انصفني

النصفني احد كلمته الا زيد وعليه قول عدي بن زيد في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا
الا كواكبها وترى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر
لكونه خلاف الظاهر معنى البيت فانا لا نضايف والحكاية منفيان معنى بلى لو قلت
لا اوذي احدا يوحد الله تعالى الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد
ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المفرد
اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاني اخو احد الا زيد في حكم ما او وصف
معمول لغير الموجب نحو ما اتاني غلام لاحد الا زيد قولنا او مؤول به يدخل نحو قلما
رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وقل
رجل وقلما رجل واقل رجل بمعنى النفي قال ابو علي فقلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما
سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجي في نواصب
الفعل قال ويجي بمعنى اثبات الشي القليل قوله قلما عرس حتى هجته بالتباشير
من الصبح الاول ولكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتدا كما لا تدخل
على ما النافيه ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل
النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة لم يحسن على ما قال الاخفش قال
ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلا عطائه
معنى الفعل الا يرى ان سيبويه اجاز حكاية نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي به كالجمل وفاعل
قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي
اقل مبتدا حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا
وفيما قاله نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك
اقائم الزيدان موجود قال او نقول هو مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في
اقائم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك الا زيد خبر المبتدا والا زيد بدل من ضمير
يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك
الا الزيدون قال وانما ثني ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل
كما تقرر في بابه اذا اضيف الى نكرة ان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة
فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق
من هذه المذاهب ثاني قولي ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد وقل من يقول
ذلك الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن
وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل
لان اقل رجل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى

ما نفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابدا له من لفظ لتذكر افعل لو اجريت مما هو طرحتر في التفسير
فيبقى تقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرف كان او نكرة
بدل من المضاف اليه افتر على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل تقول ذلك الا زيد
اي ما تقول ذلك الا زيد وقد يجري لفظ ابى وما تصرف منه مجرى النفي قال الله تعالى فابى
اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجري في الموجب الا اذا
حمل هذا الجوز نحو ابى القوم ان ياتوني الا زيدا اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال
وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا
قليلا اي لم يطيعوه الا قليلا ولا تجوز مات الناس الا زيدا اي لم يعش الناس الا
زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيد وان
قام احد الا زيد قمت نعم كان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت
فنفعها ايمانها الا قوم يونس لتاويله التحضيض بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذ
اللوم على ما فات دلالة على انتفائه وقدرته النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون
من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا
غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على
من قال قام القوم الا زيدا فالنصب هاهنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين
قولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت
جالسا هاهنا الا زيد فان الابدال ليس باولى هاهنا من النصب اذ كونه مختارا
لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك فاذا تقرر
هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان عبوته بجواز حذف المتبوع
وهو هاهنا جائز وقال الكسائي والفراء الا حرف عطف بهذه الشروط والاختلاف
بينهم في معنى الا وانه للاستثناء وانما جعلناه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام
واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في آخر لان معنى ما قام القوم الا زيد
ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال
بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل
الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة
الاستثناء المتصل لافادة انه من المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف
للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة
نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب
على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم

والزاء

والزائد يمنع النصب والابدال نحو ما جاءني القوم الا زيدا والا زيدا ولعله قاس
ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف باللام فلا يجوز
جاءني قوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس
بشيء لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول ولهذا اذا علم في الموجب
دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة الا
واحدا وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال
اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني
القوم الا زيدا فكما انه لا يجوز الابدال في الموجب لا يجيزه في غير الموجب قياسا عليه وهو
باطل بقوله تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار
واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه
يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب
النصب ومن جعل للذاكر ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما
ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء
على النصب في قوله ولا يلتفت منكم احد الا امراتك تكلف جار الله لئلا تكون قراءة
الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى
من قوله تعالى فاسر باهلك لا من قوله لا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المصنف بلزوم
تناقض القراءتين قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسرى
بها والاستثناء من لا يلتفت منكم احد يقتضي كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء
فيكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان الاسراء وان كان مطلقا في الظاهر الا انه
في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك فانك
تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثنها على هذا ان شئت من اسر او من ولا يلتفت
ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه واذا كان
المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه
اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى عن سيبويه النصب على الاستثناء
والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة جزء من الموصوف فكانه لم يتقدم عليه
جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه والعائد ووصفه
بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد قوله ويعرب على
ما ما هذا الذي تسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه
يشتغل عن المستثنى منه في المستثنى واعلم ان المنصوب بعد الا يعمل الفعل او شبهه كما تقرر ذكره

هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه على مقتضى المنسوب دون المستثنى
لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن
اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في ما قام القوم الا زيد ابدا نا بكونه
من تمام المنسوب اليه وعبرة امكان اتباعه اياه بتجويز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه
على البدلية وذلك في غير الموجب وان لم يجوز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل
وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب
وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند
جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة
الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان
الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه
اذا قام عليه دليل والدليل المستمر دلالة على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان
المقدر متعدد من جنسه نعم وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من
الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى منه ولا ان يكون بعضا معينا
يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق
الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو
ما قام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها
ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يقل نحو قولك يتحرك الفلك الا سكانه الاكل الا التمساح
ويعلم الله تعالى الا قدم العالم او حدوث ذاته ويستطيعه الا المستحيلات وقرأت
الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال وقد يمكن
ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل
كما اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد فتقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ
في الموجب فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب
اليه كان هو مع المستثنى والة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب
بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب
اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه
كيف يسند الفعل المنفي فيما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند
اليه في الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيدا
بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة واذا كان المسند اليه لفظا والاستثناء مفرغ
يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد

الا زيدٌ وما ضُرب الا زيدٌ وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما
مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما رأيته الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا
واما المفعول معه فلا يجيء بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا
كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالاموذن من حيث المعنى
بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين موذنين بالفصل
ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو وكما تقع الصفة
واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل
لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر وتقع بعد الا الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلا
الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم الواو للحال
لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف
وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا
فجيء بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل
الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني باب علمت
نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقوله عليه الصلوة
والسلام قد كنت وما اهدد بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدا والخبر
ونواسخها فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما
وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الا زيدا فزيدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان الا
زيدا فيها وزيد الا راكبا لم ياتني لم يجز لما تقدم ان الا لا تتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير
المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا اخوتك واين الا زيدا اخوتك
لان العامل اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه واما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من
الا زيدا اخوتك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيدا احد وما عندك الا زيدا احد
ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا هل الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي
المفعول المطلق اذا كان للتاكيد وقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا
وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى
مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس
مصدر ان نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحكمه ان تعالى نه محتمل
من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه
كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك الوهم كما انك اذا
قلت جاءني زيد جاز ان يتوهم انه جاء من يجري مجراه من كونه سائر انواع البدل مفرغ نحو

فائدة جليلة

ما سُلِبَ زيد الا ثوبه في الاشتمال وما ضُرب زيد الا رأسه في بدل البعض اي ما سُلب زيد شي من الاثواب وما ضرب زيد عضو منه الا رأسه وعطف النسق لم يجي فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتأكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص منه وكذا التأكيد لانه لم توضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التأكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى تقدرها وتخرج الفاظ التأكيد منها والوصف نحو ما جاءني من اهل الاطريف والعتيق احد الا انت خير منه وفي خبر المبتدا نحو ما زيد الا قايم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءني زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لابد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاف للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفارها وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء ولم يسمع والفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله يطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفراء الا ثمانيا ونحو ان يريد الا ثمانية جمال فرخم في غير النداء ضرورة وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قيام مقامه وهو بجزما قام الا زيد قوله وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المؤول كما ذكرنا قوله ليفيد يعني قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن ثم اي من جهة ان المفرغ انما يجي في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدايم كما يجي في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع ما ينافي النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا قوله واذا الا قايما قوله اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في ثلاث مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو ما زيد او ليس زيدا او هل زيد بشي وفي

اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي المنصوب بلا الجنسية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افرادها المجرور بها سوا باشرت المجرور كما في ما جاءني من رجل او كان تابعا لما باشرها نحو ما جاءني من رجل وامراة والا الآتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افرادها بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقايم اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقايم وقاعد والا الآتية بعدها مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبرها المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والا تبطل الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلا منهما للاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادة من في الموجب والتي تجوز زيادتها في الموجب ليست هذه وكذا الباء المزيدة في نحو القي بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها اي التي لتأكيد غير الايجاب وقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء المذكورتين اي المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل فاضل وما زيد بشي الا شي حقير واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقية لما لزمت المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان تعملا في المنكر لمناسبته ما ينبغي ان تدخلا فيه وان كان في حيز الايجاب وتمهد ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي انما لم يجز جر المبدل فيما جاءني من احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل فيما نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبرها المذكورين لان اعمالهما فيما بعد الا ينفي بناء نفيها بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في خبر ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيا الا شيا لا يعبا به لان معنى ليس وما سواء اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنييهما

ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقاء نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها
فعلا وفعليتها لا يزول بالا كما يزول نفيها فان قيل فقد اثبت لها معنيين احدهما يزول
بالا وهو النفي والاخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى انفا فيلزم ان
يكون فيما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل نحو كان وانما حكمنا بذلك للحروف
علامات الافعال اياها نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمن الماضي
فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجيء معنى نفي كون مضمون
الخبر وهو معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمغزى
وان كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ اخر ذكر وهو معنى
ما ثم قيل انهما بمعنى واحد في الحقيقة وربما يبين معناهما الوضع مختلفا ان
ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون
بحاله وهو الناصب للخبر دون النفي كما في كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا
تفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ اخر وهو الجملة بعدها فينبغي ان تكون حرفا ولا تكون
فيهما معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان تكون بمعنى ما ثبت وما
حصل فتفيد معنى في نفسها كساير الافعال التامة فافادتها للكون المنفي في غيرها واو
لفظ كان الكون المثبت في غيرها عارضة كتجرد عسى وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب
فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبا به ولم
يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به فما وجه الرفع قلت المبتدا والخبر
فعلان كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبتهما
لكن يبقى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه ومن ثم اذا كان العامل حرفا لا غير
معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قايم وعمرو وان غير المعنى فلا
يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر
وسقط ذلك الاعتبار ضعف الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كساير
العوامل ولذا لم تعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر
وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد مندوحة لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا
يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامراة بالرفع فاذا اضطر الى الحمل عليه كما
في نحو ما زيد بشيء او شيئا الا شيء وفي نحو ما زيد بقايم او قايما بل قاعد وولكن قاعد كما
في ضربنا فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها
الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما
قلنا في نحو ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء

على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء
مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته ملبس بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا
رجل فيها الا زيدا ولا يلبس بالبدل في ما جاءني احد الا زيدا واما في ما رايت احدا الا زيدا
فانه يلبس ببدل جائز فعلى هذا لا يكاد يجيء النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل
قال الشاعر مهامها وخروقا لا انيس بها الا الضوابح والاصداء والبوم قال ولا
امر للمعصي الا مضيعا وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاما كما
قال للعصي امر مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار
فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر المحذوف
اما قبل الاستثناء واما بعده وفي نحو لا احد الا زيدا ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما نحن
من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيبويه ان احدا
لا يقول ذلك الا زيد فتبدل زيدا من الضمير في يقول فترفعه او من احدا فتنصبه وانما
ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب وانما نفيت بعد ان جئت وانما اغتفر
ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد الا زيد كما جاز ان يقول علمت
زيد ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجيء في افعال القلوب فلما
اجريته مجرى الواقع في حيز النفي جاز ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون
نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع في حيز
غير الموجب فلا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم ما رايتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم
وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم الا زيدا ولا باس بان
نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل
فيما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل
وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال ما ضرب احد احدا
الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول
لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف
خلافا لبعض البصرية تقول له علي عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي
عشرة الا تسعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم
متجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج
ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذكر الكل كما تسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق
بخروج الواحد ازالة لتوهم السامع ولا يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام
بان يكون الناقص منه اقل من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان

يطلق

على اقل من نصفه وهذا الذى توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء
وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه بيان حكمين باخصر
لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد
ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره وافدت بجاءني القوم الا زيدا الفا
يدتين وكذا في لم يجئني القوم الا زيدا على العكس وكذا القول في العدد لو قال
شخص لي عليك عشرة فقلت لك على عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زايد
على الثمانية ولو قلت مكان لك على ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان هذا في الاستثناء هذا
الغرض وهو مقصود في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك
لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك على عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن
بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع آخر الى تخصيص
العشرة لم يستهجن وان بقى واحد نحو قولك لك عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع
شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى اولا فان تغايرا وامكن
اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما بر اب وابن الا زيدا اى زيد اب بار
وابن بار فان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا او كان بعيدا نحو ما ضرب
احد احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرت فان تعين دخول
المستثنى في احدهما دون الاخر فهو المستثنى منه وليه او لا نحو ما فدى وصى نبيا الا عليا
وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل
ابن ابا الا زيدا وكذا نحو ما فضل ابا ابن الا زيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر
رجوعه اليهما معا وان تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه
لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن او من اب
وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد ويقدر
للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى
تاخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم
يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا
لان فاعل قتل ضمير احد ومنه قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة
ابدا كما يجئ وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد اولا فان كررتها
للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلا بد من حرف العطف قبل الا نحو ما جاءني
الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك
اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني

الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان
نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التاكيد فاما ان لا يمكن
استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير
العدد نحو ما جاءني المكيون الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر
الا النصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعني بالوتر الاول والثالث
والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني
والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في
مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وتقول في غير
الموجب ما جاءني المكيون الا قريش الا هاشميا الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك في كل
وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز لك
في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع
منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشميا
والذي في العدد نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة
الا ثلثة الا اثنين الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل
كما في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة
بقى واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقى اثنان ادخلنا معهما
ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقى ثلثة ادخلنا معها اربعة فصارت سبعة اخرجنا
منها ثلثة بقى اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقى خمسة والاعراب
في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب له على عشرة
الا تسعة الا ثمانية الى آخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا
فيكون التسعة مثبتة داخلة تسقط منها ثمانية يبقى واحد تضم اليه سبعة تصير ثمانية
تسقط منها ستة يبقى اثنان تضم اليهما خمسة تصير سبعة تسقط منها اربعة تبقى ثلثة
تضم اليها ثلثة تصير ستة تسقط منها اثنين تبقى اربعة تضم اليها واحدا تصير خمسة فيلزم
خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس
الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ما له على عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشيء لان المعنى
ما له عشرة مستثنى منها تسعة اى ما له على واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل
تلزمك تسعة لان المعنى ما له على الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء
كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيد او زيدا فان بنوا ذلك على
مذهب ابي حنيفة على ... وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلوة

الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان تثبت في صلوته لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم
ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة فلا ادرى صحة
ما قالوا وان لم يمكن استثناء ثاني من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له على عشرة الا
ثلثة الا اربعة فذهب الفراء ههنا ايضا ان الواو اي الثلثة منفي خارج والشيء الذي
الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من عشرة وقولك
بعد ذلك الا اربعة تدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر
لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن
ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الا ثلثة منه او من السبعة الباقية بعد الاستثناء
الاول وكلتاهما مثبتتان فيكون الا اربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلثة على
الوجهين ومذهب غيره ان الاستثناء ثين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا
وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا
كقوله على خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له على عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني
لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو
ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان
واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب
على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى
منه وان تاخر عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره
النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل عنه مرة لا يبدل
منه اخرى اذ صار بالابدال منه او لا كالساقط ومثاله ما جاءني احد الا زيدا والا زيدا
الا عمرا الا بكرا الا خالدا وان توسطها المستثنى منه فما تقدم عليه النصب لا غير على
الاستثناء واحد المتاخرات جاز الابدال والنصب على الاستثناء والباقي واجب النصب
بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل عنه اخرى اذا صار بالابدال منه او لا كالساقط
ومثاله ما جاءني احد الا زيدا او الا زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا وان توسطها المستثنى
فما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء واحد المتاخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء
وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكرا الا خالدا وان كان
الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع
شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني
الا زيد الا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فيعطفه
عليها اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالفاشي المشهور واعلم ان في جميع

هذه

هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنياتها مخرجة من متعدد واحد ظاهر في غير
المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا زيد مخرج من احد
وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الا عمرا وخالدا مخرج مما بقي
من احد من بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى
من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا
عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو
وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الا زيدا الا بكرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والا
ههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم الا عمرا او جاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا
وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب
لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان
النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا
فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم تذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا
اشتغل العامل به كما رايت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء
نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان
الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب
في اول المستثنيين لانه عن موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء
لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الا لمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا
زيد والا زيدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب ومسائل ما ان الجمل المعطوف
بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى ولا فاجلدوهم
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الاية مما يقتضيه مذهب محقق البصرة وهو ان
الجملة لما عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيهما ان
الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول واحد
ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا
مما لا يجيزونه حملا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجمل الاخيرة مستانفة
والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بني تميم والنحاة هم البصريون
الا فلانا قوله ومخفوض في الاكثر وطب ومخفوض عطف على قوله وهو منصوب في اول
باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات
كما في حجة القراءة فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهوران وكسر الاول
مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشى في الاكثر التزم سيبويه حرفية حاشى لقولهم حاشاي

بدال

حجة القراءة كتاب لابي علي الفارسي

في كلمة حاشى

حملت على الا فى الاستثناء كما حملت الا عليها فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وضعف

من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم تجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية
مطردا كخلا وعدا يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر • رأيت الناس
ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا • وما حكى الماني من قول بعضهم اللهم اغفر لى
ولمن يسمع • حاشا الشيطان وابا الاصبغ • بفتح الشيطان اى جانب الغفران الشيطان
شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به تحذف
لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين اثبات فعل لا فاعل وهو غير موجود وجر
بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليته اللام
تعين عنده فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه معها منونا كقراءة ابن السماك
حاشا لله فيقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا
قال سبحانه ثم سبحانا نعوذ به • وقبلنا سبح الجودى والجمد • فيجوز على هذا ان تكون
حاشا فى جميع المواضع مصدرا بمعنى تبرية وتنزيها واما حذف التنوين فى حاشا لك فلا ستنكار
هم للتنوين فيما غلب عليه تجريده منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم فى قوله
سبحان من علقمة الفاخر ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف
لما غلب استعماله مضافا كما يجئ فى بيان سوى ولك ان تقول ان حاشا الجار حرف وهو فى
نحو حاشى لله اسم بنى لمشابهته لفظا ومعنى لحاشى الحرفية واستدل المبرد على فعليته
بتصريفه نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة • وما احاشى من الاقوام من احد • وليس
بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لوليت اى قلت
لولا ولاليت اى قلت لهما وسبحلت اى قلت سبحان الله ولبيت اى قلت لبيك وهذا هو الظاهر
ولان المشتق الذى هذا حاله بمعنى تعويضهم تلك اللفظة التى اشتق منها كالتسبيح قول
سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره
ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشى زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله
ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو افعل فى سوف افعل وكثر فيها
حاشى وقد حسنا لان الحذف فى الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا فى الاستثناء وفى غيره
فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكر فيه فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى وربما اراد
تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرئون من ارادوا
على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون آكد وابلغ قال الله تعالى
قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء فى كلامهم الا قبل ما خلا وما عدا لا قبل غيرهما
فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائى دخول الا على حاشى الجارة • قوله
وغير صفة لغيره • قوله غير مبتدأ وصفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة

مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه
غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو الاول والثانى مجاز فان الوجه الذى تبين فيه اثر الغضب
كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات ومغايرته للمستثنى كما ذكرنا فى حده هو المغايرة لما
قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء فى معنى
المغايرة لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء اى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة
وحملت غير على الا فى الاستثناء فى بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد غير مغايرا
لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت فى الاصل الا
ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف
فوقع غير فى جميع مواقع الا فى المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا عن المستثنى
ومقدما عليه وبالجملة فى جميع مواقع الا الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها
ولم تحمل الا على غير الا بالشرائط التى نذكرها فاذا دخل الا على غير ولى الا فى الاصل حرف
لا يحتمل الاعراب ذو على اصلها فجعل اعرابها الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور على
ما بعدها عارية واذا دخل غير على الاشتغول بالجر لكونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابه
الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا
التقرير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير فى الاستثناء بما قال بعضهم لما راى انتصابه
من دون واسطة كما كان فى المستثنى بالا وهو انه انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته
الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها
على الحقيقة وهى عليها عارية فكان غير هى الواسطة لانتصاب ما بعدها فى الحقيقة •
والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو
بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءنى الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير فى الاستثناء
مطلقا اضيف الى معرب او مبنى لكونه بمعنى الحرف يعنى الا ومنع البصريون لان ذلك فيه عارض
غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح
كما فى لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت • كما يجئ فى باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله
غير انى قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء • من هذا الباب اى مبنيا على الفتح
لاضافته الى ان كما فى قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه
استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير ولا يجئ الا فى المنقطع مضافا الى ان وصلتها
قال صلى الله عليه وسلم انا افصح العرب بيد انى من قريش ويجوز ان يقال ببنائه لاضافته
الى ان وان يقال منصوب لكونه فى المنقطع قوله كما حملت عليها فى الصفة اى حملت الا
على غير فى الصفة قوله جمع اى ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما شرط

هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لابد لها في الاستثناء
من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا
يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غيره كل ذلك ليكون اظهر في كونها وشرط كون
الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءني الرجال او القوم الا زيد احتمل ان يراد به استغراق
الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر
ايضا الاستثناء الذي هو الاصل في الا فالسامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فاختير
كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حمل الا على غير
الاستثناء واشترط ان يكون المنكر غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق
نحو ما جاءني رجل ورجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون
لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله عشرة الا درهما وربما كان المنكر
محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فغيره
الصفة لا غير وكذا في المحصور الآخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو
فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل
فيه وكذا معنى ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس
في مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى واجب
الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء
مع هذه الشروط ايضا لانه يكفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسي
وانما لكن لا بد للا الا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف جمع او شبهه
منكرا ومعرف باللام الجنسية قال انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات
الا بغامها ويجوز في البيت ان يكون الا للاستثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان
في قليل معنى النفي كما ذكرنا فمذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال
يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتأخرين
تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله عليه
الصلوة والسلام الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم
هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون
على خطر عظيم وقال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان
الحرف الموصول لا تحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع وقال المصنف
في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود

ولا لافادة الشمول فقط

قال وهذا الوصف ضرورة لانه لو جاز لم وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين
لم تجعل الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز ههنا الا
الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لم يجز يعني ان البدل لا يجوز الا في
غير الموجب وكلمة الشرط وان لم يكن موجبا صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه
الابدال قال المصنف ولا يجري النفي المعنوي كالنفي اللفظي الا في قلما واقل رجل وليس
ومتصرفاته كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز
الاستثناء ههنا لان الله تعالى غير واجب الدخول في الآلهة المنكر لانه غير للعموم ولا الحصر
ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المتوغل
فيه كما تقدم واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع
غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى
فلولا كانت قرية آمنت الآية مجرى النفي في قوم يونس والاولى اجراء الشرط والتحضيض
في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول
الله في الآلهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم فقوله
وهو غير ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة
كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف عند المصنف ولا يضعف عند سيبويه واتباعه
كما تقدم قوله واعراب سوى الاصح اما النصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان
وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه مع
قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان فيه ن في سوى فصار سوى بمعنى مكانا
فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقام في افادة معنى البدل تقول انت
لي مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل
في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن
معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكانا مستويا ثم صار بمعنى بدلا
ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجيء والتزم
بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجيز جاءني القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر
في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى
في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا في الاصل
والآن فليس الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير
نحو جاءني الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا

ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد
تقطع بينكم وقوله فوق السماء ومن دون السابع واعلم ان المستثنى قد يحذف
من الا وغير الكائنتين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا نحو
جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما في
في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز ان تكون اسمه وقد
حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وهو
ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه
وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غيرا بالنصب على ابقاء المضاف على حاله
بعد حذف المضاف اليه وقد ينونون غيرا على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غير وليس
غيرا كما ينونون كلا وبعضا عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وهذا يقوي
مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا
وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم
ليس اي ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان تاتي بعده لم يكن
نحو جاءني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين قال الشاعر
جئتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء
حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما عد من كلماته
لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعده فما مضاف
سي اليه وما زائدة ويحتمل ان تكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع فهو
عند الجر خبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل
لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ تماما على الذي احسن
او صفة قليل وليس نصب الاسم بعد لا سيما بقياسي لكنه روي قول امرئ القيس ولا
سيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا لنصبه وجوها قال بعضهم ما نكرة
غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا
ينتصب بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز
نصبه قياسا على انه تمييز لان ما بتقدير التنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل
لاستوى المعرفة والنكرة قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لا سيما ان اتيته
قاعدا ما ههنا زائدة عوضا من المضاف اليه اي ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم
ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل
اعتراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق الية اذ هي مع ما بعدها بتقدير

لا سيما

بتقدير جملة مستقلة والذي بمعنى المثل نحو جاءني القوم ولا سيما زيد اي ولا مثل
زيد موجود بين القوم الذين جاؤوني اي هو كان اخص بي واشد اخلاصا في المجيء ونحوه
لا محذوف وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف
لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله
بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص
من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لما بينهما معنوي فصار في نحو
انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان
عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له
في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا
فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال
من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولا سيما
وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب فجواب الشرط مدلول
خصوصا راكبا اي واختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكره الاخفش
اعني قوله ان فلانا لكريم لا سيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا
في حال قعوده ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان
مجيئها اكثر وهي اعتراضية لما ذكرنا ويجوز ان تكون عطفا والاول اولى واعذب وقد
يقال لا سواء ما مقام لا سيما واعلم ان اصل الا ان تدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ
فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبدون وما زيد الا يقوم او حال
نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان
يكون هذا حالا لعموم ذي الحال وانما شرط التفريغ لتكون الا ملغاة عن العمل على قول
او غير التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دخولها على ما يقتضيه من الاسم لانكسار
شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته للاسم واما الماضي
فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد قيدين وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد
عبروا وذلك لتقريبها له من الحال المشبهة للاسم واما تقدم ماض منفي نحو قولك
ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وعنه عليه الصلوة والسلام ما ايس الشيطان
من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون
ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط
والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون
مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار

مطلب وقوع الفعل بعد الا نحو ما زيد الا يقوم

كان احتراق وان كان هناك احتناق فهنا كذا كذا وان كان الانسان نا طقا فالحمار
ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون
ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم
الثاني للاول جاز ان تعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والا فيصاغ ما الا وما
بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك
او مضارعين نحو ما ازوره الا يزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني
كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو
مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على
هذا المعنى المذكور اما ماضيا او مضارعا مجردا كما رايت وجاز ايضا ان ينظر الى كون
مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا
مع الواو نحو ما زرته الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني واما (طرح الواو مع
جزء الشرط لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال
نحو جاءني زيد راكبا ولفظ ايضا منفصل عن العامل بالا جاز ان يستظهر مقترنا في ربط
مثل هذه الحال بعاملها بلفظ الحرف الرابط اي الواو نحو ما ازوره الا ويكرمني
وندر قمت واصك عينيه كما مر في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما زرته
الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارني لانك ان نظرت
الى معنى الجزاء الذي يستفاد عن مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد
كما يجيء في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور واما
قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم
الامير معه صقر صائدا به غدا اي عازما على الصيد وكذا معنى الخبر اي ما انبئ الشيطان
من بني ادم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه
المجزوم به كالواقع الحاصل وقد تدخل الا ولما بمعنا ها على الماضي اذا تقدمها في
السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت
كاتبك سوطا كتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله
من قولهم نشدته فنشد اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول
المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون
نشد بمعنى طلبت اي نشدتك الله كقوله تعالى ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبتك الله
من بين جميع ما يقسم الناس لاقسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك والا النقض
معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله فقد ضيقت عليه الامر في فعل

مطلوبك

واخواتها ما هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد
قائما وامره على نحو خبر المبتدأ وتقديم متن

مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك فعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما
الطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب
حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قولهم وسبق الذين
ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو قسم
الملوك ولما في الاستثناء لا تجيء الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما رايت ولا تجي الا في
المفرغ نحو قوله تعالى وان كل لما جميع حنبكان معرفة لما قال هو المسند خبر
نيه خبر المبتدا وحكمه كان في الاصل ذلك نحو بعد دخولها نحو جميعا كلها وقد ذكرنا انه يد
فحذفه نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدا
انما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وما
يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير
اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكوره في باب المبتدا وقد يختص
خبر كان ببعض من الاحكام المذكورة نذكر بعضها هنا وبعضه في الافعال الناقصة فمما قيل
انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال
كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع الماضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان
زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل ذلك العلة سواء وجمهورهم
على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع فقالوا فان وقع فلا بد من قد ظاهرة او مقدرة لتفيد
التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل
وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك
تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا نقدرها في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله وان
كان قميصه قد وقول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو ابداها ولم
ولا في قوله اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد اذ لا منع من قيام
شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان
ماضيا من زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى
حال مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا تستمر
الحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت معافى ثلاثا ثم نكست وكذا ما زال واخواتها
موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الى الان عند قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد
نحو هذا اسد والصفة نحو زيد قائم او غني او مضروب او الفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب
ويحو بموجود اي هذا عادته لانه وان كان في الاصل فعلا دالا على احد الازمنة الا انه مضاهي
اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد لزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت رايت زيدا لا يكد

فى قول الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويحوز فى قوله [illegible] اربعة اوجه ... تحذف فى قول اما انت منطلقا انطلقت اى لان

على الاستمرار واذا قلت كنت اباه فظاهر الاستمرار وفى بقية الثلثة اى الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار ان يقع اخبارا لصار وما زال واخواتها بخلاف الماضى فانه لا يستعمل فى الاستمرار استعمال هذه الثلثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المفيدة للمدة نحو ما ذر شارق تقلب الماضى فى الاغلب الى معنى الاستقبال كما مر فى قسم الافعال فلهذا تقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد تجئ بمعنى الماضى كقوله تعالى ما دمت فيهم واما ليس فهى للنفى مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما تبين فى الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة او مضارع لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضى واجاز الاندلسى وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع فهم ويتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لم يجز تقديمه على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما ههنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفى ظهور اعراب احدهما نحو كان زيدا هذا ويجوز ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا قوله ويحذف فى مثل كنت قوله عامله اى عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغى له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اى ولو كان الدفع اصبعا اى قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شئ اذا قيلا اى ان كان حقا وتقول لا تخلق ان فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اى ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارحل ولو راجلا وان راجلا اى ان كنت ولو كنت واما فى مثل التركيب الذى فى المتن اعنى ان يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المراء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول سننظر فيه فان جاز مع كان المحذوف بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كما فى قول الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان تقال ان كان معه او فى عمله خير جاز الاوسع النصب الرفع ايضا ولكن يحمل على ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه او فى يده سيف وان كان فى عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لا انه ان كان له اعمال او فى تلك الاعمال خير ولا ان فى يده او صحبته وقت القتل سيفا واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذى هو فى صورة المفعول الفضلة حذف شئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذى هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت نقدر للرفع كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا الكثير الاستعمال للتخفيف

للتخفيف وليكون الشئ دالا على المحذوف وان لم يحسن تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجلا اى ان كنت راكبا فانا راكب وربما جرما بعد ان وان لام ما بعد فانهما ان صح رجوع كان للمقدر الى مصدر ما عدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل ان لا صالح فطالح اى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب فى الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذى بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه باضمار مبتدا بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اى فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لائق فيجئ بحسبه وحذف المبتدا اولى لانه مغروم من حذف الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجئ الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ولجواز ان يقال ان مجئ الفاء فى الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربتنى فزيدا اضربه فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثانى اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل فى الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل فى موضع واحد قوله ويجب الحذف اى يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قولهم ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومى لم تأكلهم الضبع اى لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور فى المفعول له ثم حذف كان وابدل منها ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زايدة لا عوض فلا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة فى الميم وجوبا فبقى الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت ونقول ايضا اما زيد قائما ثم قال الكوفيون ان المفتوح بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجئ ان المفتوحة شرطية قالوا القراءتان فى قوله تعالى ان تضل اى بفتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اى معنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قولهم اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بعديم واما اللفظ فلمجئ الفاء فى هذا البيت وفى قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتى وما تذر مع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلقت معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفا لازما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخلها فى ان معنى اذ فاما بمعنى اذ ما واذ ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يتعلق به الجار والمجرور اعنى اما انت ذا نفر الذى

بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها عليها نكرة مضافا او مشبها به
مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب
به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير نحو
[illegible] ولا باحسن

هو بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم تأكلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما
نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فسيجي الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل
فيما قبل الفاء كلام مع اما الشرطية اما ظاهر كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما
مقدرة نحو وربك فكبر كما مر في حروف الشرط فيقدرا البصريون اما انت ذا نفر تنكير وتفخر
ويجوز على هذا ان يكون كما لله يكلاء جواب اما انت والعامل في اما انت مر محلا محذوف اي
يكلا كلا الله لا جل رجالك وكله تكلف والاولى ان نقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال
مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يتغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيئا
فسيف وان حقا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيدا كان
منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها
الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر حرف الشرط
ولا بد اذن منها لتكون كالكافة عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا تخلو حالها عند ذكر
من ان تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب
في جزائها الفاء كيوذن بها ان امها الاصل حرف الشرط لان الفاء علم السببية لجزيها
لما تغيرت صورة حرف السببية اعني ان وسقط عن سبب الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان
مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اي ما يكن في الدنيا شي فزيد منطلق اي ان
يكن شي موجودا يوجد انطلاقه اي هو منطلق لا محالة فلا بد اذن من اقامة جزء من الجزاء
مقام الشرط لانه لم يبق منه شي كما يجي في حروف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازم
بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قوم واما
فتح همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور وقد
تحذف كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة
قال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيدها الفعل ثم جاز في اما تخافن
ومن عصبة ما ينبتن شكيرها النون كما جازت مع اللام في نحو لتفعلن كما تجي في نون
التاكيد فلم تحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يوكده وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد
لدن واخواته قال من لد شولا فالى اتلائها اي من لد كانت شولا والاتلاء ان
تلد الناقة ذات تلو قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها ينتقض
بمثل اخوه في قولك ان زيدا قايم اخوه قوله المنصوب لما تناوله لم يقل اسم لا
التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم
لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى
التقييدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلثة كونه

كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما تجي
ولو قصد الى اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه
بعد دخولها قوله يليها ونكرة ومضافا احوال مترادفة والعامل فيها المسند
وذو الحال الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجل كالمضاف وقوله لا عشرين درهما كالمضاف
له وقد بينا في المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان اي اسم لا مفردا ولم يجد ذكر اسم
لا تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب
بلا لا يكون مفردا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى كيف قولهم مبني على الفتح
ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له
ليدخل فيه المثنى والمجموع فالفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافي في اعرابية قال المبرد والاخفش
وغيرهما واما الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما
بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت
فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بني
بعد ذلك لحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج
بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كخمسة عشر فحذف التنوين
مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة لا التبرية
للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب
هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذفت
التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف
التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب
بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه ولا الجار والمجرور ولا تحذف التنوين
من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة
ولا مع معمولها في موضع ابتدا فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني اختصاصها
بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدا بسبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه او بسبب حذف تنوين
معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت ساير العوامل كان واخواتها فخولف
بمعمولها ساير المعمولات وهذا ضعيف اعني بناء المعمول او حذف التنوين منه لمخالفة العامل
اخواته والحق ان نقول انه مبني لتضمنه من الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس
بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني
رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار
بالنفي بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة

معنى من فبنوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل من الاعراب ولا يكون مضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يتركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف لك حكم ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فان قال لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامراة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في التذاكير نحو ثلثة وثلثين ولا اشكال ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب مع المنفي ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في المسمى بحضرموت كما يجيء في باب المثنى واما جمع سلامة المونث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم تكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن على هذين القولين داخلا في عموم قوله يبنى على ما ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفة الحركة لساير المبني بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر تقديرمن بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وربما فتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزايدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها اذن للام ذووا احسابها عمرا فلا زايدة وقد اعتبرت فبني الاسم لها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا تعلق بالمنفي والا كان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف هو خبر المبتدا كما في قولك عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله خبر المبتدا وان كان جثة اذ المعنى لا وجود

وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول الا اتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الا النجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدا المتضمن ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بكر مار على ان بكر خبر عن مار فلهذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصلي في الجامع اذ نفيت من الوجود من توقع صلوته في الجامع اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع او غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اعلم ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا في الطرفين اعني النفي والاثبات تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقاربة فعلى هذا نقول انما لم تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظا جنسيا ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يقدر على العمل في البعيد عنها وكما لم تعمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتح اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانهما لما امتزجا تعدى البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلثة اي التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كان في هذا الغرض اذ لا يكونان الا مع لا التبرئة واما اذا الغيت

فانه جعل تكريرها منبهًا على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة

واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل مع المعرفة واجاز

ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع الثلثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار

وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع الفصل فنحو لا فيها رجل قال بكت جزعًا

واسترجعت ثم اذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل

في الدار قال وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع ومثله قولهم

لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال اعيش به واجيب بان قولك

لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك

لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وما

خوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله وبنبذ وقوله ان لا الينا رجوعها

ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده

بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فعلى هذا نقول يجب تكرير لا المهملة

الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا

دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا او لا رحب موضعكم رحبا ولا اهلا

اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعمة اي لا انعمت عينك نعمة وكذا لا مسرة ولا كرامة

او اذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل

اولى لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرناه في باب المبتدا ولا

اصابك السوء او اذا دخلت على نولك نحو لا نولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي لك كما مر وانما لم تكرر

لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء

نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما ان تكون لا بمعنى غير

وهي لها ثلثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف

الجر اي حرف كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء

او انتصب نحو انك ولا شيئا سواء او ارتفع نحو لا شيء وثانيها ان ينجر ما بعد لا بما لجر قبلها

نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من بين حروف الجر ولم يثبت انجراره بالا

واما قول جرير ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين فالاولى ان

لا زائدة كما في قوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي علاك الشيب في غير وقت الشيب

اي لم تشب قبل او انه اي وقت يكون في اثنائه وقت الشيب والوقت الاول من الثلثين

الى ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي لا غير زائدة على تاويل

وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين واما قول الشاعر حنت قلوص حين لا حين حين

حين تحين الاول لمضاف الى الجملة اي حين لا حين حين حاصل وثالثها ان تعطف

ما بعدها على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير

فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو

قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فارس فانها يلزم تكريرها مع العلم واما

المعرف باللام فان التعريف فيه غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها

مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام

مع لا التبرئة فلا بد من تكريرها في نحو لا الرجل في الدار ولا المرأة فلا استضعاف هذا

التعريف بعد خروج لا الى معنى غير وكضعفها ايضا بهذا الخروج يجوز عدم تكريرها

نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا

وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى الى ظل ذي

ثلث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وصادفت زيدا لا راكبا

ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لا راكب واللا انسان اعم من اللا حيوان فغير

مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة استعمال لا مع شيء وهو

مع الشرط الثاني معلل ببعد لا عن اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك بتعذر تقديرها للاستغراق

بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو

مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لا غير بعينها صا ونعني يكون لا بمعنى غير كونها

لنفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة

يلزمها التصدر واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب وينزع

منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري ولا صعق في الصعق لعمّا

اضيف اليه نحو لا امرأ قيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظ عبد الله وعبد الرحمن

اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال لا هيثم الليلة للمطي

ولنا ويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام

وانما يجعل في صورة المنكر بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف

بالاضافة الى اي معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل

يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة

واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى

لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو رضوان الله عليه لتسلطه كان فيصلا في الحكومات

على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم اقضاكم علي فصار اسمه رضي الله عنه كالجنس المفيد

لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون

موشى اى لكل جبار قهار فبنصر فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء
المعرفة مجرى النكرة باحدى التاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا
ولا هذا وهو بعيد غير مسموع قوله وفي الثاني يعني اذا كررت لا مع ان عقيب
كل منهما بلا فصل نكرة جازت في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان تجعل لا في
في الموضعين للتبرئة فتبني اسمها كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها وتجوز على مذهب سيبويه
ان يقدر بعدهما خبرا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا التي
اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا
والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا الاخير فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان
ويجوز عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون
الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عملا ان كما عملت في
المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا
بلا الاولى والثانية معا وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في
اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قايمان كانهما شيء واحد واما امتنع ان يعمل
عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول
اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله والثاني
فتح الاول ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية زايدة لتاكيد نفي الاول كما في قولك ما جاءني
زيد ولا عمرو وتنكيره قلت لا حول وقوة كقوله فلا ابا وابنا مثل مروان وابنه على ما جاء
فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء
وخبر لا قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وقد قال غيره فيرتفع
الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز ... فيجب ان يقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره
يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر عندهم لكل خبرا
والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زايدة كما في الوجه الثاني الا ان العطف
ههنا على المحل كما يجيء في لا ابا وابن فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا
لكونه خبرا للمبتدا وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في
في الخبر ويجوز ان يجعل لا غير زايدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا
قبل من جواز الغايها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل ههنا
شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية
معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يجيء
بعيدا والغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا قوة وتقدير الخبر

وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة محتمل مع جعلها زايدة سواء ولا تقول ان لا الثانية
ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس والرابع
رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون
الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زايدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير
زايدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عمل
ههنا الا للابتداء فقط فاما ان يقدر لكل واحد خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما
معا خبرا والكلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان الاولى للتبرئة
لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير
ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعدها في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط
وقد حصل فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ما ذكره المصنف في قوله ورفع الاول على
ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع
سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجميع للتبرئة وتقدير
الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين قوله واذا دخلت والتمني
قال الاندلسي لا اعرف احدا تقول يلحق الف الاستفهام اداة النفي فتكون الالف
لمجرد الاستفهام بل اما ان تكون للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي
قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما
تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان الا طعان ولا فرسان عادية الا
تجشؤكم حول التنانير وفي المثل الا غاضر بالعير يضرب لمن ذل بعد عزة ولم يذكر سيبويه
ان حال الا في العرض كحالها قبل التمني بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد
ذلك الاندلسي وقال هذا خطا لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان
ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان
بمعنى التمني كقوله الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن حجاج فالمازني والمبرد قالا
حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا مال كثير انفقه
والا ماء وخمر اشربها وخبرها وعندهما اما ظاهر او مقدر كما في المجردة واختار المصنف
والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذ التمني يغنيها عن الخبر
ويصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام اتمنى غلاما فلا تحتاج الى خبر لا ظاهر
ولا مقدر نحو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما وايضا يلي لا الى اسم فلا
خلاف بينهم ان تلفظ على ما كان عليه قبل التمني من النصب في المضاف والمضارع له
والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت والبيت

مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الاحرف تحضيض كهلا وسنذكره في قسم الفعل محذوف اي هلا تروننى رجلا وروى الا العاكر في الا التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروى الا رجلا بالجراي الا من رجل ونعت المبني وابنا قوله مبتدا والاول صفته ومبني خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير في مبني والعامل مبني اي بني النعت اذا وليه مبنيا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي هي سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشيا فيه احدها كونه في المعنى هو هو المبني الذي وليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون النوين المعني داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظريف لا الرجل فكانك لا دخلت عليه وكانك قلت لا ظريف فلهذا لم يبن صفة المنادى في يا زيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء اذ لا فاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فلبناء النعت اربع شرايط ان يكون النعت المبني بلا لا النعت المعرب احترازا عن لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني ولا تفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول من الثلثة المذكورة ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما لم يبن النعت المفصول من المبني بخبر النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا اسمين لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا تقول في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه تحتاج اذن في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكليفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافي تقصيا من هذا ليست لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعلق في محلها كما تعلق في خمسة عشر ولنا مندوحة عما ذكرنا عن ارتكاب تركيب لا مع المنفي في هذا الموضع وفي غيره وعن تركيب المنفي ههنا مع نعته قوله ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة كلفادي ان يفرق بان يا لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزم النصب لما وقع صفة ما باشرته وتجويز في المضاف الذي باشرته لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امراة فلم يلزم النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم في المنادى بنائي فكان حمل وصف المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو حركة الاعرابية واجبا بخلاف المنفي بلا فان الفتح فيه بنائي على قول واعرابي ضعيف

١٢٤

على اخره والرفع اعرابي فكان حمل وصف المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركة الاعرابية جايزا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المصنف كما مر في خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدا اذ لو عملت النصب في المبتدا وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا الا يرى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة وبجواز الالغاء مع التكرير ومع دونه ايضا على راي المبرد فهي عامل ضعيف يعمل لمشابهته المشبهة فعلى هذا يجوز لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فترفع وصف المنفي مضافا كان المنفي او مفردا ومضافا كان الوصف او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية بعروضها لعروض لا وزوالها فكانها عاملة محدثة لها كما مر في نحو يا زيد الظريف ويجوز ان نقول ان النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان في محل اسمها المبني رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز لما قلنا في الصفة سواء بهذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في ساير توابع المبني ومن قال في رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجي في باب المعرفة ولا يجوز البناء في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة فلا يجوز لا اب وابن كما قلت في النداء يا زيد ويا عمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او كان في حكم ما يليه اي النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامراة بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المنفي نفس لا لا الابتداء ان لا يجيز رفع المعطوف حملا على المحل الا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي الذي يتوجه التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا او كان معرفة وجب رفعها وقول الاندلسي قريب اذا لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا اذا اجتمع الشرايط بل يربي عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف

فلا جرم يجوز اعتبار محل اسمها المنفي على الرفع

اباله ولا غلامي له جاز تشبيها له بالمضاف لمشاركته في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا

بان الوصف متركب من الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل الا مركبا مع البدل منه لكونه في حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الموصوف والوصف واما عطف البيان فهو البدل كما يجي في بابه ونذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في الا التبرئة وباب النداء كما يقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو احد قال امرء القيس ويلمها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير لا كالعشية زائرا ومزورا فقيل انتصاب زائرا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم زائرا اي كزائر عشية اليوم كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزائر حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كزائر عشية اليوم زائر اصار الاخر هو الاول كما في قولك لا كالعشية عشية فيجوز ان يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد ذلك التاكيد كما يجي في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبنيا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر في وصف الثاني نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا ونصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فالاعراب في المكرر للموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب ومثل لا ابا له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطي حكم الاضافة بحذف نون المثنى والجمع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخاله فيكون مع نية انتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على مذهب

قال

من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فكان الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون ساير الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرب بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع التكرير فلا فصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حاضر كذا ولا غلامي لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا اباك مخلد فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا ابا زيد وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب لم يرفع ولم يكرر لا لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا تكرر فكيف يرفع وتكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا اباك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا اباك اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا اباك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان اباك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احداهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا ابا محذوف اي لا اباك موجود واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب وفحوى الجملتين واحد مع كون المسند اليه في احداهما معرفة والاخرى نكرة ثم قال المصنف ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي قوله لمشاركته اي لمشاركة نحو اباك لا بالك للمضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك لان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجي في باب الاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اي من جهة ان اعطاءه حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا غلامي عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في وعلى قوله لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تعريفه ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا في المنكر لا ابا لرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف

المثبتين بليس هو المسند بعد دخولها وهي حجازية واذا زيدت ان معها او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع

فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم تحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المصنف فللفصل بين شبه المضافين بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدي بها لك ولا غلامي اليوم لك فاجاز يونس احتيا بالا بالفصل كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يجزه سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس إنقاض الفراريج قوله ويحذف في لا عليك قوله اي يحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا قوله لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثل موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد قوله خبر لا التي لنفي الجنس قوله هو المسند بعد دخولها اي دخولها في مسئلتنا ولا في مسئلتها لانهما يجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر كان قوله وهي حجازية اي هذه اللغة وهي اعمالها عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احوال الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس بشروط تجيء وغير الحجازيين وبنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا تليها ان كقوله وما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا اعلم ان الاصل فيها ان لا تعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم او الفعل لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معناها سواء في الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما لمطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان قياس اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجيء ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه ان النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها وقد جاءت ان بعدها غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بني غدانة ما إن انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف وان العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق

وفي ألا ان إن في الا معنى التحقيق فلان قد تشوبهما معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم تكن لبحت التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء الا اوارى ما إن لا ابينها بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية لاايا ما ابينها ومما يعزل عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قايم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور وتبعه العبدي لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا كما تعمل ان واخواتها قال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره قال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اي ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروى ما مسيئا من اعتب قالوا ونحو قوله لو انك يا حسين خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخول الباء في خبر ما التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقايم قال لعمرك ما إن ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له وكذا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير نقض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه وتدخل هذه الباء على خبر مبتدا بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي بان نحو ما ظننته بخارج وقد تزاد في خبر لا التبرية نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الاتية بعد باب رايت منفيا كقوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد تزاد بعد ليت قال ندمت على لسان كان مني فليت بانه في جوف عكم ومما يبطل عملها ان يتقدم ما البين ظرف على الاسم المتقدم فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى

وما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسمان بعدما مبتدا وخبر وانتصا
الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء زايده فاذا لم تثبت لم يحكم بكونها
محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول
الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب
هو الفعل وشبهه ينصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا
عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس
الا مع انَّ وانْ واجاز الاخفش حذف اسم ما استغنا كبدا موجب نحو ما قايما الا زيد اي
ما احد قايما الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قايم مقام المتعدد المقدر
فيكون قد عملا على هذا في الاسم مع تاخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل
لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ما الا زيد قايما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم
وايضا لا تعمل مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله
واذا عطفت عليه اي على خبرها سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزايدة قوله
بموجب ذلك اذا عطفت عليه ببل او لكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف
العطف قوله فالرفع اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا
وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده قال عبد القاهر هو خبر لمبتدا محذوف
اي ما زيد بقايم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد
على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزم النصب
عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجيء في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف
على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند ما تنعزل عن العمل فتوهموا ان الاكثر
مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله • مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً • ولا نَاعِبٍ
إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا • وليس ما ذهب اليه بشيء لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة
الكلام واذا عطفت على خبر ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقايم ولا قاعد
جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال معاوية بن
إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ • فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا • ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف
الجملة على الجملة والمبتدا محذوف اي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرهما
المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قايما ولا قاعد ولا قاعد ولا قاعدا
وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرها وذلك كما في قوله مَشَائِيمُ لَيْسُوا
مُصْلِحِينَ • البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل فضعيف نادر لانه
لا يكثر الجار في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف

كمعنى نزع الخافض

حذف الجار ونصب المفعول بعده ليس بقياس الا مع ان وان

المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم
اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر فان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب
وصفا منفيا مرتفعا به ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قايما ولا قاعدا غلامه جاز
لك في ذلك الوصف وجه اخر وهو ان ترفع على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر
على الجملة التي هي ما زيد قايما لا على زيد قايما ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قايما ولا
قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا
لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حالا لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو
كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه
حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس للنفي المطلق
فظاهرهما الحال وتقول على هذا ما كان زيد قايما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا
نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي
والقعود في الحال واما في ما زيد او ليس زيد قايما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان
حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلثة اعني
مع ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة
على ما كان زيد قايما وليس زيد قايما وما زيد قايما ويجوز في ما زيد قايما ولا قاعد ابوه
برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر
في المعطوف بطل عملها ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قايما ولا قاعد ابوه ولا في ليس
اذ لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية
على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قايما ولا قاعدا ابوه ان يكون الا على
عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه ان يكون لكونه خبرا متقدما على الاسم
ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف
عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر
جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما يجيء من مذهب الاخفش
وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه
المسئلة في قايما نحو ليس زيد او ما زيد بقايم ولا قاعد ابوه جاز لك في قاعد الرفع والنصب
والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسم ما مكررا نحو
ما زيد بقايم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع
النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا
على اقامة الظاهر مقام المضمر لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفخيم نحو قوله

تعالى القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى
مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسم بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو
ما زيد قايما عمرو ابوه زيد لم يجز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد
ضاربا زيد فان فيه ربطا بتكرير الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا
ولا مقيمة امها لم يجز نصب مقيمة لخلوه مع المرفوع بعده من العايد الى الاسم اى ابو زينب وان جعلت موضع
السبب اجنبيا نحو ما زيد بقايم او قايما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لانه لا يصلح
ان يكون قاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف
عليه ان يكون فيه او في معموله ضمير يرجع الى الاسم لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذى هو قاعد ولا ضمير
فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه
على الاسم او جره ان جوزنا دخول الباء على خبرها المتقدم على الاسم على مذهب الربعي هذا فيما وأما في ليس
فيجوز نصب قاعدا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما
ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترطه المصنف
من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجيء في باب العطف وبعض النحاة منع من نحو ما زيد قايما
ولا عمرو ذاهبا وكذا بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز ما الا عمرو ذاهبا
ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو
العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجيء في التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا
بقوله • إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ • وليس بمشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل
ليس على الشذوذ وفيه النظر الذى تكرر ذكره قال الاندلسي ينبغى ان لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط
المعتبرة لاعمال ما بل هى فيها اولى فانها اضعف عملا منها قال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم
الا شرطا واحدا وهو كون معمولها نكرة لا سيما ان اوجبوا قال ومن راى اعمال ان عمل ليس
يعتبر ايضا هذه الشروط وقد تلحق التاء لا نحو لات فتختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين
مناص وقد تدخل على لفظ اوان ولفظ هنا ايضا وقال الزجاج تكون مع الاوقات كلها وانشد
ولات ساعة مندم • والتاء في لات للتانيث كما في ربت وثمت قالوا التانيث الكلمة اى للمبالغة في النفى
كما في علامة فاذا وليها حين فنصبه الكثر ورفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها لانها عملت عمل ليس لمشابهتها
به بكسر التاء اذ تصير على عدد حروفه ساكنة الاوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما في
نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيها وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم
والخبر محذوف اى لات حين مناص حاصلا ولا تستعمل الا محذوف احد الجزئين هذا قول
سيبويه وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل اى لا ارى حين مناص
اى لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل

الناصب وخبر المبتدأ في مواضع متعينة ولا يمتنع دعوى كون لات هى لا التبرئة ويقويه لزوم
تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا احد واذا ارتفع
فالاسم محذوف اى لات حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن ابى عبيد ان التاء من تمام
حين كما جاء • العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم • وفيه ضعف لعدم
تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا
تاوان ولا تهنا واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافي
عنهم وليس بشيء اذ لو كان لجر غير اوان ولاختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم
يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق
به واوان عند السيرافي والمبرد مبنى لكونه مضافا في الاصل الى جملة فمع قوله • طلبوا صلحنا
ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء • اى لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة فبنى اوان على السكون
ثم ابدلت التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لثلاثة سواكن كما كسر ذال اذ وتقول
حذفت الجملة وبنى على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض
التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا تبدل في نحو من قبل وقيل ان اوان
مجرور بمن مقدرة بعد لات اى لات من اوان فكذا يكون ولات حين مناص على القراءة الشاذة
كما قالوا الا رجل اى الا من رجل واما لات هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال
حنت نوار ولات هنا حنت • وبدا الذى كانت نوار اجنت • وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد تقطع
عن الاضافة قال • اى ام الاطعان عنبك تلح نعم لات هنا ان قلبك متيح • اى ليس هنا تلح
ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم لجعلهم ليس على ما وقال ابو على في ليس ضمير
الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لو ورد في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع
وجوز ايضا ان يكون الا المسك بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف اى ليس في الوجود
الا بدا وتشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا ساد مسده ولم يثبت قوله المجرورات
يتبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلاثة الكسر والفتح والياء قوله والمضاف
اليه كل اسم نسب اليه شيء الا مراد الاعلى ان المجرور بجر حرف ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا
مضافا اليه لكنه خلاف ما هو مشهور الان في اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه
اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك
ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر قوله مرادا حال لعد
حال اى مقدرا مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما
لكنه غير مراد وللقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما
ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى لم الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا

اى ليس فى حكم الملفوظ به حيث لم تجر والمقدر فى الاضافة مرادا اى عمله وهو الجر باق وكان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيتلوحب على نحو ما انكرت من حدتم المعرب بانه ما يختلف آخره ويفضى الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته جر بعد ذلك كما قلت فى الفاعل انما تحكم لتعرف فيه فع ثم جعلت فى حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اى الجر واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه فى قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل ظاهر هو وكذا فى ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه ايضا ولم يحتج فى اضافته اليه الا فى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر يلى قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر فى بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفى العامل فى المضاف اليه خلاف بينهم كما ترى فى اول الكتاب وفى العامل فى المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا لا نريد مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التى يكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو على فى هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهى غير العوامل يعنى ان العامل ما تقوم به هذه المعانى المقتضية كما تقدم فى اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما يقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقيد الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وما يقوم به المقتضى امرا ظاهرا جليا فى الاغلب قوله فالتقدير شرط الاولى قال فى الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظى والمعنوى ثم ينفصل المعنوى عن اللفظى بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظى كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج فى التقديرى وانما قال انما لتخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف ثم يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجردا تنوينه اى التنوين او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين يحذف لاجل الاضافة كما فى كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام ما هى فيه كما ذكرنا فى اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين

مزجا تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه قوله وهى معنوية وهو ضعيف اعلم انه لا تلتبس المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بمضادتها للفظية التى هى كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اى هى على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد وان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى قوله فيما عدا جنس المضاف كناية عن المضاف اليه اى فى مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه وتعنى بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التى تتضمنها الاضافة هى التبيينية كما فى خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من المبينة ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين كما فى قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم وراقود خل فانما كنيت فيه بالمعدود عن المقدر كما يجىء فى باب العدد فالثلثة هى الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم تقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار فى اصل الوضع غير المقدر به وتقول بعد اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يجىء من التاويل لان الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع فى العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فى مثله فالاولى ان نقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء بمعنى اللام كما قاله جار الله ولا نقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى فى فان ادنى ملابسة واختصاص يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كقول لاحد حاملى الخشبة لصاحبه خذ طرفك وقوله اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة وهى التى يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهى بتقدير من ولا ثالث لهما قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعنى الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيدان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقى معه مثلا اذا قلت غلام زيد اكبر ولزيد غلمان

كثيرة فلا بدّ ان يشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد إمّا بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاماً له او يكون غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها وقد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معيّن وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معيّن ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معيّن كما في قوله ولقد امرّ على اللئيم يسبّني وذلك على خلاف وضعه فلا تظنّنّ من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام انّ معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معيّن ومعنى غلام زيد الغلام المعيّن من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الّا واحد قوله وتخصيصاً مع النكرة نحو قولك غلام رجل تخصص من غلام امرأة قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فان كان ذا اللام حذف لام وان كان علماً نكّر بان يجعل واحداً من جملة من سمّي بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان ولا تجوز اضافة ساير المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذّر تنكيرها وعندي انه تجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف الى ما هو متّصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الّا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاء وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتّفق هذا وانما تجرّد المضاف في الاغلب عن التعريف لان الاهمّ من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلاً للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهي التعيين واعلم انّ بعض الاسماء قد توغّل في التنكير بحيث لا يتعرّف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكلّ ما هو بمعناه من نظيرك وشبهك وسواك وانما لم يتعرّف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصّص ذاتاً دون اخرى اذ كلّ ما في الوجود ليس الا ذاتاً موصوفة بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخصّص ذاتاً بل نحو مثلك لخصّ غيرك لكن المثلية ايضاً يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السرّاج اذا اضيفت غير الى معرف له ضدّ واحد فقط تعرّف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضدّ غير المغضوب عليهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم او الشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شيء خلص لك بعينه من ساير امّته فهو معرفة وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحاً غير الذي كنّا نعمل فانّ معنى غير

الذي

الذي كنّا نعمل اي الصالح لان عملهم كان فساداً وبقول الشاعر إن قلت خيراً قال شرّاً غيره والجواب انه على البدل لا الصفة او حمل كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه نحو انا زيداً غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيداً مثل ضارب وانما جاز هذا لحمله غير على لا فكانك قلت انا زيداً لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تآخيهما العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه لي عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره ومنعها الفراء والسماع لا يردّ لا سيّما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون ايّما رجل واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرّف بالاضافة لانحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع بمعنى مررت بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه قال ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في معناها انها لم تتعرّف لكونها بمعنى اسم الفاعل مضافاً الى مفعوله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل فعموم مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اردت الحال او الاستقبال فالجواب انها تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار كما يجيء بعيد وقالوا الاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك وشرعك وكافيك وناهيك ونهاك انها لم تتعرّف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته وانما بني قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجيء في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته وتدخل عليها من نواسخ الابتداء انّ فقط كقوله تعالى فان حسبك الله لانها لا تغيّر معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الّا موقعاً يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل وتكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك كافيك وحالاً من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرّف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم تثنّ ولم تجمع لمشابهة قدك وقطك غير المتصرّفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبامرأة كافيك من امرأة اجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد يستعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهييك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا ساير تصرفاته وقالوا مررت برجل هدّك من رجل وبرجال هدّك من رجال وبامرأة هدّك ومعنى هدّك اي اثقلك وصفها بشدّة فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلاً متصرفاً نحو برجلين هدّاك وبرجال هدّوك وبامرأة هدّتك وبامرأتين هدّتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان يقال في حسبك وهدّك ونهيك

ونهاك وشرعك انها لم تتصرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحدَ امّه وعبدَ بطنه نكرتين
قال حاتم أماويّ انّي رُبَّ واحدِ أمّه أخذتُ فلا قتلٌ عليه ولا أسرُ ولبيان العلة في تنكيرهما قال
بعضهم انّ واحد مضاف الى امّه وامّه مضاف الى ضمير واحد فلو تعرّف بضميره لكان تعرّف
الشيء بنفسه وذلك لان الضمير مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب
ذلك المضاف نحو رُبَّ رجلٍ واحدِ امّه فالهاء عايد الى رجل وكذا قولك رُبَّ واحدِ امّه اي ربّ رجلٍ
واحدِ امّه وسيجي في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة محضة نكرة كقولك رُبَّ شاةٍ
وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرّف المضاف لكون الضمير معرفة نحو
زيدٌ واحدُ امّه وكذا ان كان نكرة مختصة نحو رايت رجلاً هو واحدُ امّه وكذا ينبغي ان يكون
قولك صدر بلده ورئيس قبيلته وابن ابيه ونادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان
تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اي
غلام لزيد كما لم يذكر في المعرّف باللام كقوله ولقد أمرُّ على اللئيم يسبّني وقد يكتسي
المضاف التانيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف
اليه نحو قطعت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال قطعت اصابعه بمعناه قال لمّا اتى خبر الزبير
تواضعت سورُ المدينة والجبال الخشّع اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة وقال
بعض السنين تعرّقتني كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال مرّ الليالي اسرعت في نقضي
أخذن بعضي وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرّقتني والليالي اخذن ومنه قوله وما
حبُّ الديار شغفن قلبي ولكن حبُّ من سكن الديارا فاكتسى التانيث والجمع وقد يكتسي المضاف
البناء من المضاف اليه كما يجي في الظروف المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف
قلت من وجهه وقوله وما اجازه الكوفيون نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف
الى المعدود نحو الثلثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الدينار وهو ضعيف قياسا
واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فتكون اللام في المضاف
ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره فبك وجهه على
ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جي
بالمضاف اليه لغرض بيان المضاف اي هو فرد المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا نرى
مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين انّ هذا المعرّف من اي نوع هو كانك
كنت ذكرت اولا ان عندي ثلثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت
بعت الثلثة اي تلك الثلثة ثم بيّنت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب وهذا هو الوجه
لمن قال الثلاثة اثوابٍ وان كان اقبح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له
لا في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لمّا عرّفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه

هو

هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود
بالنسبة في العدد المضاف هو المميّز وانما جي بالعدد لنصوصية كمية المميّز الا ترى ان
المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لمّا دلا على النصوصية لم تات بالعدد معهما وايضا الاغلب
وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل
في نحو خاتمُ فضةٍ ولم يسمع الخاتمُ الفضةِ ولا الخاتمُ فضةٍ قوله واللفظية على ضاربك قوله
ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احترازا عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله مضافة الى معمولها
اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة الى غير معمولها نحو مصارع مصر وحالق السوار
وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المصنف
ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما ذكر
المصنف في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمولا لاسم الفاعل
فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى المعمول لكنه ليس بصفة
فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتّسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه
النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فتكون الاضافة غير محضة قال
رب ابن عمّ لسليمى مشمعلّ طبّاخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل المصنف جعل مالك يوم الدين
بتقدير اللام كمصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف للاطلاق قوله قبل
او بمعنى في ظرفه والوجه في تعرّف مالك يوم الدين حتى وقع صفة لله انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلا
[illegible] ان الله عليها وانه بمعنى الماضي كانه قال ملك يوم الدين اي امر يوم الدين فيكون كخالق
السموات واراده ماضيا على طريق قوله تعالى وسيق الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر
المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله على وجه البدل والاول
اولى والمتفق عليه من اللفظية ثلثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله لما يجي ذكره
واسم المفعول المضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله او الى المفعول المنصوب والصفة المشبهة
المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجي في بابها ان شاء الله
تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي ثلثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى
صفته او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيك بيانها بعون
الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني
على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر
ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون الاضافة كلا اضافة وهو
المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل
تفضيل اما افعل التفضيل فسيجي حكمه بعد واما الصفة المشبهة فلانّ جائزة العمل فاضافتها

ابدا

ابدًا لفظية وأمّا اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقًا سواء كانا
بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق
المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامرٌ بطنه ومسودٌّ وجهه ومؤدَّبٌ خدّامه وذلك
لان ادنى الفعل تكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل خاصة اذا كان سببًا
الا يرى الى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابي علي ونحو مررت
برجل مصريّ حماره وكذا برجل خز صفته سرج واذا كان كذا فاضافتهما الى السبب هو فاعل
معنى لفظية دائمًا هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة نعت
المضاف اليه الا يرى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام
وحسن الوجه والنعت هو المعيّن للموصوف والمخصّص له لا المتعيّن منه المتخصّص فلم
تتعيّن هذه الثلثة مما اضيفت اليه ولا تخصّصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد
فان المضاف اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد
اسما الفاعل والمفعول الرافع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلثة
نحو مررت برجل نائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع
اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك
لقوة شبههما بالفعل كما يجيء وكذا يعملان في الظروف والجار والمجرور مطلقًا
لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب امس
بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه
ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فمحتاج الى
شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل معنى ووزنًا ويحصل هذا الشرط لهما اذا
كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما يشابهان اذن
المضارع الصالح لهذه المعاني الثلثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف
الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار
فان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبّروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته
للاسم الذي اصله وضعه للاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يسخو بموجوده اي هذا
عادته فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني
الثلثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم وابنية
المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو انه لمنحار بوائكها وضروب بنصل
السيف سوق سمانها واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطلوباتهما الا الى الفاعل
والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء

اسما الفاعل والمفعول لا يضافان الى مرفوع غير سبب

الاسماء موقولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله بمنجرد قيد الاوابد
هيكل اي مقيّد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة قيد لهو اجرى عائبة فيها كقوله
يا سارق الليلة اهل الدار واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا
الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه عنده يعمل فتكون اضافته عنده لفظية والدليل
على كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة
رسلًا جعل فاطر وجاعل صفتين للمعرفة هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان
ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت نحو ضارب زيد امس
فيصح ان يتخصص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم
بعد حصوله والمستقبل متوقع فلم يشتهر بهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث
يتعيّن المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر يصح ان تكون اضافته
محضة كما يصح ان لا تكون كذلك وذلك لانه يصح وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار
ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعيّنه به او تخصصه قال سيبويه تقول مررت بعبد الله
ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اي المعروف بضرب بك كما تقول برجل شبيهك اي المعروف
بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبًا كما في صاحبك وان كان
اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل تعتقده كانه جامد قال الله تعالى تنزيل الكتاب من الله
العزيز الحكيم غافر الذنب وقابل التوب ومثال اسم المفعول المضاف الى
الاجنبي اي المنصوب قولك زيد معطى الدار اي يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اي يكسى
الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر
بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظًا
ومعنى اما لفظًا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته
الا مع ضميمة وهي ان بخلاف الصفة فانها تؤدي مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول
اعجبني ضرب زيد عمرًا اي ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرًا اي يضرب عمرًا فلقوة شبه
الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيمًا فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن
المرفوع والمنصوب فلما كان الصفة اقوى شبهًا بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل
فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر
الى معموله محضة فيختص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به
كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل
الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر لا يحتاج

اصافة الفعل والمصدر

في عمله الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل واسم المفعول محتاجان
الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتي في ابوابها قلت ان الامر كذلك الا ان
المصدر المتعدي يطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من
ضرورياته عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسما
الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما تحتاجان
الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعملا عمل الفعل فالمحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول
قوي لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه بمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا
كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعرف فيهما وطلب الصفة للفاعل
والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوي لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا
ومعنى فلهذا اذا جرت في اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع
وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر
كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبني على
العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك
لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه تطلب التخفيف اللفظي
والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك
بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطي الاجرة وضاربا عمرو ومكسوّ الثياب
واما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السببي والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف
بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في الصفات
وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجيء في ابوابها وقد
يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت
كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد
لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل بالاضافة في ضارب زيد
بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت ونفي التخصيص بين
نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله ومن ثم جاز مررت
برجل حسن الوجه اي من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا ومن جهة انها لم تفد تعريفا
جازت هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم تجز الاولى للزوم كون
المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا
جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين

لان التنوين في الاول سقط للام واللام لا للاضافة قال المصنف جاز الفراء نحو الضارب
زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاس على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز
الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما
قوله لان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فانه تحكم بالغيب من اين له ذلك وتحكم لا
لحكم الا انا نرى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم
بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر
مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك
لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما
النصب فيه مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد
التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجروه باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام
كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا
عند الكوفيين كما في قوله لحاف الضيف والبرد برده والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط
فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط
فيه ضمير فلا فلما جر باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصدوا جعله مضافا اليه
تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل لتصح الاضافة اليه لانهم
لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت للمرفوع
بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام
دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا تجوز في المحضة
اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجيء لم يجيزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها
فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا تكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها
فتبين من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيها له بالمفعول
في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه
الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع لتصح اضافة الصفة اليه
على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب
وليس للفراء ان يقول فلنشبه الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز
لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضة فكما لا تجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة
فكذلك لم تجز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب
الى المعرف بالعلم ونحوه اما الى النكرة فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد تشبيها بالحسن الوجه

وذلك ان الضارب الرجل وامثاله يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه تحول عما حصل فيه التخفيف تشبيها

اللام يقوم مقام الضمير فيما لم يشترط فيه الضمير

ايضا من حيث كون المضاف اليه معترفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان
الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز
هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا الهو ضارب زيد و
هذا الهو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام
جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة. قال
السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه
وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المصنف واما قياسه على الضاربك فلا يجوز
وذلك لان في الضاربك قولين كما يجي عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول
فقياس الفراء عليه مندفع عن اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم
تحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست
للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما في
ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في اخره اما تنوينا او نونا
وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم تضف
الكلمة لزم كون الضمير متصلا ومنفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضاربك
من غير نظر الى التخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما باب واحد لا فرق بينهما
الا اللام هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك ان للفراء ان يقول اذا جاز لك حمل
ذي اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع
النقيضين لو لم تضف لما ذكرت انهما من باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب
زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي
حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول
مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول
المضافين الى ما هو من سببيهما في حكم الصفة المشبهة كما يجي واما اسما الفاعل والمفعول
المضافان الى الاجنبي المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او
معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد جازت
اضافته اليه ولم تجب نحو ضارب زيد وان ولي المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون
بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو
زيد وكذا تجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون بها خاليا من نوني المثنى
والجمع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما
تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك

او مضافا

او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضاربه غلامه وذلك لجري ضمير المعرف باللام
عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير
على ذي اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بلى قد يحمل ضمير المعرف باللام في التابع
مثل المعرف باللام كما في قوله ❊ الواهب المائة الهجان وعبدها ❊ لانه يحتمل في التابع ما لا
يحتمل في المتبوع كما يجي عن قريب ❊ وان ولي المقترن باللام المجرد عن النونين غير ما ذكرنا
من المظهرات لم تجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بها
مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك
وضاربني في الشعر وانشد ❊ وليس حاملني الا ابن حمال ❊ وقيل بل النون للوقاية تشبيها
بيحملني وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملني لا حاملني وانشد ايضا ❊ هم الفاعلون
الخير والامرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما ❊ وقال سيبويه البيت مصنوع وانشد
ايضا ❊ ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وايدي المعتفين رواهقه ❊ قال سيبويه هذا لضرورة
الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الامرونه ومحتضرونه للسكت اجري الوصل
مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لما ثبت وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد في
محل موضع الجر بالاضافة لما عند الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب
لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير
المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو
والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتباره المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب
زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا
على الاضافة ومنصوبا كما في قوله ❊ الحافظوا عورة العشيرة ❊ بالنصب وقال الرماني والمبرد
في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا
كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع
فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو
في الحقيقة البدل على ما ياتي في بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدر
كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في يا نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد وزيدا وقال المبرد
لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد ❊ انا ابن التارك البكري
بشر ❊ بنصب بشر لا غير لا على محل البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في
قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى الضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى
ما فيه الالف واللام كقوله ❊ الواهب المائة الهجان وعبدها ❊ تقديره وعبد المائة قال واما اذا
عطفت عليه نحو زيدا وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على المجرور ومذهب سيبويه

قوتي اذ احتمل في التابع ما لا احتمل في المتبوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا برى
الى جواز قولهم يا زيدُ والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول
اللازمان فاما ان تكون مجردة من اللام او مقرونة بها فان ولي المجردة منها ظاهر سببي
مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر باللام
بدرجة او بدرجات او منكرا كذلك نحو قولك حسنُ الوجه وحسنُ وجه ابي الغلام وحسن وجه
وحسن وجه ابي غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك فاذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة
نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن
وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا لضرورة قال أقامت على ربعيهما جارتا صفًا كميتا
الاعالي جونتا مصطلاهما وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقولك رحيب
قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذ حذفت التنوين من رحيب
ومثل هذا جاير مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي
لان المعنى كميتا الاعليين فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد حكى في باب الصفة
المشبهة علة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت
طرفة رحيبٌ بالتنوين وان ولي المجردة مضمر بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد
حسن الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك وكعلة تجويز النصب فيه تشبيها
بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والنون للمعاقبة للاضافة كما ذكرنا من
مذهب الاخفش وهشام وان ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضفتها
اليه وجب ان يكون ذا لام بدرجة او درجات نحو الحسن وجه ابي الغلام اذ لا يجوز
الحسن وجه ولا الحسن كما يجيء في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا
الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة
اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميله ولا يجوز اتفاقا بل القياس جواز
اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى والمجموع الى اي ضمير كان والى المضاف الى الضمير
لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسني غلامهما والجميليه
وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذا الوجه
مزيد شرح ان شاء الله تعالى ولا تضاف الصفة الى مرفوع بها كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول
قوله المائة الهجان اي المائة الناقة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على
ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت عوذا تزجي
خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج وتزجي اي تسوق حاصله ولا اك
متاول حاصله اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون

يكون في احدهما زيادة فايدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص ولا يكون
والاول على ضربين اما ان تجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص
او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما
الى الاخر اما ان يحتاج ذلك الى التاويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام غير لفظ
الحي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد
وكتاب المفصل وبلد بغداذ ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام
من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال
مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتسي من غيره الابهام والذي
يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز ونحو ذو
وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف
الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة
نحو قالهن حي رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير
اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك انه يجوز نصب اللقب المتاخر
ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وانه ان
كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي الاكثر وظاهر كلام البصريين
انك اذا لم تقطع الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء
الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما
لم تجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف
بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف
الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع
القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءني زيد والمراد المدلول وكتبت زيدا والمراد
اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب ولا ينعكس التاويل اي لا يقال ان الاول
دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول
ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقام سعيد كرز فان قلت فلم نقدم
اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب
لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف مدح به الذات
او ذم فاذن اللقب اشهر منها بالاسم واما ذو وذات وما تصرف منهما اذا اضيفتا الى المقصود
بالنسبة فتاويلهما قريب من التاويل المذكور اذ معنى جئتك ذا صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم
فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم

اضافة العام الى الخاص

اذا اجتمع الاسم واللقب

اضافة

واختصاصهم ذا بالبعض وذات بالبعض الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق
فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت
زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى الاسم وقوله اليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع
من قلبي ظماء والبب اى اصحاب هذا الاسم وجائني ذوا سيبويه اى صاحبا هذا الاسم كما جاء
في باب الجمع واما قولهم آل حم وآل المر في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور
المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى ولاحق في نحو قولهم
حي زيد فتاويله شخص الحي كانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص فمعنى هذا
حي زيد عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي توغلا في باب المبالغة فاذا
قلت فعله حي زيد فكانك قلت فعله هو بنفسه وهو حي موجود لا انه نسب اليه الفعل وهو معدوم
وهذا حي زيد اي هو هو بعينه حيا فانا لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد بمعنى ذاته وعينه
وان كان ميتا قال الا قبح الاله بني زياد وحي ابيهم قبح الحمار وقال نبئت ان
اباك حي خويلد قد كنت خائفه على الاحماق وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حي وزيادته
في مثل الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما
ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وفي قوله يداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة
وسلام وفي قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام
في قول الشماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان الاسم
في المواضع المذكورة لمعنى فقوله اسم السلام اي لفظ الدال عليه وكلمته يعني سلام عليكما
واسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول
اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم مشكل للتنصيص على ان المراد هو اللفظ
لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة الاسم بل لا يكون لفظ الاسم المحكوم بزيادته الا مع
ما يتعلق باللفظ نحو تداعين ويناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ
وكذا اسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان
اما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات تقول مكانك منى بعيد اي انت منى بعيد لان من بعد مكانه
فقد بعد هو واذا نفرت الذئب فقد نفرت مكانه الذي هو فيه والمختلف في جواز اضافة
احدهما الى الاخر الموصوف وصفته والكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته و
بالعكس استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني بنحو جرد قطيفة
واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد
قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه
الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك لا تخصص ولا تعرف بخلاف

بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثاني من حيث المعنى لانها موصوف وصفة فتخصّص الثاني
وتعرّفه تخصّص الاول وتعرّفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى
الا انك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعدته في اللفظ
عن المجرور بغاية التبعيد فعلى هذا تقول هذا مسجدُ الجامعِ الطيّبُ برفع الصفة والبصريون
قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة
اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء
واحد فلو اضاف الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوّزون اضافة الشيء الى
نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجيء عن قريب فذهب الفراء وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق
الموصوف والصفة في الاعراب واجب وليس بشيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما
فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلّم لزومه وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء
كسيف شجاع اي المضاف اليه في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور حُذِف واقيم صفته مقام
اي بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام
ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد الصلوة
وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى اي اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون
نحو جرد قطيفة بالتاويل كخاتم فضة لان المعنى شيء جرد اي بال ثم حذف الموصوف واقيم
صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة وغيرها كما كان خاتم محتملا
ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندي ان تكون امثلة اضافة
الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربي جانبا
مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف
المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختص لفايدة التخصيص فتكون
صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربي كجانب اليمن واما
الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فايدة كشحط النوى وليث اسد فالفراء يجيز اضافة احدهما
الى الآخر للتخفيف قال ان العرب تجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله
فقلتُ انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه والنجا هو الجلد والانصاف
ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة لنسج الرجاء منهم شفقات وجلهم وقعاس وسكائك
الهواء ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف
فيه هل اضافته محضة اولا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو في حال الاضافة على ضربين
احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه و
ثانيهما لا يراد به ذلك وقد جرى ذكر احكامه في بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول

ولو لم يجوزوه ايضا لجاز لان لاحدهما زيادة فايدة كان يعني به صح

فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابي علي والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من
والجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر من فان الجار في قولك افضل من القوم
لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى
معمولها الذي هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى المفعول نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية
في افضل من القوم انه ابتدا زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من مبتداهم هو القوم بعد
مشاركته له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفات
المشبهة كما يجي في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط تاتي في بابه ولا ينصب مفعولا
صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور
لضعفه وينصب التمييز الذي تنصبه الجوامد ايضا كما في عشرون درهما نحو احسن وجها ودليل
تنكيره قول الشاعر ملك اضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء ومذهب سيبويه ان اضافة
افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك تحمل الاضافة على ضربين احدهما يكون بعض المضاف
اليه كاي فيدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذي
وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا
في قولك زيد اظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقي بعد زيد من افراد الناس
فالمعنى بعضهم الزايد في الظرافة على كل من بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه
لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا
المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وثلثهم وجزؤهم
واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل
من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا
على المضاف لما ذكرناه في صدر هذا الباب ولا يقع في نحو هذا افضل القوم فاذا كان
اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام فيكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك الله
احسن الخالقين وقوله اضلع البرية خبر مبتدا محذوف اي هو اضلع وثانيهما ان يكون
مفضلا على جميع افراد نوع مطلقا ثم تضيفه الى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء
مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي
افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص
كما في غلام زيد ومصارع مصر لا لتفضيله على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة
محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم تقول افعل بالمعنى الاول اما ان تضيفه الى المعرفة لم يجز ان
يكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا
كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التي يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرني

سواء الجرين ظاهرة او مقدرة

اطيب التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا المعنى فتقول زيد افضل الرجلين اي احدهما
المفضل على الاخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا
اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والجمع نحو زيد افضل رجل والزيدان
افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيتطابق صاحب افعل والمضاف اليه افرادا
وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال الله
تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم اي في الاضافة حكم افعل يعني انك اذا اضفت ايا الى
المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفت الى النكرة جاز كون
المضاف اليه مفردا او مثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا
او موصولا موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا
افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس اي البغال وبوسف
احسن الحصى اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا
معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه
افضل من بين جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي
رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة
وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اي زيد احسن اوجهه
ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد
اطيب اي دورها الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضائه واي اعضاء زيد واي دور بغداد
فاي موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده
على ساير ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واي الرجل هذا لان الرجل
ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرني اطيب التمر وقولك اي التمر هذا لكون
التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واي الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا
من الجملة المعينة بعده وهي المثنى وكذا افضل الرجال واي الرجال سواء اردت بهذا
الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة واما
جاز اي رجل هو واي رجلين هما واي رجال هم مع ان المجرور في جميعها ليس في الظاهر
جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا
مجتمعا من المسؤول ومن امثاله اي في الحقيقة منقسم الى المسؤول وامثاله كما شرطنا
فمعنى اي رجل اي قسم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واي رجلين اي اي
قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسموا رجلين رجلين واي رجال اي اي قسم
من اقسام هذا الجنس اذا قسموا رجالا رجالا وكذا في افعل نحو زيد افضل رجل اي افضل

اذا كان كل قسم منه رجلاً والزيدان افضل رجلين اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان
كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم
رجالا فافعل سواء اضفته الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء
ما بعده افراداً او تثنيةً او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس
لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان
او الزيدون افضل الرجال لان الرجال تقع تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين
كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظنن ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع
اقسام المضاف اليه فتقول في زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه
مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان في النكرة
سواء وكذا اى لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا تجوز اى الرجلين
هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها اثنين حتى تعين احد تلك الاقسام وتجوز اى
الرجال هذا واى الرجال هذان او الا لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افراداً ومثنيات
ومجموعا فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه في النكرة حتى قلت
افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثله في المعرفة قلت لان المنكر ليس
تختص في اصل وضعه بواحد بعينه فصح ان يعبر به عن كل واحد واحد على البدل الى ان يفنى
الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها لتخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين
على غيره واى وافعل لا يضاف فان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضاف فان الى ما يكون
تجزئته بالعطف نحو اى زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكررا الجر ورفا بالعطف
فيهما فلاجل تكرر المستوى عنه في اى والمفضل عليه في افعل نحو زيد هند افضل رجل وامرأة
واى رجل وامرأة هذا وهذه واما قولهم اى واتك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا
التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب اذ كان لا يدل عليه الضمير في اينا فصرحوا
بالضميرين فوجب اعادة اى رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير
المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فتكرير اى للمحافظة على اللفظ
لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال فاني ما وايك
كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها وجاء مثله في الضرورة اخلم واظلم واى معرب
الا فيما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزومه للاضافة المرجحة لجانب الاسمية
المقتضية للاعراب ولا يحذف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى اى اى اسم وتجريدها من التاء مضافة الى المؤنث افصح من الحاق التاء كما في
في الموصول قال الله تعالى باى ارض تموت قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم اى لا

يقال

اى لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم فهما ليث واسد وحبس ومنع
مثالان للخصوص الاول عين والثاني معنى فهما مبين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو كما تقول عين
زيد وكله فالشيء اعم من العين وقد ادخل المصنف بعض احكام الاضافة فلا باس ان نذكرها
اجمعها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاز ابقاء الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيها الي
فانني طبيب بما اعيى النطاسي حذيما اى ابن حذيم فاذا حذف فالاول والاشهر قيام المضاف
اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تعالى واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على اعرابه ان كان
المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا
كل بيضاء قال ولو لم يقدر ههنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين
مختلفين ولا تجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا تقدير مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول
ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قال الواجب
اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقي المضاف اليه على اعرابه وذلك لان
اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى
ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل
يقولان بل تقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلتين لكان الداخل عليه لا المزيدة معطوفا
على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جاءني
غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو فاذن المجيء ليس منتفيا عن زيد بل عن غلامه واجاب المصنف
عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك
لا يفعل هذا اى انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا
عند ذكره فيفسد المعنى لانه لا يمتنع ان يكون المعنى مثلك لا يفعل وانت تفعل كما تقول اخو
زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك
ولا ابوك فلا تجري الفسادات المذكورة قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان
المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف
الا ترى انك لا تقول مثلي لا اقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون
اقول اذا لفظ المفرد بمعنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه
يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث مجرى المؤنث
كثير فعلى هذا لا منع من اكتساب المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه
ان صح الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فلا ترى
قوله مر الليالي اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان واما الجمع
فكقوله وما حب الديار شغفن واما اذا الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجئ الا مع حرف

الخطاب نحو يا زيد فمن ثمه لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز في المثنى مثل اخيك وابيك يتولان

وفي التانيث كقوله عليه الصلوة والسلام ما رايت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف

اليه مقام المضاف في التذكير قال ٥ يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق

السلسل ٥ اي ماء بردى وهي نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث ايضا نحو

قطعت السارق فانه يملك اي قطعت يده وفي العقل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكنا ها فجاءها

باسنا بياتا او هم قايلون فقال هم وقال الخليل يقوم مقامه في التنكير ان كان معرفة واضيف اليها

مثل نحو هذا رجل اخو زيد اي مثل اخي زيد وا ستضعفه يونس لجاز هذا الجاذ هذا قصير الطويل اي مثل الطويل

وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع

لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لا التبرية وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا

لقيام المضاف اليه الاخير مقام كقوله ٥ وقد جعلتني من حزيمة اصبعا ٥ اي ذا مقدار مسافة

اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان

وامام وخلف في المكان او مشتبها به في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف

مضاف الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض

ومنذ وحيث لما يجيء في الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف

مضاف الى مفرد ذلك المنوي سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيد

او من غيرها كقوله ٥ يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد ٥ وقولهم الا علالة

او بداهة سابح نهد الجزاره ٥ لم تبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف

اليه كالباقي بما يفسره الثاني هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى

المجرور الظاهر والثاني في الحقيقة الى الضمير والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف

الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من

الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في يا تيم تيم عدي ومذهب سيبويه في زيد وعمرو

قايم ان خبر المبتداء الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا ومذهب المبرد اقرب

لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو يا تيم تيم عدي

فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن

المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه

وذلك في كل وبعض واذ وان كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم

فوق بعض درجات واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع

دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد تنصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك

لكونه في صورة المنكر وان كان معرفا حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل في المونث

كلتهن

كلتهن وليس بمشهور وثانيها الفصل بين المتضايفين اعلم ان الفصل بينهما في الشعر

بالظرف والجار والمجرور وغيره كقوله لما رات ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها

وقوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج ٥ وبغيرهما عزيز

جدا نحو قوله ٥ تمر على ما تستمر وقد شفت غلايل عبد القيس منها صدورها ٥ وحكى ابن

الاعرابي هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم

نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول

اذا كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم

وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزاده ٥ وقوله تنفي يداها الحصا في كل هاجرة ٥ نفي الدراهيم تنقاد الصياريف عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد

وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة

بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل

بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر في باب لا التبرية والفصل

بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او غيرهما فقراءة ابن

عامر ليست بذلك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين

قوله قوله واذا اضيف الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح

كعمرو ودعو وزيد ويعني بالملحق به ما اخره ياء او واو وقبلها ساكن كظبي ودلو ومغزو وكرسي

واي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حرف

العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو

نفسه قوله كسر اخره انما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لمناسبه

ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا فتى ولهذا

قال والرابع الاصح في تقلب الواو ياء كما يجيء قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة

للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرها فمفتوحة للساكنين كما يجيء وقد تقدم

في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير

المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان اخره الف يعني ان لم يكن الاسم صحيحا او ملحقا

به فلا يخلو اخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تثبت في اللغة المشهورة

الفصيحة للتثنية كالمسلماي او لا كفتاي وحبلاي ومعزاي وهذيل يجيز قلب الالف

التي ليست للتثنية ياء كانهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح

والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس الحركة ومن ثمه نابت عن الحركة في الاعراب

جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها الى الياء لتكون كالكسر قبله واما الف

التقسيم فلم يغيّروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا تقلب واو الجمع في جاءني مسلمويّ ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوّز هذيل قلبها لامر استحساني لا لموجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادّى الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلموي فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطّرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنّيتنا البكا لنضربن بسيفنا قفيكا قوله فان كان ياء اي ان كان اخر الاسم ياء وذلك في المنقوص نحو قاضيّ وفي المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلميّ ومسلميّ قوله وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت لان قياس لغتهم كما يجيء في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلب الواو ياء وادغمت اولاهما في الثانية وانما لم تبقيا كراهة اجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين فخفف بالادغام فقلب اثقلهما اي الواو الى الاخف اي الياء وتسهل امر الادغام تعرّضهما له بسكون الاولى وتقلب الواو ياء سواء كان اولا كطيّ او ثانيا كسيّد واصلهما طوي وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة تبقت على حالها لخفتها نحو مصطفيّ واعليّ في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يؤدّ الى لبس وزن بوزن وجب قلبها كسرة للياء كما في مسلميّ وتسهل ذلك قربهما من الاخير الذي هو محل التغيير فلهذا لم تقلب في سيّل ومُيّل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلميّ بالادغام تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف مُيّل وان ادّى الى اللبس فانت مخير في قلبها كسرة وابقائها نحو ليّ في جمع الوى اذ يشتبه فُعل بفِعل قوله وفتحت الياء للساكنين يعني اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز مع الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك اما لان الالف اكثر مدا من اخواته فهو يقوم مقام الحركة مع صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك للتشبيه بالهاء بعد الياء كما في نحو فيه ولديه وعنه قراءة حمزة وما انتم بمصرخيّ وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها هل لك يا تا فيّ قوله واما الاسماء الستة هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا ينقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم عن المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب

يقطع

يقطع ويضاف الى المضمر وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهي الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك واما فوك فله ثلث حالات قطع الاضافة واضافته الى ياء المتكلم واضافته الى غيره اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على اخر الكلمة فلا يدور على كلمة اخرها اولها واما الابقاء فلاداه منونا الى التقاء الساكنين فيجوز وال التقاء الساكنين فيؤول الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيا منسيا فلو لم تقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان فتحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال ولا آخذ من كل حي عصم وهي لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما فيّ في الاحوال الثلث وقياس اصله فوي كيدي ثم فاي لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من الحركات على الكسر للتناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية اذ الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها بالكسرة التي ليست باعراب ولا بناء عند المصنف او بالكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يا زيد بالاعرابية فجيء بدلها بالواو والالف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية فقيل لا رجلين ولا مسلمين وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسور فكسرت الفاء في فيّ وقد يقال فمي وفمه وفم زيد في جميع حالات الاضافة قال كالحوت لا يرويه شيء يلهمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة وهي خوف سقوط العين للساكنين غير موجودة في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو قال هما نفثا في فيّ من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما تروا اما الاربعة

ويقال اخ وآب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح وذو لاتضاف الى مضمر ولا ... شرح

الباقيه فلها ايضا ثلثة احوال احدها القطع عن الاضافه والاعرف فيها حذف لاماتها
وقد تثبت في بعضها كما يجى في ذكر لغاتها وثانيها الاضافه الى غير ياء المتكلم فالاعرف اذن
في ابوك واخوك جعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجى في لغاتها وثالثها الاضافه الى ياء المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافه
الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم
فلا معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافه الى غير ياء المتكلم رد اللام في
اربعتها كما نقل عنه ابن يعيش وابن الكو في اخ واب كما نقل عنه جار الله والمصنف ولما ردها
الزم الياء لما قلنا في في على الافصح وشبهته قول الشاعر ❊ وابى مالك ذو المجاز بدار ❊
واجيب بانه يحتمل ان يكون جمعا لاب مضافا الى الياء اذ يقال في اب ابون ❊ فلما تبين اصواتنا
وفدينا بالابينا ❊ كما قيل في اخ اخون قال ❊ وكنت لهم كشر بنى الاخينا ❊ والمذهب
لا يثبت بالمحتملات قوله واذا افردت تقطع ❊ اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة
فاللغات المشتركه ان يكونا محذوفي اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد
فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانيه ان يكونا مقصورين مطلقا
كعصا والثالثه ان يكونا مشددى العين مقطوعين مطلقا مع حذف اللام والرابعه
وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغه
المختصه باخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات ابتدى منها بالافصح فالافصح على الترتيب
اولاها اعرابه بالحروف في الاضافه الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين
وثانيتها ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافه والقطع والثالثه ان يكون كعصا مطلقا
والرابعه ان يكون كيد مطلقا والخامسه ان يكون كخبء والسادسه ان يكون كرشاء
مطلقا اما هن ففيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف
في الاضافه الى غير الياء والنقص في غيرها ولما لم تكن هي المشهورة زعم صدر الافاضل
انه ليس من الاسماء السته ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثها تشديد نونه
مطلقا واما اسكان النون في الاضافه نحو قوله ❊ رحت وفي رجليك ما فيهما ❊ وقد بدا هنك
من المئزر ❊ فللضروره وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه
بالحروف في الاضافه الى غير الياء وفتح الفاء مع ضمة الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند
الاضافه الى الياء والثانيه والثالثه والرابعه فم مثلث الفاء محذوف اللام نسيا مطلقا
مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو التي ابدل عنها الميم تقلب في حال الاضافه
الفا وياء فتكون الفاء في الحالات الثلث اذن متلونا لا للاعراب فجوز تثليثها في الافراد
لغير الاعراب ايضا والخامسه والسادسه والسابعه فم مثلث الفاء مقصورا مطلقا وكانه

وكانه جمع بين البدل والمبدل منه او الميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر فيكون قوله
فموبهما مثنى فما والثامنه والتاسعه فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها
قال ❊ حتى اذا ما خرجت من فمه ❊ قال ابن جنى هو للضروره وليست بلغة وكان الميمين
بدلان من العين واللام والجمع افواه والعاشره اتباع الفاء للميم في حركات الاعراب نحو هذا
فم ورايت فما ونظرت الى فم وكانه نظر فيها الى حالة الاضافه بلا ميم اعنى فوك وفاك وفيك وقد
تتبع فاء امرء ايضا حرف اعرابه فيقال مرء ومرءا ومرء وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب
اتفاقا وفي دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف كمد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو
المشهور كيد قوله لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اما انه لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصله
الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتات
لهم ان يقولوا جاءنى رجل ذهب فجاءوا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان
جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما يجى لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان
كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي نحو
الضرب والقتل فانها وان لم يكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب
وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يجز قيامهما مقام
لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافه
وادخال اللام عليه في قوله ❊ فلا اعنى بذلك اسفليهم ❊ ولكنى اريد به الذوينا ❊ شاذ ان
وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم ذو زيد وذو آل النبي صلى الله عليه وسلم فانما
جاز لتاويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء
السته كلها فعل بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا فكان قياسها ان تكون في الافراد مقصورة
لكن لما كثرت الاضافه فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة
حملوها في ترك القصر مفردات على حال الاضافه واما كون اخ واب وحم مفتوح العين
فلجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال
واما ذو فلا دليل في اذواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا كحوض
واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعنى ذات واصله ذوات كقواة لقولهم
في مثناه ذواتا فحذفت العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث
ذية كطية وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذو والا
في ذات وذواتا وقال الزجاج الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لعلة آخاء واما
هن فانه لم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك
عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من

وكذا لا دليل في هَنَوات لانه يمكن ان يكون كثمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو
لما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل احواله ذواه وكلامه فول هاره
لقولهم أفواه و فُوَيه وكلامه ذو باء لان عينه واو بدليل ذوانا وذوات واذواء
وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب اولى وكلامه ابو واخ وحم وهن
واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات واما هُنَيهة
في هُنَيّة فلان لامه ذات وجهين وكذا لامه حم قد يكون همزا كما تبين

بحث التوابع

قوله التوابع الى واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وكل اصله خبر المبتدا
لخبري كان وان واخواتها ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع
اعراب سابقه تخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب
نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة
قال تخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا وارتفاع الخبر
من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدا وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب
الثاني من جهة ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به اولهما
وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه
مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة
وهي كونها عمدة الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة
وهي كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني
قلنا ان ارتفاع زيد في جاء زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه
صفته وكذا باقي التوابع ثم تحول الاخبار المتعددة لمبتدا نحو هو الغفور الودود خارج
وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فتقعد
مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا ينتغير
اسماؤها ولا الجهات اعرابها فينبغي ان تدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب
سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه
نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله
ثان النعت الثاني مما فوقه وكذا التاكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلا منها ثان
للمتبوع كالتابع للاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتاكيد و
وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال
الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل
الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم

منسوب

منسوب اليه مع تابعه فان الجائي في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا
بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع
حكم العامل المنسوب بمعنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان
الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوب اليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى
اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول
معنى فلم يجعل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل
المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقرير
العامل المعنوي خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي
واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس
الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم
وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا
لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل
من الجار والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور
وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على
الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة مثل التاكيد جاز
لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموا الاشتمال نظرا الى المجرور ولا تكرر في اللفظ في البدل
من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان استقلال الثاني
وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لا مقدر اخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان
العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري
والمصنف ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان العامل
الاول باشر الثاني هذا وستعرف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل في الحكم فيما ذكرنا حكم
البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة
الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني
مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمرو واقول لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه
موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يا زيد والحارث على اللام
وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع
صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان تقدر له حرفا اخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد
وعمرو وقيل الغرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض
واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للكثير والقليل بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان

بتزينه قولك وعمرو وكذا الاجمال في قام زيد وعمرو واذ هو متضمن للقيام الصالح للتقليل والكثير ولو كان
العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكان معنى كل شاة وسخلتها
بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد انهما معا بدرهم وايضا لم يجز
يا زيد والحرث ولم يجز ما زيد قايما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تعديدها وليس
بعدلا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتداء بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعض
العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفايدة الخلاف
هذا اصح يظهر في جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند
من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف النعت على ساير التوابع لكونه اشمل الاكثر
قوله النعت اي متبوعه ما قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص
والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا اولا فيدخل فيه خبر المبتداء والحال في نحو زيد قايم
وجاءني زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ويعنى بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني
رجل ضارب قال حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض باسماء الالة
والمكان والزمان اذ المفتاح مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو الفتح هو المقصود
من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سأل نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات
باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار المذكورية والانسانية
قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها
الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولقايل ان يمنع في الموضعين اعني في الاسماء والصفات
ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى
فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذاتا فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود
الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها اولا فلا ينعكس لان الصفات ايضا اذا ذكرتها
مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها
مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات
ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم يقول قولك في الصفات المقصود
بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل
بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ
الى ذلك الشيء وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان
المقصود الاهم به الحدث القايم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلنا ان نمنع
ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض ر ب فلم تصنع مثل هذه
الصيغ المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن قال والوصف

والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فالتابع يدخل فيه جميع التوابع ويخرج منه
خبر المبتداء والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه
قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان
اعم ليدخل نحو برجل قايم ابوه فيه ثم نقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق
والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فلا دخل في هذا
الحد اذ كلهم في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل
عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما فالجواب
ان ذكر هذا الشرط ليس في حد كل مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى نفخة
واحدة والهين اثنين نعتا وقوله مطلقا قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا
فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد
بقوله تابع بزعمه لانه يعرب باعراب سابقه من جهة واحدة هذا وكما يبعد لو حد الوصف العام
اي ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان يقول هو اسم وضع دالا على معنى غير
الشمول وصاحبه صالح التبعية لكلما يخصص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية
وان صح وقوعها نعتا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الالفاظ
العددية نحو جاءني رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا ساير المقادير نحو عندي
زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد اولا نحو زيد اسد
فانها وان دلت على معان لكنها ليست لذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل
صوم وعدل لانه ليس بالوضع بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجي ثم فيقال ان اسد وصوم في
برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اي رجل لانه لا اصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج
الفاظ التوكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه
وقولنا غير الشمول ليخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاتها في جاءني
القوم ثلثتهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اي جميعها
او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا
صالح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صالحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات
في بعض المواضع نحو رجل مثقب فليس ذلك من حيث الوضع كما مر في برجل حمار وقولنا لكلما يخصص
صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه
نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهي اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوص
كما يجي ببعض الموصوفات ويدخل في قولنا صالح التبعية الحال وخبر المبتداء وغير ذلك في
نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يتبعها صفا

ونقول في حد الوصف الخاص اي التابع هو تابع دال على ذات ومعنى فيها غير الشمول فبقيد خرج في
التابع في نحو هذا الرجل وبرجال اي رجل وبرجل غني وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك وخرج
البدل في نحو اعجبني زيد علمه قوله وفايدته الى واحدة معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل
الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قولك جاءني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا
لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم
رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت اولا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله
وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بان مجيئه لمجرد الثناء
او الذم او التوكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب
سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك
له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني
زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الآتي قبل وصفه وان كان له
شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا
بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولا او احاطة
فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله
تعالى الهين اثنين انما اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع
تاكيد او تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجيء لمجرد الترحم نحو انا زيد البائس الفقير ومما
قوله ولا فرق بين ان يكون قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه
فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر
في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير
المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق
فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه
يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف
لا يشترط فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان اولا وبكون الحال
هيئة للفاعل والمفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه
في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فانهما موضوعان في جميع المواضع
اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن
الجامد الموضوع لذلك كل موصول فيه اللام كالذي والتي وفروعهما وذو والطائية لان الذي
قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعني بان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته
وهي كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اي في

اسم

اي اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد
الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية
ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل
لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باعتبار قيام معناها على ما وصفت له سائر المبهمات التي هي غير
اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل
وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زايدة
على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية
واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل
ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله ربا سمال الاباوى
لقلتها الا السحاب والا الاوب والسبل وكالاورق في الحمام والا طلس في الذئب
والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف
حاضرا معينا وفي ايها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام وبين
الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المصنف اي واسم الاشارة
في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا فاي ان يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد الكمال والمدح
واسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف
اخص ومساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقوى عندي ان اي في رجل اي رجل
بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة
للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤول عنه فاستعيرت لوصف الشيء
بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال
بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الزجاج في ما احسن
زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اي الواقعة صفة ان يكون صفة للنكرة حتى تضاف
الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو من هو من بين
هذين الرجلين وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي فرد هو من افراد هذا الجنس
كما مر في باب الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة نصبتها على الحال نحو هذا زيد اي رجل
ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية اي امة
واينما امة وجميع ما ذكر من الجوامد قياسي عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذي اللام
وذو الطائية او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة
التابع لما ذكرنا وقد يقع من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهي على ضربين قياسي
وسماعي فمن القياسي كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت

الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء
كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل ولا تتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف
بهذه الالفاظ الثلث كالتاكيد اللفظي فلهذا لم يحسن انت اخوك كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية
حتى يؤكد بكل الرجل وتوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل ومعنى
كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اي كان ما سواك هزل
وحق الرجل اي من سواك باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقال ايضا في الذم انت اللئيم وحق اللئيم
وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومعنى قولك ما شئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءني رجل
ما شئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدا محذوف
على الحالين والجملة صفة للنكرة اي هو الذي شئته ويجوز ان تكون موصوفة بالجملة بعدها
وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم امره وان كان من اولي العلم
كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا وما نحن فيه موضع الابهام
وفي معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندي رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين
ورجال نهيك او نهاك او كفيك من رجال ورجل همك من رجل الجار والمجرور يتبع جميع ذلك ليفيد
ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين
رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ونحو ذلك
بعد كثيرا ما يقصد به المدح والتعجب نحو يا لك من ليل ولله دره من رجل وقاتله الله من شاعر
وقال عز من قائل والمعنى في الجميع واحد اي هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة
هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول
اي مهموم اي مقصودك او همه اي اذابه اي يذيبك وصف محاسنه كقولهم هدك اي يثقل
عليك عدمنا قبه من هدة المصيبة اي وهنته وكسرته ومن المقيس ايضا ان تنكر الموصوف
وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل صدق وحمار سوء والمراد بالصدق
في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن
جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة
كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء بشيء قالوا كذب عليك
قال عمرو بن معدي كرب لمن يشكو اليه المغص كذب عليك العسل اي العسلان يعني
عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف وقال وذبيانية اوصت بنيها بان
كذب القراطف والقروف عليهم واما الاضافة في رجل صدق ودائرة
السوء فللملابسة وهم كثيرا يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو جز السوء
اي الجز السيء فمعنى رجل صدق رجل صادق اي جيد فكانك قلت عندك رجل صادق فلما كان

فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر في لا التبرئة
في نحو لا ماء ماء باردا وجوزوا ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسي
الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال عليه الصلوة والسلام كابل مائة لا تجد فيها
راحلة وتقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير
ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعي على ضربين
اما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل
وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اي مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف اي ذو
صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانه
من كثرة الفعل تجسم منه واما غير شايع وهو ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من
يوصف به جنس آخر كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو بتقدير مثل اي مثل اسد ويقرب
تاويله قولهم مررت برجل اسد شدة اي يشابه الاسد شدة فانتصب شدة على التمييز
من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في قولك الكوز ممتلئ ماء على ما ذكرناه في الحال في قولهم
هو زهير شعرا وعند برجل الاسد اي شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون
بتاويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار به
حمرة اي مثل نار حمرة وجوزوا ان يكون ايضا اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل
حمرة فلا يكون بتقدير حرف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب
الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال غير المبرد
بل بتاويل الجوهر هذا انما يطلق بهذا الاوصاف فمعنى برجل اسد اي جرئ وبرجل حمار اي بليد ولا معنى
للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التاويل قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته
سواء صحيحات العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا اي
سودا اعاليها وكثيفا ستورها وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكون اللفظ بمعنى الكامل
نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اي كاملا وثالثها جنس مصنوع
منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم حديد قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين وصفه
خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت بسرج
خز صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت
حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدابة اسد ابوها وانت تريد
بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة
والحمل على المعنى جاز قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة

حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوّز على قبح الوصف بالجوامد على المعنى بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اى كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اى كائنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته سرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اى مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشائع قولهم مررت برجل ابى عشرة واخ لك واب لك **قوله** وتوصف الى الضمير اعلم ان الجملة ليست بنكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى الخارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى الخارج في الوضع كما تحرر في باب المعرفة والنكرة واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فيختص قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان **قيل** فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة **قلت** لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن ولو سلمنا ايضا ان كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جائني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جائني زيد العالم واما زيد وجوازه مقطوع به واما وجوب كون الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا للمبتدا ولا مخصصا له جاز كونه انشائية

انشائية كالامر بابه وتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف بلام لا تشير بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على ما تحرر في باب المعارف ولا تقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا وهذا كما قال الخليل في المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جرأهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظا لا معنى تحته فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا تجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قايم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف لفظا وانما تقدر اللام في الاسم او في المضارع للاسم نحو تقول وقال ابن مالك الضيرمنك ومثلك بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو ولم يكن الرجل يتصف بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به فاذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما في خبر المبتدا وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما تقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله **قوله** **قوله** ويوصف بحال كالفعل **قوله** بحاله الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي بحال الموصوف اي هيئته وصفاته وهو الكثير كما في رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصري حماره في حصول الفائدة بذلك وهذا السببي ان كان منونا فلو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسما الفاعل والمفعول الناصبان للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى ما ان اضيف نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب

الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز
ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر
الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب عمرو غلامه امس وبزيد ضارب غلام عمرو اذ لو لم
يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرّف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن
السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا
نحو برجل ضارب غلامه زيدا الآن او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا بآلة
كالقاتل والضارب او غير علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم وقال يونس لا
يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء
كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه داء والزم سيبويه تجويز
نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي
ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو بزيد
المخالطه داء فربما لا يلزم لارتكابه انه ليس مضافا الى الضمير وكلامنا في المضاف بل يقول
الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس
يجب رفعه علاجا كان او لا على ان يكون هو المرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت
برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في
وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة • ونظرن من خلل الستور باعين • مرضى مخالطها
السقام صحاح • واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب
الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره • حمين العراقيب العصا وتركنه •
عال مخالطه بيت • برفع مخالطه وليونس ان يحمل على الابتداء وقال عيسى بن عمران كان علاجا
وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه
على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعه ايضا في الوجوب لا الجواز
والزمهما سيبويه بما لا محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند الكل
وعند النحاة والمنون سببيا كان او غيره يجوز جريه على الاول علاجا كان او لا حالا كان
او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا ولا سبيل للاضافة عارض
لايجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم
الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على الحال نحو مررت
برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمه بمنزلة ما لم يؤخذ من الفعل كما تجعل
صاحبه كذلك فعلى هذا تقول في المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان وملازموه بنو فلان
ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل مصري

مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله وما جاء من ذلك سماعا على قبح سواء
نحو برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء
فعلى هذا يصح كون أأنذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع فاعل سواء في قوله تعالى ان الذين
كفروا سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر
ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اي تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو
فهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعي القبيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل رجل ابوه اي
اي كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه وبخشبة ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه
الشيء نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني
نحو برجل اسد غلامه اي جريء وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل اي عشيرة ابوه وهذه كلها
من الجوامد التي تقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبعه اي الوصف
بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعة من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك
الاربعة واحد من الثلثة التي هي الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار وكسار
اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهو قطعها والثوب
مؤلف من كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما
كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها وصفه بها وجرأهم على ذلك كون افعال جمع
قلة فحكمه حكم الواحد قال الله تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه
افعال واحد لا جمع وجاء قميص شراذم وحمل خراذيل وثانيها واحد من التعريف والتنكير
واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل
لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا لما يجيء في موضعه
واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لآخران يقومان مقامهما
والاولى انه بدل او خبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد
من تلك انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر وانما تبعه في هذه العشرة لكونه
اياه في المعنى قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف
في اثنين من جملة الخمسة الاول اعني واحدا من تلك انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير
قوله وفي البواقي كالفعل اي هذا السببي في الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كالفعل اي ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي
كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببي كما يطابق الفعل فاعله
في التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي التانيث او حقيقيا مفصولا
كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة

البواقي منظوراً الى فاعله وكايناً كالفعل لان فاعله ح المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير تلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث ويؤنث في الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومثنى الى غلمانه اي ومن جهة ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما يحسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف جاءني رجل قاعدان غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيء في آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل حملة المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون واما جاءني رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانه اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يلزم في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته يقعدون الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه قوله والمضمر لا يوصف ، اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل لانه امتنع فيما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغايب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما لحمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجي من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لعدم صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل عليه ايضا كقولك زيد كريم وانت هو واجاز الكسائي وصف ضمير الغايب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم

الضمير لا يوصف

الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شيء اخص من المضمر ولا مساو له قوله والموصوف اخص او مساو ينبغي اولا ان ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء العجيب واما في النكرات فانك تقول رأيت شيئا ابيض وهذه ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل لا ثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارئ على مدلوليهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجيء فعلى هذا تختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى يتبين عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى اللفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد واما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه واما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين ولضعف تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب كما يجيء في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسبه منه وكذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركه فبوضع

التعريف الاشاري

ترتيب المعارف

انه لو فرض

نا ان بخلاف ساير المعارف لما يجيء في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم الاشارة ثم ذو اللام
ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام
وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما
في درجة ثم ضمير الغايب السالم من ابهام اي الذي لا شبهة مفسره ثم المشار اليه ثم المشار به والمنادى
ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر
ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة
فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون
النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدا المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك
ولم يحتج الى النعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا
الى التفصيل وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا
يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى
في ذات ولذلك اذا نقلا الى العلمية اسم دال على معنى امحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر واشقر
اذا سميت بهما ولا تقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاي وبابها
لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلثة فصاعدا بخلاف من وما واما اي الموصول فلم يقع
وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فروعي ذلك الاكثر وانما
يوصف بذو الطائية لانها كانت على حرفين كما في قوله قولا لهذا المرء ذو جا ساعيا هلم فان
المشرفي الفرائض لمشابهتها لذو الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال
واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بل قال الزجاج ان المؤمن
صفة لمن امن لما تحته والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين
وذي اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف
من العلم اذا عتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا
بذي اللام والموصول لما يجيء وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام
وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول
لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب
زيد قال والمنع منه تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا
المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام و
بالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم
فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين
والى ذي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام

لا تقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام

وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام
وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه
الجمهور ولكن بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم
وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او المضاف الى مثله
ويوصف بالموصول ايضا كقوله لهذا المرء ذو جا ساعيا قوله وانما التزم العلم
كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة
بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد الثلثة وهذا لا يوصف الا بذي
اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة
الطائية فاجاب بقوله للابهام اي لان اسم الاشارة مبهم الذات وانما تتعين الذات المشار
اليها اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه
بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذا اللام والمضاف
الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين
في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه
المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى
ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي تقع صفة ذو لام وان كانت زايدة
الا ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع
اليه وذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف
اي من جهة ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض
لان الابيض عام لا يخص نوعا دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم
فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا باس بان نذكر
بعضها اغفله المصنف من احكام النعت وهي اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوف
اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر
فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد
فالاول نحو جاءني زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان
ورايت رجلا وامراة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت التذكير على التانيث كما رايت
والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا في خبر المبتدا والحال نحوهما
نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاءني زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا
وتنكيرا لم يمكن جمعهما في نعت واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا الراتعان
لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت

او تجمعهما في نعت مقطوع نحو رجل وزيدا الظريفين وان اتفقا اعرابا لا لسببا العطف نحو اعطيت
زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في وصف جاري بل تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع لان
التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد مفعولا اولا وثانيا فان كان العامل
واحدا ومعمولا مختلفي الاعراب فان اختلف معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان
تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد
الى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الظريف الظريف نعت
الثاني بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته
ففصل احدهما اهون من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصريين
اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا واجاز هشام وثعلب جمعهما نظرا الى المعنى اذ كل واحد
منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه عمدة — في نعت مع اتفاقهما تعريفا وتنكيرا
الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوي بين الرفع والنصب
لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العامل واحدا اولا وفي الاول ان كان
العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا
للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين
جارين او مبتدأين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركا في اسم واحد
كأن يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف
اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا
الطويلين وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان كان
الظريفان صفة للمبتدأين او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك
الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشرط المذكور نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد
يمنع نحو هذا رجل وذلك امراة منطلقان لاختلاف الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه
فانه جعل خبريهما كفاعلي الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الآخر ولم يشترك المعمولان
في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول من جارية اخوي ابنين
لعلاء كرام على ان كرام وصف لاخوي ولا بنين معا بل تقول كراما على القطع وكذا يقطع
نحو هذا فرس اخوي ابنيك العقلاء الحكماء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا تقول
هذا رجل وفي الدار آخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والآخر
خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل القطع لاختلاف المعمولين تعريفا
وتنكيرا وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل
في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن

العاملان

العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا او نحو هذا الغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما
في وصف واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا
فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند
تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا واعلم
انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثني الا على
ما اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيها
تفريق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات
فاما ان تجيء بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه
خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف الخبر تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز
واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم بزاز او هم شاعر وكاتب وبزاز او منهم — وبعضهم كاتب
شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالف تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع اولى ان لم
يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان
لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع
الى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله • فلا تجعلي ضيفي ضيف مقرب ومنهما وآخر معزول
وقوله • فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف • اي منهم طليق وقوله
مزعف اي ازعفه الموت اي قاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع
نحو ثلاثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجا بقوله • كان حمولهم
لما استقلت ثلاثة اكلب يتطاردان • واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت
برجل كاتب شاعر بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو كاتب ولا يجوز تقدير منهم كاتب
ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون
النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف
في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التاكيد في نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون
والشرط الآخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت
محتاج الى ذلك النعت ليبينه او يميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف
بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت
بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب يستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان
كان نعتا اول كقوله تعالى وامرأته حمالة الحطب وفي قولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي
في القطع تكرر النعت فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت — فالآية رد عليه
اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته ليبين ذاته وان كان نكرة فالشرط

سبقه بنعت آخر مبيّن وان لا يكون النعت الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت
النكرة الى أكثر من نعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف مجئ نعت
النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف
فاكدا القطع بحرف هو نص في القطع اعني الواو قال ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع
مثل السعالي وتجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقوله لا يبعدن قومي الذين هم
سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الأزر والواو في النعت
المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا
كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا واذا كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت
او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت
مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين
وقد يكون تشنيعا نحو بزيد الغاضب حتى وقد ذكرنا في الاول رجحان هذه المنصوبات والمرفوعات
ويونس اوجب الاتباع في الترحم اما على النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن
نحو رايته البائس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم
ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز او صاحب الثياب
الا بعد بدل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدها على الرفع قصدت المعاني المذكورة او لا سواء
كان المعطوف عليه نعتا او لا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول
مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد وربما قطع النعت
الاول بالواو اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في لكن الراسخون الى قوله تعالى
والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع
انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا واما اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم
الاول اي في جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا وان يجوز حذف الموصوف اعلم
ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات
الطرف فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة
لان القائم مقام الشيء ينبغي ان مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار
لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض
ما قبله من المجرور بمن او بفي قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وقال الله تعالى وما منا الا له مقام معلوم
اي ما من ملائكتنا الا ملك له مقام قال الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى
ابتغي العيش اي منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم مات الا رايته في حال كذا قال
فكلتاهما خرت واسجد راسها ... وقال لو قلت ما في قومها لم تيثم

الواو الاعتراضية

يجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا

بفضلها في حسب وميسم فان لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر قال
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وقال ما لك عندي غير سهم وحجر
وغير كبداء شديدة الوتر وقال كانك من جمال بني اقيش
يقعقع خلف رجليه بشن وانما كثر بالشرط المذكور لمؤالاة له عليه بذكرها اشتمل عليه
قبله فيكون كانه مذكور واعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال
المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة
بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالى وغرابيب سود لان حق غرابيب ان يتبع اسود
لكونه تاكيدا له نحو احمر قاني وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم تقدم الا ضرورة والنية التاخير
كما تقول في ان رجلا ضاربك في الدار ان ضاربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد او ظرف
او جملة قدم المفرد واخر احد الباقيين في الاغلب كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه
وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك
وقوله تعالى يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها
كأن لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا كسورها وليل اقاسيه بطيء الكواكب وربما
نويت الصفة ولم تذكر للعلم بها قال الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح على حالة لقد وقعت
على لحم اي لحم واذا ولي النعت لا او اما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال
الله تعالى لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف
اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس وتعالى الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين
المضاف والمضاف اليه فجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثاني لفظا وذلك كما يضاف
لفظا المضاف اليه الى ما ينبغي ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضب وهذا حب رمان
والذي هو لك الجحر والحب لا الضب والرمان والخليل شرط في الجر بالجوار توافق المضاف
والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجيز الا هذان جحرا ضب خربان
ولا يجيز خربين خلافا لسيبويه واستشهد بقوله فاياكم وحية بطن واد هموز الناب
ليس لكم بسي بجر هموز وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف
الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع
فيكون اصل قوله هموز الناب هموز ناب حيته ثم حذف المضاف اي حيته فبقي هموز نابه
ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير كما في حسن الوجه قوله فصل العطف تابع وعرو
قوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود
في هذه الثلاثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف
البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين
والبيان فرع وكذا انما تجيء بالتاكيد لبيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه

في الحقيقة لا غيره وأما البيان أن المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص وتعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه وقد ذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه قوله يتوسط بينه الى اخره ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده قال ولم يستغن في الحد بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله ٥ الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم ٥ وقوله يا لهف زيابة للحرث الصابح فالغانم فالآيب ٥ و يجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز قوله بك وبزيد قوله انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكدوا اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذ يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله فلست بنازل الا الم برحلي او خيالتها الكذوب ٥ او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتاكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا وقد لا يؤكد والامران يتساويان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امراة والحافظوا عورة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لا انهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر

المجرور

المجرور أعيد الخافض وانما شرط ذلك لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ثم لم تجز اذا عطفت المضمر على المجرور الا اعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك وا المال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما قيل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبينك وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا ابعاد العامل الا اذا لم يشك انه لم تجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان التبس نحو جاني غلامك وغلام زيد وانت نزير غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض انقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور وحده قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينكم متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني لما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني فيه معنى اذ يمكن ان يكون استونف معنى الجار والمجرور ولم يكن ذلك بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرير العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني كالعدم قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جر باللام الظاهرة والاولى ان تحيل جره على العامل المكرر اذ ليس باقدم من الحروف الزايدة نحو كفى بزيد فانها لا تلغى مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله ٥ فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب ٥ واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن ولا يجوز ان تكون الواو للقسم لانه يكون اذن في قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء

منع تواتر القراآت السبع

على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراآت السبع وذهب الجرمي وصحه
الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل
المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس
بشيء لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس مع ان اعادة الجار اقرب واخف
فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني
جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال
منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل
وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين
عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما المعنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او
متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما
وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم ينكر جريهما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء
من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله واما عطف
النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب
غير المعطوف عليه فانكر جريه ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف
التابع والمتبوع فان قلت فهلا اطردوا الحكم على هذا الوصف في جميع التواكيد اذ كلها متصل
بمتبوعها كما قلت ولم افردوا النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل
اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العامل ويقعان
غير توكيد نحو طابت نفس فلان وقرت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل
اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في
البواقي مع ان ضمايرهما بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما كل وجميع
فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا
تقول جاءني كلهم ولا مررت بكلكم بل قد استعمل مبتدا الا عند اما لان العامل
معنوي كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبة الناصب اعني ضمير المبتدا كما اخترنا في اول
الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما
بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس تستعمل غير
تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة تبطل عليه في قولهم مررت بك
نفسك فالاولى ما قدمناه قوله والمعطوف في السببية [illegible] لا يريدون بقولهم
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته
للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني

على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل
حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا
لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عايد اليه لكونه صلة لزم
لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة لجرور رب وكم وجب كون المعطوف
كذلك ولذا ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وتقول رب شاة وسخلتها
ان المعطوف نكرة لما يجيء في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد
والحرث لوجوب تجرد المعطوف عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه اجتماع اللام وحرف
النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف
عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف
عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى
كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل وامراة كما في النداء
لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال
المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله
لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا
لم ينصب المعطوف في لا رجل ولا زيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل
النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فعلى هذا يجوز عطف الخبر
الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا
لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدا يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر
الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود
ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه فعلى هذا ومن ثم لم يجز
ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه وجب لقولك بقايم او قايما الضمير
لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا
وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهبا عمرو فان
قلت يجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس حاله
في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون نسبته في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر
فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد
عندي في عطف المفرد على المفرد وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه
وانما جاز مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف
حملا على المعنى لان المعنى لا قاعدا ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن

المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف
وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جاريته قوله وانما جاز الذى
يطير فيغضب زيد الذباب فقولك جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اضربت
عن الذباب في قولك يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذى هو صلة
فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق
واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذى قاله المصنف والذى
يقوى عندى ان الجملة التى يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة
اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا اولا او بعيد
ذلك جاز تجرد احد الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التى هي كجزئها سواء كان
مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما في امثلة الذباب اولا كما تقول مخبرا عن زيد ما جاء زيد فغربت
الشمس الذى جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذى تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول
مخبرا عن الشمس التى جاء زيد فغربت الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون
معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا تقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد فالمعنى
الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التى جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدا
زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا مع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط
في الجملة التى يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة
اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واياه وانما جاز ذلك الا في اجزاء الجملة المذكورة
ضميرا اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فكذا لم تستقل الجملة المعطوفة
بالفاء وثم ومع تعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد
اجزائها فاكتفى بالضمير في احداهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوى بالمعطوف عليها نحو الذى
قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان يتعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذى قام وقعدت
هند في تلك الحال زيد والذى تزول الجبال ولا يزول انا والذى يقوم القيمة ولا يتشيع انت لان
الاقتران معلوم من قرينة الحال وان لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم تجز لان الواو لمطلق الجمع
لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق معنوى بين المضمونين هذا وقولك
هند لقيت زيدا وباها جائز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم
او او خلاف لا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير
فعل آخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدا بخلاف الواو فانها للجمع فلا
يحتاج الى تقدير فعل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين في حد التوابع
ولو سلمنا ايضا جاز ذلك على ما ذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى

واما

واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير
التاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير
قوله وانما لم يجز العطف لسيبويه معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف
واحد على معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين
على معمولى عاملين مختلفين فقولك ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف متفقي الاعراب
على معمولى عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه بكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولم
يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما
عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولى عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمرا
وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا
كريما لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل
يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا
وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا
منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف
الذى هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوزه فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر
كما زعم المصنف من قوله يجيز بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا
فان ولى المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو فاجازه الاخفش
على ما نقل عنه الجزولى وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذى هو كالجار
وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور
للعاطف فلهذا اجوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا
وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين فنحو قولهم مررت الى الغزو
بجيش والحج ركب لا يجوز اجماعا لا في الاسمين او ليت حرف العطف اذا الاخير بقي مفصولا
بينه وبين العاطف الذى هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد
والامس عمرو او غيره بل يجب ان تقول والامس بعمرو واما الفصل بالظرف وغيره بين العاطف
والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منعه الكسائى والفراء وابو على في السعة ذلك اذا لم يكن
الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذى
بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاءني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال
اتعرف ام لا رسم دار معطلا * من العام يغشاه ومن عام اولا * قطار وتارات خريق كانها
مضلة بو في رعيل تعجلا * وان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع
والمنصوب ووقع عدم جوازه في المجرور نحو جاءني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا

على عاملين مختلفين نحو خلافا للفراء الآتي نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا

وزيد ضربه غلامه وبكر اخوه

ثم ام

ولا يجوز مررت اليوم بزيدٍ والامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيدٍ والامس خالدٍ قال ابو علي
انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بالظرف لان العاطف كالنائب
عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك
غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذكره بين الجار
ومعموله تخطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا
نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد واظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف
الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة
اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام في الاغلب كما يجيء في حروف العطف ولنرجع الى
العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل
بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه منعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق
سيبويه وتخالف الاخفش وهما اي سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم
العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء
وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اي وللذين واعتذر ابن السراج له
في قوله تعالى واختلاف الليل والنهار الى قوله ايات بينات وايات على القراءتين بان ايات
اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف واما المتأخرون فان الاعلم الشنتمري
منع نحو في الدار زيد والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العاطف قال لانه لم يستو اخر الكلام
واوله قال فاذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء
اخر الكلام واوله في تقديم الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزمه تجويز مثل قولنا ان زيدا خرج غلامه
وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام واخره ولا يجيزه والمصنف
جوز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور على المعطوف عليه ويتأخر المنصوب
او المرفوع ويأتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا
والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم بل لان الذي ثبت في كلامهم بالاستقراء من العطف
على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس غير ذا لعطف على
عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة لم يقس عليها فالم يلزم المصنف
ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم
الصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا
اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما قوله خلافا للفراء يعني
ان الفراء يجيزه مطلقا وفي هذه الاحالة نظر كما مر قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو اي يجوز مطلقا ويتأتى عليه اذا كان فيه الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنده

بقية احكام العطف

عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف منها انه قد يحذف واو العطف
مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو اي اشترك
عمرو وزيد قال تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الاية وكذا ام مع معطوفها
كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا في الليل تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو
من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت وحكى ابو زيد
اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي او لبنا
وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها
تقول لمن قال ما قام زيد بل وعمرو اي بل قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فتدل على المعطوف
عليه الذي هو المصدق المثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بل فزيد وبل ثم زيد وبلى او زيد
وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام
بكر نعم لكن عمرو اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او
اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف العطف وتقول لمن قال مات
الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو اي بلى ما قام زيد بل عمرو ونعم
ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك
لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف
وقد يحذف المعطوف عليه بام قال الله تعالى ام من هو قانت اناء الليل اي الكافر خير ام من هو قانت
ويجوز تقديم المعطوف عليه بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت
وعمرا زيدا او فعمرا او ثم عمرا او لا عمرا اي ضربت زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد
قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالالة للعامل
وفي مرتبة الالة بعد المستعمل لها ولاستبشاع كون التابع متقدما على متبوعه وعلى متبوع
متبوعه اي العامل في المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معطوف التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد
اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال
وزيد ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ مؤخرا الخبر دخله حرف ناسخ
او لا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان
مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد فمنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا
وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء
او الخبر واذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو وجاز اضطرارا لتأخره عن العامل
على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مجرورا بالا
او بغيرها فلا تقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لكون الا في حيز

لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيزها بعدها ومنها
ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاآني
ومات الناس حتى الانبياء ماتوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب
والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله تعالى والله
ورسوله احق ان يرضوه اي يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الآخر وتجوز زيد وعمرو قام
على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا تجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء
بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين للابتداء وصح عطفا على المبتدا اذ لو كان لقال قاما واما الفاء
وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف فقال بعضهم يجب حذف
الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اي زيد قام فعمرو قام واما من الثاني
نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا تجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب
يمنع اشتراكهما في الاخبار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير
لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض العاطف اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار
والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير
في الخبر المذكور وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقاك
واما لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معها وتركها موكول الى قصد المتكلم فان قصد
احدهما وذلك واجب في الاضراب والعطف بها على المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني
وزيد بل عمرو قام وزيدا او عمرا اتاك وكذا تقول زيد او هند جاءني ولا تقول جاءتني اذ المعنى احدهما جاءني
والغلبة للتذكير وتقول في عود الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءني
زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءاني مع اني دعوتهما
وزيد او عمرو جاءاني فدفعتهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين
وباحثه وتجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او اما عرض تقول وهما محدثان قال الله
تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قال بعضهم والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا
فلا يبالي فان الله تعالى اولى بالغني والفقير معا واما قال تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا
اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله
راوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما
لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة جاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار
كالواو ولهذا جاز قوله   وكان سيان الا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت
الشوح فقال سيان اذ يسرحوه والحق لم يسرحه وتقول ازيدا ضربت ام عمرا او هما مستحقان
للضرب وما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس

اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق
الاصباح وجعل وكذا قوله تعالى صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن قال بات
يغشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر اي ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب
على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم
قال الله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون
وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا تجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا
تجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابوه كريم وعالم الاخوة
لكن عطف الجملة على المفرد اوضح من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب
فالاولى كونها تابعة له في الاعراب نحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم
وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق
المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون البواقي
فقولك جئتك خائفا وراجيا وهندا ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم
وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو ودون
الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف
المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اي وعمرو كذلك قال
وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف المسحت المذهب والمجلف المأخوذ
الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحتا لم يبق من جوده
الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف واو منقطعة اي بل هو مجلف كما يجيء في حروف
العطف او يكون مجلف مصدرا عطفا على قوله عض كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق

قوله التاكيد تابع يستهول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد
ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه
اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة التي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم
اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر
اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم
بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذي
وضع له التاكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع
ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع
عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد ولا يجيء ههنا
التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور

عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا بد من دخل هذا النوع من التاكيد في حد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يخفى ذلك الا في حد التاكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما تنسب الفعل الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضربه ضربا شديدا وتقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ايما امراة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما نسب الفعل الى شيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث ان يظن السامع تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة فالتكرير لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وقوله في النسبة والشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانك في العلو اعظم من ان يوصف واجرى في الفقر ظاهر في باب العلو وباب الفقر فالمعنى تقرر المتبوع في باب كونه منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا تخرج عن حد التاكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان الها واحد وان قررا وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في قوله تعالى نفخة واحدة لفظ واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد النفخ اذ لا احاد لها وقد اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان اللفظ واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان تكون تاكيدا واجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن ذلك دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة مدلول هذا اللفظ تضمنا لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا فمعنى في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال

معينين لا مدلول اصلا لالكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظة كلا موضوعة للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وصح ذلك تاكيدا فان قلت بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة قلت ان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما المضاف اليه الذي مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الا لفظ جميع فان الاغلب فيه كما يجيء قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذه المعاني على ضروب فبعضها لم يجر الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءني زيد وحده اي لم يشاركه احد في المجيء وبعضها لم يجر الا تابعا على انه تاكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا فانه المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا يجري الا تابعا مضافة في التقدير على راي الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين نحو اتاني القبيلة جمعاء والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بتكرير زايدة نحو جاءني القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى عسى الله ان ياتيني بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس المعنى مجتمعين في حال المجيء وان اردت ذلك المعنى فقل ياتيني بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تاكيد يليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا تاكيدا وهو اقل الثلثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلثة وما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاءني القوم ثلثتهم وجاءوني ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف نحو جاءني رجال ثلثة فيتبين لهذا انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول في التاكيد او الحال وحده بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التاكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها وما

بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ توابع
وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا تخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التاكيد الا بقوله
او الشمول قال المصنف يدخل عطف البيان في قولنا بتقرير امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة
او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول عليه فليس جميع
ما هو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة
للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص
عمر اذا فرضنا انه ليس هناك ممن يسمى بابي حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح
فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المجملات
قوله وهو لفظي ومعنوي اعلم ان التاكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو بان
تكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما
لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير اللفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظي
النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا
او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز
الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل والحروف الا ما يؤدي
معنى الجملة وتختص في الغالب وهي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها
فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول
نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا تنفك عن مجرورها او باخر نوع منها كالضماير المتصلة فانه لا يكرر
وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء وقوله وصاليات
ككما يؤثفين والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بالمجرور بل يكرر مع عماده
نحو مررت بك بك وانك انك وضربتك ضربتك وان كان العماد في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عمد الثاني
بضميره لا بظاهره كقولك زيد نايم في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال
جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قايم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قايم
وان عمد الاول معمول ظاهر اختير عمد الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قايم وليت بكرا ليته
قايم ويجوز عمده بظاهره ايضا وقد يجوز في تكرير الضمير المتصل وجها اخر غير تكرير العماد وهو
ان تكرره منفصلا كقولك في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل
غير متصل ويقوى في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير
له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير
منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده

بالمرفوع

بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لاي متصل كان مرفوعا
او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل
المنصوب والمجرور ويتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء
في باب الضماير ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين الجر
والنصب من الاخوة كما في باب المثنى وجمع التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل
في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه
فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما
وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى
وهو تاكيد لا بدل وهذا اصل قولهم في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بلى
يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيف اكلته اياه
وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا يجوز اذن ان تخالف البدل والمبدل منه فلا
تقول اكلته اياه هو كما جاز ذلك في التاكيد لان المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجيء
مرفوعا هذا الكلام في غير المستقل واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال فاين الى اين
النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقال في المستقل لا لا ابوح بحب بثنة انها
اخذت علي مواثقا وعهودا او مع فصل كقوله ترى الها من ابل ترالها قال الله تعالى وهم بالآخرة هم
ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين اولهما له ذيل فيكرر المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله
تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما
ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه اتفاقا في الحرف
الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا
وهو سر بر او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن
له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن وشيطان ليطان او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث
من نبثت الشيء اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني
اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتيع اي تام ومن بصع العرق اي سال اي روي
ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للموكد الاول
فكانه جعلها اما من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او كخبيث نبيث وباب
الاتباع بعضه مبني كحيص بيص وحيث بيث كما يجيء في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع
بما امكن فلهذا قلبوا واو بوص يا واصله حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله
ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض

الفاظ على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون
ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف
مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم او الترحم
الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض
ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء
على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما
يجيء في حروف العطف قد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك
قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله هو بدل البعض من الكل لانه يستفاد
من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد
وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر
قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى مطرت
اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها
فيجوز ان يكون ارتفاعها على التاكيد ولجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك
في بدل البعض وبدل الاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا
السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقولك صيد
يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذا الجنس منصوبا نحو ضرب زيد
ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه او على الظرف
اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال
ضرب زيد اليد والرجل وتقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل
وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع
والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف قوله فالاولان
يعني نفسه وعينه يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث
المسمى بتغيير الضمير فقط تقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغيير الصيغ مع الضمير في مثنى
المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما
وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما
لما يجيء في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني
يعني كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المؤنث تقول كلانا وكلتانا وكلاهما وكلتاهما قوله والباقي اي كله
واجمع واكتع وابصع لغير المثنى اي للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها
وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع

بعض

وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر
العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره
ويجوز لك اجراء ما للواحدة اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما
يجيء فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء
تاويلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك ايضا اجراء جميع الجموع الا جمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث
نحو بالقصور او الدور كلهن جمع كتع بصع بتع كما تقول بالنسوة وبالزينبات كلهن جمع كتع
وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعة
مستشهدا بقول جرير اقبلن من ثهلان او وادي خيم على قلاص مثل خيطان السلم ومنه
قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوائف الصافات
وليس بشيء لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا
وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان وللمؤنث جمعاوان
وكتعاوان وابصعاوان وابتعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يعني بالذي يصح
افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان لم افراد يتميز في الحس بعضها عن بعض او الذي
يصح افتراق بعض اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه تفترق اجزاؤه حكما
بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء او البيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه
يصح شراء بعضه دون الباقي ولا تفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب
فلا تقول جاءني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى المجيء بان يجيء
بعض ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما
بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده
واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان
يحتمل نحو اشتريت العبد او اشتريت العبيد افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت
العبد كله لكنه لم يكن دفع ذلك الاحتمال بالتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق
الاجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون افتراق
الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت
اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد لان التاكيد كما ذكرنا
لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن
ذات المنكر وانه اي شيء هو اولى من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال
في النسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم المذكور يعني
منع تاكيد النكرات شيء واحد هو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه

كقوله عليه الصلوة والسلام فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تعالى دكت الارض دكا دكا فهو
مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر نحو قرأت الكتاب سورة سورة وقوله تعالى وجاء
ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى
لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون
تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار او موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته
لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى
هذا لا يشترط تطابق التاكيد والموكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو جاءني
دراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده واستشهد الكوفيون لجواز ذلك
بقوله • يا ليتني كنت صبيا مرضعا • تحملني الذلفاء حولا اكتعا • وقول الاخر • قد صرت البكرة
يوما اجمعا • واما قولهم • او لاك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف الم ومنكر • فمحمول كليهما
على البدل عند اهل البصرة وعلى الحال من خير وشر لتباعدهما ويجوز مجيء كليهما غير تاكيد اذا
كان تابعا كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ
احدهما تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل
وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها
الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين
وذلك لما عرفت في باب المبتدا من كون حذف الضمير في الصلة اولى منه في الصفة وفي الصفة من المبتدا
اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل
فتنافيا وقال هشام اذا عطفت على شيء لم تحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه
دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد عمرو لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب
الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر قوله
نحو واذا اكد بنفسك • تقدم شرحه في باب العطف • قوله واكتع واخواته ضعيف • اعلم
انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته
من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم
النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها
حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك
الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان
ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه
في افادة معنى الجمع منها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر
في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم يقصد الجمع

الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايتها شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون
الاخير تابعا للمتقدم بل لك ان تذكر العين دون النفس واجمع ومتصرفاته واخواته من
دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته
ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا يدل على قلته والبغدادية جعلوا النهاية ابتع
واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم ابتع على ابصع
وتبعه المصنف ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور
انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع
ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدا بايتهن
شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلثة
الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاءني
القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع تبع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين
والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون
اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها
تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في
قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في
حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا
منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما كرهوا ترادف لفظين
بمعنى واحد واي محذور في ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل تابع دونه • قوله مقصودا بما
نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان لما قال قوله دونه يخرج
عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل
والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جاءني زيد بل عمرو فان المقصود
هو الثاني دون الاول مع انه عطف النسق اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل
من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم
يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او
ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى فانك لتهدي الى صراط مستقيم
صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم
عبد الله وزيد وخالد قال • يا من ان تفقدي قوما ولدتهم او تخلسيهم فان الدهر خلاس •
عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر آبي الظلم عباس • قالوا الفرق بينهما ان
البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين

يكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فايدة لم تحصل لو لم يذكر كما عرفت الثلثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو لا سيما كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فايدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفايدة في ذكرهما معا احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كونهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فايدة ليست في الثاني وذلك لان للابهام اولا ثم التفسير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفايدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فايدة في الابهام بعد التفسير ثم ليس بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب رضي الله عنه كان بعمر اشهر منه بابي حفص وتوضحنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو احد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الانفراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العائذات الطير بدل وفي الطير العائذات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اي فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثاني يا غلام بشر وبشرا

معربين بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المعطوف يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحرث للعلة المذكورة بعينها واما لم يجز يا زيد وعمرا او لا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفايدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة في الاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا في بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اذا اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الاخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فباي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا قوله قولهم هو بدل يعني قولهم فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا تشك في كونهما من بدل الغلط واما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل المعنى فيه وكذا سلب زيد ثوبه فانه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون طلب من احكامه غير معين وكذا قتل اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا ان يعلم بذلك الاخدود ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده

فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ اخر ولا تقول انه بدل الاشتمال نحو
قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل
منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقعة على البيان للاجمال الذى فيه وهنا الاول غير مجمل
اذ يستفاد عرفا من نحو قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا فى امثاله فلا يجوز مثل هذا
الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال فى الاربع انه لا يخلو مدلول الثانى من ان يكون مدلول الاول
او لا والاول بدل الكل والثانى اما ان يكون الثانى بعض الاول او لا والاول بدل البعض والثانى
اما ان يكون فى الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثانى اى متقاضيا له بوجه ما او لا والاول
بدل الاشتمال والثانى بدل الغلط وهذا الذى يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان تذكر
المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثانى اجنبيا وهذا يعتمده الشعراء كثيرا
للمبالغة والتفنن فى الفصاحة وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك
وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد فى الاول الا تشبيهها بالبدر
وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اردت مثلا ان تقول جائنى حمار فيسبقك لسانك
الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان تعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك
لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود ولا يجئ الغلط الصرف
ولا بدل النسيان فى كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون فى شعر اصلا وان
وقع فى كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذى كان سبب الاتيان
به الغلط فى ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته
للمتبوع فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا فى التعريف والتنكير واما الابدال الاخر
فلا يلزم موافقتها للمبدل منه فى الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله ويكونان ناجية كاذبة
اعلم ان البدل والمبدل منه فى الابدال الاربع يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة
والثانى نكرة وعلى العكس فالاربع فى الاربع ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل
اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك وامثلة البعض بزيد يده برجل راسه بزيد راس له برجل يد له وامثلة
الاشتمال بزيد علمه برجل علمه بزيد علم له برجل علم له وامثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد كتاب
برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اى اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب
وليس ذلك على الاطلاق بل فى بدل الكل من الكل وان رويت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان
الثانى نكرة مبدلة من معرفة قال ابو على فى الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة
اذا استفيد من البدل ما ليس فى المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل
طوى اسم الوادى بل كان مثل حطم وختع من الطى لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس
وقول الشاعر انا وجدنا بنى جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر اى لاذى طول

وقع

معرفتين ونكرتين ومختلفين
واذا كان نكرة من معرفة
فالنعت مثل بالناصية ...

اى طهر بالتقديس مرتين

طول ولاذى قصر قوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم تفد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز
لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو بزيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين زيد اخوه
قسمة اخرى مستانفة للابدال وهى بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة البدل باعتبار الاضمار
والاظهار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران
بزيد اخيك واذا كانا مضمرين فنحو قولك لقيتهم اياها اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون
اخوة المخاطب نحو جائنى الزيدون اخوتك والنحاة يوردون فى هذا المقام نحو زيد ضربته
اياه وهو تاكيد لفظى لرجوعهما الى شئ واحد وقد اتفقوا الكلمة فى مثل اسكن انت وزوجك الجنة
ان انت تاكيد وكذا فى مررت بك انت وبه هو فكلا هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت
زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا
ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظى عندهم اتفاقا
والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ هو زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر
من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعتها اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا
اياها والنحاة يوردون مثله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة
الظاهر بلفظه فى جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر
من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا
جهالته وابغضته اياها والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر
زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابته والمضمر من المضمر نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر
زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته
الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثانى لكونه
كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد فى بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين
من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما ليسا ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير
اذا اشتهر تعلق الثانى بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانهم طلاعوا
الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل
اى مطر ارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله لحانى لحاف الضيف والبرد بردى
قال ابن الخشاب لا يجوز جائنى زيد الاخ اى اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل
والجبل فقد مضى فى باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الا من الغائب اعلم ان بدل البعض والاشتمال
والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر فى بدل البعض
اوعدنى بالسجن والاداهم رجلى فرجلى شثنة المناسم وقال فى الاشتمال ذرينى ان امرك
لن يطاعا وما الفيتنى حلمى مضاعا بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجيز نحو بى المسكين

ومضمرين ومختلفين ولا
يبدل ظاهر من مضمر بدل
الكل الا من الغائب
نحو ضربته زيد

مطلب
كون الظاهر بدلا من المضمر

مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل
وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول
واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اى المتكلم والمخاطب وهما اعرف
المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان
لولا ان واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما
ذكرناه في هذا الباب ولو اتحدا لكان الثاني تاكيدا لا بدلا والافادة الثاني في المثالين زيادة فايدة
من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الاول الا يرى الى جواز
مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت بالوصف ما لا تفيده المعرفة وان كان في المعرفة فايدة
التعريف التي ليست في تلك النكرة استدل الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب
فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوب ولا يلزم
ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا يرى قوله تعالى ويل لكل همزة
لمزة الذي جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو في افعل امرا وتفعل
في الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجبني
جمالك اى تعجبني جمالك ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع الا ظاهرا ولا ضميرا
بارزا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيد ام
عمرا ليتبين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تعالى عم يتساءلون عن النبا العظيم
فلو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح
معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوايد البدل والمبدل
منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان البدل ليس في حكم الطرح
لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدلي البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ
دون الثاني قال وكانه لهق السراب كانه ما حاجبيه معين بسواد وكم بغل معينان
وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب وقد يبدل
الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما
يضاعف له العذاب وكقول الشاعر ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجي طايعا
ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان تاكيدا لا بدلا نحو ان تنصر تعن انصرك والذي يفصل به
مذكور ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله
تعالى قد كان لكم آية في فئتين التقتا فية تقاتل الاية اى منهم فية وقال الشاعر وكنت كذي رجلين
رجل صحيحة واخرى رمى فيها الزمان فشلت يروى رجل رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو
مررت برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاز نصب الوافي وغيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب

في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق
اما الابتدار بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد
على النعت اذ النعت يفيد بقيده الاول بخلاف التاكيد واما تقديم التاكيد على البدل فلان
مدلول البدل غير مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل
منه اما بالكلية او بالبعضية او بالاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه
عطف البيان كشف محصله قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته
او شمول النسبة للاجزاء وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول
عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة
خرجت الصفة والاولى ان يحد بهذا الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا
ويخرج بدل الغلط بما صرح به المصنف مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته انه اتى
اعرابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله
فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف
بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر
وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق
حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده
وكساه قوله مثل انا ابن التارك البكري بشر قال انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير
هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحرث والجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحرث وكذا يا غلام زيد
وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفراء يجوز الضارب زيد فلا
يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد انكر رواية الجر وقال
لا يجوز فيه بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار
الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير
والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير
المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو جوده الثاني فيهما كانه عطف بيان
والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده
وكذا كسرت من زيد يده اى كسرت عضوا من يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقام المحذوف
المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو جاءني الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسماء
والحمد لله رب العالمين المبني المركب المبني كما مر في حد المعرب ضربان اما مبني لفقدان
موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعددة كواحد اثنان ثلثة والف با تا ثا وزيد بكر عمرو
واما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول الموجب وذلك المانع مشابهته الحرف او كونه اسم فعل

كما يجيء قال ولا يفسد الحد بلفظة أو لأنها لأحد الشيئين ههنا لا للشك الذي ينافي التبيين الماهية قال ولم أقدر في حده لما لا يختلف آخره كسائر النحاة لأن معرفة انتفاء الاختلاف فرع عن تعقل ماهية المبني فلا يستقيم أن يجعل تعقل ماهية المبني فرعا على انتفاء معرفة الاختلاف فيؤدي إلى الدور كما ذكر في الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح إلا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لأنه ذكر في حد المبني لفظ المبني قوله وألقابه إلى ووقف أي ألقاب حركات أواخره وسكونها والضم والفتح والكسر ألقاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم أو حركات المعرب كقولك في زيد إنه متحرك بالضم في حال الرفع أو لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل إنه متحرك بالضم ولا تقع على حروف البناء فلا تقال إن يا زيدان مبني على الضم وأما ألقاب الاعراب فإنها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف أيضا فتقال في جاءني زيد والزيدان والزيدون إنها مرفوعة هذا على مذهب المصنف والذي يغلب على ظني أن المتقدمين لم يضعوا ألقاب الاعراب أيضا أعني الرفع والنصب والجر إلا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم إنهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب أسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رأيت الزيدين إن الزيدين منصوب مجاز وكذا كذا إذا قام بعض الحركات مقام بعض أطلقوا اسم المنوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحد في خلق الله السموات وبابه إن الأول منصوب والثاني مجرور فما يمنع المانع على هذا أن يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء أسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين إنه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر ويقال في يا زيدان ويا زيدون إنهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون إذن لرد المصنف على النحاة إطلاقهم أن يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين ألقاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريبا على السامع وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي إلى الظروف ١ حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة للبناء لأن الأصل في الأسماء الاعراب كما مر في أول الكتاب وإن كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان أخريان أحدهما للبناء على الحركة فإن أصل البناء السكون لأنه ضد الاعراب وأصل الحركة وأخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقيتين قوله المضمر إلى حكما ١ اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فإن أنا وأنت لا يصلحان إلا لمعينين وكذا ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه في جاءني زيد وإياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الأسماء الظاهرة فإنه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس وكذا لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم أنه غير الأول وإنما بنيت المضمرات

المضمرات إما لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفسر أعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناها الافرادي وإما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك أن المقتضي لاعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب قوله ما وضع لمتكلم إلى قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فإن لفظ زيد وإن أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب إلا أنه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت يا تميم كلهم نظرا إلى أصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وأما جاز يا تميم كلكم لأن يا دليل الخطاب وليس في زيد ضربت دليل التكلم قوله لفظا أو معنى أو حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين أحدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والآخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا إذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم أيضا التقدم المعنوي قسمين أحدهما أن يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بأن يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى أي العدل أقرب لأن الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني أن يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تعالى ولأبويه لأنه ساق الكلام قبله في ذكر الميراث فلزم من ذلك السياق أن يكون ثم مورث يجري الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير كلامه اه وفيه مخالفة لطريقة القوم لأن عادتهم جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في أول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا وما قال بعيد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظ فيما عداه وجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى أولى إذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فإذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بأن يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فإن قال أردت كأنه متقدم لفظا من حيث التقدير قيل فعد نحو اعدلوا هو أقرب أيضا من هذا القسم لأن المفسر فيه كأنه متقدم اللفظ أيضا في التقدير ولا فرق بينهما إلا أن المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقدم اللفظي في المفسر الملفوظ به أو المقدر وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدما لفظيا أو معنويا وهو راجع إلى زيد وهو متأخر لفظا فلولا أنه متقدم من حيث المعنى لم يجز جعله من باب المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق أن يقول التقدم اللفظي أن يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث المعنى أيضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه أو كان من حيث المعنى متأخرا كقوله تعالى وإذ ابتلى إبراهيم ربه واعلم أنه إذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الأقرب

لاغير نحو جاءني زيد وبكر فضربته اي ضربت بكراً ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا بتقديمه بل هناك شيء غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل الضمير وذلك ضروب كمعنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضي كون المبتدأ قبل الخبر نحو في داره زيد وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو هذا سراقة للقرآن يدرسه او منفصل عنه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه جرى اليه اي الى السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه او بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذا العشي يدل على توارى الشمس وكقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهر دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظ على في قوله تعالى كل من عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اي كانت الوارثة واحدة اذ هو في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذاك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود اليه فان ذكرته ولم يتقدمه بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فما الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون آكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت الذي ارى انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات واما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه يحصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه اما الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا فظاهر لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا للتمييز والتفسير فنصبه على التمييز قائم مقام المفسر المتقدم فالجبران في مثله في غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان والقصة فالجملة بعده وان لم يكن تاتى كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصد التفخيم

للتفخيم الشان بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ سهل الاتيان به مبهما فهذا التفسير دون الاول واما تاخر المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لانه يجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير كما في نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والثلثة في ضمير التنازع معدومة اعني قصد التفخيم بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعف تجويز حذف الكسائي الفاعل مع ان فيه محذورا ايضا واما اجازة المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم فليس باضعف مما ارتكبه البصريون لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كانا لعامل اكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصريون في باب التنازع قال المصنف اردت بالتقدم الحكمي الا قصدت الابهام فتعقلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا يستمر ما ذكره في باب التنازع اذ لا يقصد هناك التفخيم وهو غير المستقل يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا اياك او اتصل به نحو ما انت قائما عند الحجازية وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت قائما فليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضمائر المستترة نحو زيد ضرب ويضرب وهند تضرب وضربت واضرب امرا واضرب ونضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان الى اخر تصاريفها كلها متصلة كما يجيء تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته هي بل البارز في الجميع تاكيد للفاعل لا فاعل كما يجيء شرحه وهو منفصل بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعمرو وهند زيد ضاربته اليوم هي قوله وهو مرفوع ومنصوب اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده اولى للاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح لم يلتفت اليه الواضع في الضمير وكل واحد من هذه الانواع يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون للمتكلم او مخاطب او غائب وكل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصارت للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغائب ستة وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد

المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والجمع المذكر والجمع المؤنث
واما شركوا في صيغ المتكلم بين المذكر والمونث مفردًا كان او غيره لعلة الالتباس المتكلم
واما ارتجل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة هي نا وكذلك قولك نحن ولم يزيدوا للمثنى الف وللجمع
واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه ومثنى الغايب وجمعه لان مثناهما اسم انضم اليه
لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل لك فصّل انما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا في الجمع
اذا قيل فصّل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت
المثنى فقيل لك فصّل قلت انا وزيد وانت وانا وهو وتقول في الجمع انا وزيد وعمرو وبكر
كلا افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ
حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجري عليه ساير التثاني والجموع فارتجلوا للمثنى
صيغة وشركوا معه الجمع فيها لامن اللبس بسبب القراين وقد يقول المعظم فعلنا ونحن
ولانا عند النفس كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص وهي ضربتَ و
ضربتِ وضربتم وضربتنّ وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث وهو ضربتما
وحكم الغايب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربتْ وضربا وضربتا
وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين المثنيين والتاء حرف التانيث وتجب ان
يكون المقدران في ضرب وضربت متغايرين كما في البارز نحو هو وهي هذا وبقية الانواع الخمسة
جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع
ثنتي عشر كلمة لثنا عشر معنى واعلم ان اول ما نبتدي بوضعه من الانواع الخمسة ضمير
المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه اخصر فنقول انما
ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم
اولا ثم المخاطب ثم الغايب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه تخفيفا وكسروا للمخاطبة
فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى
وايضا هو مقدم على المونث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمونث الا الكسر وزادوا الميم
قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تمو لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق
والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وانما كانت اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة
قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من
مخرج الواو اي شفوية ولانك ضممت ما قبلها كما تضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان
الميم ان لم يلها ضمير اتصل من اثبات الواو وضم ما قبلها وذلك لانهم لما ثنوا الضماير
وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا ما اتوا بلواحق المثنى والجمع بعد الالف
والواو كما اتوا بها في هذان واللذان والذين فوقع الواو في الجمع الاخر مضموما

ماقبلها

مطلب

اي انا

اول ما وضع من الضماير ضمير المرفوع

ماقبلها وهو مستثقل جدًا كما في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها
لاجله للامن من الالتباس بالمثنى لثبوت الالف فيه دون الجمع ومتى اثبت الواو وضموا
ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب كما يجي في التصريف واما ان ولي ميم الجمع
ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض
حروف الكلمة فكان الواو لم تقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير
ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه واذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردًا لها الى اصلها
وقد تكسر كما يجي وزيدت للمونث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما
اختاروا النون لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو ومع ما مع كون الثلثة من حروف الزيادة
واستتر ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان مفسرا الغايب لفظا متقدما في الاصل بخلاف
المتكلم والمخاطب ارادوا ان تكون ضماير الغيب اخصر من ضميريهما فابتدأوا في المونث
بغاية التخفيف وهي التقدير من دون ان يتلفظ بشيء منه واقتصروا المثنى مذكره ومونثه
على الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغني
بالضمة عن الواو في الضرورة قال فلو ان الاطبا كان حولي وكان مع الاطباء
الاساة استثقالا للواو والمضموم ما قبلها في الاخر واقتصروا على نون واحدة
في مقابلة الواو اذا كانت واحدة وقول النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت
هو وهي تدريس لضيق العبارة عليهم لانه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا
عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المصرح
به وكيف ولا يجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل
المفصول المصرح به غير المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب
وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان
يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت وضربتا فحرف للتانيث لا ضمير بدليل ضربت
هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كتاء التانيث كما يجي في اخر الكتاب نحو
فاما اخوان والكلوني البراغيث ويعصرن السليط اقاربه هذا كله في الماضي واما في المضارع
والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرفي المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان
فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الا ان للمثنى والنون بالنون وكذا يفعل في المفرد الغايب
فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغايبة لكنهم لم يبرزوا
ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل
الاخفش على ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في هذي
والضمير لازم الاستتار وانه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى من القياس

مطلب

يقتضي ان يكون اخف وأمّا افعلا امرا ولا تفعلا نهيا فحكمهما حكم تفعلا للمخاطب لان الامر
والنهي مأخوذان من المضارع كما يجيء في قسم الافعال ومذهب المازني ان الحروف الاربعة
في المضارع والامر اعني الالف في المثنيات والواو في جموع المذكر والياء في المخاطبة والنون
في جمع المؤنث علامات كالتي في الصفات وواو هلمّوا واخضارّ بان وحسنون وهي كلها
حروف والفاعل مستكن عنده ولعله ذكر حملا للمضارع على اسم الفاعل واستنكارا لوقوع
الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون عنده وامّا الضماير المرفوعة في الصفات اعني اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل
بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف
على ما يجيء بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون
حروف فزيدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت في مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات
الجامدة وجموعها لان الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف
علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان توصل الى الضمير وواوه المثنى والجمع لئلا
يجتمع الفان وواوان فاستكن الضمير لا في المثنى والواو في المجموع والدليل على ان (الظاهرين)
الالف والواو ليسا بضميرين انقلابهما بالعوامل نحو لقيت ضاربين وضاربين والفاعل
لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني زيد ذاكرا غلامه ثم يعمل حاكي في غلام
وكذا سكن النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المؤنث اذ هو
الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفرداتها اجدر فلزم الاستتار
في الكل فلا تبرز للفاعل ضميرا بارزا في الصفات الا في نحو اقائم هما وما قائم انتما ولكن الخبر زيد
عمرو ضارب هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تأكيد له كما يجيء ثم لما فرغوا من وضع المرفوع
المتصل في الافعال والصفات اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر
والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا فعلت وقد تسكن
نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون
في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان تلتبس الحرفية
لسكون النون فلذا يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد يوقف على
نونها ساكنة وقد تبين فتحها وقفا بهاء السكت وقال حاتم هكذا فزدي انه وقال
ان كنت أدري فعلي بدنه من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل
ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا في ضرورة كقوله انا سيف العشيرة فاعرفوني
حميدا قد تذريت السناما وجاء في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان بعدها همزة مفتوحة
او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها والاولى ان لا يثبت

الالف

(الوصل)

الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها في
الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعاقبتها هاء السكت له وقفا دليلان على زيادته
وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع غيره مثل نا في المرفوع المتصل صلاحيته
للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما
لدلالته على الجمع الذي حقه الواو وامّا انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان
واصله انا وكان انا عندهم صالحا لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤا بالمتكلم
وكان القياس ان يثبتوه بالتاء المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا اجملوا
ترك العلامة له علامة وبيّنوا المخاطبين بتاء حرفية بعد ان لكالاسمية في اللفظ وفي
التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان
الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة فكانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها
بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف
المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها
كالعماد في التي تلي ايا وايا عماد لها وانا ارى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين
وقالوا في الغائب هو وهما وهم وهي وهما وهن قالوا والياء من اصل الكلمة وعند الكوفيين
للاشباع والضمير الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه
لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وامّا حركت الواو والياء
لتصير الكلمة بالفتح مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كالاشباع
على ما قاله الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انه
وبه وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هُوَما وهيما وهُوم وهين فخفف
بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون
في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه الضماير المرفوعة المنفصلة يشترك
فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست كالمرفوع المتصلة فانه لا يشترك
بين الماضي والمضارع منها الا الالف والواو والنون كما ذكرنا تقول ما ضرب الا هو
وما يضرب الا انا وانا ضارب هما وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام الابتدائية
جائز لانه يجري في التصريف وقد تسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا وقد يحذف الواو والياء
اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله
دار لسعدى اذه من هواكا وتسكينها مثيبي وآسد ويشددها همدان قال
وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع
المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر علامتها

(بيان الاختلاف في ان التاء في انت هل هو ضمير بكماله او الضمير ان والتاء المضمومة)

بواسطة فإن ابتدأوا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور
لما يجيء بعيد فوضعوا للمتكلم ياء إما ساكنة أو مفتوحة كما ذكرناه في باب الإضافة ونا
للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في التصرف نحو كَ
كما كمْ كِ كما كنَّ وبعض العرب يلحق بكاف المذكر إذا اتصلت بها الضمير ألفا وبكاف
المؤنث ياء حكى سيبويه أعطيتكاه وأعطيتكيه تشبيها للكاف بالهاء نحو أعطيتها
وأعطيتهوه وقال أبو علي وقد تلحق الياء تاء المؤنث مع المكنى قال رميتيه فقصدت
وما أخطأت الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة أو كسرة
تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام
في حذف واو عليكمو وإسكان الميم كما مضى في نحو ضربتهم ولما أرادوا وضع المتصل
الغائب في هذا القسم اختصروه من المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركة الواو
والياء من هو وهي وقلبوا ياء هي ألفا فصار هاء ضمير المذكر إذا ولي الكسر قلب واوه
ياء نحو بهي لما نذكر فخافوا التباس المؤنث بالمذكر وحركة هاء المذكر ضمة إلا أن يكون قبلها
ياء أو كسرة فإن كان قبلها أحدهما فأهل الحجاز يبقون ضمها ويقولون بهو ولديهو وغيرهم
يكسرونها وعلته أن الهاء حرف خفيف فهو إذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة
وليت الكسرة والياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لأجل الياء بعدها وإن كان الساكن غير الياء
فضم الهاء متفق عليه إلا ما حكى أبو علي أن ناسا من بكر بن وائل يكسر وبهاية الواحد
والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن إتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء
وأما الكلام في إشباع حركتها وتركه فنقول بيننا في هاء المذكر فإن وليت المتحرك أشبعت
حركتها نحو بهي وبهو وضربهو وغلامهو فيتولد من الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل
وكلاب يجوزون حذف الوصل أي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع إبقاء ضمة الهاء
وكسرتها نحو به وغلامه ويجوزون تسكين الهاء أيضا كقولهم ثبت لدى البيت العتيق
أريغه ومطواي مشتاقان له أرقان وغيرهم يجوزونهما أي اختلاس الحركة و
حذفها لضرورة الشعر لا اختيارا وإن وليت هاء المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن
كعليه أو غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة أي ترك الوصل لأن الهاء حرف خفي كما قلنا فكأنه
التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهي ومنهو ونحوهما فعلى هذا يجيء في هاء المذكر
الذي بعد الكسرة أو الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها أربع لغات
والكسر أكثر وأشهر الأول كسر الهاء من غير وصل بياء وهو بعد الياء أكثر منه بعد الكسر
لأن في الأول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء نحو بهي وعليهي
وهو بعد الكسر أشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه والرابع

نحوم

ثم الياء مع الواو نحو عليهو وبهو ويجيء فيها إذا كانت بعد الكسر لغة خامسة وهي إشمام
كسر الهاء شيئا من الضمة بلا وصل وإن حذف قبل هاء الذكر حرف لين جزما نحو يرضه ونصله
أو وقفا نحو فألقه وأغزه جاز إشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها
اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها إذ قد كان هناك وجاز إسكان الهاء أيضا إجراء للوصل مجرى الوقف
وقد قرئ بها كلها في الكتاب العزيز وأما الهاء في المثنى والجمعين فإن كان قبلها فتحة أو ضمة فهي
مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم وإن كان ألف أو واو ساكن صحيح فكذلك إلا ما حكى
أبو علي في نحو منهما ومنهم وإضربها وإضربهم على ما مضى للإتباع وعند الحاجز غير حصين للسكونه
وإن كان قبلها كسرة أو ياء لم تقل إلا في الواحد بهو وعليهو وهم أهل الحجاز قالوا في المثنى
والجمعين أيضا بضم الهاء نحو إن غلاميهما وغلاميهم وغلاميهن وبغلامهما وبغلامهن وحمزة
يخص بالضم من جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم وإليهم ولديهم قيل ذلك لكون الياء فيها بدلا من الألف
فأعطي الياء حكم أصلها وقد جاء علاه وإلاه ولداه على الأصل وكان يجب على هذا
التعليل أن يقرأ في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه وعليهما وعليهن ولم يقرأ ولعل ذلك
لاتباع الأثر وغير أهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو
الأشهر هذا الكلام في حركة الهاء وأما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من أن تقف عليها
أولا فإن وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضمائر يحذف صلاتها
في الوقف نحو ضربه وبه وبكم إلا الألف في نحو ضربتها وبها وإن لم تقف عليها فلا يخلو من أن يكون بعدها
متحرك أو ساكن فإن كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الهاء مع التقاء الساكنين أقيس نحو
من دونهم امرأتين وعليهم الذلة على قراءة أبي عمرو وباقي القراء بضم الميم نظرا إلى الأصل وإن
كان بعدها متحرك فالإسكان أشهر نحو عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو
عليهمو غير المغضوب عليهمو كقراءة ابن كثير وإشباع الكسر نحو في مثل أقيس للإتباع فصار
للميم بعد الهاء قبل المتحرك السكون وإشباع الضم وإشباع الكسر وإن كان الميم بعد الهاء
المفتوحة في نحو بهم وعليهم في لغة أهل الحجاز وفي نحو غلامهم ولهم ووقفاهم على ما هو متفق عليه
وفي نحو منهم على الأشهر وكذا في أنتم وضربتم وغلامكم فلها أيضا خمسة أحوال حالتان قبل
الساكن الضم وهو الأقيس والأشهر للإتباع والنظر إلى الأصل والكسر نظرا إلى الساكنين
وهو في غاية القلة ومنعه أبو علي وثلث قبل المتحرك الأولى الإسكان وهو الأشهر والثانية
ضمها ووصلها بواو والثالثة وهي مختصة بميم قبل هاء بعدها كسرة أو ياء كسر الميم ووصلها
بياء عليهمي وبهمي وكسر الميم لمجانسة الياء أو الكسر قبل الهاء وقلب الواو ياء لأجل
كسر الميم ومنعها أيضا أبو علي ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل أخذوا إلى وضع

الرمية الصيد واقصد السهم أي أصاب واقصده أي قتله مكانه

حصينة

فهو كالعدم فلو أشبعت حركته فكأنه التقى ساكنان

وبغلامهم

المكسورة ثمة أحوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس أي ترك الوصل وثلث

المنصوب المنفصل نحو إياي ايا مثل آ بصيغة ضمير المنصوب المتصل و اختلف النحاة فيه فقال
سيبويه و الخليل و الاخفش و المازني و ابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال
ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم و الغيبة و الخطاب لما كان ايا مشتركا
كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت و انت و انتما و انتم و انتن و قد مضى
و قال الخليل و الاخفش و المازني ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياه و ايا الشواب
و هو ضعيف لان الضماير لا يضاف و قال الزجاج و السيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات
كان اياك بمعنى نفسك و قال قوم من الكوفيين اياك و اياه و اياي اسماء بكمالها و هو ضعيف اذ ليس
في الاسماء الظاهرة و لا المضمرة ما يختلف آخره كافا و هاء و ياء و قال بعض الكوفيين
و ابن كيسان من البصريين ان الضماير هي اللاحقة بايا و ايا دعامة لها ليصير بسببها منفصلة
و ليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قدمنا في انت و قد تفتح همزة ايا و قد تبدل الهمزة
مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة
و حملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون الضمير المجرور متصلا على معنى فهو المجرور
مثل ضمير المنصوب المتصل قوله فالمرفوع المتصل خاصة آه اعلم انه لا يستتر من المضمرات
الا المرفوع لان المنصوب و المجرور فضلة لانهما مفعولان و المرفوع فاعل و هو كجزء الفعل فجوزوا
في باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل و خاصة الضمير
المتصل كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من الكلمة المشتهرة شيء و يكون فيما ابقي دليل
على ما القي على ما مضى في الترخيم و علة استتاره فيما يستتر عنه قد مضت و لا يظهر اصلا
الضمير المتصل في غايب الماضي و غايبته و في المضارع في افعل و نفعل و يفعل و تفعل مخاطبا
و غايبة و افعل و في جميع الصفات و اسماء الافعال و الظروف و في شيء منها لا يظهر الفاعل
لا ظاهرا و لا مضمرا و هي افعل و نفعل و تفعل مخاطبا و افعل امرا و اسم فعل الامر مطلقا اي
في الواحد و المثنى و المجموع و ما يظهر فيه نحو انكن انت و زوجك الجنة فتاكيد للمستتر
لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا و لا تفعل الا انت و في فعل و فعلت و يفعل و تفعل
للغايبة يظهر الفاعل المظهر و المضمر المنفصل نحو ضرب زيد و ما ضربت الا هي و تضرب هند
و ما تضرب الا هي و كذا في الصفة المفردة نحو اقايم الزيدان و ما قايم هما و كذا في الظروف
عند ابي علي اذا اعتمد نحو افي الدار زيد و ما في الدار هو و كذا في اسم الفعل اذا كان
خبرا يظهر الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد و المضمر المنفصل نحو هيهات هو قوله و
لا يسوغ المنفصل آه اعلم ان الاصل في الضماير المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف
اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب انا

لان

لان ضربت مثله معنى و اخصر منه لفظا اقول الضمير المرفوع و المنصوب يصلحان كما مر
لان يكونا متصلين و منفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر مواقعهما فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع
و المنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها و كون الشيء كجزء
الكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة و من حيث الذات و الفعل مقتض للمرفوع كذلك و من ثم
لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه و اما ساير ما يرتفع فهو اما ابتداء عند البصريين
و لا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة و الابتداء معنى ليس بكلمة و اما
مبتدأ او خبر كما اخترنا في اول الكتاب و المبتدا اسم و ليس كالاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل اذ ليس
كل اسم رافعا و الخبر اما اسم و اما جملة و ليس المرفوع ايضا من لوازم احدهما و اما ما الحجازية فليست
كالفعل في طلب المرفوع اذ هو حرف نفي و دخوله على الفعل اولى و من ثم كان النصب في ما زيدا ضربته
اولى من الرفع و ايضا عملها الرفع بالمشابهة لا بالاصالة و اما ان و اخواتها فالاسم المرفوع بها لا يكون
اتصاله بها نحو انا زيد انت لما عرفت فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا و اما اسم الفاعل
او اسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او اسم الفعل او الظرف او الجار و المجرور فهي ايضا لا ترفع
بالذات بل بالحمل على الفعل و يتصل المرفوع من هذه الاشياء الا بغير المصدر لكن بشرط الاستتار
كما يجيء و كذا نقول الفعل هو المقتضي للمنصوب بالاصالة و ساير ما ينصب الضماير و هو ان و اخواتها
و ما الحجازية نحو ما زيد اياك و اسم الفاعل و اسم المفعول و المصدر و اسم الفعل انما ينصب لمشابهة
الفعل و كان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او بالحروف المشبهة به كالمرفوع لطلب الفعل له
بالذات و النواصب بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي في الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه
لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه لما يجيء و اذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع
و المنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره و في الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع
الاول اذا تقدم على عامله و لا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو
قولك ان اياه ضربته و ان انت ضربت و نحو اياه لمن قال من اضرب و قد مر في باب التحذير
ان اياك و الاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه و انما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن
ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف او المؤخر الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا
بالفصل و ذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت و زوجك و لقيتك
اياك او بدلا كقولك بعد ذكر اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد و انت
و لا يقع الضمير وصفا كما تقدم و منها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك و ما ضرب الا انا
و اما قوله و لا نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه و كذا اذا
وقع بعد معنى الا كقوله كانا يوم قرى انما نقتل ايانا و منها ان يلي اما نحو جاءني اما انت او زيد

نفعلي صح

و رأيت اما اياك او عمرًا او الغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت او اعطيت
ويورث اتصال الضمير البتة بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدًا اباك واعطيت
زيدًا عمرًا قلت الذي علمت زيدًا اياه ابوك والذي اعطيت اياه زيدًا عمرو ولا يجوز ان تقول الذي
علمته زيدًا والذي اعطيته زيدًا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب
اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدًا درهمًا
فقولك الذي اعطيته زيدًا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدًا اياه درهم لانك تقدر على
المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لازالة اللبس في المفعولين
الذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدًا عمرًا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدًا قائمًا فقولك
الذي علمت زيدًا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدًا قائم وذلك للتوطئة المذكورة ولرعاية امر
المفعول الثاني اذ العامل فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء وان كان
الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدأ
او خبرا او خبر ان واخواتها واسم ما ولا واما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم
الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان كان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب
انفصاله نحو زيد قائم ابوه وانت وضارب انا هو او نحوه وهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار
ابوه وانت ومثل الضمير البارز بعد الصفة اذا اجرت على غير من هي له فانه تاكيد للضمير المستكن
فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لانك تقول مطردا ايجي الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان
الهندان ضاربا هما هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعد غلامه وقال الزمخشري في الاحاجية
بل تقول ضاربهم نحن وضاربهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال المرفوع بالصفة
والظرف اذا كانا مع المرفوع على جملتين وذلك اذا اعتمد على همزة الاستفهام وحرف النفي نحو اقائم انتما
وما قائم انتما وافي الدار انتما عند ابي علي وذلك لانه قد يعرض لهما اذا كونهما مع مرفوعهما جملتين
ما يعتني بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر اذًا في اللفظ فرقا بينه كما كان احد جزئي الجملة وبينه اذا
لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير احد جزئي الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان
الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجيء فان لم ينفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف
المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بما يكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف
والجار سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان
لكي لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي
فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها بارزا في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك
واما الضمير المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه يقدر بالفعل الا مع ضميمة

ان يقول

ان تقول اعجبني ضرب انت زيدًا اذا لم تضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب
انت زيدًا الى هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير
المنصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كالا في نحو
ما زيد الا اياك او فصل بينهما لغرض لا يتم الا بالفصل وجب انفصاله كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو انا ضارب
الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيد او انا ضاربك اياك وان لم يكن كذلك فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا
او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وانك في الدار ولا تقول
ان في الدار اياك وكذا يجب الاتصال باسم الفعل كقوله تراكها من ابل تراكها وتقول رويده وحيهله
وحكى يونس عليكني وانما وجب الاتصال في الضمير لما ذكرنا في باب ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر
المتصل وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويدكه ورويدك اياه و
وعليكه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاكه واعطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف تلك الكاف واما المصدر فان
كان منونا لم يتصل المنصوب به للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال
على عدم تمامها تقول اعجبني ضرب اياك والاضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك
وضارباك وضاربوك ان يكون حذف التنوين في ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا
وان كان المصدر ذا اللام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام
للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسما الفاعل والمفعول فنحو
اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله
بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر له تقول ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك
والمعطيكه والمعطى اياك والمعطاكه ومعطى اياك ومعطاكه واما الظرف والجار فلكونهما ما ينوب مناب الفعل اللازم لا يجيء
بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعد الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المص قوله او بالفصل لغرض
احترازا عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ في
قولك ضربك زيد معناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو
ذكرت المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد
ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بلى قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى
ان يقال انه يفيد الحصر كقوله تعالى بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول
المطلق ضربته اي ضربت ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا
ولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة قوله او بكونه مسندا
اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم نقول انما
ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير من هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول

والصفة المشبهة ونعني بالجاري ان يكون نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربته هي او حالا نحو هو كذلك جئتماني وجاءني
زيد ضاربته انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو فتقول اذا اختلف ما جرى
عليه متحمل الضمير المذكور وما هو له في الافراد وفرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه اي التأنيث
فاللبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم تأت
بالضمير في ضاربها ايضا لعلم ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد او فرعيه
اللبس وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع
ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان العمران ضاربانهما
او يضربانهما وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع
الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربانا او يضربانا وهندان انا ضربتني او
تضربني الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبته مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت
تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ولا يرتفع بابراز الضمير
واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ولا يرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا وكذا
الزيدان ضاربهما نحن والزيدون نحن ضاربوهم وكذا المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع الاتيان
بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صور الصفة الثلث اعني اذا كان
لبس ولم يرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التأكيد بالمنفصل
ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته هي قال وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء
سملق لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق وكذا اذا لم يرتفع اللبس بالضمير ولا
في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيد ضميره التبس او لم يلتبس لان التأكيد فيه
لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما مر بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتأكيد حاصل فيها في كل
موضع اختلف فيه من جرت عليه او من هي له غيبة وخطابا او تكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا
الاختلاف رافع للبس ففي نحو قولك انا زيد ضاربه بالهاء يعرف ان الضارب مسند الى انا اذ
لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا به قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد
رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه ضعف الالتباس على تقدير حذفه فاتي بضمير لا يجوز حذفه لمجرد
رفع اللبس قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف اه اي اذا
ولي ضميران عاملا خاليا من موانع اتصال الضمير به المذكورة فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب
تقديمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكائنا كجزء الفعل حتى
سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه سواء كان اعرف من ذلك المرفوع متصلا
نحو ضربتني او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب واما وجب اتصال

الثاني

الثاني
لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولي العامل المذكور
منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاكني زيد او جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك
فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون انقص منه مرتبة في التعريف او اعرف او مساويا فالاول
يجب اتصاله عند سيبويه وغيره يجوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد
واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتنكه وخلتنك اياه ووجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه
بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وقيد وته من جملته بالاتصال ووجه
انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه
في باب اعطيته لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب ما لم يسم فاعله
فكان الثاني انفصل بضمير الفاعل وفي مفعولي خلت بعد دائه المبتدأ والخبر اللذين حقهما الانفصال
ووجب اتصال اولهما لقربه من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله
عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهوني قال انما هو شيء قاسوه
ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاز المبرد مذهب النحاة وانما لم يجئ في الثاني
الاتصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول بكونه اعرف فيأنف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه
والذي جوز ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعني المساوي للمتصل
المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاهوها واعطاهاه قال سيبويه جاز الاتصال وهو عربي
لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني
ويستحسنه قياسا على غائبين ومنعه سيبويه والتزم النحاة القائلين بجواز اعطاهوك واعطاهاني
تجويز منحتنيني اي منحتني نفسي وهذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا
لانه يأنف الثاني ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك في الغائبين لعود كل
واحد منهما الى غير ما عاد اليه الآخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا
ومعنى وانما لم يجز في التابع نحو ضربتنوه كما جاء اعطاهوه لان طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري
من حيث المعنى بخلاف طلبه للتأكيد فلما كان جذبه للمفعول اشد كان اتصاله اليق من اتصال التأكيد
هذا الكلام في الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا
كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو ضارب اياك وان كان
فان كان الثاني منصوبا فالحكم اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب اي ينظر الى الثاني هل هو انقص تعريفا
او ازيد او مساو وتقول في الانقص معطيكها ومعطيك اياها قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها
ومنعكها بشيء يستطاع وكذا اسم الفاعل نحو معطيكهما ومعطيك اياهما فهو مثل اعطيتكه واعطيتك
اياه الا ان الانفصال فيها وفي الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما وفي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال

ظاهر ولا يجب تقديمه وقال السيرافي الجار والمجرور اي لك لا كاف في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زايدا فلا بد له من متعلق فيكون معمولا لذلك المتعلق لا مبتدأ وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في نحو ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا ايرجح مذهب الاخفش بان تغيير الضماير بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل وكذلك الاولى ان يجيء بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا لانه فعل ما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه ثلثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق تقول عساك ان تفعل محمولا على لعل في الترجي فتنصبه به ويبقى خبره مقترنا بان كما كان في الاصل اعني في نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر من وجه محمولا على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه يبقى على اصله وهو اقترانه بان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدأ او لا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فاجروه اخبره ايضا في طرح ان ليجري خبره لكن لا يخرج عن اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجيء خبر لعل مقارنا بان حملا لها على عسى في الخبر وحده كما حمل عسى في عساك ان يفعل على لعل في اسمه وحده قال لعلك ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تهلك ان تلم ملمة اي لان تلم وهذا الاشكال مع تأويله في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى متغير عن اصله والضماير جارية على القياس تبعا لتغيير عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا مخصوصا عنده بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني لان نون الوقاية لم تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضماير المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسما لعسى وقولك ان يفعل او تفعل منصوب المحل خبرا لها كما في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو يا ابتا علك او عساكا احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرا لها والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه احدها ان الجمع بين الاسمين شاذ

قال الاصمعي انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم واتاهم العدو فقتلهم فصار مثلا لكل شيء يخاف ان ياتي منه شر وقال ابن الكلبي الغوير ماء لكلب معروف وهذا المثل تكلمت به الزباء لما تنكبت قصير اللخمي بالاحمال الطريق واخذ على الغوير

من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما متشابهان وكذا يشذ الاتصال في الثاني منهما اذا كان ازيد او مساويا نحو ضربهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او انقص او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربكه فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي يلي المجرور كما مر قوله وليس احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقديمه واتصاله كما تقدم سواء كان الاول اعرف اولا قوله فان كان احدهما اعرف انما كان ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربي اياي قوله وقدمته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف واخرته وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك واذا اجتمعت الشروط الثلثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان لك الخيار في الثاني والا فهو منفصل اي ان لم يكن اعرف كاعطاك اياك او اخص او ان كان اعرف لكنه ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه اياك فالثاني منفصل قوله والمختار في خبر كان الانفصال آه اي كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكاين في نحو قولك كان زيد قايما قيام زيد كما يجيء في الافعال الناقصة قال عمر بن ابي ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليت هذا الدهر شهرا لا نرى فيه غريبا ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسني وكانني قال عدي فوعي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي وقد سمع بعض العرب انه بلغه ان رجلا يريده فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود فان لا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول مكتنفه كضربته قوله لولاك الى لولا انت آه يعني ان الاولى ان يجيء بعد لولا غير التخفيفية ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدأ فيجب على الاوجه الثلثة الانفصال وقد يجيء بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطأ والصحيح وروده وان كان قليلا لولاك في هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوي والضمير عند سيبويه مجرور ولولا عنده حرف جر ههنا خاصة قال ولا يبعد ان يكون لبعض الكلم مع بعضها حال ليس لها مع غيره فتكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة نحو لولا زيد ولولا انت ونظير ذلك لدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها تنصبها كما يجيء وفي قوله نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زايدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك

غيره

ظاهر

والثاني ان ذلك لا يستمر اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك
ان تفعل او يفعل الآن يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتمال اي عسى الامر اياك فعلك ويكون
تفعل في عساك يفعل حالا من الكاف ويضمر اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما تقول في عساك تظفر
بالمراد عسى الوصل اياك ظافرا او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان يفعل ذلك ولكن هذا تكلف وايضا ليس لاسم المضمر مستتر
ظاهر وثالث الوجهين المنقول لبني عنه ان الضمير المنصوب حين قدم الى جانب الفعل فاتصل به كما في
ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قولهم اتيا عك اوعساك على حسب دلالة الكلام عليه كما يحذف
في قولهم جاءني زيد ليس الا اي الجائي الا زيدا واما مذكور كما في قولك عساك ان يفعل وكذا في
عساك يفعل بتقدير ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضمار الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر
انه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما مر في باب
التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان يفعل عنده بمنزلة
قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم مبتدأ او خبرا
لان احدهما جثة والآخر حدث الا ان يقدر في احدهما مضاف اي عسى حالك ان يفعل او عسى
صاحبك يفعل كما يجيء في باب افعال المقاربة **قوله** ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي اعلم
ان نون الوقاية انما يدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة
ولما منع الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر والفتح والياء فروعه كما يأتي في اول الكتاب
كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الافعال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر فقولهم في اعطاني
ويعطيني انما هي في الباب او لكون الكسر مقدرا على الالف والياء لولا النون لجاء في عصاي وقاضي و
دخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التاكيد نحو اضربنني ومع ضمير المرفوع المتصل
نحو ضربتني ويضربنني وانما جاز لكون نوني الاعراب والتاكيد والضماير المذكورة كجزء الفعل
ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو قل ادعوا واضرب اضرب لان الكسرة العارضة
للساكنين ليست من المعارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميرا مستقلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في
نحو قل ادعوا مستقلة منفصلة يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي وتلزم من المضارع ما ليس فيه
نون الاعراب والذي فيه نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة يفعلان وتفعلون وتفعلين
فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربنني او نونا التاكيد الخفيفة
والثقيلة **قوله** مثل تبلغني دارها شذرتة لعنت لحوم الشراب مقتوم الاولى منه
خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الوقاية دون نون الضمير ونوني التاكيد وان كان
اجتماع المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذ اعراب الفعل ليس بمعنى

ليس

كما هو

نون الوقاية

كما هو

كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في قسم الافعال فظاهر امر لفظي نون الضمير ونوني التاكيد هذا على مذهب
من قال المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان الثقل جاء منها لان نون الاعراب اما على قول سيبويه وهو ان
المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون
الضمير ونوني التاكيد ظاهرة لانها ليست متعرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير
للضرورة قال تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الغاليات اذا فليني ولا يجوز ان
يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون
الاعراب ثلثة اوجه حذف احديهما وادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرأ قوله تعالى
أتحاجوني على الثلثة **قوله** ولا تحذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج الا للضرورة
وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع وعلى كل حال كان حق لدن ان تذكر
الا مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي فانه قال في لدن انت مخير والقراءة
حملتها على ما قالا والحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم وانما
لم يأتوا بها في علي والى ولدى وان كان آخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لانهم من الكسر وذلك السكون لكونه
حرف علة ودخلت ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء حركت الياء بالفتح وبقي ما قبلها على
سكونه كما يتبين في باب الاضافة بل يجب ان يكلموا نون الوقاية في نحو فتاي ورحاي وعصاي وقاضي
نحو قاضي ومسلمي في مسلمين وعشري ومسلمي في عشرون ومسلمون او عشريي ومسلميي
فان قلت فكان يجب ان لا يجلب في نحو يدعوني ويضربونني واضربوني ورماني وضرباني
واضرباني واضربيني وان يقولوا ايدعي وضربي ورمايي وضربايي واضربايي واضربي قلت
ذلك اجراء لباب الفعل مجرى واحدا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي عن الضماير
المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يجيء ليدخله الكسر مع عدم
النون ايضا وهو المعتل الآخر والمتصل به الضماير المذكورة **قوله** وان واخواتها يعني
باخواتها ان وكان ولكن وانما ليت ولعل فيجيء حكمها بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية
بان واخواتها لمشابهتها الفعل على ما يجيء في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق
للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها
قوله ويختار في ليت المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا للضرورة
الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه و
وافقد بعض مالي قوله من وعن وقد وقط كذا قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاكثر وعند
سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال ايها السائل عنهم
وعني لست من قيس ولا قيس مني وقال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام

بالشجر الملجد • وانما لحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اي ليحافظ على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولا يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدي لدي ولو اضفت الكاف الجارة الى الياء تقول ما انت كي لان الكم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وزن وبعدان من الاسماء المتمكنة بلزومها السكون الذي لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اي حذفها معه اولى لاجتماع اللامات فيه وبين مشابهته للنون قريبة منها في المخرج وليس بين الاولى والاخر بين الاحرف واحد اعني العين ولان في لغاتها لعن وكذا الحذف في بجل اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكراهته لام ساكنة قبل النون وتعسر النطق بها ولفظ ليس كليت اي ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليسني وجاءوا ليسي قال اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على بخري وجاء عساي حملا على لعلي والاكثر عساني ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لاداءها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكني وحكى الفراء مكانكني وقوف وليس حامليني الا ابن حمال • شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربي منك وما احسبني وما اجملني قال البصريون لست ادري عن العرب حكوا هذا او قاسوه على مذهبهم في ما افعل زيدا لانه اسم في الاصل قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل قوله قبل العوامل نحو زيد هو القايم وبعدها اي بعد دخول عوامل المبتدا والخبر وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو القايم وباب كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجي هل هو ضمير ام لا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع قوله مطابق للمبتدا اي في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه وفي الغيبة والتكلم والخطاب نحو اني انا الله والله هو الغفور الرحيم وانك انت الغفور الرحيم وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غايب كقوله • وكاين بالاباطح من صديق • يراني لو اصبت هو المصابا • اي يراني مصابي هو المصاب قوله يسمى فصلا هذا في اصطلاح البصريين قال المتاخرون انما سمي فصلا لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القايم جاز ان يتوهم السامع كون القايم صفة فينتظر الخبر فتجي بالفصل لتعيين كونه خبرا لا نعتا قال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره وفصل المعنيين الى شي واحد الان تقريرهما احسن من تقريرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل في الاصل فصل الخبر •

ضمير الفصل وهو عماد

عن النعت فكان القياس ان لا يجي الا بعد مبتداء بلا ناسخ او منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام تعريف صالحا لوصف المبتداء به وذلك لانه اذا دخل على المبتداء ناسخ يتميز الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابهما نحو كان وان او ما الحجازية لم يحتج الى الفصل واذا كان المبتداء نكرة لم يؤت بالفصل لانه يفيد التاكيد ولا يؤكد النكرة الا بما يعم استغنائه في باب التاكيد وانما قلنا ان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القايم زيد نفسه القايم لكنه ليس تاكيدا لانه يجي بعد الظاهر والضمير ولا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو انك لانت الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قايم وقد يجمع بين النفي والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق في منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القايم وان جعلت اولهما فصلا واثنيهما تاكيدا لان الفصل كالتاكيد من حيث المعنى كما مر فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو ظننته هو القايم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتداء الذي يليه الفصل ان لا يكون ضميرا الا انه ان كان ضميرا امن من الالتباس بالخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معرفا باللام لانه اذا كان كذا افاد الخبر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتداء بالفصل فالمبتداء المخبر عنه بذي اللام ان كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتداء لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتداء سواء كان اللام في الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو رايت الكريم وانت الكريم اي انت ذلك الكريم لا غيره وسواء كان اللام موصولا نحو انت القايم او زايدا داخلا في الموصول نحو انت الذي قال كذا ثم انه اتسع في الفصل فادخل حيث لا لبس بدونه ايضا وذلك عند تخالف المبتداء والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القايم وما زيد هو القايم وان زيدا هو القايم وعند كون المبتداء ضميرا نحو اني انا الغفور وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصفية المبتدا كقولك الدين هو النصيحة وعند كون الخبر افعل التفضيل لمشابهته ذا اللام ووجه المشابهة كونه مخصصه حرفا كتخصيصها افعل التفضيل معنى اعني من فهي ملتبسة به ومتحدة معه كما ان مخصص ذي اللام حرف متحدة معه اي اللام ومن ثمة جاز ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا ولكون من التفضيلية كاللام معنى لا يجتمعان فلا تقول الافضل من زيد كما يجي في بابه وجوز اهل المدينة مجي الفصل بعد النكرة نحو ما اظن احدا هو خيرا منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة نصبهم اياه لغوا يعني اذا كان

مستبعد اي الموقة مع انه قياسه كما مر فما ظنك بالنكرة وأجاز الجزولي وقوعه بين افعلي تفضيل
نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وجوزه بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك
وهو غيرك وكذا جوّزه بعضهم ووقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني انا اخوك وجوّز بعضهم
وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا دعاو لم يثبت صحتها ببينة من قرآن او كلام
هو موثوق به ونحو قوله تعالى اني انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدأ ما بعده خبره والجملة
خبران بلى لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما ظنّ احدا هو خيرا منك وكان خير
من زيد هو افضل من عمرو ورأيت زيدا هو مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا
اخاك وظننتك انت زيدا بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونه فصلا
ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هيّن فينبغي ان يقتصر على موضع السماع
ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل كما ذكره سيبويه
واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال
ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم امتنع دخول اللام عليه
وهذا الذي قاله دعوى ايضا بلا حجة وقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا
لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشيء لقوله تعالى وانه هو اضحك
وابكى وانه هو امات واحيى وروي عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي هن
اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان
في لحنه يعني بابقاء الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجازوا الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتدأ
خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الاول وانا
لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو القائم زيد لانهم من التباس
الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم على الموصوف وجوزه الكسائي كما جاز نحو قولهم لم يكن انت الرقيب
عليهم مع الامن من اللبس هذا وانما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون
في صورة مبتدأ ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الاول فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت
لان الضمير لا يوصف وليس بمبتدأ حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا
هو القائم وكنت انت القائم ثم لما كان الغرض من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اي دفع التباس الخبر الذي
بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية
فلزم صيغة معينة اي صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحرف عديم
التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا
ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية وشبه كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد

نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما وكذا جوز صح

لم كان ضمير الفصل حرفا

اي بمجرد وقوعه بعد الضمير علم انه ليس بوصف اذ لا يقع بينه وبين موصوفه ضمير ه

كاف الخطاب حرف

عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة التي قبله
مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه
فان قلت قلنا اسماء كثيرة تفيد المعنى في غيرها كالاسماء الاستفهامية والشرطية مع بقائها على الاسمية
فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط
دالة على معنى في انفسها ودالة على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب لحرفيته لا يدل الا على
معنى في غيرهما وقد تقدم في حد الاسم ان الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على معنى
في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره واعلم انه انما يتعين فصلية الصيغة المذكورة اذا كانت
بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق او اذا دخلها لام الابتداء
وانتصب ما بعدها وان كانت ايضا بعد مضمر نحو ان كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد مضمر
بلا لام الابتداء جاز كونه تاكيدا لذلك المضمر نحو انه هو الغفور فانه يتوكد المتصل بالمنفصل المرفوع
كما مر في باب الابتداء واما اذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا يكون تاكيدا لان المظهر
لا يؤكد بالمضمر ولا يكون مبتدأ لانتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب
ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتداء على التاكيد ولا يكون مبتدأ مع نصب ما بعدها ففي قوله تعالى
انه هو الغفور يحتمل الصيغة كونها فصلا وتاكيدا ومبتدأ ونحو قوله تعالى انك لانت الحليم يحتمل ان
يكون مبتدأ وفصلا ولا يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام كما ذكرنا قوله ولا موضع له عند الخليل
فالاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له عن ترتبها اذا الغيت في نحو انما ولهذا قال الخليل
والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف استنكارا
لخلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من طريان الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له
محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله فان الضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور
كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت ويرد عليهم ان الضمير لا يؤكد به المظهر
فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير لزيد وكذلك تقول ان زيدا هو القائم وايضا ان اللام الداخلة
في خبر ان لا تدخل في تاكيد الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب
حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم
وهو اضعف من قول الكوفية لانا لم نر اسما يتبع ما بعده في الاعراب قوله وبعض العرب يجعله
مبتدأ ما بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب علمت وما الحجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن
كانوا هم الظالمون وان ترني انا اقل بالرفع وقول قوم كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون
ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلاثة اوجه احدها ان يكون ضمير الشان والثاني ضمير المولود
وقوله ابواه اللذان جملة خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان

معنى الصيغة المذكورة للفصل

كان وباب ... خبر

ورُوِيَ بهما اللذين فابواه اسم كان و اللذين خبره وبهما فصل قوله ويتقدم قبل الجملة آه قوله ضمير
غايب انما لزم كونه دون الفصل فانه يكون غايبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتداء
فيتبعه في الغيبة و الحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزم الافراد والغيبة كالمعود اليه
اما مذكرا او هو الاغلب او مؤنثا كما يجئ وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤل عنه بسؤال مقدر
يقول هو الامر مقبل كانه سمع ضوضاة وجلبة فاستبهم الامر فسئل ما الشان والقصة فقال هو الامير
مقبل اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السوال غير ظاهر قبل اكتفي في التفسير بخبر
هذا الضمير الذي يعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤل عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد
الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كساير اخبار المبتدآت لكنها سميت تفسيرا لما قررته والقصد بهذا
الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلي هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما
يعتني به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد يخبر عن ضمير الامر المستفهم منه تقديرا بالمفرد فتقول هو الدهر
حتى لا يبقي على صوفه باقية قال ابو الطيب هو البين حتى ما تأني الحزائق كانه قيل ما الشي وقع
من المصائب فقال هو البين وقوله حتى ما تاني مبني على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام
الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى لا يتأني جماعات الابل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان
مفرد مؤول بالجملة نحو كان قايما زيد وكان قايما الزيدان او الزيدون على ان قايما في جميعها خبر عن
ذلك الضمير و ما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قايما زيد او الزيدان او الزيدون وكذا ليس
بقايم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك و لا يجوزون الا نحو ليس
بقايمين اخواك و ما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون اخواك اسم ليس و بقايمين خبر مقدم
او يكون اسم ليس ضمير الشان و الجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها وذكر السيرافي لتجويز اجازة
الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة
لانها مبتدأ مستغني عن الخبر فيكون ضمير الشان مفسرا بالجملة وفيما ذكره نظر على مذهب البصريين
لان الصفة عندهم انما تكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على نفي ما او على المبتدأ بعدها الجزء ما
في نحو ما زيد بضارب اخوه وعند بعض البصريين يمنع من نحو ليس بذاهب اخواك وما هو
بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان لا يفسر الا بجملة ولا يكون الباقي خبر ما وليس الا اذا
كان مفردا واما قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير الشي الذي
تضمنه قوله تعالى لو يعمر وان يعمر بدل من هو او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل بمزحزحه نحو ما زيد
بنافع فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فالاولي
استغناؤ بهما عن مفسر واجاز الكوفيون عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه ضربت يتنو و لا يعود
اليه ضمير من الجملة التي هي خبره لما مر في باب المبتدأ آه ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم الخبر عليه لئلا يزول الابهام

ضمير غايب يسمي ضمير الشان والقصة يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا ومستترا او بارزا على حسب العوامل نحو زيد قايم وانه زيد قايم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم

الضوضاة اصوات الناس

الجلبة الاصوات

الحزائق الجماعة من الناس والطير والنخل وغيرها

والي انه قامت وليس الهاشد ... الضمير ... الكوفيون ضمير المجهول لكونه مقدرا

المقصود منه ولا يؤكد لانه اشد ابهاما من النكرة ولا يؤكد النكرات ويختار تانيث المضمر لرجوعه
الي المؤنث اي القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لان مستوى ذلك المؤنث كقوله
تعالى فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانما يوكل بالادني وان جل ما يمضي والشرط
ان يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون كالفضلة فلا يختار انها
كانت القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم فلا يراعى
مطابقته للفضلات وتانيثه وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياسي لان ذلك باعتبار القصة لكنه
لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتدا فلا بد ان يكون مفسره بجملة اسمية واذا دخلته جاز كونها
فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ونقول ما هو قام زيد قوله ويكون منفصلا وذلك اذا
كان مبتدأ وهم ما ويكون متصلا منصوبا بارزا في بابي ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان
وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل
ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدا ولا عزم الا مع القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا
مع ضعف صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وقوله ان من لام في بني بنت حسان الله واعصه
في الخطوب وذلك الدليل ان نواسخ المبتدا لا يدخل على كلم المجازاة كما مر في باب المبتداء
قوله الا ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر والاحسن اهمالها
كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكني نرى اعمالها في الظاهر اكثر وقال المصنف كما يجئ
في الحروف اعمالها في البارز شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني والاكثر مع الالغاء ظاهرا انها
تعمل في ضمير شان مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فانها اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا
وانما اعملت المفتوحة الملغاة ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي ربط مقدر من حيث
اللفظ بسبب هذا الكلام لانها يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة
ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما لارتباط بينهما معنوي تام وذلك انها حرف موصول وهي
مع جملتها في تقدير المفرد اي المصدر اذ هي حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك
المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور في مذهب القوم اعني
اعمال المفتوحة تقديرا في حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه الغاءها لفظا وتقديرا كالمكسورة
فيكون كما المصدرية هي مع جملتها في تقدير المفرد مع انه لا ربط بينها لفظا وهذا المذهب ليس ببعيد
واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا
وانت او هو قلنا وانت او هو قلتما قوله اسم الاشارة آه اعلم ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثر لتضمنها
معني الحرف وهو الاشارة لانها معني من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان علامة الاغلب

اخص المضمرات

يغلب الاخص في الاجتماع

جارية فى كل معنى يدخل الكلام او الكلم بعد ثبوتها ان يوضع لها حرف تدل عليه كالاستفهام نحو أزيد ضارب
والنفي والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه الموضوع لها حروف النفي وليت ولعل ومن
والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف فى عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعاني المختلفة
وكتغيير الصيغة فى الجمع والمصغر والمنسوب وفى الكلمات المشتقة من المصدر نحو ضرب يضرب وضارب ومضروب من
الضرب وكذا المعنى العارض فى المضاف انما يستفاد بحرف الجر المقدر بعده وفى اسماء الاشارة معنى الاشارة
ولم يوضع لهذا المعنى حرف فكان ان يكون كاسماء الشرط والاستفهام على ما ذكرنا فى حد الاسم حذف حرف الشرط والاستفهام
قبلها وضمنت معناها وقيل بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لاحتياجها لابهامها وهى اما الاشارة الحسية
او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد داخلة فى هذا الحد
لان المضمر راجع الى المعود اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت
معرفة فالى واحد معين فالجواب ان المراد من قولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اى بالجوارح
والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك فلم يحتج فى الحد الى ان يقول المشار اليه اشارة حسية لان مطلق
الاشارة حقيقة فى الحسية دون الذهنية فالاول على هذا ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس
قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وكذلك ان اشير بها الى ما
يستحيل احساسه نحو ذلكم الله وذلكما مما علمنى ربى قال المصنف ما معناه انه ليس حد لاسماء الاشارة بقوله
لغوية ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم من قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يشار
به فى اصطلاح النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة
اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اى اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف
العالم على معرفة المحدود الذى هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد
فى قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التى تكون الاشارة اللغوية كان قوله مشار اليه لغويا ولما
لم يرد لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف على الحد على كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليها
اذ ربما كان معرفة ذلك ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا للمذكر الى قوله واللذان قال الاخفش
هو مبنى بمعناه عين الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس فى كلامهم تركيب نحو حيوت فلامه ايضا ياء واصله
ذى بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا اولا ثم قلبت العين الفا لان
المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذا لم تقلب العين الا ترى الى نحو مرتو فان قبله فلعله ساكن العين
وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة وقد قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها فى موضع التغيير
ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه وكثر المحذوف اللام كدم ويد وغد وكونها وقيل اصلها ذوي
لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان نقول حذفت اللام فقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان نقول
حذفت العين وحذفها قليل مع وجود اللام كما مر فلا جرم كان جعله من باب حييت اولى وقال الكوفيون

الاسم

الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذى حمل البصريين على جعله من الثلاثية
لا من الثنائية غلبته احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره ويضعف بذلك
قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف فى التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين المتمكن
نحو فتيان وغيره كما حذف الياء فى اللذان قال ابن يعيش لا باس بان تقول هو ثنائى كما وذلك انك
اذا سميت به قلت ذاء بتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التى
لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها حرف لين وسمى بها ولو كان اصله ثلاثة قلت ذاى برده الى اصله ومثناه
ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا قال الاكثرون ان المثنى مبنى لقيام علة البناء فيه كما فى المفرد
والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحده ولو بنيت عليه لقيل ذيان فذان صيغة للرفع
وذين اخرى للنصب والجر وقال بعضهم بل هو معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل وادعاء
ان كل واحدة منهما صيغة مستانفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن شيء من المثنى لانهم قصدوا
ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل وغيره
لا غير موجب ان لا تختلف المثنيات اعرابا بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث فى اللذان
واللذين كالبحث فى ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان فى الاحوال الثلث وعليه حمل
بعضهم قوله تعالى ان هذان لساحران وللمؤنث تا وذي بقلب ذال ذا تاء حتى صار تا وقلب الفه
ياء حتى صار ذي وذلك لان الياء والتاء قد تكونان للتانيث كضاربة وتضربين وذي
من ذا كهي من هو وتيه بالجمع بين التاء والياء ولا نقول ان الياء والتاء ههنا علامة للتانيث
بل نقول تخصيص ابدالهما بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان فى بعض المواضع علامتي التانيث
كما فى اخت وكلتا فان تاءها ليست علامة التانيث وذه بقلب ياء ذي هاء كما قالوا فى هنية
لان الهاء يكون عوضا فى الوقف من علامة التانيث التى هى التاء فشبهت الياء بالتاء فى ابدال
الهاء منها وان كان فى الوصل وته بقلب ياء تي هاء واصل ذلك ان تقلب هاء فى الوقف لمشابهة
التاء كما يجيء فى باب الوقف ثم يجرى الوصل مجرى الوقف فيقال ذه فى الوصل ايضا وته بقلب الذال
تاء وقد يكسر الهاءان باختلاس اى من صلة نحو ذه وته فى الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي
وتهي بياء ساكنة وفى الوقف يسكن الهاء ويحذف الياء كما يجيء فى بابه وقد يقال فى المؤنث
ذات ولمثناه تان وتين على الخلاف المذكور فى ذان وذين ولجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره
قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد ينون مكسورا اسم
والتنوين للتنكير كما فى صه وان كان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكور
فيكون اولاء ... وقد يقصر فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال
الالف نقيلين للكلمة وهما الضمة فى الاول والواو فى الاخر ولهذا يكتب اهل الكوفة الف نحو القوى

والنفي بالياء عن اصلها واو ومن ثم يثني بعض العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان
الذعن واو ايضًا وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقال هلاء وقد يقع الهمزة الاخيرة نحو الآء
وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولالك نحو طوماد واما قولهم هؤلاء على وزن توراب فالت تجد
لا تقل هؤلاء هذا ابكي لنا بكى اسفًا وغيظًا فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الفها وقلب همزته
اولاد واوا قوله ويلحق بها حرف التنبيه يعني ها لما يلحق من جملة المفرد اسماء الاشارة كثيرًا لان تعريف
اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم الحسية فجيء في اوايلها بحرف ينبه بها
المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شيء يشير من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها الا فيما
يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغايب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه
في المتوسط فهذا اكثر استعمالًا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى
من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حايل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره
اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس مرئيا فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام قوله ويتصل بها
حرف الخطاب قد قلنا عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا ويؤيد ذلك من حيث اللفظ
امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك ولذلك
ههنا على تخصيص المتوسط والغايب البعيد بها دون القريب فان فايدتها قد ذكرنا عند ذكر الفصل
ان وضع الضمير اعني الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه حسا وشاهد بالاشارة
الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به اخرجته
من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما وانما
فعلتما او يعطف احدهما على الآخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الفراغ
عن خطاب المعطوف عليه فصار ذلك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يقع مخاطبا كما اخرجت
نحو غلامك فلا تقول يا هذاك كما لا تقول يا غلامك ولا تملك تلك كذا والكاف كون ما وليته غايبا
في التعبير عنه نحو غلامك قال كذا وان لم تمنع حضوره اذ ربما قلت هذا مع حضور غلام
المخاطب فلما اورثت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث
كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال التوسط
فاذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامة وهي اللام فقلت ذلك ثم تعدل لفظ ذلك
يصح ان يشار به الى كل غايب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول في العين
جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب والماورد
اسم الاشارة بلفظ البعد لان المحكي عنه غايب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة
بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب وكذا يجوز

لك

لك في القول المسموع عن قريب ذكر اشارته بلفظ البعيد كما تقول بالله الطالب الغالب وذلك
قسم عظيم لافعلن قال تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحكم
المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل الآية وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ
زال سماعه فصار في حكم الغايب البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فيقول
وهذا قسم عظيم ولذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظم المخبر
او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين
ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز
ان يكون قوله ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه او المخبر وقوله نغلت له او الرمح يا اطر متنه
تامل خفافا انني انا ذلكا من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله
وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فنقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية
فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة كالشخص البعيد مجاز وكذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما
من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اذا اعني ذلك ونحوه كضمير الغايب يحتاج الى مذكور
قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه كضمير راجع الى ما قبله وقد كان الخطاب للواحد يلي وانجم وانظر
وكلا وليس ونعم وبئس وحبذت وكذا رويد والنجاء وحيهل وارأيت بمعنى اخبرني قوله وقيل
ذا للقريب الخ لما رأى المصنف استعمال ذي القرب من استعمال اسماء الاشارة في موضع ذي البعد منها
وبالعكس لضرب من التأويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد
فلم يأخذه مذهبا ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال فيقال ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك عندي واولى
وانا لا ادري بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم
مذهبين فذهب بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما في حروف النداء على ما يجيء فيقولون
اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم
على ان بين البعيد والقريب واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول آلك وللمؤنث تي وتا
وذي وته وذه بسكون الهاء وبكسرها ايضا اما مع اختلاس او مع اشباع كما تقدم وذان ثم تيك
وهي كثيرة الاستعمال وتاك وهي دونها واما ذيك فقد اوردها الزمخشري وابن مالك وفي الصحاح
لا تقل ذيك فانه خطأ ثم تلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك وثلثتها قليلة وانما كسرت
اللام بالكسر في ذلك وكسرت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصدوا اخذها فحركت اللام بالكسر
للساكنين وكذا في تيلك لان الياء التي بعد الفتحة تشبه الالف في الخفة واما تلك فادخلت اللام التي بها
على تي ولم يحرك الياء بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء اذ ابل بقيت على سكونها فحذفت الياء للساكنين
واما تالك بحذف الف تا فلغة قليلة والمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فعند البصريين

هو في المثنى بدل من اللام في ذلك وتالك كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل
بعد تمام الكلمة كما في ذلك وأولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين
الى الثاني لان الملك تغييره عن حاله بالادغام في الثاني فتغييره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثانية الى الاولى
لتبقى النون الدالة على التثنية وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا
اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان مشددتي النون عوضا من الياء المحذوفة
وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع ها كما لا يقال هاذلك وقال الاندلسي
لا فرق عند اللغويين بين المشدد وبين المخفف في القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء
على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد وابناءه في المثنى بلفظ واحد وفي جمعهما لاء واولى
ثم اولئك واولالك ثم اولالك واولاء بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام في افادة البعد على راي
او لاء ثم اولالك ثم اولئك واولالك وزعم الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد اكتفوا البعيد
بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم وقوله تعالى ذلك ادنى ان لا تعولوا
كاشارتها للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله وكل ذلك كان سيئه بتاويل المثنى
والمجموع بالمذكور وربما استغنى عن الميم في ذلكم باشباع ضمة الكاف ويفصل هاء التنبيه عن اسم الاشارة المجرد
عن اللام والكاف تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه وذلك بانا واخواته كثيرا نحوها انا
ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجيئ في حرف التنبيه بغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله تعالى لعمري ها
لعمر ابيه ذا قسما وقولهم لاها الله ذا ما فعلت كما يجيئ في باب القسم او غيره كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن
نفعت وقوله ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا اي هذا لها وهذا
ليا ففصل بين ها وذا بحرف العطف قوله تلك وذانك مشددتين واولالك مثل ذلك غرضه لبيان
مثل ذلك الذي للبعيد لان الذي للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف واللام وكذا الذي للمتوسط اذ هو
المقرون بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط الياء في تلك وانقلابها نونا
في ذانك وتانك وعدم اتصالها باولاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور قوله واما ثم وهنا وهنا
فللمكان خاصة يعني ان ههنا الفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل
مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم المنصوبا او مجرورا بمن والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط
وهنالك للبعيد واما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء فكهنالك للبعيد
وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا يصحب ثم وقولهم تكلف خطا وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان
كما في قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق اي حين قال حنت نوار ولات هنا حنت اي لات حين حنت
فهي ظرف زمان لا ضافتها الى الجملة كما يجيئ في باب الظروف المبنية ان شاء الله العزيز قوله الموصول ما انتصب
جزءا على انه خبر تم لتضمنه معنى يصير وذلك ان افعال الناقصة لا حصر لها على ما تبين في بابها فمعنى تم جزءا

يصير

يصير جزءا تاما وكذا تقول كان تسعة فكملها عشرة اي كاملة قال المعلم ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة
من قبيل العالم من قام به العلم اي من باب تعريف الشيء بنفسه وذلك ان المجهول في قولك العالم ماهية العلم لا كونه ذا علم
اذ كل احد يعلم ان الفاعل ذو الفعل فلو بقي العلم في الحد وقال العالم من قام به الماهية الفلانية لتم
الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يجيئ به صلة وانما الاشكال في ماهية الصلة اي شيء
هي فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشيء بما لا يعرف الا بعد معرفة ذلك الشيء الآ هو قال المصنف قلنا انه ليس الحد
من هذا الباب لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال انما يصله وهو الجملة
بجملة جزءا على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما فر منه لان معنى كلامه اذن ان الموصول في الاصطلاح
هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شيء واحد اي ونسرت
الصلة بعد بقوله وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقر بان في نفس الحد اشكالا لانه دون
التغيير قال ولو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال هذا حق قوله تم جزءا اي يصير
جزءا تاما للجملة ونعني بجزء الجملة المبتدا او الخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء
الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا
بصلة وعايد والموصول يكون جزء الجملة اذ الفاعل في جاءني ايهم لقيته هو الموصول فقط لانه هو المرفوع
لكنه ليس جزءا تاما اذ لا يجوز الاقتصار عليه قوله عايد اي ضمير يعود اليه قال واحترز عما يجب
اضافتها الى الجمل كحيث واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وحد الموصول الحرف
ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجيئ في حروف المصدر ولا تحتاج الى عايد ولا ان يكون صلتها جملة خبرية
على قول الاكثر نحو امرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى تصير خبرية اي امرتك بان قلت لك قم
وتجيئ البحث فيه في نواصب المضارع وانما بنيت الموصولات لان منها ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن
واللام على ما قيل ثم حملت البواقي عليها طردا للباب او لاحتياجها في تمامها جزءا الى صلة وعايد كاحتياج
الحرف الى غيره في الجزئية قوله وصلته جملة خبرية الخ انما وجب كونها جملة خبرية لان وضع
الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له
اما مستمرا نحو بسم الله الذي يبقى ويفنى كل شيء او الذي هو باق او في احد الازمنة الثلاثة نحو الذي
ضربني او اضربه او الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او في
احد الازمنة الثلاثة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي ضرب غلامه او غلامه
ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او بكون سببه حاكما على شيء دائما او في بعض الازمنة
نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه او الذي مضروب بك هو او غلامه وهذا يصلح دليلا
على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم
عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان

بصلته وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي
ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة وموصولة وذلك لانا نقول كما سبق
ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى
قولك لقيت من ضربته اذا كان من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة
على ان يكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه
وان حصل لقولك انسانا تخصيص بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع
لانسان ما لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان تخصصا بمضمون صلتهما
والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به
مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع انها لا تسمى لذلك
معرفة لكونه غير وضعي كما تقول رايت اليوم رجلا يسلم عليك اليوم وحده قبل كل احد وكذا تقول
انا عبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها
قلت لا نم تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا ايضا فالمخصص في الحقيقة تقييد الموصول
بالصلة كما ان رجل وطويل لا تخصيص في كل واحد منهما على الانفراد وقد حصل التخصيص بتقييد
الموصوف بهذا الوصف فالمقصود ان تقييد الشيء يفيد تخصيصه وان كان المقيد به غير خاص وحده
وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة وفيه نظر فان قصد وانه لك
انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول لم يجز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصد
انه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به اذن تعلق بوجه نحو الذي ضرب
عمرو فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على
ما تقدم ان الحكم الذي تضمنته الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول
فلا يقال انا الذي دق في البلاد الا لمن يعتقد انه يعلم شخصا دوخها وقال بعضهم لا يجب
ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط فقال لان المخبر عنه يجب تعريفه
وليس بشيء اما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب
في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مخصصا
بوجه كما ترى في باب المبتدا وثالثها ان الصلة ينبغي ان تكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من مضمونات
الجمل وما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعا
اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا لا بالتبع وهو الجملة ويغني عنها
ظرف او جار مستو في معه فعل وفاعل هو العايد او متعلق العايد ورابعها انه يجب ان تكون الصلة
جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الجملة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب

والجمل

والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما
قول الشاعر واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها فمثل قوله جاؤوا بمذق
هل رأيت الذئب قط اي التي اقول لعلي ازورها وقد تقع القسمية صلة كما قال تعالى وان منكم لمن
ليبطئن اي لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم وانا لا ارى منه مانعا وقد اجاز ابن خروف وقوع
التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وساير المتاخرين
وهو الوجه لكونها انشائية وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عايد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة
من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر
نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العايد اليه
فلو لم يذكر الموصول في الصلة لبقي الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذي
فيها وقد يغني الظاهر عن العايد على قلة نحو جاءني زيد الذي ضرب زيد قوله وصلة الالف
واللام اسم فاعل او اسم مفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان تكون جملة استدرك ذلك فكانه قال
لكن صلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل
والمفعول فقال المازني هي حرف كما في ساير الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم
موصول وذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي
هي جملة يتقدر باسم مفرد فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئيها جملة فخفف الموصول
تارة بحذف بعض حروفه قالوا في الذي اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف
واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى والمجموع نحو الحافظو عورة
العشيرة كما يجيء والاولى ان نقول اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي زايدة بخلاف
اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المرور به
زيد اجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر لمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب
غلامه زيد وفي ارتكابه يلزمه محذوران احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول من غير اعتماد في
ظاهرا على احد الامور الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام
وعملهما من غير اعتماد على شيء مذهب الاخفش والكوفيين وقد نبهم في هذا على مذهبهم والثاني
رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في
قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه
راجع اليه قلت الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا
في باب الوصف في نحو قوله منهم دون ذلك وقوله كانك من جمال بني اقيش البيت
وايضا الجار والمجرور يكفيه رايحة من الفعل واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه

بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فتأويلهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به ولا ايقال في السعة
جاء في الحي وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق عنده بين اللامين كما لا يقال
جاء حسن وجهه في الاختيار بلى قد يجيء مثله في الشعر نحو قوله • ببهكنة تمشي ذي نواصيها وحمر اكفها •
وصفر تراقيها وبيض خدودها • ولو جاز عمل اسم الفاعل والمفعول ذي اللام لاعتماده على الموصوف
المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلي لانه دخله
على مذهبه ما هو من خواص الاسماء اعني لام التعريف فتباعد به عن شبه الفعل وايضا لو كانت
لام التعريف الحرفية لم يحذف النون قياسا في نحو الحافظو عورة العشيرة كما لا يحذف مع المجرد
عنها فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الذي ضرب والذي ضرب فلما ادخل
اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام
مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني
للفاعل في صورة اسم الفاعل والفعل المبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان
اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب وكون هذه الصلة
فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم يعمل كالمجرد عن اللام
وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كالذي فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل اعرابها الى
صلتها عارية كما في الا الكائنة بمعنى غير على ما مر في باب الاستثناء فقلت جاء في الضارب ورأيت الضارب
ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة
بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب في الصلات بمشابهة الفعل لا على وجه الاصالة
وهو اسما الفاعل والمفعول فلهذا لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام
لاعتمادها على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا تحتاجوا الى ان تقولوا انهما فعلا
بلا اعتماد لكونهما في الحقيقة فعلين فالجواب ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام دلهم على انهما في الحقيقة فعلان
الا ترى ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى
من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي وايضا لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان
مشابهتها للفعل وكذا لم يوصل بالمصدر لانه لا يتقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر في باب الاضافة وهو
معها يتقدر بالمفرد والصلة لا تكون الا جملة قيل وقد توصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية
ايضا وقد دخلت على الاسمية على ما حكى الفراء قال ان رجلا اقبل فقال له آخر ها هو ذا فقال
السامع نعم الها هو ذا وقد وصلت في الشعر بالمضارع في قوله ويستخرج اليربوع من نافقائه • ومن جحره
بالشيحة اليتقصع • يقول الخنا وابغض العجم ناطقا • الى ربنا صوت الحمار اليجدع • وقد ذهب
اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا في قوله لعمري لانت البيت اكرم

اهله

اهله • واقعد في افيائه بالاصائل • ان التقدير لانت الذي اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كباقي الاسماء
الموصولة وعند البصريين اللام غير موصول وقصده والمضارع صفة له كما في قوله • ولقد امر على
اللئيم يسبني • واعلم انه جاز مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القائم ابواه لا الذي
قعدا لاستتار ضمير المثنى في القاعدين وظهوره في قعدا وخفاء الموصول في القاعدين وظهوره في الذي
قعدا فكانك قلت مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه
هو المقصود بالكلام وانما جيء بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصولة نحو جاء في ايهم
ضربته ورأيت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان نحو قال باعرابهما
واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبيينها له كما
في الجمل الواقعة صفة النكرات وليس بشيء لان الموصولات معارف اتفاقا والجمل لا تقع صفات
للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب اذ لم يصح وقوع الاسم المفرد موقعها
وذلك في اربعة مواضع فقط وذلك لان الاعراب للاسم في الاصل او للاسم والفعل على قول الى آخره وكل واحد منها
مفرد والصلة جملة لا غير قوله وهي الذي والتي الى آخره هذا حصر جميع الاسماء الموصولة والذي عند
البصريين على وزن عم وشج ارادوا الوصف بها في الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفة
بخلاف ما ومن فادخلوا عليه اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفة كصورة يوصف
بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما مر من ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين
بلا لام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف
كما في الرجل ورجل وانما وصف بذو الطائية وان لم يكن على وزن الصفة نظرا الى لفظها اذ هو
على لفظ ذو الذي يتوصل به الى الوصف باسماء الاجناس نحو جاءني رجل ذو مال وقال الكوفيون
اصل الذي الذال الساكنة ثم ارادوا ادخال اللام عليها فزادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال
الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسرة واشبعوا الكسرة فتولدت ياء ولي حركت ذا الذال
بالفتح واشبع فتولدت الف وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب وتعوض في الواحد المؤنث التي
بقلب الذال تاء كما قلنا في ذا وتا وقد يشدد ياؤهما نحو الذي والتي فاذا شددتا اعرب
الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب كما في اي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد
يوجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال
وليس المال فاعلمه بمال • وان اغناك الا للذي • ينال به العلاء ويصطفيه • لاقرب اقربيه وللقصي
وحكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد وقال الاندلسي نقل الجزولي ضمه بعينه كما هو المنقول
عن الزمخشري ثم رآه في الشعر المذكور مكسورا فحكم باعرابه وقد يحذف الياء في الذي والتي مكسورا ما قبلهما
او ساكنا قال الشاعر في الكسر • والذ لو شاء لكنت صخرا • او جبلا اصم مشمخرا • وقال آخر في التسكين

كاللذ ترتجى زبية فاصطيد او قال فظل لئت تلومك ان نفنى ارادها النفود بالتيمم قال الاندلسى الوجوه الثلثة فيها اى تشديد الياء وحذفها ساكنا ما قبلها او مكسورا يجوز ان يكون لضرورة الشعر لا انها لغات لان المحقق بينة للضرورة وكذا يكتفى فيها بالكسرة عن الياء المحذوفة وتحذف الحركة بعد الكسرة

قال الالان يتلوها في حال اليعة لا في الشعر فمما اذا طابقة ومثنية الذي والتي الذان واللتان بحذف اليائين وجاز تشديد النون ابدالا من الياء المحذوفة وجعل هما معربان ومبنياه على خلاف الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلث في غير الافصح والاولى القول باعرابهما عند اختلافهما كما مر واما مثنى الضمير نحو هما وكما وقلنا انهما عبر عن وضع واحد ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستانفة وقد جاء عن بنى الحيناق وقد تحذف النونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابنى كليب ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وجمع الذي في ذوي العلم الذين في الاحوال الثلث على الاكثر واللذون في الرفع هذلية قال الجاذاته اعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد وهذا كما قال الجزولي ان الذي فمن شدد الياء معرب فكان اصله اللذيون فحذفت احدى اليائين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم اللذيون رفعا والذيين نصبا وجرا وهي لغة من شدد الياء وجمعه بلا خلاف شيء منه وقد يحذف النون من الذين تخفيفا قال وفي اللذا بعكاظ طيروا شررا من روس قومك ضربا بالمناقيل ومن اللذين ايضا قال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي او ان الجيش الذي كقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا ثم حمل على اللفظ الذي استوقد ثم على المعنى ولو كان في الاية مخففا من الذين لم يجز افراد العائد اليه وكذا قوله والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا اكثر اعني ذكر الذي مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى والحذف النون من الذين نحو جاءني الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل كقلة اللذا في المثنى وقد يقال لذي ولذان ولتي ولتان ولاتي بلا لام وجمع الذي من غير لفظه الالى بوزن العلى واللاؤن رفعا ونصبا وجرا وتحذف النون فيقال اللاء بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل في المذكر قرأ الاخفش واللائي يولون من نسائهم ويقال اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن الفاعل من التي وهي اسم جمع كالجامل والباقر واللائي بالهمزة مكان التاء وهو كثير في جمع المؤنث دون جمع الذي واللواتي واللوائي كانهما جمعا الجمع وقد يحذف الياآت من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد يسهل الهمزة من اللاء بين الهمزة والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللائي يئسن وقد يقال اللاي بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو وهي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء اجراء للوصل مجرى الوقف وذكر

الوراد

اللوا بحذف التاء والياء معا وقد يقال اللات كالاعات مكسورة التاء او مبنية اعراب المسلمين والاولى جمع التي ايضا لا من لفظها فالذي والتي يشتركان الاولى واللائي الا ان الاولى في جمع المذكر اكثر واللائي بالعكس وبمعنى الذي وفروعه من المثنى والمجموع فالمؤنث من وما واي مضافة الى معرفة .... والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة كلقيت ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عامل اي مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال له السائل احببت لك يا شيخ يعني ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن بابشاذ بان قال اي موضوع على الابهام والابهام لا يتحقق الا في الاستقبال الذي لا يدري مقطعه ولا مبدأه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استهلت معه اي الموضوعة على الابهام ويبني للخلاف الا بانبني ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على دعواهم واذا اريد بالمؤنث جاز الحاق التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت ايتهن وايتهن قال الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ في كلتهن وخيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو اياهم اخواك وايوهم اخوتك وهما اشذ من التانيث ويجوز بهما تصرفها في باب الاعراب

قوله وذو الطائية الاكثر ان ذو الطائية لا تتصرف نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا قال وبئري ذو حفرت وذو طويت كان الحجر بها ولا نعرب ايضا قال فو لا كهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض ولم يقل ذي جاء وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصرفها مع بنائها والثانية حكاها الجزولي ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية قوله وذا بعد ما الاستفهامية اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا استدلالا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين وقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اي الذي تحملينه وقوله تعالى وما تلك بيمينك اي ما التي بيمينك ولم يجوز البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونها بعد ما الاستفهامية اذا لم تكن ذا زائدة نحو ماذا صنعت يحتمل كونها زائدة وبمعنى الذي وقولك ما الذي صنعت نص في الزيادة ومثله ذا بعد من الاستفهامية نحو من ذا القيت ومن ذا الذي يقرض الله واعتذر البصريون عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن

الرابع

ما المصدرية

النحاة في كون ما المصدرية حرفا وجعلها اسما فيهما بتقدير ان في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية
عن المصدر فقوله تعالى بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير
بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار ويجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله والعايد
المنصوب يجوز حذفه عايد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان منصوبا لخفاء موصوليتها وليس
احدها لا بل موصوليتها كما مر من الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا في
الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل
ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مرفوعا او مجرورا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا
بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره فلا منع كقولك جاءني الزيدان الذي اعطيتهما
اي اعطيتهما اياه وكذا الذي انا ضارب زيدا اي ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف فيهما مجرورا في
محل النصب كما يجيء اي الذي انا ضاربه والشرط الثاني ان يكون مفعولا نحو الذي ضربت زيد لان
الضمير اذن فضلة بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه قايم واما المجرور
فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه كما تقدم
او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى
حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى انسجد لما تامرنا
اي تامرنا به اي باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به باظهاره قال فقلت لها لا والذي حج
حاتم لا اخونك عهدا انني غير خوان اي حج حاتم اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول
او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجاران
متماثلان وكذا ما تعلقا بهما ومثال الموصوف مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور بحرف
وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وان احتمل بعده او له او نحو ذلك ومذهب الكسائي
في مثل هذا الحذف التدريج وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير فيصير منصوبا فيصح حذفه
ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز ههنا
استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا باس بحذفهما مع المجرور بها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان
مبتدأ او غير ذلك اما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ اقل قليل فلا يكون اذن في الكلام دليل على ان خبر المبتدأ
اقل قليل فلا يكون اذن في الكلام دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل على ان المحذوف
هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل فلا يجوز حذفه واما خبر ان فحكمه حكم خبر المبتدأ كما
ذكرنا واما اسم ما الحجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدأ المحذوف ان لا يكون خبره
جملة ولا ظرفا ولا جارا او مجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء اذ الجملة و
الظرف يصلحان مع العايد فيهما لكونهما صلة واذا حصل المبتدأ المشروط فالبصريون قالوا ان كان

في صلة

في صلة اي جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل
لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي ان لاي من
التمكن ما ليس لاخواتها فلذا يضاف ويعرب تصرف في صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم يكن في صلة اي
لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله طالت الصلة
بالعطف واما الكوفيون فجوزوا الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة
او بدونها كما قرئ في الشواذ على الذي احسنُ بالرفع وروي ما انا بالذي قايل لك شيئا واعلم انه
اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم جاز ان يكون العايد اليه غائبا وهو الاكثر لان المظهرات
كلها غيب نحو انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي كرم الله وجهه انا الذي
سمتني امي حيدره قال المازني لو لم اسمعه لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن
مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن
للتشبيه اما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي وهب الالوف اي مثل حاتم وان كان
ضميران جاز ذلك في غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ والآخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا
وضرب زيدا وانت الرجل الذي قال كذا وضربت زيدا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم
او المخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فايدة اذن في الاخبار
لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار بانا لغوا وكذا في
الذي قلت انت فظهر بهذا ان قول القايل انا انت ليس بوجه والوجه القايل انا انت انا واعلم حذف
الضمير في المعطوف على الصلة او خبر المبتدأ نحو زيد ضربته وقتلت وان قبح حذفه من المعطوف
عليها قوله واذا اخبرت بالذي آه هذا باب تسمية النحاة باب الاخبار بالذي او بالالف واللام
ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلم في بعض ابواب النحو من المسائل وتذكيره اياها
كما يذكر مثلا بمعرفته ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفته ان المجرور بحتى وكاف التشبيه
لا يخبر عنهما انهما لا يدخلان مضمرين وبمعرفته ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تصدره لغرض الابهام ثم
التفسير فمعنى قولهم اخبر عن آ الذي في ضمن الجملة الفلانية ب الموصول اي صغ من هذه الجملة جملة
اخرى اسمية واخبر في الثانية عن ذات متصفة بما تتصف به آ الاولى مخبرا عن تلك الذات
ب الموصول ولا تغير الاولى عن وضعها الا قدر ما يكون يفيد هذا الاخبار المذكور فلا بد
اذن من ان يجعل في الثانية ب مبتدأ متصدرا لان المسؤل منك ان تخبر عن تلك الذات
اي ب والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبة الصدر ولا بد ان يجعل مكان آ ضميرا راجعا
الى ب والمخبر عنه في الاسمية لان المسؤل ان تصف ب بالوصف الذي كان لآ بلا تغيير شيء
من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان آ لتصدر ب مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه

وهو الضمير العايد اليه مكان آ ولابد ان يوخر آ في الجملة الثانية خبرًا لان المسئول منه ان يخبر عن ب و رتبة

الخبر عن الموصول بعد صلته فعلى هذا لم يخبر عن آ بب الموصول بل اخبرت عن ب بعد تمام الموصول بالف

الا انك لما اخبرت عن ب بالف والمبتداء المعنى هو الخبر اي يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب

فقد اخبرت عما يطلق عليه آ فكانك اخبرت عن آ وانما ذكرت المخبر عنه باسم آ دون ب لان آ

هو المذكور في الجملة الاولى التي هي الموضوعة المعلوم اجزاءها دون ب فالف هو المشهور قبل صوغ

الثانية واما قولك في السؤال بب الموصول فليس معناه اجعل ب مخبرا به بل الباء فيه للاستعانة

كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان يجعل ب الموصول مبتدأ ومثال ذلك

ان يقول العالم للمتعلم لتدرّبه او لتجربه اخبر عن زيد في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل

الذي مبتدا خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة الذي بلا تغيير شيء منها

الا ان يجعل مكان زيد ضميرا عايدا الى الذي ويوخر زيدا خبرا عن الذي فتقول الذي ضربته

زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف

ان لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا بعضه وبينك لكنه لا يعرف انه زيد

واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطبه الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مضروبا

لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف

ذلك لوقع الاخبار عنه بانه زيد ضايعا فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الاولى

قوله مصدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتدا قوله واخرته خبرا اي جعلته خبرا منصب على الحال او ضمير

اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا قوله وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة اي اسم ظاهر

او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل

اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا

كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فُعل ويُفعل نحو زيد مضروب اي ضُرب

او يضرب وليس شيء من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها احدهما

مع المرفوع بل هما مع مرفوعيهما جملتان اسميتان في نحو اضارب الزيدان و ما مضروب البكران

لكن في اولهما وفان يمنعان من وقوعهما صلة للام كما سيجيء بعيد ويجب ان يكون الفعل الذي

سبك منه صلة الالف واللام متصرفا او غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه

اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في نحو ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل

حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف الاستفهام وحرف النفي قوله

فان تعذر امر منها اي امر من الامور الثلثة وهي تصدير الموصول ووضع العايد اليه مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم

خبرا فالشرط الاول وهو تصدير الموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية

بعد تمام الموصول

المخبر عنها

لئلا يخرج بناء اسم الفاعل والمفعول منها عمّا ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل

تحقيق قوله ومن النعت التي الاولى تجويز الرواية الاولى لا الثانية باب التكسير اللفظي كانه

لان الصلة كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة

بالذي لانهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا اما قوله من النفر اللاي الذين اذا هم

يهاب اللئام حلقة الباب قالوا النفر اللائي اللاي فان تغاير نحو الذي من فعل كان اسهل

عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجي في كلامهم وانما وضعه النحاة

رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذي الذي في داره عمرو زيد فقولك في داره صلة الذي الاخر

وعايده مستتر في الظرف وعمرو خبر الذي الاخر والذي الاخر مع صلته وخبره صلة الذي الاول

وعايد الاول الهاء المجرور في داره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي ساكن داره عمرو

زيد وتقول الذي التي اللذان ابواهما قاعدان لديهما كريمان عربية عنده حسن فتبتدئ بالموصول الاخر

فتوفيه حقه من الصلة والعايد والخبر لاستغنائه بما في حيزه عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته

فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعايده الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعني اللذان

مع صلته وخبره صلة التي والعايد الى التي من صلتها الضمير المجرور في لديهما فالتي مبتدا مع صلته المذكورة

وعربية عنده خبره والجملة اي التي مع صلته وخبره صلة الذي والعايد من الصلة اليه الهاء المجرور

في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدا خبره حسن في هكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تتق

علي حد واحذر الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العايد الى الموصول مقام المخبر

عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف اذ لا يضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور

بكم واسم لا التبرية وخبرها والحال والتمييز المنصوب وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعرفة كالتعميم في ايما

رجل والاستغراق في كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفي نحو لا احد ولا عريب

ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل حبذا او المضاف الى مستند الحال كالعراك ووحده وجهده وساير ما ذكرنا في باب الحال لانها بلفظها يدل على لفظ الحال

والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح

لان لفظ المصدر مراعى في العمل اذ من جهة التركيب اللفظي شابه الفعل فيعمل والاضمار يزيل

اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة واما الاخبار عن قايم

في زيد قايم فانما يجوز اذا لم تعمله في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند

المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لانه انما

حذف لدلالة لفظ المصدر عليه واجاز المازني على منع الاخبار عن ضربا بمعنى ضربت ضربا ومنعه غيره

اذ صورته صورة المؤكد فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر الذي للتأكيد

وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدها اذ شرطه لفظ الزمان

وكتمييز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر مجهولا في تمييز

المعارف

للمضاد

لا يجوز مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح

ويقبح الاخبار عن المصدر المؤكد للتأكيد لعرى الاخبار عن فايدة معتبرة

بالمنى والاضمار نحو ذلك وبعضهم جوز نحو الذي هذا ماءة الدرهم وكالمفادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها جوز وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظها شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وايضا يخلو الصلة من العايد ان اخبرت عن البدل في نحو جاءني زيد ابو ك ان اخبرت عن البدل عند من يجعل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا ينفصل ولم يجز ان يقال برجل هو واضعا المرفوع مقام المجرور والنحويون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذ الضمير يفسر ما بعده ومنعه الزيادي اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول فكخبر عسى واخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا مؤكد وكعطف البيان دون المعطوف والمضاف اليه من الكنى والاعلام للاناسي وغيرها كابي تمام وامرئ القيس وابن آوى وابن عرس وابن قترة وابن مقرض وام حبين وسام ابرص اذ المضاف اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا في قوسي عوج وكل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وكذو ومنذ فانها لا يضمران وكذا الحال ظاهرا قام مقام المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء لان اظهاره يفيد التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاخوات لانه كخبر المبتداء ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير لا يرجع الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضماير لا يجيء الا مبهمة مفسرة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اي استحقه غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد قايم اذ المبتداء استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانه يجب ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عايد الى الموصول وايضا يبقى الصلة خالية عن عايد الى الموصول وتولك سوى الاخر ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عايدا الى الذي بقي خبر المبتداء من جملة خاليا عن عايد الى المبتداء وقولك هو في الاخير ليس في خبر خبر زيد قوله والاسم المشتمل عليه اي الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتداء قوله عليه اي على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير جزوآن رجع الى ذلك المبتداء وذلك كما في نحو

زيد

زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اي ضمير شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لعدم رجوع عايد من الصلة الى الموصول بل لعدم فايدة في الجملة يتخذها المبتداء الا ان في قولك الذي زيد ضاربه اخوه هو لفظ يرجع الى زيد لانه ضميره وقد اخبر وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فايدة وليس ما قال بشيء لان ذكر زيد في الصدر لا يجعل المبتداء الذي هو الموصول نفعا في زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه عن الفايدة بيان ذلك انك اذا اخبرت عن هاء ضاربه بكون معنى الذي ضاربه اخوه زيد زيد فقد عرفنا بالمبتداء ان هاهنا شخصا هو مضروب اخي زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا او غيره فقولك اذا اي الخبر زيد فيه فايدة مجددة وهي ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون المعنى الذي ضارب زيد اخوه زيد بمضمون الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان هاهنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص هو زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عوده مما يلي المبتداء سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتداء على ارتباطهما كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشيء اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتداء على ارتباط الضميرين به بل يكتفي باحدهما فنقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عايد الى ما تقدم اذا استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خبرا يخرج كل ما يصح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخر به لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به وكذا كل مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما وايهم وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبين وكذا سحر وعشاء وضحى معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا ان اخبرت عن ظرف متمكن جئت بضميره بفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربت له تاديب هذا والضمير القايم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيدان في ضربت الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار متصلا اذا اخبرت بالالف واللام وجرت صلتها على غير من هي له كما اذا اخبرت

وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد واما بارز منفصل م

عن زيد اي ضربت زيدا بالكلام فانك تقول الضاربه انا زيد هو هذا عند النحاة وقد تقدم في باب
المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلثة
في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا
فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد اي ضربت زيد او منفصل كما اذا اخبرت عن زيدا
في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد
من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب
فلا بد ان يكون الضمير القايم مقامه غايبا لرجوعه الي الموصول وهو غايب كما اذا اخبرت عن
احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدره لعدم الفايدة
فلا تقول في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي
ضربتك انت فلي اذا قوله القايل انت انا بصحيح لما تقدم الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار
بالذي دون من وما واي وساير الموصولات لانه ام الباب وهو اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا
واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا لكثرة التغير معه بسبب الفعل اسم فاعل او مفعول
وابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد في ضربت زيدا حتى تحصل الدربة فيها اكثر ولذ كرهم
الاخبار في باب التنازع فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان لا تغير
الترتيب وتراعي ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن كما مر في بيان حقيقة الاخبار من
انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية
واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد
قام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الي الذي وقد كان قبل راجعا
الي زيد اذ لم يكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القايم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا
في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل وتقول بالالف واللام عند الرماني وابن السراج
وجماعة من المتاخرين الضارب واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل
لكن في صورة الاسم على ما قدمنا والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخير
خبرا عن الموصولين فتقول الضارب والمكرم زيد كما تقول العاقل والكريم زيد وكانه في الاصل من
باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوفه مقدر فهو مثل قوله الي الملك القرم وابن
الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وعن الرماني والمازني وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين
اسميتين كما كان في الاصل فعليتين لان المبتداء والخبر نظير الفعل والفاعل فتقول في مسئلتنا عند
اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث
لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل مما لا يرجح

به

به على المذهب الاول اذ عطف الفعلية على الفعلية كما انه باق في الحقيقة مع قلة التغيير واما
ابو الحسن فله ان يقول الجملتان صارتا كالواحدة من حيث كون المتنازع فيه كجزء كل واحدة منهما
فهو الرابط بينهما وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد
جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان الغرض انه فاعل وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو
الضارب واكرم زيد وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب
والمكرم هو زيد لكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها كما كان الفعلية
في الاول معطوفة على الفعلية بين جزئيها واذا وجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو
ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت
تاء اكرمت ايضا ضمير غايب وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف
على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الي الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدأ وهو
متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ذهبت انا لعدم فايدة
الاخبار والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيد باضرب ولو كان اكرم وان فصل
بعض الصلة وبعض الا انه ليس باجنبي كما يجيء في هذا الباب وتقول مخبرا باللام الضارب
واكرم زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا
لا يجوز انتصابه بضارب لانه لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني
الضارب انا والمكرم زيدا انا وكذا يخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام سواء
على المذاهب الثلثة وتقول في الاخبار عن زيد بالذي الذي ضربت واكرمته زيد وبالالف
واللام الضاربه انا واكرمته زيد ابرزت ضمير المفعول في الضاربه وان كان محذوفا
في الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وابرزت انا ليجري الصفة على غير من هي له
وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الي الاصل وتقول على مذهب الاخفش
الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضارب انا على انه مبتداء وخبر والمكرمه
انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول في هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا
بابراز الهاء في اكرمته على المختار كما مر في باب التنازع مخبرا عن التاء الاول بالذي الذي ضرب
واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين
وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الي جنب عامله اذ لا يعطف على
الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازني الضارب زيدا انا والمكرمه انا والاخبار
عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عند كلهم واما الاخبار عن زيد بالذي
فتقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد انفصل الضمير القايم مقام زيد وابرزت انا ليجري الصفة

وهو ضربت واكرمت زيدا على اعمال الثاني ستدبره

اي الاخبار عن الكاف

بعامله لعدم ما يوجب الانفصال وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الهاء في الضاربه
هو الضمير القايم مقام زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا
والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر للضاربه لانه كان
في الاصل مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها
وتقول في ضربني وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء او التاء بالذي الذي ضربه وضربه
زيد انا ولا تقول ولا ضربت لما مر والتنازع باق على حاله وتقول في التثنية على مذهب البصريين
الذي ضرباه وضرب الزيدين انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب الزيدين انا بحذف الفاعل
وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها
والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه
زيد لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه
ايضا وليس بقياسي في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضاربه
زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد انا لما ذكرنا وفي الاخبار عن التاء الضاربي
هو مبتدا وخبره الضارب زيدا انا والاولى الضاربي زيد لما مر وان اخبرت عن زيد بالذي
قلت الذي ضربني وضربته زيد لا يكون بقاء التنازع لان التنازع في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام
الضاربي وضربته زيد وعند الاخفش الضاربي والضاربه انا زيد وان اعملت الاول
والمختار ضربتني وضربتها هند باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار
عن الياء او التاء بالذي الذي ضربته وضربها هند انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربته
وضربها هند انا وهند فاعل ضاربته وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا قدمت
هند الي جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي وعند المازني الضاربته
هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند بالتي التي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتي
وضربتها هند وعند الاخفش الضاربتي والضاربها انا هند وعند المازني الضاربتي
والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن التاء او الياء في ضربت وضربتني
هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضرب وضربته هند انا ولا يجوز ضربتني لما تقدم وبالالف
واللام الضارب وضربته هند انا وعند الاخفش الضارب والضاربته هند انا
وتقول المازني مخبرا عن التاء الضارب والضاربتي هند انا
والضارب مبتدا وانا خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن الياء
الضارب انا والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت
وضربتني هند والضاربها انا وضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عائد اللام

الموصولة

الموصولة لا تحذف وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجري الصفة على غير
صاحبها وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضارب انا
على انه مبتدا ومخبر والضاربتي هند وان اعملت الاول قلت
مخبرا بالذي عن التاء والياء الذي ضرب وضربته هند انا وبالالف واللام الضارب
وضربته هند انا والتنازع باق بينهما وعند الاخفش الضارب هند او الضاربته هي
انا بتقديم هند الي جنب عامله كما مر وتقول المازني مخبرا عن التاء
الضارب والضاربتي هي انا وانا خبر الضارب وعن الياء الضارب هند انا والضاربته
هي انا وتقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني هند وباللام
الضاربها انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي انا هند وعند المازني
الضاربها انا والضاربتي هي هند وهند خبر الضاربها وتقول
في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي اعطى واعطاه زيد درهما
انا وباللام المعطي واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي
والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يرد في مثله ما حذف منه فيرد مفعولي الاول
نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لمخالفته الاصل في الفعل الاول
برد مفعوليه وفي الثاني وفي الثاني باقامة الضميرين مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة
ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي الي واحد اعني جعل الكلام جملتين لقال المعطي
زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت
الذي اعطيت واعطاني درهما زيدا والمعطيه انا واعطاني درهما زيد بابراز عايد اللام
وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل على ما تقدم وبالابراز لجري الصفة على غير
صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي اناه او المعطي اياي كما تقول في المضمرات درهما
زيد ويجوز المعطي انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر الضمير
المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عايده كما مر وليس اعطى
من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا المفعول الاول كما هو مذهب
المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه او المعطي اياه زيد كما ذكرنا في المضمرات في نحو ضربني
اياك وضربتك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عايدا الي
درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع وهذا لا يجوز في باب التنازع كما مر
وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم وصلت الضمير اذ لا يجب
الفصل وباللام المعطيه انا واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي انا بحذف الضمير

والمعطيه او المعطي اياه زيد درهم كضربيك وضربي اباك والذي يرد المحذوف نحو المعطيه
انا زيد او المعطيه او المعطي اياه زيد درهم وتقول في ظننت وظنني زيد اخاك مخبرا عن التاء
او الياء بالذي الذي ظننته وظنني زيد اخاك انا وباللام الظان وظننه زيد اخاك انا بحذف
مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيد اخاك انا والذي لو
جعله جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا اخاك انا والظانه هو اياه انا
فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته لجري الصفة على غير صاحبها وان
اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه او ظننيه
زيد نحو خلتكه وخلتك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لكونه
ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة للاصل واظهرت ثاني مفعولي الظانه لان افعال القلوب
يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها
وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانيه او الظاني اياه زيد وان اخبرت عن اخاك
قلت الذي ظننت وظننيه زيد او ظنني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه
وظننيه او ظنني اياه اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيد والاولى انه لا يجوز لما ذكرنا
في باب الضماير ان ثاني المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس باولهما وعند
الاخفش الظاني انا زيدا اياه والظاني هو اياه اخوك او الظانيه هو اخوك كما مر في باب
خلتكه وضربيك وابراز الضمير في الظانيه هو والظانيه هي هو اياه لكون الصفة للالف
واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى
٤ لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول
في اعلمت واعلمني زيد عمروا منطلقا مخبرا عن التاء او الياء بالذي
الذي اعلم واعلمه زيد عمروا منطلقا انا وباللام المعلم واعلمه
زيد عمروا منطلقا انا وعند الاخفش المعلم والمعلمه
زيد عمروا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد
بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمروا منطلقا
زيد وباللام المعلمه انا واعلمني عمروا منطلقا واعلمته اياه زيد وعند الاخفش هذا
عند من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلمه انا عمروا منطلقا واعلمنيه
اياه زيد وعند الاخفش المعلم انا والمعلمي عمروا منطلقا زيد اذا اقتصر على اول
المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلم انا عمرا منطلقا والمعلمي اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو والثاني لمنطلق ويجوز المعلميه
اياه زيد نحو ضربيك وضربي اباك وان اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمت واعلمنيه زيد منطلقا

عمرو

عمرو وباللام المعلم انا زيدا اياه منطلقا واعلمنيه اياه عمرو وابرزت انا لجري الصفة
على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان عايد اللام لا يحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ
لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا لالتبس بالمفعول الاول كما مر في مفعول ما لم يسم
فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكرنا في هذا الباب يوجب ذكر الثالث قيل وجب ههنا ذكر
المفعول الاول اعني زيدا لئلا يلتبس اياه بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط
لم يجز ان يكون احدهما الاول والا كان احد الباقيين لان ذكر احد الباقيين يوجب ذكر الثاني فيتعين ان
المفعولين هما الثاني والثالث بل يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان
الضمير ليس المفعول الاول وتقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلمي
هو اياه اياه عمرو فاياه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القايم مقام عمرو المخبر عنه والثاني ضمير منطلق
وان اخبرت عن منطلقا بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرا اياه منطلق والمعلم انا زيدا عمرا
اياه واعلمنيه اياه انا منطلق ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العايد الى
اللام اعني اياه الذي بعد عمرا لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمرا لذكر
الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدا ففيه النظر المذكور ويجوز اعلمنيه اياه وعند الاخفش
المعلم انا زيدا عمرا اياه والمعلمه هو اياه منطلق او المعلميه اياه هو وانما ابرز هو لجري الصفة
على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية
وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة لما كان في المبنيات ما يوافق لفظ الموصول لم يجعل
له بابا برأسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل من المبنيات في اسماء الافعال
كباب فجار وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاقتصار ورعاية
المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا برأسها منها ما قوله وما الاسمية اعلم
ان ما تكون حرفية ايضا وهي على اقسام ايضا قوله كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما صنعت وما
صنعت وبرحلها بمعنى التحقير كقولك ما انت وما ابيك والفخر ومعنى التعظيم كقوله يا سيدا ما انت من
سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكراها اي لا تذكرها على احد التأويلات
وقد يحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند انجرارها بحرف جر او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام
لكونها استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع كلمة
موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم تحذف
اخر من وكم الاستفهاميتين مجرورين لكونه صحيحا ولا اخر اي لجريه مجرى الحرف الصحيح في تحمل
الحركات وقد جاء الالف ثابتا قال على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان واذا جاء ذا
بعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو بماذا تشتغل وذلك لان ذا لما لم يثبت زيادته ولا كونه موصولا
مع ما صار ما طرفا كلمة واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط

ما الاستفهامية

يا رب شيء تكره به النفوس من الامر والتسلية من ابي الصلت وقبله
اصبر النفس عند كل ملم ان في الصبر حيلة المحتال لا تضيقن بالامور فقد
يكشف غماؤها بغير احتيال ربما تجزع النفوس من الامر له فرجة كحل العقال

ما الموصوفة

ولذا لم تحذف الالف في ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية في التصدر والشرطية
نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بالمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بالجملة كقوله رب
ما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وجاز ان يكون ما ههنا كافة قال المصنف
في ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر
مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا قوله ولا يمتنع ان يكون من متعلقة بتكره
وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه تكره
من الامر شيئا وقوله فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين

ما التامة

تكره معنى تشمئز وتنقبض ويعني بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه
ونعما هي اي نعم شيئا هي عند الزمخشري وابي علي ويكون ايضا معرفة تامة اي غير موصوفة ولا
موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء قال في فنعما هي اي نعم الشيء هي وكذا في دققته دقا نعما
اي نعم الشيء ونعم الدق وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش

مطلب ما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش والرماني والمبرد

والرماني والمبرد كما مر قبل واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسميتها للام فيها وذلك نحو قوله عليه السلام
رضي عينه النهج نزلت الفسنا في البلابل التي نزلت في الرخاء اي نزولا كالنزول الذي نزلته في الرخاء

ما الصفة

قوله وصفة اختلف فيما التي تلي النكرة لافادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم اسم صفة في
قوله مثلا ما اي مثلا اي مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء
لاستبدادها بالجزئية ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما زيد لغاية الفصل
وايضا ثبتت زيادتها نحو فبما رحمة ووصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس

زيادة ما

اولى وفائدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير
انفه ولامر ما يسود من يسود او التنويع نحو اضربه ضربا ما اي نوعا من انواع اي نوع كان وتجمع
هذه المعاني كلها في الابهام وتاكيد التنكير اي عطية لا تعرف من حقارتها وامر مجهول لعظمته وضربا
مجهولا غير معين قوله ومن كذلك الا في التام والصفة اما من الموصولة فنحو لقيت من جاءك والشرطية
نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا
فضلا على من غيرنا حب النبي محمد صلى الله عليه وسلم ايانا وبالجملة كقوله رب من انضجت غيظا
صدره قد تمنى لي موتا لم يطع ولا تجيء تامة اي غير محتاجة الى الصفة والصلة الا عند ابي علي فانه
جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين حرفا زائدة وانشدوا آل الزبير سنام المجد قد علمت
ذاك العشيرة والاثرون من عددا وهي عند البصريين موصوفة اي الاثرون انسانا
معدودا وانشدوا ايضا يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم والمشهور يا شاة
ما قنص وعلة بنائها ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرة واما الموصوفتان
فاما لاحتياجهما الى الصفة واما لمشابهتهما لما موصولتين لفظا وكذا التامة ومن في وجوهها

وجوهها للذي العلم ولا تغرد لما لا يعلم خلافا للقطرب وتقع على ما لا يعلم تغليبا كقولك من
لستم له برازقين وتقول اشتر من في الدار غلاما كان او جارية او فرسا ومنه قوله تعالى
ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه تعالى لما قال ومنهم والضمير عائد الى كل دابة فغلب العاقل
في الضمير ثم بنى على مذهب التغليب فقال من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وما في الغالب
لما لا يعلم وقد جاءت في العالم ايضا قليلا حكى ابو زيد سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح
الرعد بحمده وقال الله تعالى وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو
زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما
كانت او غيره في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما
والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او تقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل
الكلمتين كلمة كقولهم كنتي تقول هذا افرس ام بغل ام انسان فاذا عرفت انه انسان
مثلا تقول انه زيد او عمرو قلت من هو وقول فرعون وما هو يجوز ان يكون سؤالا
عن الوصف ولذا قال موسى عليه السلام رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية
ويكون موسى عليه السلام اجابه ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه تعالى
لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخركن لنا وما سبح الرعد
بحمده يجوز ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفرد ان مذكران يصلحان
للمثنى والمجموع والمؤنث فان عنى بهما احد هذه الاشياء فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير
والاشارة ونحوها اكثر وانما كان كذلك لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى
اذ هو وصلة الى المعنى وكذا في غير من وما تقول ذلك الشخص لقيته وان كان مؤنثا قال الله
تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه السلام وتقول ثلاثة انفس من الرجال ولكن
الشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجيء في باب العدد وان تقدم على المحمول على من
وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى اختير مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولك منهن من احبها
فهو اولى من قولك احبه لتقدم منهن فلهذا لم تختلف القراء في تذكير من يقنت ومن يأت بخلاف
قوله وتعمل لانه جاء بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى فلذا قال نؤتها اجرها وان حصل بمراعاة
اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من احبه وانت تريد من النسوان الا ان يكون
هناك قرينة وتجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هي محسنة امك
ولا يجوز محسن لانه خبر لهي المحمول على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدأ
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هو مراد
به من الذي لحق اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي التي هي صدر الصلة كما في قولهم
ما انا بالذي قائل لك شيئا وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر

او المونث والاصل الحمل على اللفظ كما مر فيقدره مذكرا ولكون مراعاة اللفظ اكثر قال الله تعالى
ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم قال خالدين حملا
على المعنى ولكونها اولى ايضا رجع سبحانه بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا
قد احسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو سعيد عن
بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز لانه على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال
الضاربة جاء لخفاء موصوليتها ثم اذا لم اتيت لها بصاحب من الموصوف والمبتدا نحو جاء الزيدان
الضارب غلامها وهم الموهوب خدمهم لم يجز فيما يعبر عنها من الضمير واسم الاشارة
مراعاة لفظها وان كانت صالحة لكونها للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث بلفظ واحد
وذلك لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحو جاءني الحسن غلامها لكان الضمير راجعا الى صاحبها
لا اليها وان لم تجئ بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله او نصحي في الطاعنين المولى اي في الطاعنين
المولين ويجوز ان يكون افراده لكونه صفة مقدر مفرد اللفظ اي في الجمع الطاعن قوله واي واية
لكن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها قد ذكرنا حكمهم اي في التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم
اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل
ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة في نحو
مررت باي معجب لك كما جاز الذي نكرة موصوفة نحو بالذي محسن اليك واي تقع صفة ايضا بالاتفاق
فلا ادري لم لم يذكره المصنف ههنا بل جعله كمن التي لا تقع صفة ولعله راى ان الصفة في الاصل
استفهامية لان معنى برجل اي رجل برجل عظيم يسئل عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسئل
عنه ثم نقل عن الاستفهامية الى الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف واي معربة من بين اخواتها
الموصولات على خلاف في اللذان واللتان وذوا الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام
والشرط وانما ذلك للزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف معربا الا ترى
الى عدم اعراب خمسة عشرك وكم رجل لعدم لزومهما الاضافة وكذا يضاف لدن الى
الفعل ايضا كما يضاف الى الاسم والاضافة اليه كلا اضافة كما يجيء في الظروف المبنية وانما
الزموها الاضافة لان وضعها ليفيد بعضا من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف
اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه كما في قوله تعالى اياما تدعوا
الا في كاين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه يصير كالمبني على ما يجيء في الكنايات قوله
الا اذا حذف صدر صلتها صلتها اما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شيء فلا تبنى
اي معها والاسمية قد يحذف صدرها اي المبتدا بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف
المبتدا في نحو اضرب ايهم غلامه وانما يحذف كثيرا مع اي دون سائر الموصولات لكونه مستقلا مع صلته

مع صلته بلزوم اضافته وانما لم يحذف احد جزئي الفعلية لان التصاق الجزئين فيها اشد واما حذف
المبتدا اذا كان ضمير الموصول لانه كان بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الولا بمعنى فاذا
حذف المبتدا صار مبنيا كاخواته الموصولة وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد
النزوع اليها فبادنى سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه
ويبينه اي الصلة لانها المبينة للموصول كما مر كما يحذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف
هذا هو مذهب سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدا قال سيبويه والاعراب
مع حذف الصدر لغة جيدة وجاء في الشواذ ايهم اشد على الرحمن بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف
الصلة بكمالها بل حذف احد جزئيها وقد بقي ما هو معتمد الفائدة اي الخبر قال الجرمي خرجت من خندق
الكوفة حتى انتهيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وان لم تضف مع حذف
المبتدا نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا
فيقول اكرم ايٌّ افضل مضموما والخليل ويونس يقولان اضرب ايٌّ افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق
كما يجيء من مذهبيهما قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب ايا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا
على ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا
اي لو رفعوا او ضموا قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه
ايضا معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل
الى ان ايهم في هذه المواضع معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة
قالوا في الاية بعد مبتدا خبره اشد ومن كل شيعة معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل
طعام قال الله تعالى واوتيت من كل شيء فيكون من للتبعيض والكلام محكي اعني ان ايهم
اشد صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاءوا بمذق هل
رايت الذئب قط قال الخليل وايهم على هذا استفهامية نحو قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب
الذي يقال لطلبه ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل فابيت لا حرج
ولا محروم اي هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق
الخبيث اي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث بل مثله يجيء في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام
ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبل اي معلق عن العمل ويجيز التعليق في غير افعال القلوب
ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم افضل كما يجيء في باب افعال القلوب وليس بشيء لان المعلق
يجب كونه في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام
الابتداء واي بعد نحو اضرب واقتل لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال
الخليل بل هي موصولة بعلة وقال الاخفش في الاية من زائدة كما هو مذهبه من زيادة من في الكلام الموجب
وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة

اى لننزعن من كل فريق يتشيع ايهم هو اشد و اى بمعنى الذى وعند ابى عمرو انه اذا حذف
منها ما تضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب ايه لقيتها قال للتعريف بالصلة والتانيث فزاد
على مذهبه فى التنوين المانع من الصرف تعريف الموصولات واعتد بتاء التانيث بلا علمية وغيره
يصرفها وهو القياس قوله وفى ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذى وجوابه رفع والاخر ماذا
اى شىء وجوابه نصب اعلم ان ذا لا تجىء موصولة ولا زايدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين
والاولى فيما ذا هو ومن ذا هو وقولك من ذا خير منك الزيادة وتجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى
اى الذى هو هو على حذف المبتدا نحو ما انا بالذى قايل واما قولك من ذا قايما فذا فيه اسم الاشارة
لا غير ويحتمل فى من ذا الذى يقرض الله وماذا الذى ان تكون زايدة وان تكون اسم اشارة كما فى
قوله تعالى امن هذا الذى هو جند لكم وهاء التنبيه يدخل على اسم الاشارة وقد جاءت زايدة بعد ما
الموصولة قال دعى ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئينى وللقايل ان يمنع مجىء ذا موصولة مطلقا
ويحكم فى نحو ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب فى نحو قوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون
قل العفو ورفع البدل فى قوله الا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى ام ضلال وباطل
فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا المزيد خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التى هى خبر والذى
حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل فى الفصيح المشهور ولو جاز ان
يدعى فى الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم
التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية
واما ذكر من حذف الضمير فى خبر المبتدا فقليل نادر كما تقدم فى باب المبتدا وتجويز جملة
الخبرية فى نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لا خبر لما لان حذف الضمير
من الصلة كثير وايضا فلو ظهر الضمير المنصوب فى الجملة التى بعد ذا من بين الموصولات للزم
لما الاستفهامية او ذا لان ذا لا تكون موصولة الا وقبلها احدهما وكان اللفظ قد طال باتصال
الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذى هو فضلة اولى وهذا كما جاز حذف المبتدا
فى صلة ايهم فى السعة دون صلة غيرها وذلك لشدة طلبها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان
الجواب او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذن جملة ابتدائية مبتدا او ما خبر
مقدم لكونه نكرة وعكسه ما مبتدا مع تنكيره وذا خبره والاولى فى الجواب مطابقة السؤال
فرفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى
اساطير الاولين ليس بجواب لقوله ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا له لكان المعنى هو اساطير الاولين
اى الذى انزله ربنا اساطير الاولين والكفار لا يقرون بالانزال فهو اذن كلام مستانف اى
ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان مزيدة فما منصوب المحل مفعولا
للفعل المتاخر فالسؤال اذن جملة فعلية فكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم

ماذا

الاسم على اضمار مثل الفعل الذى انتصب ما فى السؤال المحذوف لدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ماذا انزل
ربكم قالوا خيرا اى انزل خيرا وانما التزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب
نص فى كون انزل مقدرا والرفع يحتمل الاستيناف الكلام كما ذكرنا فى اساطير الاولين ويحتمل تقرير
الموصول المذكور فى السؤال مبتدا كما فى قوله تعالى قل العفو وان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب
نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا تفتش عنه فكون ما مبتدا اولى وان جعلت ذا زايدة ايضا
لان الرفع فى ذلك التقدير اولى من النصب لما مر فى المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن
اولى كانت ذا موصولة او زايدة واما فى نحو ماذا قيل وماذا عرض وقوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا
وماذا اجل لهم مما ليس بعد ذا فعل ناصب لما قبله ولا مشتغل عنه بضميره او متعلقه فالجملة ابتدائية
جعلت ذا زايدة او موصولة فرفع البدل اذن واجب ورفع الجواب مختار على كل حال وقول
الشاعر وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انى لك عاشق فذا فيه زايدة
لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يدل على انه خبر المبتدا ايضا فان
قيل خبر المبتدا جاء طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قيل الصلة ايضا جاءت
للفعل مع جزءيها كقوله وانى لراج نظرة قبل التى لعلى وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل
متقاربان فان قدر القول ههنا جاز للمنازع ان يقدره ايضا فى خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا
مفعولا ليتحدثوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا هذا ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله
المصنف من احكام الموصول واحكام من وما وأى فى الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول الصلة
كجزء اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة التاخر فلا يتقدم الصلة ولا جزء
منها على الموصول ولا معمول الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزؤها
وقد تقرر ان جزءها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان تكون مصدرة
ببل او لكن او علامة جواب القسم ونحو ذلك حالة تعلق بما قبل الموصول لان ذلك المتعلق
به المتقدم اذن جزء الصلة ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول
كالوصف والبدل والعطفين والتاكيد ولا يخبر عن الموصول ولا باستثناء منه اذ هذه الاشياء لا
تجىء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء فى الشعر موصول معطوف على اخر قبل الصلة وما بعدهما الا تماما
صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوفة مدلولة بالظاهر عليها كما يجىء بعد من جواز حذف الصلة
عند قيام الدليل وذلك نحو قوله من اللوائى واللتى واللاتى زعمن انى كبرت لداتى وقد يفصل
بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذى اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبى منها ولا يجوز مثله اذا
كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبنى ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة حروف مصدرية هى والجملة
التى بعدها بتاويل المصدر فيطلب قربها من منتضى المصدر وكذا فى الالف واللام الموصولة اذ لا
يدخل الا على فعل فى صورة اسم الفاعل او المفعول كما تقدم فيكون هو وما دخل عليه اللام الحرفية

بعض ما اهمله المصنف من احكام الموصولات وغيرها

دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا لا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة
التي هي صلة كما تقول في باب التنازع معملا الاول الذي ضربت وضربني زيد اذ ليس الفصل بأجنبي
من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاءني الذي قائم ابوه والذي ضرب
زيدا اخوه والذي زيدا ضرب ابوه اذ لا مانع منه فان قيل أليس كما ان الموصول والصلة
يجريان مجرى اسم بعض الصلة والبعض الآخر ايضا كالجزءين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض
كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزءين الا انهما جزءان لا يجب ترتيب
احدهما على الآخر بل جزءان لم يجب تعقب كل منهما للآخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب
الجزء الذي هو الصلة واجب كما مر فتبين بهذا فساد قول من قال ان ضربه ما دام لا يتقدم
على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فان
أدع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع الذين وقد التزم حذفها مع اللتيا والتي معطوفا
عليها التي اذا قصد بهما الدواهي لتفيد حذفها ان الداهية من الصغر والكبر وصلتا
الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك تركنا على ابهامهما
بغير صلة مبنية ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله دويهية تصفر منها
الانامل وأجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين
قالوا قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام ونحوه قول المتنبي بكيس الليالي
سهرت من طربي ويجوز ان يكون من هذا لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه
بالاصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة
وان كانت فاء او عينا كثيرا وليس الموصول بازيد منها ولا يحذف من الموصولات
الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يحذف في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها
وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها واما احكام من وما واي في الاستفهام فنقول
اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك
المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه لفظه تقول منو اذا قيل جاءني رجل
ومنا اذا قيل رأيت رجلا ومني اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان
ورأيت رجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم وفي النصب والجر منين
ومنه اذا قيل جاءتني ضاربة او طالق وكذا في النصب والجر لا تختلف ومنتان اذا قيل
جاءتني ضاربتان او طالقان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءتني مسلمات
او ضوارب وكذا في النصب والجر لا تختلف اما اشتراط الاستفهام عن المذكور في الحكاية
فلان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية ثبت فيه تلك العلامات
حتى تحكي وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره

لكونها مبنية للموصول

اللتيا والتي

حذف الموصول على الجزم لا

احكام من وما واي في الاستفهام

لا غيره حتى يكون نصا واما اشتراط لحاق العلامات المذكورة بمن كونها سؤالا عن نكرة فلان المعارف
اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيء لان الاستفهام
عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام فلم يطلب التخفيف بحذف المسؤول عنه كما في النكرات ولو
ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررت فلا بد في الثانية من لام العهد
لتعرف ان المذكورة ثانيا هي المذكورة اولا تقول من الرجل لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها
لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يمكن حكايتها فان لم تقصد
الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير حذفت النكرة واثبت
العلامات في لفظ من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام
عن المعرفة فلذا كان حذفها يجوز اكثر من اثباتها ومع الحذف فالحكاية في من ... اولى لاجل
التنصيص من اول الامر على المستفهم عنه قبل ان يورده بعدها واما اشتراط العقل في هذه الحكاية فقط
لان من للعقلاء واما اشتراط الوقف على من ولم يشترط ذلك في اي بل تقول ايٌّ يا فتى وايًّا يا فتى
وايٍّ يا فتى كما يجيء فلان من مبنية يستنكر عليها الاعراب فاثبتوا حكاية الاعراب عليها في حالة
لا يكون فيها على المفرد المذكر الاغلب وهو اصل المثنى والمجموع والمؤنث اعراب ولا تنوين
التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما اي فانها كانت
معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا واما زادوا في المفرد المذكر الواو
والياء والالف بدل الحركات لانهم لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف محركة
بصورة الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا تشبهها ساكنة
وحركوا ما قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافي بل اشبعوا فيها الحركات لحكاية الاعراب
كما في اي ثم لما كان الحال حال الوقف وآخر الموقوف عليه ساكن اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا
القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب في منه اذ هاء التأنيث لا تكون في الوقف
الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب
فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجروا منات في ترك
حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى مسلمات وهذا في الوقف فانه لا يثبت
فيه شيء من حركاته بخلاف منو ومني ومنا فانه بمنزلة بحر لا يد فلم يستنكر فيه من الجاري مجراه عند
قصد الحكاية اثبات الحركات والمدات بعدها واسكان النون في منتان ومنتين تنبيه على ان
التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تأنيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فيما قبلها الحركة
التي تلزم ما قبل تاء التأنيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت لما لم يتمحض
اللاحق للتأنيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منت والاكثر
تحريكها فيه لانه لم تقدر في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلا اقل من حكاية تاء التأنيث كما

عن النكرات

قصدوا التبعيد بين الاعراب

وبطل وبقي في حال الوقف بعض الحركات مع حروف المد بعدها اعني الفتح لحرف بدلا

هو حقه واما في المثنى فقد حكيت الاعراب بحيكة في الرفع بالالف وفي النصب والجر بالياء نحو مَنَانْ
ومَنَيْنْ وقد جاء منتان بتحريك النون التي قبل التاء هذا ولكن فيمن الموقوف عليها المستفهم
بها عن النكرة وجهان آخران احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرناه في الوجه الاول
في المفرد المذكر حاكيًا للاعراب فقط ولا يحكي علامات للمثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تستدل
عنها اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاءني رجل او رجلان
او رجالٌ او امرأةٌ او امرأتان او نسوةٌ مَنُو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما افراد
من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا لعلامات اخر كما في حال الوصل هذا حكم من المستفهم
بها عن المنكر واما اي اذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جاز لك ايضا حكاية الاعراب
وعلامات المثنى والجمع والمؤنث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالموصول المذكر بل تعرب
بالحركات في الوصل نحو اي يا فتى وايا يا فتى واي يا فتى وفي الوقف يسكن ياءه في الرفع
والجر ويقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان ايا معرب
فسقط في جواز الحكاية في لفظتي شرطان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف
اما العقل فلان اصل اي ان يستعمل في العقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف
فلانه متمكن وانما اشترط في حكايتهما كون المحكي مذكورا منكرا لما مر في من ولك في اي
وجه آخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فتقول اي وايا واي في المفرد والمثنى والجمع
مذكرا كان او مؤنثا وفي الحركات اللاحقة لاي حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فتكون
مبتدأة محذوفة الخبر ومفعولة بمحذوف الفعل ومجرورة بمضمر الجار وهذا ضعيف لان اضمار
الجار قليل نادر وايضا تثنيته اي وجمعه لغير الحكاية ضعيفان كما مر والاولى ان يقال كما
في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء
والتقدير من هو واي هو واي رجل هو واجاز يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اي فتقول منٌ
يا فتى ومنًا يا فتى ومنٍ يا فتى وعليه حمل قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن
قلت عموا ظلاما وليس بشيء لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب من منا
استفهاما عن الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد
وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا
والا فكيف يجوز بها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها
لا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس بمحكي كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور
قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في آخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رأيت رجلا
وامرأة قلت منًا ومنه واذا قيل رأيت امرأة ورجلا قلت من ومنا وفي جاءني رجل وامرأتان
من ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل من وعن

غير العاقل بأي نحو من وايتين فيمن قال لقيت رجلا وجارية وعليه فقس واما المعارف بعد
من فتقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا في بعضها
وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه انها تذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رأيت اخا زيد قلت
من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه على وجه الاختبار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا وثالثها ان تحذف
وتأتي بعلامات الحكاية في من كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة
وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهبت معهم فيقال مع منين ويقال قد رأيته فتقول منا اما الاعلام المذكورة
بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط
وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف سائر المعارف
فان كل واحد منها لا في معين كان كما يأتي في باب المعارف والحكاية لدفع الاشتراك فكانت بالاعلام
انسب والشروط المذكورة ان لا يكون المسؤول عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان
فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها تغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤول عنه هو المذكور
بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال رأيت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا
ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف لابن واسقط تنوينه
لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان اعني الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف
الا ان تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف
ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية فيه فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب
وان قال رأيت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد ابن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا نكرة
من نحو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم
انه تجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او لا نحو من زيدا وعمرا ومن زيدا واخا عمرو
لمن قال لقيت زيدا وعمرا او لقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني غير الاول
فالسؤال واقع بالاسم المتقدم ثم عطف عليه بحسب الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم
يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع
لان المتبوع لا تجوز حكايته فكذا التابع واما ان اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا
او من زيدا ومن اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لكون كل واحد من المعطوف
والمعطوف عليه استفهاما مستقلا فيكون لكل واحد منهما حكم نفسه كما لو انفرد ومن الشروط ان لا يدخل
حرف العطف على من نحو ومن زيدا او فمن زيد فلا تجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على
كلام المخاطب مؤذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي
الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجيء بيانه وكذا اختلف في مثنى العلم ومجموعه
اذا حكي فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجيء في باب العلم

ثم نقول اذا حكى بما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية وعلى
انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع
الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع الموضع تقديرا اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة مجلوبة
للحكاية كما ذكرنا في اول الكتاب وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول لعامل محذوف كما مر في
اي وهو ضعيف لما مر هناك وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل
ضلت دار عبد الله فقال السامع دار منى واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه مسلك
غيره من الاسماء فاتوا به مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على القياس واما اذا سالت باي
عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رايت زيدا ومررت بزيد قلت
اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي فكرهوا ان يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد هذا
وربما حكى بعض العرب الاسم على كان او غيره دون سؤال ايضا كما قال بعضهم دعنا من تمرتان
على الحكاية قول من قال ما عندنا تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل ساله فقال اليس قرشيا
فقال ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن او باي عن غير العلم ايضا كما حكى يونس
كما مر واذا سالت بمن عن عاقل ينتسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب علم عاقل او لا كما
يقال للعقيق زيدا او ركبت اعوج جاز لك ان تقول المني اي البكري او القرشي تاتي بمن مكان
المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام لانه كذكرك المسئول عنه اعني البكري مثلا لان
صفة العلم المنسوبة الى شيء لا بد فيها من الالف واللام وتلحق ياء النسب آخره كما كان
في آخر المسئول عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام فتقول آلمني بالمد
او التسهيل كما يجيء في التصريف في باب تخفيف الهمزة ان شاء الله وانما ادخلتها لانه كذكرك في
المسئول عنه لو صرحت به نحو آلبكري او القرشي وانما جاز الجمع بين همزة الاستفهام وبين
الاستفهامية لضعف تضمنها للاستفهام بمعاملتها معاملة المعربات التي لا تتضمن معنى الحرف وذلك
بادخال اللام عليها والحاق ياء النسب باخرها وبعضهم لا ياتي بهمزة الاستفهام فيقول المني
اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام وتحكى في لفظ المني اعراب العلم المسئول عن نسبته سواء كان
السائل واصلا او واقفا كالحكاية في لفظ اي سواء فتقول لمن قال جاءني زيد آلمنيُّ يا فتى
وكذا آلمنيَّ وآلمنيِّ وكذا آلمنيان وآلمنيين وآلمنيون وآلمنيين وآلمنية بلا وآلمنيتان و
وآلمنيتين وآلمنيات وتاتي المسئول بالجواب على وفق اعراب آلمني تقول رايت زيدا فيقول
آلمني فتقول القرشي على انه وصف لزيدا المذكور اولا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على
اضمار المبتدا اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام قال الجرمي اذا سالت
المبرد اذا قال لك رجل رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته قلت آلمني كانك قلت
الظريف او العاقل او البزاز قال السيرافي في هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت

قلت فكانه جعل الياء في الظريف ونحوه للتاكيد كما قيل في احمري ودواري وان كان صفة العلم
منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي والبصري فلا تجوز المني اتفاقا قال المبرد القياس الماتي او الماوي
قال السيرافي هو تفريع منه وليس بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام باي على وفق
المني فيما سبق فيقال الآيي فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والاولى المنع لعدم السماع
والاستثقال الياءات **فصل اسماء الافعال ما كان** بمعنى الامر او الماضي مثل رويد
زيدا اي امهله وهيهات ذاك اي بعد اعلم انه انما بني اسماء الافعال لمشابهتها
مبني الاصل وهو فعل الماضي والامر ولا تقول ان صه اسم للا تتكلم ومه اسم
للا تفعل اذ لو كان كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا تقول ان اف
بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لكانا معربا كمسمياتها بل هما بمعنى تضجرت
وتوجعت الا انشائيين ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسما لما اصله
البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع
فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال
وانها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض والظاهر كون بعضها
ظرفا وبعضها جارا ومجرورا واما تعيين اصلها وانها عن اي شيء نقلت فنقول النقل عن المصادر
والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر
واما لديك زيدا وعليك زيدا اذا استعمل هذه الكلمات على اصلها كقيل رويد زيد وبله زيد
بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب وفي بعضها يشتبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت
استعماله مصدرا كوشكان وسرعان وبطان وشتان فانها كالفعلان في المصدر و
كهيهات فانه كقوقاة وتزال فانه كنجار وتيد كضرب فنقول انها كانت في الاصل
مصادر لانه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها
المصادر للمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها باخواتها نحو رويد وبله وفداء والظاهر
في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم نقول الاصوات
المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو الجلة في الكف
وويها في الاغراء واهلا في التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا في الانتعاش وويلك
وويحك وويسك ووي لعمرو على ما مر في باب المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى
اسماء الافعال نحو صه ومه وها وحي اي انتعش وبس اي ارفق وهيا وهلا وحي وايه
وهيك وهيت ويجي معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل
والتنوين فيه كما في صه ومه وايه في مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني بما هو على

المصدرية وبناؤه مراعاةً لاصله اعني اسم الصوت كما مر في المفعول المطلق واما إيهٍ وويهٍ واُفٍ
واوّه وبخٍ اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان ينتصب نحو اُفًّا او يتبين باللام نحو اُفٍّ لك
فالاولى ان يقال يبقى بها على ما كانت عليه وانها لم تصر مصادر ولا اسماء الافعال لعدم الدليل
عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم او احذر من تقدامك وبعدك اى احذر من خلفك وحذرك
عمرًا وحذارك عمرًا والنجاءك ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال
والفرط التقدم اى تقدم تقدمًا او احذر فرطك اى تقدمك وبعدك اى ابعد بعدًا وحذرك وحذارك
عمرًا اى احذر عمرًا حذرًا وحذارًا والنجاءك اى انج النجاء والكاف حرف كما في ذلك فاذا تقرر
هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر التي كانت في الاصل
اصواتًا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا يقدح اذن باعتبار الاصل لا في حق الاسم ولا
في حق الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت كونه عارضًا بالدليل اذ رب اصل
مرفوض وعارض لازم واما آمين فعيل سرياني وليس الا من الاوزان العجمية كقابيل وهابيل وهو
بمعنى افعل على ما فسره النبي صلى الله عليه وسلم حين سأله ابن عباس رضي وبني على الفتح وخفف
بحذف الالف فيقال أمين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله القصر ثم مُدّ فيكون عربيًّا
مصدرًا في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال لاسم الفعل الذي
هو في الاصل جار ومجرور نحو عليك واليك اسم فعل لانا نقول المتلاصق ونحو انه اسم بالنظر
الى اصله والجار والمجرور لم يكن اسمًا الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى الفعل
نقلًا غير مطرد كما اطرد في نحو رحمك الله ولم يضرب فيصح ان يقال انه في نحو كذب العتيق بالنصب
ان كذب اسم فعل كما يجيء ثم اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها
مبتدأة لا خبر لها كما في أقائم الزيدان وليس بشيء لانه قائم معنى الاسم وان شابه الفعل اى
ذو قيام فيصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان
في نحو كل تسمع بالمعيدي تسمع مبتدأ وان كان لفظه فعلًا لان معناه الاسم فاسم الفعل
اذن كالكاف في ذلك ولا الفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب
لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم
الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب
كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية
ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية
ولا تقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه صار كفتحة فاء جعفر وكذا
لا تقول في عليك واليك اسمي فعل انهما حرفا جر مع مجروريهما متعلقًا بمقدر بل المضاف
والمضاف اليه في الاول صار ككلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر

اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفضل وبني على البناء لذات وصار المضاف
والجار والمجرور في نحو امامك وعليك اسمي فعل كعبد الله وتأبط شرًّا علمين فهي منقولة عن اصولها
الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلًا اسم للفظ اسكت الذي هو
دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه
لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلًا ولو قلت انه اسم لا سكت او امتنع
او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى
لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول عنترة كذب العتيق وماء شن بارد ان
كنت سائلتي غبوقًا فاذهبي اذا روي بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بعير نضو
فقال لصاحبه كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد بن السري ان مضر تنصب به واليمن
ترفع فمعنى كذب عليك البزر اى الزم وخذ ووجه ذلك ان الكذب عنده في غاية الابتذال
ومما يغري به صاحبه ويأخذه المكذوب عليه فصار معنى كذب فلان الاغراء به اى الزمه وخذه
فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت اغتر عليك فخذه ثم استعمل
في الاغراء بكل شيء وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اى عليك
بالعسلان قال وذبيانية اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اى عليك
بها وكذب لحج اى عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب به جاز ان يصير
كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب بالزم قال ابو علي في كذب عليك البزر
ان فاعل كذب مضمر اى كذب السمن اى لم يوجد والبزر منصوب بعليك اى الزم ولا يتأتى
له هذا في قول عنترة كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرنا اقرب واسماء الافعال
حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها
كثيرًا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعدى بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول ولا
يتقدم عند البصريين منصوبها عليها نظرًا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم
امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت جامدة في نفسه منتقل الى المصدر ثم منها الى اسم الفعل
واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل لكون عملها لتضمنهما معنى الفعل وجوز
الكوفيون ذلك استدلالًا بقوله يا ايها المايح دلوي دونكا اني رأيت الناس يحمدونكا
ودلوي عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي اى دلوي قدامك فخذها والكثير
اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرًا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق باللفظ فكيف
لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعاني اسماء الافعال امرًا كانت او غيره ابلغ
واكد من معاني الافعال التي يقال ان هذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرًا في الاصل
والاصوات الصائرة مصادر ثم العمال فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسًا

اسمائه

وأما الظرف والجار والمجرور فثلاث نحو امامك ودونك زيدا بنصب زيدا في الاصل امامك زيد ودونك زيدا فخذه فقد أمكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالشروع ليبادر المأمور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عني اي ضم رحلك وثقلك اليك واذهب عني ووراءك اي تأخر ووراءك فجرى كلها الاختصار لغرض التأكيد وما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات اي ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اي ما اسرعه وبطآن اي ما ابطاه والتعجب هو التأكيد المذكور وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها وبروزه في شيء منها دليل فعليته وانه ليس منها كهلم وهات على ما يجيء وليس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعي فيقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء تنظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل نحو امامك واليك او لا ففي الاول اسم مجرور نظرا الى الصلة وفي الثاني ينظر فان كان الاسم الذي اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد وزيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هاك اذ لم يأت هاء زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله النجاك وان لم يكن اسم فعل على ما ذهبنا اليه وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بل يمكن دعوى ذلك في حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل كونهما اسم فعل مع ان وضع بعض المصادر موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول الله نحو رويدوها الجزرين عن الكاف ضميرا مستترا ولا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي الكاف في الجميع منصوب وهو ضعيف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ الكاف في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما اورد على الفراء واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير وليست لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر اولا فينقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا لما مر فصه بمعنى سكوتا واية بمعنى زيادة فيكون الجواهر التنوين مما يلحقه التنوين كالحرف بمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي المسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه

المشار اليه وكذا مه اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعهود فالتنوين في المصدر راجع الى تعريف متعلقه واما التنكير فيه فكان للابهام والتفخيم كما في قوله الا ايها الطير المرنة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم واي لحم فكان معنى صه اسكت سكوتا واي سكوت اي سكوتا بليغا اي اسكت عن كل كلام وليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه صه ومه مه بتنوين الاول وسكون هاء الثاني قالا وقول ذي الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاز غير منون وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكين الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه جرد عن معنى التمكين في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هي اما متعدية او لازمة فمن المتعدية

كلمة ها

هاء وهو اسم خذ وفيه ثماني لغات الاولى ها بالالف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان تلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتنصرف نحو هاك هاكما هاكم هاكن الثالثة ان تلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرف فيها تصريف الكاف نحو هاء هاؤما هاؤم هاء هاؤن الرابعة ان تلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاء بالهمزة ساكنة بعد الهاء للكل السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصريف دع السابعة ان تصرف فيها تصريف خف ومنه كل ما حكى الكسائي من قول من قيل له هاء فقال الى م أهاء واهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان تلحق الالف همزة تصرف فيها تصريف ناد والثلث الاخيرة افعال غير متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع وليست باسماء افعال قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاء بالفتح قلت ما أهاء اي ما آخذ وما أهاء على ما لم يسم فاعله اي ما اعطي وهذا الذي

كلمة هات

قال مبني على السابعة نحو ما أخاف وما أخاف ومنها هات بمعنى أعط وتتصرف بحسب المأمور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كانت بكم مهاتاة وما أهاتيك كما أعاطيك وقال الجوهري لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال لبعض تمام التصرف وقال الخليل اصل هات آت من آتى يؤتي ايتاء فقلبت الالف هاء ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضماير به لقوة مشابهته لفظا للافعال وتقول في نحو مهاتاة وهاتيت انه مشتق من هات كما حاشيت من حاشى وبسملت من بسم الله

كلمة بله

ومنها بله اي دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بله زيد

بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدًا كدع زيدًا وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجيء بمعنى كيف
فيرفع ما بعده وينشد قوله تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق
بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا
يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة اي كيف ومن اين ويروى من بهل على القلب وذكر
الاخفش في باب الاستثناء قوله اعطيتم الجهد مني بله ما اسع ان بله حرف جر كعدا
وخلا بمعنى سوى قيل ومنه قوله عليه الصلوة والسلام بله ما اطلعتهم عليه ومنها تيد زيدا
اي امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال ابو علي لم يحك احد الحاق الكاف بيله قال وقياس
قول من جعله اسم فعل جواز الحاقها به فعلى ما قال كانه جعل لحاق الكاف لحرفيته لجميع اسماء الافعال
قياسا وفيه نظر كما مر قال ابو علي تيد من التؤدة قلبت الواو تاء وابدال الهمزة ياء كما حكى
سمعوا يتس الرجل بمعنى يئس ومنها رويد زيدا وهو في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق
تصغير الترخيم اي رفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق
عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ويجيء على ثلثة اقسام
اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ...... ورويد
زيدا كضربا زيدا الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سيروا سيرا رويدا اي
مرودا او حالا نحو سيروا مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وفي قوله تعالى امهلهم
رويدا يحتمل المصدر مقام الفعل ولا يتقدم الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب ابدا واما في رعاية
لاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون
مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يراد ...... رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت
الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر ومن اللازمة صه اي اسكت ومه اي اكفف وايه اي
زد في الحديث او في العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر التنوين للساكنين
وزعم الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الا منونا وخطاء ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا
ايه عن ام سالم وقال ابن السري انه اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم
فتركه للضرورة ومنها ايها اي كف عن الحديث واقطع ويستعمل المطلق الزجر ويجوز ان يكون
صوتا قائما مقام المصدر معربا منصوبا كسقيا ورعيا اي كفا يقال ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل
مبنيا فالتنوين اذن كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو رويدا
وحيهلا وويها وجوز ابن السري ايها بالفتح من غير تنوين على قلته واوجب غيره تنوينه وقد تبدل
همزة ايه وايها هاء فيقال هيه وهيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك ومنها هيت بفتح الهاء مثلث

كلمة تيدك

كلمة ترويد

كلمة صه ومه وايه

كلمة ايها

فداء

هيت

التاء

التاء وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع
واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كما في لك ان اقول جوزاء ابن عباس
المصادر نحو افا لك ووهيت واجب البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت
قائم مقام مصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا قد بينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات
القائمة مقام المصادر التي يقال انها اسماء افعال يجوز ان يقال ببقائها على مصدريتها وبنائها
نظرا الى اصلها حين كان صوتا فالاولى اذن ان نقول ان ما هو في صورة المنصوب نحو اوها واها
مبني على الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بناء كل شيء على ما كان عليه ومنها دع
ودعا ولعا ودعدعا اي انتعش ودعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعني
الدعدعة بمعنى قول دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال الا حيبا ليلى
وقولا لها هلا فقد ركبت امرا اغر محجلا اي اسرعي ومنها هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك
وقد تحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد تخفف هيك فيقال هيك والمعنى اسرع ومنها قدك
وقطك وبجلك وكان في الاصل قدك وقطك اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف
الى الفاعل فاقيم مقام الفعل فبني فحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال
على التخفيف وكذا بجلك اي اكتفاك يقال اجلني اي كفاني الا ان الضمير قد يحذف من بجل بخلاف
قد وقط بمعنى ...... قدك اي اكتف ومعنى قدني لا اكتف قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس
الامام بالشحيح الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله بجلي الان من العيش بجل ولم يجر حسب وان كان
قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب منصرف يقع مبتدا او حالا كما مر في باب الاضافة ويجيء
نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعراب لكونهما على حرفين دونه كما مر في باب المضمرات
ومنها حي اي اقبل يعدى بعلى نحو حي على الصلاة اي اقبل عليها وعن ابي الخطاب ان بعض العرب
يقول حي هل الصلاة وقد جاء حي متعديا بمعنى ائت قال انشات اسالها بال دفقتها حي الحمول
فان الركب قد ذهبا وقد تركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واعجل فيكون المركب بمعنى اسرع
ايضا فيعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمر اي اسرع بذكره وابدا
التعدية كذهب او بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى ائت فيتعدى بنفسه نحو
حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر وقد يسكن
هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقهما التنوين مركبين فيقال
حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما
الفا واثبات الالف فيهما في الوصل لغة رديئة وقول لبيد يتمارى في الذي قلت له ولقد يسمع
قولي حيهل سكن اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف وفي الكتاب الشعري لا على حيهل بكسر
اللام وتنوينه وعند المحلي حيهل مع التركيب في اتصال الضمير بحال نحو حلو حامض يعني ان

دع دعا العاد عدعا

قدك قطك بجلك

كلمة حي

حيهل

في كل منهما ضميرًا اي كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكن المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ايت وعند غيره ان فيهما ضميرًا واحدًا وليس في كل واحد منهما ضمير لانه انمحى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله * ولي الحي من كلب فظل لهم * يوم كثير تناديه وحيهله * فضمة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مفرد غير جملة نسب الى لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال * بحيهلا يزجون كل مطية * امام المطايا سيرها المتقاذف * اي وجاز ان يجرى بوجوه الاعراب كقوله * ان لوًّا وان ليتًا عناء * وقولهم تناديه وحيهله فاعرب وذلك لانه صار اسما للكلمة كما يجي في باب العلم وقد يقال حيهلك ومنها جاء متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال الله تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل هاء التنبيه ركب معها لُمَّ امر من قولك لم الله شعثه اي جمع اي اجمع نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك في المتعدي ولما تغير معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه الْمُمْ كما هو القياس عندهم في اُرْدُدْ وامْدُدْ ولم يقولوا هلموا وهلمي كما يجوز ذلك في مُدَّ كل ذلك لثقل التركيب قال الله تعالى هلم شهداءكم ولم يقل هلموا وقال الكوفيون اصله هل أُمَّ وهلا كلمة استعجال كما مر فغير الى هل لتخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس في نحو قد افلح الا انه الزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب قال ابو علي في كتاب الشعر ردا عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوح اللام فلا يجوز ان يتركب منه هلم وقال الزمخشري حكي هل ساكن اللام بمعنى اسرع ضمن ام عند الكوفيين معنى اسرع او اقبل ويعدى بالى في اللازم فيقال هلم الى وفي المتعدي نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اي اسرع اقصد زيدا فاحضره وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة نحو هلما هلموا هلمي هلممن وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلممن بابقاء هلم على حاله وزيادة نون مبدل ضمير الفاعل مدغمة في الضمير ليبقى السكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون المزيد ويبقى ميم هلم على تشديدها وفتحها كما زيدت النون في منى وعنى محافظة على سكون نون من وعن قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الالف في رددات وذلك ان من العرب من يدغم في رددت كما ادغم قبل دخول التاء فتزيد الالف قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة ياء وقد يقال هلم لك مبينا باللام اجراؤه وان لم يكن في الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسماء الافعال التي تبين بحرف الجر نظرا الى اصلها الذي هو المصدر نحو قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب لا اهلم معدى بنفسه كانك قلت لا الم والهاء المفتوح زائدة اولا او ثم على هذا المذهب الاخر فان لم تعتبر في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب

هذا الذي

هيهات

هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الامر ومن اسماء الافعال التي بمعنى الخبر هيهات وفي تائها الحركات الثلث وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد ينون في هذه اللغات الست وقد يسكن التاء في الوصل اجراء له مجراه في الوقف وقد يحذف التاء نحو هيها وايها وقد يلحق هذا الرابع عشر كاف الخطاب نحو ايهاك وقد ينون ايضا نحو ايهًا وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغني بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوح التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة نحو قوقاة وقلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحه كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما تقول قوقيات في جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف ذا وياء الذي في المثنى ومضموم التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع ان يقال ان الياء والالف فيها زائدتان في مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية ونقول فتح التاء على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لانه اصل البناء السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اي هذا ما ابعده كما ذكرنا فكان القياس بناء على هذا الوجه الاخير اعني ان اصله هيهية في الاحوال ان لا يوقف عليه الا بالهاء وانما يوقف عليه بالتاء في الاكثر تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاءها مثل تاء قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتاء زائدتين لان باب قلقال اكثر من باب سلس وقبر ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فيطلب فاعلين فصاعدا كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو وقال ربيعة الرقي * لشتان ما بين اليزيدين في الندى * يزيد سليم والاغر بن حاتم * وانكره الاصمعي وقال الشعر لمولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان بمعنى تشتت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وموهم

شتان

شيئان احدهما تنوين شتان وهي كسر النون والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى وما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعله واللغة الفصحى وهي فتح النون تبطل مذهبه ايضا لو كان خبرا لجاز تاخيره عن المبتدا اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متاخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما يصلح ههنا ان يكون عبارة عن شيئين فالمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود مثلا على ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالاخر كما يقال في الاعيان بيني وبينك نهران مع ان يكون احد النهرين بجنب احدهما والاخر بجنب الاخر بل لا يقال في المعاني بينهما شي او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين

في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اي مشترك فيهما فلو فترنا ولا شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود لكان لكل واحدة من الخصلتين مشترك كائن فيهما وهو ضد المقصود فيتقول انا اجاز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن البون او المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة او البون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من دون بين وشتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله تعالى يفصل بينكم فاسند اليه لكنه لم يرفع استنكارا للاخراج عن النصب المستمر له في اغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقولهم لي فوق الخماسي دون السداسي وقال الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر لا نظير له وورد ليان يكذبه ومنها سرعان ووشكان مثلثي الفاء بمعنى سرع وقرب ففيه تعجب اي ما اقرب وما اسرع ومنها بطان بضم الباء وفتحها اي بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح هيهات ومنها اف وفيها اربعون لغة اف مضموم الهمزة مشددة الفاء مثلثتها بالتنوين ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين وافي كبشرى مما لا واف كحذو واقة منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة تفة فيقال افة وتفة وقد يرفع افة كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واه بقلب الواو الفا واوه بكسر الواو مشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء اوة بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد تمد الهمزة في هذه فيقال آوة كما يقال في امين آمين وليست على وزن فاعلة اذ لو كانت اياها لانقلبت اللام ياء كما في قاوية من قويت ويقال آوه واوتاه واوتاه بزيادة الالف والهاء كما في الندبة فتكون الهاء ساكنة في الوقف مضمومة او مكسورة في الوصل كما مر وجاء اويه تحقيرا اوه لتحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول قال ابو علي في هذه اجدر لانها اقل تصرفا قال ويجوز ان يكون تصغير اوه تصغير الترخيم كحريث في حارث ومنها الظروف وشبهها الجار مع ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب شاذا قليلا نحو قوله عليه السلام في قوله عليه الصلوة والسلام من استطاع منكم الباءة فليتزوج فان لم يستطع فعليه بالصوم ومنها عندك ودونك ولديك بمعنى خذه والاصل عندك زيد فخذه وكذا الدليل زيد ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتداء فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله والظرف مبنية على الفتح لانها الحركة التي استحقتها في اصلها حين كانت ظروفا لما قلنا في المصادر الصائرة اسماء افعال ولا محل لها كتلك المصادر لقيامها مقام ما لا محل له وورائك اي تأخر وامامك اي تقدم او احذر من جهة امامك ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية او هما لا ينصبان مفعولا كعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال عليك زيدا اي خذه كان الاصل عليك اخذه ويقال اليك عني والاصل

ضمّ عليك اليك وتنحّ عني فاختصر لما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الى اي اتنحّى فهو شاذ مخالف للقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون اوامر فلا يقال علي ودوني قياسا عليه واما علي بمعنى اولني فهو مخالف للقياس من وجه آخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور به في معنى المفعول يقال علي زيدا اي اعطنيه والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش علي عبد الله زيدا اي قربه اياه وجوز الشذوذ المطلق والكسائي يجوز اجراء جميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقتصر على السماع وهو الوجه ويجوز تأكيد الضمير المجرور البارز في هذه الظروف وشبهها والجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تأكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها واعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم كلكم فعال وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة نحو يا فساق مبني لمشابهته له عدلا ووزنة وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز معرب في تميم الا ما آخره راء نحو حضار وفعال المبني على اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد من الثلاثي نظرا الى الكثرة فيه قال المصنف لو قيل على مذهبه انه فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانه جرى من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغ افعل فال ولكنه لم يقل احد منهم لما رأوا ان فعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا منع من اشتراك الاسماء والافعال في صيغة كما في فعل وفعل وفعل قال ولما راوا من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسرة الافعال حتى زادوا نون الوقاية تحذرا منه وهذا عذر قريب وفي فعال في الامر من الثلاثي مسموع فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يتبع صيغة لم يقلها العرب وليس لنا ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول في غافر وشاكر غفار وشكار قلت هذا القول منه مبني على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا يقول الترحم وفيه نظر كما يجيء قال الاندلسي منع المبرد قوي فالاولى ان يتاول ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فالاكثرون على انه لم يأت منه الا حرفان قرقار اي صوت قال فقالت له ريح الصبا قرقار والثاني عرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة لهم قال يدعو بها وليدهم عرعار وقال المبرد لم يأت في الرباعي عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرافي ان حكاية الاصوات لا تخالف الاول فيها الثاني مثل غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا قارقار وعار عار وعند الاخفش فعلال امرا من الرباعي قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول مبالغة فاعل وكذا قالوا في نحو شتان ووشكان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا او اكثر والثلث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل انزلي الحقوا الفعل الياء التي ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث ثم الحقوا الالف في القياس جعله دليلا على التكرار المثني واصله انزالي والمراد بالتكرار المبالغة

نعال

بسرعان وشكان بطان

اف

اوه

قرقار عرعار غاق غاق

نزال

عليك اليك

حَبَاذِ وبَراحِ من الحَنْذ للشمس وهو النشّ والبراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة
وسباطِ للحمّى لانبساط طبايع البدن من الشيء التسبط وعقل كثير ككرادِ للخرزة التي توخذ بها المراة
زوجها سميت كرار لانها تكرّ الزوج اى ترجعه بزعمهم تقال يا كرار كرّيه ان ادبر ورديه وان
اقبل فسرّيه وفشاش وحيادِ وصمامِ للداهية لانها تفش اى تخرج ريح الكبر وتحيد اى تميل تعيث
بها تقول لا اى تشتد يقال فشاش فشيه من استه الى فيه اى اخرجى ريح الكبر منه من استه مع فيه ويقال
حيدى حيادِ اى رجعى يا راجعة ويقال صمى صمام اى اشتدى يا شديدة اى زيدى في الشدة او
ابقى على شدتك كاتنة ويليق قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهونه
طلعته حلاد حتيبرِ اى يا داهية الحان اى المانعة وقباحِ للعادة يقولون يحى قباح الى التى
يا متسعة على تاويل صمى صمام ويقال كوبتة وقاع وهى علم كية على الجاعرتين اى لازمة اوانقصا
على المصدار كوبتى اى كية واقعى لازمة ويقال طمار للمكان المرتفع كانها طامح اى داية ويقال
للضبع قثام وجعار وفشاح من القثم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفشح وهو تفريج ما بين الرجلين
فهذه وامثالها اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حبذا الطالعة ولو لم تكن معارف لم يجز حذف
حرف النداء معها نحو فشاش فشيه وحذار صمّى وحيدى حياد كما مر في باب النداء والضرب الثاني
غير اللازمة للنداء ما بنى على وصفيتها نحو قطاطِ اى قاطعة كما في قوله اطلت فراطهم حتى اذا ما قتلت
سراتهم كانت قطاطِ وبليتهم تكون لزام اى لازمة ولا تبدّ فلان عندك بلال اى بالة اى تصيبه
عندى ندى ولا يصلح عنده بلة قال والخيل تعدو في الصعيد بداد اى متبددة متفرقة فهو حال
والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مونثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت
احسبكم اسود خفية فاذا لصاف تبيض فيه الحُمّر بتذكير الضمير الراجع الى لصاف فتاويله بالموضع
ويروى يبيض ولصاق منزل من منازل بنى تميم وخصاف نجر وفى المثل اجرأ من خاصى خصاف
وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للنجل فمنعه وخصاه وكذا حضار في كوكب وظفار مدينة في
يمن فهذه المونثة رجل كان يسمى بنحو سعاد وزينب وقطام وحذام ورقاش وغلاب وسجاح لنسوة
معينة وسكاب لفرس وكساب وخطاف لكلبتين وملاع لهضبتين ووبار لارضين وعرار
لبقرة وظفار لمدينة وجميع المصادر والصفات مبنية اتفاقا وقد اختلفوا في علة بنائها قال المبرد وليس
ثلثة اسباب التانيث والعدل والعلمية قال السيبين يسلب الاسم بعض التمكن فيستحق بالثلثة زيادة السلب
بعد منع الصرف الا البناء وفيه نظر وذلك لانه لم يتم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر
ولا على علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى ولو ثبت التانيث في المصادر لم يوثر بدون العلمية
ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض باذربيجان فان فيه اكثر من سببين ونحو عمر اذا سمى به مونث فانه
اذا مورِ اتفاقا مع اجتماع التانيث فيه والعدل والعلمية وقيل بنيت لتضمن تاء التانيث وبعد تسليم تقدير
تاء التانيث في المصادر فهو منقوض بنحو هند ودار وتاء دعما لا يخفى وقال المصنف لمشابهتها نزال لتة

ثم عدلوا انزال عن انزلى فنزال اذا مونث كانزلى يعنى انهم جعلوا الالف التى هى دليل تانيث الفعل التكثير
والياء التى هى دليل تانيث الفعل على علامة تانيث اى كونه مكررا ثلاثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامرى
قوله ولا نت انتجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج فى الذعر هذا كلامه والذى اركان كون اسماء
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شىء لا دليل لهم عليه الاصل كما مر وان لا نخرج عن نوع
المعدول عنه لغة من استقراء كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة
فى ثابتة فى جميع اسماء الافعال على ما بينا مبتدئ لا بين اوجه الزيادة عن عبد القاهر وتانيث الفعل فى بيت
نزال لا يدل على ان اصل نزال فعل امر مكرر بلا التاويل بل نزال باللفظ او الكلمة والدعوة كما مر فى باب
العلم وكذا لا يخلو قسما المصدر والصفة من معنى المبالغة فحماد ولكاع ابلغ من الحمد ولكعاء الكاع
من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر معرف مونث ولم يقع لى الى الان دليل قاطع على
تعريفه ولا تانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعانى كبرة وسبحان على ما يجى فى باب العلم وربما
استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مونثان اذ لا يطلقان
الا على المونث كما يجى وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة في قوله انا اقتسمنا خطتينا
بيننا فحملت برة واحتملت فجار بتعريف وهى برة وهذا الدليل كالاول فى الغرابة اذ حمل
كلمة على اخرى فى التانيث والتعريف مع عدم استعمال المحمول معرفة ومونثا شئ بديع بل لو ثبت
وصف فجار بالمونث المعرف نحو فجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به على الامرين التانيث
والتعريف على ان السيرافى جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال
احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صارتا بالغلبة
علمين كما يجى فى القسم الثالث ولو سلمنا فاتى الدليل على تعريفها من هذا القسم على ان قولهم فى الظباء
اذا وردت الماء فلا عباب اى فلا عب واذا لم ترد فلا اباب اى لا ابت اى لا تنزع اليه وقول المتلمس
جماد لها جماد ولا تقولى طوال الدهر ما ذكرت جماد اى قولى لها جمودا ولا تقولى لها حمدا وقول العرب
لا مساس اى لا مس ظاهر فى التنكير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا وصفة او مصدرا
او علما مونثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق وتجوز عند النحاة جعلها منصرفة كصباح
وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مونثة الثالث الصفة المؤنثة ولم يجئ فى صفة المذكر وجميعها
يستعمل من دون الموصوف وهى بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع ويا فساق
ويا خباث اى يا فاسقة ويا خبيثة ويا رطاب ويا دفار وكذا يا خضاف ويا حباق كلاهما
بمعنى الضارطة ويا حراق بمعنى الحمقاء وهو الاخرق ولا يجئ هذه اللازمة للنداء على الجنس اى لا يكون
بسبب الغلبة موصوفه بحيث يصير علما له كالضبع ونحوه على ما يجى فى الاعلام واما غير اللازمة للنداء
وهى على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كما فى اسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وجباذ
للمنية كانت فى الاصل صفة عامة لكل ما تحلق وتجبذ اى تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا وكذا

فورد عليه سحاب وكهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل المحقق والدليل عليه ثبوت الفجور وفاسق

لايدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ترادف لفظين في معنى لايكون احدهما معدولا

عن الآخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودهما مبنيين الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر وهو الظاهر

من كلامه فالدليل على كون نزال الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العلم في الاصل

ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال بني قسم المصادر والصفات لمشابهتها لفعال الامر وزنا

ومبالغة بخلاف نحو تبات وكلام ومضاء فانه لامبالغة فيها واما الاعلام الجنسية كحمام وحداد فكان

حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير لفظها وجب اعرابها كما يسمى باين تخص على ما يجيء في الاعلام لكنها

بنيت لان الاعلام الجنسية اعلام لفظية على ما يجيء في باب العلم لمعنى الوصف باق في جميعها اذ هي اوصاف

غالبة واما الاعلام الشخصية كقطام فبنو تميم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير منصرفة اما الاعراب فلعريها

عن معنى الوصف واما عدم انصرافها فللعلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لامعنى

للوصف فيها حتى يراعى البناء الذي يكون لها لانحال الوصف لكنهم راوا انه لاتضاد بين الوصف والعلمية

من حيث المعنى كما مر في باب مالاينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت جملة غير منقولة عن الاوصاف

اجراء لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر عن غيره او نقول اجرا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام

الجنسية في البناء وقال المصنف هي عند بني تميم غير منصرفة لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض

ذلك عليه باجتماع العدل والوصف في نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية في نحو فشاش وفياح ونحوهما من الاعلام

الجنسية مع اتفاقهم على بنائها وفي ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظر كما مضى هذا هو مذهب الاقل من بني تميم

واما مذهب الاكثر منهم وفصحائهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان آخره راء نحو حضار فانهم

يبنونه وذلك لان بعد نوعي الاعراب والبناء مستقيمان لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض وغرض تخصيص

البناء بذي الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة ههنا كسر الراء وهي لاتحصل الا بتقدير

علة البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بني كسر دائما فاذا كان كذا كان تقدير علة البناء

للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما في النحو واما القليل من بني تميم فقد

جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون قياس البناء وقال المصنف في القسم الاخير اي العلم الشخصي ان فيه

عند اهل الحجاز عدلا تقديريا الى التحصل لمشابهة بباب نزال بالوجهين العدل والوزن فتحصل وجب البناء اذ لو اكتفى

بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا قاطع وحاذم عدل عنهما

قطام وحذام كما ليس لنا عامر المعدول عنه قال وعند فصحاء بني تميم في نحو حضار العدل التقديري والوزن

وفي نحو قطام التانيث والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة بالتانيث

والعلمية فلا يعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي

فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي لئلا اضطرب بعضه اي ذي الراء هذا وقد مر الكلام

على تقدير العدل قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق والثاني كنخ

اعلم

اعلم ان الالفاظ التي يسميها النحاة اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر عن الحيوانات العجم

كغاق او عن الجماد لتركيطق وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات

صحيحة وليس المحكي كذلك لانه شبه المركب من الحروف اذ الحيوانات والجمادات لاتحسن الافصاح بالحروف

احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها

حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها

كما انها لاتحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانسان الا في الناس كما في الببغاء فاخرجوها على

ادنى ما يمكن من الشبه بين الصورتين اعني الحكاية والمحكي فصارت تحقق الحكاية اي كونها كالمحكي

سواء فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير

موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف وتف فان المتكره للشيء يخرج من صدره

صوتا شبيها بلفظ اف ومن برق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف وكذلك اه للتوجع

او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كاح لذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم

لاحتياجهم اليها نسقوها نسق الكلام وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة كما مر من لغات اف واوه

وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات لطلب شيء منها اما المجيء كالفاظ الدعاء نحو جوت وقوس ونحوهما

واما الذهاب كهلا وهجا ونحوهما او لامر آخر كسا للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب

به هذه الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لاتصلح لكونها مخاطبة

لعدم فهمها للكلام كما قال الله تعالى كمثل الذي ينعق بما لايسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها

ان الشخص كان يقصد انقياد بعض من الحيوانات لشيء من الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب

من الحروف كالتصفير للدابة عند ايرادها الماء واما بصوت معين مركب من حروف معينة لامعنى

تحته ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه واما بايناسه واطعامه فكان

الحيوان يمتثل المراد منه اما خوفا من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت

لذلك الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب والبر لانه اذا كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت

ما يصحبه من الضرب او البر فيمتثل عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف و لما

يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو يشتبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها

على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة والحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة

عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك

هذا وانا لا ارى منعا من ذلك كان صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب او البر بما استغني بها

عن الطالب عنها اسماء الافعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم فيكون اوامر ونواهي لان سبحانه وتعالى جعل العجماوات

في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا بأس بان تخاطب وتكلم بما تفهمه

كالعقلاء ثم نقول انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان الحكاية

في الاصل اما اصوات ساذجة لحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات وهذه الاقسام الثلثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست بموضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الثلثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اثناء الكلام كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها باشراف الكلمات اي بالاسماء ليكون على وضع لسانهم ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوا التنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاقٍ واقٍ والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لا معناه كقوله كما رعت بالجوت فهو كقولك امرت باضرب اي بهذا اللفظ وجعلوا معاني بعضها معاني المصادر فاما تعربها اعراب المصدر نحو واهاً لك او لا نحو افٍ لكما فهذه الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات والتنوين فيما دخله تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس قال بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير بشيء اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان نقول في تنوين نحو صهٍ وايهٍ مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال ان نحو صه اصوات في الاصل ونستريح اذاً مما تكلفناه هناك لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بني اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب واذا وقعت جاز ان يعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كما في واهاً وافٍ لكما واذا قصدت الفاظها لا معانيها قال جهشم بو العباس ترد نحو حلٍ وعاجٍ وانما من العاج والحل حتى جنونها وقال تدعين باسم الشيب في متثلم جوانبها من بصرة وسلام وقال كما رعت بالجوت الظماء الصوادي على الحكاية مع الالف واللام وتقول زجرته بهيدٍ وهيدٍ وهذا كما تقول في الكلمات المبنية اذا قصدت الفاظها ان لواً وان ليتاً عناء ولا نحتاج الى بائنٍ وابنٍ على ما يجيء في الاعلام ان شاء الله تعالى والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والحل بالجر وباسم الشيب لكونها علامة الاسم الذي اصله الاعراب وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل الاين وكل الاين معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في ثريدة كأن ودكها عيون الضياون فقال اشد الكر معربا والكر مع اللام لا يوجب الاعراب بل يليه الا ترى الذي والخمسة عشر واما اذا دخل التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقوله نحو حلٍ وعاجٍ فاعرابها واجب لانها اذاً تنوين التمكن وان ادخلتها من غير هذا القصد نحو غاقٍ وصهٍ فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر هذا هو الكلام عليها اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان او العجماوات او الجمادات وهو حكاية صوت الضاحك وغيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب وغاقِ بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها ماءِ بميم ثم الف ثم همزة مكسورة بعد الالف وقيل بهمزة ساكنة وميم مفتوح صوت الظبية اذا دعت

ولاها

ولدها وطاقِ بكسر القاف وطقِ بكسرها كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها للبهائم هلا لزجر الخيل اي توسعي وتنحي وقد يزجر بها الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد يسمى به البغل ومنه قوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق زجر وليس باسم البغل والا لم يسكن اخره لان يقال اجري الوصل مجرى الوقف وهلا زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذلك الال بلا تنوين ففيه اربع لغات وهادِ بفتح الدال اعتناء وقد اعربها الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استغاثت باهل الملح طائفة فما يقال لها هيد ولا هاد اي لا تمنع من شيء ولا تزجر عنه ويقال اللهم اتاهم هم فما قالوا هيد لكن لم يسالوه عن حالهم وشح لزجرها وقد يقال للسبع ايضا جاه وحوب مثلثة الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا وكذا حايِ وعايِ بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وجاءِ وعاءِ بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصران يقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف ياء واصلها حاحي وعاعي كما تقول لاليت لمن اكثر من قول لا لا وتقول جئ جوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وجب بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا جاه مكسورة الهاء منونا وغير منون وهدع بتسكين لصغار الابل اذا نوت ودهده بكسر الهاء وقد يسكن وعا للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد يخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا هيخ واخ بكسرهما ويجوز الخاء فيهن الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس مكسور الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد بكسر الجيم منونة وكذا هجا وقع وفاع لزجر الغنم ايضا وبس دعاء لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة وفي بكسر الشين وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتيس عند السفاد وحج وعه وعز بكسر العين والزاي وروي بفتح العين زجر للضان وساء وتشؤ للحمار المورد وعوه دعاء للجحش وهي دعاء للفرس ودج للدجاج وقوس زجر للكلب بسكون السين وقس دعاء له ودده بفتح الدال وسكون الهاء وتشديدها ساكنة زجر مطلق يعني اضرب واصلها فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر في اصلها النبار في قولهم آلاده فلاده اي ان لا يكون ضرب الان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال نفس المتكلم ويكي للتندم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويك عند الفراء اصله ويك وان اللام كانت حرف جر وكان الاصل ويل لك اي عجبا لك ثم كثر استعمال الفعل معه وصار لام الفعل وصار ويلك كقولك حتى قالوا ويلا وويل ومذهب غيره ان ويح وويس وويخ وويب كلمات برأسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويلمه يروى بكسر اللام وضمها فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدأ محذوف الخبر اي هلاك حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب قاتله الله فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى

له صونا عن عين الكمال كما قال رحمه الله عيني بقيته بالقذى ونه العز من انيابها بالقوادح وقولهم
قاتله الله من شاعر بحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار وبلية لكلمة واحدة مفيدة
لمعنى عجبا واما ان يقال اصله وى لامه اى عجبا لها اى ولد عله ثم نقل ضمة الهمزة الى اللام المحركة
على غير القياس وحذفت الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وى لامه فحذفت
الهمزة على غير القياس مع ضمتها واما وى كان نحو ويكان الله لو عند الخليل وسيبويه وى التي
للتعجب ركبت مع كان مثقلة كما في الآية او مخففة كما في قوله ويكان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر
يعش عيش ضر وهذا القول تعضده المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر نحو قوله ويكان الله
يبسط الرزق ويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من يكن له نشب وقال الفراء وى كلمة تعجب
الحق بها كاف الخطاب كقوله قيل الفوارس ويك عنتر اقدم اى ويلك وعجبا منك وضم اليها ان
ومعنى ويكانه لا يفلح الكافرون الم تر انه لكان المخاطب كان يدعى انهم يفلحون فقال له عجبا منك
فتعلم ثم ابتدأ مستأنفا فقال لانه لا يفلح الكافرون لحذف حرف الجر من ان وان كان على القياس
واستدل على كونه بمعنى الم تر بان اعرابية سالت زوجها اين ابنك فقال ويكانه وراء البيت اى الم
تريه وراء البيت ثم لما صار بمعنى ويكان الم تر لم يتغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع
بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد
ذكرنا هما في اسماء الافعال ومنه حيتن بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه
بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة والحرقة ومنه بخ وهي كلمة يقال عند الاعجاب والرضى وتكرر للمبالغة
فيقال بخ بخ فان وصلت خففته ونونته مكسور الخاء وربما شدد مكسور الخاء وربما شدد
منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما فاخذه الكرم الراغد اتبخ لك بخ لبحر خضم واذا بين باللام
فهو مستعمل استعمال المصادر كما مر وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ ومنه اخ بكسر الهمزة وفتحها
وخاء مشددة مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جمع الشاعر بين قوله وصار وصل الغانيات
اخا وبروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اى مكروها ومنه طيخ حكاية صوت
الضاحك وقب صوت مشافر الابل عند الشرب وعيط صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب
كلها مكسورة الاواخر ومنه مض بكسر الميم والضاد على المشهور وبالضاد وهو اسم لصوت
مخرج عند التمطق بالشفتين اى التصويت بانتزاع احديهما على الاخرى عن رد المحتاج ويسمى الرد
بعلله رد اياس بالكلية بل فيه اطماع تام حيث العادة ومن ثمة قيل ان في مض لمطمعا ولما لم يكن
هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبه كلمة صيغت كلمة وهي مض
وسمي الصوت بما فيها من حكاية عن ذلك الصوت فبني بناء ساير الحكايات على الاصوات
المركب كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا بطلب طرد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب
فيه بيان ماهية الشيء ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في ساير الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء

ولعله

ولعله ذكره لبيان الوصف اى اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه
لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكور في ابواب النحو كلمات مفردة فركب من كلمتين
اى حاصل من تاليفهما واما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل
او حرف ومن فعل وحرف قوله ليس بينهما نسبة اى ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج
المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليخرج المعنيين بعد التسمية
بهما وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب اما الجملة فلا
توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهي
محكية اللفظ على ما يجيء فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الاخير بالحركة
التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود
لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهو نسبة العطف
ولا يدخل في هذا الحد الا ما ركب للجل العلمية نحو معديكرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين
وذلك لانه اما ركب للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين لانه اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب
سبب البناء او لا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل وتجوز اعرابه
اى اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا لكن على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف
والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاء في معديكرب كما يجيء ولا يستنكر اضافة الفعل والحرف لا الاسماء
اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة فهذه القياس من غير ما قيل وان لم يسمع في نحو
سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يفصل الثاني لكونه محتاجا الى الثاني
فيشابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح وتجوز حكاية حركات المبنى
وابقاؤه مع حركته اى حركة كانت وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثاني اما اسم والاول اسم
نحو سيبويه او فعل نحو حاء ويه او حرف نحو حي ويه واما فعل خال من الضمير والاول اسم نحو انا ضرب او
فعل نحو ضرب ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاول اسم نحو اين من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو
من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كحضرموت ومعديكرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا
وهو احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة
عشر لكونهما ايضا كلمتين احديهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك
وقد يضاف صدر هذا المركب الى العجز فيتاثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعديكرب فان حرف العلة
يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز حاله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه
وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان ياء معديكرب
وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به
في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقية بل شبيهة بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا

من جهت هنا كلمتان احدهما عقيب الاخرى ولو كان معنا فا حقيقة لا ننصب بانحو معديكرب
في النصب في الثاني اي الذي كان مركبا قبل العلمية معربا مستحقا للاعراب معينا لفظا او تقديرا او لا فان
كان وجب ابقاره على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين وان كان
لم يقبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية
كما في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه
كل ذلك احترازا لخصوص الاعراب او عمومه وانه لزم منه دوران الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو
كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان مبنيا
وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكما في نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذا الاسماء بعد
هذه الاحرف مبتداة في الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف مع العاطف من جهة المتبوع واجب الحكاية اذ
العاطف اما عامل او كالعامل على ما مر في باب التوابع وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد
الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك انه لا يخلو اما ان يكون ثنائيا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل
فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف
بان تزيد عليه حرفا من جنس حركته مدغما احدهما في الاخرى وتعربه اعراب المضاف كما تزيد في اذا
سميت به وهو مفرد كما يجي في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا لان الحرفين اما زدتهما عليه في
حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف وهنا الاضافة ولا تنوين حتى يلتقي
ساكنان وان كان على حرف فقد نقل الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه تجب اعراب الاول اعراب المضاف لا غير
فان كان ثانيهما حرفا قد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في زيد مشددة الياء كما
تزيده في الافراد على ما يجي في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك امن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة
واجاز الزجاج الحكاية في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن
الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون
المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه
هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضميرا تشبيها للجزءين بالمضاف
والمضاف اليه والاولى ان لا يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبت اضافة الفعل
او الحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان مستحقا للاعراب معينا لكنه كان مع
ذلك مبنيا على حركة مشابهة للاعراب كما في يا زيد ولا رجل فيحكى الجزءان على ما كانا عليه قبل التسمية
اجراء للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب
فلا يخلو ان يكون حاله قبل العلمية مطلق اعراب بسبب التركيب او لا فان كان وهو في التوابع الخمسة
مع متبوعاتها لا غير يبقى التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما
كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقلة ظريف.

سمي به رجلا او امراة لان المسمى ليس واحدا من الاسمين بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت
بما قلت وصوها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مؤنث ويجوز صرفهما على الحكاية اجراء لهما مجرى الصفة
والموصوف وان كان اسما فكانك سميت بامراة عاقلة كما تقول الطين والحين والحارث باللام
اعتبارا لاصل الصفة واذا سميت بطلحة وزيد لم تصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا
المركب فان اردت بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس
ان يحكي المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكي بلا متبوع لان العاطف كالعامل على ما مر
الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضي اعراب خاص اجري بوجوه الاعراب وتبعه
المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها
مجرى نحو معديكرب في جهة التركيب للاضطرار لا عطف النسق فان حرف العطف مانع منها فان حذف حرف
العطف قبل العلمية فبناؤهما اولى لوجودها لقيام موجب كليهما اما في الاول فللاحتياج الى الثاني واما الثاني
فلتضمن الحرف فيجوز كما في نحو معديكرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما في اضافة الاول
الى الثاني صرفا للثاني وتركه وكذا كل ما تضمن الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه
الثلاثة بعد العلمية وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى الحرفي بالعلمية وان لم يكن الجزء
الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وكلا واذا وانما وكان
ولعل ونحوها وهذا تمام الكلام فيما سمي به من المركب قوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر
واخواتها الا اثنى عشر والاعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح اعلم ان خمسة عشر في اصله خمسة وعشرة حذف
الواو قصدا للمزج بين الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون نحو قولك الاب والابنا
لان الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشرة وثلاثة بخلاف نحو الاب والابن وانما مزجوا النيف مع هذا العقد
بخلاف سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها
مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على
الحركة للدلالة على عروض البناء وان لهما في الاعراب اصلا وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل الحاصل
من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة
كما في العلم المركب وانشد كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته وبني حادي عشر الى تاسع عشر
بناء خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس عشرة كما تقول الخامس والعشرون والرابع والخمسون
حذف ما دونهم بابقاء الجزء الثاني فيما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في العلل
تقول الثالث والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلاف المفرد
من المتعدد وذلك لان معنى ثلاثة وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلاثة عشر
رجلا اي ثلاثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحدا من الثلاثة وعشرة وكذا معنى الثالث
والعشرون الواحد من الثلاثة والعشرون بل المعنى الواحد من الثلاثة والعشرة والواحد من الثلاثة

والعشرين فما معنى هذا العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئى من كل واحد من الجزئين
وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا اسمى فاعلين دالين على مفردين هو
ضد المقصود فتبين ان عشرين في قولك ثالث وعشرون لبيان معنى المفرد من المتعدد كما في قولك
الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة وعشرون ولو كان بمعنى المفرد لقلت
في ثلثة عشر ثالث عاشر اذ المقصود من العشر ههنا شيء وليس كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ
المفرد من المتعدد ههنا في صورة واحدة فتقول ارادوا بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظى
ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بنى من الفاظ الآحاد التى تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم الفاعل
منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثى في بعضها الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من
ثلثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر نحو ثاشر مثلا في ثلثة عشر او ثالثين كان
يلبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التى حقها ان يبنى من مجموعهما على احدهما لفظا
ويكون المراد انها من المجموع لان المعنى اخذ من مجموع العددين فاوقعوا تلك الصورة على اول الاسمين
دون الثانى ليكون من اول الامر ان المراد المفرد المتعدد لا العدد وعطف الثانى لفظا على تلك الصورة
وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على
متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا او مستتر فيما قلنا
المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرون او بحرف مقدر كما في ثالث فاصل قولك حادى عشر
حادى واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد
ثلثة ثم عطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى
ثالث عشر واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر قلت هذا كما يضاف ثالث الشيء الى معناه والحق
فيقال ثالث ثلثة واما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث
عشر عشرين او خمسين او مائة او فوقها لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف
الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه كما تقول الحسين رضى الله عنه ثالث الاثنى عشر كما يجيء في باب
العدد واذا عرف نحو ثالث عشر وثلثة عشر باللام فلا خلاف في بقائه على بنائه لبقاء علة
البناء مع اللام واما اذا اضيف كثلثة عشرك مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجيء في باب العدد
فان قلت فلم لم يجر الاعراب مع اللام المرجح لجانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كم
الاين قلت لان الجزء الذى باشره اللام من المركب اى صدره يتعسر اعرابه للزوم دوران
الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير باشره اللام بخلاف كلمة الاين فان اللام باشرت نفسه
كما يجيء في باب العدد والا بخلاف الاضافة فانها باشرت الثانى في نحو ثلثة عشر زيد كما يجيء جوز الاخفش اعرابه
الا اثنى عشر جمهور النحاة على ان اثنى عشر معرب الصدر لظهور قوله
الاختلاف فيه كما في الزيدان ونحلوا الاعراب علة كما يجيء وقال ابن درستويه هو مبنى كسائر

اخواته

اخواته من الصدر ولكونه محتاجا الى الجزء الثانى مثلها وقال كل واحد من لفظى اثنا عشر واثنى
عشر صيغة مستانفة كما ترى في هذان وهذين واللذان واللذين واما اعرب عند الجمهور الصدر منه
لانه عرض بعد دخول علة البناء فيه في تركيبه مع الثانى وكون الاعراب لو اعرب كان حاصلا في وسط الكلمة
ما اوجب كونها كالمبنى وذلك انهم لما ارادوا امتزاج الاسمين حذفوا الواو من المؤذن بالانفصال
ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب ولم يحذف النون لاجل
البناء الابوى كان بناء نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون
فتمام عشر بعد حذف النون مقامها والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا تجعلها
كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام فلهذا تختلف الاعراب
قبل النون في المثنى والجمع كما تختلف قبل التنوين فصار اثنى عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام
النون انه لا يضاف اثنا عشر كما يضاف اخواته تقول ثلثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه
كاثنانك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والجمع لم
يحذف في غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافى لا يوجب البناء وليس
قول من قال انه اعرب لانه امتنع حذف علامة التثنية اى الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط
الاعراب بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبنى الثانى مع قيام هذه العلامة اذ قصد بناء
المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع فهلا والا اعرب الثانى كبعلبك
وبنى الاول في الاصح وقد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه
وتركه ومن المركبات قولهم بادى بدى وفيه لغات احدها هذه وهي سكون ياء الاول والثانى
تقول اعط بادى بدى فالاول فاعل من بدأت الشيء اى فعلته ابتداء والثانى فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم
فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اى اعط فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد
بالبدى مصدر الفعل المقدم وهو الاعطاء في مثالنا فكل منهما هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغى
ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعمالهما حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة
اذ معنى بادى بدى مبتديا وذلك كما قلنا في قولهم فاها لفيك وبعته يدا بيد في باب الحال فشبه
المضاف والمضاف اليه لاتحاد معناهما الاصلى وافادتهما معنى المفرد بالمركب في نحو خمسة عشر
فانه مركب مفيد معنى المفرد اذ افادته لمعناه اى العدد المعين كافادة عشرين لمعناها فبنى الاول
لكونه جزءا اولا واحتياجه الى الثانى كما وان لم يتضمن الحرف تشبيها بما تضمنه نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا
في معد يكرب ولم يبن الجزء الثانى ولا احدهما في نحو ايدى سبا بعد ونحو شاة ودرهما وان افادا افا
المفرد ولذلك اعرب اولهما اعراب المفرد الذى يفيدان معناه كما تبين في باب الحال لظهور انفكاك الجزئين
احدهما من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء الثانى من بادى بدى تشبيها بخمسة عشر الذى من بنائه بالثانى
ثانى معد يكرب لقصدهم التخفيف ههنا اكثر الا ترى الى تخفيف همزتى بادى بدى بقلبها على غير القياس

كما يجي فكلتي بناؤه ايضا على غير القياس لان الكلمة تخفق بالبناء لتجردها عن التنوين والاعراب واتمام
بين الجزءان ولا احدهما في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وان انمحى عن الجزءين ايضا
معنياهما الافراديان كما انمحى في بادي بدي لان العلم ينقل بالكلمة عن معنى الى معنى اخر من غير لمح للاصل
الا لمحا خفيفا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما عتم المضاف من حيث المعنى
تاما لم يعتبر من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطريقين اي اللفظ
والمعنى بخلاف نحو بادي بدي فان معناه الاصلي لما لم يزل بالكلية اذ المنقول منه اضافي
والمنقول اليه افرادي وضل ايادي سبا وبادي بدي وبادي بدا وايادي سبا من باب معديكرب
وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر فهو الاولى وان كان على جهة التشبيه ولو كان الامر على ما قال
جار الله لوجب ادخال التنوين في بادي وبدا لان فيهما تركيبا بلا علمية ولم يسمعا منونين وكذا
ايادي سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل اي ايدي سبا اولاد سبا بن يشجب ويراد به قبيلة
كما في قوله تعالى لقد كان لسبا في مسكنهم وجيتك من سبا واما قال فلا فعلها سيبويه من اخوات
ايدي سبا وجار الله من اخوات معديكرب ولا دليل فيهما على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان
لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مثبتا واما التخفيف في بادي بدا فنقول انه سكن الهمزة في بادي
وقلبت ياء وحذف الهمزة من بدي وكلا التخفيفين خلاف القياس وثانيهما بادي بدا اولى كلمتي
هذه كاولى كلمتي اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصلها بدا كنبات لان بدا على وزن طلبات
من هذا التركيب فحذفت الهمزة تخفيفا وبالمصدر بمعنى المفعول اي كبدي عن حين المعنى. والثالث
والرابع والخامس بادي بدا او بدي او بداء الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورتين ساكنة الياء
والثانية على وزن سمح او كريم او جبان والبدء والبدا مصدران بمعنى المفعول وليس الجزءان
في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم يا بادي السكون بعد القلب
للتخفيف والثانية فيها كلها غير مخفف وقد يقال بدأة ذي بدء وبدأة ذي بدأة وبدأة ذي بداءة
على فعلة ذي فعل وفعلة وفعالة المضاف اليه الثلث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ضرب
كما يقال للضارب والمضاف مصدر اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادي
بدا او منصوب على الظرف بتقدير حرف المضاف اي وقت ابتدائك بما يبتدئ به ومنها
ايدي سبا في قولهم تفرقوا ايدي سبا اي مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم
والايدي كناية عن الابناء والاسرة لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان
يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف فهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر
والمعنى مثل تفرق ايدي سبا وامر في بنائه الاول والثاني كما مر في بادي بدا فلذا الزم يا ايدي
السكون وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا وقد يقال ايدي سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي مضافين
الى سبا لكنه يلزم سكون يائهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جوازا كخمسة عشر مبنيا الجزءين ظرفا و

كيوم

تالي تلا

ايدي سبا

كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واصلها نحو لقيته كفة كفة وهو جاري بيت بيت واخبرته
او لقيته صحرة بحرة وتجوز اضافة الصدر في هذه الظروف والاحوال الى العجز واما لم يتعين بناء
الجزءين فيهما يتعين في خمسة عشر لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل
ان يكون كلها بتقدير الحرف وان لا يكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح
مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح ومساء وكل
حين والفاء تؤدي هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة اذ فائدة الفاء
التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى الانتهاء فاقتصر على اول المكرر اي التثنية كما في
قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي كرة بعد كرة ولبيك ونحوه وكذا صباح مساء وحين حين وقلنا ان اصل كفة كفة
ومعناه متواجهين ذوي كفة مني وكفة منه فان كلا منهما كان يكف صاحبه عن التولي والاعراض
واصل جاري بيت بيت والمعنى ملاصقا بيتي وبيته اي مجتمعان ملتزقان كما تقول كلا الجار وضبعه
كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعناه ظاهرين
ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير مضيق واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا
للخبر اي ذا صحرة ويجوز ان يكون مصدرا للحال اي لقاء واخبارا ظاهرة وان لم يقدر حرف العطف
قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين كقوله ولا تتبل بسالتهم وان هم
صلوا بالحرب حينا بعد حين ولقيته ذا كفة مع كفة اي بعد كفة كما يروى عن ذي الرمة كفة عن كفة اي بعد كفة
كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيت اي ذا بيت مع بيت واخبرته صحرة مع بحرة واذا ضم
نحرة اليها غربت اللغة نحو صحرة بحرة نحرة على الاتباع كما في حيص بيص اذ يتعذر تركيب ثلاث
كلمات والنحر ايضا بمعنى الاظهار لان نحر الابل يشقه ومنه قولهم قتلته خبرا وقولهم للعالم النحرير
لان القتل والنحر يتضمنان اظهار ما قد اخفى الحيوان فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان
يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير الحرف واما ان يكون تشبيها بالمضاف
والمضاف اليه كما قلنا في معديكرب وكذا في نحو خمسة عشر اذا جعل علما اجازت الاضافة تشبيها فاذا
اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال فلولا
يوم يوم ما اردنا جزاءك والقروض بالجزاء وابتذلته كل يوم يوم وصباح مساء وذلك لان علة بناء
الاسمين لم تكن فيهما ظاهرة كما مر لكنه حسن تقدير ذلك لوقوعهما موقع ما يكثر بناؤه وهو الظرف
وموقع الحال الشبيه به فاذا لم يقعا موقعهما لم يقدر ذلك واستعمل كخمسة عشر وجوبا احوال
لازمة للحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر وتفرقوا فاذا كلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفاء
واخول اخول بمعنى متشتتين وتركتهم حيث بيث اي متفرقين ضائعين وسقط بين بين اي بين الحي
وبين الميت وبين الثانية زائدة كما في قولهم المال بيني وبينك ولم يسمع في هذه الكلمات الاضافة
كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى شغر من

فائدة الفاء

كابرا عن كابر

شغر بغر

شذر مذر

بين بين

عليه صيغته اى انتشرت ولم تنضبط وتفرقوا شغر بغر اى هاج بالمطر ونشره وشذر مذر من التشذر

اى التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء على الاصل

او من مذرت البيضة اى فسدت وخذع مذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع

اى كذاب يفشى الاخبار وينشرها وحيث بيث وقد ينونان وقد يقال حيث بيث بكسر الفائين واصلها

حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاثة والاستباثة وهما

بمعنى يقال استحثت الشيء اذا ضاع فى التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح الثائين وحاث باث بكسرها

ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاش ماش وحاق باق وجاز قلب الواو ياء او الفا للاستثقال الحاصل بالتركيب

ومن نونهما فلكون الثانى اتباعا كما فى حيث بيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كخذع مذع

وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب وندر مثل هذا المركب فى غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير

الحرف فى مثله غير متعين وان حسنه الحالية او الظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا فى حيص بيص اى فى فتنة

عظيمة بفتح الصادين والفاءان مكسورتان او مفتوحتان والحيص الهرب والبوص السبق

والتقدم اى وقعوا فى هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج

وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واوا وقد ينونان

الجزآن مع كسر الفاءين وفتحهما فيكونان معربين والثانى اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص

بكسر الصادين والفاءان مفتوحتان او مكسورتان تشبيها بالاصوات وجاء جاص باص كحاث

باث بفتحهما واما الخازباز فانه مركب من اسم فاعل خزى اى قهر وغلب ومن فاعل بزى اذا

سما وارتفع كانه قيل هو الخازى البازى غير كبا وجعلا اسما واحدا وتصرف فيه على سبع اوجه

خاز باز بحذف اليائين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت وخاز باز تشبيها بخمسة عشر

وكان اصله الخازى والبازى على عطف احد النعتين على الآخر وخاز باز كبعلبك على ان يبنى

اولهما على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل البناء وانما

منع الصرف فى هذين الوجهين للعلمية الجنسية والتركيب فاذا دخله اللام انكسر الثانى جرا كما فى

سائر غير المنصرف وخاز باز باعرابهما على اضافة الاول الى الثانى كما يجوز فى بعلبك فيجوز صرف

الثانى وترك صرفه وخازباء كقاصعاء وخزباز كقرطاس وليس الاخيرا بمركبين من كلمتين بل كل

واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسى فى عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات

لم يتغير ما كان مبنيا عن بنائه كما فى الخمسة عشر قال وضق الخازباز به جنونا والخازباز حشيشة معا

من شعب العشب وذباب يكون فى العشب وصوت الذباب وداء فى اللهازم والسنور وخاق باق

للنكاح وقاش ماش للقماش فكل منها سمى بصوته فبقيا على بنائهما الكنايات كم وكذا

للعدد وكيت وذيت للحديث الكناية فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين لفظا كان

او معنى بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد

تريد زيدا وقال فلان كيت وكيت ابهاما على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن فى الفرج

او الفعل القبيح كقوله طئت فعلت من جامعت والغائط للحدث او للاختصار كالضمائر الراجعة

الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد لكثير القرى او لغير ذلك من الاغراض والمكنى

عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كأن فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر

ولم تخلع ولم تهب اى جولة ومررت برجل افعل اى احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك كالالغاز

والمعميات نحو الكنى الكنف تهمهم وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها فى اصطلاح النحاة

كقولهم افعل صفة لا ينصرف فهو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها

عين مفتوحة بعدها لام كذا غيره من الاوزان كما يجئ فى باب الاعلام فيكون على هذا كم

الاستفهامية كناية لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام

لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذى العلم المعين غير المصرح باسمه ولو

صرحت قلت ازيد ام عمرو او ذلك الفاضل ام ذلك الجاهل واين سؤال عن مكان معين غير مصرح

باسمه وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى ان الموضوع

للمعين شرطا كان او استفهاما يكنى بهذه الاسماء شرطا او استفهاما عن المعينات غير المحصورة

اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت مكان اين زيد أفى الدار ام فى السوق ام فى الحان الى غير ذلك

من المعينات بحرف الشرط والاستفهام مقدران قبلها كما هو مذهب سيبويه وهى كنايات عن المعينات

التى لا تتناهى كثرة وقول المصنف ليس من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثير ما يجرى فى كلامهم انه من كنايات

عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب

كناية اذ هو دال على المعنى بوساطة المرجوع اليه غير صريح بظاهره فيه ويقال كنيت عن كذا بكذا

وكنوت قال وانى لاكنو عن قذور بغيرها واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة

واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست مبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق

وهما معربان والمبنى منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم

تعد ههنا لان لها بابا آخر هى اخص به فالكنايات كالظروف فى كون كل واحد منهما قسمين

معربا ومبنيا قال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع فى كلام متكلم مفسرا

اما للابهام على المخاطب او لنسيانه فكم لا يكون من هذا القبيل على ما قرره استفهامية

كانت او خبرية ولا لفظ كذا فى قولك عندى كذا رجلا لانه ليس حكاية عما وقع فى

كلام متكلم مفسرا ولا كيت بل يجب وذيت فى قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت

بلى فى قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل فى حده وكاين خارج عنه نحو قولك كاين

رجلا عندى واعلم ان بناء كم الخبرية لشبهها باختها الاستفهامية قال المصنف والتحقيق

والاولى ان يقال ان بناء كم الاستفهامية لتضمنها معنى الانشاء الذى هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض

وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبرى هو الذى يقصد المتكلم
ان لمعناه خارجا موجودا فى احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمى بذلك الكلام والكلام
المصدر بكم او برب لا يرتفع من قصد المتكلم مطابقته للخارج نحو كم رجل لقيته ورب من
انجبت غيظا صدره فيصح ان يقال ما لقيت احدا ولم تنضج صدر احد وجواز التصديق و
التكذيب دليل كونهما خبرين فالجواب ان معنى الانشائية فيهما الاستكثار وفى رب الاستقلال
ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بل يقصد اداة فى الخارج كثرة
او قلة لا استكثارا او استقلالا فلا يصح ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت اللقاء وما
استقللت الانضاج كما لو قال ما اكثرهم حق ان يقال لبسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال
ما تعجبت من كثرتهم وليس كذلك ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعتقد قياما منفيا بهذا الكلام كما افاد كم
رجل لقيته انك تعتقد لقاء كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه فى الخارج وبافى تمام القول
فيه فى افعال المدح والذم انشاء الله تعالى واما بناء كذا فلانه فى الاصل ذا المقصود به الاشارة ثم
دخل عليه كاف التشبيه وكان فى الشأن كناية عن عدد معين فى ذهن المتكلم مبهم عند السامع فصار
المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا فى فاها لفيك وايدى سبا فصار
الكلمتان ككلمة واحدة ولذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبر ان ولا تقول ان اسم الكاف
الاسمية لانها عند سيبويه لا يكون اسمية الا للضرورة كما يجى فى حروف الجر فبقى ذا على اصل بنائه
قوله كذا للعدد وقد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما كاين فهو كاف التشبيه
دخلت على اى التى هى فى غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكاين مثل كذا فى كون المجرورين
مبهمين عند السامع الا ان ذا اشارة فى الاصل الى شىء فى ذهن المتكلم بخلاف اى فانه للعلم
المبهم والتمييز بعد كذا وكاين فى الاصل عن الكاف لا عن ذا واى كما فى مثلك رجلا لانك تبين
فى كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اى جنس هو ولم تبين العدد المبهم فانه فى الاصل
كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار
اسما مبنيا على السكون آخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين فلذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة
لها خطا ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كائن بالالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة
بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم لما نقلوا الكلمتين
لما ركبوها اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التى كانت فاءها صارت عينا وحذفت
احدى الياءين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل الياء الساكنة يعنى التى قلبت على الهمزة وحركت
بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين
وبقيت الياء الاخرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كما فى المنقوص وقال بعضهم اليك

وقال بعضهم الياء المتحركة قلبت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت
الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى [illegible] ومنهم من قال قلبت العلامة
الياء الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما فى طائى لعل نسبة الياء الى الهمزة انما بالتغيير
وحذفت للتنوين بدليل ان من لغاته كئ نحو كيئ وقد يقال كيا ابقى الهمزة على انها بعينه مفتوحة ثم قلبت
الياء التى هى لام الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كاى نحو كئى بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى و
كاء نحو كيع اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام
الى الهمزة وحذفها للتنوين كما فى عم وشج وعند الكوفيين كم ايضا مركب مثل
كاين وكذا من كاف التشبيه وما وذلك لانهما ذكرناه فى الموصولات المجهول ماهيته فى غاية ابهام الى عدد ذا
ثم حذف الفها وسكن الميم للتركيب وحذف الفها اذا كانت فى الاستفهام قياس نحو بم وفيم فيكون كم
الاستفهامية كقوله يا ابا الاسود لم خلفتنى واما عند البصريين فلا تركيب فى كم واما كيت وذيت فانما
بنيتا لان كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هى هى لا تستحق اعرابا ولا بناء
كما مر فى المركبات فان قيل فكان يجب ان لا يكونا مبنيين ايضا كالجملة قلت يجوز خلو الجملة عن الاعراب
والبناء لانهما من صفات المفرد ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له فى الاصل
ولا بناء ولم يجز ان يخلو منهما مثلها بنى على الاصل الذى ينبغى ان تكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض
المبنيات وهى الخالى عن التركيب يكفيه عرية عن سبب الاعراب متعريه عن سبب الاعراب بسبب البناء كما قيل عدم العلة
علة العدم فان قلت انهما وضعتا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت
وكيت اى زيد قائم مثلا وهو فى موضع النصب قلت ان الاعراب المحلى فى الجملة عارض فلم يعتد به
وبناؤهما على الفتح لثقل الياء كما فى اين وكيف او لكونهما فى الاغلب كناية عن الجمل المنصوبة المحل نحو
ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف
نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففتان من كية وذية بحذف لام الكلمة وابدال
التاء منها كما فى بنت والوقف عليهما بالتاء كما على بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل فلا يكونان
الا مفتوحين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولامهما ياء لا واو اذ ليس فى الكلام مثل حيوت
واو حيوان بدل من الياء الا عند المازنى ولم نقل ان اصلهما كوية وذوية لان التاء فى كيت وذيت
بدل من اللام فلو كان العين واوا لقلت ذوت وكوت والتاء فيهما لكونهما عبارة عن القضيتين
وحكى ابو عبيدة كية بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة فصل فكم الاستفهامية مميزها منصوب
مفرد وكم الخبرية مجرور مفرد ومجموع ويتخطر من فيهما ولهما صدر الكلام كم الاستفهامية والخبرية تدلان
على معدود وعدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم فى ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد
مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فى الاستفهامية
والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم صمت اى كم يوما صمت

ذكر الوا ابن اى كم دينارا او كم عندى اى دينار قالوا وضعف مميز الاستفهامية اكثر لانه فى صورة
الفضلات وتمييز الاستفهامية منصوب مفرد وحملا لها على المرتبة الوسطى من العدد وهى العشرة
فى باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف فى الاغلب الكثرة والقلة فحملها
على الدرجة المتوسط بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية
جائز فى الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز فى العدد الا اضطرارا كما قال على اننى بعد ما قد مضى
ثلثون للهجر حولا كميلا وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرين مع مميزه
بمنزلة رجل ورجلان ولو وجدوا لفظا دالا على المعدود مع العدد كما فى المفرد والمثنى لم يحتاجوا
الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه هو بدليل اطلاق احدهما على
الآخر بخلاف كم الاستفهامية مع مميزها ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت هى بحرف الجر
نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت فيجوز فى مثله مع النصب الجر والجر قصد تطابق كم ومميزه
جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما فى الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة وتجوز
اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان بدل متضمن الاستفهام يقترن بهمزة
الاستفهام كما مر فى باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا
للكوفيين وعلى ما اجاز السيرافى فى العدد اعشرون غلمانا لك اذا اردت طوائف من الغلمان
ينبغى جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء كم غلمانا لك فالمنصوب حال والتمييز
والتمييز محذوف اى كم نفسا لك فى حال كونهم غلمانا والعامل فى الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم
كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم فى الحال والجر فى مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء
فانه عنده بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل فى لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء
عمل الجار المقدر ههنا وان كان فى غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم
من ملك وكم من قرية والشى اذا عرف فى موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية
ومميزها جاز جره عند الفراء لانه بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية
اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما فى السعة بالظرف وقد نجر
فى الاختيار نحو قوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاندلسى ان
يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم ينقل عنه عدم الاستقرار عن نونها
لما تغلو كلهم فى باب لا التبرئة نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله
كم فى بنى سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف
الا للضرورة نحو قوله كم لبنى سعد بن بكر سيد البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء
بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله كم نالنى منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار
احتمل واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس

المميز

لانه ما ابدل من متضمن الاستفهام يجب مقارنته بهمزة الاستفهام

المقرف الذى دانى الهجين من الفرس وغيره الذى امه عربية وابوه ليس كذلك لان الاقراف من قبل الفحل والهجنة من قبل الام

ضخم الدسيعة بزرك عطية

جملت الشى واحتملته اذا ادبته وتحميل الشى الدابة

المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال
كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية فى جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية
مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا فى التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا
ان يكون كم عمة بالنصب خبرية وانما انجر مميز الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز
العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز فى العدد الصريح لان فى لفظ العدد الكثير دلالة
على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوزوا
جمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله وتدخل من فيهما اى فى مميزيهما اما فى الخبرية فكثير نحو وكم من ملك فى السموات
وكم من قرية وذلك لو اقعه جرا للمميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن
ولا دل عليه كتاب من كتب النحو ولا ادرى ما صحته واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة قوله ولهما صدر
الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشائى اعنى رب وكم نظير
كما يجى فى باب التعجب وانما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر فى الكلام مخرج له عن الخبرية
وكل ما اثر فى معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمنى والتشبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان
يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير اذا جاء المغير بعد اخرها فتشوش خاطره لانه يجوز رجوعه
معناه الى ما قبل من الجملة بمؤثر او فيها ويجوز بقاء الجملة على حالها فيكون قبل جملة اخرى يؤثر ذلك المؤثر
فيها قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور وكل ما بعده
فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه والا فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا
وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قوله كلاهما اى كم الاستفهامية وكم الخبرية وانما وقع كل منهما مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب
والجر قوله فكل ما بعده فعل الخ يفصل مواقعهما فى الاعراب يعنى اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب
كم بنصب الضمير الراجع اليه كما فى نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما فى نحو كم رجلا ضربت
غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل اى على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب
المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز
معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر
والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فتقول كم يوما تعين
للظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لا ينتصب بكونه مفعولا مطلقا
ويجوز ان يجعل كم فى هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره والضمير فى الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله
ما بعده فعل اى فعل او شبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا
بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كل
ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقولك كم جاءكم فان جاء كم فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال

لانه لا يعمل فى كم لو لم يعمل فى ضميره

جوز الزمخشرى ان يكون كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية

مطلب تعدد تضمن معنى الانشاء
بالتكثير كما ان رب للتقليل ويجب كون ما تضمنت المعنى الانشائى فى صدر الكلام وكم تضمنهما معنى الانشاء

العامل فى كم بالعامل فى الضمير الراجع اليه كما اشتغل فى نحو كم رجلا ضربته او فى متعلق ذلك الضمير كما اشتغل غير المشتغل به

عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا انه المنصوب على شريطة التفسير قوله كم ما قبلها
مجرورة او مضاف فمجرور انما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار
عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليها على ان يجعل الجار سواء كان اسما او حرفا مع المجرور
ككلمة واحدة فتحته للتصدر الا انه يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف ما الاستفهامية
المجرورة كما في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت فيكون اعراب المضاف كاعراب
كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو
مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده فعل كما كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين
مبتدأ او خبرا اما ان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك وان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه
الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل
في المشتغل بضميره المفعول او بمتعلقه انه منتصب لناصب والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع
فيه اولى لسلامته من الحذف والتقدير كما تبين قبل ولا منع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا
والتصدر اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن يعني كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم
ههنا منصوب المحل اولا داخلة في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كاين سفرك ومرفوعه
المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجل جاءك واما كم مالك فالاولى فيه
ان يكون خبرا لا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط
اي تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا ان
لم يجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد تخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف
وقد تقع اسم الاستفهام محلا انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان واما
اسماء الشرط فلا يكون الا منصوبة على الظرفية وما ليس بظرف يجوز فيه ما في كم من مواقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فالمرفوع اما مبتدأ نحو من ضرب ومن قام قمت واما خبر ولا يكون الا استفهاما نحو من انت وما دينك والمنصوب
اما مفعول به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضرب وما تفعل افعل ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجرور
نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر والتعلق في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط
لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان او لازما فهي مبتدأ نحو من جاءك فاكرمه
ومن غلامه ضرب فان كان متعديا ناصبا لضميرها او لمتعلقه نحو من ضربته يضرب بكرا او من ضربت غلامه
يضرب بكر فالاولى كونها مبتدأة ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها
بضميرها ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأة على ضعف ولو جوزنا
عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى جئتني جئتك على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان يكون
في نحو من جاءك فاكرم ومن ضرب زيدا فاضرب منصوبة المحل بكونها مفعول الجزاء وان يكون في نحو من جاءك
فاضربه منصوبة المحل بفعل يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملا فيها ايضا

ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل الشرط
في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها للصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان كان
متأخرا الا ان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التأخر من حيث المعمولية مع تقدمها
لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلفرط تأخره عنها لم يجوز
عمله سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه
لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان حرف الشرط مقدرة قبل كلماته
كما هو مذهب سيبويه فكلماته اذا معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة
اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند البصريين
ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان حرف الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله وفي تمييزها الخ
كم بالخبرية حالة ثلاثة اوجه وقد يحذف فيه مثل كم مالك وكم ملكت البيت للفرزدق في هجاء جرير فدعاء قد
حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم الى انسيهما يعني
انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة واما عدى حلبت بعلى
لتضمينه حلبت غشيانا معنى ثقلت او تسلطت اي كنت كادها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره مني
ووجه النصب فيه كون كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يقصد
معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه تقول نفس لكذب نابية الا انه ذهب عني عدد الحالبات (على الاستفهام)
والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نصبا وجرا فالنصب
على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار وفيه
عمة بالابتداء وقوله لك صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق
لخبر المبتدأ او ظرف له كما تقول اضربتين زيد ضرب او امرتين زيد ضرب واعلم ان مميز كم لا يكون
الا نكرة استفهامية كان او لا اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها
كناية عن عدد مبهم ومعدود كذلك والغرض الاتيان ببيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك
يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضايعا وكم في حالتيها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي فيجوز الحمل
على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسئول عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا
جاءاك وجاؤك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى فينبغي على هذا ان لا يعود
عليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد الجماعة الذين جاؤوا المخاطب
مفصلين رجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجلين جاءاك الا انك اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى
او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال واي رجال
على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا خبرا ويجوز كم امرأة جاءتك
وجئنك وجاءك حملا على المعنى واللفظ وكما يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز بقاء البدل

حلبت

مطلب

بلا تمييز من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلاً ونساءً جاءوك بعطف المجموع على مميز الاستفهامية
عند البصريين وأما قولك كم شاة وسخلتها فلكون المعطوف ايضا نكرة على ما تبين في باب المعارف
وقد جوّز بعض النحاة نحو كم رجلا ونساءً لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها وتقول لقيت امرأة وكم رجلا وهي جائز اي عطفا على كم ولا يجوز كم امرأة
واياها بالعطف على التمييز لان المرأة الملقية ذات واحدة فلا يدخل فيها التقليل ولا التكثير
وأما كائن فنقل السيرافي عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم وقال لانه يستقيم كم لك ولا يستقيم
كائن لك كما لا يستقيم رب لك وليس بذلك واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كائن
جاز حذف مميزها وأما رب فحرف جر لا تحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد كائن
وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها المجرور
بعد المنون فكان مميزها كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى الخبرية وقد جاء كائن في الاستفهام
قليلا دون كذا ومنه قول أبيّ بن كعب لزر بن حبيش كائن تعد سورة الاحزاب اي كم تعد فإذا
فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويلزمها التصدر دون كذا لما قلنا في كم الخبرية
وورود كذا كما مر آنفا ومع ولو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكريره بلا واو ويكنى بها عن العدد نحو عندك
كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا وكذا ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز
بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد
وعشرين وما فوقه وبه قال ابو حنيفة رضي الله عنه فطابقوا بها العدد حتى اجازوا كذا درهم بالجر
حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يرد مميز كذا مجرورا والشافعي رحمه الله لا ينظر
في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على كمية العدد
نصا والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو يقينه وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهما
واحدا وهو الحق واعراب كذا وكائن كما قلنا في كم ولا تقول ان الكاف فيهما وحده في محل الاعراب
لان الجزئين صارا بالتركيب ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل

قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب

اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء
وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال وآخر
وغير ذلك وينبغي ان يعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف مضافا اليه بتابع للمضاف
الاول نحو قوله الا غلامه او بداهة سابح وان لم يورد فلا يحذف الا ما هو دال على ما ينبغي لا بنية
الا بعيد كقبل وبعد واخواتها المذكورة وكل وبعض واذ ومع هذا لا يحذف الا اذا قام
قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها
الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل هاهنا بوجود المضاف

المضاف اليه فلا يتبين مع كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لان ظاهر المضاف
فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء اما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى
الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك
الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه
كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف
قليلة التصرف وعادمته على ما ترى في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف
الاعرابي وجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب نحو قوله
ونحن قتلنا الأزد أزد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقال فساغ لي الشراب وكنت
قبلا اكاد اغص بالماء الحميم ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبلٍ ومن بعدٍ وقال ابدا به
اولا فعلى لا يعرف ان المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بنى منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما اعرب
لعدم تضمن معنى الاضافة نحو كنت قبلا اي قديما وابدأ به اولا اي متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اي متقدما
ومتأخرا الان من زائدة قيل ويجوز تنوين من الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبلٌ
وقبلًا كما في المنادى المضموم يا مطرٌ ويا مطرًا فيجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من
هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا يكون غاية
لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه
استغرب صيرورتها غاية لها لفظا لعوضها فسميت بذلك الاسم للاستغراب ولم يسم كل وبعض
مقطوعي الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه وتقول جئته من علٍ معربا ايضا كعم ومن
عالٍ كقاضٍ ومن معالٍ كمرامٍ ومن علا كعصا ومن علو مثلث الفاء مثلث اللام فاذا بنيت على الضم
وجب حذف اللام اي الياء نسيا اذ لو قلت عليُ لاستثقل الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت
من علُ لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواته واما نحو يا قاضي فاطراد الضم في المنادى المفرد
المعرفة يرشد اليه واذا قصدت بناء علو ساكن العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز
ضمه وكسره تقول علو الدار ... اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات
فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فهو نحو علو فاما لتقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من سلمى خياشيم
وفا وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جواز
قبله مع الاضافة الى ياء الضمير واما البناء على الكسر انتقالا للضمة واما الضم نحو من علو
فعلى قياس سائر الغايات ويروى بيت اعشى باهلة اني اتتني لسان لا اسر بها من علو
لا عجب منها ولا سخر بضم واوها وكسرها وفتحها وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا
في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه
او ليكمل لها جميع الحركات لانها حال الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفة فكانت اما مجرورة

او منصوبة على الظرفية او ليخالف حركة بنائه حركة اعرابها قوله وما جرى مجراه لا غير وليس غير وحسب تشبيه
غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة وللابهام
غير لا يتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل لا يتعرف فلذا لم يبن مثل على الضم ولا يحذف
منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال
غير بعد لا وليس وغير التي بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بمعنى ليس فالمضاف اليه
المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه
بنيت على الضم لمشابهتها للغايات بالابهام واما حسب فمجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال
وبني على الضم تشبيها بغير اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة قوله
ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر اعلم ان الظروف المضافة الى الجمل اما واجبة الاضافة
بالوضع وهي ثلثة لا غير حيث في المكان واذ واذا في الزمان على خلاف في اذا هل هي مضافة الى
الجملة التي تليها او لا كما يجيء وحيث واذ يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا ففي جواز
اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جائزة الاضافة الى الجملة
ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة يستفاد منها احد الازمنة الثلاثة اشترط ذلك ليكون بين
المضاف والمضاف اليه الدالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج
الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه هو المصدر الذي تضمنته لا نفس
الجملة فعلى هذا لا يجوز اضافة مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر
هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على الازمنة وضعا واذا كان
اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان
منها بكون خبرها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون او بكون مضمونها مشهور الوقوع
في احد الازمنة الثلثة وان كان جزءاها اسمين اما في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج امير
او في المستقبل نحو آخذك حين لا شيء لك قال تعالى يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل
لا يضاف الزمان الجائز الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ الواجبة
الاضافة الى الجمل وقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون ويوم هم بارزون ونحو ذلك يكذب هذا الذي
ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى الجملة هو في المعنى ظرف مصدرها لما ذكرت فان لم يكن الزمان ظرفا
للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون للظرف مع مصدرها
فلا يستعمل الا مع حرف مصدري كان وان وما قبل الجملة قال الله تعالى من قبل ان نطمس
وجوها ومن بعد ما كاد تزيغ ومن بعد ان تلقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الفعلية نحو توقف ريث
اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطء قائما مقام الزمان المضاف والاصل زمان
ريث خروجي وجرى مجرى ان يبطئ خروجي حتى يدخل في الوصف والمعنى الى ان اخرج فهو نحو آتيك

آتيك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية وكذا آية بمعنى علامة
وتجوز اضافتها الى الفعلية لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات يوقت بها الحوادث
وتعين بها الافعال لكن لما كان ريث وآية دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية
في الاغلب مصدرة بحرف مصدري قال بآية يقدمون الخيل شعثا كأن على سنابكها مداما وقال الاخر
مبلغ عني تميما بآية ما يحبون الطعاما وتقول اقم ريثما اخرج فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان
الى الفعلية مع حرف مصدري على ما نقله الكوفيون كما يجيء فكيف بما يشابهه ويضاف ذو ايضا
معربا كاعرابه في نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا
بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم هو شاذ وذي صفة للامر اي اذهب مع الامر
ذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم فيه والباء بمعنى مع وقال السيرافي الموصوف بذي الوقت اي
اذهب في الوقت ذي السلامة اي وقت تسلم فيه والباء بمعنى في فلا تكون الاضافة شاذة لانه كالزمان
المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية اعرب وهو بعيد لما مر في الموصولات انها
بالواو في الاحوال على الاشهر وربما استعملت ذو في الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاءني
ذو فعل ونحوه فعلا وذوو فعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان تكون طائية
على ما حكى ابن الدهان كما مر في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعلية شاذا وقال سيبويه اذا كان
احد جزءي الجملة التي تلي حيث فعلا فتصدير ذلك الفعل اولى بحيث نحو اجلس حيث جلس زيد اولى من حيث
زيد جلس وفيما ذكره خلاف في اذا نظر لكثرة نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت واذا السماء انفطرت
واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في بناء حيث فسيجيء بعد وقد يشبه غير ومثل بالظروف المضافة الى
الجمل لزوما اعني حيث واذ واذا لانهما مبهمان مثلها ولانه لا ينحصر فيها كما انها غير محصورة بحدود
خاصة في الاختصاص نحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكونهما مشبهين بها تشبيها بعيدا لم يضافا الى
صريح الجملة اضافتها اليه بل الى الجملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله غير اني قد استعين على الهم اذا خف بالثوي
النجاء وانما اختص ما اضيفا اليه بحرف مصدري دون ما اضيف اليه الزمان الجائز اضافته الى الجملة
وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة
المضاف اليها في دلالتهما على الزمان وكون الزمان ظرفا لمصدر الجملة المضاف اليها منعا من الحرف
الفاصل بين المتضايفين اي الحرف المصدري في الزمان وليسا بموجودين في مثل وغير فاحتيج معهما
الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان المشددة
والمخففة نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان تقوم فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب
والبناء كما في مثل ما انكم وغير ان نطقت على ما ياتي واختلف في كون الظروف مضافة الى
الجمل او الى المصدر الذي تضمنته والنزاع في الحقيقة منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة

بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدوم زيد ولو كان في الحقيقة
الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى للتخصيص
ولا بد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام يتعذر دخولها على
الجمل قال صاحب اللب بتعرف الظرف المضاف الى الجمل فيصح ان يقال يوم قدم زيد الحار والبارد
على ان يكون صفة ليوم قلت ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف
المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية او المبتدأ في الاسمية نكرة نحو يوم قدم ابن ويوم ابن
كبير قدم اذ المعنى يوم قدوم ابن اعلم انه يضاف الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا
اي منصوبا بتقدير في قال الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين وهذا يوم لا ينطقون بالرفع
اعلم حيث يجعل رسالاته وهو مفعول به ليعلم مقدرا وقال يا ذا حيث يكون من يتلألأ وقال ابو علي
في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لا مضاف اليه قال لان حيث مضاف ظرفا لا اسما
فالمعنى حيث يجعله وحيث يكون اي يحل فيه ويكون فيه والاولى ان يقول انه مضاف ولا مانع لاضافته
وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف
مضافة الى المضاف في المعنى الى جملة محذوفة مبدل منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى
اذ قولك حينئذ وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال يستهجن المعنى خلافه نحو
قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي
في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما انه معنى قوله تعالى في ميقات ربه في ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم
الموعود قال ويجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان
ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك الا تسهل هذا كلامه والذي يبدو لي ان هذه الظروف
التي كان في الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك
الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقه بهذه الظروف كما ابدل في كل
وبعض واذ لان كلا واخواتها لازمة للاضافة معنى فيستدل باللفظ على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك
المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيحصل المراد كقوله تعالى وكلا آتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض
وقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه للتنوين
الا ان يكون عوضا لبعد معنى التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليس بلازمة للاضافة معنى فلو
جاءني زيد وكنت حينا كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه اي حين ذلك لم يكن
ظاهرا في ذلك المعنى بل الظاهر ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا
وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هي
في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل خفيفا في اللفظ
صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك متعودا الحذف الجمل المضاف

يومئذ وساعتئذ

الوقت بمعنى الوعد

اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان

ما يحفظ

اذ

المضاف اليها وهو مع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح فجيء بعد هذه الظروف
بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل
مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو وانما لزم اذ الكسر لالتقاء الساكنين
ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه بلا بناء بحمل الضم
ولا تنوين عوض لانه لا بد فيما حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان يعطف عليه مضاف الى مثل ذلك
المحذوف كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة ولما توصل باذ الى العوض المذكور وكانت
الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة وماضية جرد اذ عن معنى الماضي لمطلق الظرفية فيجوز استعماله
في المستقبل ايضا كقوله تعالى فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق انه اذا حذف المضاف اليه
منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا وعنه قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين
اي فعلتها اذ ربيتني اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في اذا انها للجواب والجزاء وكسر الذال في اذ لالتقاء الساكنين
لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناؤه اذ يمنع جره وايضا نحن نعلم انه في قوله
وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في حينئذ لكنهم انما الزموها الكسر ليكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول
ويجوز في غيره الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة
لما كان ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يحتج الى عائد من الجملة اليه فلا يقال اتيتك يوم قدم زيد فيه لان
الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت
يوم قدوم زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل واما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بان كان
منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال الله تعالى يوم تبيض وجوه وقد يقول العوام يسود فيه الوجوه ونحوه
ولم يذكر شرح قوله في اخر الباب والظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل
وغير ما وان ههنا فانه محتاج اليه لبيان بناء حيث فنقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجمل انما
يبني منه المفرد والجمع اذ بني ولا يبني المثنى لما ذكرنا في نحو هذان واللذان والظروف المضافة
الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ واذا فقيها
خلاف على ما يجيء هل هي مضافة الى شرطها ولا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجب
الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان
كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت
اليه فلذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها
اما ان تضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت الما تصح والشيب
وازع فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة
البناء اذا عارضة واما البناء فلتقوى العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له
لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي تكتسي منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير

كنس

الساكنين

اذا وانا من الضالين

وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية
التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا
او مبنيا نحو حينئذ يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز
فيه مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه
اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبتته السبع من فتح قوله هذا يوم لاحتمال كونه ظرفا
والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال
كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان او ان ومثل المضاف الى ما صدره
فيجوز بالاتفاق منهم اعرابهما وبناؤهما قال الله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل
مع كونه صفة لحق او ضعيف لبعض لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا يعني انه لحق حقا مثل
حقيقة نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال ففتح غير مع كونه
فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما في باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما
لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى للمصدرية فيهما ولان فيهما الابهام مثلها
لفقد الحصر كما مر والمبنى وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون
من اضافة الظرف الى ما صدره ان المشددة او المخففة لجاز اعرابهما وبناؤهما نحو مثل وغير وكذا
يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذ في نحو حينئذ واعرابها قرئ قوله تعالى من خزي يومئذ بفتح
يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع اذ المبني
موقع المضاف اليه لفظا فصار نحو قوله على حين عاتبت فثبت بما قلنا ان قوله الظروف المضافة
الى الجمل يجوز بناؤها الخ ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله ومثل وغير مع ما وان اي كذلك مع ما وغير
مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل قال المصنف ومنها حيث
لانه موضوع لمكان حدث يتضمنه الجملة فشابه الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا
وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد تفتح الثاء
وتكسر وقد يخلف ياؤها واو ومثل الثاء ايضا واعرابها لغة فقعسية وندرت اضافتها
الى مفرد قال ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم وقال اما ترى حيث
سهيل طالعا وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف المبتدأ
الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى
الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وكذا اضافته مطلقا الا الى الجملة
ولا المفرد اندر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال لدى حيث القت رحلها ام قشعم وكذا في قوله
اما ترى حيث سهيل وهو مفعول ترى وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته وحكي هي احسن
الناس حيث نظر ناظر اي وجها فهو غير ظرف وقال الاصمعي قد يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل

كلمة اذا

يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه قوله ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك
اختير بعدها الفعل وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها واذ لما مضى ويقع بعدها
الجملتان وقد تقدم ههنا علة بنائهما وذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع
الجمل بعدها فنقول قد يكون اذا للماضي كاذ كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى
اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا كما ان اذ تكون للمستقبل كما في قوله تعالى واذ
لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان يؤول بالتعليلية وكما في قوله فسوف يعلمون اذ
الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع جملتها
لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى اذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا عادتهم المستمرة
ومثله كثير نحو قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا واذا ما اتوك لتحملهم والاصل في استعمال اذا ان
يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه
استعمال اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت
ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب
جملتين يلزم من وجود مضمون اولاهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني
لازم فيكون المفروض وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدمه لازمه فيه فالكلمة
الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمل فيه ان لا على انها موضوعة له كما يجيء
فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني كما يجيء في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون
شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى
الشرط في اسم الا بتضمن معناها فلو موضوعة لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه
لعدم جزائه وان موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه ولا
بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه كما في حقنا
او لم يشك كان الواقعة في كلام الله تعالى وقد تستعمل ان الشرطية في الماضي على احد ثلاثة اوجه
اما على ان تجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل فصدقت
واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا
يستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان لما يأتي في الجوازم وقد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان
وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا قال عليه الصلوة والسلام لو ان لابن ادم واديين
من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان اذا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم
في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية
لان الشرط كما بيناه هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها

ناطقين بوقوعها عن خلاف ما يتوقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في متى وساير الاسماء الجوازم فيقول القايل اذا جيتني فانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جيتني سواء لكن اضمار ان قبل متى وساير الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار بعد الوضع عرفيا ثابتا اذ لم يوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له فجاز ان يرسخ الغرض الذي هو معنى الشرطية الحادث الواقع فيها واما اذا فلما كان حدث الوقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الغرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال يرفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدايبا فنضارب ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرطية اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك لمجي جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تعالى ان الذين قتلوا المومنين الى قوله فلهم وقوله وما افاء الله على رسوله الى قوله فما اوجفتم لان الفي والافاءة متحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الغرض ومنه ايضا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله الفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة وانما ترتب اذا والموصول في الايات المذكورة والجملتان بعدهما ترتيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح وان في قولك اذا جيتني فانك مكرم ولام الابتداء في قوله تعالى ائذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلها في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قايم واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا التركيب كما يجي في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه كما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف على ما مر انك لا تقول ايهم جاء كما ضرب بنصب ايهم ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلان توجها الى معمول والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان اختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل المصرين كما في ضربني وضربته زيد فكان الاولى اذا ان يقال متى جيتني فيه او متى جيتك فيه ولم يسمع والاستدلال على كون الشرطية مثله هو العامل بمجي الجواب في بعض المواضع بعد ان او اللام او الفاء نحو متى جيتني فانك مكرم وفانت مكرم وفلانت مكرم مما لا يتم لان

لقدم

لان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا التركيب كما مر انفا واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته من متى والاولى ان تفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جيتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الذي في محل الشرط اذ هو مخصص للظرف وتخصيصه اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث ولا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في كلام فتخصيصه له اذا لكونه مضافا اليه كما في ساير الظروف المخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الوصف في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جزء كلام يجوز ان يعمل اولاهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها متقدم من وجه موخر من اخر فكذلك ما تمم لتحصيل المعنى جزءا لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا المضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط فكلمة واحدة اذ لا يتغير اذ هو مع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب وايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بل ان لم يعمل الشرطية في كلمته نحو من قام قمت جاز وقوعها موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم واذا تقرر هذا قلنا ان الفاء في نحو قوله تعالى فسبح زايدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادتها لان فايدتها التعقيب كما ذكرنا والسببية لا تخلو من معنى التعقيب واذا جاء ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجي بل وقت المجي وقال المصنف في شرح المفصل ان تعين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما يحصل التخصيص بكونه صفة له لا بمجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة تكفي لتخصيصها لتخصص متى في متى قام زيد وهو غير متخصص اتفاقا منهم واما الاستدلال على عمل الشرطية في اذا بقوله ائذا ما مت لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت في وقت فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوفة في الاية لقيام القرينة والمعنى ائذا ما مت وصرت رميما ابعث اي مع اجتماع الامرين كما قال الله تعالى ائذا متنا وكنا عظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد ويستدل ايضا بنحو قولهم اذا جيتني اليوم اكرمتك غدا والجواب انه اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى ان اذا جيتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان جيتني اليوم فقد جيتك امس ان المعنى ان جيتني اليوم يكن جزاء لاستيتك بغير فايدة كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع من ان يكون هم في الايتين تاكيدا للواو

مطلب العامل في اذا واذا ما

مطلب علة عدم عمل التابع في المتبوع والمضاف اليه في المضاف والصلة في الموصول

الفاء في فسبح زائدة

مطلب

مطلب العامل في الظرف التي فيها معنى الشرط

وللضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجيء الاسمية الحالية عن الفعل بعدها
في قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب وقيل ليس في اذا في قوله تعالى والليل اذا عسعس والليل اذا يغشى
معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا
لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان
التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة
حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا
فاي شيء ناصبه قلت قال المصنف ناصبه حال من الليل اي والليل حاصلا في وقت غشيانه وفيه نظر
اذ لا شيء هنا يقدر عاملا في حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال
حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صارخا في حال الصراخ وحصول الليل في وقت غشيانه
لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخول الخاطب فيكون الاقسام
حال غشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا في قوله والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة
ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به مخرجا عن الظرفية اي وقت غشيان الليل
وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني ان المقسم به يحق القمر
متسقا لا القمر وقت اتساق القمر لكن ليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى التعظيم
العظمة والجلال لانه لا يقسم بشيء الا لحالة عظيمة فيتعلق بالمصدر المقدر كما ذكرنا في المفعول
له من جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفي برائحة الفعل وتوهمه كما هو
المشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبت من زيد اذا ركب اي من عظمته والظرف هنا لا يصلح
ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هنا لكونه معمولا لانشاء القسم فاحضر العظمة اي لا يتعجب الا من امر
عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني واذا جاء اذا بعد حتى كقوله تعالى حتى اذا هلك
قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب بالجزاء كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس
معنى كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدا بعدها فقط بل معناه انه يستانف بعدها الكلام سواء كانت
الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع وتقول سرت حتى يكل الناس قال بعضهم يجوز
ان تتجرد بعد حتى عن الشرط وينجر بحتى ولعله حمله عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة شلا
كما تطرد الجمالة الشردا وهذا البيت اخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على
اغلب احوالها وقال الميداني اذا فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة اذ حذف
الجواب لتفخيم الامر عزيز كما في قوله تعالى اذا السماء انشقت اي يكون امور لا يقدر على وصفها وجوز بعضهم
ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم
اعثر له على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون
فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما يجيء في باب الشرط قوله وقد تقع للمفاجاة

اذا المفاجاة

فيلزم

فيلزم المبتدا بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة في باب المبتدا والتي تقع جوابا للشرط
للمفاجاة كما يجيء في حروف الجزم والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم على
ان زيد مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان واما نصب
القائم فقالوا لان اذا المفاجاة تدل على معنى وجدت فتعمل عمله لان معنى مفاجاتك الشيء وجدانك له
مفاجاة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القائم والقائم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة التي
جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها
لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة يجب الابتداء بعدها قال
الزجاج مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت انا طائر قيل لها
طيري قالت انا جمل ان كانت اذا كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوه
عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين فان قال بل نجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو وقائما
حال اي في المكان عمرو قائما اعتذارا للكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا كوجدت مع
احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله فاضحى ولو كانت خراسان دونه رآها مكان السوق
او هي اقربا اي يراها هي اقرب قال الزجاج ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال واظن
الحكاية فيها عن ثعلب غلطا لان العماد عند اهل المصرين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط
هو في مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاج ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب
الا اذا كان خبر المبتدا معرفا باللام او افعل تفضيل وفي الاتيان به مع غيرهما نظر كما مر في باب
الضمائر وقوله او هي اقربا يعني او هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذا واذ في
جواب بينا وبينما وكلتاهما اذا للمفاجاة والاغلب مجيء اذ في جواب بينما قالت فبينا نسوس
الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ولا يجيء بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد
اذا المفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا ترك كلمة في جواب بينا وبينما لكثرة مجيء
جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على ان المتروك غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا يرى الى قول امير
المؤمنين علي رضي الله عنه وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حياته اذ عقدها لآخر بعد وفاته
ولما قصد الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا
عليها ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء او اشبعوا الفتحة فتولدت الف ليكون الالف
دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى به للوقف كما في انا والظنونا
واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلت
بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما او الالف واضيف الى الجملة فلا
يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف

بينا وبينما

الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات
قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه هي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها
فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان
أضيف الى الامكنة او جثث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان أضيف الى
الازمنة فهي للزمان نحو بين يوم الجمعة والخميس وكذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده
الا ان يراد به مجازا المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجاء استعير لما بين الحدثين مكانا
فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة فبينا المضاف تقديرا الى زمان محذوف ظاهر الى الجملة مقدرة
بحدث لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جازت اضافته الى الجملة وكلما قلنا في بينما بظرف في
كلما من مجيء الكافة لتكفه عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجملة فكلما اذن
زمن مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضاف اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما
ولما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما ومتى شابهها
اكثر من مشابهة بينما فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا جاز وقوع الماضي بعد
كلما بمعنى المستقبل لكنه لبيقي كلما ... كلما الماضي كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكذلك
كل ماض وقع بعد حيثما احتمل الماضي والاستقبال للعموم الذي فيه ككلمات الشرط ففيه وفي
كلما رائحة الشرط واما حيثما فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا كمن وما ومتى فالعامل
في كلما وحيث ما هو في محل الجزاء الا الذي في محل الشرط كما في اذا لانهما في الاغلب يستعملان في الفعل
المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع
به نحو كلما جئتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان في المقطوع
بوجوده نحو متى طلعت الشمس اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما وكلما في
الماضي وفي المستقبل ولنا ان نرتكب بناء بينا وبينما وكلما على الفتح لكون اضافتها
كلا اضافة لما ذكرته حيث الا انها بنيت على الفتح التي كانت تستحقه حالة الاعراب
بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب هي منصوبة فيها حتى يراعى حركتها في الاعراب وترتب بينا
وبينما وكلما مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى
لزوم الجزاء للشرط ولهذا دخل اذ واذا للمفاجاة في جواب بينا وبينما ليدلا على اقتران مضمون
الاول بالثاني مفاجاة بلا تراخ فيكون اكد في معنى اللزوم وقيل في كلما انه منصوب وما مصدرية
والزمان المضاف الى المقدر فيجوز ادعاء مثله في بينما فان دخل اذ واذا للمفاجاة جواب بينا وبينما
فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجاة ظرف مكان وكذا ينبغي ان يقول في اذ المفاجاة فاذ
واذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرفا زمان له فمعنى بينما زيد قائم اذ رأى
هندا اي رأى زيد هندا بين اوقات قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان

كما

وجوزان يكون اذا في جواب بينا واذا ولما نحو قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا تجعله مضافا الى الجملة التي
بعدها بل تجعل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة اي وقت الاصابة في تلك الحال يستبشرون وكذا في الباقين فالجملة المضاف اليها اذا محذوفة مدلول عليها بالجملة
التي في موضع الشرط اي اذا اصابهم يستبشرون واذا كتب فريق منهم بربهم يشركون وكما تقول اذا وقعت جوابا لان في نحو قوله وان تصبهم سيئة الآية اي اذا اصابتهم
تسيئة اي في تلك الحال يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلا تقدر انها مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في
جواب اذا ولما وبينما وان قلنا بحرفية اذا في جواب الاشياء الاربعة فلا اشكال لانه اذن حرف كالفاء سواء

كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية مبتدآن خبرهما بينا وبينما
والمعنى وقت رؤية زيد هندا حاصل بين اوقات قيامه والاولى القول بحرفيتهما كلمتي المفاجاة كما
هو مذهب ابن بري قال العامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجاة او نقول انهما زائدتان وليستا
للمفاجاة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة اذ نحو قوله تعالى واذ
واعدنا موسى وبزيادة اذا في قوله حتى اذا اسلكوهم قتائدة البيت والكلام على مثل قوله تعالى
فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينما زيد قائم اذ رأى
عمرا سواء وقد يجيء اذ واذا للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني
عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر قال بينا تعانقه الكرام وروغه يوما اتيح له جريء
سلفع بتقدير بين اوقات تعانقه والاعرف الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي تعانقه حاصل
قوله واذ لما مضى ويقع بعدها الجملتان وذلك لانه لا يطرأ عليه معنى الشرط كما في اذا لان
جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل واذ موضوعة للماضي فتنافيا
واذ اذا دخل على المضارع قلبه الى الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك واذ تقول ويكرمها الظرفية
الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ نجانا الله وقوله بعد اذ انتم معتدون ولم يعهد مجرورا
باسم الابتداء ويقع مفعولا بها كقولك اتذكر اذ يأتينا نكرمه وقوله تعالى واذكر اخا عاد اذ انذر
على ان اذ بدل من قوله اخا عاد وقيل في نحو قوله تعالى واذ واعدنا انها زائدة كما مضى وقيل
هي مفعول لاذكر وتلزمها الاضافة الى الجملة وان حذفت لقيام القرينة عوضت منها التنوين كما في
قوله واذ صحيح فيكسر ذالها او يفتح لكامر ويلزمها الكسر نحو يومئذ لما مر ويجيء اذ للتعليل نحو
جئتك اذ انك كريم اي لانك والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى يدخل في حد الاسم
واعلم انه يجب ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع
للماضي فايلاؤه الماضي اولى ولا يرد عليه نحو اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخل على
يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها على مضمرها فعل
وارد عليه ولا مخلص الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني نحو اذا زيد يقوم فالحق انه قبيح
قليل الاستعمال وقال المصنف معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه
الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فعل كذا مقصود به القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة
لم تثبت في كلامهم كما ثبتت حكاية الحال الماضية واذا جاز تسمية اذا بعد اذ في باقيه على ما كانت لا تصير
جازمة متعينة للشرط بخلاف اذ فانها تصير جازمة بما كما جزمت الجوازم ومنهم من قال بمجازاتها بلا ما بجزم
الشرط والجزاء وانشد للفرزدق وكان اذا ما يسلل السيف يضرب والرواية مقيما
ابن واني للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما
ابن للاستفهام مبنية نحو ابن كنت والشرطية نحو ابن تكن اكن وبناؤهما على الحركة للساكنين وعلى الفتح

زائدة اذ واذا

لا يطرأ عليه معنى الشرط

ضوع م

اين آتى

كلما

بينما

مع الشرط

لاستثقال الضم والكسر بعد الياء ولأنى ثلثة معان استفهامية كانت او شرطية احدها اين الآ ان انى
مع من في الاستعمال اما ظاهرة كقوله من انى عشرون لنا من انى او مقدرة كقوله تعالى انى لك
هذا اى من انى اى من اين ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها تذكر
في اكثر الظروف التى لا تتصرف او يقل تصرفها نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبله ومن امام
ومن لدنه فصار مثل في فجاز ان يضمر في الظروف اضمارها ومنه قوله صريع غوان راقهن
ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب اى من لدن شب وثانيها انى بمعنى كيف نحو انى يكون
ويجوز ان يكون بمعنى من اين تكون ويجئ بمعنى متى وقد اول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه
الثلثة ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل واما انى الشرطية فكقوله فاصبحت انى تاتها
يلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر اى من اين تاتها قوله ومتى للزمان فيهما اى في الاستفهام
والشرط وربما جرت هذيل بمتى على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر
لهن نئيج او بمعنى في فيكون على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمى اى
وسط كمى او في كمى ولا تجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت
وبلادك فمتى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدأ الذى بعده غير سادّ مسده كما يسد في نحو اما لك
زيد وانت وبلادك نحو كل رجل وضيعته اى متى انت وبلادك مجتمعان وايان للزمان ايضا
كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو قوله تعالى
ايان مرساها وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزتها لغة سليم وقال الاندلسى كسرها
لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض
المتاخرين وهو غير مسموع وتختص ايان في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه مستعمل في الماضى
والمستقبل قال ابن جنى ينبغى ان يكون ايان من لفظ اى لا من اين لان اين للمكان وايان فعلان
وكرره فعلال في الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسى ينبغى ان يكون اصلها اى اوان
فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصلها اى ان اى اى
حين فخفف بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون باى وفيه نظر لان آن غير مستعمل بغير لام
التعريف اى لا يضاف الى مضاف معرفة قوله وكيف للحال استفهاما اما انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى
على اى حال والجار والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل
ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة
ام يوم السبت وللاخفش ان يقول يجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال
الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا على اى حال حاصل وعند الاخفش
بقولنا على اى حال وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف
منصوب المحل على الحال فجوابها والبدل منها منصوبان تقول في الجواب متكيا على آخر او معتمدا

متى

أيان

كيف

وفي البدل كيف يقوم زيد أ معتمدا ام لا فكانك قلت باى صفة موصوفا يقوم زيد أ معتمدا ام غير معتمد كبدل
من موصوف فاصح الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف في هذا الموضع وهو ان يليه قول يستغنى
به منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك القول فكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اى صفة يقوم
زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام عن مرتبة التصدر لكن لما كان الموصوف بكيف
اى المصدر مقدرا جاز ذلك فجوابه نحو قياما سريعا والبدل منه أ قياما سريعا ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا
يستغنى به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه خبر المبتدأ فتقول في جوابه صحيح او سقيم وان
دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقبل بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب
المحل خبرا ثانيا لمطلوبي تلك النواسخ والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابها الا نكرة فلا تقول الصحيح
في جواب كيف زيد وقد شذ دخول على عليه كما روى على كيف تبيع الاحمرين وكما في قولهم انظر الى كيف
يصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط
والجزاء بكيف وكيفما قياسا ولا يجوز البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها للجزاء مستكره
وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعنى في قولهم كيف تكون اكون لان فيها معنى العموم الذى يعتبر في
كلمات الشرط الا انه لم تسمع الجزم بها قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة ويمعنى
الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف وهو مبتدأ
بعده خبر خلافا للزجاج عند النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا بانك لو سميت
به صغرته على منيذ وجمعته على امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب لحذف وهو تصرف وبعدهم عن
الحرف فان الحرف لا يحذف منه الا المضعف نحو رب ورب وهذا كما قال بعضهم في اذ انه تصغير
من اذا ومنع منه صاحب المغنى وقال فوطهم منيذ وامناذ غير منقول عن العرب واما تحريك ذال مذ في
نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع
وضم ذال مذ سواء كان بعد ساكن او لا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج
الى التحريك للساكنين رد الى اصله كما في لهم اليوم وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليمية قال الاخفش
منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة تميم وغيرهم يساوون فيه اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون
بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب اذا استعملت منذ الذى هو لغة اهل
الحجاز على ما حكى اولا يجرون بهما معانى الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم في الجر بهما في الماضى ولا يستعملان
في المستقبل اتفاقا قال الزجاج منذ مركب من من وذو وتعلق اللغة السلمية عزته فالمرفوع عنده في
نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدأ محذوف اى من الذى هو يوم الجمعة اى من الوقت الذى على حذف الموصوف وحذف
طائية وينبغى ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من ابتداء الوقت الذى هو يومان على حذف
المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للساكنين
فالمرفوع فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اى من وقت مضى يوم الجمعة وينبغى ان

مذ ومنذ

وفي البدل

يكون التقدير عنده في نحو ما رايته مذ يومان من اخبار ابتداء او يومان اي اذا ابتداء اليومان اللذان قبل
هذا الوقت بدخول الجملة الوصل اي عن وقت ابتداء يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى
وينبغي ان لا يكون منذ الجارة على المذهبين مركبة اذ يتعذر التاويلات فيهما بل يكون حرفا موافقا
اللفظ للفظ هذا المركب وقال بعض البصريين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة
وعلة البناء عنده هو الابهام اما في حال رفع ما بعدهما فلما يجيء من كون المضاف اليه جملة كما في حيث
واما في حال جره فلتضمنهما معنى الحرف لان معنى منذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخها
بمعنى الحد المضاف الى الزمان متضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا ومعنى مذ شهر اي من اول
شهر قبل وقتنا على ما يجيء انه لابد لمذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتهما فاذا تقرر
هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على انهما اسمان
واذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين وفي ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول للجمهور البصريين
انهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما على ما يجيء تقريره والثاني لابي القاسم الزجاجي انهما خبرا مبتدأ ان تقدمان
فان فسر الزجاجي مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجيء في تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت
اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين وايضا كيف يخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة متقدمة والزمان المقدم
لا يصح تنكير المبتداء المؤخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما يقول مثلا
في ما رايته منذ يوم الجمعة اي مع انتهائها الى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان اي بعدها اي بعد الرؤية
يومان فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين
كما تقدم ولا باس ان نركب مذهبا خامسا من هذه المذاهب في ما قال المالكي فيهما فنقول انهم ارادوا
ابتداء غاية للزمان خاصة فاخذوا اللفظ من الذي هو المشهور في ابتداء الغاية وركبوه مع اذ الذي
هو للزمان الماضي وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي
في جميع مواقع منذ كما يجيء وهما معنى من واذ فغلب على الظن تركيبهما منهما مع مناسبة لفظهما للفظهما
وامور النحو اكثرها ظنية فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقي منذ بنون وذال ساكنين وحق اذ ان
يضاف الى الجمل والاضافة اليها كلا اضافة كما مر فضموا الذال لما احتاجوا الى تحريكها للساكنين
تشبيها له بالغايات المتمكنة في الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلاثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان
واجب الاضافة الى الجمل الا انه وضع وضع الحروف فلم يشابه الغايات المعربة الاصل كما شابهها
حيث وكانه حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلاثة احرف او اكثر فبقي منذ كما هو اللغة
السليمية ثم استثقلوا الخروج من الكسر الى الضم لازم مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم
اتباعا للذال ثم جوزوا التخفيف بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصلي
اذ التحريك انما كان للساكنين والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل
مذكور مع تعيين ذلك المحدود كتحديد زمان عدم الرؤية في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان
مع تعيينه

تحصل

لحصل اما بان يذكر مجموع ذكر الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان المتكلم نحو مذ يومان
ومذ اليومان ومذ سنتان ومذ زيد قائم اذا امتد قيامه واما بان يذكر اول الزمان المتصل
اخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا للذكر الاول
بالابتداء كي يغني عما بعده نحو مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ قام زيد يريد يوم الجمعة
الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يتبادر منه هذا الاسم ما بعده من الايام ففي الاول اصل منذ
من اول اذ يحذف اول المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى
منذ زيد قائم من اول وقت يوم زيد واما في الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحذفه
اذ معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فنقول يضاف منذ الى جملتين اما الاسمية الجزئين
نحو منذ زيد نائم والمعنى فيها جميع المدة ولا اعلمها بهذا القيد مستعملة لاول المدة واما التي
احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة
وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة
وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي
فقط لتركبه من اذ الموضوع للماضي وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجاز من كون
يقوم مقام قام وتقدير زمان مضاف على ما يجيء تقريره في مذهب جمهور البصريين والاصل
جوازه لان يقوم كما قلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوفا كما اخترنا وجاز ايضا
ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدري لتغيير اذ بالتركيب عن صورته التي كان معها
واجب الاضافة الى الجملة فيكون كحيث واتيح على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي بعدها بحرف
مصدري لكونها غير صريحة في الظرفية فتقول منذ ان الله خلقني ويجوز ان تدعي ان منذ في مثله
مضاف الى الجملة محذوف احد جزئيها كما يجيء بعد في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز
حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل
بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب ومنذ شهرنا او كان
الباقي اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو اقول منذ يوم الجمعة
ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا الحد يجوز ثبوت الزيارة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائه وذلك
لجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت الزيارة فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان
المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد به مجرد الزمان
المخصوص نحو ما رايته منذ سنة المجاعة ومذ شهر رجب ومذ يوما لقائك ومذ عشر ذي الحجة واما ان
قصدت العدد كقولك لا القيته مذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى
الآن وكذا اليوم الثاني الى الآن وكذا الثالث الى اخر العشر فهو محال لانه اذا انقطعت
في الاول الى الآن فكيف يبقى حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشر ان قلنا

بدخول الحادثة المحدود وان لم تقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لان
ايامها اذن كساعات يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئي الجملة اذا كان الباقي
مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ نوم زيد نائما اذا كان وقت الكلام
نائما ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين في الموضع المقيد بما ذكرنا
وان لم يسد مسد المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول منذ ابتداء يومان
على حذف الفعل اي من وقت ابتداء يومين اي اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان
مبتدأ على حذف خبر المبتدأ وجاز الابتداء لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين
المتقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتعيين
الزمان الذي اخره وقت التكلم في جميع استعمالاته كما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد
او معرفة وتقدير الثاني منذ كان يوم الجمعة او منذ يوم الجمعة كائن اي من وقت كون يوم الجمعة
وجاز ان تجعل كون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة فاتني منادي واما المصدر
الدال على احدهما فتقول في المعنى الاول منذ نوم اذا كان وقت الكلام نائما اي منذ ابتداء نوم او نوم
مبتدأ وفي المعنى الثاني منذ خروجه اي منذ كان خروجه او خروجه كائن ويجوز ان يكون نحو منذ الله قائم في
في المعنى الاول ومنذ ان الله خلقني في الثاني من هذا نقول انما جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة
والمصادر نحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومنذ سفره ومنه قولهم منذ كم سرت وكم سؤال عن الزمان
اي منذ كم وقت يومين اي من وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت
ابتدائكم منها وانما جاز ذلك لخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجمع هذا مراعاة
اصل منذ من الضم اذا اضافته الى المفرد عارضة فلذلك لما ابقي ضمه حيث عند اضافته الى المفرد ولا
فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ الى ما تراه في بعض الكتب ان بين
الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها
مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذي ذكرنا اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعدها نكرة غير محدودة للدلالة
على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعها لان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع
حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى متى وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضعه ادنى
تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد جعله في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد على وتيرة واحدة والتحقيق
الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال هما ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما
المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان
اما اول مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية
يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا المعرف
غير مفرد نحو ما رايته منذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون

ان يكون نكرة نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان مختص واما ان يلي الفعل الذي
قبلهما مثبتا او منفيا نحو صحبني منذ يومان اي مدة صحبته يومان فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد
سواء كان مفردا نكرة او معرفة او لا نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه
يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا
فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيته مذ عمر او مذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد
حتى يكون فيه معنى العدد قوله المقصود اي المقصود مع العدد والنكر بمعنى مع والا كان الواجب
ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لا انك قصدت بالعدد يومين
قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يومان وقد رايته امس قال ويجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته اول
امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد كمل لانتفاء الرؤية يومان واما اذا كان في اول
اعني وقت الفجر فانما يجوز كما اذا جعلت بعض اليوم اي يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان في وسط
تجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب بعض اليوم الاخر وان اعتددت بهما معا
جاز لك ان تقول مذ ثلثة ايام قال ويجوز ان تقول ما رايته مذ يومان يوم الاثنين وقد رايته يوم الجمعة ولا
تعتد بيوم الاخبار ولا بيوم الانقطاع وقال يجوز ان تقول ما رايته مذ يومان وانت لم تره منذ
عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ما مضى اقول وعلى ما بيّنا وهو ان مذ لا بد فيه من معنى الابتداء
في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة
ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس ولا يقال مذ يوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون
مذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع
والفصل بينها بمانع لانه يجوز مذ اقل من ساعة قوله وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان
مضاف الى هذه الثلثة لان معنى ما رايته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه
سافر ومذ زمان سافر ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر على مذهبهم ومذ ومنذ الا
عندهم مبتدأ ان ما بعدها خبرها اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة
ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين مذ ما رايته
حتى يكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها قوله وبني منذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ
بالضم وقيل بني مذ لكونه على وضع الحروف ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفين عندهم
وقيل للزومهما صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليها فصار كحرف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الا
عندهم جملتان ما رايته جملة ومذ يوم الجمعة جملة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى
وان جاز ذلك اذا صحت بتفسيرها كما تقول ما رايته وامد ذلك يومان وذكروا ان الثانية صارت
مرتبطة بالاولى ممتزجة بها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسرة
وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اي ما رايته متقدما قالوا واذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر

قال كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اى منه ولا يتم لهما ذكر في نحو قولك
ما رأيته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رأيته من يومين الى الآن نفسي وهم بمعنى اول يومين
بتقدير المضاف وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا او مذ اليوم فهما بمعنى في قال الاندلسي وهذا تقريب
والا فمذ تقتضي ابتداء الغاية ولا يقتضيه في هذا تمام تقرير المذاهب وليكن الخيار في الاختيار واذا
عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان توافق بالمعطوف ما بعد مذ جرا او رفعا وان تنصب
بالعطف على نفس مذ على ما اخترنا لانه ظرف منصوب ارتفع ما بعده او انجر الى ان المعطوف ان وافق ما بعد
مذ في كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ نحو مثال الموافق
في المجموع ما رأيته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة ويوم
السبت فان لم يكن المعطوف مقصودا به المقصود بمجرور الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالف ما رأيته
مذ يوم الجمعة وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدة والآخر لمجموعها قال
البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر
في المعطوف نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام
زيد لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل آخر اى وما رأيته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف
على مذ اذ لا زمان مقدر بعده قيل وربما دخلت كاف الجر على مذ يروى عن بعض العرب انه قيل له مذ كم
قعد فلان فقال كمذ اخذت في حديثك قيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذفت
الفها وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتني لهموم طارقات وذكر قوله ومنها لدى ولدن

لدى ولدن

وقد جاء لدن ولدن ولدن ولد ولد ولدن مثل عضد ساكنة النون هي المشهورة ومعناها اول غاية
زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقلما يفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت
للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا يضاف الى الجمل منها الا حيث وذلك كقوله صريع غوان راقهن
ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدري لما لم يتمحض لدن في الاصل
للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثر اعياني قديما ولم افقر لدن اني غلام وفيها ثماني لغات لدن
بفتح الدال ولدن بكسرها فكان لدن خففت بحذف الضمة كما في عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون
فيبقى لد واما ان تحرك الدال فتحا او كسرا للساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسرا لان زوال
الساكنين يحصل بالآخر فهذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد كما مع لد تخفف
بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد قليلا كما في التصغير فالتقى ساكنان فاما ان يحذف
النون واما ان يكسر وقد جاء لد بحذف نون لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان
لدن واخواتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة في
بعض من عند الكوفيين واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند اعم تصرفا من لدى لان عند يستعمل
في الحاضر القريب وفيما هو في حوزتك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد

واعرابه

واعراب لدن المشهورة لغة قيسية قال المصنف الوجه في بناء لدن واخواتها الا من لغاتها اما
وضعه وضع الحروف لحمل البقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لبنائها وجه لانها مثل عند وهو
معرب بالاتفاق والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اى على اقل من ثلثة احرف
بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني على ما ذكر
في صدر الكتاب في حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه
في بناء لدن ان يقال انه نازع سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه
لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها واما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه
ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندى الكعبة وربما فتحت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا
انجرت بمن وقد حذف نون لدن لا يجوز حذفها مع الاضافة الى المضمر فلا يقول من لده بل تقول
من لدنه ولذلك يجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا او تقديرا ان كان جملة وان كان
ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما النصب فانه وان كان شاذا في القياس
كثير الاستعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون
الساكنة يفتح ويضم ويكسر كما سبق في لغاتها ثم قد يحذف نونه فشابه حركات الدال حركات
الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ
كراقود خلا فشبهها بالتمييز او شبهها بالمفعول في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون الا
منونة وان كانت معرفة ايضا اما شبهها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لانا لو حذفنا
التنوين لم يدر ا منصوبة هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اى لدن كان غدوة
كما قلنا في مذ يوم الجمعة والف لدى تعامل معاملة الف على والى فتسلم مع الظاهر وتقلب يا مع
المضمر وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال طاروا علاهن فطر علاها
واشدد بمثنى حقب حقواها وانما قلب الف هذه الكلم الثلاث مع المضمرات تشبيها بالف رمى اذا اتصل
بالمضمر المرفوع نحو رميت وانما شبه المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير
المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم تشبه بالف نحو
غزا لان الواو ثقيلة والياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك وفتاك لان الف
الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشيء آخر بخلاف الف على والى ولدى وقلبت الفه على الاسمية
وان كان لها اصل في الواو وتشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من المقصور الذي لا اصل لالفه بالمضمر
الا هذه الثلثة واكتفاء على ما جوزه المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه قوله وقط للماضي وعوض

قط عوض

للمستقبل المنفي معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض مستقبل عموما ويختصان بالنفي وعوض
في الاصل اسم للزمان بمعنى ابدا لكن عوض قد يستعمل لمحض الزمان فيعرب قال فلولا نبل عوض في حضنانى
واوصالي ويقال افعل ذلك من ذي عوض كما يقال من ذي انف اى فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى

أبداً لأنه مشتق من القط وهو القطع كما تقول لا أفعله البتة الآن قط لا يستعمل الا بعد النفي أيضاً
ينفي لما تستذكره بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون النفي نحو كنت أراه قط أي دائماً وقد
استعمل بدونه لفظاً لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط وقد يستعمل عوض المبني للنفي ومع الإثبات
أيضاً قال ولولا دفاعي عن عفاق ومشهدي هوت بعفاق عوض عنقاء مغرب ومخففي في جواز
لولا وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعاً عن الإضافة كقبل وبعد بدليل إعرابه مع المضاف إليه نحو
عوض العائضين أي دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكأنه ما بقي الدهر
داهر وبني قط لتضمنه لام الاستغراق لزوماً لاستغراقه جميع الماضي وأما أبداً فليس الاستغراق
لازماً لمعناه ألا ترى إلى قولهم طال الأبد وبني قط على الضم حملاً على أخيه عوض وهذه أشهر
لغاته أعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يضم القاف
اتباعاً لضمة الطاء المشددة أو المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل وجاء
في عوض فتح الضاد وكسرها أيضاً وأكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي
أم تقاسما بأسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف المبنية أمس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه
للام التعريف وذلك أن كل يوم متقدم على يومك فهو أمس وكان في الأصل نكرة ثم لما أريد أمس
يوم التكلم دخله لام التعريف العهدي كما هو عادة كل اسم قصد إلى واحد من بين الجماعة المسماة
به كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من سمع أمس مطلقاً عن
الإضافة إلى أمس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته أمس الأحدث ولم يبن صباحاً ومساء
وأخواتهما المعينة مع كونها أيضاً معدولة عن اللام لأن التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر
فيها مثله وفي قرينة ظهوره في أمس وأما سحر فاسم مشكل سواء قلنا ببنائه أو بترك صرفه لأنه مخالف
لأخواته من صباحاً ومساء وضحى معينة أبو شاذ من بين أخواته معيناً كان أو غير منصرف وإنما لم يبنوا غداً
مع قصد غد يوم التكلم كما بني أمس تفصيلاً لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدر وجوده وذلك
لأن التعريف فرع الوجود ووجود غد ذهني فكذا تعريفه بخلاف أمس فإنه قد حصل له وجود وإن
كان منقضياً حال التكلم مع أنه قد روي عن بعض العرب إعراب أمس مع صرفه كغد وليست بمشهورة وأما
بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه إعرابه غير منصرف حال الرفع وبناؤه على الكسر كالحجازيين في حالتي
النصب والجر قال سيبويه وبعض بني تميم يفتحون أمس بعد مذ قال السيرافي إنما فعلوا ذلك لأنهم
تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه من يرفع منهم نحو مذ أمس تركه أيضاً بعضهم
من الجر وكأنه شبهها بنفسه قال لقد رأيت عجباً مذ أمسا عجائزاً مثل السعالي خمسا قال وهذا
قليل لأن الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه إن سميت بأمس رجلاً على لغة أهل الحجاز بين صرفته كما تصرف
غاق إذا سميت به وذلك أن كل مبني سمي به شخص فالواجب فيه الإعراب مع الصرف كما ذكر
في باب الأعلام وإن سميته على لغة بني تميم صرفته أيضاً في الأحوال لأنه لا بد من صرفه في النصب والجر

والجر لأنه مبني على الكسر عندهم فيهما وإذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع أيضاً إذ ليس
في اسم منصرف شيء في النصب غير شيء في الرفع ووجه منع الصرف في أمس اعتبار علميته المقدرة كما
قلنا في باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعاً وبناءه نصباً وجراً كما اختاروا بناء نحو حضار
وترك صرف نحو حذام وقطام مع أن الجميع من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك
أنه جاز أن يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتدؤوا باعتبار
الإعراب إذ هو أشرف من البناء وأولى بالأسماء واختير أسبق الإعراب وأشرفه وهو الرفع فجعل
في حال الرفع معرباً غير منصرف والحالتان الباقيتان أعني الجر والنصب مستويتان حركة في غير المنصرف
فأرادوا أن تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا مستويين في الضم لم يبن إعرابها
رفعاً إذا كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق إلا الكسر وأيضاً أولى ما بني عليه الكلمة بعد السكون
الكسر وأيضاً تكون هذه الكلمة حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند أهل الحجاز وقال
الزمخشري وجماعة من النحاة إن أمس معرب عند بني تميم مطلقاً أي في جميع الأحوال ولعلهم فهموا
قول بعض تميم لقد رأيت عجباً مذ أمسا وقد قال سيبويه إن بعضهم يفتحون أمس بعد مذ فقيد هذا القول
بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بأن كلهم يفتحون في موضع الجر بعد أي جار كان فإن نكر أمس كقولك
كل غد يصير أمساً وكل أمس يصير أولى من أمس أو أضيف نحو مضى أمسنا أو دخله اللام نحو ذهب الأمس
بما فيه أعرب اتفاقاً لزوال علة البناء أي تقدير اللام وربما بني المقارن للام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام
قال سيبويه ولا يصغر أمس كما لا يصغر غداً وإن ثني أو جمع فالإعراب لأن اللام إنما قدرت لتبادر الذهن
إلى واحد من الجنس لشهرته من بين أشباهه فإذا ثني أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فيظهر اللام لعدم
شهرة المثنى والمجموع من الجنس شهرة الواحد ولبعض بناء أمس على الفتح لغة كما قال الزجاج مفترياً بقوله
لقد رأيت عجباً مذ أمسا ومنها الآن قال الزجاج بني لتضمنه معنى الإشارة إذ معناه هذا الوقت
وهذا مذهبه في بناء أمس وفيه نظر إذ جميع الأعلام هكذا متضمنة معنى الإشارة مع إعرابها قال
السيرافي لشبه الحرف بلزومها في أصل الوضع موضعاً واحداً وبطلانها الاستعمال عليه وهو التعريف
باللام وسائر الأسماء يكون في أول الوضع نكرة ثم يتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام
شابه الحرف لأن الحرف لا يتصرف فيها وقال أبو علي بني لتضمنه اللام كأمس وأما اللام الظاهرة فزائدة
إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجرداً عنها وقال الفراء أصله أوان
من آن يئين أي حضر عليه اللام بمعنى الذي أي الوقت الذي حان ودخل قال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن قيل وقال فإنهما فعلان استعملا استعمال الأسماء وتركا على البناء الذي كانا عليه والجواب
أنهما محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والآن ليس بمحكي وكذا مذهب
الفراء في أمس أنه أمر من أمسى ويقال في الآن لان وهو من باب تخفيف الهمز ومنها لما وهو ظرف بمعنى إذ عند أبي
علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل الجار وكلام سيبويه محتمل فإنه قال لما لوقوع أمر لوقوع غيره وإنما

يكون مثل لو تشبيها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف و حمل كلام سيبويه على انه شرط في الماضي كلو الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم دخل الجنة والجواب انه على التاكيد والتشبيه فكانه ادخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضعه موضع كلمة الشرط مع جملتها للغرض الذي ذكرنا في اذا ويليه فعل ماض لفظا ومعنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبنية قولهم لهي ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم حذف لام الجار لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف فبقي لاه ابوك قال لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني فبني لتضمنه الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكون الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من الياء لسكون العين كما هو اصل مذهب سيبويه في الله وهو انه من لاه يليه ففتح لخفة الفتحة على الهاء دون الكسرة والضمة وقد يحذف الياء فيقال لاه ابوك وامامه فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف لازم النصب وظاهر كلام سيبويه انه مبني قال سالته يعني الخليل لاي شيء نصبتها يعني لم بني على السكون هذا الغلط ثم قال انها مبنية او لمشابهته الحرف بعلة التصرف اذ لا تكون الا منصوبة والاولى الحكم باعرابه لدخول التنوين في نحو كنا معا واجرائه في وان كانت شاذا نحو جئت من معه اي من عنده وتسكين عينها لغة ربيعة يقولون مع زيد فان لاقى ساكنا بعده كسروا عينه نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهو الحق هي في هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبناء فيه معدوما مع المفتوحة العين المعربة لو قلنا باسميته ثم نقول يلزم اضافته ان ذكر قبله احد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله مصطحبان لم يبق ما يضاف اليه فينتصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا اي زمانا وكنا معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحالية اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا اولا والالف فيه معا عند الخليل بدل من التنوين اذ اللام لهي الاصل عنده وهي عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام استدلالا لاعراب الموضوع على حرفين في غيرهما عكس اخوك ابوك لاتها غير الاضافة ويحذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها

فصل الظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان وقد مضى شرحه فيما تقدم

فصل المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهو المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف باللام والنداء والمضاف الى احدها معنى قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قد قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل فيه حد الا الاعلام اذ الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصد المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل ذا اللام موضوعا كالرجل

كالرجل والفرس وان كان مركبا لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذي ذكرنا هناك او جعل اللام حرف عليهم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضعا افراديا ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما الا انهما وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مختص قبل بحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بشيء اولا والاصح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضماير وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان المعهود اليه او المعهود مخصوصا قبل بحكم لانه اشير بها الى خارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يختص المعود اليه بشيء قبل نحو ارجل قائم ابوه واظبي كان امك ام حمار كما يجيء في البحث فيه باب كان ونحو ربه رجلا ويحكى رجلا ونعم رجلا ويا لها قصة ورب رجل واخيه فالضماير كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم وكذلك رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منها الى مخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص اخص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقى اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا اشير به يشترك فيه جميع المعارف وتختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته لذلك اللسان فعلى هذا كل كلمة اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى خارج لدخل فيه جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان قول المصنف نحو قولك اشتر اللحم واشتر اللحم وقوله تعالى ان يأكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما يجيء في الاعلام فنقول لان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكيره الشيء شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة كذا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس فكل اسم حصل اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فنظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كقرينة الشراء الدالة على ان المشترى بعض في قولك اشتر اللحم ولا الدالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى او اجد على النار

هو كذا اى اللام التى جى بها للتعريف اللفظى والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الوصف
كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضاربتين والعلماء او تجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب
والماء واما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجية فاما ان
يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما فى الوجود الخارجى بل يمكن تصورها فى الذهن خالية
عن الكلية والبعضية لكن لا مناسبة للمشخصات الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازائها لا بازاء الذهنية
فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها اى التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله عليه الصلوة والسلام الماء
طاهر اى كل الماء والنوم حدث اى كل النوم اذ ليس فى الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز
وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش
فالمفرد المحلى يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فتقول ان الرجل
خير من المراة الا الزيدين اى الا كل واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا
اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان تقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا ولا الا اخوتك معا بل يجوز
ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا وكذا المستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان
هذا الحجر الا اخوتك الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان الا اخوتك معا بل يجوز على الانقطاع
واما الجمع فيصح استثناء الجمع والواحد والمثنى منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا زيدا لان الجمع
المحلى بالالف واللام فى مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت
العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل علماء وهكذا حال المفرد والجمع فى غير الموجب قال عليه الصلوة والسلام
لا تحرم الاملاجة اى كل واحد من هذا الجنس وكذا الاملاجتان اى كل اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى
من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو نحو ما لقيت بل هو
بمنزلة منكر فى سياق الموجب مفرد وغيره فى استعماله اى ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة
فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين فقوله تعالى لا تدركه
الابصار اى شىء من الابصار لا جميع الابصار كما توهم بعضهم فحال الجمع فى الموجب وغيره خلاف حال
المفرد والمثنى هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين
او رجالا فلا يستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها الا امثالها فتقول ما لقيت رجلا الا الزيدين
اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت رجالا
الا الزيدين ولا يجوز الا اخوتك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال
وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية
على ما يجىء فى بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوصف او التثنية نحو ما اعطيك الا التمرة والا التمرتين
فلا فرق بين المعرف والمنكر معنى كانك قلت ما اعطيك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه
علامتاهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذى اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذى

الذى فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى رايت تمرا او رجالا شيئا من التمر وجماعة
من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة
من القرينة كالرؤية وكانك قلت لقيت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام
اذا بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا
النوع بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير
منك كما مر فى باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التى للمعهود الخارجى قوله
وهى المضمرات قد تقدم ذكرها ونعنى بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرها
وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند
المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يشار اليها وكذا الموصولات من دون الصلات مبهمة
عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعنى ان
حرف التعريف هى اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال اللام
التعريف والدليل على ان اللام هى المعرفة فقط تخطى العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة
امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها
العامل الضعيف واما نحو ان لا يفعل وان لا تفعل وبلا مال فلم يجعلها لا خاصة من جميع ما هو على
حرفين كجزء الكلمة فلذا يقولون اللافرس واللاانسان واما نحو بهذا وفيما رحمة فان الفاصل بين العامل
والمعمول الا لم تغير معنى ما قبله ولا ما بعده عن الفصل كلا فصل وللامتزاج التام بين اللام وما دخلت
عليه كان نحو الرجل مغايرا لرجل حتى جاز توالى الهمزة فاقتين ولم يكن ابطاء وانما وضعت اللام ساكنة لتحكم
الامتزاج وايضا دليل التنكير اى التنوين على حرف فالاولى كون دليل التعريف مثله وقال الخليل ال
بكمالها الة التعريف نحو هل وقد واستدلال بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها
فى التذكر نحو قولك ال اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند
الاضطرار كالوقف على قد فى نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وكذلك
قوله يا خليلى اربعا واستخبرا ال منزل الدارس من اهل الحلال وانما حذف عند عدم القطع فى الدرج
لكثرة الاستعمال وذكر المبرد فى كتاب الشافى ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضمت
اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفى لغة حمير ونفر من طى ابدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن
تولب رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام فى امسفر ولام العهد اللام التى عهد المخاطب
مدلولها بعينه قبل ذكره اى تعينه واخذ ذلك يقال عهدت فلانا اى ادركته وعهده اما بجرى ذكره
متقدما كما كان فى قوله تعالى انا ارسلنا اليكم الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب
به قبل الذكر بلا جرى ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضى اذا لم يكن فى البلد الا قاض واحد
مشهور او امير واحد وقد يزاد اللام فى العلم كقوله وبالنسر عندما ماتى وفى الحال نحو الجماء الغفير

مطلب فى الالف واللام

لام العهد

التعقيد وفي التمييز نحو الاحد عشر الدرهم على قبح كما يأتي في باب العدد وقد تكون الزايدة لازمة كما في الذي ومتصرفاته ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير نحو برجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا يعوض من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة اذا كانت جملة والخبر المشتق ويجوز في غيره كقوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعرفها البصريون واللام في وصف اسم الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهي في غير الموضعين لتعريف الغايب نحو ضرب الرجل ويعرض اللام العهدية الغلبة كالصعق في البيت على ما تذكر في الاعلام قوله والنداء نحو يا رجل ومن لم يعده من النحويين فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب النداء قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظية وانما تعرف بالمحضة ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام كغير ومثل على ما مر في باب الاضافة قوله

العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لتناولها بالوضع اي معين كان بخلاف العلم على ما تقدم قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما يتناول بوضع آخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي به شخص آخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعينين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقايق الذهنية المتعقلة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوع لحقيقة في الذهن متحدة فهي اذا غير متناولة غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس على وجه التشريك واسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس اذ ليس موضوعا له على ما اختار فقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمتواطئين قال الاندلسي فلا تعرف في اسد معين في الخارج اسامة كما تقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الاشياء من هذا الجنس مطلقا لا واحدا محصورا بالاوصاف المعرفة وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كلا الا الاسد تعالى لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنسين انهم رأوا نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر واويس لها احكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على اويس واضافة ابن آوى وابن وبنت

ال

الى غيرها كما في الكنى في اعلام الاناسي ويجي عنها الاحوال ويوصف بالمعارف فوقع هذا الكلم يطلق على بخلاف نحو اسد وذيب وضبع فان ذلك لا يجري مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة واقول اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسي فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطير والوحوش واحناش الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحارث في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان ومن اكثر هذه الاعلام لمعنى يناسب المسمى بها كحضاجر لعظم بطنها وابن دأية لوقوعه على دأية البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنية شعوب وام قشعم وللمبرة برة وللكلية فجار وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان فالدليل على علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا واما اولق فهو علم للوعيد فاولق يحتمل ان يكون خبره والدليل على انه ليس بافعل التفضيل ولا افعل فعلاء وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الان اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلاء بل هو مثل ارمل وارملة واولاة ايضا علم فمن ثم لم ينصرف ونحوه قولهم السن الحقة وليس اولى لك اسم فعل ايضا بدليل اولاة في تانيثه بالرفع والان ضبط اولاة الى الستر الزبير الان نوا اماهاو الان فان لم يتعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي فتجرد اولى عن التنوين للعلمية والوزن وقبوله التاء لا يضر الوزن لان ذلك في علم آخر فهو كما لو سميت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق لا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المخصصة قال ولانت اجرأ من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر فيصح الاستثناء من علم كما صح في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا فتقول اسامة تفترس الانسان الا الداجن منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب واللحم والسوق وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة في اصطلاحهم غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي توزن بها اذا اعتبر

بها عن موزوناتها تجري الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب على ما يجي فقالوا فعلان
الذي مؤنثه فعلانة منصرف فوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا
الصرف منها ما جامع العلمية فيه سببا آخر كتاء التانيث نحو فعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف
والنون المزيدتين كفعلان او الالف الزايدة المقصورة للتانيث واذا نكرت هذه كلها بدخول
كل او رب او من الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان حاله كذا وان
كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف للتانيث وللمعنى
نحو قولك كل فعلى تقلب الفه في التثنية ياء فانه يجوز فيه الاعتباران ان جعلت الالف للتانيث لم تصرفه
وان جعلتها لغيره صرفته للتنكير بدخول كل وذلك لان نحو ارطى وسلقى داخلان في فعلى فهذه الاوزان
يقصد بها استغراق الجنس لان معنى فعلان الذي مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا
الجنس حتى يستغرق كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امراة ذلك ومما عد الاول
من الاعلام دون الثاني بدليل صرف تمرة وجرادة لانهم رأوا بعضهم فقولا الكنا الاعلام عن
مدلول الى مدلول آخر فان افعل مثلا وضع لغة للزائد في الفعل على آخر نحو من الفعل كالكبر
من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة
بعدها لام وبعضهم من جعله من مجال الاعلام نحو قولك فعلة التي لا معنى لها لغة وقوي هذا الوجه
المجوز لالحاقها بالاعلام انهم ازالوها اذا عبرت بها عن موزوناتها الا يقع على ما امتنع منها
كما يقع النكرات فعبرت عن النكرات لفظا ومعنى فان قلت جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام
دون الاوزان التي يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل
اي عاقل او جاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظة
معينة لا معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذكر المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريح فيه
صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس آخر او من مجاز
جنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاول فان المراد [illegible] موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي
ومن ثم قال الخليل لما سأله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد
قلت لا ينصرف فقال افعل هنا ليس بوصف وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا
لا ينصرف وكما ان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل عليه فمعنى افعل هنا
وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع
افعل بحذف التنوين قال المصنف انما ذهب الى اجرائه مجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الاسد
فانك تجريه مجرى الاعلام كما كانت في الجنس علما فكذا يجري الوزن هنا مجرى الجنس اي الذي ليس معه الموزون
نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن مع الموزون فمعناه
الموزون واذا كان مع الموزون فمعنى الوزن او معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن

فليس

هذا الوزن فليس مع الحالين كاسامة في حالتيه اي كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الحالين علم
وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما للماهية معينة كما ادعى وليس اسامة المراد به واحد من الجنس
مجازا عنها محمولا عليها في العلمية كما بينا بل تعريفه في الحالين لفظي وليس قياسا فقياس علمية الاوزان
ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى آخر هو الوزن او مرتجلا له كما كان الاول منقولا
من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلا له مع اجرائهم لمثل هذا مجرى الاعلام بنوعين نحو مفاعلة
في نحو قولك ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لا تنوين
الصرف والكنايات التي هي كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه الصرف وترك حكم الموزون
قال المتنبي كان فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب فمنع الصرف لان موزونه خولة
وتقول مررت برجل افعل اي احمق وقال المازني ليس في فعلة علمية ولا في افعل معنى الوصف فهو اذا نظر الى
لفظ الكناية لا الى الموزون المكنى عنه ولا يصرف نحو فعل ومفاعل لاشتمالهما على سبب منع الصرف ويصرف
نحو برجل افعل اي احمق وفعلة اي حمزة ومذهب سيبويه هو الحق لان معناه معنى الموزون والكناية عن
العلم جارية في اللفظ مجراه بدليل ترك اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما يجي واما ان اريد
بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتها حركة وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها اولا
نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل
الذي لا حظ له في الصرف فلا في تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة كقولك افعل الامر همزته مكسورة
امر للمخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات اولا والاول ان كان وزن فعل فحكمه
في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه
معناه فليس بعلم وفي جريه مجرى موزونه في الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون
بل المراد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر وان النكرة في حكم الكلام
في الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان نفسها فالحكم ما ذكرنا وقال ابن جني في بيت
وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما
فلا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ضعف ثلثة غير منصرفين وماية ضعف خمسين قال المصنف
الظاهر انه جاز انه ابتدئ ثم اسقط لضعفه قال ووجه ابتدائه ان ستة مبتدأ فلولا انه علم لكنت
مبتدئا بالنكرة من غير تخصيص قال ونعم ما قال وجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس
كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امراة اي كل رجل وذكر في كل نكرة قامت
قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها يجوز الابتداء بالنكرة ههنا كونها للعموم وقد جاءت النكرة
غير المبتدا اي في غير الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت وقوله ونغلي سواها
واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك من كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك
لان مثل هذا موضوع لشي بعينه غير متناول لغيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ وحده

يكون بعض الاعلام اتفاقيا اي يصير علما لا بوضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة الاستعمال
في فرد من افراد جنسه اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعينة باداتي التعريف وهو اللام والاضافة
فالعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب على عبد الله من بين اخوته وكذا ابن عمر
وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام في الاصل لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بجري ذكر
المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني فان
معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم لنا معاين من النجوم لكون هذا الاسم اليق به من بين امثاله
وكذلك البيت في بيت الله لا تخيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن عباس لان التعريف
الحاصل بالاضافة كالحاصل بلام العهد سواء فكانه يقال غلام زيد لمن لا يليق غلامه بهذا الاسم يكون اعظم
او اختصهم به وبالجملة لاشهرهم بغلاميته حتى كان غيره ليس غلاما بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف
وذا اللام الغالبين في العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما في سائر الافراد التي شاعا فيها قبل
العلمية فاذا صارا علمين لزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها كما قيل في النابغة نابغة
وذلك قليل والد... يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه وورد
المبصر فال هو حال عن النكرة قال ولا يكون علما مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الغوالب نقلها
سيبويه في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد التنكير نحو رب زيد
لقيته وقولهم لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات او يعرف بعد ذلك بان يدخل عليه اللام
كقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله والاضافة نحو قوله علا زيدنا يوم
النقا رأس زيدكم باسم ماضي الشفرتين يماني وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه
كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخيل وانمار الشاة ومضر الحمراء وان لم يكن اشتراك في العلم واذا ثني العلم
او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى
او المجموع لم يوضعا الا في اسماء معدودة نحو ابانين وعمايتين كما يجيء فاذا زال التعريف العلمي
وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل المصنف وجب جبر ذلك التعريف الفائت باخص اداتي التعريف وهو اللام
فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا نحو قولك خرج القاضيان اذا لم يكن
في البلد غيرهما او كانا اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف مع القبائل
واجرى مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل
فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتها ايضا قلت ليس
كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى الكره وهو من مثل جاءني رجل
ورجل ولما علموا انهم ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه
على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك فجبروا التعريف الزائل بالزام اللام لزوم التعريف العلمي فكان
فيه توفية الامرين جميعا الخلاص من التكرير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان كان النوعان

وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام
وذلك في اشياء مشتركة الاسماء متصاحبة ابدا فمنه لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان
الريان لكثرة الماء فيه وللآخر ابان العطشان لقلته فيه وكذا عمايتان جبلان للهذيل مفتاد
اسم كل واحد منهما عماية وكذا اجماد ابان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد الجبلين مثلا
لما لم ينفرد من الآخر جاز ان يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما تسمي مثلا شخصا بزيدان
بخلاف شخصين يسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص
مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان وعرفات كابانين وعمايتين فكان كل موضع منها كان يسمى عرفة
فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة
بل هو كمساجد موضوع لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي خاصة
فيجريان مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما تجري افعل بمعنى
احمق مجرى عنتر في الامتناع عن الصرف علما وكالجون تنكير فلان كساير الاعلام فلا يقال جاءني
فلان وفلان اخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن المكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كني
بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسماء كانت او كنى ادخل عليها لام التعريف فيقال الفلان والفلانة
وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية اعلام الاناسي
لان انس الانسان بجنسه اكثر فعلمه اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج
وتبعه المصنف ان لفظ فلان لم يات الا حكاية كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض
بما روى الاصمعي عن ... العبسي سكتوا شبيبنا والاحص واصبحت نزلت عنا لكم بنو ذبيان اذا
فلان مات عن اكرومة رقعوا معاوز فقده بفلان وبقول معن بن اوس المزني اخذت بعين
المال حتى نهكته وبالدين حتى ما اكاد ادان وحتى سألت القرض عند ذوي الغنى ورد فلان حاجتي
وفلان ويكنى بهن وهنة مفتوح العين وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة
ويدخل جميعها اللام واذا سكنت النون فتاء التانيث مبدلة عن اللام كما في اخت وبنت سكنت
العين ليؤذن بان التاء ليس لمجرد التانيث لان تاء التانيث يفتح ما قبلها قيل وقد يكنى بهن عن العلم كما
في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد انه اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن يعني عبد الله
وحسنا وابراهيم بني حسن وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كناية عن الجنس
اي على لئيم ولئيم ولئيم حوشوا عن ذلك ومنه يا هناه للمنادى غير المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن ويا
هنان ويا هنون وفي التانيث يا هنة ويا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخرهن ما يلي اواخر المندوب
وان لم يكن مندوبا فتقول يا هناه بضم الهاء في الاكثر وقد يكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء تزاد
في السعة وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجية وقال يا رب يا رباه
اياك اسل في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين وحمله اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا

في السعة اعني في هناه مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما ابدلت هاء في هنيهة
وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو ابدال الهاء كساد وان لم يستعمل هناء اي ابدا
في اياك فقالوا هياك وبجر الكسرة هاء هناه يقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص الالف
والهاء بالذكر وايضا لحاق الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش
نحو ياهناه وياهنانا ياه وياهنانيه كما في المندوب ويا هنوتاه ويا هنتاه المستلحق والقياس
هنوت لان لام واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو
اما عن اسم اما عين كثور واسد او معنى كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غيرها كما مر وقد يكون الا
صوتا كببة واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كتغلب ويشكر واما امر كاصمت لبرية
معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وببلدة اصمت اي الوحشي
المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما تغير لفظها عند النقل
تبعا لنقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس ومنه قولهم
ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قائما على رجله من غير ان يقعد
متأنيا فيه فالمرتجل نحو حنتف وفقعس وقال بعضهم هما منقولان من الحنتف اي الجراد والفقعس
اي البلادة وما كان مشتقا من تركيب مستعمل لكن غير للعلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش
اي سعته او نقصانه كعمر مع تغيير الحركة كان اولا فهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من شيء الى آخر وان
كان مشتقا واما ان غير عما هو ثابت في الجنس اما بفك الادغام كما في محبب اسم رجل والقياس محب
وليس من تركيب محبب كقردد ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب للارض
وموهب لرجل والقياس كسر العين كموعد وموعظ ولبنا على مفعل من مظلب ومهلب لانهم لم يستعملا
في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعدي كرب عند من قال اصله معدي كمغزي ومرمي لا معدي واما بتصحيح
ما يعل كمكوزة لرجل ومريم وليبا بفعولة ومفعل من مكن ومرم لعدم استعمالهما واما مدين فيجوز
ان يكون من مدن اي اقام واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سكون عينها
ولامها يا يكون الحاوي والحواة ليسا من تركيبها بل من حوى اي جمع لجمعها في سقط وعند غيرهم اصل
حية حيوة لقولهم الحاوي والحواء فقلبت العين الى موضع اللام في حيوة عندهم فالكلم
بهذه التغيرات عند النحاة مرتجلة لانها لم تستعمل في هذه الاجناس مع هذه التغييرات وكونها
بنقلها والتغيير اما مع النقل او بعده في حال العلمية كما في شمس لجاز والاعلام على ثلثة اضرب اما اسم وهو
الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كببة وقفة وعابد الكلب
في الذم وكالمصطفى والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في الذم
اشهر منه في المدح والنبز في الذم خاصة واما كنية وهي الاب والام او الابن او البنت مضافا فانت
نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن آوى وبنت وردان والكنية من كنيت اي سترت وعرضت كالكناية

سواك

الكنية عند العرب يقصد بها التعظيم

سواك لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين
اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم
المكني بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس يانف ان تخاطب باسمها وقد يكنى الشخص
بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المؤمنين علي رضي الله عنه وقد يكنى في الصغر تفاؤلا لان يعيش
حتى يصير له ولد اسمه ذاك واذا قصد الجمع بين اللقب والاسم اتي بالاسم اولا ثم باللقب
لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجمعها
ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا ونصبا على المدح او الذم لكونه متضمنا
لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او مختلفين في ذكرهما وان
كانا مفردين او واو لما جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر كلام البصريين
وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا وهو الاولى لما روى
الفراء قيس قفة ويحيى عينان لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس واجراء
الرقيات عليه والاشهر اضافة قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب لقيس والاضافة
كسعيد كرز او على ان الاضافة لادنى ملابسة لنكاحه لنسوة اسم كل منهن رقية وقيل هن جدات
له وقيل بنات كذلك قال قل لابن قيس اخي الرقيات ما احسن العرف في المصيبات وقال
في الاحجار ومن طلب الاوتار ما حز انفه قصير ورام الموت بالسيف بيهس نعامة لما صرع القوم رهطه
تبين في اثوابه كيف يلبس وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب فيرجع ثم تقول اذا ركبت
بيتا من الالفاظ فان كان ذلك مثنى او مجموعا على حدة كظابان وضاربون او جاريا مجراهما
كاثنان وعشرون اعربته الاكثر اعرابه قبل التسمية وجوز ان تجعل النون في كليهما معتقب الاعراب
بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان حروف نحو عبيلانة غاية حروف الكلمة فلا تجعل النون
في مستعتبان ومستعتبون معتقب الاعراب فاذا اعرب النون الزم المثنى الالف دون الياء
لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة قال اتانا بالحي
بالسبعان والزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس
لكن النسبة الى البحران الذي هو القياس اكثر فتحوا اكثر من بحريني وان كان استعمال البحرين مجعول
نونه معتقب الاعراب اكثر من استعمال البحران كذلك وجاء في الجمع الواو قليلا مع الياء قالوا قنسرين
وقنسرون ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لان منهم من يقول في كلامهم موصوص وقال الزجاج
نقلا عن المبرد يجوز الواو وقبل النون المجعول معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا
الى هذا قال ابو علي هو بعيد عن القياس وقال في قوله ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا بكسر النون
انه اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الناطرون بالنون
والطاء المكسورة وقد روي في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي وجب ان لا يكون

الاعلام على ثلثة اضرب

اللام للتعريف اذا بل على الاسم الاعجمي والا انكسر في موضع الجر وان مثلنا عرنى فليس النون معتقب
الاعراب لانفتاح فكان القياس الماطرين بالياء فمن جعل الواو مكان الياء اشكال وطولونه وجبل
لعجمتان واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء نحو عرفات واذرعات ففيه المذاهب الثلثة المذكورة في
اول الكتاب عند ذكر التنوين واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب
الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية
كقولك من الكستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد جاء معربا نحو ليت يوم ينصب
قال ليت شعري وابن مني ليت ان لوا وان ليتا عنا ثمان اولتها بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا
وان اولتها بالكلمة اما اللفظ فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان
كان على اكثر او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ
وقصدت الاعراب ضعفت الثاني اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلتها علما لغير
اللفظ فانك لا تضعف ثانيها بل تقول جاءني كم ورايت منا مخففين فتجعل من باب ما حذف لامه نسيا
وهو حرف علة كيد فلذا تصغر على كمي كُميّة وانما جعلتها من باب محذوف اللام لان المعرب لم
يوضع على اقل من ثلثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه لم يكن لها لام في الوضع فكان جعلها
من باب يد اي مما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولى ويقوله في الاول الكثرة من الكم ومن القلة
وذلك لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ الملابس بتغيير لفظ بتضعيف ثانيه ليصير
على اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية اي المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظ ايضا بالتضعيف
لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء
جعلته علما للفظ او لغيره نحو لوّ وكيّ ولاء وهوّ وفيّ تقول هذا لوٌّ مُوقِنَةٌ ولاءٌ زدت على الف لا الفا
اخر وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف اخر
سقطت حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف ولا يجوز وكذا لو اولته بالكلمة او سميت به المراة
وجب التضعيف لانا لا نامن التنكير فيجيء التنوين اذ او حكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف
العلة الثاني همزة بكل حال نحو لوء وفيء ولاء والاول اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي
ولاجل الخوف من بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا
ثا ان لم يكن المعرب منها علما ضعفت الالف فتقول هذه باء وتاء وثاء وليل تنكيرها وصفها بالنكرات
نحو هذه باء حسنة واما زاي فهو على ثلثة احرف اخرها الياء كالواو اعربته او لم تعرب وبعضهم يقول زي
نحو كي فاذا ركبتها واعربتها قلت كتبت زايا نحو كيا ولا يجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم بعد التركيب
مع عاملها فلا تقول كتبت باء حسنة كما جاز في نحو من وما وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة
ليستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز للحكاية تلك الحالة في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها
لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة

مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية
اذا سمي بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها كما جازت اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذا معناها
الذي كانت بسببه مبنية اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعي معناها
من وجه وذلك ان معنى ان تنصب وترفع الى ان التي معناها التحقيق تنصب وترفع فلك اذا نظرت
الى اصل معناها حادي الدليل على ان الكلمة نحو قولك هذه بادي مزيدة ولم يكن في اصل الوضع كقولك في الكاف
بانا انا بلا مد وما وضع على ثلثة يكون في حال الافراد ايضا كذلك كزيد وعمرو وبكر وسيبويه جعل ابا جاد
وهواز او حطيا بيان مشتقة عربيات وهي اذا منصرفات وجعل سعفص وكلمن وقرشت
اعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان ابا جاد مثل ابي بكر وجاد من
الجواد وهو العطش وهواز من هوز الرجل اي مات وحطي من حط يحط وقال المبرد يجوز ان
يكون كلها اعجميات قال السيرافي لا شك ان اصلها اعجمية لانها كانت يقع عليها تعليم الخط بالسريانية
وقرشيات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ او بعض الكلم
واذا سمي بفو قال الخليل تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الواو
ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في ذو والذا سمي به فانه يقول هذا ذوي
كفتى بناء على ان عينه متحركة وقال الخليل بل يقول ذي فعل بقلب الواو ياء لسكون العين على ما هو
مذهبهما في باب الاضافة واجاز الزجاج في فو اذا سمي به ان تقال فوه ردا الى الاصل ولا يجوز
تشديد حرف العلة كما شدد في هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي وان سميت ببعض ثنا
بنو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان سميتها هاء بني فهو كما
لو سميتها بهند في الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة او لا فان كان
اما ان يكون متحركا في الاصل كواو العطف ولام الجر وياء الاضافة على قول اولا فان كان متحركا
كمل ثلثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه اولى لكون الملحق غير ملفا نسبته حركته وانما جعلوه
ثلثة لما يلحقه من التصغير والجمع للمسمى به الجزئية ولو زدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقطت
بالتنوين فصار المعرب على حرف وتقول في المسمى بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا كلام
التعريف عند سيبويه بالاضافة على مذهبه فحكم عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجيء وعند غيره
تحرك اللام بالكسر ثم تضعف بمجانس الكسر اي الياء فيقال لي وذلك لانه لا بد من تحريك هذا الساكن
المبتدا به اذا اردنا زيادة حرفين عليه والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الياء ففتح لثقل
الكسر عليه ولانه فتح في نحو غلامي ثم تضعف بمجانس الفتح فيقال يا وان كان الحرف الواحد جزء كلمة
فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا
فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل بشيء من تلك الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف
فتقول في جيم من جعفر جعف وقال غيره بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء كمل بالعين

جد

يجوز في المسمى به آء رجل وان كان حيا كمل بالتاء فيقال رح ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام
لان الكلمة المحذوفة الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازني يكمله بالعين
لكونه اقرب نحو رجل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعة والاخفش يكمله بالفاء نحو رل
فيكون محذوف العين كسنة وهو اولى لان المحذوف الفاء لابد من بدل كما في عدة وان كان
الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عنتس فالمبرد يكمله بما كمله المتحرك اى برد الكلمة الى اصلها وسيبويه
بهمزة الوصل مكسورة فيقول اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل فتقول
هذا اس وقام اس وقال قد لقى بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو م الله بتخفيف الهمزة
ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه
لازم فيبقى الاسم على حرف ورد ايضا بامتناع جلب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد
سيبويه ويقطعها لاختصاصها بالاسم وقيل لان همزة الوصل في الاسماء العرفية قليل وانما يكون في الفعل
والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل
قطعتها كقولك يوحش احمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على
حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين التكميل ببعض تلك الادلة كما ذكرنا
في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني واما بالفاء عند الاخفش
وان كان ذلك الساكن قبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة
لما ذكرنا وان كان في الاسم كنون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها فيقول انط وان سميت بفعل مفكوك
الادغام جزما او وقفا كاردد ويرددا ادغمت فقلت اردّ ويردّ غير منصرف لان
المفكوك قليل في الاسماء كعردد ومهدد كثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل
انما كان بعارض زال في الاسم وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سميت بالبيت
من قولك بنات البيي ولهذا يرد اللام اذا سمي بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا كيغز
ويرم ويخش واغز وارم واخش ونحو يقل ويبع وخف وقل وبع فيقول جاءني يغزو ويرمي التنوين
للعوض كما في قاض اسم امراة ويخشي كيحيى واغزو وارم واخشي ويخاف ويقول ويبيع وتقول
ويبيع وخاف كما مر في غير المنصرف واما يبل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لم تحذف لموجب
الجزم ولا الوقف ويرد اللام مع العين في يك لان اللام حذفت تشبيها بحروف العلة في لم يغزو ويحذف
هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سمي به نحو ره وقه ويرضه لانها للوقف ويرد مع اللام المحذوفة
للوقف في ره الهمزة التي هي عين اذ لم يكن يردها لاحتجت الى زيادة الف اجنبي كما تم في لا والرد
الاصل اولى فتقول جاءني رائي والاخفش يرى همزة الوصل ايضا مقطوعة فتقول ارائي غير منصرف
لان الراي تصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة وكذا يرد مع اللام المحذوفة الفاء
في قه نقول جاءني وقى اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في في وانما فتحت الواو لخفة

الفتح

مسئلة

الفتح ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل
لزوم الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو
حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في ضربت نحو اكلوني البراغيث وجب الحاق
نون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعرب
باعراب المثنى والمجموع وان تجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيتصرفان ويضربون
على لغة يتعاقبون عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجمع فيكون من باب التسمية
بالجملة وقد مر ذكره في المركبات ولو سميت بذوي واولي فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة
ولو سميت بيضربن على لغة يعصرن السليط اقاربه جعلت النون معتقب الاعراب ولم تصرف للتعريف
والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانها كهند اذا سمي به مذكر والتاء ليست للتانيث
بل بدل من اللام كما مر في غير المنصرف وقال بعضهم لا ينصرف لان في التاء رائحة التانيث
لانه علم مذكر واما هنت اذا سمي به فانك ترده الى هنة لان لم يرد فاجاريا على القياس
بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وينزع اللام من الاسم الذي كان لازما
اذا سمي به كالان والافضل والذي والتي ونحوها لان اصل العلم الاستغناء عن اللام واذا سميت
السور باسماء حروف المعجم التي في اوايلها او سميت بها غير السور من انسان او غيره فان امكن اعرابها
وجب ذلك اذا كانت مفردة نحو قرات قاف ونون غير منصرفة للتانيث والعلمية ويجوز الصرف
كما في هند وكذا اذا سميت بها امراة وان سميت بها رجلا فالصرف وكذا وجب الاعراب مع منع
الصرف ان كانت مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان
طس بوزن قابيل وكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية
لا غير وحكي عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع
صاد والباقي حشو لا يعتد به قوله واعرفها المضمر المتكلم اى اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف
لانه ربما يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه حدها
على ما ذكرنا من حد المعرفة ما لم يشر به الى خارج اشارة وضعية والاعتراضات تفهم من حد المعرفة
واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا
سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق
احتمالا مرجوحا فلهذا الى القرينة نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان وما جاءني رجلان هما اثنان
وهل جاءك رجال هم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلذلك الحاق
لا رجل ظاهر في الاستغراق محتملا لسواه واذا دخلها من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو
نحو لا رجل اى لا من رجل كان نصا في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما ذكر النحاة لكنها مفيدة
لنص الاستغراق لان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدئ منه بالجانب المتناهي

وهو الاحد ويكون الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكانه قيل ما جائني من الجنس
من احدهم الى ما لا يتناهى ثم نقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني احد ومن احد
وان وقعت النكرة لانه سيا في الاشياء الثلثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون
للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتدأة كتمرة خير من الزيتون ورجل خير من امرأة
وقليلا في غيره كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على كونه في الموجب مجازا في العموم
بخلاف المعرفة باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم لان الاستغراق
يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام والسبق الى الفهم بلا قرينة
اقوى دلائل الحقيقة قوله اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء مقصودة بتحديد الفاظ
العدد لا ماهية العدد وكمية الشيء عدد المعدود لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد
المعين كما ان ماهية الشيء حقيقته الصيغة التي يستفهم عنها بما الموضوع للاستفهام عن حقيقة
الشيء وكيفية الشيء وضعه المعين الذي يستفهم عنها بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين
احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج عنه المئات والالوف وقوله آحاد
جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية
آحاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فتقول واحد فليس هنا آحاد اشياء وكذا اذا قلت
اثنان في جواب كم درهما ولو دخل رجل ورجلان لانهما وضعا لكمية الشيء وان كانا وضعا مع
ذلك لماهية ذلك الشيء ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء يخرج منه نحو رجل ورجلان ولم
يخرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل فرد من الواحد والمثنى وما فوق ذلك وتجوز
ان يقال ما وضع لكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند
الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين
من العدد قالوا ان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج
الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل
الواحد ويدخل الاثنان لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة اي الموضوع للكمية يدخل الواحد
والاثنان اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف يعني ان الالفاظ التي يرجع
اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك الاعداد غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ
متفرع منها بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرون واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلثة
وعشرين وكاحد ومائة و كمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصل العطف كما تقدم واما
باضافة نحو ثلثمائة وثلثة آلاف ونحو ذلك ثم شرع في كيفية تبيين استعمالها للمذكر والمؤنث
فقال واحد واثنان واحدة واثنتان وثنتان يعني ان واحد واثنان للمذكر وواحدة
واثنتان وثنتان للمؤنث يجري واحد واثنان في التذكير والتانيث على القياس في التاء

للمؤنث

الواحد

للمؤنث والجمع منها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فما
بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كساير الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم
واحدون والتكسير وحدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال
في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسرها ووحيد ويبدل الواو في هذا التركيب
همزة اما في احدان فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة في الاول كاجوه او في الوسط
كقؤوس واما في احد فشاذ عند الجمهور واما في احدى فهو قياس عند المازني اي ابدال الواو المكسورة
في الاول همزة كالدة واشاح شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنيفة اختاروا
واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في التنييف واحد وواحدة ايضا لكن
قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل
واحد عشر ويستعمل احد واحدى في غير التنييف ايضا مضافا نحو احدهم واحدا
ولا يستعمل الا في التنييف او مع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا للعموم العلماء بعد نفي
او نهي او استفهام او شرط نحو ما جاءني احد ويلزم الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن
كاحد من النساء ونحو نادر وقد يستغنى عن تقدم النفي بما بعده ان تضمن ضميره نحو ان احدا
لا يقول كذا ولا يقع احد في ايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد
ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في غير المؤنث لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن
وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فبدل اتفاقا
كانه لما لم ير في نحو ما جاءني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقال همزته في كل
موضع بدل من الواو ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب
بلا تنييف ولا اضافة استعمال واحد قال الله تعالى قل هو الله احد وقد يقال في المدح ونفي المثل
هو احد الاحدين وهو احد الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها بسدرة وسدر فمعنى هو احد
الاحد داهية هي احدى الاحد قال ... استار ... احدى الاحد ويستعمل استعمال الاحد في الاستغراق
في غير الموجب الفاظ وهي عريب وديار ودياري ودوري وطوري وآدم وارم وكتيع وكراب ودعوي
ونشفر وديهم وشيء وقد لا يصح نفيا ولا ... وابر ... والزاي وتامور وتومور وتومري
وتري واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من الشيء واثنان محذوف اللام والتاء للتانيث
مثل بنت بالتانيث فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث
وتكلان قوله ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر يعني ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال واربعة رجال
وثلث الى عشر للمؤنث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة وقد مر في باب التذكير والتانيث وعلة ذلك
بوجوه والاقرب عندي ان يقال لما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه
واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية فبل

ان يستعمل في المعدود كما في جاءني ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد ستة ضعف ثلث واما وضع
على التأنيث في الاصل لان كل جمع اغابيص مونثة كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا
صار المذكر نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتانيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد
عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما يذكر في موضعه ثم غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرأ عليها
اذا معنى الوصف اذ صار معنى رجال ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها
كان استعمالها غير تابع لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثة وان كان الثاني
ايضا كثير الاستعمال وكذلك الجار لهاة اصل هذه الالفاظ في الجمع ولقصد التخفيف ايضا باضافتها
الى المعدودات لحصول التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه الشاعة اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف الى
معدوداتها فان لم تضف نحو احد عشر الى تسعة وتسعين فلعلة كما يجيء فاضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة
جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين وهل المضاف اليه الان باق على موصوفيته
كما هو مذهب الكوفيين او موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصريين
فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة فلا منع ان يقال بجواز الكوفية نحو الثلثة الاثواب بتعريفهما للمضاف
لان الاضافة عندهم في مثل القطيفة فلم ينكر دخول اللام في الاول وان كان تعريفه كهو تعريفه كما مر في باب
الاضافة ولم يبق ذلك عطلا لانه لم يتبع الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع في الوجه هذا فلما تبدل الوصف
في الفاظ الاعداد وجرت تابعة لالفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلثة والتاني ابدا مائة وان لم تجر
على الموصوف في ما كان موصوفا بعدها او مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما بحو ثلثة من الرجال
واما منصوبا جاز اجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمونث بالتاء مطلقا
فان هذا الفرق بطريقه في الصفات المشتقة كضارب وضاربة اما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة
وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن لا كالاعداد
في الكثرة فنقول بتعيين الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوع هي عليه و
ذلك من ثلثة الى عشرة لكونها صفة الجمع والجمع مونث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان
صفة للجمع فقيل رجال ثلثة كرجال ضاربة واذا جيء بما كان موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلثة رجال الاعداد
تابعة لها في التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه آخر للغرضين المذكورين واما اذا كان المميز مفردا
وذلك فوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يبق على الموصوف المؤنث بجمع كما اصل عشرون درهما
دراهم عشرون وكذا اصل مائة رجل والف درهم رجال مائة ودراهم الف ولم يؤنث الاعداد
موصوفاتها المجموعة في التانيث اذا جرت عليها كما ذكرنا لان اواخر عشرين ونحوه لغوايته لزمها
الواو والنون ولزم اخر مائة التاء كما يجيء فتبعها الالف في ترك الموافقة لما استقر بالاولين
النظام عن العادة فكلما لم يوافق موصوفاتها اذا جرت عليها لم يوافقها ايضا واذا اضيفت
اليها فقيل الف رجل والف امراة ومائة رجل ومائة امراة وانما بقي الثلثة الى التسع مع النيف

ايضا

ايضا على حالها قبله وان لم يكن مميزه مجموعا ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف
اكتفى بالمميز الاخير عن اعادة الفاظ العدد فانه تراد فيه انه يجب ان يميز العدد الا
من جملتها تقول مائة وثلثة وثلثون رجلا كان الاصل مائة رجل وثلثة رجال وثلثون رجلا وكذا
ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا ومميز العشر اذا لم يكن مع النيف ثم تمييزه مع النيف
هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف ساير العقود فان مميزها في الحال
واحد نحو ثلثون رجلا وكذا قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان مميزها
المقدر مجموعا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا اجراءها مجرى الصفات المشتقة
باثبات التاء فيها اذا كانت موصوفاتها مونثة وحذفها منها مع تذكير الموصوفات والموصوف
له مذكرا اذ لا يصلح الا صفة للجمع والجمع مونث جمع مذكر كان او جمع مونث فلو اثبتوا التاء فيهما مع
الجمعين لم يتبين ما قصدوه من اجرائها مجرى الصفات المشتقة ولفظ التانيث هي التي لتانيث مطلق
العدد في الاصل غير مجعولة لتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم يكن للوصف لزمها التاء
في الاغلب كالصفة والغرفة والعنصوة والحجارة نحو تمرة لم يقلبوا الا من شقاوة وغباوة ونحوه وان
لم تلزمها التاء اذ يقال غباء وشقاء وذلك لان مبنى التاء التي ليست للوصف في الجوامد على اللزوم
نحوها على نحو طفاوة وحزاية ونحوهما يلزمه التاء واما في الصفات وفي المقصود منه الوصف
لان غير لازمة فلذا تقول عذارة واستقاءة فلو ثبت التاء فيها مع الجمعين لشابهت نحو الصفة والغرفة من الجوامد
فاسقطوها مع جمع المونث لان تانيثه حقيقي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت
ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها
بدليل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجز في السعة قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امراة فكما ازال
التانيث العارض التذكير الاصلي في رجال ازال التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن
هذا الطاري ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده
فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تانيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصارت التاء التي كانت في الاصل
لتانيث مجرد العدد على ما قررنا لتانيث المعدود هذا كله في جمع المكسر اما الجمع السالم فلا يقع مميزا
للعدد عند سيبويه ان كان وصفا الا نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات اذ المطلوب
من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الغاية اذا كانت صالحة للعموم فلذلك لا تقول في جمع المكسر وصفا
ثلثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض
الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر في الاغلب وان كان مجرورا فلذا قل
ثلثة الزيدين وثلث الزينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الاغلب
فلا يقال ثلث كسرات بل تقول ثلث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء
قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يأت له مكسر مميز بالسالم كقوله تعالى ثلاث

نيتها

عورات لكم فثبت ان الاغلب في تمييز الثلثة الى العشرة الجمع المكسر فيبنى امر تذكيرها وتا
علية دون جمع السلامة فاذا تقرر هذا قلنا ينظر في تانيث الثلثة واخواتها الى واحد المعدود
ان كان المعدود جمعا الا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مؤنثا حقيقيا كثلث نسوة وطوالق
او مجازا كثلث غرف وعيون حذف التاء منها كما رايت وان كان الواحد مذكرا اثبت التاء فيها
سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات وثلثة بنات عرس وبنات اوى والواحد
حمام وابن عرس وابن اوى او لم تكن فيه علامة التانيث كثلثة رجال وان جاز تذكير الواحد
وتانيثه كساق جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السفن وخمس السفن وان كان المعدود
صفة نايبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى فله عشر امثالها والمثل
مذكر لان المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو
اما اسم جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف تبيينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر
كالرهط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال الله تعالى تسعة
رهط وقال ثلثة نفر وهو اسم جمع قايم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف
التاء واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالبط والخيل والغنم
والابل لانها تقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص
فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص والمعدود نحو عندي ذكور
ثلثة من الخيل او عندي من الخيل ذكور ثلثة او عندي من الخيل ثلثة ذكور بالاضافة او نحو ذلك
ثلثة ذكور من الخيل الا اذا نقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلث من الخيل ذكور
فيه ينظر الى لفظ المميز فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا
لا غير وما لخضر في المثال اثبتها الحاق المؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث وللمذكر منه
بجمع المذكر وان جاز تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره
وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث ينظر فيه الى اللفظ فيؤنث نحو
خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة ويجوز الامران نحو ثلثة من النخل وثلث من
النخل لانه يذكر ويؤنث قال الله تعالى نخل منقعر ونخل خاوية واما قلت ثلثة اشياء ولم
ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع كطرفاء لانه قايم مقام جمع شيء فكان جمع الاسم جمعا فاذا تقرر
امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد
الاثنى عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جرى الواحد والاثنين على القياس
وجرى الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر اين وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة
عشر رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة واية رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع
الى القياس اي يثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث

عشر

يظهر في تانيث الثلثة واخواتها الى واحد المعدود

وخمسة سوق وخمس سوق
اي في ساق القدم وجمعه
سوق كاسد واسد

ثلثة ذكورا و
عندي من الخيل

لا في النص

يجوز في الخيل
واخواتها

عشرة امراة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وافق
لفظ عشرة من بين ساير العقود مميزه في التذكير والتانيث في التركيب لانه كان بلا تركيب
ايضا موافقا لمميزه تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير
وقد تبين بما ذكرنا تعليل احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر
ثلث عشرة الى تسع عشرة اي احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة واثنتا عشرة للمؤنث ثلثة عشر
الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله وتميم تكسر الشين يعني شين
عشرة المركب في المؤنث لما كرهوا من توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها
بالتنيف الذي في اخره فتح عدلوا من فتح وسطها الى كسرة واما الحجازيون فيعدلون من حركة
الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة الثقل بثقل اخر وهي الفصحى وقد يفتح الشين على قلة
لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب بتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات احدها
فتح اخر التنيف نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنا عشر قوله عشرون واخواتها فيهما
يعني في المذكر والمؤنث كان قياس هذه العقود ان يقال عشرات رجلا مثنى وثلاث عشرات
رجلا الى تسع عشرات رجلا فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف اليه اعني لفظ عشرات
لان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة
والف فكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صارت ككلمة
حذف لامها نحو عزة وثبة وقلة الا انه لم يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل ثبة
محذوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى
ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التي في مرتبة الاحاد فلم يحصل التعيين المقصود بوضع العدد
ومن ثمه لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجيء في غيرها من الالفاظ ويجيء في باب
الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف اللام شايع بالواو والنون نحو قلون وثبون ومائون
فقيل عشرون وثلثون تشبيها لها بهذا المحذوفة اللام ابتدى بتغيير عشران المثنى الى لفظ عشرون
المصوغ صيغة المجموع ليكون كالتوطية للجمع غير القياسي في اخواتها التي بعده اذ جمع المثنى
غير قياسي لم يجئ الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى اخر كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما على ما يجيء
في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يجئ فيها تغيير
لامكان معنى الجمعية ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشرات وكذا اربعون وغيرها ولا
يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرون بوجه فقصدوا بالتغيير الى جعله كبناء مستانف فالواو والنون
في عشرون واخواته كالجبر لما حذف كما قيل في عضون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين
على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كما يستعمل في الرجال والجمال
وانت تقول عشرون امراة وعشرون جملا بلى يمكن دعوى التغليب في نحو عشرين رجلا وامراة

العزة الفرقة من الناس والهاء
عوض من اللام والجمع عزى وعزون
يقال في الدار عزون اي اصناف
من الناس

الكرة التي تضرب بالصولجان
واصلها كرو والهاء عوض منه
يجمع على كرين وكرين بالكسر
وكرات

ماتان

قوله احد وعشرون احدى وعشرون بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين ماية والف
والفان فيهما اى على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اى يكون المعطوف الذى هو العقد والمعطوف عليه اى
النيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون لهما ولفظا احد واثنان على القياس
وثلثة الى تسعة على خلاف القياس قوله فيهما اى في المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعنى ثم
من ابتدائه كل ماية الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف الماية على ذلك
العدد نحو احد وماية اثنان وماية ثلثة وماية او تعطف على الماية نحو ماية وواحد ماية واحد الف
واثنان في المعلوم معدوده وفي غير المعلوم ماية رجل والف رجل رجلان ماية وثلثة رجال والاول
اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف معطوف عليه
في التقدير فثلثة عشرة تقديره ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا
وصلت الى الالف استانفت العدد فيكون بين كل الف الى تمام الف آخر كما من اول العدد
الى الالف تعطف الالف على ذلك العدد المنيف عليه نحو احد والف عشرة والف عشرون والف
ماية والف مايتان والف ثلثمائة والف ان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في الماية مع ما اتاف
عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم استانفا وهكذا الا الى نهاية كما كان
للعاشر من العشرات اسم الماية وللعاشر من المآت اسم الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لانهاية
لها فكان وضع وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدى الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو
محال فاقتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى الماية الف مايتا الف
ثلثماية الف الى الف الف ماية والف الف مايتان والف الف ثلثمائة والف الف الى الف الف الف
والفان والف الف ثلثة الاف والف الف الى الف الف الف وهكذا الى لانهاية ولم
يقولوا عشر ماية بل قالوا الف ولا احدى عشرة ماية بل ماية والف ولا ثلاث عشرة ماية بل ثلثماية
والف ثلثة واخواتها اذا اضيفت الى الماية وجب حذف تائها سواء كان مميز الماية
مذكرا او مؤنثا نحو ثلثماية رجل او امراة فاذا اضيفت الى الالاف وجب اثبات التاء سواء
كان مميز الالاف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امراة لان مميزها الماية والالاف
لا ما اضيف اليه الماية والالاف واصل ماية مئية كسدرة وحذفت لامها فلزم التاء عوضا منها
كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى ماية وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم
حتى لا تشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف قوله وفي ثماني عشرة فتح الياء
وجاز اسكانها وشذ حذفها بفتح النون اما الفتح فلان الياء تحتمل الفتح لخفته كما في رايت القاضى
وجاز اسكانها كثيرا لثقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معديكرب وقالى قلا وبادى بدا وجوبا
وجاز حذف الياء مع فتحه للاستثقال ايضا وبعد حذف الياء ففتح النون اولى من كسرها
لتوافق اخواته لانها مفتوح الاواخر مع العشرة وتجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة

مطلب اصل مائة مئية وسبب كتابتها بالالف

وكان ثمانى ... ايضا ... من العدد وقطاع كلام ... واثر ... مثل ... ثمانى العو ... ذكرت

المحذوفة وقد تحذف الياء في ثمان في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها
ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد
يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلاثة
الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم
يقصد التعيين قال الجوهرى اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون
والمشهور جواز استعماله في جميع العقود قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى
الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان القياس مئات او مئين ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب
مفرد ومميز ماية والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قوله الى العشرة الحد هنا داخل في المحدود
اعنى مميز الثلثة والعشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه فبالاضافة فلان الكلمة تصير بها
اخف على ما مر من قبل وقد يترك الاضافة فيقال ثلثة اكلب على البدل وربما جاء في الشعر
نحو ثلثة اثوابا واما شذ النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود
فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات واما النصب في احد عشر رجلا فسيجىء القول
فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل موصوفا ثم اضيف العدد اليه
للتخفيف والاصل موصوف الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد المميز فوق العشرة فلما يجىء
قوله لفظا او معنى الجمع المعنوى اما اسم جنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر
انه اذا كان المفسر احدهما فصل عنه نحو ثلثة من الخيل وخمس من التمر وذلك لانها وان كانا في
معنى الجمع لكنها بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليها بعد ما تمهد من اضافته الى الجمع وقال
الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو باطل بقوله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر وقال
ثلثة انفس وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالى ثم نقول ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف
العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه كثمانية اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان
معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود نحو ثلثة اجبال وقد
جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد يجوز قياسا نحو ثلثة كلاب بتأويل
ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لان الماية المضاف
اليها ثلثة الى تسعة مفرد غير مجموع وكان القياس ثلثمئات لان للماية جمعين احدهما في صورة
جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات يضاف اليها
لعوز جمع التكسير كما في ثلث عورات لكنهم كرهوا ان التمييز الجمع بالالف والتاء بعد ما جرى
صورة الجمع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد كونه اخصر وقد جاء
في الشعر ثلث مئين وخمس مئين قال ثلثمئين للملوك وفى بها ردائى وجلت عن وجوه الاهاتم
وبعضهم يقول مئون بضم الميم وبعضهم يكسر ميم ماية في الواحد ايضا اتباعا من الفم ولا ثنين
مئون

الرباعية مثل الثمانية السن التى بين الثنية والناب والجمع رباعيات وتقال للذى يلقى رباعيته رباع مثل ثمان فاذا نصبت اثبت الياء قلت بردونا رباعيا ... صحاح

وقيل ما بين الواحد الى العشرة وما ذكره الجوهرى من انك تقول بضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة فاذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون ... اى ... وهو ... بضع وسبعون شعبة ... ما ... الحديث

الذود من الابل ما بين الثلث الى العشر وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها والكثير اذواد ... صحاح

بعد ما تقدم الجمع

الضم وذلك هو الاختيار قال الاخفش لو ضممت ميم مئيات فقلت مئيات كما في مئون جاز وبعضهم
يجعل نون بابه معتقب الاعراب كسنين على ما يجئ في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين في الاصل
كغسلين تحذف اللام فلو عنده مفرد وليس بشئ اذ لا يقال لما يتو واحد مئين ولعله عندهم
اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي ابدل الياء الاخيرة نونا وقوله وحاتم الطائي وهاب
المئي عند الاخفش في الاصل المئين حذفت النون ضرورة وحكي عن يونس انه مطروح الجار كمئة
وعمرو لو كان كما قال لقيل مائي كمعي كما تقول في لثة لثي وفي ظبة ظبي وقد قيل اصله مئي ككليب كسر الفاء
كما قيل في شعيد ورغيف لكون العين حرف حلق كما يجئ في التصريف ثم خفف لاجل القافية ومئي
ككليب غير مسموع ففي هذا القول نظر قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما
نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم لجعل ثلثة اسماء كاسم واحد
فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشرك بجواز الاضافة الا في اثني عشر لما تقرر في باب المركب
قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جئ به لبيانه
فكان الجميع كالشئ الواحد فالمضاف اليه في نحو ثلثة عشرك شئ آخر واما عشرون واخواته فلان
النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي شبيهة بها فان قيل فقد يقال ارضو زيد وكذو عمرو
وهذه النون مثلها قلت بل ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين
فانها ليست جمع عشر لما مر في اول الكتاب ولم يمكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لمشابهتها
لنون الجمع وربما جاء عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل جدا واما افراده فلان جمعيته
الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف
اليه غير فضلة يلزم تمام الاول كالموصوف بما يلي الجمعية له مضافا كانت له موصوفا فلما تعذر
الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة والجمعية مفهومة
من العدد المتقدم والمفرد اخص فاقتصر عليه ومع صيرورته في صورة الفضلات يراعى اصله حين
كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا هو دون العدد لانه المقصود من حيث المعنى والعدد
وان كان متقدما عليه كالوصف له تقول عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف به اذا كان مضافا
اليه قال الله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكونه على قلة وتثنيتها
وجمع الى تثنية المائة وجمع الالف اذا المائة لا تجمع مضافا اليها ثلث واخواته كما مر وان لم يضف
اليها ثلث واخواته جمعت واضيف كالجمع الى المفرد نحو مئيات رجل قوله مخفوض مفرد اما خفضه
فعلى الاصل كما ذكرنا في ثلثة رجال واما افراده فلما جاء عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله
مع انه اضعف الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمع ومرتبة الآحاد جمع قلة وحكم القلة عندهم
حكم الافراد في كثير من الاشياء كتصغيرها على لفظها وجمعها مرة بعد اخرى كجمع التكسير واما هذه المرتبة
فمشهور كثرتها الا مرتبة الآحاد فاغنت عن جمع تمييزها وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يكون
منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب
اللذاذة والفتاء قال المصنف ونعم ما قال فيمن قرأ

الفيلين بالفيل من لحوم الحل
الناروزمانهم
وفي الصحاح فعيل بكسر الفاء بالكسر
بالعين وكسر وشئ وعصي كعصي
وعصي

كليب جمع كلب كعبيد جمع عبد

نون عشرون
ابدلت منها
الواو

حتى حسب اياه حاله

والايضا

قرأ قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي انه على البدل لا على التمييز
والا لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه فكما يقال ولبثوا سنين قال وكذا
قوله اثنتي عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ بجمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على
التمييز لوجب ان يكون لبثوا تسعمائة ونحوه انه فهم ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل
واحد من المائة فلو كان سنين تمييزا لكان واحدا من ثلثمائة واقل السنين ثلثة فكان كانه
قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المصنف هذا يطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا
فلو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين على رأيه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يبطل على قراءة حمزة والكسائي
لانهما قرا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا ولا شك ان قراءة
الجماعة اقيس عند النحاة وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون
المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلثة اثواب مع
ان الاصل في الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل
على الاصل وما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان لما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد
فاما اذا استعمل الجمع على الاصل فيما وضع العدد له فلا هذا آخر كلام المصنف واذا وصفت
المميز جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل
وطوال قال فيها اثنتان واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم واعلم ان سيبويه وجماعة
من النحاة يستقبحون كون مميز العدد صفة الا في درجة كان صفة جارية مجرى الاسماء لان المقصود في التمييز التنصيص
وهو معدوم في اكثر الاوصاف بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح نحو ثلثة علماء
ومائة فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم على بنائهما لبقاء موجبه اي التركيب
والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما تخل به اللام في نحو الاحد عشر اتفاقا وان كانت الاضافة
واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك
لان ذا اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الموضع مبنيا كالآن والذي واخواته والامس عند
بعضهم واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الآتية اعراب اي للزوم اضافتها مع
ثبوت علة البناء فيه ولي اعراب قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة والبناء عند القطع منها
واما نحو غلامي عند النحاة وبناء حيث واذا ونحو قوله على حين عاتبت لخدمضى الكلام عليه
مواضعها قال الاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا مع الاضافة نحو صالي خمسة عشر زيد اليه
اجراء له مجرى بعلبك والفراء يجعل جزئي المركب عند الاضافة معربين اعراب المضاف والمضاف
لشبههما لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس زيد قوله واذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امرأة وقولك نفس
اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني

كما تميزا

نحو قولك سبع طوال واحد عشر طويلا ومائة ابيض

واذا اضفت العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد فمذهب سيبويه ان الاسمان باقيان على فتحهما

المعدود وهو رجل يذكر ويؤنث لفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم
لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلث انفس اى ثلثة اشخص اى نساء وثلثة انفس اى رجال ويجوز اعتبار المعنى
كثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال فكان مجنى دون من كنت اتقي ثلث شخوص
كاعبان ومعصر قوله ولا يميز واحد واثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل رجل ورجلان
لافادته النص المقصود بالعدد اى ما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة
على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل
ورجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا احد رجل ولا اثنا
رجلين ولا اثنا رجال لان لفظ رجلين يفيد الاثنينية وقوله كان خصيته من التدلدل
ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما يعني لم يقولوا احد
رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني الاثنينية وهذا الاستدلال
لا يستمر في نحو احد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا
اي غير مضاف ولا مركب ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون رجلا والثلثة والثلاثون
جملا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير
فالاول كثلثة الدراهم ومائة الدرهم وثلث المائة واربعة الالاف والثاني ثلثمائة الالف
وثلثمائة الف الدرهم وثلثة الف الف الدرهم وقد يدخل على المضاف والمضاف
اليه شذوذا نحو الثلثة الاثواب وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان
مركبا دخل على الاول كالاحد عشر ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني
جزئى المركب لانه يكون كالحرف كانه داخل في وسط كلمة وقد تدخل على الجزئين لضعف نحو الاحد
العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز نحو الاحد
العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز بمذكر ومؤنث
معا اما ان يكون مفصولا بلفظ بينهما بلفظ من او بين اولا فان كان فالغلبة للتذكير نحو
اشتريت عشرة بين عبد وامة ورأيت عشرة من النوق والجمال الا ان يكون المميز اياما وليالي
فالغلبة اذا للتأنيث قال فطافت ثلثا بين يوم وليلة وكان النكير ان تضيف وتجأرا
اذ التاريخ مبني على الليالي كما يجئ فلهذا اذا ابهم ولم يذكر الايام والليالي جرى التأنيث نحو قولك
اقام فلان خمسا قال الله تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا فانما غلبت التأنيث
للذكر والمفصل اذ كان مع المفصل لم يذكر المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر من
بين يوم وليلة لكنه ليس بجيد في كلام العرب وان لم يفصل بينهما فان كان العدد مضافا الى العدد
فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وآم وخمس آم واعبد اذ الاضافة اليه تفيد فضل اختصاص
وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامرأة وثلث والف ناقة

وجمل

ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء
كان المؤنث عاقلا اولا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امرأة ورجلا وخمسة وعشرون
ناقة ورجلا لاحتواء التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق منهما
نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربع عشرة بيتا وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا واذا
كان المميزان يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اياما بعددها
وكذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر جملا وناقة بل المعنى ان المجموع عدد
العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة
عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا اى في موضع التقسيم
يقصد بها الجنس ولفظ بين مستعارة من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامرأة
اى ليسوا بخارجين من هذين القسمين كما ان بعض ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجا عن
من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليالي في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان
الشهور عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البوادي الذين
يعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول
الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتب لاول ليلة
منه او لغرته او لمهله او لمستهله وفي اليوم الاول لليلة خلت واللام هي المفيدة للاختصاص
والاختصاص على ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص
به لوقوعه بعده نحو لليلة خلت او يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة وفي الاطلاق
يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت لوقوعه بعده وبقرينة نحو بقيت قبله وتقول
في الليلة الثانية لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى آخر الشهر وان وقع الفعل في الليل
ولم يتصل الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما فيه من الايام وكذلك تقول في ثاني الايام لليلتين
خلتا وفي ثالثها لثلث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث ليال خلت الى عشر ليال
خلت والاول اولى ليجمع النون الذي هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة
ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة ويجوز خلون حملا على المعنى والاول
اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير
الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اي من ثلثة الى عشرة كان
مميزه جمعا نحو ثلثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع الكثرة ضمير الواحدة اي المستكن في انكسرت
لانك لو صرحت بعدد الكثرة اي ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلثة عشر جذعا ويكتب في
عشر النصف من كذا وهو اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت
مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول اخص منهما وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت

الليل يتقدم على اليوم في تاريخ العرب وبيان كيفية كتابة التاريخ

او بقيتين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس الى الاخر ان يغيث لتجويز نقصان الشهر الى ان يكنف
في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى بقيت كما ذكرناه جوازا ايضا الى ان يكتب في الاخر والعشرين للثلثين
بقينا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت لليلة الاخيرة لاخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه وفي اليوم الاخير
لاخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه تنبيه ونقول للمفروض المتعدد باعتبار تصييره الكل والثانية الى العاشر
والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر
والحادي عشر والثاني عشر والثانية عشر الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن قبيل الاول ثالث اثنين
اي مصيرهما ثلثة ومن الثاني ثالث ثلثة اي احدها وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان
شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فيعرب بجزء بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدود وقد تقدم ان
جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف ستة ثم استعملت في المعدود
كما في رجال ثلثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال وقصدت ذكر واحد
منهم فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت بواحد او احد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني عشر فقلت
هذا احد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على
وجهين احدهما ان يقصد الى ذلك الواحد المعين درجته العددية بالنظر الى حاله اي درجته التي
هو فيها من العدد لا باعتبار عدد اخر كالثالث اي الواحد من الثلثة والثاني اي الواحد من الاثنين وهو معنى
قوله باعتبار حاله والثاني ان يقصد الى ذلك الواحد المراد درجته العددية مع النظر الى درجته التي تحته
محوة ذا اعتبر الاسم وجعل للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو ثالث اثنين اي واحد من ثلثة بعد
انضمامه الى اثنين وجعل للمجموع اسم ثلثة ونحوه عن المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة
بنفسه وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان يبني من واحد
اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبني من الاثنين نحو ثاني واحد
اي مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بمفعول هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان
يكون عددا انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون
انقص باكثر من درجة ولا ازيد بشيء اذ المعنى انه مصير مفعوله بانضمامه اليه على العدد الذي اشتق
هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص بدرجة فقط واذا نصبت به فانما تنصب اذا كان بمعنى الحال
او الاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف ساير اسماء
الفاعلين فانهما متساويان فيها او النصب اكثر وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتاثير في
هذا المفعول غير ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لا يصير ثلثة اصلا وان انضم اليهما واحد
بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتأويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد
اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا
جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو تثنيت الاحد

ثنياً وثلثت الاثنين ثلثاً وكذا ربعت الثلثة الى التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما
لامه حرف حلق كاربع واتسع واسبع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل وقد جاءت هذه الافعال
بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع الا فيما لامه حلقي بمعنى اخر وهو قولهم ثلثت الرجل
اي اخذت ثلث ماله وكذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجيء بهذا
المعنى تثنيت الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة واجاز سيبويه ان يتجاوز
العشرة فيما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيدة يقول كانوا تسعة
وعشرين فثلثتهم اي جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي
ان كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس
قال ومنهم من يجيزه ويشتق من لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر وثالث اثني عشر وتقول قال
المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت
ثلثة عشر ولا اعلم احدا قاله واعلم انه انما يجوز الاشتقاق فيما فوق العشرة بمعنى المصير
وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد في صورة اسم الفاعل وليس معناه
وكأنه فلا بأس ان يبنى من اول جزئي المركب لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل واما المصير فهو
فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من العدد الزائد
فوق العشرة والذي حكى ابو عبيدة انما هو في العقود من العشرة الى المائة كعشرين وثلثين الى تسعين
فقط وليس من المركب ولا المعطوف والظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد
ولم ينقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه الوجهان رابع عشر على بنائه فاعلا من اول جزئي المركب
والاتيان بثانيهما كما هو ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اوله لزوال التركيب ولا يجوز
ههنا حذف اول جزئي المركب المضاف اليه لا على ان يركب رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا
على ان تضيف رابع الى عشر فتعربه اي تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجيء واما ان
قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تضف قلت الاول والثاني والثالث الى العاشر
وان ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات المعدود حالها
لم يقصد الترتيب وهذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف
بخلاف نحو الحايط وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادي عشر فتقلب الواحد الى
الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول الثاني عشر فتسكن ياء الحادي والثاني
مع انهما مركبان كما مر في نحو معديكرب واما العشرون والثلثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ
المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيها واحد كما مر في باب المركب وكان القياس العاشرون والثالثون
وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت اضافة هذا
النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان تضيفه اما الى اصله وهو الا

مطلب

بط

ثلثة عشر

علبه

او الى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى
الاصل نحو اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض للمضاف اليه
وذلك البعض هو الواحد ففى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه
واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثانى اثنين وقولك عطارد ثانى السبعة السيارة
ولا يجوز عند الجمهور ان ينتصب اصلا اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك
قال الاخفش قلت له فاذا اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان يقول ثلثت ثلثة
على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة ثلثة بضم نفسى الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت
الاضافة قلت على ما اجاز سيبويه وحكاه عن العرب حادى عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون
حادى عشر بمعنى ثالث واحد عشر بمعنى ثلثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثانى بجزئيه وكلا
جزئى كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكى عن الكوفيين وقال انهم الجوزوا
ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئى المركب فتبنيه من الجزء الاول وهو النيف
وقول سيبويه اولى لانه ليس اسم فاعل على الحقيقة وحكايته عن العرب لا تنكر مع ثقته وعدالته ولا ريب
ان حذف ثانى جزئى المركب المضاف اكثر استعمالا لخفته ولاستثقال تكرار لفظ عشر فى المضاف
والمضاف اليه فاذا حذفته اعرب اول الجزئين لوجود الاعراب لزوال التركيب الموجب للبناء
وامتناع تركيبه مع جزئى المركب الاخر ويجوز حذف جزئى المضاف اليه ايضا فتقول فى ثالث ثلثة
عشر ثالث عشر فالذى ذكره سيبويه بعد الحذف فتحهما جميعا اما الثانى فلتضمن الواو واما الاول
فلقيام ثانى جزئى المضاف اليه مقام ثانى جزئى المضاف وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول
واما الكافى فكلامه فى بنائه لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول عدم قيام ثانى جزئى المضاف اليه مقام ثانى
جزئى المضاف قال السيرافى هذا قول غريب لم يذكره اصحابنا وروى الكسائى الوجهين عن العرب
قال المصنف فى الوجه الاول اعنى بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين
الاولين بلا اضافة الى المركب الثانى لعدم الالتباس واعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر
معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدود الذى هو ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول
ثالث اثنى عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة لا من ثلثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد
من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثنى عشر ويجوز ثالث اربعة عشر واصله ثالث عشر
وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير او الحد او غيرهما
حكم ساير اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث فتقول فى المونث الثانية والثالثة والرابعة
الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة وتونث الاسمين فى المركب
للمونث كما تذكرهما للمذكر وانما ذلك لانه اسم لواحد مذكر فلا وجه للتانيث بخلاف ثلثة
عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون قوله ومنهم قيل

المونث ما فيه علامة تانيث لفظا والمذكر بخلافه وعلامة التانيث كثيرا التاء والالف مقصورة وممدودة

المذكر والمونث

قبل فى الاول اى من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف
اضافتاهما فاضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى الواحد فقط الى مثله والى ما فوقه
فصل المذكر والمونث الى اخره كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان
التانيث حقيقيا او لا يسمى مونثا فالحقيقى الظاهر العلامة ضاربة ونفساء وحبلى وغير الحقيقى
غرفة وصحراء وبشرى والحقيقى المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقى نار ودار
ولا يقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف
لفظا وتقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها فى التصغير
نحو هنيدة وقديرة واما الزائد على الثلاثى فالحكم فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على
الثلاثى اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة فى قدام ووراء وعلامة
التانيث التاء تاء التانيث اصلها فى الاسم واما فى الفعل فرع لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم
اى فاعله واصل العلامة ان يلحق كلما هى علامة له فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا لتحملها
للحركات وانقلابها فى الوقف هاء فقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما راوا اشتباهه
الهاء للالف وليس بشىء لان التاء فى الوصل والهاء فى الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف
وقال جار الله الياء ايضا علامة التانيث فى نحو ذى والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها
موضوعة للتانيث كتا وليس فى اسم الاشارة ما هو على حرف اما الياء فى تفعلى فالاولى انه اسم لا
حرف تانيث كما مر فى باب الضماير وتاء التانيث قد تدخل الحرف كربت اذا كان المجرور
بها مونثا كقوله فعلت لها اصبت حصاة قلبى وربت رمية من غير رام وقد جاء يا صاحبا ربت
انسان حسن ويجوز ان يريد بالانسان المونث وتلحق ثم ايضا اذا عطفت بها قصة على
قصة لا مفردا على مفرد كما مر فى بابه ويقال لعلت فى لعل واما تاء بنت وهنت واخت وكلتا
وثنتان ومنتان فليست لمحض التانيث بل هى بدل من اللام فى حال التانيث ولذا سكن
ما قبلها وفى منتان كانه بدل من اللام لكون واحده وهو منة كمشفة والالف الممدودة عند
سيبويه فى الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف للزوم صار
كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما فى حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار
مقصورا كما كان وضاع المد فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما
قلبت همزة لا واوا ولا ياء لانه ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما
لاحتيج الى قلبها الفا كما فى كساء ورداء لكون ما قبلها الفا فيهما فابدلت الالف وقلبت الف
التانيث ياء ايضا كما فى قوله لقد اغدوا على اشقر يغتال الصحاريا ويعلم تانيث ما لم يظهر علامته
بالضمير الراجع اليه كقوله تعالى والشمس وضحاها او بالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار
وبالحاق علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس والنفت

ويقال لات لمشابهتها ليس

لعلت

الاسم

انقلبت ياء

السماق ويكاتين صعين بيضاء لذة وسليمان الريح عاصفة وبمصغره ان كان المكبر ثلاثيا
نحو قديرة وبجرد عدده من الثلث الى العشرة من التاء نحو ثلث أذرع وعشر أرجل وبجمع على
مثال خاص بالمؤنث كعوامل الصفات كطوالق وحوايض او على مثال الغالب فيه وذلك
فيما هو على وزن عناق وذراع ويمين جمعها على افعل في المؤنث وقد جاء في المذكر على
افعل قليلا نحو مكان وامكن وجنين واجنن وطحال واطحل وبجي التاء لاربعة عشر معنى
احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصرية وهو الغالب
في هذه الانواع الاربعة اي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل
وافعل الصفة ومن المنسوب بالياء واما نحو ربعة ويفعة في المذكر والمؤنث فلكونهما الاصل في
النفس اي نفس ربعة ويفعة واما في الاسم الجامد وهي اسماء مسموعة كرجلة وانسانة وغلامة
الثاني لفصل الآحاد المخلوقة وآحاد المصادر من اجناسها كنخلة ونخل وتمرة وتمر وبطة وبط
وبطة ونمل ونملة ففي قوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون
تاء قالت كتاء الوحدة في نملة لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجيء والمصادر نحو ضربة وضربة واخراج
واخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين والمراد بالجنس
ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاء قليلا للفرق بين الآحاد المصنوعة
واجناسها وهي اسماء محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس ففارقت الواحد
وهو قليل كمأة وفقعة للجنس وكم وفقع للواحد وقال بعضهم ان ذا التاء فيهما ايضا للوحدة
والمجرد منها للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه
غيرهم وجاء في القرآن كلاهما قال الله تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وقد يجيء ياء النسبة للوحدة
ايضا كما للتاء نحو اعرابي واعراب وفارسي وفارس وعربي وعرب ورومي وروم والثالث
ما يجيء التاء للمعنيين المذكورين وهي فيها عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة في نحو
عظاءة وسقاءة وازراءة واستقاءة وياءة في نفاية بخلاف نحو شقاوة وخزاية وسقاية
وعلاوة وهداوة ومحلوة فان التاء فيها للتانيث اللفظي وهي باعتباره لازمة نحو غرفة
وظلمة كما يجيء وان جاء شيء بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها في المؤنث
اللفظي على اللزوم واما جواز قلب اللام وتركه في عباية وعباءة وعظاية وعظاءة وصلاية
وصلاءة فلما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى الثالث ان يجيء التاء للدلالة على الجمع وذلك
في الصفات التي لا يستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او فعول او صفة منسوبة بالياء او على
فعال كقولك خرجت خارجة على الامير وسائلة وواردة وشاربة وقولهم ركوبة وركوبة وحلوبة
وحلوبة وفتوبة وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والاموية والجمالة والبغالة
والحمارة والتاء في هذه الكلمات في الحقيقة للتانيث كما في ضاربة وليس كما في كمأة وكم وذلك

وذلك لان هذه التاء في مثله صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف للزومها
للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء اذن للوحدة لا للتانيث وقد
قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية
كما في الذبيحة والاكولة على ما يجيء الرابع ان تدخل لتاكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال
او فعول كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة فهذه لتاكيد مبالغة الوصف كما يفيدها ياء
النسب كما في احمري ودواري وكان التاء في هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف
جماعة اجراء للشيء الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذا
المثل على الانفصال وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى
المفعول نحو سبة وسبة ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى للدلالة
على انه منسوب كالمهالبة والمناذرة والمسامعة والجحاجحة والصياقلة والغطارفة وذلك لان العجمي ينقل الى
العربية كما ان التانيث ينقل عن التذكير وليست التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز
الجوارب والموازج السادس ان تدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالا
شاعثة والمشاهدة في جمع اشعثي ومشهدي وذلك لانهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع
التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال
رجالي كما يجيء في باب النسبة فحذف ياء النسبة ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل عن الياء لما ابدلت
من الياء في فرازنة وجحاجحة كما يجيء وانما ابدلتها لتشابه الياء والتاء في كونهما للوحدة كتمرة
وزوجي وللمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة وكرسي وقد يحذف ياء النسب
اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وانما يكون ذلك في اسم
تكسيره لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعجمون في جمع اشعري واعجمي وكذا المقتوون
والمقاتوة في جمع مقتوي قال متى كنا لامك مقتوينا والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها
بدلا من الياء ولو كان جمع العرب او جمع المنسوب غير الاقصى لم يات فيه التاء فلا تقول في جمع فارسي
ولجام فرسة ولجمة بل فرس ولجم وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى الصرف
من الانصراف وقد يجيء لمزيد شرح في المنسوب السابع ان تدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا عن
الياء المحذوفة قبل الآخر نحو جحاجحة في جحاجح واما فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من الياء
وان يكون للتعريب الواحد التاء والياء في جحاجحة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا فالتاء لازمة
في صرف الياء الثامن ان تدخل لتاكيد تانيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهو في بناء افعلة كاغربة
وفعلة كغلمة او جائز وهو في ثلثة ابنية فعال كجمال وقد يلزم كما في حجارة وذكارة وفعول كصقورة
وبعولة وخيوطة وقد يلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع
دخولها لتاكيد معنى التانيث كما في ناقة ونعجة وازعية وهي لازمة قيل وقد جاء لتاكيد التانيث

كما في ما فتنه الصفة كعجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع للمؤنث والتاء فيه غير لازم العاشر
دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو تانيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة ونحوها لازم الحادي
عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة او من لام كما في كرة وظبة وهي لازم الثاني
عشر دخولها عوضا من ياء الاضافة وهي في يا ابت ويا امت فقط الثالث عشر دخولها
امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف
كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء في حلوبة وركوبة وجولة
وكل فعولة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعل
نحو امراة شكور وصبور وكل فعيل التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه
المذكر والمؤنث قال ابو عمرو وقد يكون التاء عوضا من الف التانيث كما في حبيرة تصغير حبارى
وعند غيره لا بدل عنها بل يقال حبيرة كما يجيء في باب التصغير قال الزمخشري وفي جميع هذه الوجوه
انما كلفنا تانيث بوشم التانيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها
بالتاء ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن اسم فاعل ومفعل ان لا يلحقها
التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحايض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى
الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهي حايضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم تقصد
الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث
اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل وامراة عانس وفي هذه الصفات
المجردة عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثة اقوال احدها قول الكوفيين وهو ان التاء انما يؤتى
بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة
غير مطردة في نحو ضامر وعانس وينتقض بنحو الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث
ايضا بل ينتقض بنحو الفعل ايضا في نحو حاضت وطلقت لان اصل العلة الاطراد وينتقض ان
لا يقال الا امراة مرضع وقد ثبت مرضعة ايضا بلا قصد للحدوث وقال سيبويه هو ما وأ الانسان
حايض اي شيء حايض كما ان ربعة مؤولة بنفس ربعة واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث
دليل على ان العلة غير هذا التاويل وقال الخليل انما جردت عن التاء لانها فيها معنى النسب
قال المصنف في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان يكون في الصفات فرقا بين
مذكرها ومؤنثها وانما يدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في الحاق
التاء بها فرع الافعال تلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة
فاذا قصد فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حايضة لان الصفة كالفعل في معنى
الحدوث واذا قصدت الاطلاق فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على
صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث

الحدوث اي لبني وتمري كذلك معنى حايض وطالق ذات طلاق وحيض وطلاقية وحيضية
قلت غاية ما حرر من كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي
بناه على الحدوث فلم يلحقوه تانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى مع مشابهته له لفظا
وهذا ينتقض بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا تشابه الفعل ايضا
فكانت اجود بالتجريد عن التاء ولا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حايض
وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس لفعل الامر وزن
حيث المعنى والتاويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي على
فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونابل وفوارس اذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء فيقال امراة
تاسية في نبالة وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة
في الامتناع من تاء التانيث وقوله تعالى عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول
التاء وجعل للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر وهب ان نحو حايض وطامث من ابنية النسب
كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما نبالي ونشابي ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسما فاعل
منه فكيف يجوز ان يقال منفطر ومرضع في قوله تعالى السماء منفطر به وقولك طفل مرضع من ابنية النسب وليس
من ابنيته النسب المتفق عليها فعل ومفعل حتى يحملا عليهما كما حمل حايض على نابل والاولى
في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم جعل اسما
الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجيء في بابيهما فالحق التاء للتانيث كما يلحق
الفعل ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به معنى الحدوث كالفعل ومعنى الاطلاق
وقصدوا الفرق بين المعنيين فاتوا بتاء التانيث لما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى
الفعل كتانيث الفعل لمشابهته له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين
المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصدوا في شيء منهما معنى الحدوث
ومعنى الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للا
طلاق [في الهامش]
طلاق فان قلت فالقياس اذن تجريدها عن التاء تجريدا لما هو المقصود به الاطلاق قلت
كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بها لمشابهتها الفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما
لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول
ولذلك جمعا جمع السلامة المذكر كاسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحقه تاء التانيث غالبا مع كونه
صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعيل ومفعل وفعال كمعطار ومحرب
ومنطيق وحصان وحكى سيبويه امراة جبان وجبانة وناقة دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل
وقد قالوا عدوة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر والمؤنث
كالركوب والقتوب والجزور ولكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث

فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمونث ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقها التاء
فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحته وتشبيها لفظا بفعيل بمعنى فاعل
قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه
فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد من جدّ يجدّ جدة عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود
من جدّه اي قطعه وقيل ان قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين منه وبنا فعيل بمعنى مفعول
مع كثرته غير مقيس وقد يجي بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على ما قيل ويجي بمعنى فاعل
كثيرا كالجليس والخليط ومما لم يلحق التاء من فعيل نحو ناقة رقيض واما الف التانيث
المقصورة فانما يعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة
في آخر الاسم على ثلثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى او للتانيث
والتي للتكثير ما يكون زائدة سادسة ويلحقها التنوين كقبعثرى ويتميز الف الالحاق خاصة
عن الف التانيث بان تزن ما فيه الالف وتجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجيء على ذلك
الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو اجلى وبردى فانه لم يات على فعلى اسم حتى يكون الاسمان
ملحقين به ويجي معنى الالحاق في التصريف ومن الاوزان التي لا يكون الفها الا للتانيث فعلى
في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه في بهمى بهماة وروى بعضهم في رؤيا رؤياة
وهما شاذان ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى
وهو قياس او لا كالانثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى
وحزوى وبهماة ورؤياة ان صحا فالفهما عند سيبويه للالحاق ايضا كما عند الاخفش
مع انه لا يثبت فعللا كجندب وذلك كما يجي في التصريف في باب ذي الزيادة ومنها فعلى ولم
يات في كلامهم الا اسما قيل لم يات فيه الا ثلثة اسماء شعبى وادمى في موضعين وارطى
للداهية وقال بعضهم جنفى في اسم موضع ورواه سيبويه بفتح الفاء مع المد ومنها فعلى بفتح
الفاء والعين وهو اما مصدر كالبشكى والجمزى واما وصف كحيدى ونبّى وناقة زلجى اي
سريعة واما اسم كقرقرى وجمدى واجلى اسماء مواضع ومنها افعلى كاجفلى للكثرة ومنها فعالى
كحبارى لطائر وقد جاء لا كحولايا لموضع وفعالى كشقارى نبت وفعللى كحجحجبى قبيلة من الانصار
وفعيلى كنبقبرى لعبة وفعيلى كخليفى وفعلوتى كرحموتى وفعولى كحبوكرى للئيم ومفعلى
كمرعزى وفعللى كهربذى لمشية في شق وفعلايا كبردرايا موضع وفعليا كزبيا للداهية
وفعليا ككربيا والظاهر انه اعجمي وفعلنا كعرضنى لنوع من السير وفعلى كدفقى لنوع
من السير وفعللى كجلندى اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلى كسمهى للباطل وفعالى كحبارى
وفعللى كهندبا وفعللى كسبطرى مشية فيها التبختر وافعيلى كاهجيرى للعادة فهذه احد
وثلثون مثالا ولعلها تحيط باكثر ابنية المؤنث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث

واما فعلى وفعلى فانهما يكونان في التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مؤنث فعلان
او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد
يكون الالف للالحاق كعلقى لنبت فيمن نوّن وكذا تترى فيمن نوّن وقال علقاة وقد يكون
للتانيث كالشعرى واما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما
فلا يكون الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا يكون الا مع التاء فالفه للالحاق
نحو رجل عزهاة وامراة سعلاة وقال في ضيزى وحيكى اصلهما ضم الفاء وحكى ثعلب عزهى منونا
بلا تاء وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان على الاوجه المذكورة فقد يكون للالحاق
نحو مغرى بالتنوين وقد يكون للتانيث كالدفلى والشعرى وقد يكون ذا وجهين كذفرى
منونا وغير منون ومن الاوزان التي لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس
في مونث افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجي صفة وليس مذكره افعل كامراة حسناء وديمة
هطلاء وحلة شوكاء وداهية دهياء والعرب العرباء ويجي مصدرا كالسراء والضراء واللاواء واسما
مفردا غير مصدر كالبيداء والصحراء واسم جمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدود
للضرورة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها لمعنى ولانها لو كانت المحذوفة
لانصرف الاسم لزوال الف التانيث كما ينصرف حبارى اذا صغرتها بحذف الف التانيث نحو حبير
فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعهما
كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يات عليها الا اربعة احرف فلان ابن ثاداء
اي ابن الامة والسحناء بمعنى السحنة وجنفاء وقرماء بالقاف عند سيبويه والفاء عند الجوهري
موضعان ومنها فعلاء ولم يات عليها الا السيراء قال الفراء اصله ضم الفاء وكسر الياء
وفعلاء اما مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما فعلاء وفعلاء كجنفاء
وخشاء ملحقان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعالاء وهو
اما مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالثلاثاء واما صفة ككطباقاء وفعولاء كبروكاء
بمعنى البراكاء وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء وفعيلاء
نحو قريثاء ضرب من التمر وفعللاء كزمجاء وقد يقصر فليس الالف للالحاق بسيماء لانه لا ينون
وافعلاء جاء مفردا كالاربعاء واما جمعا كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كالاربعاء وقد
تفتح الباء ففيها ثلاث لغات وفعلياء كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعيوراء
وفعاللاء كخجاذياء نوع من الجراد وفعلاء كبرناساء بمعنى الناس قوله وهو حقيقي ولفظي
اي قال في الحيوان لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرا منها وتانيثه غير حقيقي
او تقول استوى نخل انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامراة ونفساء وحبلى وبلا علامة كاتان
وعناق ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ لحو حيوان انثى لا ذكر لها من حيث

التجويز العقلي قوله واللفظ بخلافه اي الذي ليس بازائه ذكر من الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظ
حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر فيجوز ان يقول غردت حمامة ذكر وعلى ثلث من البط ذكر
فيجوز ان يكون النملة من قوله تعالى قالت نملة ذكرا او اعتبر لفظ وانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل
ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض
الكوفيين وعدم السماع مع الاستقرار قاض عليهم ولعل السر في اعتبار التانيث في منع
صرفه لا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرا عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في تجويز
ويتعدى اليه ذلك واما منع الصرف فحالة تختص به لا يغيره واذا كان المؤنث اللفظ
حقيقي التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير به اليه التذكير والتانيث
نحو عندي من الذكور حمامة حسنة وحسن قال طرفة كسا معتبي شاة نحو مل مولها ولا يجوز
في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان يقول صاح دجاجة انثى على ان العين تانيث
دجاجة بالتاء لكونها للوصلة لا للتانيث لان الغيتها يبقى التانيث الحقيقي فيكون
كقام هند وهو في غاية الندرة لما يجيء قوله واذا اسند الى احد قوله واذا اسند الفعل اي
الفعل وشبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان ضميرا او مظهرا حقيقيا او لا فاظهر العلامة
او لا فذلك الفعل وشبهه التاء للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل قوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار انما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي
لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه لما يجيء اعلم ان الفاعل المؤنث اما
جمع السلامة او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع
فسيجيء حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل
برافعه او لا فان لا فالاغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق علامة التانيث برافعه
نحو ضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامة
التانيث وانكره المبرد ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته واما نعم وبئس وان كان الراجح
ويئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المراة هند ونعمت المراة هند لمشابهتها للحرف
بعدم التصرف ولا تلحق في نحو اكرم بهند في التعجب علامة المسند اكرم الى هند كما لا يلحق
الضماير نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لكون الفعل غير متصرف وايضا للزوم كون الفاعل
في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلب بالمفعولية اما قولك ما جاءتني من امراة وكفت
بهند فليس انجرار الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب مجرورين بالمفعولية
وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التاء
في الرافع لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب
الاستثناء فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل بالا او تقول المسند اليه هو الامر

هو الامر المستثنى منه من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء
وان كان بغير الا نحو قام اليوم امراة فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع
في الظاهر واما الحذف فانما اغتفر لطول الكلام ولكون الاتيان اذن وعدا بالشيء مع تاخير
الموعود وان كان الظاهر غير حقيقي التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة
احسن من تركها والحق فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره
سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما
ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التانيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا في الضرورة
الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان وانما لزم
العلامة لحاجة الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا
فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحدهما مكسر
حقيقي التذكير او التانيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير والتانيث كايام ودور وكذا واحد
المجموع بالالف والتاء في هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجبلات
والغرفات فحكم المسند الى ظاهرها كحكم المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي
الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال او النساء او
الزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه جماعة وانما لم يعتبر التانيث
الحقيقي الذي كان مع المفرد في نحو قال النسوة لان المجازي الطاري ازال الحكم الحقيقي كما ازال
التذكير الحقيقي في رجال ولما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء
لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء
ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير ذلك المفرد والعلامة اما بحذفها
ان كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما في الجبليات والصحراوات كان ذلك التغير
كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل ما التانيث فيه مقدر فلا يظهر فيه التغير
كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل على ان تانيث
نحو الزينبات مجازي قول الحماسي حلفت بهدي مشعر بكراته تخب بصحراء الغبيط درادقه وحكم
البنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت من مازن لم تستبح
ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون
والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف والتاء كما يجيء فالواو والنون فيه عوض من الالف
والتاء ويساوي التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التانيث الحرفية في نحو يقصرن
السليط الحارثية فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم الظاهر غير
الحقيقي واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى آخر الباب فنقول ضمير الجمع

اما ان يكون ضمير العاقلين اولا والعاقلون اما بالواو والنون اولا فضمير العاقلين بالواو والنون
هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي واما ضمير العاقلين
بالواو دون النون لان اصل ما يراد في حروف اللين والالف اخذته المثنى والجمع بالواو
اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التي في الجمع وكانت الواو لاصالته في الجمع بالعاقلين
اولى لاصالتهم لغير العاقلين وصارت الياء للواحد المؤنث في تفعلين وافعلي ولم يبق
لجمع غير العاقلين من حروف المد شيء فجيء بالنون لمناسبة بين الواو وبينها في الغنة وضمير العاقلين
لا بالواو والنون اما او نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى الفعل واما ضمير المؤنث الغايب
نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى الطارئ من الجماعة على اللفظ واما غير
العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبيلات مؤنث تعقل كالنسوة والزينبات
ومؤنث لا يعقل كالدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغايب بتاويل الجماعة
وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم ان النون موضوع له فتقول الايام والجبيلات
والنساء والزينبات والدور والغرفات فعلت وفعلن وهذا التفرقة بين جمع المذكر العاقل
وغيره جارية في جميع الضماير على اختلاف انواعها في المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن
وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم واياكن
واياهم واياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل انتمو وضربكمو واياكمو
ولكمو واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر الواحد المذكر والمؤنث
وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل
والنخل انقعر وانقعرت واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالابل والخيل والغنم
فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال الشيخ
ركب من احاظة مجفل فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى
ومضت ومضوا قوله المنتزل الى آخره يريد بالجنس هاهنا ما يظهر من كلام في شرح الكتاب
ما وضع صالحا للاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهيتهما مختلفة كالا
لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتها
التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء كان
الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع
لفظ زيد ليس الى ماهية كل المسمى بل الى كون ذلك المسمى الى ماهية كان متميزا بهذا الاسم عن غيره
حتى لو سمي بزيد انسان وسمي به فرس فالنظر بالوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون
تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المصنف المشهور من اصطلاح
النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك

فيه

قوله ولا مساغ للعهد

تحقيق الرد يستدعي مقدمتين احديهما ان كل لفظ مستعمل لا يخرج عن احد ثلثة ان يراد به ما صدق
عليه مفهومه وهو الغالب نحو زيد قائم والحيوان ياكل ويشرب او نفس مفهومه وحقيقته وهذا قليل مثل
الانسان كلي ونوع او اللفظ نفسه وهذا اقل مثل زيد كلمة وثانيهما ان الفرق بين تعريف الجنس والعهد
مع اشتراكهما في الاشارة الى المعهود ان المعهود في الاول لا بد وان يكون حصة معينة من ماهية ما دخل
عليه اللام فردا او افرادا وفي الثاني نفس الماهية كما قال الشريف والتفتازاني وغيرهما واذا
تقررتا فنقول قول من جوز العهد في الكلمة المذكورة على السنة النحاة ان اراد بالكلمة فالغالب
فيه ذلك اذ ليس التعريف لافراد الكلمة المذكورة بل لحقيقتها وان اراد القليل فمفهوم الكلمة في اللغة
والاصطلاح واحد اذ الاصل عدم النقل وعدم مغايرة الاصطلاح للغة خلافا بينهما من دليل ولم
يذكر احد من ائمة اللغة فيما اطلعنا عليه للكلمة معنيين نعم قال بعضهم الكلام انه في اللغة ما يتكلم به قليلا كان
او كثيرا وقولهم بمعنى الكلم بمعنى الجرح بيان للاشتقاق وذا لا يوجب النقل وقد تعدد المعنى كما في ضارب
ويضرب على ان الشيخ الرضي لم يرض ذلك ومن ادعى النقل والتغاير فعليه البيان فاذا لم يثبت تعدد مفهوم
لا يتصور كون هذا المفهوم حصة من ماهية ما دخل عليه اللام ولو سلم ان للكلمة في اللغة معنى عاما مثل الكلام على قول
البعض ثم نقل الى خاص فالخاص حقيقته غير حقيقة العام لا حصة منها اذ الفرق بينهما بالكلية وبجزئيه لا بالماهية
والوضع فان الحصة حقيقتها انضم اليها التعين فصارت فردا مما صدقت عليه مثلا هذا الرسول وهذا السوق حصتان
من ماهية الرسول والسوق وكيف الخاص حصة من العام قبل النقل لا يفيد اذ التعريف من حيث انه منقول اليه لا من حيث
انه حصة وفرد من المنقول عنه ولو لم نفهم هذا الدقة وغموضه فالحصة ذات الخاص وافراده لا نفس مفهومه مثلا مفهوم
الكلمة في الاصطلاح وان كان خاصا بالاضافة فهو كلي غير موجود في الخارج فكيف يصدق عليه مفهومها اللغوي لو ثبت
اعني ما يتكلم به وانه لا يصدق الا على الموجود الخارجي القائم باللسان والفم مثل افراد الاصطلاحي وجزئياته
والمعرف هاهنا نفس الكلية لا جزئياته وقد عرفت ان العهد الخارجي لا بد ان يكون فرد الماهية وان كون المعهود
ماهيته ليس الا في تعريف الجنس ولو سلم كون مفهوم الخاص حصة من مفهوم الكلام وهم لا بالاتفاق والتوسعي
من حصص آخر معهودة بين النحاة فتعدد المعهود فلا بد من ارادة ولعدد بعض من قرينة معينة وليست هاهنا
والكلمة في الكلمة ما وضع له لا يصلح للقرينة لانها ان اريد بها اللغوي العام واراد الخاص انما يحصل
اشارة اللام اليه باعتبار المعهودية وتعدده يمنع التعيين وان اراد الاول وهو الظاهر المتبادر من
كلامه اذ لا بد في الاول من ارتكاب المجاز اعني تسمية المدلول باسم الدال اذ الماهية لا يذكر باللسان
والافراد غير مختصة بالسنة النحاة نعم يحتاج هاهنا ايضا الى تقدير مضاف اي مفهوم الكلمة ما وضع ولا
يحتاج بدونه كما يظهر بالتأمل فهذا الاول مبني على تعدد المفهوم وقد عرفت ما فيه ولو سلم فليس لفظ الكلمة
النحوية حصة وفردا من لفظها اللغوية بل هما متباينان لا يجوز الحمل بينهما ولو سلم فلم لا ان يكون كلمة

فيه كثيرون جنسا وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة
كقولك القرءان للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك ومنع
من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم بالاستقراء وجوزه على الشذوذ في
شرح المفصل وذهب الجزولي والاندلسي وابن مالك الى الجواز مثله قال الاندلسي يقال العينان
في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى
وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم
نحو قولك الاقراء كلها كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعم
في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية
المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته
لكونه لكل واحد منها واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند المصنف فلانه يشترط في التثنية والجمع
كون المفردات بمعنى واحد او اكثر وصحة المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كما مر واما عند
غيره فقال المصنف لو سلم ايضا ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق
وذلك ان المشترك له اجناس يؤخذ احادها فيثنى ويجمع كالقرئين للطهرين والقروء للاطهار
فلو ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم جنس يؤخذ احاده فيثنى ويجمع حتى
اذا ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد يثنى ويجمع غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما
متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شيء واحد كما قالوا لابي بكر وعمر رضي
الله عنهما فقالوا العمران وكذا القمران لذي الحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين
والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا
والآخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب التذكير كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم الالف في المثنى لغة
بني الحارث بن كعب قال أَحِبُّ منكِ الأنفَ والعينانا وقال إنَّ اباها وابا اباها قد بلغا
في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى إنَّ هذانِ لساحرانِ على هذه اللغة وقد فتح نون التثنية لغة
كما في قوله العينانا وقوله يا رب خالٍ لك من عرينة فسوتُه لا ينقضي شهرين شهرى وقرى في الفعل
ايضا في الشواذ أتعدانني وقد يضم نون المثنى وقرئ في الشواذ في الفعل ايضا تُرزقانُه
قبل اصل المثنى والجمع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما
ذو أشر ومحك وقال كان بين فكها والفك فارة مسك ذُبِحَت في سُكٍّ وقد يجيء العطف
في غير الشذوذ واما اذا قصد التكثير كما في قوله لو عُدَّ قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم
عن منزل الذم او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو جاءني رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر نحو جاءني
رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي ضربته فيجوز العطف كما رأيت من غير شذوذ وضرورة وقد
يكرر للتكثير بغير عطف نحو صفا وصفا ودكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين

في التغليب

ربيع وجادى بينه

قد عرفت ان المفردات ليست بمعنى واحد في الاعلام ايضا

في الكلية ما وضع له مستعملا في المنقول عنه فيلزم ارتكاب المجاز بلا ضرورة اذ اللفظ في المنقول عنه
مجاز لكونه مهجورا وهذا وارد على الاولين ايضا على تقدير تسليم النقل وتعدد المعنى وحصيته تأمل
تدرك بتوفيق الله تعالى

قوله وتاؤها للوحدة الشخصية احترز به عن الجنسية والنوعية وقوله الكلية اي غير المعينة احترازا عن الشخصية
فانها ليست بمعنى الكل اصلا ولو فرض فليس مرادا هنا قطعا للزوم ان لا يصدق الكلية في الاعلى واحد معين
ولا تنافي بين الشخصية المطلقة والكلية فان الشخصي كلي بل الجزئي الحقيقي انما كلي يصدقهما على زيد وعمرو وكونهما
وانما التنافي بين الشخص المعين والكلي ومعنى كون الشخص والجزئي الحقيقي كليين كون مفهومهما فردا من افراد
مفهوم الكلي ومعنى التاء كالتاء في ضربة ونحو ضربة فانها للوحدة الشخصية بلا خلاف مع صدق ضربة على كل فرد
وله فيكون كلية الا ان يعترف بها ما يفيد التعيين كما في قولنا ضرب الضربة ضربة شديدة

ان كان الذي من واو و يونا في قلب واوا وان يابا
والممدود ان كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث
قلبت واوا وان ... فالوجهان

وقولهم لبيك وسعديك ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف
كخمسة عشر ودليل الاختلاف عنده اعرابا بل كل واحد صيغة مستانفة كما قيل في اللذان وهذان
وليس بشيء لانه لم يحذف المعطوف في خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف
فبني اما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا بحرف
العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد الذي لحقه علامة التثنية والجمع
تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين والاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن المفرد
واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من لهمزة الاستفهام
او ان الشرطية قلنا بل هو مجرد عن معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان كذلك وجعل المفرد
في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظ كلا لكن لم يقع على المفرد فلم يحتج الى
علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد ولذا
نقول جعل المفرد في المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل فاحتيج الى علامة الجمع دفعا
للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذي اجزاء متضمنا لواو العطف والا وجب
بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع اللفظ
على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية على وجهين اما بواو العطف
ظاهرا نحو جاءني زيد وعمرو او مقدرا كجاءني خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للجمع واما
بكلمة صالحة للجمع وضعا وهذا على ضربين اما ان يوضع الكلمة للجمع بعد وضعه للمفرد كلفظ المثنى
والمجموع او لا ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب
الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكره فيهما ايضا قوله والمقصور
الخ يعني ان المقصور ما اخره الف لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمي مقصورا
لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس فان كان الفه عن واو اي عوضا من واو
وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند
التثنية فتعرض المصنف لذكره وهو في ثلثة انواع المقصور والممدود والمحذوف اخره
اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل عن الواو رد الى اصله ولم يحذف للساكنين
لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولم
تقلب الفا لئلا يعاد الى ما فر عنه وانما جوز رد الواو في الثلاثي دون الواو فيما فوق
الثلاثي فلم يستثقل مع الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كمتى وعلى والى
واذا اعلاما فان الالف في الاسماء العريقة البناء اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان
يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب
الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه الاكثر وقال بعضهم بل الياء في

النوعين

اي توضع للمثنى والجمع

جائز

النوعين اولى سمعت الامالة او لا لكونه اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة
المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالربا وجب قلبها ياء لئلا يتثاقل
الكلم بالواو في الجمع مع الضمة او الكسرة في الصدر فيحيل مثل هذه الالف وتكتبها بالياء وعموم قلب
كل ثالثة اصلها واو اصلها والشهير شرح والا فبالياء اي وان لم يجتمع الشرطين وهما كونه ثالثة وعن
واو وذلك اما بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى او زائدا على الثلثة عن واو كالاعلى والمصطفى
والمستصفى او عن ياء كالمرمى والمرعى والمستسقى او زائدا عن الثلثة للتانيث كالحبلى
والعجزى والخليلى او للالحاق كالارطى والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى وقد يحذف
الالف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتاء كما في زبعرى وقبعثرى
ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين واما قيل مذروان لانهم انما يقلبون الالف الثابتة
في الجمع المفرد ياء عند التثنية وههنا لم يثبت الف قط حتى تقلب ياء اذ هو مثنى لم يستعمل واحده
قوله وان كان ممدودا اي الممدود على اربعة اضرب لان الهمزة اما مبدلة من الف التانيث
كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء او اصلية كقراء
لجيد القراءة فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا اما القلب فلكونها زيادة محضة
بالابدال الذي هو اخو الحذف ولحزم عدم قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها
بين الفين فيا لتوالي الى معنى اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو
لكون الواو والهمزة متقاربين في الثقل وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المصنف عن المازني
قلبها ياء نحو حمرايان والا عرف في الاصلية بقاؤها في التثنية همزة وحكى ابو علي عن
بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الا
يجوز قلبها واوا وابقاؤها همزة لان عين همزتها ليست باصلية فشابهت حمراء ولحد
بها منقلبة عن اصلية ولا خرى عن واو او ياء ملحقة بالاصل فشابهت همزة قراء الا ان ابدال
الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زائد ملحق
بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها
لقرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل ياء ولا يقاس عليه خلافا
للكسائي وانما صححوا ثنايين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة
همزة كما في كساء ورداء ثم في التثنية اما ان يصححوا الهمزة واوا او يقلبوها واوا وههنا
لم يتطرف الياء حتى قلبت همزة اذ لم يستعمل واحد ثنايين فالالف والنون ههنا لازمان كما في
مذروان فثنايان كسقاية وعباية وجاء حذف زائدتي التانيث اذا كانتا فوق الاربع
نحو قاصعان وخنفسان للطول ولم يقس خلافا للكوفيين واما ما حذف اخره اعتباطا
فان كان المحذوف رد في الاضافة وجب رده في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن

صليان

لا غير بقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان واما فوك فلم ترد اللام
في التثنية لما لم ترد في الاضافة وانما يثنى بقلب واوه ميما كما في الافراد نحو فمان وافمام
وقيل فوان كما قيل ذو مال لان ذو لازم الاضافة بخلاف فم فواوه متحققة من الحذف
لامه من التنوين فاجرى مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء في الشعر
فموان قال هما نفثا في فيّ من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض
والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقب على لامه الواو والياء كسنيهم وسنوتهم
فلا يكون اذا ضرورة وقد جاء فمان وهو ابعد ورد لام ذات في التثنية لا لام ذو فقالوا
ذواتا مال وقد جاء ذاتا مال وهو قليل واما غد ويد ودم مما لم يرد لامه في الاضافة فلا يرد
ايضا في التثنية يقال دمان ويدان قال يديان بيضاوان عند محلّم فعلى لغة من قال في المفرد
يدى كرحى وجاء دميان ودموان قال فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين
قال الجوهري لامه واو وانما قالوا دمي يدمى كرضي يرضى من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات
الواو اكثر فدميان شاذ عنده قال سيبويه هو ساكن العين لجمعهم على دماء ودمي كظباء
وظبي ودلاء ودلي ولو كان كعصا لم يجمع على ذلك فدميان او دموان عنده مثنى دمى لانه
لغة في دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل بتحرك العين ولامه ياء فدموان
شاذ عنده قال ودليل تحرك عينه تثنيته على دميان الا ترى ان الشاعر لما اضطر اخرجه
على اصله في قوله فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا تقطر الدما قال فان قيل
قد جاء يديان كدميان مع ان يد ساكنة العين اتفاقا فالجواب انه مثنى يدى وهي لغة في يد لا
مثنى يد قلت ولسيبويه ايضا ان يقول دمى لغة في دم كيدى في يد والمشهور ان يدا في الاصل
ساكن العين ولان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد السيرافي ان يكون
اصل يد فعلا بتحرك العين لقوله يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العنس او كف اليدا اذا
حذف لام لعلة موجبة فان كان منقوصا منونا وقد ذكرناه واما منقوص كذلك ولا الحذف الياء في
تثنية المنقوص مع ان بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياءه واجب الفتح فحرك الساكن
فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رايت قاضيا قوله وتحذف
نونه للاضافة انما تحذف النون في الاضافة لما مر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة
كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر برفع اسار واما اذا جر فبالاضافة
واما فصل فقد يسقط لتخفيف الصلة كالقائلا زيدا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل قوله
حذف تاء الالية في خصيان اعلم انه يجوز خصيتان واليتان على القياس انا
قال متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا وقال بل ايد الحمار وخصيتاه
احب الى فزارة واما خصيان واليان فقال ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الخصيان

الخصيان لا تنفرد احديهما عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية موضوعا
وضعا اوليا كما في مذروين وكذا اليان وليس خصية والية بمفردين لخصيان واليان
بل مفرداهما خصي والي في التقدير ومثنى خصية والية خصيتان واليتان وقيل بل
اليان وخصيان من ضرورات الشعر فانهما لم ياتيا الا فيه قال ترتج الياه ارتجاج
الوطب وقال كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ومع غير الضرورة
لا تحذف التاء منهما وقال بعضهم خصي والي لغتان وهما لغتان في خصية والية
وان كانتا اقل استعمالا منهما واعلم انه اذا اضيف لفظا ومعنى الجزآن الى
متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية قال
كانه وجه تركيين قد غضبا والاضافة معنى كقولك حيا الله وجوههما للزيدين ثم لفظ الجمع
فيه اولى من الافراد كقوله تعالى صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة
الاستعمال لاجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى
فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية
على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجيء نحو
قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانه اراد
ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود رضي الله عنه فاقطعوا ايمانهما وانما اختير
الجمع على الافراد لمناسبة التثنية في انه ضم مفرد الى شيء اخر ولذلك قال بعض الكوفيين الاصل
ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا
يكون نحو ايديكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق ما هو مذهب الكوفيين من
ان الجمع مثلا لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما في الآية وقد جمع بين اللغتين في
قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية
والجمع نحو بطن زيد وعمرو ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه فان
لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي
الزيدين فتثنية المضاف واجبة وان امن جاز جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا
لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو ضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين
الا رحلان والضمير الراجع الى كلا ما ذكرنا مما لفظه بحال ومعناه يجوز فيه مراعاة اللفظ
والمعنى نحو نفوسكما اعجبتاني واعجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع
المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين والعينين تقول
عيني لا تنام اي عيناي وقريب منه قوله وعيناي في روض من الحسن ترتع وقد يقع
المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات

واحدة في الاجتماع والترافد كقوله عليه الصلوة والسلام المومنون كنفس واحدة
ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص
وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تعالى القيا في جهنم اما على تاويل ان الالف التي
اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التي بينهما وبمثله فسر قوله تعالى
رب ارجعون اي ارجعني ارجعني وا ما ان اكثر الرفقة ثلثة فيخاطب كل واحد
منهم صاحبيه في الاغلب فيخاطب الواحد ايضا بخطاب الاثنين لقرن السنتهم عليه
وقد يعبر تسمية باسم كل فيقع الجمع مقام واحده او مثناه نحو فوطهم جيب مذا
كبيره وبعينا اصهب العثانين وقطع الله خصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر عند
الاقصى على تاويل فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم وقال لاصبح الحي اوباذا ولم يجدوا
عندا لتفرق في الهيجاء جمالين ولا يجوز لنا مساجدان قوله الجموع ما دل على احاد لها
قوله ما دل على احاد يشمل المجموع وغيره من اسم الجمع كرهط ونعزوا العلة كثلثة وعشرة
ومعنى قوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما اي تقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يوتى
بحروف مفرد ذلك الدال عليها مع تغيير ما في تلك الحروف اما تغيير ظاهر او مقدر في اللفظ
اما بالحروف كمسلمين او بالحركة كاسد في اسد او بهما كرجال وغرف والتغيير المقدر كهجان
وفلك فقوله بتغيير اي مع تغيير وهو حال من قوله بحروف مفرده اي كاينة مع تغيير ما وقد حظ
في قوله تغيير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمام وكذا الالف والتاء
فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وخرجت بقوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير اسم
الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على احاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد بان اخذت حروف
مفردها وغيرت تغييرا ما بل احادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فنحو ركب
في راكب وطلبة في طالب وجامل وباقر في جمل وبقر حاصل فيه اذ احادها من لفظها كما ان
اخذ راكب وغيرت حروفه فصار ركب قلت ليس بالكثير وان اتفق اشتراكهما في الحروف
الاصلية واما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم يكن جموع قلة لان اوزانها
محصورة كما يجي بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى الواحد كما يجي في باب
التصغير وهذه لا ترد نحو ركيب وجويمل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب الى
احادها ولم يقل ركبي وجاملي وايضا لو كانت جموعا لما جاز عود ضمير الواحد اليها
قال لنا جامل لا يهدا الليل ساهره وقال في الصحاح ركب صاحبه مجلك وخرج
ايضا اسم الجنس اي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمرة وتمر او بالياء
نحو رومي وروم وذلك لانها لا تدل على احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع
لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى وجمعا ولو سلمنا الدلالة عليها

عليها فانها لا تدل عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل اليس احاده اخذت وغيرت
حروفها بحذف التاء والياء من مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلثة المذكورة في اسم الجمع
ويزيد ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات
وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت روميا او روميين جاز لك ان تقول
اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل والرجلين
بل قد يكون بعض اسماء الاجناس ما اشتد في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين
وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها
احاد من تركيبها كحامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه اسم جمع كان
كباقر وركب او اسم جنس نحو تمر وروم فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد
من لفظهما فليسا بجمعين اتفاقا نحو ابل وتراب والا لم يجئ لمثل خل مفرد بالتاء اذ لم يقولوا نحو تمييز
من غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على
اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة ان
اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين احاد اسم الجنس وبين
واحد متميز اما بالتاء او بالياء بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك مقصودة بحروف
مفرده بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عبابيد وعباديد بمعنى الفرق ونسوة في جمع امرأة
فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجمع كابل وغنم قلت ان احاد الجموع كما مر هي المفيدة لمعنى
الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه ونحو عباديد وعبابيد بوزن خاص بالجمع
ونحو نسوة مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل
كعباد وعبيد ونساء كغلام وغلمة فكان لم مفردا غير تغييرا ما وقد الحق بجمع الواحد المقدر
نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبه وان كان واحدهما من لفظهما
لما لم يكن قياسيا فكان واحدها مذكور او مذكار ومحسن او مشبه وكذا احاديث النبي
عليه الصلوة والسلام في جمع حديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطفيف
الرذل حوشي صلى الله عليه وسلم عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما لبس الاصل
مصدرا او وصف به تعرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان
لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثني لا لاختلاف النوعين
فهو جمع مقدر تغييره كهجان بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص يقول في التثنية هجانان وفلكان
ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وخمر الحركات
والحرف المزيد عليه غير حركات الواحد وحرفه تقديرا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا
نحو صوم وغور فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث قال تعالى حديث ضيف ابراهيم

المكرمين وقال بنو الحضم اذ تسقو والمحارب والجوز اعتبار حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع
فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما تاء التانيث فلا يلحقه لانها لا يلحق من الصفات
الا ما وضع وصفا واما قوله تعالى وهم لكم عدو ويكونون عليهم ضدا فليس باسم
الجنس اذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مثل كما بين الواحد والجمع
كالجان لانهما ليسا على وزن الجمع ولا اسم جمع كما بل لوقوعهما على الواحد ايضا ولانما هو
في الاصل مصدر اذ لم يستعملا مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل قوله
وهو صحيح ومكسر له قيل قد تكسر نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا
زعانف آخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف قوم آخرين والآخر
المواسي جمع المذكر اما ان يكون صحيحا او لا وفي حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او
مقصورا او غير ذلك فما هو غير ذلك في حكم الصحيح كظبيون ودلوون في العاقل المسمى بظبي
ودلو والمنقوص يحذف ياؤه وذلك لانها تنضم قبل الواو وتنكسر قبل الياء والضم والكسر
مستثقلان على الياء المكسورة ما قبلها طرفا كما في جاءني القاضي ومررت بالقاضي وهذه
الياء مع واو الجمع ويائه في حكم الطرف لعدم لزومهما فحذفا فالتقى ساكنان فحذف الياء لما
لم تكن هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها الضمة كما
في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع قلب الواو ياء لتعسر النطق بها ولو قلب الواو
ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا
في نحو مسلمي قلت ذلك الياء للاضافة التي هي على شرف الزوال واما في النصب والجر فحذفت
الياء وبقي الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعدها ولم تحذف ياء المنقوص في المثنى لانها
تنفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى ويائه والفتح لا تستثقل على الياء كما في رأيت القاضي وان
كان الاسم مقصورا حذفت الالف فيه للالتقاء الساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون
والعيسين واما ما حذف في الجمع وقلب في المثنى مع التقاء الساكنين فيهما ايضا لكون اولهما
حرف مد لانه لو حذفت في المثنى ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاءني اعلاك
بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلوك واعليك فلا يلتبس به واما لان فتح الواو والياء قبل الالف
او الياء في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمها او كسرها قبل الواو
والياء ومن ثم لا تركن في الطرف نحو غزووت ورميت كما ترى نحو نزوان وغليان
فاذا لم يأت ذلك في الطرف مع كون الواو المضمومة في نحو غزووت والياء المكسورة
في رميت في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما في سروت وعريت فما ظنك
بنحو اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع ويائه بل يجيء مثله في الوسط نحو قول وطويل
وغيور وبيع والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون

العيسون بضم السين والعيسين بكسرها قوله وشرطه الى قوله وشرطه اي شرط المذكر
السالم ان كان اسما اي غير صفة قال الشارح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام
في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كالعلم الذي
يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر لغير جمع المذكر او
ليرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير ولا شك في برودة هذين العذرين ثم قال او
يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلحة ان خرج بقوله
مذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج
بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليبطل فيه نحو ذو قائمتي اسمي رجلين
فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحده واعلم ان شروط جمع المذكر
بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لها شيئان
احدهما التجرد من تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون
خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا طلحون بسكون عين الكلمة وابن
كيسان بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء نحو الطلحات والجمرات وذلك لان حذف الالف والتاء كما
قالوا ارضون بفتح الراء لما حذف الالف والتاء والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال فنحو قوله
نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو
والنون لاجتمع علامتا التذكير والتانيث وان حذفت لكانوا حذفوا الشيء مع عدم ما يدل عليه
وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها لكنه جمع المجرد بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز
في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا ذا التاء على ذي الالف
فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا فتخرج عن صورة علامة التانيث واما قلبوها واوا
دون الياء لتشابههما في الثقل كما قيل صحراوات والالف المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة
عليها واما لم تحذفا الممدودة والمقصورة نسيا حذف التاء للزومها الكلمة فكانها لام لها وذكر
ان المازني كان يجيز لحذفها قلب الهمزة في الواو لاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو لان
انضمامها لواو الجمع بعدها فهو كانضمام واو حلوك وانضمام واو اعلو القوم ولا تجوز
الهمزة فيها اتفاقا واما تجوز همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجيء في التصريف واذا
سمي بسعاد وزينب وهند مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون كما تجمع نحو زيد واذا سمي
به مؤنث بالالف والتاء وكذا اذا سمي بأحمر مذكر عالم قلت احمرون واحامر وان سمي به مؤنث
قلت احمرات واحامر والثاني الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج
ووشيط بالواو والنون وقد يجمع غير ذوي العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات
من افعال العقلاء كقوله تعالى اتينا طائعين وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ورأيتهم

لى ساجدين ومثلة في الفعل كلا في فلك يسبحون وقول المصنف على يعقل ومذكر يعقل الاولى
فيه ان يقول يعلم ليشمل قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل
لايهام العقل للمنع من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولو العلم
بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والتصحيح في الجمع اشرف من التكسير واما اختصاص
الواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص هذا الجمع
من بين العقلاء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتحصينا له
بالتصحيح عن جمع المكسر الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره وعادة العلم جارية على المحافظة
من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف العلمي
كما مضى فيجبر بالتصحيح كما جبر في نحو قلون وكرون واما الوصف فلانه لما وضع مشابها
للفعل مؤديا معناه معتلا باعلاله مصححا بتصحيحه كما يتبين في التصريف اريد ان يكون العلامة
الدالة على صاحبه الذي يجري عليه في الجمع كعلامة الفاعل وهي في الفعل واو نحو الرجال ضربوا
ويضربون فجعلت ايضا في الوصف واوا [illegible] كانتا والفعل اسما وفا والاسم حرفا و
لتناسب الواوين في نحو قام رجل قاعدون غلمانه ولما لم يكن في غير الوصف والعلم ما اختصا
به من المقتضيين للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل
واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما استثني والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر الا ان المصغر
مخالف لساير الصفات من حيث انه لا يجري على الموصوف جريها وانما لم يجز ان يجري الصفة عليه
انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري واما المصغر
فانه دال على الصفة والموصوف المعين اذ معنى رجيل رجل صغير فهو ذاته وزان نحو رجال ورجلين
في دلالتها على العدد المعروف فلم يحتج الى ذكر عدد قبلها كما تقدم وكل صيغة تدل على الموصوف
المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة وتفارقها ايضا من حيث انها لا تجري في الفاعل عملها لان
الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده
كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال
وغير ذلك واما الخامس من شروط الجمع بالواو والنون فلان العلمية وقبول تاء التانيث
فالعلمية مختص بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع
افعل فعلاء وفعلان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتانيث
واما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها
بالتاء لمشابهتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت وكذا
في المضارع التاء ان كانت في الاول نحو يقوم وتقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها
بوضع صيغ مخصوصة لكل منها كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجر ويستوي مذكرها

ومؤنثها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل
والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامراة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة
لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى واجاز
ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت بنات بني نزار حلائل اسودين واحمرينا
وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكرانات بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع
فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء
ولعل ذلك جبرا لما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل
الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وكرون وارضون
كما يجيء واجاز سيبويه لا يقولون ذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا يلحقه التاء فلذا كانه وسيفانة
كانها من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب واما نحو عريان ونون
وخمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس فيه علامة لحوق التاء ولما ندر
من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها عدوة حملا على صديقة ومسكينة حملا على فقيرة
قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدوون ثم يجوز في المؤنث مسكينات
وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه ندمانون وشذ من هذا الاصل
صفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون
وصهصلقات لان تكسير الخماسي مستكره كما يجيء فلم يبق الا التصحيح قوله وشرطه ان كان اسما
فمذكر علم عبارة ركيكة وذلك انه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما اي فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع
الى المبتدا الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما
فشرطه ان يكون علما فيكون هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فمذكر
وفيه محذورات الاول دخول الفاء في خبر المبتدا مع خلوه من معنى الشرط كقوله
وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر
ما يجعله بمعنى المصدر والثالث الغاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر ضرورة كقوله
انك ان يصرع اخوك تصرع كما يجيء في بابه ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدا
والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف
الى الخبر محذوف مما يغتفر في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر قوله ولا مستويا
فيه مع المؤنث عبارة اسخف من الاولى لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى
وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف
يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا قوله
وتحذف نونه بالاضافة قد تحذف النون للضرورة كما في المثنى ولتقصير الصلة كما في قوله الحافظو

الجموع الشاذة بالواو والنون

عورة العشيرة لا يأتيهم من ورايهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما في الشواذ انكم لذايقوا العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المائي حاله وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها ابينون قال زعمت تماضر انني اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتي وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابنى مقدرا على وزن افعل كاضحى فشذوذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كاذل في جمع ذلو فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجيء افعل في فعل وهو شاذ كاجبل وازمن في زمن قال الجوهري شذوذه لكونه جمع ابنى تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيد هو تصغير بنين على غير قياس ومنها دهيدهون وابيكرون في قوله قد شربت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا انها جمع دهيدة تصغير دهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر جمع تصغير ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون من غير العقلاء والثاني كونه جمع مصغر لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون كاهيدهين ومنها اولو فانه جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسر الله تعالى في قوله كتاب مرقوم فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي الغرفة والقياس ان يقال في المنسوب اليها علي كرسي المنسوب الى كرسي وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس منسوبا اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله تعالى كتاب رقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء وتجوز ان تدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجده ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة وتجوز ان يتمحل في ذلك لانه بمعنى الانس واما قوله ولي دونكم اهلون سيد عملس وارقط زهلول وعرفاء جيال فانما جمع بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذيب والارقط والعرفاء بدلا اهليه ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون وانما فتحت الراء لان الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات او للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة وتجوز اسكان الراء ارضون ومنها بنون في ابن لان قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيانا للجمع كما حذف في الواحد ومنها مرتوطهم بلغت منا البلغين والدر حين بضم الفاء وفتحها ولغة في البرحين بضم الفاء وكسرها وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي

والشدايد وقولهم ليت عفرين لحوزا ان يكون شاذا من هذا الباب جعل النون فيه حرف الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يأت له تكسير من الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها حقيقيا او الى بعض تلك الجموع تنبيها على انها ليست بجمع حقيقي جموعا فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وجاء سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرون وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء مع الضم الكسر كالثلون والثبون وليس بمطرد فالظبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر واما المكسور الفاء فلم يغير التغيير كالعضين والمايين الغلين والرئين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبين والاثاني في الثبة وربما جاء في المحذوف الفاء ايضا كرقة ورقين ولدة ولدين وفيما قلب لام كالاضاة والقناة لكن يحذف لامه نسيا كما فقال اضون وقنون ولو اعتبرت لامهما لقيل القنون والاضون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكني اريد به الذوينا ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالاعلين فان ذو مفتوح اللام عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا لم يعتبر في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا كاوزين وحرين وحكى عن يونس احرون بفتح الهمزة وكسرها قيل قد جاء احرة الواحد وقيل لم يجئ ذكره ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي واعلم ان النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه بهذا افضل الجموع لما ذكرنا فجبر بهذا الافضل ما لحق الاسم منها لنقصان بالحذف نسيا فالى واما حرون واوزون فلما لحقتهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان حرف العلة قد تبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظننت وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفتها للقياس فكانه مكسر يجري فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا قال وما ذا يدري الاعراب مني وقد جاوزت حد الاربعين وقال غزات لو تنجح صاحبة البرين وقال وان لنا ابا حسن عليا اب بر ونحن له بنين ويلزمها الياء اذن كما يلزم اذا سمي بجمع سلامة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب سايغ في الاختيار وحكى عن ابي عبيدة وابي زيد جعل نون مقتوين في هذا كما في الجموع القياسية مع العلمية معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتويون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كالمعطون وقوله متى كنا لامك مقتوينا الالف فيه بدل من التنوين وان كان النون معتقب الاعراب وان قال الالف للاطلاق وحكيا جميعا رجل مقتوين ورجلان مقتوين

الجمع

ابو زيد وكذا المهاربة والمازنيين والنساكة ولعل لسبب ذلك تجرأهم على جعل مقتوين للمثنى والمؤنث
في المذكر مع كونه في الاصل جمع المذكر كمخالفته للجموع وذلك من ثلثة اوجه كون النون معتقب الاعراب
وحذف يائ النسب الذي في الواحد وهو مقتوى والحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم
استعماله ولو استعمل لقيل ولوه النافقيك وبجمع على مقتوين كاعلون لاعلى مقتوون وانما
قلنا انه واحده مقتو المحذوف اليائ كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة انه سمي كل واحد
منهم باسم من نسب اليه فكان كل منهم مهلب لان الجمع في الظاهر للمحذوف منه يائ النسب
ولجوزان يقال ان يائ النسب في مثل مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو
والنون وكان الاصل مقتويون واشعريون واعجميون وحكى ابو زيد في مقتوين فتح
الواو وقبل اليائ فيمن جعل معتقب الاعراب نحو مقتوَيْن وذلك ايضا لتغييره عن صورة الجمع كما
خالف ماعليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب للمؤنث كما تقدم في المثنى والجمع فيكفي
كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقلائ بعضهم
كاف نحو زيد والحمير مقبلون وشذ ضبعان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس
ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب تقول للمذكر ايضا ضبع والعلم
المركب الذي بني جزؤه الاول للتركيب ان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي كرب تثنى
وجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة معربة والتثنية والجمع للمعربات
واما اللذان واللتان واللذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستأنفة وان
كان الثاني مبنيا اما للتركيب كخمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذووا
وكذا ذوا خمسة عشر وذوو خمسة عشر وهذا كما يقال في الجملة المسمى بها ذوا تابط شرا و
ذوو تابط شرا انفا فا وذوا تابط شرا جميعا وذوات شاب قرناها لان الجمل تحكي
حكايتها فلا يثنى ولا يجمع وكذا يلزم ان تقول في المثنى بها اذا لم تجعل نونها معتقب
الاعراب نحو جاءني ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجتمع على اخر الاسم اعرابان بالحرف
وشذ في الاثنين الاثانين واضافة ذو ومتصرفاته ههنا من اضافة المسمى الى الاسم كما
في ذات مرة والمبرد يجيز في نحو سيبويه السيبويهان السيبويهون مع بناء الجزء الثاني
وكذا يلزم تجويزه في نحو خمسة عشر على رأي من اعرب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز
ذلك كما في بعلبك ومعديكرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبدا
مناف وعبدو مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك في ابو زيد
ابوا الزيدين وآباء الزيدين والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيها ايضا اولى واما جمع
ابن كذا وذو كذا علمين كانا اولا فان كان لعاقل قلت بنو كذا وذوو كذا وابنا كذا
وابناء كذا واخوات كذا وان لم يكونا لعاقل سواء كانا للمؤنث بنت كذا وذات كذا نحو ابن

اللبون

اللبون وبنت اللبون وجمل ذو عثنون وناقة ذات عثنون او لم يات لمؤنثه ذلك نحو
ابن عرس وذي القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا
نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة الحاقا لغير العقلاء في الجمع بالمؤنث على ما يجيء
وحكى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا للفظ ابن وان كان غير عاقل قال
اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا كانه جعله جمعا لابن نعش وان لم يستعمل قوله المؤنث الجمع
الى الجمع المؤنث السالم ولا ينتقض حده بنحو سلقاة لان قوله قبل وهو صحيح ومكسر
والتصحيح للمذكر ومؤنث يبين ان المؤنث ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة
بتغيير ما وعلى هذا كان مستغنيا ايضا في حد المذكر عن قوله ليدل على ان معه الزيد
والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جلب له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكر وانما
خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتانيث غير حقيقي وكل واحد من
الحرفين قد تدل على كل من المعنيين كما في رجال وسلمى والحالة وضاربة قوله شرطه ان كان
صفة الى اخره ينظر الى المؤنث اما ان يكون صفة قال المصنف جمع مطلقا اي لا يشترط
فيه شرط وهو قوله والا جمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كقدر
ونار وعقرب وعين من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء
بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات والشمالات في الرياح وذلك لخفاء هذا التانيث
لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجيء اذن هذا الجمع قياسا الا لاسماء المؤنثة الاعلام
المؤنثة ظاهرة كانت فيه العلامة كفترة وسلمى وخنساء او مقدرة كهند او ذو باء التانيث
الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كغرفة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات
والانطلاقات ونحوها لان الواحد اكرامة وتخريجة بتاء الوحدة لا اكرام وتخريج وجمع
المصدر كالاسم وتخاريج عند اختلاف الانواع فالاكرامات كالضربات والقتلات والاكاريم
كالضروب والقتول فلذا يقال ثلث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء وثلثة اكاريع
وتخاريج اذا قصدت ثلثة انواع من الاكرام وذو الف التانيث الجامد يسمى به المذكر الحقيقي
كالبشرى والضراء واذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون لما مر والمصحح تانيثه وتذكيره اذا
لم يات له مكسر فلم يجمع بالواو والنون كالالفات والباءات الى اخرها وذلك لانسداد ابواب
الجموع الا هذا ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن
وذو نحو ابن عرس وابن مقرض وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد
نوعان من الاسماء احدهما جنس مذكر لا يعقل اذا لم يات له تكسير كحمامات وسرادقات
وكذا الثلاثي المجرد الخماسي اصلي الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستكره كما يجيء وعند الفراء هذا القسم
ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جوالق

واما بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات
فلا يقال الحلبات لقولهم الحالب وان كان المؤنث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة
التانيث اولا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات
وعلامات اولا كضاربات وحبليات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما
لم تجمعا بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم تجمعا بالواو والنون كما ذكرناه واجاز
ابن كيسان كما ذكرنا حمراوات وسكرانات كما اجاز احمرون وسكرانون فان غلبت
الاسمية على احديهما جاز اتفاقا كقوله عليه الصلوة والسلام ليس في الخضراوات صدقة
وكذا كل فعلاء او فعلى سميت به غير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة تانيث
ظاهرة ولم تكن خماسية اصلية الحروف لم تجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه
في اللفظ كجريح وصبور وساير ما يستوي مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع
بالواو والنون او لم يكن له مذكر كحايض وطالق ومطفل فرقا بين ما جرد من التاء وبين
ذي التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث
نحو يضربن فالحق ذو التاء ايضا علامة جمع المؤنث اي الالف والتاء فيه واما المجرد فلم يكن
فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اي انما جمع جمع التكسير نحو حوايض
وحيض ومطافل وان كان صفة المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشتركت فيها المذكر
والمؤنث او اختصت بالمؤنث خماسية اصلية الحروف كالرجل او المراة الصهصلق
والمراة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة صهصلقات
وجحمرشات وجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا
كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سجلات اي ضخمات وسبطرات اي طوال على وجه
الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجمل ذو عثنون
او غير حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجبيلات وكتيبات لان
المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف واما جمع المذكر جمع المؤنث لانهم قصدوا
الفرق بين العاقل وغير العاقل وان كان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر
فالحق غير العاقل بالمؤنث وجه جمع قوله ان كان صفة وله مذكر فان يكون اي فنحو ان يكون والضمير
راجع الى المبتدا الذي هو شرط والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدا ومعنى هذا
الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر
فشرط ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان
وجميع الاصناف التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح وثيبات شاذ ووجه
ان فعيلا قياسه لحاق التاء في المؤنث كسيدة وميتة وخرج ايضا الوصف ذو التاء

التي يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وعلامة ومعطارة ونحوها ولا يجوز لانه جمع بالالف والتاء
وتقول في جمع بنت وابنة بنات وهي جمع اصلها لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن اي بنو على حذف
اللام نسيا في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ
على حذف اللام نسيا والثلاثي المحذوف اللام المعوض منها التاء على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء
ورد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات في سنة وضعة وذلك لخفة الفتح
وجاء بحذف اللام ايضا كذوات وهنات وجاء منه ما لم يجمع لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء
استغناء بجمع التكسير وذلك كامة وشاة وشفة واما مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر كلبات ورئات
لثقل الكسر وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء ولم يرد فيه اللام كثبات وظبات وكرات لكون
الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات انهما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب قال لو سمعت
لغاتهم وجاء في الشاذ انفروا اثباتا ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا من اللام كالتاء في الواحد
وكالواو والنون في كرون وثبون وقال ابو علي بل هو تاء الواحدة والالف قبلها اللام
فمعنى سمعت لغاتهم اي لغتهم قال وذلك لان سعوة قال ان تاء الجمع لا تفتح في موضع وفيما قال نظر اذ المعنى
في سمعت لغاتهم وانفروا اثباتا الجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استاصل الله عرقاتهم
بفتح التاء وكسرها انتهى فاما ان يقال انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاؤه
شاذا فالعرق اذن كالبوان له جمع مكسر وهو العروق جمع بالالف والتاء مثله ولنذكر شيئا من احكام
المجموع بالالف والتاء وان كان المصنف يذكره في قسم التصريف فنقول كل ما هو على وزن فعل
وهو مؤنث بتاء مقدرا وظاهر كدعد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كجرة او معتل العين
كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح
العين واسكانها والفتح الكثر لحمل الجمع على المؤنث المشهور وقيل لما لزم التاء في جفنة لكونها صفة
للمؤنث والمذكر بخلاف ما يقال شاة لجبة اذا قل لبنها صار كالاسمية في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد
اسكان عين لجبات قياسا لا سماعا وغلب الفتح في جمع ربعة وتجويز بعضهم فتح عين الواحد وقيل
انما لا ينبغي الاصل اسما او وصفا فلوحظ فيه الاصل كما يقال في جمع امراة كلبة نسوة كلبات
بفتح العين ولا يقاس عليه غيره ونحوه ضخمات وصعبات خلافا لقطرب وتجويز اسكان ما يحق
الفتح من غير معتلات للضرورة قال ذو الرمة اتت ذكر عودن احشاء قلبه خفوقا ورفضات
الهوى في المفاصل وجاز في المعتل اللام نحو اخوات وجليات بسكون عينهما وقد يقاس عليها قصد
التخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ويجوز ايضا القياس ان يقال نحو نسوة كلبات
اعتبارا للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهلات الاصل اسم دخله
معنى الوصف فقيل في جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال واهلة ود قد تبريت ودهم
وابليت فيهم في الحجهل ونائل اي جماعة هي اهلة للود وقال اهلات حول قيس بن

عاصم اذا ادجوا بالليل يدعون كوثرا ويقال اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض
ويفتح هذيل العين المعتلة كجولات وبيضات وقال اخو بيضات رائح متاوب وفي في السواد
ثلث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون اليق لثقلها
باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاعف
والمعتل العين استثقالا وانما تقلب العين في نحو جوزات وبيضات عند هذيل الفا لعروض الحركة في الجمع
كما لم يقلب ولو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة واما فعل بضم العين كعرفة وكذا فعل المؤنث
كحجرة فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع الالف والتاء كغدات وان كانت معتلة العين ولا
يكون الا بالواو وكسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات
وروضات لانهم علّلوه بخفة الفتح على حرف العلة لكن سيبويه قال لا تحرك الواو في دولات والظلام
ان اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما
فان لم يكن اللام جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا كخطوات
او لا كغرفات والاتباع هٰهنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف الآن نحو عنق اكثر من نحو ابل
وان كانت اللام ياء نحو كليتم لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه
وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه واما ام فلفظ امهات في الناس اكثر من امات وفي غيرهم
بالعكس والكلام في زيادة الهاء واصالته يجيء في التصريف واما فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند
فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف والتاء الا بسكون العين نحو قدّات وان كانت معتلة
العين ولا يكون الا بالياء اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا
على قياس لغة هذيل وعيرات في جمع عير شاذ عند غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت
صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كان اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا لا الاستثقال
وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام
ياء كلحية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لعله باب بعلة الصحيح فكيف بالمعتل
اللام واجاز السيرافي لعروض الكسر وقياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الا
والفتح والاسكان والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكرهه في المكسورة الفاء
صحت العين او لا الا فيما سمع كخطوات وغرفات وفيه جمع التكسير لما شاكل جمع السلامة
بالواو والنون يتغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بنيتهما بناء مستأنفا وللحواق
صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين صارت عشرة ويكون الجمع
الا غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد
الجمع بتغيير ما قد دخل فيه جمع السلامة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يغير مفرده الا في
اخره علامة الجمع وجمع التكسير ما تغير بغير ذلك اما التغيير في نحو تمرات بفتح العين وفي نحو خطوات

خطوات وسدرات بفتحها واتباعها فيقدّر حصول هذه التغييرات بعد سكون عيناتها لعرض
وان لم يثبت في نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع
بالالف والتاء بعد لحاقها لاجتماع التاءين فجمعها من باب السلامة باعتبار الاصل قوله
وجمع القلة افعل الى قالوا واطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة
والحدّان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة من المكسّر اربعة افعل وافعال وافعلة
وفعلة الزاد قوله وزاد الفراء فعلة كقولهم هم اكلة رأس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم رأس واحد وليس
بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة تشبيعهم باكل رأس لا من اطلاق فعلة ونقل التبريزي ان منها افعلاء كاصدقاء
وجمعا السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بمشابهتهما التثنية في سلامة الواحد وليس بشيء اذ
مشابهة شيء لشيء لفظا لا تقتضي مشابهته له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما
انشده قوله لنا الجفنات الغرّ يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفانك
وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة مشترك
بين القلة والكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على
اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلثة الى العشرة واختيارهم لها فيه
على سائر الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يأت للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في الرجل او الا جمع
الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه وبما لا الجمع الا جمع كأجادل وقيل
لا يشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله ثلثة قروء مع وجود
اقراء قوله المصدر الخ يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر
كالطول والقصر ولكون في كلامهم يستعمل في اشارة يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصله
وما خذه اشتق منه فيقال في حدث حملا ان المصدر جار على فعله وفي تبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا لا يجري
عليه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية
على شيء اي ذلك الشيء صاحبها اما مبتداها او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد عن الالفاظ
المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان كلاما تاما على مذهب البصرية فان الفعل يشتق منه
عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل
بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا او قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعادل
بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله فيه كقعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو
مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضع
غير متقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الاخر وينتقض قالوا بنحو ضربت زيدا وبزيد ولم يضرب
فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يصاغ من اصل ينبغي
ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا

ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فرجان منه

حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل من قولك زيد ضرب مقصودا نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان ويسمونه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعله او بمعناه سمي مفعولا مطلقا كما مر في بابه وقوله الجاري على الفعل احتراز عن العالمية والقادرية وغيرها وهو من الثلاثي سماع لانها يرتقي ابنية مصادر الثلاثي الى اثنين وثلاثين في الاغلب كما يجيء في التصريف واما في غير الثلاثي فيأتي قياسا كما تقول مثلا كلما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكلما ماضيه على فعل فمصدره على تفعيل وكلما ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة ويجوز ايضا ان يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو ان ينظر الى الماضي وتزيد قبل آخره الفا فان كان قبل الآخر به الماضي متحركا كسرت اوله فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال وفي فعلى فعلاء وفي فاعل فيعال وفي فعّل فعّال وان كان ثلاث متحركات كسرت الاولين كانفعال وافتعال واستفعال وافعلال وافعيلال اذا اصل ماضيهما افعلل وافعالل وتفعال وليس هذا بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل والاشهر في مصدر فعّل وفعلل وفاعل وتفعّل خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعّل واما افعال في مصدر فاعل كقتال نحو مخفف القياسي اذ اصله قيتال ولم يأت في تفعّل وتفاعل وما الحق بتفعلل من نحو تجلبب وتحوها الاخلاف القياسي كالتفعلل والتفاعل وليس ويعمل عمل فعله اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المصدر المتعدي ولبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضع الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزم في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلازمها في اللفظ الالفاظ الدالة على محالها فنقول اذا قصد تبيين ان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة الثلثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الاول هو موضوع لسائر الحدث صيغ اما بحرف تغيير حركاته وسكناته كضرب في الضرب او بتغيير مباني الحدث كاستخرج في الاستخراج او بتغيير هاء الزيادة كيضرب واضرب بحيث يدل تلك الصيغ بنفسها على احد الازمنة معينا وتقتضي وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغ فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او تقتضي وجوب ذكر احد لوازمه الاخر مما الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الآلة او غير ذلك وعلى الجملة كلما كان ذكره عند المتكلم اهم من باقي لوازمه فيسمى تلك الصيغ فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم المذكور بعدها مفعولا ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر تعيين احد الازمنة

الثلثة مع الحدث معينا مع بعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغ على احد الازمنة الثلثة اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم في الاغلب يجيء بما كان منها ذكره اهم بعدها وانما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب وتضرب ولكنه لما كان الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اظهر هذا المدلول عليه بالصيغ ايضا بعدها طرد اللباب فاظهر انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما في اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعني المبني للفاعل وللباقي بل لباقي اللوازم صيغة مشتركة بينها اهتماما بحال الحدث لان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول فرفعهما برفع الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امام الامير بالسوط او تأخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشيء بل المرفوع اهم على كل حال فغاية تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد اي من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه لسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وعمرا او بكرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل فيثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شيء مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شيء في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضي رتبته التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا للطلب كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات التي لم يقع مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا في العمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فرعا عليه وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل والمفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي واضطرار الوضعي على العقلي واول حكمه لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذ لا ذلك نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظ في نظر دال على الفاعل فلا يطلب لفظا آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا يعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما عرف في باب اسم الفاعل

فلزم عمله في جميع المواضع عمل الفعل والزمان المسند اليه كالفعل ويجوز الاضمار فيهما كالفعل
والاصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعًا فجاز ان يتصل به غاية الاتصال
وهو اضماره مستترًا ولما لم يكن المصدر مشابهًا له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لا لفظًا بالموازنة
ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان ليكون
عمل الفعل ولم يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا يجوز الاضمار فيه اما اشتراط الحال او الاستقبال
في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت فاذا كان
مشابهته للفعل ناقصة لفظًا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب
الفاعل والمفعول عقلًا فبادنى مشابهة لطالبهما وضعًا اعني الفعل لتحركه لذلك الوصف الكامن
فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازمًا كما في اسم الفاعل والمفعول ولا كالفعل
والفعل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما فطلب المصدر عقلًا اقوى من طلبهما وقد مر شطر
صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان
بتقدير حرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولًا مطلقًا وذلك لانه لا يصلح اذن تقديره
بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربًا او ضربة او ضربًا شديدًا ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب
الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولًا مطلقًا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربًا
مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم للمصدر بان والفعل لا يتم الا اذا كان بمعنى الحال لان ان
اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى
معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضًا نحو ضربك الآن زيدًا
شديدًا لكونها اشهر واكثر استعمالًا منهما ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم فظن
انه لا يعمل حالًا لتعذر تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معموله عليه لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري
مع الفعل والحرف المصدري في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا
يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي
نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدًا على ان امس ظرف لا عجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها
لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون
اياما معدودات بمعنى صوموا اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول
مع الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما في المفعول معه هذا
ما قالوا وانا لا ارى منعًا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفًا او شبهه نحو قولك اللهم
ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال الله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال
فلما بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله
تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى فانه لا يلزم

لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة
الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة
ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى
لتعلقه بمجنون وكذا تقول لم اقم لكرامتك لا لاهينك بترك قيامي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام
وكذا يعمل المضمر فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي
ما حديثي عنها وكذا لا يجوز ان يكون العامل في الظرف اعني يومئذ في قوله تعالى فذلك يومئذ يوم
عسير اسم الاشارة لان المراد به التوقف ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا
فلا يقدر الفعل لقوله تعالى اياما معدودات وكذا يجوز اعماله مضمرًا مع قيام الدليل عليه
قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المصنف ترك الاضمار في المصدر
بوجه قريب وهو انه لو اضمر المثنى والمجموع لجاء المصدر مثنى وبعد اللبس ضمائر المثنى
والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك
باعتبار مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستثقل او يحذف
احدهما وهو مؤد الى اللبس وكان لا بد من ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه
اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنيته احدهما وجمعه
تثنية الآخر وجمعه ولقائل ان يقول لجوزنا ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل
والظرف قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعلهم معه
كلفظ واحد باضافته اليها اولى من رفعه له ومن جعلهما مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه
للفاعل شديد من حيث العقل لانه محله الذي يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهته الفعل
فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل وكذا
الكلام فيه في اسم الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف
الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل
وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجيء تابع له منصوب حملا على
المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او بمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف
لعينيك من ماء الشؤون وكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يؤول الفعل
مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل الخبز اي ان اكل الخبز ولا يجوز
الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يجيء للمجرور وتابع مرفوع
نحو اعجبني اكل الخبز التين واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو
عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا قوله واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول
اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف المصدري وليس كذا اللام الذي في اسم الفاعل

والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم تضعف
لان عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يجيء للمشابهة الفعل قيل ولم يأت في القرآن شيء من
المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى لا
يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم ويجوز ان يقال ان من ظلم فاعل المصدر على ان
يجرى على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال التقدير ان يجهر على البناء للمفعول
فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اي الا جهر من
ظلم وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية
اعداءه * يخال الفرار يراخي الاجل * وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني * كررت فلم انكل عن الضرب
مسمعا * فينبغي على هذا ان يجوز عجبت من الضرب زيد على ان الكاف مفعول والجر منعه قال
لاستحال الاسمية فيه وقال في قوله اعداءه اي في اعدائه قال ويكون منصوبا بمصدر منكر
مقدر لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق لان والفعل سواء كان الفعل ظاهرا
او مضمرا جائز الاظهار واما ان كان واجب الاضمار فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان
كان بدلا منه فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان
لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق ثم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا صار
اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكأنه بدل منه لما
لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذفت الفعل حذفا
لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربا زيدا اي اضرب
زيدا ضربا فالمصدر عمل في المفعول لكونه كالفعل لا لتأويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل
امتناع استعمال الفعل معه وذلك ايضا فيه الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال
السيرافي بل العامل هو ذاك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه
اما عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقدم المعمول واما غير عامل قال المصنف
ان لم يكن المفعول مطلقا لانها لما في ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر
والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا
فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل على كل حال
اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر
عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الا
فعال ومن ثم يمنع الوصف تثنيتها عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ
وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل
على اللفظ الظاهر كما مر في باب الاستثناء وتحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي

للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر
هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل
فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه
منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على
المحل اضمر له ناصب او رافع اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار
لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكر سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر
اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد
الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر في قوله طلب المعقب حقه المظلوم اما ارتفاع
المظلوم فيه لكونه فاعل حقه اي غلبه المظلوم بالحق ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان
احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين
مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عني * وبعد عطائك المائة الرتاعا * اي اعطائك
والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اي غائر وبمعنى
اسم المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا فيستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع اعتبارا
للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكونا بحذف المضاف اي ماء ذو غور ومن
ذوات هواك وفي التقدير الاول مبالغة كأن ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه
به قوله اسم الفاعل الى قوله ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي
المصدر فعلا وحدثا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب ان كان مذهب البصريين على
ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير في قوله
لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما
ذكرنا ان المجهول امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول
والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو
زيد مقابل عمرو وانا مقترب من فلان او مبتعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث
نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة
المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار فان قصد بها الحدوث ردت
الى صيغة اسم الفاعل فتقول في حسن حاسن الآن او غدا قال الله تعالى في ضيق وضائق
به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج ايضا بهذا القيد ما هو على وزن الفاعل
اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشازب ومقور وعذره ان يقال ان قصد الاستمرار
فيها عارض ووضعها على الحدوث كأنك قلت الله عالم وكائن ابدا وصائم النهار قائم الليل
الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو اخرج والمخرج قال المصنف وبه سمي اي بلفظ الفاعل

ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر
ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه
او ما

الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب ثم فلم يقولوا اسم المفعل
ولا المستفعل وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على
وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء وليس ذات المفعل والمستفعل والمتفعل بمعنى الذي
فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل بلى لو قال اطلقوا اسم الفاعل على ما لم يفعل الفعل كالمنكسر
والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلاً كالقائم
والقاعد والخارج والمستخرج لكان شيئاً قوله ومن غير الثلاثي يشمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي
المجرد والملحق بالرباعي ومنشعبة الرباعي فيكون الجميع بوزن مضارعه المبني للفاعل بميم
مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر وان لم يكن في المضارع مكسوراً كمتدحرج
ومتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعاً للعين او يضم عينه اتباعاً للميم قال في منتن منتن
ومنتن وربما استغنى عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع
ومنه قوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح على بعض التأويلات وقد استغنى عن مفعل بكسر العين
بمفعل بفتحها نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج اي افلس فهو ملفج قال وقد
جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية والاولى ان يكونا
على النسب كتامر ولابن اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسبة ما لا فعل له كتامر بل
يجوز ايضاً كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قد يكون اسم الفاعل
بوزن المفعول كقوله تعالى كان وعده مأتياً اي آتياً والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته فيبقى بمعنى
قوله كان وعده مفعولاً قوله ويعمل عمل فعله الخ انما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل
في المفعول لان الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان وانما
اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظاً ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي شابهه
معنى لا لفظاً لانه لا يوازنه مسنداً قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسم الفاعل والمفعول
مع مشابهتهما للفعل لفظاً ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل
لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا للذات المتصفة بالمصدر
اما قائماً بها كما في اسم الفاعل او واقعاً عليها كما في اسم المفعول والذات التي حالها كذا
لا يقتضي فاعلاً ولا مفعولاً فاشترط للعمل اما تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو
ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا لذات مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكور
قبلهما ما يخصصها كرجل ضارب ومضروب بخلاف الآلة والموضع والزمان كالمضرب
فانها وضعت للذات المبهمة بحدثها غير المختص بما يعينها قبلها واما وقوعهما بعد حرف
هو بالفعل اولى كحرف الاستفهام وحرف النفي يعني بصاحبه المبتدأ اما في الحال نحو
زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضارباً اخواه وظننتك ضارباً اخواك وان

زيدا

زيداً ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيداً وذو الحال نحو جاءني زيد راكباً
جملاً وقال ابن مالك هو حال كونه خبر المبتدأ او حالاً ايضاً معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه
تكلف ولا سيما في الحال جامداً موصوفاً بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرآناً عربياً فقليل
وهو الذي يسمى الحال الموطئة قوله او الهمزة او ما اولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام
او حرف النفي ليشمل هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولا ضارب
زيداً وان قائم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل مؤولاً نحو انما قائم الزيدان اي ما قائم
الا الزيدان وقد يقدر الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله غير
اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر في باب المبتدأ قوله وان كان للماضي
وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولاً نحو ضارب
زيد امس ويكون اضافته معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب
امس ويرفع مع كونه ماضياً كما تكرر ذكره ولا ينصب الا الظرف او الحال والجار والمجرور نحو
زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيها رائحة الفعل فيعمل فيها اتفاقاً واجاز الكسائي
ان يعمل بمعنى الماضي مطلقاً كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطي
عمرو امس درهماً وظان زيد امس كريماً قال الله تعالى جاعل الليل سكناً قال السيرافي
الاجود ههنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة
اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفي في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى
الفعل قال ولا يجوز الاعمال من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملاً في المفعول الاول
في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب
بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهماً اي اعطاه درهماً
كقوله في الفاعل ليبك يزيد ضارع قال الاندلسي رداً على الفارسي لا يستقيم ذلك
في مثل هذا ظان زيد امس قائماً للزوم حذف احد مفعولي ظان وللفارسي ان يرتكب جواز
ذلك مع القرينة وان كان قليلاً كما يجيء في افعال القلوب ويضعف مذهب السيرافي
بقولهم هذا ضارب زيد امس وعمراً اذ لا اضطرار ههنا الى نصب عمراً لان حمل التابع
على اعراب المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال للكسائي في قوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك
كأنك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ولا يريدون بان اللفظ الذي
في ذلك الزمان تحكي الآن على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال
حكاية المعاني الكائنة لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك
الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل

هذا في الفعل الماضي المستغرب كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رأيت الاسد
فآخذ السيف فاقتله فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان يكون اضافته معنوية يتعرف
اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضارب بكر امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار
فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخله اللام استوى الجميع اي عمله بمعنى الماضي
والحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام
لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس ولم يوجد في كلامهم عاملا الا ومعناه
المضي وعلل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان
لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن
الدهان ذلك ايضا عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب وحمل
تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان
مع التجرد يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال واستدلوا
بقوله فبتنا لم يفشا طوارقه من خوف يقطع بين الظاعنين غدا وحمل انتصاب غدا بر جل
والظاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه
رائحة الفعل واما عمل ذي اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا فقال الاخفش انما نصب ذو اللام
بمعنى الماضي تشبيها للمنصوب بالمفعول لا انه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وضعف ما قال ظاهر ونقل
عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس
بموصول كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلا واعلم انه يجوز لاسم
الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعديا باللام نحو انا ضارب لزيد
واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعدى الفعل باللام اذا تقدم المنصوب
عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت في اختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر
لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعمل ما كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل
بالباء نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما يجيء قوله وما وضع منه للمبالغة
ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلثة وهذه الثلثة مما حول اليها اسماء الفاعلين
التي من الثلاثي عند قصد المبالغة قال فيها لبراريه رسخا اي مقداما على الحرب خواضا اليها
الكتائبا وفي كلامهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها
اذا عدموا زادا فانك عاقر وربما بني فعال ومفعال وفعول من افعل نحو حساس
ودراك من احسس وادرك وقال شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات
لا خور ولا قزم جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعمل اذا حول الى فعيل او فعل
عملا ايضا وانشد في شآها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم

فكليل

فكليل مبالغة كال يعني البرق وشآها اي ساقها والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيبويه
وقالوا ان موهنا ظرف لشآها ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه
رائحة الفعل واعتذر له بان كليلا بمعنى مكل فموهنا مفعول على المجاز كما يقال اتعبت
يومك ففعيل اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل
سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا لا تخاف وآمن ما ليس منجيه من الاقدار ومنع
غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن اللاحقي ان سيبويه سألني عن شاهد في تعدي
فعل فعملت له هذا البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف
وكريم وطبن وفطن فلا خلاف في انهما لا ينصبان اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في
الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم على راي وقوله
امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل بمعنى المفاعل
كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من
ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها
منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه
اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه
للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى
الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى
الماضي كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار
ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسرا قال ثم زادوا انهم في قومهم
غفر ذنبهم غير فخر ونحو منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه
الفراء لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله والمثنى والمجموع مثله اي يعملان
عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم
الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال ممن حملن به وهن عواقد حبك
النطاق فشب غير مهبل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني بالتعريف
دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف
وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون
كما حذفت في الموصول في قوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا
وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد واما
حذف النون مع الجر كالضاربو زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول
ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه عن تاويله بالفعل

فعيل بمعنى مفعل

مطلب في اختصاص اللام بتقوية عمل اسم الفاعل والمصدر

مطلب في شروط عمل اسمي الفاعل والمفعول

ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب
ومن غيره على صيغة الفاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كمخرج ومستخرج
وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما
شرح

ثور بالضم جبتين جرح

ولم يخرج التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع
وليس بشيء لما ذكرنا واما قولهم اناه مُرَيْحِلٌ فسُوَيْئِرٌ فرسخًا فانما جاز لكون المعمول
ظرفا ويكفيه رائحة الفعل واعلم انه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف
الى مفعوله عنه بظرف قال وكرار خلف المحرَجِ جارهِ اذا لم يحام دون انثى
حليلها اى كرار جاره وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطى الدرهم عمرو
كما جاء في المصدر نحو قوله تعالى قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور
باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار جر المعطوف
حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل
ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل
على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرا غدا وان كان بمعنى الحال والاستقبال جاز النصب
والجر والحمل على اللفظ اولى ويبقى هنا الخلاف في ان النصب حملا على المحل او
بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فتقديره اسم الفاعل اولى من تقدير
الفعل ليوافق المقدر الظاهر انشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد
رب اخا عون بن مخراق قوله اسم المفعول الى قوله وقع عليه يعني وقع عليه او جرى
مجرى الموقوع عليه ليدخل نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم
وسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به
اى اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا واستتر لان الجار
والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل
فيقال ضرب يضرب فهو مُضرَب لكنهم لما ارادوا حذف الهمزة في باب افعل الى مفعل المصدر
تغيير احدهما للفرق فغيروا الثاني لما ثبت التغيير في اخيه وهو اسم الفاعل لانه
وان كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة
ولا الحركات في اكثرها حركاته نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد واما اسم الفاعل
من افعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو وفتح الميم
لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قليل كعفرود وعملول وعصفور فبقي
اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على الفعل لان ضمة الميم مقدرة
والواو في حكم الناشي من الاشباع كقوله ادنو فانظور وصيغته من جميع الثلاثي
الثلاث على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما قبل
الاخر لانه كذلك مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول وقد شذ اضعفت
الشيء فهو مضعوف اى جعلته مضاعفا قوله وامره في العمل والاشتراط كامره في اسم الفاعل

اسم المفعول

في وجه تسمية اسم المفعول

يعني

يعني ان حاله في عمله عمل فعله اى المضارع المبني للمفعول كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله
الذي هو المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه وحرف
الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته ولا يحتاج في عمل الرفع الى شرط
زمان كما تبين في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال
او الاستقبال في اسم المفعول لكن المتاخرين كابي على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك
فيه كما في اسم الفاعل فان كان الفعل متعديا بني اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر
في المفعول به وان كان لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول منه كما لم يجز بناء
الفعل المبني للمفعول منه اذ المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال
ذُهِبَ وان تعدى الى المجرور جاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو مُرَّ
بالبلد فهو ممرور به وكذا المتعدي حذف منه ما هو المفعول به وعدى بحرف الجر نحو رميت
عن القوس فهو مرمي عنها والمرمي هو السهم ومنه قولهم اسم المفعول اى اسم المفعول
به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه لعدم الحرف
نحو سير اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم
المفعول عليه فلا تقول في ضُرِبَ ضَرْبٌ شديد لذلك الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول
ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمؤدب الخدام او لا
نحو زيد معطى درهم غلامه اى معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى معموله
وان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد
مضروب عمرو او لا كقولنا الحسين رضى الله عنه مقتول الطف اخرى فاتيهم قوله الصفة المشبهة
الى اخره قوله لازم يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم
المفعول اللازم المعدى بحرف الجر كممرور عنه واسم الزمان والمكان والآلة قوله
على معنى الثبوت اى الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه
مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشازب وطالق وان كان
بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة الفاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد
تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث والذي ارى
ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار
في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى
حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ
على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك
ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض لم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من

الصفة المشبهة

الطف موضع قتل الحسين بن علي رضي الله تعالى عنه

وليس على معنى الثبوت يخرج اسم الفاعل من اللازم والمتعدي ... ان يكون القيود للاحتراز فقط بل ... تحقق الماهية وبيان ...

مذهب خاص به
وهو ان الصفة المشبهة لا تدل على الحدوث ولا على الاستمرار بل هي مطلقة منهما

بين القيدين

فالنعت الصفة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد او يعمل عمل فعلها متن

وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الآن فقط حسن فظهور في الاستمرار ليس وضعيا **قوله** وصيغتها اي صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول وبجريه متقدمة التصريف وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج واعور على وزن افعل وانما عملت الصفات المشبهة وان لم توازن صيغها الفعل ولا كانت للحال او الاستقبال واسم الفاعل بعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قامت بها الحدث المشتق هو منه وهو بمعنى ذو مضافا الى المصدر فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق في الآخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونه صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصدوا ان تثنيتها وجمعها وتأنيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقولون ضاربون وضاربة مع عمل افعل فعلا عمل سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتها انت حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبني من باب المغالبة نحو طاولني فطلته طولا فانا طايل اي غالب في طول اي ذو غلبة عليه بالطول فاطول منك بمعنى طايل المبني من باب المغالبة الا في معنى الحدوث كما ذكرته في سائر الصفات المشبهة **قلت** اول ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد في جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدي الافعل الى المفعول بنفسه ولو باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم وانا اطول للقوم كما تقول انا طايل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى المفعول المطلق الا بمن الابتدائية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه اخذ في الزيادة في الطول من مبداء القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفة تعديه لتعدي اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينة معناه لمعناه وقال المصنف لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها مفيد فائدتها فيعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه فان قيل فعل المغالبة يفيد فائدته فالجواب ما مر قوله ويعمل عمل فعلها يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق والاعتما

اي التقوي بل سواء الغير مستهزئها

معنى طايل ذو طول انما يقال انما حسنا الى اسم من الطول والطول حسنا

القوم ان ما طايل م

د على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها **قوله** وتقسيم مسائلها اي اعلم ان الصفة المشبهة اما ان تكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة واعلم ان تقسيمها بحسب اعرابها نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام هاهنا في عملها لا في اعرابها نفسها ثم معمولها الذي بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور صارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذا الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى المضمر نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف عن الصفة وما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف ولا في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهيهما والحسنو اوجههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف والثانية من الممتنعين ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والضمير كالحسن وجه او وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثلها الجواز تعريف المضاف مع المضاف اليه معا هاهنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه **ومسئلة** منها مختلف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجيزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحها لاجل امتناع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليست بقبيحة كما في رجل ضارب اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ولا ينبغي ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع الامكان وهو

ومسائلها ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه والحسن وجه واختلف في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف فيؤنث ويثنى ويجمع واسما الفاعلين والمفعولين غير المتعديين مثل الصفة في ذلك متن

كود

حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنها ابن بابشاد مستند لا بنصبح الفتكوني وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد انه اضيف الحسن الى الوجه وهو هو في المعنى فذلك انما منعهم من منع في المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا يضاف الصفة الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانه اضيف حسن الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها ولهدامة وعبد بطنه وصد بلده وطبيب مصره ونحو ذلك واستشهد سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بدل الضمير في مصطلاهما للاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو للجارتين ليس للجارتين الا اعليان وانما جمعها بما حولها كقوله دوارنف اليتيك وتستطارا فالا لفه نستطارا راجع الى روانف لانه بمعنى نفتين فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فلبس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ويعني بمصطلى الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان الذي فاصل الحجر ابيض واعلاه كميت وما بينهما جونتا اي اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة استحسنهما المصنف وهما الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا ليبرز في صورة المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها قبيح في الظاهر لان الصفة الرافع للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة وهي اصل اللفظية فجعلوا المرفوع في صورة المفعول للصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا يرى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيفت اليه بعد نصبه كان كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذا لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر اللفظي الشعر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا لذاته لكنهم جوزوهما على قبح في السعة ايضا ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة اليه او لا غاية الظهور

فلنه

فيتبين في المجرور انه كان قبله منصوبا قال انعتها اني من نعاتها كوم الذرى عدا دقيرا

ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصلين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة فاذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ضمير لكل واحدة منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصبت وجها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو تصبب زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن الجر ان الوجه مع اللام فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين احدهما في الصفة والاخرى في معمولها وفي الحسن الوجه تخفيفا واحدا في المفعول وفيهما معا تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير مراعاة لاصل في التعريف وهذه فائدة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاوليين والدليل على انتقال الضمير فيهما الى الصفة قولك هذه حسنة الوجه والزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الوجوه ولا تأتي هذه العلامة في الصفة الا وفيها ضمير مستتر الا في النادر نحو قام رجل قاعدون غلمانه وانما جاز استناد الصفة الى ضمير المسبب بعدما اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبرا ونعتا اوحالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فان لم تجر في اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت لكنها لم تدل على صفة له في ذاته لم يجز استكنان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيدا صغر غلاما الا انه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه قال قيل اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون الثور سببا لزيد لا من صفة السبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم قال لحزن بابا والعقور كلبا ومسئلة لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهي حسن وجهه اذ كل ما ذكرناه في حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة المعمول لاصله في التعريف واربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتهي الى منعها في حال السعة وهي الحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه وبرفع المعمول في جميعها

ويكون

والاولى ان اتبع من الاخرين لعدم موافقة المعمول فيها لاصله في التعريف ووجه حسن
قبيح الاربع خلو الصفة من عايد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور وقليل قبيح اي
وجه منه والوجه منه قال ابو علي الوجه ووجه بدلا من الضمير المستتر في الصفة
قال له في قوله تعالى مفتحة لهم الابواب وهذا غسل الدم بالدم لان بدل البعض
وبدل الاشتمال لا يخلوان عن ضمير المبدل منه الاغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل
من الضمير كما في قوله لطاف لحاف الصيف والبرد برده فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد
تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومسئلتان فيهما وجه
حسن لكن قليل الاستعمال لاستكثار الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما
اما وجه حسنهما فلكون النصب توطية للجر وهو حسن كما مر واما استكثار ظاهرهما فلان النصب ما هو
فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف التمييز
كما مر في بابه وثلث مسايل قبيحة لا يجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جايزة في السعة بلا قبح
عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما مر
ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه الحسن وجه بجر المعمول فيهما كما تقدم والمجموع
ثماني عشرة مسئلة ولنا ان نعلل استقباح الثلث القبيحة في السعة بعلة واحدة فنقول
لما استكن ضمير المسبب في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين اعني جريها على المسبب واسنادها
لصفة له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المسبب صار السبب كالفضلة لجيئه
بعد الفاعل اي الضمير المستتر فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا او جر بالاضافة
لزوال المانع من الاضافة الى السبب لان المانع منها انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استتر ضمير المسبب
في الصفة استقبح مجيئه في السبب ايضا لانه انما كان محتاجا اليه في السبب ليتبين كونه سببا واحد
الضميرين في الصفة دال على السبب لا كلام تضمنه فيها الا في الدلالة صفة سببية على صفة نفسه كما تقدم
فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتى به فيه كان قبيحا وليس نحو زيد ضارب غلام
كذا لان الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببية على صفة نفسه وانضم هذا القبح في الحسن
وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فينا لذا امتنع قوله والنصب
على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو
على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع والاول التفصيل قوله ما كان
فيه ضمير واحد احسن الى آخره قد ذكرنا علته قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها لما كان معرفة
للحسن والاحسن والقبيح عنده مبنية على الضمير مهد قاعدة يتبين بها الضمير والضمير
بين والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول
فلوظاهر لبروزه نحو وجهه او الوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فتؤنث

تؤنث لتانيث وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا فهي كالفعل تؤنث لتانيث
الفاعل وتفرد عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول
اذا كان معرفا باللام حكمه مضافا الى المعرف بها او الى المضاف اليها لفا ما بلغ نحو مررت برجل
حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وكذا الى ذلك وكذا حكم المعمول المضاف
الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه ابي غلام وكذا الى ذلك وكذا
ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله رحيب قطاب الجيب منها ورجل حسن وجهه تصوره
وكذا المجرد عن اللام والاضافة نحو رجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي الغلام وكذا الى ذلك
قوله واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين الى آخره يعني باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول
من الفعل المتعدي الى واحد فقط نحو مضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي
الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدي الى ثلاثة
هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا كريما تقول في اسم الفاعل اللازم زيد
حاضر الغلام وشاسع النسب وفي اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومؤدب الخدام
سواء كانا بمعنى الماضي او المضارع او للاطلاق فان رفعها للمسند اليه لا يحتاج الى شرط
زمان كما مر فاذا جاز في معمولها الرفع جاز النصب والجر ايضا لانها فرعاه كما مر فيجري في كل واحد
منها الثماني عشرة مسئلة وكذا انما يجوز اشتغال الضمير اليها الى المعمول ثم نصب المعمول او جره
اذا كان تحصل لصاحبها المتقدم وصف باتصاف مرفوعها المضمر فيها كما قلنا في الصفة
المشبهة سواء فلا يجوز زيد نايم ابا ولا قايم ابن العم ولا تم مضروب مملوك اخ ولا
مشروب ماء الاخ هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا او معطى
اخوه درهما او معطى عمرا ثوبه فان حذفت المعمول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا
يشتبه بالمفعول بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها
حتى يشتبه المنصوب والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا فامن التباس المنصوب او المجرور
بالمفعول لم يمتنع عند ابي علي نصب الفاعل او جره اجراء له مجرى حسن الوجه ومنع غيره وقد يجري بعض
الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو تميمي الوجه اي حسن الوجه فيجري فيه المسايل المذكورة
وهو قليل قيل لا تعمل الصفة المشبهة في الاجنبي كما يعمل اسماء الفاعل والمفعول بل تعمل في السبب
فقط وليس اطلاقهم هذا القول بوجه بل تعمل في غير السبب اذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها
نحو برجل طيبة داره نومه وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام نحو احسن الزيدان وما قبيح
الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه واما نحو مار زيد قايم الجارية ولا حسن وجهها
بجر الوجه او ولا حسنا وجهها وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب الجارية التي هي سببه فجاز
خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير الذي اضيف

الى المضاف الى الضمير كالمضاف

القطاب مخرج الراس من الجيب اي هي واسعة جيب الدرع يريد انها بيضاء رحيبة ...

استتار الضمير فيهما مستقلا عن معمولها

وجه اليه راجع الى جاريته التى هى مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجه جاريته فهو محمول على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قايم غلاماه لا قاعدين فى هذا الجواب عند المبرد جونتا مصطلاها كما تر لان اصله جون مصطلاهما اى مصطلى الاعالى اى مصطلى اعاليهما فلما قصدوا الاضافة حذف الضمير الذى اضيف اليه اعالى واستتر فى جون فصار جونتا وادخل اللام فى اعالى ليتعرف باللام كما كان معرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالى ههنا فى معنى الاعليين فليس عنده اذا من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجهه كما حذفت من اعاليهما **قوله اسم التفضيل** ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ينتقض بنحو فاضل وزايد وغالب ولو احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اى فى الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طايل اى زايد فى الطول على غيره **والاولى** ان يقال هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل اى فى المصدر المشتق هو منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر تخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس **قوله** وشرطه ان يبنى من ثلاثى ليمكن وليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وعموم وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول مثل اعذر والوم واشهر واشغل شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثى مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفى متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز من ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين اى آكلهما من الحنك او الشاذ وكذا قولهم آبل من حنيف الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما قاله سيبويه وقال الجوهرى ابل يابل ابالة مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو اقوى من غيره من الفروسية ولم يستعمل منها ايضا فعل وقولنا تام احتراز من الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصير كما قيل **ولعل** ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم وان افعل موضوع للتفضيل فى الحدث **والحق** انها دالة على الحدث ايضا كما يجى فى بابها فلا منع وان لم يبعد ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصير منك غنيا اى اشد انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفى احتراز عن نحو ما انبس بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لئلا يصير مستعملا فى الاثبات **فان قيل** فعل لا انبس **قلت** ليس لا انبس لنفى الحدث الذى هو التكلم ونبس موضوع له بل لنفى الفضل فى التكلم وقولنا متصرف احتراز عن نحو نعم وبئس وليس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى **قوله** ثلاثى احتراز عن الرباعى نحو دحرج **قوله مجرد** احتراز عن ثلاثى ذى زايد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها **قوله** ليمكن اى لو لم يكن ثلاثيا

ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناءه من غير حذف شىء منه فواضح الاستحالة لان افعل ثلاثى مزيد فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فانه يلتبس المعنى اذ لو قلت من دحرج ادحر لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت فى اخرج اخرج بحذف الهمزة لا لتبس باخرج من الخروج وكذا سائر غيره من المنشعبة ويكن هذا بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل واما افتعل ولم يبلغ اختصارا **قوله** وليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثى **قوله** لان منهما افعل لغيره يعنى انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بنى منها افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر لو قلت زيد الاسود على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزايد فى السواد وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر فى الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغى ان يقال يعنى الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق والد واشكس واعسر واعجم وانوك مع ان بعضها يجىء منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان يأتى افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واصفر فحمل ما جاء من الثلاثى عليها واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاصول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم تقلب واوهما حملا على اصول واعور وما لم يجىء منه افعل ولا افعال كالنجل والغفو والعرج والعمى يبن منه لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقى محمولة على القسمين فى الامتناع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظى السواد والبياض قالوا لانهما اصلا الالوان قال ابيض من اخت بنى اباض وقال لانت اسود فى عينى من الظلم وهما عند البصريين شاذان **قوله** فان قصد غيره يعنى قصد التفضيل من معانى الاشياء التى تعذر بناء افعل التفضيل منها وهى ذو الزيادة والرباعى والالوان والعيوب الظاهرة بنى افعل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذى تقصده ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال التى يمتنع بناء افعل منها فينصب على التمييز ليتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اقبح عورا واشد بياضا واسرع انطلاقا والتزدحرجا ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده

في السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم لي من فلان
ويجوّزه فلة التغيير لانك تحذف الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني افعل التفضيل فتخالف
همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن المبرد والاخفش
جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس
بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل يعني قياسه ان
يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب اي ضارب اكثر ضربا من ساير الضاربين
ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من ساير المضروبين وانما كان القياس في الفاعل
دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل لكثر الاشتباه لاطراده واما ساير الالفاظ
المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا جعله في احدهما اظهر دون
الاخر فجعلوه للفاعل قياسا لكونه عمدة بخلاف المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب
ولا ينعكس واما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت فلو جعلوه في حقيقة
في المفعول لبقي اسم الفاعل مع كونه اكثر عريا من معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال
عليه حقيقة وقد استعملوه في المفعول ايضا على غير قياس نحو اعذر واشهر والوم واشغل اي اكثر
معذورية وملومية ومشغولية وهم اعني في قول سيبويه وهم بشاذ اعني قوله ويستعمل على
احد ثلثة مضافا او بمن او معرفا باللام فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا المزيد افضل فاذا اضيف
فله معنيان اصحهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة على من اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم
مثل زيد افضل الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته والثاني ان يقصد زيادة مطلقة
ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له
واما المنكر والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز الافضل
من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد
الثلثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجمع اثنان منها الا نادرا واما لم يخل عن الجميع
لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة بذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام
هو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا
في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور مع المفضل عليه كما اذا
طلب شخص فاضل من زيد قلت عمرو الافضل اي ذلك الافضل اي الشخص الذي قلنا
انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع
الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه نسيا فلو خلا عن ذكر الثلثة لخلا عن ذكر المفضل
عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه واذا علم المفعول جاز حذفه غالبا ان كان افعل خبرا
كما يقال انت اسن ام انا فتجيب انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ان الذي

سمك

سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقوله ستعلم اينا للموت ادنى اذا دنيت الى الاسل
الحرار او يجوز ان يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي كل شيء واعز دعائمه
ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستبشع ذلك واما الجواب فقد ذكرنا
قصدهم بتعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال انه من مجروره محذوف الى اكبر من كل شيء
ويقل الحذف في غير الخبر نحو جاءني رجل افضل في جواب من قال الجاءك رجل افضل
من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضها ايضا
اكثر واما لم يجمع من الثلثة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغني عن الاخر في افادة ذكر
المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في واحد منها الا ذلك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما
لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية
بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش
افضل من عيسى فيقال محمد الافضل من قريش اي افضل من عيسى من بين قريش ويجوز ان
تحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله ورثت مهلهلا والخير منه زهيرا
نعم ذخر الذاخرينا ويجوز في البيتين على ما قيل افعل اخر عار من اللام يتعلق به من
اي بالاكثر اكثر منهم خيرا منه ولا منع اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه
مفضلا عليه كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافة الى البصرة للتوضيح كما تقول
شاعر بغداد ولكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل على
غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو المجرور بمن التفضيلية من مشاركة
المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول علي رضي الله عنه
لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك
الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره على رضي الله عنه محبوبا الى نفسه
ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم
من شعبان احب منه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم ابدلني بهم خيرا
منهم اي في اعتقادهم في ان فيهم وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم
ايضا والا فلم يكن فيه صلى الله عليه وسلم شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير
مستقرا لانهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار ويقال في التهكم انت اعلم
من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان
الزيادة بل الغرض التشريك بين شيئين معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر
من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب
على القول بل المراد بعدهما من الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل

من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت فلانة تعلقت

بافعل المستعمل بمعنى منجا وزاين بلا تفضيل نحو قولك انت اعز علي من ان اضربك اي بان

من ان اضربك من قرط عز لك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل

بتقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز في الفضل

عن عمرو فمن فيهما من قبيل ما لا تفضيل في لا في معنى التفضيل ومنه قول علي رضي الله عنه واني

بما يحدث من نزول البلاء بجسمك والنقص في قوتك اوفى واصدق من ان تكذب لك او

تغرك وتجب ان يلي من التفضيلية افعل لانها من تمام معناه او يلي معموله وقال

رأينا اليوم ضحى اصبح ساعة الى الصوت من نشط بيان منهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها

نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس وقد يتقدم عليه في الشعر كقوله وا ستنزل الزباء

قسرا وهي من عقاب لوح الجو اعلى منتمى ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيد

او مضافا اليه نحو من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر

ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره

فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه صحيح لانه مفضل على ما سواه من جملة

ما اضيف اليه ولم يكن مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف بذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل

الشيء على نفسه وقول المصنف في دفع هذا الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيد

افضل الناس لغرض التفضيل عليهم بل الغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشيء

لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض الى واسطة لان افعل يكفي في هذا الغرض لما ذكر المصنف

بعد هذا وهو قوله لافعل حينئذ ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت

اصله ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل فيعلم بلفظه بدلالة على اتصاف صاحبه باصل الفضل

فلا يحتاج لاجله الى شيء اخر والاول في تعليل دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة

فليرجع اليه وقوله بعد هذا في الشرح ان لافعل جهتين الى اخر الكلام قد مضى الكلام فيه

في باب الحال قوله الثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد تفضيله على كل ما سواه مطلقا

لا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف

سائر الصفات نحو فصائح مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف

اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو احدهم كقولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل

قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك

يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن عدد

اخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن

بني يعقوب وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص

بغداد لانها منشاءه او مسكنه وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف

الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله ويجوز في الاول الافراد الى اخره يعني اول معنيي المضاف

اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه ما يقتضيه وضعه وهو من التفضيلية

لانه يصاغ على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى متعديا الى المفعول بمن الابتدائية لما ذكرنا

فافعل التفضيل يتميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل

في بدء النظر بمن التفضيلية فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول

افعل وذلك ايضا قليل فما دام معه من لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم

في الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد او الزيدون او هند او الهندان او الهندات

افضل من كذا اذ لو ثني وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا

اضفته واردت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب

لمن في لزومه صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا وكما

ان افعل المصاحب لمن مضارع للمضاف كما تبين في باب المنادى ولا فرق بينهما في

حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة بجميع

اجزائه مفضول الا الصاحب افعل الداخل فيه منها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما

دون الاخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن وجاز تثنيته وجمعه

وتانيثه لفوات من المانعة من التصرف وقال ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش يجب

اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله

في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى

الثاني فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب

لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب

مطابقتها لصاحبها وقيل انما لم يتصرف في الذي بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب

الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو

مفضل فلهذا يبنيان من اصل واحد كما يجيء في افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف

بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اي من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى

التفضيل فيهما فلم يشابها افعل التعجب الفعلي مشابهة تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان

من علامات الاسماء فترجح الاسمية فلم يمتنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول

فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل

وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان فيه

مصاحبا له اي علم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة

او الزيدان

ومن مجرّداً عن معنى التفضيل مؤوّلاً باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياساً عند المبرّد سماعاً عند غيره وهو الاصح قال قبحتم يا آل زيد نفراً ألأم قوم أصغراً او أكبراً اى صغيراً وكبيراً وقال الآخر ملوك عظام من ملوك اعاظم وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل فيهم ومنه قوله تعالى وهو أهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة أفعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذى هو الاصل اى أفعل التفضيل مع من أما أوّل فمذهب البصريين انه أفعل ثم اختلفوا على ثلثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب وَوَل كددن ولم يستعمل هذا التركيب الا فى اوّل ومتصرفاته وقال بعضهم اصله أوْأَل من وأل اى نجا لان النجاة فى السبق وقيل اصله أأول من آل اى رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو أفعل بمعنى المفعول كأشهر واحمد فقلبت الهمزة فى الوجهين واواً قلباً شاذاً وقال الكوفيون هو فوعل من وال فقلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب وَوَل فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل واستعمالهم مبطلان لكونه فوعلا واما قولهم اولة واولات فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب واو أولى همزة على مذهب جمهور البصريين كما لزم فى نحو اواصل على ما يجىء فى التصريف وعند من قال هو من وأل اصل أولى وُؤْلى قلبت الواو همزة كما فى اجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واواً كما فى أُومن ولهذا رجع الى اصل الهمزة فى قراءة قالون عاداً لُؤلى لانه حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فأوّل كما سبق معنى وتصريفاً واستعمالاً تقول فى تصريفه الاوّل الاوّلان الاوّلون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الأُوَل وتقول فى الاستعمال على القول الصحيح لانه لم يستعمل منه فعل كأحسن ولانما استعمل منه اسم كأحنك حتى يقال فيه معنى الوصفية اذ هى انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كأعلم اى ذو علم اكثر من علم غيره وأحنك اى ذو حنك اشد من حنك غيره وانما تظهر وصفية اوّل بسبب تأويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل مررت برجل اسد اى جريء فلا جرم لم يعتبر الاكثر ذكر الموصوف وصفيته قبل ظاهراً فجعلوا اوّل وذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هى دليل على ان افعل ليس اسماً صريحاً كأفكل وأيدع فاذا خلا منهما معاً ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مرّ وذلك كقول على رضى الله عنه احمده اوّلاً بادياً وتقال ما تركت له اوّلاً ولا آخراً ويجوز حذف المضاف اليه من اوّل وبناؤه على الضم اذا كان مؤوّلاً بظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادرى وانى لأوجل على اينا تعدو المنية اوّل اى اوّل او فات عدوها ويقال ما لقيته مذ عام اوّل برفع اوّل صفة لعام اى عام اوّل من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام اوّل بالفتح اوّل وهو قليل حكى سيبويه انهم جعلوه ظرفاً كأنه قيل مذ عام قبل عامكم وفى تأويل اوّل بقبل اشكال لان اوّل الشيء

مطلب لفظة أول

اسبق اجزائه بمعنى اوّل عامكم اسبق اجزائه اما من الليالى او الايام او الاوقات ومعنى قبل عامكم الزمان الذى يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اوّل ههنا بمعنى اوّل من عامكم ويكون الظرف صفة لعام اى عام كائن فى زمان اسبق من عامكم جعل للزمان زمان توسعاً ولا يبعد ان يقال انه جر صفة المرفوع على توهم الجر فى الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اوّل مجروراً لا منصوباً وتقول اذا لم تر زيداً يوماً قبل امس ما رأيته مذ اوّل من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رأيته مذ اوّل من اوّل امس ولا يتجاوز ذلك واما آخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا فى باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجرداً من اللام او مع اللام ولما لم يكن معه من مقدّرا مع انه طابق ما هو له تذكيراً او تأنيثاً وافراداً او تثنية وجمعاً وقد تجرد الدنيا والجلى عن اللام اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الخطة العظيمة قال فى سعى دنيا طال ما قد مدّت وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة يوماً سراة كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك لانمحاء معنى التفضيل فيهما واما حسنى فى قوله تعالى وقولوا للناس حسنى فيمن قرأه بالالف وسوأى فى قوله ولا تجزون عن حسن بسوأى ولا تجزون من غلظ بلين فلبسنا بنتا بنت احسن واسوأ بل مصدران كالرجعى والبشرى قوله ولا يعمل فى مظهر الا اذا كان لشيء وهو فى المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاوّل على نفسه باعتبار غيره منفياً مثل ما رأيت رجلاً احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا الفصلوا بينه وبين معموله باجنبى وهو الكحل وكذا ان تقول احسن فى عينه الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قوله مررت على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم وادياً اقلّ به ركب أتوه تئية واخوف الا ما وقى الله سارياً اعلم ان مشابهة افعل التفضيل للفعل ضعيفة وكذا لاسم الفاعل ايضاً كما تقدم وفى الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر فى الاعرف الاشهر الا بشروط كما يجىء وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور ويرفع المضمر المستتر الذى هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فأفعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل احد يعلم من يضل عن سبيله وكذا قوله واضرب منا بالسيوف

ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة الى ما كان مرتفعا به ولا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التي تجيء وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويتعدى افعل التفضيل الى المفعول به الذي كان للفعل قبل بنائه افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل واذا جاز لكان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذ تعديا الى المفعول نحو ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في الافعل لضعفه وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا ادرى واعرف واجهل وذلك لان افعالها ربما زيدت في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه بحرف الجر تعدى اليه الافعل بذلك الحرف ايضا نحو انا ازهد منك بزيد وازهى منك في الشباب ويتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ثانيهما في البابين نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف في جر متماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعولين او زمانين ومكانين فان لم يكونا من نوع كقولك ذهبت البلدية يوم الجمعة جاز وقولك في القرآن في بغداد او في رمضان في الجامع بدل الجزء من الكل ويستغني عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اي مع عمرو جاز وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين منصب بنفسه للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل فيكون ثاني مفعولي افعل والفعل مع مفعوله الاول محذوفين اي انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلم منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لافعل بوصفه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المغني لا يجوز حذف احد المفعولين دون الآخر في باب علمت فالاولى ان يقال هو اشد منك علما زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلق قلت اخصر من هذا كله وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد وان كان الفعل يفهم منه الحب او البغض تعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اي المحب والمبغض بالى نحو هو احب الي واشهى الي وابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها تتعدى الى المحب والمبغض بالى ايضا كقوله تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وقد مر انه غير قياسي ويتعدى الى المفعول من اي فعل كان بحرف كما تقدم وهذا هو المفعول الحاصل لافعل بصوغه على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال لمشابهته له نحو زيد احسن

احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن منكم وجها لانه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو راقود خلا قوله الا اذا كان لشيء الى هذه شروط رفع الافعل للفاعل الظاهر قياسا بلا ضعف قوله لشيء هو رجلا في المثال المذكور وذلك لانه صفته قوله وهو اي افعل في المعنى لمسبب اي لمتعلق لا لذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السبب لا المسبب واحسن في مثالنا لمتعلق الرجل وهو الكحل لان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لمسبب اي ذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبرت الاول اي صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا مفضل قوله واذا اعتبرت ذلك الاول وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر محذوف اي مفضل تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق النفي فتكون عامة ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعلق الفعل بظرفين متماثلين الى شيئين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول حال من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول اي بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال المصنف انما لم يعمل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى حسن اذ المعنى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فهما افعل لان له في هذا المكان فعلا بمعناه قلت هذه العلة التي اوردها نظيرها في جميع افعل التفضيل فيلزمه اذا جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اي حسن ابوه اكثر حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا هذا تعليل سوء وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فتكون قد

فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل القوي
نحو زيدا كان عمرو ضاربا والمعني ههنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل الذي
لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدا واحسن خبره فله به تعلق من هذا الوجه
وعند الكسائي والفراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدا معمول عندهما للخبر كما ذكرنا
في اول الكتاب فان قال قدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه
باجنبي قلت يبقى الضمير في منه راجعا الى غير مذكور وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتا
ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل عن الرماني جواز ذلك
في المثبت والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان
لم يكن صريحا فيه نحو قلما رايت رجلا احسن قوله ولك ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال
المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخصر من الاول وهو ان تحذف المفضول المجرور
بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه في عين زيد
من عين زيد وهو على حذف المضاف اي كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين
ومن التفضيلية تدخل على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين اي لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية
وهي تقديم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه وتحذف ما بعد السبب
المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل
ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولا من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ايضا
بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اي عينا كعين زيد عينا
احسن فيها الكحل وذكر ان معنى ما رايت كعين زيد اي كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى ما رايت احسن
منها اي احسن منها ولا مثلها فحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت
كعين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتى به للبيان
لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اي شيء ولا يجوز
ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد
في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه
في ذلك الوصف في حال واحدة وانما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك
كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه
من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد قوله كوادي السباع واديا انتصاب واديا على انه
مفعول لارى وقوله كوادي حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصبت على الحالية
ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادي والكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عندك
مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من كوادي السباع كما كان احسن في عينه

في عينه الكحل منه

وقولك ما رايت احسن من عين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد

في عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف به ركب
منهم بوادي السباع قوله ولا ارى الواو اعتراضية قوله حين يظلم ظرف لمعنى الكاف
اي واديا يشبه وادي السباع وقت اظلام وما في قوله ما وقى الله مصدرية على حذف المضاف
اي وقت وقاية الله او هو ظرف لاخوف وهو بمعنى المخوف كاشهر واحد قوله تأيِّيًا اي تثبتا
وتوقفا وهو تفعل من تركيب ايي يقال تأيّى اي تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل
كما في قولك هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اي
احسن ثوبه واقل تأييه ركب اتوه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت لا ارى واديا
اقل به ركب منهم بوادي السباع كقوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب
الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تأييه
من وادي السباع تم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين وصلى الله على نبينا محمد واله اجمعين

وحد الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه دخول
قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء فعلت وتاء التانيث الساكنة قوله في
نفسه يخرج الحرف وكل اعتراض ورد على طرد الاسم على قولنا كل اسم فهو غير مقترن
اعني الاعتراض بباب الغبوق واسم الفاعل فهو وارد على عكس حد الفعل اعني
على قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اعني على قولنا كل غير مقترن
فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى ونعم فهو وارد على طرد حد
الفعل اي قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم
وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل
في المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى
الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفّست الخناق اي وسعته وسوف
اكثر تنفيسا من السين ويخفف سوف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو
ياء وقد تحذف الواو وتسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين وقيل ان السين منقوص
من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين
للدلالة على تاخير الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم
في الاسماء لما ذكرنا انهم وفوا الاسماء لاصالتها في الاعراب الحركات الثلث ونقصوا
الفعل لفرعيته على الاسماء في الاعراب ما لا يكون من عمله وهو الجر فلما نقص الجر لم يحرك بشيء
بدل الجر فبقي مجزوما اي ساكنا ولولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء كون
المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون للاصل اذ ليس جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك
لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان تكون ساكنة الاخر ومن ثم لا يطلب العلة

قوله مقترن باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال يخرج الاسم

لان المضارع مشترك بين الحال والاستقبال فلا يدل على احدهما معينا وعسى سلب عنه الدلالة على الزمان

الخناق بالكسر حبل يخنق به

نحو سف انعل

للبناء على السكون وانما سمي الجازم عاملا لكونه مغيرا آخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش مبني كاغز وارم واخش وانما حذف الآخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه والمبني وذلك لان الآخر في الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا يوهم سكونه انه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء اي حرف ليكون تنبيها على انه كما انه ليس الاعراب فيه ظاهرا ليس بمقدر ايضا لزوال محل الاعراب اي الحرف الاخير بلا علة بخلاف نحو يا شجي ولا فتى فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب فيه فان قيل لا نسلم ان العامل انما يكون عاملا لتغيير آخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا لتغييره عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لآخر الكلمة اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن انما سمينا الجازم عاملا لنقله آخر المضارع عن الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او هو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلنا ليس زوال الرفع اثرا للجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة العدم عدم العلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثرا لزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر للجازم واثر الاثر اثر فزوال الرفع الى الجازم اثر للجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثرا للناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما واقصى ما يمكن في تمشية قول النحاة انه يقال ان الناصب تزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما لان تعريفه باثره الوجودي اولى من تعريفه باثره العدمي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فسمي جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في لن تضربا وان تضربوا ولن تضربي جازما لانه ازال الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطاري مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله وما نقله بعد ذلك من ايجاد رفع فتنسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرفع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله لم يرد الاعتراض المذكور قوله ولحوق تاء فعلت يعني اتصال ضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يلحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان لم تحذف احديهما استثقل وان حذفت التبس قوله وتاء التانيث الساكنة لانها انما سكنت للفرق بينها وبين اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير ضمير المرفوع المتحرك والواو قوله ما دل اي فعل دل حتى لا ينتقض بامس ولم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله قبل زمانك اي قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرج في قولك اليوم يقول زيد بعد غد

ماض وان لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به لانك حاك وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان قبل زمان تلفظه به ويخرج ايضا نحو اخرج في قولك اخرج اليوم قال زيد او من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الا من امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وبعت المقصود به الحال ان قولك بعت لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة للمقصود فالكلام صدق والا فهو كذب واما بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع حصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن له خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعاء نحو رحمك الله واما امرا كقول علي رضي الله عنه في النهج اجزأ امرؤ قرنه وآسى اخاه بنفسه وينصرف ايضا اليه بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب الجنة وسيق الذين والعلة في الموضعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى وهو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكرير لا كما لا يلزم في الماضي الباقي على معناه قال والله لا عذبتهم بعدها سقر وينقلب ايضا اليه بدخول الشرطية وما يتضمن معناها نحو ان وحيثما والنائبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت السموات لتضمنها معنى ان اي ان كانت قليلا او كثيرا وقد يبقى معها على المضي كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيثما لان في الكلمتين رائحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض اذ يحتمل الطلب والتوبيخ كما يجيء في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله درهم لان فيهما رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ قوله مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقع نحو برجل ضرب اي ضارب فالمضارع لما شابهت المشابهة التامة استحق الاعراب وهو مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان وبطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن آخره كراهية توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان ضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على التوالي ولهذا قالوا اصل علبط وعلبط

ان المصدرية اذا دخلت على المضارع خصصه ايضا بالاستقبال سنذكره الرضي في حروف المصدر وعليه مبنى كلام الكشاف في اوائل سورة هود حيث قال وان على الاستقبال انتهى

وهذا ابد وعلابط فعلى الضم المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا انصل به الواو انضم آخره لمجانسة الواو قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب وللمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغايب غيرهما وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا تقال تضارع السخلان اذا اخذ كل منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع قوله باحد حروف نأيت لوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين والباء ههنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب لحصول جهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرنا فالباء فيه كما في قولك بزيد صرت كذا في الثروة قوله باحد حروف نأيت تخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة في الحركات والسكنات وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله لوقوعه مشتركا اي هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا عن القراين لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما للاخيرين وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف تثليثا والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو على جنبتي الآن من الزمان مع الآن سواء كان ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثمة تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع الآن ان بعض افعال صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا لخرج فان اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان يلحق في المبتدا ثم تاخرت عن المبتدا لدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدا واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في بابان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال كما ان في التخصيص فلذلك لا يجيزون ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية

على

على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدا قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم تختص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد ايضا عليه المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعراب لتبايين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعا لتعيينه وذلك كقولك لا يضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن فنصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها للعطف ونحو قولك ما تاتينا حاجة فيطلبك نصب يطلب دليل على كون الفاء للسببية ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي او لام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة في طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل والمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت علته في الاقل كحذفهم الواو في تعد ونعد واعد لحذفهم لها في يعد وكذا حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم تبيين لمعاني حروف المضارعة ليعلم انها لا تكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا في اول اكرمت ايضا همزة وليست للمتكلم لثبوتها مع الغايب والمخاطب فلا يكون الفعل بها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعده المعظم كالجماعة ولم يجيء للواحد الغايب المعظم والمخاطب المعظم فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمؤنث الغايب وللمؤنثين ايضا والياء للغايب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة لواحد المذكر ومثناه ومجموعه ولجمع المؤنث قوله وحروف المضارعة مضموم في الرباعي سواء كان حروفه اصلية كيدحرج او فيه زايد كيكرم واصله يؤكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فتحت حرف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى ولان الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم ...

الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجي في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى فتلخص في الرباعي الاصلي حروف فحمل عليه الرباعي المزيد فيه كيفاعل ويفعل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجي في التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غيره وقد تقدم تحقيقه قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نونا التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركبه مع النون ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف ولا حظ له في الاعراب فيبقى الجزآن مبنيين فان قيل لما امتزجا فهلا اعرب الكلمة كما يعرب الاسم المونث بالتاء على التاء لما تركبا او هلا اعرب هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلت اما الان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولاسيما والنون من خواص الافعال فيترجح جانب الفعلية وضعفت مشابهته الاسم وهذا على مذهب البصريين واما الان علة اعراب الفعل ليست بظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان للعرب داعيا اخر الى ترك اعرابه قبل النون فرجحوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والجمع المذكر والمفرد المونث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن التنوين معه امتزاج قوي الا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام فلضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المصنف وقال بعضهم المضارع مع التنوين للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضربان او الواو نحو هل يضربون او الياء نحو هل تضربين لان الضماير البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين في حكم الثابت بخلاف نحو تضربن وتضربن كالمخشون وتخشين فالمسند الى الاحرف الثلث معرب بمقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم لم تعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين قلنا اشتغل محل الاعراب الكلم بالحركات التابعة للحروف التي هي ضماير فلذلك كراهة الاجتماع

آهراق يهريق اهرياقا فهو مهريق والشي مهراق ومهراق ايضا بالتحريك ... ع

علة اعرابه والخلاف فيه وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ... ط

كما اعرب ما قبل التنوين صح لوام

لاجتماع النونات وانما لم يقدر الاعراب عند هولاء على نون التاكيد كما قدر على تاء التانيث لمشابهتها للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها ولمشابهتها تنقلب الفا في النسفعا قوله ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل يبني للحاقه قال ان يضربن شابه ضربن يعني انه لما سكن اخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فالاولى في الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو الزامهم محل الاعراب الاسكان لمشابهته نحو ضربن وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين قوله واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المونث بالضمة والفتحة والسكون مثل يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتح لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف قوله فالصحيح المجرد الى اخره تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فيحتاج نحو تبيينه في الاسماء وتبيين ههنا اللفظي والتقديري لكل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز عن الملتبس بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المونث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اي المضارع المتصل به ذلك الضمير المرفوع البارز وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينتصب بالنون وينجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهتها في الغنة للواو وانما خص الابدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرا لمانع مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون

الاعراب المضارع

وانما قيد الضمير البارز لانه لو سكت ... ضمير بارز ... المتصل بالضمير المستتر ... نحو يضرب ...

وذلك لكون الف يضربان مشابهًا لالف ضاربان وواو يضربون مشابهًا لواو ضاربون ومضروبون
وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء في تفعلين على اخويها الالف والواو
في الحاق النون بهما وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف
لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء وخاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحروف
من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعمار وسقوط النون في الجزم ظاهر
لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا تكون في حال النصب الا ان الرفع
في الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى
بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة في صورة الجزم ويحذف هذه النونات الخمسة مع
نوني التاكيد اما عند من قال الفعل معهما مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل
معهما فلاجتماع النونات فيكون الاعراب معهما مقدرا كما في قاض وتكسر النون بعد الالف
غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ في الشواذ أتعدانني ويفتح بعد الواو
والياء حملا على نون الجمع في الاسم ونرفضها لا للاشياء المذكورة نظما قال أبيت
أسري وتبيتي تدلكي جلدك بالعنبر والمسك الذكي قوله وللمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا
استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضم والكسر ولم يستثقل الفتح بعدها
لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم جر الياء ورفعها
قال لجواري يلعبن في الصحراء ويقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء كقوله
أبا الله ان اسمو بام ولا اب وكذا يال كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين
الورق وقد يقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا
يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح جزما قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله
ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف
الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في
اخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلثة في الضرورة
قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم يأتيك والانباء تنمى فيقدر انها كانت متحركة
فحذفت حركتها للجزم او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع
كما في قوله فانظور وقوله بنباع ودنا جابة نحو لم يأتي في السعة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب
والجازم مثل يقوم زيد وهذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب
الفراء كالاعادة الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة
على مذهب البصريين وهو ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في
زيد يضرب اي ضارب او مجرور او منصوب نحو برجل يضرب ورجلا يضرب وانما ارتفع
لوقوع

لوقوعه موقع الاسم لانه بكونه كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع
وتلك الاعتراضات كارتفاعه في مواضع لا يقع فيها الا الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي
نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد كما د زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن
نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على
ان ضارب خبر مبتدأ مقدم وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان
كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم
مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد
زيد يقوم ان اصله صلاحيته وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت آيبا وانما عدل عن ذلك
الاصل المجيء في بابه وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة
حين الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث الرفع
فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عزلها
عامل الرفع والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة ويتعين المضارع للحالية بالآن وآنفا وما
في معناهما من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء عند الكوفيين كما مر قال بعضهم يتعين
لها بنفيه بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد او ما زيد يقوم وبان نحو ان يقوم زيد وقال
ابو علي ان لمطلق النفي وما لنفي الحال وقد تعفى الكلام على ما في بابها ويجيء الكلام على
ليس في بابه ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه باسناده الى متوقع
كيوم القيامة وباقتضائه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني
والترجي والاشفاق لان طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقولك واعدا اكرمك واحسن
اليك وبنوني التاكيد ولام القسم اذ الثلثة توكيد وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله
لاضرب على ضعف ولاضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك
بان يخبر المخاطب ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن المخاطب
في الاغلب ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكد واذا كان جواب القسم بمافوق
للحال لظهوره في الحالية كما مضى في بابها ولم ينصرف الى الاستقبال بل الاصل لجازم ولذا
كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف الى
ايضا بلو المصدرية نحو ودوا لو تدهن وكذا بكل اداة شرط وان لم يعمل الا لو فانها
موضوعة للشرطية الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لان الاكثر الشرط الذي هو
مستقبل ولازم التعلق واقع في زمانه ويتخلص ايضا بحرف التنفيس قال سيبويه ومن
تبعهم وبلا النفي ايضا وقال ابن مالك بل يبقى على صلاحيته الحال وليس ببعيد كقوله تعالى
ولا اقول لكم عندي خزائن الله الاية وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم
ونحو كثير

بدها يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اول
لان قلب المعنى اظهر في كلامهم وينصرف الى المضي بلوغالبا واذو ربما فانهما موضوعان
للماضي **قوله** وينتصب بان ولن واذن وكي وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود
والفاء والواو واو فان مثل اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم والتي تقع بعد
العلم مخففة من الثقيلة وليست هذه نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد
الظن فيها الوجهان ولن معناها نفي المستقبل مثل لن ابرح واذن اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء
فالوجهان وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية ذكر النواصب جملة
ثم ذكرها ما يجمل مجملا ثم اخذ يفصل وهو قوله اريد ان تحسن الي اخره قوله والتي تقع
بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم ان الثقيلة يجب وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها
وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل او لا نحو انك قايم ولولا انك قايم وسواء كان
معمول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك
مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان يقال ارجوا واطمع واخشى واخاف انك تقعد وقال جار الله
ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق
وفيه نظر لقوله وددت وما تقع الوداد انتى عاني ضميل الحاجبية عالم وفي نهج البلاغة
وددت ان اخي فلانا كان حاضرا وكذا في تمثيل المصنف للمنية من ذلك بقوله لو قلت
اتمني انك تقوم لكان كالمتضاد قال لان التمني يدل على توقف الثبات وان على ثبوت خبره
وتحققه بل على الخبر مبالغ فيه موكد فيصح ان يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قايم
وان ينفي نحو قولك لم يثبت ان زيدا قايم وانا سايل ان قايم ولو كان في معنى التمني ومعنى
ان تنافيا او كان للتنافي لم يجز ليتك قايم رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة
تقاصرت خطاها فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من ان يخرج ولا تقع
الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور
والنظر الفكري والايحاء والتذكر ونحو ذلك او بعد فعل الظن بناء على ان يكون ظنا غالبا
متاخما للعلم فلا تقول اعجبني ان يخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف
شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونها اخرى في المصدر فاريد الفرق بينهما
فالزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما يؤدي معناه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون
مؤذنا من اول الامر انها مخففة لان التحقيق بان المخففة التي فايدتها التحقيق انسب واولى فلهذا
لم يجئ بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية فاما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم
فيجيء المصدرية والمشددة والمخففة ولم تقنعوا بهذا لان الاولوية لا تفيد الوجوب

منظورا فان دخلت المخففة على الاسمية كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل او الفعلية الشرطية
نحو ان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى حرف اخر اذ المصدرية تلزم الفعلية
المؤولة معها بالمصدر فلا احتمال ان تدخل في الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية
الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى اولم ينبئا ان لم يعلم الى قوله وان
ليس للانسان وقوله او لم ينظروا اي يتفكروا الى قوله وان عسى ان يكون لم يحتاجوا ايضا
الى حرف اخر لان ان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها يكون مع الفعل بعدها بتاويل
المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة من الفعل
اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف يكون او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات او بحرف
نفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها
وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى فلا يفصل
بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريين والفعل كما يجيء بل قد
يفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها
اخواتها نحو جئت بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم يلتبس
بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كان بعد فعل الظن جاز ان تكون
مخففة ومصدرية كما في قوله تعالى وحسبوا الا تكون فتنة قرئ بالرفع والنصب فالرفع على
ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما الا في مثل هذا الموضع ويسمي النحاة هذه الحروف
التي بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احدى نوني ان وكما جاز ان يؤول
الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعده المخففة وذلك كثير وكذلك قد يشتد الخوف
او الرجاء حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدها ايضا المخففة كقوله فلا تدفنني بالفلاة
فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال
علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل
علم غير مؤول فلا يجوزان يكون قوله فلما ان عبد الله وانك محجما وسد مفاقره من هذا
ويجوزان يكون مخففة من غير عوض كمحكي البصريين عن بعض العرب علمت ان يخرج بالرفع
بلا عوض وشاذ فنقول الا ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي
معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترقب كخشيت وطمعت
ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله تعالى او لم يكن لهم اية ان يعلمه واعجبني ان قمت
وما كان جواب قومه الا ان قالوا او لا بعد فعل كقوله تعالى لولا ان كتب الله وان تصوموا خير منكم
ان تقعد وقد تجيء المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام
وان لا تشعرا احدا وحرف مجاهد لمن اراد ان يتم وذلك اما للحمل على ما المصدرية او على

نواصب المضارع

مواضع ان المخففة

مطلب ان المخففة

مطلب الفصل بين ان المصدرية والفعل

المخففة وأن التي بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت
بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل
احتملت المخففة والمصدرية وأن التي بعد العلم مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي
معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت ونظرت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول
كأمر ونزل واوحى ونادى فان فيهما معنى اعلم وقال معا فيقول ان وليها فعل غير متصرف
كناديته ان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت
ان تكون مصدرية وان تكون مفسرة ولا تحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى نودي ان
بورك من في النار بمعنى اي بورك او بمعنى بالمباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير
وكذا في نحو امرته ان قم وذلك لان صلة المخففة لا تكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه
معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية على الاصح كما في صلة الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه
كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى
ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان تكون مصدرية فتكون بدلا من
ما او من الهاء في به او خبر المبتدأ محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان تكون مفسرة وفي حكم نحو
ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل اولى ان واذا وليت ما فيه معنى
القول وليها فعل متصرف مضارع بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو امرتني ان لا تفعل
واوحى اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة لا تدخل
على الطلب وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفي او للنهي فيرتفع الفعل او ينجزم وان كانت مصدرية
انتصب الفعل اي امرته بان لا تفعل ولا يجوز ان تكون لا نهيا فينجزم الفعل الا عند ابي علي فان
وليت ما فيه معنى القول وليها فعل متصرف فهو مصدرية بغير لا من حروف العوض نحو اوحى اليك ان
سيفعل مخففة او مفسرة ونادينا ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا لان الفصل بالنداء
كلا فصل وان وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصرف بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في الدار
فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليتها
الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله فلو احي الي وان
لو استقاموا واجاز الاخفش ان تنصب ان الزائدة وجوز الكوفيون ان شرطية بمعنى ان المكسورة
كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا انطلقت وقالوا في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم
انه فتح الهمزة وكسرها واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان النافية
ولا تتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا
بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاء غيك خابرا ان تسألا وهما نادران او نقول
لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل خبر مبتدأ مقدر او متعلق باجلد مقدرا وكذا خابرا منصوب بتسأل

مقدرا فقط ولن معناها نفي المستقبل فهي تنفي المستقبل نفيا مؤكدا وليس للدوام والتأبيد
كما قال بعضهم وقال الفراء اصل لن لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الاخر وقال
الخليل اصل لن لا ان قال يرجي المرء ما لا ان يلاقي ويعرض دون اقربه الخطوب
اي لن يلاقي قال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه جاز
تقديم معمول معمولها عليها حكى سيبويه عن ابي عمرو زيدا لن يضرب وللخليل ان يقول لا منع ان
تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف ولا دليل على قول الفراء
ونقل المصنف في لا منع تقديم معمول ما بعدها عليها ولا يجوز عمرا لا اضرب والاصل جواز
تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا ما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير قوله واذا
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الا ان يكون لك في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت
الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا
بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي عن مطلق
الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة
المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور حل ذلك الفعل السابق
على الجملة المضاف اليها كما تقول لشخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك
اي وقت زيارتك لي اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة
فهو ككل وبعض الا انها معربان واذ مبني فاذن على ما تقرر صالح للماضي كقولك اذن لقام عمرو
وللمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن هنا هي اذ في قولك
حينئذ ويومئذ الا انه كسر ذاك في نحو يومئذ لكونه في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن
قبله ظرف في المضاف اليه فلكسر ذال كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح
والوجه فتحه لكونه في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح
تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذن جزاء واذا تضمن معنى الجزاء لكونه كاذا
وحينما في حذف الجملة المضاف اليها لان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة
لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجب في المضاف تخصيصا
لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين في اللفظ
بخلاف اذما وحيثما لم يجزم اذن ما هو جوابها نحو اذن اكرمك كما جزمت اذما وحيثما وانما
قلنا يكون الغالب في اذن تضمن الشرط ولم نقل بوجوبه فيه كما اطلق النحاة لانه لا معنى للشرط
في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين واذا كان للشرط جاز ان يكون الشرط في الماضي
نحو جئتني اذن لا اكرمك وفي المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل واذا كان بمعنى الشرط
في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى اذن لاذقناك اي لو

اذن

جواز دخال اللام في جواب اذن

ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري وليس اللام جواب
القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرطية المستقبل جاز دخول الفاء
في جزائها كما في جزاء ان قال ما ان اتيت بشيء تكرهه اذن فلا رفعت صوتي الى يدي
اذن فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من يأتيك بالحسد اي ان اتيت بشيء فلا رفعت
ثم قد يستعمل بعد لو وان توكيدا لهما لان اذن مع تنوينها الذي هو عوض من الفعل بمعنى جزاء في الشرط
المذكورين مع فعلي الشرط نحو لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن ازورك فكانك
كررت كلمتي الشرطين للتوكيد ثم كما لا يجوز تاخير كلمة الشرط عما هو جزاء معنى نحو اكرمك
ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني جاز تاخير اذن الذي هو ككلمة الشرط لكنه مع الشرط
عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاء معنى نحو انا اذن خارج
وان كان نحو ذلك لا يجوز في كلمة الشرط الا ضرورة قال والمرء عند الرشا ان يلقها
ذئب كما يجيء وذلك لضعف معنى الشرطية في اذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان
كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك
اما في كلام المتكلم باذن نحو ان جئتني اذن اكرمتك قال الله تعالى وان كادوا ليستفزونك
من الارض ليخرجوك منها واذا لا يلبثون خلافك الا قليلا واما في كلام اخر كقولك اذن
اكرمك في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط
في المستقبل كان او يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك
كاذبا فانه لا معنى للجزاء هنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما تقرر
في الظروف المبنية ولا معنى للجزائية في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله تعالى فعلتها
اذن وانا من الضالين فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء في المضارع بمعنى
الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع للحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء
في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو
الغالب فيه اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالية المانع من الجزاء وذلك لسبب
النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء
الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يجيء فانه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون
العطف اضمر ان بعدها لينتفي عن المضارع الحالية المانعة للفاء من السببية ومثله
ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وباو معنى الا ان او الى نصب الفعل بعدهما لان
النصب بأم النواصب اي ان المصدرية اولى فيكون معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع
التي لا تدخل الا على الاسماء ويكون او بمعنى الى اللتين حقهما الدخول على الاسماء واذا
جاز لك اضمار ان بعد الحروف التي هي الفاء والواو واو وحتى فلما جاز اضمارها بعد الاسم

بعد الاسم وانما لم تجز اظهار ان بعد اذن لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها
ولم يجز الفصل بين اذن والجزاء صار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل النصب كما ان
فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين
الفعل فصار الفاء والواو واو واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين
الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواتها جاز ان يفصل بينه وبين الفعل باحد
ثلثة اشياء دون الفاء والواو والقسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله
اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام
ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف فلا يقال اذن عندك يقعد الامير ولا بالحال
نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة
ان ولا يتقدم على الموصول شيء من صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط
في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص
على معنى الشرطية في اذن والشرط مرتبته التصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى
الشرطية الاصلية فيها ثم نقول والله ان اتيتني لاضربنك فكيف بالشرطية العارضة فلما
ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط وجوب
انتصاب الفعل الاجل بعد اذن ثلثة اشياء تصدره وكذا اذا كان جوابا وان يليه
الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما
اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذا لا يلبثون
خلافك الا قليلا وكقولك تأتيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك
انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة من حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر
فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف
العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرأ
واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب
المقدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك اذن الاكرام حاصل او واجب وانما
وجب حذف خبر المبتداء لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها تهيأ ان يصلح للابتدائية
لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر من ان تراه فشاذ وانما ارتكب
ادعاء ان اذن زمانية محذوفة الجملة المضاف اليها لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها
كما في اذ فان معنى ان جئتني اذن اكرمك في وقت المجيء اكرمك وكذا لو زرتني اذن اكرمتك
ولا سيما في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين وفي قولهم اذن اظنك كاذبا
بالرفع فانها فيهما متمحضة للزمان ولا شرطية فيهما وقلب نونها في الوقف الفا يرجح

كيفية كتابة اذن

جانب اسميتها ونقل عن المازنى انه كان لايرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كأن
واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها
بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها وتجويز الفصل
بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء لقوتها لكونها غير ناصبة بنفسها
كأن ولن اذ لايفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم فى الشرط ان
زيدا يضرب نحو عند البصريين بفعل مقدر لما يجئ بعد واما قوله فان نحتها اخال مصاحب
التغلب فلقوة شبه ان بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة
بنفسها قال سيبويه ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه
بانه لوكان ان مقدرا لجاز تقديره نحو زيدا اذن اكرم كما جاز فى اذن اكرم زيدا اذ المعنى
لايتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون ويروى
ايضا عن الخليل ان اصله اذ ان كما فى لن قال فى لن اصله لا ان ووجهه ان يقال تخفيف
المعنى بتغيير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا ان النصب
مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون
اذن افعل ذلك فى الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال لاتبعدن ذا لم يكن يروى عنه ما
سمع هذا كلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعنى بالاعتماد ان يكون ما بعدها
من تمام ما قبلها وذلك فى ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن
اكرمك والى اذن اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال لاتجعلنى فيهم شطيرا
انى اذن اهلك او اطيرا تأويله ان الخبر هو اذن اهلك وحده فيكون جملة كما تقول
زيد لن يقوم قال الاندلسى يجوز ان يكون خبرا ان محذوفا اى انى اذل او لا احتمل
ثم ابتداء وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك فجعلوا وعنى الا الموضع الثانى ان يكون
جزاء الشرط الذى قبل اذن نحو ان تاتنى اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمار ك لا يرتع
بروضتنا اذن يرد وقيد العير مكروب يجوز على مذهب الكسائى ان يكون لا يرتع مجزوما
بكونه نهيا للنهى لانه جواب الامر ويرد مجزوما لامنصوبا بكونه جوابا للنهى كما هو مذهبه فى
نحو لا تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا ترتع ان ترتع ترد وعند غيره ترد منصوب واذن
منقطع عما قبله فصار كأن المخاطب لا تزجره فاجاب بقوله اذن ترد الثالث ان
يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله لئن عاد لى عبد العزيز
بمثلها وامكننى اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن فى هذه المواضع الثلثة معتمدا
على ما قبلها بالاستقرار بل تقع فى غير هذه المواضع نحو يقبل اذن زيد عمرا وليكن الرجل اذن
زيد ونحوه ويجوز فى نحو قولك ان تاتنى آتك واذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف

بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل ومما كالجملة
الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدا بعد اذن اى اذن
انا اكرمك وقوله كى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اعلم ان مذهب
الاخفش ان كى فى جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان
وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكى ان اكرمك قال فقلت اكل الناس اصبحت
مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا قال اردت لكيما ان يطير بقربتى فتتركها شنا ببيداء
بلقع ويعتذر لتقدم اللام عليها نحو قوله تعالى لكيلا تاسوا وتاخره عنها فى نحو قوله
كى لتقضينى رقية ما وعدتنى بان كى المتاخرة فى الاول بدل من اللام المتقدمة واللام
المتاخرة فى الثانى بدل من كى المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له فى المعنى قال
فتم اذا اصبحت اصبحت غاديا وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو انه
لاناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها فى جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل ان ويعتذرون
فى نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل من كى وفى كى لتقضينى بزيادة اللام كما فى ردف لكم
وفى كيمه بان الفعل المنصوب بكى مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل لك جئتك فتقول
كيمه اى كى افعل ماذا وفى اعتذارهم هذا مخالفة لقوة اصول الفعل المقدر ولا يجب
الا متقدمة عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كى يكون اذن متقدما على كلمة
الاستفهام ومع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة للاستفهام كما فى لم وبم فان لى ذو المجرور
ككلمة واحدة فيسقط بهذا الوجه عن التصدر اللفظ الثالث حذف الف ما الاستفهامية
غير مجرورة ولا نظير له فى كلامهم وعند البصريين هى قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعد
فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهى ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو
مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهى جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا كيمه
ولا يجر الاسم الصريح الا فى كيمه وفى هذه المواضع نحو جئتك كى تكرمنى يحتمل ان يكون
ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام فى كى
لتقضينى زائدة عندهم او بدل من كى الجارة وان عندهم فى لكيما ان بدل من كى بعد
اللام بمعنى ان كما مر ولا يتقدم على كى معمول الفعل المنصوب بعدها فلا تقول جئتك زيدا
كى تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا تتقدم عليها معمولها بعدهما واجاز الكسائى
تقديم منصوب كى عليها واما قول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر
وينفع برفع يضر فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكى جارة اى للضرة والمنفعة وجوز
المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما والياء محذوفة للتخفيف وانشدوا

لا تُظلموا الناس كلا تظلموا وقيل بل الناصبة ما تشبيها لها بان والكاف للتشبيه البصريون يمنعون ذلك وينشدون لا تحظلمون الناس كما لا تُظلم بالتوحيد وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه اما رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع اقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع ان موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما بعد جوازم فلم يعرف اذن لضعف المشابهة كما اخترنا قبل قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله بمعنى كى او الى مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فترفع وتجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في كان سيرى حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز في كان سيرى حتى ادخلها في التامة وايهم سار حتى يدخلها ابتداء بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف مختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها باضمار ان فعند البصريين حتى ولام كى ولام الجحود حروف جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا ينتصب شيء منها عندهم بنفسه لان الثلثة الاول حروف جر وهي من عوامل الاسماء والثلثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص وجاء ان ظاهرة بعد لام كى خاصة في بعض المواضع فتبين انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت مقام كى فعملت عملها وكذا حتى التعليلية واذا كانت بمعنى الى فتعمل عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله وفيما تأول البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى يبقى على اصلها من الجر مندوحة عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصبة نحو قولها للبس عباءة وتقر عيني وفي قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى على ان لام الجحود ليست بمعنى كى ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف تحملان في النصب على ما ليستا بمعناه وقال الكسائي من الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر اى حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد على سائر الكوفية بل يرد عليها بانها غير مختصة بقيل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الاعراب كما انتصب

الاسم الذى بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف هاهنا لانه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهاية او الاستثناء وقولهم في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظروف في نحو زيد عندك على الخلاف كما مضى في باب المبتدا والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كما ان الابتداء عند اكثر النحاة رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف العامل باحد الفعلين لانه يقول ان هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو قوله تعالى فانتم فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله لو بغير الماء حلقي شرق وقوله فهلا نفس ليلى شفيعها ولنرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف جر فلا تدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان او كى او ما او لو ولا يصح تقديرها كلها لانها لا تستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكى تقوم او بمعنى اللام بلى قد جاءت بمعنى ان من عند بعض لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تضمديني وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم وبعد فعل الامر كقوله تعالى وامرت لاعدل بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان في كى معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس فلا يصح تقديرها ولولا انها لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين فلم يبق الا ان التى هى ام الباب ولانه ثبت اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو سرت حتى ادخلها يعنى ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذى قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا فيجوز النصب سواء كانت وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير للدخول على ان حتى بمعنى كى او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة قوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التى يقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو من ان يكون بمعنى كى او الى فما بعدها اما مسبب عما قبلها او انتهاء له والمسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد تقريره ان يقال انك اذا اجزت في نحو سرت

حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا
فكيف انتصب الفعل بأن التي هي علم للاستقبال فيجاب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر
الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فمن ثم جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين
متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذلك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم
بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل
حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين
نحو ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو
اظن عبد الله سار حتى يدخلها وارى انه سار حتى يدخلها او تعقب الكلام شك نحو
سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغني ولا ادري وذكر انه قد يحكم
بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع
ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد
حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل الآن
نحو رأى مني العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام بشيء فعلى هذا يجب ان يكون ما
قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى تدخلها لان
السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يمكن الحكم
بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به
وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك جازم بحصول السير غير مستفهم عنه
وانما الاستفهام عن السائر واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها واقل رجل سار حتى
يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن
على ضعف لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان اردت النفي الصرف وهو الاغلب
في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ
انما يستعمل لمعنيين اما تحقير الشيء كقولك انما سرت وقعدت اذا احتقرت سيرك فيجوز الرفع
على قبح لان التحقير كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم
انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب
الشمس بالرفع لان السير لا يكون سببا لغروب الشمس ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع
وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون
ما بعد حتى يحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة
ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل
المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان

يكون

يكون حتى بمعنى كي وبمعنى الى فنحو سرت حتى تغيب الشمس متعين للانتهاء ونحو اسلمت حتى
ادخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف
المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى في نحو سرت حتى ادخلها وحتى
تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم
بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان كي
التي بمعناها لا تدخل في الاسماء الا على لفظة ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف
فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل الا بابي الى للانتهاء واول نحو قوله
كلمته حتى يأمر لي بشيء بان معناه كلمته واكلمه حتى امر لي بشيء اي الى ان امر فيجوز وقوع
صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امره لي بشيء لانه يعني
الى ما ذكره تكلف لا يمشي له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة قوله كانت حروف ابتداء
اي ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها ولا نعني بذلك ان ما بعدها مبتدأ
مقدر اي انا ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع
لا في الاستيناف مثل قوله تعالى حتى اذا جاء امرنا جاء بعده جملة شرطية مستأنفة قال
المصنف وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي لما زال بسبب الاستيناف
شرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى
يكون جبرا لما فات من الاتصال قال ولا ضير حتى تضبعون يا ونضبعا فعدم العطف
سبب للضبع اي مد الايدي بالسيوف وقوله ونضبعا عطف على تضبعون على توهم
النصب على قوله تعالى فاصدق واكن ورفع قوله تضبعون وان كان مستقبلا
لانه مع العزم الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل ومعنى قوله ومن ثم امتنع الرفع
اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنعت المسئلة المذكورة لانه يبقى
كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما
ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول واما في ايهم
سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السائر واعلم ان الاخفش
اجاز الفصل بين حتى ولو وبين الفعل المنصوب بعدها بالشرط نحو انتظر حتى
ان ثم ستم تأخذ بنصب تأخذ ولو جئت بالشرط مجزوما فليس لك في تأخذ الا الجزم
وكذا بعد او نحو والله او اذا قلت لك اركب تركب بنصب تركب واستقبح
ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا
ان نقوم تقول وافهم حتى متى اكلنا تأكل فالظرف معمول لما بعد حتى مع اهمال من حرف
الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من اخذنا اخذ فلا يجوز

لانه لا يتعلق المنصوب لان حتى المنصوب
بعدها من الفعل حرف جر متعلق
بما قبلها صح

ضبعت الرجل مددت له ضبعي للضرب
قال ولا صلح حتى تضبعونا ونضبعا
سند

بل يجب جزمه تاخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين أن ولن وكي وبين منصوباتها
لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو
والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد قوله ولام كي مثل
اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان مثل وما كان الله ليعذبهم
الظاهر ان تقدر ايضا بعد اللام الزايدة التي تجيء بعد فعل الامر والارادة نحو
امرت لاعدل ويريد الله ليذهب والتي لتاكيد النفي تختص من حيث الاستعمال
بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله
ليغفر لهم وكان هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي
مناسب لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا للفعل ولا يليق بي ذلك
ولا تنكر ان في هذا معنى التاكيد قوله وما كان هذا القرآن ان يفترى كان اصله
ليفترى فلما حذف اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جاز اظهار
ان الواجبة الاظهار بعدها لانها كانت كالنائبة عن ان قوله والفاء بشرطين احدهما
السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او نفي او استفهام او تمن او عرض والواو
بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان او الا التحضيض
وهو من جملة الاشياء المذكورة نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت
الينا رسولا فنتبع آياتك وترك الترجي ايضا قال الله تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه
الذكرى على قراءة النصب وقال الله تعالى لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب
على قراءة حفص واما الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين
كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تؤاخذني بذنبي فاهلك واللهم ارزقني
مالا فاصدق به والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء اذا مدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله
لك فيدخلك الجنة قوله ان يكون قبلها امر اذا كان الامر صريحا نحو ايتني فاشكرك فلا كلام
في صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا
فيثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فاقاتلك وعليك زيدا فاكرمك
او يكون الامر مقدرا كالاسد الاسد فتنجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد
وافقه ابن جني في نحو نزال بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب
في قراءة ابن عمرو واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فللتشبيه بجواب الامر من حيث مجيئه
بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب تضرب اي اضرب
ان تضرب يضرب اي يضرب زيد واما النهي نحو لا تشتمني فتندم والنفي نحو ما تاتينا فتكرمنا
وهو ما صرح كما ذكرنا واما مؤول نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا اقل رجل واقل رجل الا ان

لا ان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد
معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امير فتظلمني
وكذا التقليل بقد في المضارع لا يقال قد تجيئني فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كلاهما
لتضمن النفي او القلة قياسا لا سماعا وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا اي منصوب
الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقي
لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته شتمني فاثب عليه اي لو شتمني لوثبت عليه وقد
نص ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تاتني فتكرمني
او وتكرمني آتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني آتك فاكرمك او واكرمك وذلك لمشابهة الشرط
في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط
مفروض وكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشأ يسكن الريح
فيظللن الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما تجيئني فتكرمني زيد
لما قلنا في حتى ان فيه معنى التحقيق القريب من النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما قام الا زيد
فيحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات صريح بلى ان لم يرجع الضمير الذي عمل فيما بعد
الفاء بواسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى شيء في حيز المنفي نحو ما قام احد الا
هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند
على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان متعلق ما قبلها
لا يقع بعد المستثنى عند البصرية الا الاشياء المعدودة هناك وقد جاء بعد الفاء منصوبا
في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فتكرمنا والعرض نحو الا تزورنا فتعطيك والاستفهام
نحو هل تزورنا فنحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية
الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا تعطف وجوبا بل الاغلب ان يستانف
بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما ايضا متقاربان ولذلك تقعان في جواب الشرط
الا ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلا كقوله
تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسأل الربع القواء فينطق وقوله
لم تدر ما جزع عليك فتجزع وكذا لا منع من ابقاء الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلبس ويكون
معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في او قال الله تعالى تقاتلونهم
او يسلمون يعني الرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا اجاز ذلك ان التصرف في المواضع
المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلثة وانما
صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها

سببية وأما المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهرة في معنى الحال كما تقدم
في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية
الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفوا الى النصب منبهة الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع
المنصوب بان مقصود قبل الفاء المذكور جملة و مخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية
لما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيآن دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية
كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتداء محذوف الخبر وجوبا لما ذكرنا في اذن وانما
اضطررنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم
تقديرا فتقدير زرني فاكرمك ليكن منك زيارة مني لان فاء السببية ان عطفت
وهو قليل فانها تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وكذا القول

واو الصرف

في الفعل المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها
ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن
اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتداء محذوف الخبر
وجوبا فمعنى قم واقوم اي قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع وهي لا تدخل
الا على الاسم فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا بعدها نحو قم واقوم قم مع قيامي
كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا
الواو عاطفة للمصدر على مصدر منتصب من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام
وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية
بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية في شيء على معنى
ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا في نصبه بعد فاء السببية
كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فتكون كالشرط الذي ليس
بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كجزائها ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد
الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر استعمالا من الواو في مثل هذا الموضع
اعني في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل العطف وفي صرف ما بعدها
عن سنن العطف لقصد السببية في احديهما والجمعية في الاخرى ولقرب الجمعية من التعقيب
الذي هو لازم السببية ع انه لما كان ما بعد الفاء مبتداء محذوف الخبر وجوبا صار
الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب
ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك لانك تفصل بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل
تعطي فيأتيك زيدا ويتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل والظرف او كيف
او لم وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف فا

تستقبلك تجيئني ولم فاسير تسير وتجوز ايضا حذف المستفهم عنه للوضوح والقيام
هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزاء وما هو كالشرط تقول متى فاسير معك ولا يجوز
شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا
ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشيء الواحد بجوابين فقوله تعالى ولا تطرد
الذين يدعون من دون الله جوابه فتكون من الظالمين وقوله تعالى وما عليك من حسابهم من شيء
فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فيكون عطفا على فتطردهم اي ما لم يجب

الذين
من ربهم

بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما تأتينا فتحدثنا
ان تأتنا تحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرط وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى عليهم
فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم عليه الذي
هو غير موجب موجبا ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول
في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فحلول الغضب حاصل
ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون
منك اتيان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية
وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب تشبيها بفاء السببية
كما يجيء وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان تأتيني حدثتني
مخالف في المعنى لقولك ما تأتيني ولا تحدثني بل انما يعطى هذه الفائدة معنى في العطف الصرف
اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب
واما عاطفة الفعل فيكون المجموع الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا والمركب
من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه فعلى الاول يكون المعنى
ليس منك اتيان ولا حديث منه ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى
وعلى الثاني فقد يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده ومنه قول علي رضي الله عنه
في النهج لا يخرج لكم من امري رضى فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه ولا يجوز ان ينفى الاول
فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون مع دون الاتيان بلى ان جعلت ما بعد الفاء
على القطع والاستئناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا
فانت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا كما قال عنترة الم تأتنا فترجي وتكثر التأويلا اي فتخرج

بيقين

زجى ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون الفاء للسببية والمبتداء محذوف فيكون معنى الرفع
والنصب سواء وانما لم يصرح النصب لعدم اللبس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن
فيدهنون منه اي فهم يدهنون وكذا قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون اي فهم يعتذرون
فكانه قال فيدهنوا ويعتذروا كما ان قوله تعالى فانتم فيه سواء فلتستووا وكذا قوله الم تسأل

الربع القواء فينطق ولم تدر ما جزع عليك فتجزع ولم ارباسا من ان لا يقدر في مثله المبتدا لان فاء الجزاء قد يدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير مبتدا كما يجي في المجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدا اظهر وقال سيبويه المعنى فهي مما ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب المثلث كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب زيدا اي وانا اضرب وكذا في تمام يصرف كما ذكرنا بعد او الى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه الا امنا من اللبس فان او في الاصل لاحد الامرين فالمعنى لابد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيها يجي الى معنى الى او الا فلا يرفع بعد الفاء اخذ اربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان وانما جاز النصب في المعنى الكامل ان الفاء للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعد مضارع كاينا بعد نفي كما يجي في كن فيكون والنفي بالمعنى الا كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني شيء فيعجز عنك اي الا وسعني شيء لم يعجز عنك قال وما قام منا قايم بنديّنا فينطق الا بالتي هي اعرف اي يقوم ولا ينطق الا بالتي هي اعرف قال وما حل سعدي غريبا ببلدة فينسب الا الزبرقان له اب اي يحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء في البيتين منفي لما جاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون الا في المعنى غير الموجب وقد يستانف بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي وانا لا اعود على كل حال وبعد او من غير معنى الى والا كما تقول انا اسافر وانا اقيم حكمت او لا بالسفر ثم بدا لك فقلت او اقيم اي او انا اقيم اي بل انا اقيم ويجوز سوى الرفع في قوله تحاول ملكا او نموت اما على عطف على تحاول او على القطع اي نحن نموت وقوله تعالى او يرسل رسولا بالرفع مقطوع اي نحن نرسل وقوله ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اي اتركبون او تنزلون وكقوله ولا ناعب الا ببين غرابها قال يونس هو على القطع اي بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجي في حروف العطف كما في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اي بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو وغير الجمعية قال على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد لانه لم ينصب لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا يجور ولا يقصد وهو تناقض فقد يحتمل ان يكون عطفا على لا يجور الكاين بمعنى يعدل بمعنى على الحكم ان لا يجور وان يقصد فترك العطف خوفا من اللبس ورفع على القطع اي وهو يقصد كما تقول زيد يجيء اذا اشتهيت مجيئه وتمنيته اي ينبغي ان يجيء فالمعنى ينبغي له ان يقصد اي ان لا يجور وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله فنرجي وننكح الشاويا ومثله قوله وما هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى ما اكاد اجيب يروى بنصب ابهت

ورفع على القطع اي فانا ابهت وقوله الواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل اي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرني وازورك او نهي نحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هل تزورني وتعطيني او تمن نحو ليتك عندنا وتكرمنا او التحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا او النحاة يوقولون هذا بواو العطف نحو ليكن زيارة منك وزيارة مني وقد ذكرت ما عليها في الفاء قوله واو بشرط معنى الى ان معنى او في الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اي احد الشيئين ولا بد له من احدها فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان اللزوم ممتد الى حصول الاخر نصبت ما بعد او فسيبويه يقدرها بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان فسرت بالا فالمضاف بعدها محذوف وهو الظرف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبله عند من فسرها بالى فما بعدها بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى هذا وقال سيبويه في قول الشاعر وما انا بالشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فللعطف على الصلة اعني قوله ليس نافعي وقال ابو علي في كتاب الشعر هو عطف على نافعي وليس بشيء لانه يكون المعنى اذا ما انا بقؤول للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي اي لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذا نفي النفع والغضب وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي يغضب منه صاحبي لا اقوله قلت الذي قاله اي يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق ليس نافعي لانه يكون المعنى اذا لا اقول قولا لا يجتمع نفعي وغضب صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول قولا يجتمع نفعي وغضب صاحبه اما اذا جعلنا في سياق النفي الذي هو ما انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذا لا يكون القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما فتقدم الواو على ما هو منفي حقيقة اعني بقؤول كتقدم الفاعل على الفعل المستفهم عنه في قولك متى فاكرمك تكرمني كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو علي ان يغضب المنصوب معطوف على الشيء اي الذي غضب صاحبي وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع الى الشيء غير انه في فيكون المعنى وما انا بقؤول لشيء منه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك انما اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بينا في الظروف المضافة الى الجمل قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى في قوله وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة يقدر بعدها ان نحو قولها للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس

الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبني ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو والفاء في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهارها ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام اخذ يبيّن المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدّرة والموضع الذي يعرض فيه ما يوجب اظهارها وان فالذي يبقى بعد القسمين هو الموضع الذي لا يجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة نحو امرت لان اكون لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ذلك وكذا حتى لم يظهر بعدها لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مرّ وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فيها التي يليها المضارع واما الفاء والواو فلانهما لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهر ان بعد او في الشعر قال واو ان يلوم بحاجة لوامها واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلا ستكراه اللامين المتواليين واما قول المصنف لانهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي لكونه صدر الكلام ففيه نظر لان لا بينها يتخطاها العوامل نحو كنت بلا مال والكوفيون جوّزوا اظهار ان مع لام الجحود بلا مع اللام وتاكيدا لها لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوّزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر
لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيّا لاسمعا
لان اللام عندهم هي الناصبة وليست بمصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرّر لاسمعا مفسّرا للمضمر قوله ان ان الناصبة يضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن لا يقاس كمال تلك المواضع فلا بعد لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه عسى ان تفعل كذا على رأي كما مر في المضمرات ويتعذر ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله وحق لمثلي يا بثينة يجزع وقد تنصب شذوذا كقوله الا ايها اللائمي احضر الوغى يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوّزون النصب في مثله قياسا قوله ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى ومن وما واي وانّى واما مع كيفما واذا فشاذ وبان مقدرة هذا ذكر الجوازم مطلقا فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي المطلوب بها الترك اخذ في التفصيل

قوله

قوله لتقلب المضارع ماضيا وقد جاء في الشعر غير جازمة كقوله لولا الفوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وجاءت ايضا في الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قوله ولما مثلها يعني لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الماضي قوله ويختص بالاستغراق اعلم ان لما قالوا كان اصلها لم زيدت عليها ما كما زيدت في ان الشرطية وانما اختصت بسبب هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما يخبر بقد في الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب او لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر هو الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها ولما جاز ذلك فيه قد التي هي نظيرتها قال
ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد
وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله
احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم
واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نربك فينا الم نشرح لك وقوله الما تعرفوا منا اليقينا قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لك الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الفاء والواو وثم نحو ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك ثم ليقضوا وهو مع الفاء والواو اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارع ككلمة على وزن فخذ وكتف فيخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمولة عليهما لكونها حرف عطف مثلهما ويلزم اللام في النهي فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وما كثر ان واما فعل المتكلم كقوله عليه الصلوة والسلام قوموا فلاصلّ لكم وقال الله تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اي امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلابد

خواص لمّا

لام الامر

اليكم يا بني بكر اليكم الما تعرفوا منا اليقينا

من اللام كما رايت فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غايب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا الحاضر وغايب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامرين نصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كقوله عليه الصلوة والسلام لتأخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وجاز الفراء حذفها في النثر نحو قولك قل يفعل قال الله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سبب الاقامة والاولى ان يقال في مثله انه جواب الامر كانه لما كان تحصل اقامتهم للصلوة عند قوله عليه الصلوة والسلام لهم صلوا جعل قوله عليه الصلوة والسلام كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله تعالى كن فيكون بالنصب ولو كان كما قاله الفراء لم يختص هذا بجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغايب لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه شابه الاسم بسبب عروض موازنته عند زيادة حرف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزروه ولو بشوكة وفي اخرى لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضي حوايج المسلمينا والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا مجيئه في اللام في الشعر وايضا معاملة اخره معاملة المجزوم كما يجي وايضا الحمل على النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغايب قوله ولا النهي المطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلا النفي ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جيته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لا في مثله للنهي ولا النهي تجي للمخاطب والغايب على السواء ولا تختص بالغايب كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا ارينك هيهنا لان المنهي في الحقيقة هيهنا هو المخاطب اي لا تكن هيهنا حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية ان ومن ثم تحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان وتحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقائه لا نحو قولك تاتيني والا اضربك وان لا تاتني اضربك وكذا تحذف بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث

لا الناهية

كلم المجازاة

من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي اما لا تفعل ذاك فافعل هذا وعند الكوفيين تجي ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انها بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه ولو سلمنا ذلك قلنا انه يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء وقال ولعلكم تتقون لما كانوا في صورة من يرجى منهم ذلك وقال تضل من يشاء اي يترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه فكذا قال ان كنتم مومنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده والارتياب وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان تكتب بالياء ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زايدة ولو قيل انها للتانيث لم ينصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما يلحق ساير الكلمات الشرطية نحو متيما واينما ثم استكره تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى بعد للكف في معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كان قال لك قايل لا اقدر على ما افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن معي كما في قوله اماوي مهمن يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس ماوي يندم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال الله تعالى مهما تاتنا به من اية وقال الشاعر ومنها وكلت اليه كفاه وقد جاء مهما ظرفا في زمان نحو ما تجلس اجلس من الزمان اجلس فيه ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس من الازمان اجلس فيه واما اذ ما فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظ ما تدخل على اذ مع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل وان دخلت على الماضي كان فلا تصير جازمة معها فكيف باذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي فاذ ما عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكر اذ ما غير سيبويه واصحابه واستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس والاخر قوله اذ ما تريني اليوم ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصله اذ ما وهو لا يجي الا بنون التاكيد بعده كقوله تعالى واما ترين فلما كان ينكسر البيت بالنون غير صورة اما بقلب الميم الاولى ذالا ولا يتم له هذا في قوله اذ ما دخلت وقال المبرد اذ باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط

والجزم كما في حيث وانها صارت بمعنى المستقبل وجازمة واما الاعتراض باذا
ما فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا
يرى ان حيث مثلا اذا متضمن لمعنى الشرط بلا اذا افعل فيه وبجزم حيث مع ما دون اذا
واما حيثما فنقول ما فيها كافة لحيث عن الاضافة لا زائدة كما في متيما واما وذلك ان حيث
كانت لازمة للاضافة فكانت مخصصة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب الاضافة
لتصير مبهمة كساير كلمات الشرط وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها
معنى ان التي هي للابهام فلا يستعمل في الامر المتيقن من المقطوع به لا يقال ان غربت الشمس
او طلعت فجعل العموم في اسماء الشروط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد
ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء ايضا كالشرط بعد ان في الوجود والعدم
وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم
الكلام لو قالوا ان ضربت ان ضربت زيدا ضربته وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى
وكذا اما ومتى وساير اخواتها ولم يجوز اتصالها الزائدة بان واتى وايان واين ومتى وايا في
حيثما واذ ما فكافة كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي
العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين احديهما بالاخرى
حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت وان واخواتها عملت
في الجزئين لاقتضائها لهما وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا
يعملان في الجزاء لارتباطها وحروف الشرط ضعيفة لا تقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتداء
والمبتدا يعملان في الخبر واجيب عن ضعفها الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان
واو لا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الاداة
عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله واجيب باستغراب عمل
الفعل الجزم وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما
جر بالجوار في قوله كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس بشيء لان العمل بالجوار
للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق ويجيء الجزاء مع بعده عن الشرط المجزوم بزيادة
الشرط وقال المازني الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم
وقوعهما مشتركين ثم مختصين وهو قريب على ما اخترنا قبل وكلمة ان لاصالتها في الشرطية
وكونها ام الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد
ضرب وان زيدا ضربت وكذلك في قوله تعالى لو انتم تملكون بخلاف ساير كلمات الشرط فانه
لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال فمتى واغل ينبهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي
وقال اينما الريح تميلها تمل وقال ومن نحن نؤمنه يبت وهو امن وذلك كما

جاز

جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت اصلا في الاستفهام وسواء
ههنا ولي ذلك الاسم فعل كازيد ذهب او لا كازيد ذاهب ولم يجوز ذلك في
ساير كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل فلا تقول متى زيدا تلقى
او تلقاه ومن زيد ضربه ومتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت او ضربته
الا اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب
جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء
ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان
زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله يثني عليك
وانت اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله اينما الريح تميلها
تمل وانما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان
كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر
ولا يجوز كونه مبتداء لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ان
تنفس اهلكته وهو ايضا عندهم ليس مبتداء بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل
الناصب اي ان هلك او اهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض
الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء لكنه مبتدا يجب كون خبره فعلا لطلب كلمة الشرط الفعل
سواء وليها او لا ونقل عن الاخفش ايضا في مثله انه مبتداء لكن العامل عنده
في المبتداء هو الابتداء وعند الكوفيين الخبر او الضمير كما في باب المبتداء وان
كان ذلك منصوبا فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين
منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وان
لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين
منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة
الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ ان لكونها ام الباب ولم يجز
ان يدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلمة الاستفهام وعند البصريين
حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز
عندهم ان قمت زيد يقم وان لم يأتني زيدا اضرب فهما معمولان لمقدرين يفسرهما
جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدم المرفوع
لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط
واما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار نحو ان يضربني
زيد اضرب فان تقدم المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع

للعلة المذكورة والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا للجزاء لغوا جزم الجزاء لانه كلا فصل
نحو ان تأتني اليوم غدا آتك وان تأتني اليك اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة
واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي شعر وللخيل ايام فمن يصطبر لها ويعرف لها ايامها
الخير يعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدا فيجب اذا رفع
المضارع اتفاقا وتصدير المبتدا بالفاء نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا اكثر تصدير المنفي
بالفاء فيرتفع المضارع اتفاقا نحو ان ضربتني فزيدا اضرب ويجوز اعتراض القسم في الاعلام
والدعاء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تأتني والله آتك وان تأتني غفر الله
لك آتك وان تأتني انك والا تأتني ولا تخز ابدا اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط
على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم
بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على جزائه اي ان جئتني فزيدا
اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان
جاءك فاكرم لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينتصب بنفسه لا يفسر واما
اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه وزيدا حين جاءك تضرب او تضربه فان لم تجر
اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتها كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه
فنصب زيدا اولى اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لقبح زيد ضربت على ما ويلزم ضربته فان قيل الليس
يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك قلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جاءك
تضرب عمرا لكفى لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولى
واما اذا اشتغل الفعل بالضمير نحو فرفع زيدا اولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير
ان زيد زرته بالرفع اولى من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب
رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل يضرب اذا بالضمير اولى ان كان واقعا
على زيد لان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعمل الضمير الذي فيه
نحو لك زيد ان جاءك فاكرمه اولى من فاكرم والا كان واقعا على غير المبتدا من حيث المعنى
نحو زيد ان جاءك فاكرمني او اذا جاءك واكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون
فجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم نحو
ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تأخر الجواب انجزم على
الجوار قالوا والدليل على رتبته التقديم قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك
تصرع برفع الجواب مراعاة لاصله من التقديم ونحن نمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة
لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم
وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هذا

مراقبة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب وقوله واني متى اشرف على الجانب
الذي به انت من بين الجوانب ناظر وانه لا يعلق الشرط بين المبتدا والخبر الا ضرورة
فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدا واما
تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتني لاكرمنك فسيجيء وانما جاز تعليق
اداة شرط بين المبتدا والخبر في قوله تعالى انما امرنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن
فيكون فلعدم عراقة اذا في الشرطية واما على التقديم والتاخير للضرورة اي انك تصرع
ان يصرع اخوك ولا يجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط
على اداته فاجازه الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو
جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان للشرط صدر الكلام
بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم ينجزم ولم
يصدر بالفاء لتقدمه فهو جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انما ينجزم على الجوار اذا
تأخر عن الشرط وفائدة نحو ان ضربتني فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه
على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك علي الف درهم ان دخلت
الدار فعند البصرية ايضا لا يقدر مع هذا المقدم جواب آخر للشرط وان لم يكن جوابا
آخر للشرط لانه عندهم يغني عنه فهو مثل الجار المذكور الذي هو كالعوض من المقدر
اذا ذكرت احدهما لم تذكر الآخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب
الذي كان مرتبته التأخر عن الشرط تقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب للزم جزمه
وللزم الفاء في نحو انت مكرم ان اكرمتني ولجاز ضربت غلام ان ضربت زيدا على ان ضمير
غلامه لزيد فمرتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الاداة كما مر
وقد تدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا يدخل الا اذا كان ضد الشرط
المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان
شتمني فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم وضده وهو المدح اولى بالاكرام وكذا قوله اطلبوا
العلم ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية ونعني
بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على
طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق الية وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا
وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلوة والسلام انا سيد ولد آدم ولا فخر فنقول
في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط في
مثله مدلول الكلام اي ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن

اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى

ارتجية

من المطالب ان الوصل يختص بمعنى الواو الداخلة على ان الوصلية

الجملة الاعتراضية تقع بعد تمام الكلام

الجواب

المقدر كما تقول ولو اظهرته لم تذكر الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية لان جواب
الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الجنزي هو واو العطف والمعطوف عليه
محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور فالتقدير
عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف
المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزمه ان يأتي بالفاء في الاختيار فيقول زيد ان كان غنيا
فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلي بين المبتدا والخبر اعتراضيا الا واما على ما اخترنا
من كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية بين اي جزئين من الكلام كانا بلا
تفصيل اذا لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشري في مثله للحال فيكون الذي هو كالعوض
عن الجزاء عاملا في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب
على انه ظرف ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الجنزي عليه بان معنى الاستقبال
الذي في ان يناقض معنى الحال الذي في الواو لان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا كان
العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا او ضربته امس مجردا واستقبالية شرط ان باعتبار
زمان التكلم فلا تناقض بينهما واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط
لا يكون اذا الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني وان لم تعطني وانما جاز ذلك
حتى لا تعمل الاداة في الشرط لفظا كما لا تعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية او ما هو جزاء عند
الكوفية وقد يجيء في الشعر مضارعا نحو آتيك متى تأتني انشد سيبويه فقلت تحمّل فوق طوقك
انها مطبعة من يأتها لا يضيرها كأنه قال لا يضيرها من يأتها كقوله والمرء عند الرشا ان يلقها
ذيب على اصح التقديرين فان تقدم ما هو الجزاء معنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمات
الشرط كمتى واذا وايان واين وحيثما وانى فلاشتهارها في تضمنها للشرط اذ لا تصلح
للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح
من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه
كونها موصولة وشرطية نحو آتي من اتاني فان كانت موصولة فمنصوبة بالفعل المتقدم وان كانت
شرطية فمبتدأ والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدا والتقدير من اتاني آته ولا محل
للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية
وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند
البصرية وجعل المتقدم كالعوض عنه وان جاء بعدها مضارع نحو آتي من يأتيني فالوجه كونها
موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فيجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون
ماضيا في الاختيار اذا تقدم ما هو جزاء معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واي على تقدير
اضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه جعلها موصولة سواء كان الكلم المذكوره

ماض

ماض نحو آتيك اذ من اتاني او من اكرمنا اكرمناه او مضارع نحو آتيك حين ما تفعل افعل وقد
يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال البيت على حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدها
اذ في المقام تداثر فان قيل لم جاز الجزم في السعة في نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز
في نحو آتيك اذ من يأتينا نكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما ان المضاف كذلك قلت لان غلام
اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى
الشرط من المضاف اليه الى المضاف ولا يلزم تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة
لا الى من فهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية وذلك المضمون
مصدر يكرمه واقعا على من اي اذ كرمنا من يأتينا فلم يصر من كالكلمة الواحدة
ولم يكتسب منه الشرط اذ ليس مضافا اليه كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدر
اذ كما لزم تصدر غلام بل هو معمول للتذكر المقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا تنحط
عن التصدر بتقدم اذ عليه فان قلت فمن مع دخول اذ عليه في صدر كلام ويكفي
كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام ما نحو زيد من يضربه وجاءني الذي من يضربها
نضربه قلت قد مر في المبتدا ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من
تمام جملتها اذا اثرت في تلك الجملة وذكرنا هناك سببا وازيده هنا شرحا فاقول لا يجوز
ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات بلا
فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي جزء تمامها معنى من المعاني وذلك كان وكان وظن
واخواتها وما النفي لا يقول ما من تضرب اضرب وما ان تقعد اقعد واما لا فليست كما لانها
تلغى في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول لا من يعطك
تعط ولا من يكرمك تكرمه وكذا تقول لا ان اتيتنا اعطيناك ولا ان قعدنا عنك سالتنا
والظروف المضافة الى الجمل لا اثر لها في احد اجزاء الجمل معنى وهو تصييرها بمعنى المصدر فلا
يبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام لان المصدر مفرد ولها الصلة وشبه المبتدأ
كذلك فان قيل خبر المبتدأ ايضا اذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير
المفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك فان ذلك هذا دعوى من بعض النحاة بلا برهان
وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها موقع
يصح وقوع المفرد فيه وتقول ما انا ببخيل ولكن ان تأتني اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي
بعدها بل هي للاستدراك عما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل قال فلست بحلال
التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد واما قوله وما ذاك ان كان ابن عمي ولا اخي
ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان القوافي مرفوعة فعلى التقديم والتأخير لضرورة
الشعر كما مر في قوله الا انك ان يصرع اخوك تصرع ومن شرطية بلا شك فيجزم اذ لا يجيء موصول

لما ومن واي واما اذا المفاجاة فيصح مجيء من وما واي شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من ياته
يعطه كما يجوز فاذا من ياتيه يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها
عن معناه على الصحيح اذ ليست مضافة اليه واما عدم وقوع ان ونحو متى واين من الظروف
بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجملة بعدها
يجب ان لا يجيز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدا اي فاذا هو من ياته يعطه
لما ذكرناه امتناع اتذكر اذ من ياتنا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة لانه كثر
الحذف الخبر نحو خرجت فاذا السبع واما فان كان بعدها من او ما او اي وبعدها فعل
مضارع فانه يصح جعلها شرطية لان الجواب لا ما دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجيء في حروف
الشرط ويصح جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا في اتيك ان تاتني فالاولى جعلها
موصولة نحو اما من ياتني فاني اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من
اتاني فاني اكرمه قال الله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فلا يكون بعد ان واخواتها
وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا موصولة لتاثيرها معاني فيما بعدها وكان قياس
همزة الاستفهام ان لا يدخل على كلمات الشرط لكن لما كثر الاستعمال سعة الاتي الى دخولها
على الواو والفاء وثم نحو افان مت نحو اذا من يضربك تضربه واين لقيته تشتمه فان قدرت كان ضمير الشان جاز
دخولها على كلمات الشرط وكذا لو حذفت ضمير الشان بعد ان على قبح فيه كما ياتي في الحروف
المشبهة بالفعل كقوله ۰ ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب ۰ وذلك لان كلمة
الشرط لم تل اذا تلك النواسخ حقيقة ولذا جاز كون المعمول الثاني لهذه النواسخ
جملة مصدرة بكلمة الشرط نحو كان زيد من يضربه اضرب ولو قدمت ههنا الجزء الثاني على
الاول فقلت كان من يضربه زيد لم يجز لانه ولي اداة الشرط المؤثرة في الجملة واما قولك علمت
ان زيد الا ارام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدا واعلم ان الجزاء يحذف
عند قيام القرينة تقول ان اتيتني اكرمك فيقول وانا ان اتيتني وكذا في قوله تعالى ولو ان
قرانا سيرت به الجبال الاية واذا حذف جواب الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار
ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا ومعنى نحو ان لم افعل لئلا الا داة الشرط كما لم يعمل
في الجزاء قوله فان كانا مضارعين او الاول يعني او كان الاول مضارعا والثاني غير مضارع
نحو ان تزرني زرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله ان يصرع
اخوك يصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت
ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم ومثله قليل لم يات في الكلام
العزيز وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال من يكدني بسيء كنت
منه كالشجى بين حلقه والوريد الا جود كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ضمير

اضيبر لفظا نحو ان ضربتني ضربتك او ماضيا معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك او احدهما
ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان تخالفا ماضيا ومضارعا
فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا كقوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها
نوف وعكسه اضعف الوجوه نحو ان تزورني زرتك لان الاداة اذا تؤثر في الفعل الابعد
بنقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر في الاقرب شيئا يغير المعنى ويجوز تخالف الشرط
ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتني وتكرمني وان تزورني واكرمتني والاولى توافقهما
كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطك وان زرتني اكرمك واعطيتك
واذا ذكر بعد الشرط فعل ليس فيه جزء ثم يولد لا يكون نحو ان تحسبني اعطك او صلة نحو ان تضرب
الذي اضربه يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرني تزرني احسن اليك فيجب
جزمه لكونه توكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى نحو ان تاتني تسال احسن اليك فيجب
رفعه حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تامرني اذهب اطعك اي تامرني
بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول وان يتفقا معنى لا لفظا نحو ومن يفعل ذلك
يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب تضرب
اي تسير وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى وكذلك الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالمتفقان
لفظا ومعنى نحو ان تاتني احسن اليك احسن اليك والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان زرتني
اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان تبعث الي اكرمك اجزك والمختلفان معنى لا لفظا
نحو ان تاتني اضرب اضرب اي اسير فان جاء مع المتوسط واو او فاء او ثم فالوجه الجزم
وذلك النصب مع الواو والفاء على الضعف كما ذكرناه في السببية وواو الجمع وكذا في الفعل
المتاخر ويضاف الى ذلك في المتاخر جواز الاستيناف ايضا نحو ان تاتني ثم اكرمك احسن اليك
او واحسن فيكون النصب على السببية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف
اي فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت تحلف ان تامرنا بالمعروف فعطفت
فعلا عليهما فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو تحلف ان تامرنا بالمعروف وتوجر عليه وان كان
من شكل الثاني نحو تحلف ان تامرنا بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه اي في المعطوف ثلثة
اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت
ما يصلح للاول والثاني نحو ان تامرنا بالمعروف وتشكر ففيه اربعة اوجه الرفع على وجهين
على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثاني
قوله وان كان الثاني فالوجهان اي ان كان الثاني اي الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك
الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب
للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لا صد

وجهان

لا لكونه في نية التقديم واما لنجيء الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان
بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال مجيء عامله وضعفت في هذه الصورة
عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم يجزم الشرط لم يعمل في الجزاء
فيكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم ساير الجوازم عملا واحدا
كلم ولما ولام الامر ولا للنهي وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى نقول هو جزاء
غير معمول فيه وذلك لضعفها عن العمل في المتقدم عليها واما الكوفيون فيقولون انما لم
يجزم الجواب المتقدم لانه انما يجزم عندهم للجوار قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير
قد لفظا او تقديرا لم يجز الفاء وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والامر الفاء
اعلم ان اداة الشرط سواء كانت إنْ او ما تضمن معناه ولو لا يكون شرطها الا فعلا
غير مصدر بشيء من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجيء مضارعا مصدرا من جملتها بلا ولم لا يكاد
فلانها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال واما لم فلانها تغير معنى المضارع
الى الماضي صارت كجزئه مع قلة حروفها اما لما اختها فكثيرة الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بلا
فلا يجوز ان لا ضرب ولا شتم لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا تقول ان سيفعل وان لن
يفعل وان ما يفعل وان قد فعلت وان قد يفعل ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان
وضع اداة الشرط على ان يجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو لو جئتني لاكرمتك
او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض
فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فحر ولبعده عن كلمة
الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باي حرف كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح
ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث
صلاحيته لوقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء به الفاء
لمناسبته للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك
هذا في خفتها لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفاء لثقل لفظها وكون
معناها مخالفا لمعنى الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك للتاويل بان وجد الشرط مفاجئ الجزاء وقيامه
عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
والتحضيض والدعاء والنداء يجب تصديرها بعلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية
كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم
وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له
وان تعذبهم فانهم عبادك اولا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى فان اطعتموهم
انكم لمشركون فلتقدير القسم كما يجيء في بابه والجواز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى

لا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية كما قبل الجزاء

الفاء الداخلة على الجزاء للتعقيب

عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم وتجوز ان
يكون اذا المجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم
البغي هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد تحذف علامة الجزاء ضرورة في
موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ويروى من يفعل الخير فالرحمن
يشكره فلا ضرورة اذا واجاز الكوفية حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى
اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة ويجب الفاء ايضا في كل فعلية
مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة
نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت
او مصدرا بما ولا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك وفي
المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما وهذا كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطا
فلا يقع ايضا جزاء الا مع علامة الجزاء فيبقى الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر
او المصدر بلا ولم اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا يدخلها الفاء اصلا نحو
ان ضربتني ضربتك او لم اضربك لان لهما مناسبة لا لفظا للشرط على ما بينا تعلقا بكلمة معنويا
وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذا الى العلامة بقي المضارع المجرد والمصدر
بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركها اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال
فلم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم افعل واما تركه فلانعقاد تاثير
فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع اذ لا صالحا لهما
على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قال الله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا
دعاءكم ولو سمعوا الآية وقال ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وقال بجواز
دخول الفاء وتركه في لم ولم يثبت وقال الله تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال
ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الاخير ليكون جملة اسمية
في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس لان المضارع
صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول
الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاقيسية وان ثبت نحو
قولك ان عتبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يكن في مثله تقدير مبتدأ
الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان واخواتها للضرورة
واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او
اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام تحوز صدرها
على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اكرمني

ابن جعفر

كما تكن قلت ان اكرمتك تكرمنى قال الله تعالى ارايتك ان كذبت و الاستفهام على المعنى لانها
اصلها قال قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال ارايتم ان اخذ الله سمعكم
وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير الله وتجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها
قال الله تعالى ان كنت على بينة من ربى وآتانى منه رحمة فمن ينصرنى ونقول ان اكرمتنى
فهل تكرمنى والمصنف قال وما احسن ما ان بعض ما ذكره كلاما انما يدخل الفاء اذا لم يؤثر
الاداة من حيث المعنى فى الجزاء معنى ويعنى بالتأثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا
وقلبه اليه ان كان ماضيا فلم يدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه للاستقبال
بدون اداة الشرط وكذا الانشائية لتجردها عن الزمان وفى الطلبية لتمحضها للاستقبال ولم
يدخل على الماضى الباقى على معناه وكذا اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لانه اذا تمحض
للماضى وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما تاكد ورسخ
لم ينقلب ولم يتقلع على انه قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبى فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال
قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه بتقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه اما
المصدر بلا النفى فقال ان لا وان كانت للاستقبال قد تجرد للنفى نحو جيئت بلا مال فيكون الاداة
اثرت فى الفعل المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال وان لم تجرد للنفى افادت الاستقبال من دون
اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها فى الاسمية نحو ان جيئتنى فانت
مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان الاولى ان يكون شرطها فى
الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضى جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت
قلته فقد علمته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التى تستفاد منه فى الكلام
الذى هو فيه الزمن الماضى فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضى ومطلق الحدوث الذى تخصيصه
يعلم من خبره نحو كان زيد قائما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على تعيين الحادث من
دون الحدوث بمعنى كان زيد قائما فى الزمن الماضى زيد قايم فكان مدلوله الزمن الماضى فقط ومع
النص على المضى لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصايص كان دون ساير الافعال
الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذى لم يدل خبره عليه وكذا باقيها ثم ان كان اذا
كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع فى الماضى نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد
يكون متحقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الماضى فى الشرط
متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل كقوله • اتغضب ان اذنا قتيبة
حزتا ونحو ذلك انت وان اعطيت الا البخيل وانت وان حرت امرا لا اهابك وقال المصنف
التقدير ان ثبت حز اذنى قتيبة ليكون الشرط مستقبلا ولكن لان الغرض ان ذلك ثابت
فلم يغرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان فى الاستقبال ايضا نحو ان كنت غلام السلطان فانى

نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض فى جميع الافعال بسبب الصيغ
الطارية على جوهر الكلمة وكون كان الشرطية فى الماضى مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله ان كنت قلته
قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد
لان هذه الحكاية انما تجرى يوم القيامة وكون عيسى عليه السلام قائلا ذلك او غير قائل انما هو
فى الدنيا وايضا لجواز التصريح بقولك ان كنت اعطيتنى امس فسوف اكافيك اليوم
وقوله تعالى ان كان قميصه قد ظاهر فى المضى قوله وتجىء اذا مع الجملة الاسمية موضع
الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبله قامت مقام الفاء واتى قمنا
بين معنييهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض اذا قصد
السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا
للكسائى لان التقدير ان لا تكفر اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع
بعد الفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفى لان غير النفى منها طلب والنفى خبر
محض والطلب اظهر فى تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح الجزاء من الخبر وذلك
لان كل كلام لا بد من حامل للمتكلم عليه وحامله على الكلام الخبرى افادة المخاطب
بمضمونه تقول ضرب زيدا وما ضرب زيدا اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيدا وعدم ضربه
واما الحامل فى الكلام الطلبى فكون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى
كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعنى توقف
غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب
كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون
المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط فى الطلب
مع ذكر ذلك الشىء ظاهرا واما الخبر فانه اذا اورد حمله على المخاطب على انا نكلم
به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر
بشىء مع ان ذلك الشىء غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جيئت
ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاؤه وذلك
فى الطلب انما كان لتبادر فهم الى ان المطلوب لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى ان يكون
له فلما تقرر ان فى الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشرط جاز لك ان تحذف
فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بان والجزم الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة
ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوايل كلها فيها معنى ان فلذلك الجزم الجواب
وذهب غيره الى ان مع الشرط مقدرة بعدها وهى دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لا
لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم

الاسم المنضم معنى ان فعلين مما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا و اصلا اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك و كفيك او شرعك ينم الناس و اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه و كذلك اسماء الافعال نحو صه و نزال و الامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج و انما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب للنصب صريح الامر و النهي اتفاقا لان فاء السببية قد يرتفع ما بعدها بقلتها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون و لم يدر ما جرم عليك فيجزع و مع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل و النصب فيهما و تقدم الامر و النهي و ساير الاشياء الثانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذا مقوية لمعنى السببية في الفاء فاريد ان يكون قبل الفاء صريح الامر او النهي في الامرية حتى ان ضعف دلالة السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشكل تقويتها لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل و غيره و اما الجزم فهو نص في السببية و لا يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي معناه و قيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم الى قوله يغفر لكم جواب لقوله يؤمنون لانه بمعنى امنوا و ليس بجواب هل ادلكم لان للغفران لا يحصل بالدلالة و لا منع ان يقول انه جوابه كما مر في الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا و قال المبرد مثله ان يقيموا جواب فاقيموا مقدرا اي قل اقيموا يقيموا و ليس بشيء لانه مثل كن فيكون على قراءة ابي عمرو و فيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير و قال ذرهم ارسوا نزاولها و كل حتف امرئ يجري بمقدار او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون و لا تمنن تستكثر وجب الرفع و في نحو قم تحفرها يجوز الجزم على الجزاء و الرفع اما على الاستيناف او انه تمن تحفرها و يجوز في خذه يقول ذلك الرفع على الاستيناف او الحال و الجزم و قوله تعالى و اضرب لهم مثلا طريقا في البحر يبسا اما حال او قطع و كذا قوله ارسوا نزاولها و مما جاء حالا بعد الشرط الصريح قول الحطيئة متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا و نارا تأججا و يجوز في تعشو البدل لان اتيانا من جنس الاول بخلاف قولك ان تاتني تسأل اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع و يجري بعد الجزاء ظاهرا كان الشرط او مقدرا با لفعل المصدر بالفاء او الواو او ثم نحو ان تاتني فاحدثك و اتني اتك فاحدثك فتجزم ما بعد الفاء على العطف و ترفع على القطع و تنصب على الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات و كذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو من يضلل الله فلا هادي له و يذرهم قرئ بجزم و رفعا

رفعا و جزما و لا منع في العربية من النصب فاذا جيئت بثم جاز الجزم و الرفع فيه دون النصب قال الله تعالى و ان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا و قال و ان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون فلما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال الله تعالى فاصدق و اكن قال دعني فاذهب جانبا يوما و اكفك جانبا و هذا الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى و لا سابق شيئا اذا كان جائيا جوز الاول لان الاول قد يدخله الباء و جزموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما قوله و امتنع لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة و يجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار و قال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا و اثباتا و اما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فتفيد الاثبات و ليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة و حكم اخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن و ليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل اضرب اعلم و ان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه للاقسام التي يسميه النحاة امرا و ذلك انهم يسمون به كل ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء و هو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى و هو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره و هو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا و اشربوا او للتهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة و انما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه في طلب الفعل على وجه الاستعلاء و هو الامر حقيقة اغلب و ذلك كما سمي الكاتب و الضارب و القائل اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب و القائل اكثر و كذا الكلام في النهي فان قولك لا تؤاخذنا نحو اللهم لا تؤاخذنا في ما فعلت نهي في اصطلاح النحاة و ان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر الغايب و كذا ليخرج نحو لافعل انا و لنفعل نحن باكرم فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغايب و كل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت لا نسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغايب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق و قولنا المطلق قيد مخصصه

من الامر المضاف الى شيء اخر قوله بحذف حرف المضارعة يجيء نحو قوله لتقم انت يا ابن قريش
نحو ليحكم اخر حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان محمد تفد
نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا قالوا حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطردا
لكثرة استعماله بخلاف امر الغايب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة
وقال البصريون هو مبني على السكون الا ان جعل اخره كاخر المجزوم في حذف الحركة وحرف
العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام كامر الغايب لكن
حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اى المواز نة فرجع
الى اصله من البناء فبقي اخره محذوفا للوقف كما كان في الاصل محذوفا للجزم
قوله فان بعده ساكنا اى بعد حرف المضارعة اذا حذفت اللام مع حرف المضارعة
عند الفريقين فلا يخلو من ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحركا او ساكن
فان كان هناك متحركا فان كان حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل يبدا
في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تتكلم وتقاتل من تتقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل
من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة
رد ذلك المتحرك لاجل زوال العلة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما نحو اقيم ونعيد
اقم واعد فان همزة افعل حذف بعد حرف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين
واما في نقيم ويقيم وتقيم فطردا للباب وحملا لساير حروف المضارعة على الهمزة
وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحركا ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد
وخف وبع وهب فان قيل كما حذف الهمزة المتحركة ثم لاجل حرف المضارعة
حذفت الواو الساكنة في تعد وتهب لم ابضا وذلك للحمل على يعد ويهب بالياء كما يجيء في التصريف
فلم يبق الساكن بعد حرف المضارعة في الامر كما ردت المتحرك قلت لانه لو رد
لاجتلب له همزة الوصل لكنت تقول اوعد اوهب ثم كنت تعيد اعلال المضارع
الذى هو الاصل بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو علة ومقة فكان يكون
السعي في رد الساكن ضايعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان حذف
قبله متحرك لاجل حرف المضارعة رد لزوال العلة كاكرم من تكرم وان لم يحذف هناك
شيء اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب اقتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل يفعل مضارع افعل
يأفعل لان قياس بناء المضارع في جميع الافعال ان تزاد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم
وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما حذف همزة الوصل الثابتة في الماضي
في المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم يأكرم لان الهمزة وان
كانت زايدة الا انها همزة قطع فحذفت في الماضي في اكرم لاجتماع همزتين كما يأتي

بأتى في التصريف وحمل ساير حروف المضارعة عليها قوله وليس برباعي يعني به باب افعل وصله
فانه هو الرباعي الذى ما بعد حرف مضارعته ساكن فقط ويعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة
احرف قوله مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة
الوصل الكسر في الاسماء كانت او في الافعال او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى
الا لعلة كما يجيء في التصريف وانما ضمت فيما انضم ثالثه في الامر كان كاقتل وفي نحو
انطلق واقتدر اتباعا واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين
لسكونه واذا بقي الامر على حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت
عليه فلا بد من هاء السكت كما يجيء في اخر الكتاب قوله فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف
فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني
مع التاء خوف اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله
باب اختير وانقيد دون استخير واقيم وان كان مضارعا ضم اوله وفتح
ما قبل اخره ومعتل العين ينقلب فيه الفاء قولهم فعل ما لم يسم فاعله اى مفعول
الفعل الذى لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه بني له ويجوز ان يريد بها
لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع
قوله ما حذف فاعله هو مطرد عند سيبويه والمعلل مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا وان
الفاعل يحذف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش وهو ما حكي عنه
ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا
بقوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف بحد تام الا ان يقال هو ما غير عن صيغته
لاجل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره هذا عام في كل ماض سواء
كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه كاكرم واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا
فيه كتدحرج وانما غيروا فيه صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يغير لالتبس
المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن
الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غيروا الثلاثي الى وزن فعل دون
ساير الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال الضرورية معناه ما يقوم به فلما حذف منه
ذلك خيف ان يلحق في اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون
الا في الافعال وكسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة
اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي في ضم الاول
وكسر ما قبل الاخر فقط ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوف اللبس يعني كل ما فيه همزة
الوصل لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الاخر لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر ذلك الباب

اخا وقعت عليه وا تصطبر عا قبله نحو الاستخراج فلو لم يضم بعد التاء ايضا فيي اوله تا زايده

وهو نحو تكلم وتغافل وتدحرج لا لتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع

له نحو تكلم وتجاهد وتدحرج قوله ومعتل العين يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو

قال وباع المبني للمفعول منه ثلاث لغات قيل باشباع كسرة الفاء وهي افصحها واصلها

قُوِلَ وبُيِعَ استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المصنف ولم ينقل الى ما قبلها

قال لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك فبقي قُوْلَ وبُيْعَ بياء ساكنة بعد الضمة

فبعضهم يقلب الياء واوا للضمة ما قبلها فيقول قُوْلَ وبُوْعَ وهي اقل اللغات والاولى

قلب الضمة كسرة في اليائي فيبقى بيع لان تغيير الحركة اقدم من تغيير الحرف وايضا لانه اخف

من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل العين مثله فكسرت الفاء فانقلبت الواو الساكنة ياء

الثنا وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلتا الى ما قبلهما لان

الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة

الى المتحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فبقي بيع

وقول فقلبت الواو الساكنة ياء لتجانس قال وبعضهم يسكن العين ولا يقلب الكسرة الى

ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا لضمة ما قبلها وهذه اقل لثقل

الضمة والواو والاولى لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر

الى نفسها اولى من حملها في الخفة على غيرها والمصنف انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل

الحركة الى المتحرك ولا بعد فيه على ما بيّنا واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا

الاشمام ان تنحى بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي

تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والنحاة بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم

الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني الضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا

خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان يأتي بضمة خالصة بعدها

ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم قال المصنف الغرض بالاشمام الايذان بان

الاصل الضم في اوايل هذه الحروف وانما نبهوا على الضم الاصلي ههنا بخلاف نحو بيض

في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستقل الا معه للتحصيل

الغرض المذكور قيل فاذا سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام

قرينة جاز اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسرة في اليائي نحو عُدْتُ يا مريض وبِعْتُ

يا عبد وان لم تقم نحو بِعْتَ وعُدْتَ فالاولى انه لابد لك من اخلاص الكسر او الاشمام

في اليائي من اخلاص الكسر او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي

انه لا يجب الفرق بل يعمل للالتباس لقلة وقوع مثله قوله باب اختير وانقيد يعني

ان

يجب ان ما في افتعل وانفعل معتل العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجيء الوجوه

الثلاثة فيها لمشاركتها له في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها

الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يوثر في العلة واما في انفعل فما قبل

حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير واقيم يعني ان بابي استفعل

وافعل معتلي العين لا يجيء فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي

المجرد والبابين المذكورين ضمة ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل

ساكن فلابد من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو تقول وتبيع وتخاف

على ما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى واعلم ان شرط حركة العلل الى ما قبلها في المواضع

المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا ينقل في نحو طُوِيَ ولا أُقْوِيَ ولا استُقْوِيَ ولا انطُوِيَ

على هذا ولا اجتُوِيَ وانما لم يفعل ذلك لما يجيء في التصريف في باب الاعلال عند بيان امتناع

قلب نحو طوى وهوى الفا وكسر فاء فعل للادغام نحو رُدَّ لغة والضم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل

العين اليائي والواوي انما كان لان في حذفها اجتماع الثقيلان الضمة والواو كبوع وقول

وبنقلها يحصل الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسرة في رُدَّ الثقيلان لكنه مع ذلك

جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما اشم فاؤه نحو رُدَّ ضمة ايضا وربما

كسر فاء فعل المبني للمفعول في الفصيح للتخفيف نحو عِهد كما نقول في المبني للفاعل في نحو

شِهْد وفي الاسم نحو فِخذ وجميع ذلك في الحلقي العين لما يجيء في التصريف وقد

حكى قطرب ضِرْب زيد في ضُرِب على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان نحو

ضم اوله وفتح ما قبل آخره انما ضم اول المضارع حملا على الماضي واما فتح ما قبل آخره دون

الضم والكسر فليعدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين

تقلب فيه الفاء اي عين المضارع في المعتل العين تقلب في المبني للمفعول الفا

نحو يقال ويباع وذلك للحمل على الماضي في اسكان العين كما يجيء في التصريف وقد جاء في

كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب

في ذلك الادواء ولم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى فحذف

للعلم به كما في قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر

وتلك الافعال تكلمت على الفعل نحو جُنَّ وسُلَّ وزُكِمَ وورِد وحُمَّ وقُتِدَ وجَدَّ وقال

بعضهم لو ارادت نسبتها اليه تعالى لكان على افعل نحو اجنه الله واسله وازكمه واوردها

ولعل ذلك لانه لم يات من فعل المذكور كجن وسل فعله صار كالحم ونحو ذلك من الالام

التي بابها فعل المكسور العين فصار يتعدى الى المنصوب كما يعدى فعل وذلك لا ينقل الى افعل

المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه

الاشمام

دعا

مطلب المتعدي وغير المتعدي

كقعد والمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم وأرى واخبر وخبّر وانبأ ونبّأ وحدّث وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت قوله معلق مفتوح اللام وقد ذكرنا في شرح ذكر المفعول به وعلى ما ذكر ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديًا اذ لا تتم معانيها الا بمتعلق بلى يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بالحرف الثلاثي لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر وامر الغائب ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حق المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك فاعلم انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة وتارة انه لازم متعد بحرف جر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبًا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي ارى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقًا اذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام اجماعًا فكذا مع اللام اي اللام زايدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة جوازًا نحو نصحت وشكرت دون ردف فان كان تعديه بنفسه قليلًا نحو اقسمت الله او مختصًا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فبفي نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلًا فهو متعد والحرف زايدة كما في تقرأن بالسورة ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال الله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وقال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدًا ودون معد فلتزعك العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدًا وكرمت عمرًا لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلًا منه كان الجزء من المفعول توسعًا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وذلك فيهما ايضًا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاول اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرًا ولهذا حكم بشذوذ الله لافعلن ونحو قول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما جاز حذف الجار مع ان وان كثيرًا قياسًا لاستطالتهما بصلتهما والاخفش الاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضًا قياسًا اذا تعين الجار ولم يثبت بل قد جاء في غيرهما اما شذوذ

شذوذا كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي تجوزون الديار ولالزمن صراطك ولا تنووا عقدة وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما ضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديته ما ضمن معناه قال الله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون وانما كثر الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختص وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسبتك الخير اي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتك اي كلت لك ولا يألونكم خبالا اي لا يألون لكم وزدتك دينارًا اي زدت لك ونقصتك درهمًا اي نقصت لك ويجوز ان يضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله ذنبًا ومنه اختير الرجال سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يفيد شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها فقوله تعالى لذهب بسمعهم وابصارهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كان الله سبحانه وتعالى ذهب معه واما الهمزة والتضعيف المعديان ففيهما معنى التغيير وليس بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا في قوله تعالى آتوني زبر الحديد اي بزبر على قراءة ايتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازمًا صار متعديًا الى مفعول واحد وان كان الى واحد تعدى الى اثنين نحو حفرته النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلثة الا علم ورأى نحو اعلم وارى والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناهما تصيير الفاعل مباشرًا للفعل فلذا ترتبه مما زاد بهما من المفاعيل مقدمًا على ما كان لاصل الفعل فلذا تقول اصفرت نهى زيدًا وتضعيف العين يعدي الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا يعدي الى ثلثة كالهمزة وقد تعديته للحلقي العين الا في الهمزة نحو نأيته ويجوز ان يجمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من البصرة الى الكوفة لاكرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في اخر افعال التفضيل وهو والى اثنين كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه مبتدأ وخبرًا كاعطيت زيدًا درهمًا ولا اصل لهذا النوع من الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدأ وخبرًا كعلمت زيدًا قايمًا وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال وكذا قالوا في خبر كان وليس بشيء اذ الحال يجوز حذفه وايضا

المتعدي الى المفعولين

مطلب الحروف الجر منصوب المحل

لا يكون الحال علما ولا ضميرا او اسم اشارة وغير ذلك من ساير المعارف ويجوز حذف
في هذين المنصوبين قوله والى ثلثة كاعلم وارى تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال
المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعني علم وارى وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلثة
ما في افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فيقول احسبتك زيدا قائما وكذا اظننتك
واخلتك وازعمتك واوجدتك ولو جاز القياس في هذا لجاز في غير افعال القلوب
نحو اكسوتك عمرو جبة واجعلتك زيدا قائما ولجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها
ولم يجز اتفاقا ولجاز نقل جميع الافعال الثلاثية متعديها ولازمها بالهمزة والتضعيف
نحو انصرتك زيدا عمرا واذهبتك خالدا فثبت ان هذا موكول الى السماع اعني النقل من
الثلاثي الى بعض ابواب المنشعبة ولما اخبر وخبر وانبأ ونبأ وحدث ولم يستعمل
احدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة او التضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدي الى اثنين
بل لم يستعمل ثلاثيها فعل مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء اي علم واما حدث ونبأ ثلاثيان
فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالها
باعلم المتعدي الى ثلثة لان الانباء والتنبئة والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام
ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبأ والحق البواقي غيره والحق بعضهم ارى الحلمية
باعلم سماعا نحو اراني الله في النوم عمرا سالما ويستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها
والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالجر
وهذا كله لما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونها الذي هو المفعول حقيقة او مضمون
الثاني نحو علمت زيدا قائما وعلمت قيام زيد وعلمت القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون
المذكور بنفسه كما رأيت وانبأت وحدثت لا يتعديان اليه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك
خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو واما قولهم انبأتهم نبأ واخبرته خبرا وحدثته حديثا
فهذه المنصوبات اسماء صريحة مقامه مقام المصادر اي انباء واخبارا وتحديثا ولو كانت
مفعولا لها لجاز استعمال المفعول به مختصا مخصصا مقامها نحو حدثته خروج زيد
ونبأته دخول خالد ولا يجوز في السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او نبأتك
او اخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى حدثتك التحديث المخصوص ونبأتك هذه التنبئة المعينة
وخبرتك التخبير الخاص فانتصاب زيدا قائما لكونهما متضمنين المفعول به كما ذكرنا لا لكونه
مصدرا مبينا لنوعه كما في ضربت ضرب الامير لان زيدا قائما بيان المخبر به وتعيينه ليس بيان
كيفية نفس الاخبار الذي هو الحدث الواقع منك اي التلفظ والتكلم المخصوص ولهذا كان
سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك خبرتك زيدا قائما اي اخبرتك بهذا
المخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت

المتعدي الى ثلثة مفاعيل

ثلاثيهما

نبأت بمعنى خرجت ونبأت على قوم اذا اطلعت عليهم

ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المصنف
وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا قائما خبر خاص وان خبرا في قولك اخبرتك خبرا
مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشيء بل الاول خبر خاص بلا ريب
لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي مخبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا
بمعنى الاخبار ولا المخبر به فجعل احدهما كالاخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه
مفعولا به وللمفعولين علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت او اعلمتك
ان زيدا قائم فتصدر الجملة بان وايضا تقول اخبرتك واسم الفاعل لا ينصاف الى
الى المفعول المطلق فلا يقال عجبت ضارب ضرب الامير وكذا ما اعترض به المصنف على
نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشيء اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر والخاص كما ذكره
بل هي بمعنى المفعول به او القول الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول مطلق
ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول
يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه قوله وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت
اعلم ان مفعولها الاول كالاول من مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا كالثاني من مفعولي
اعطيت لانا بينا في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين
اولهما غير الثاني بمعنى اعلمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سواء
فيجوز لك ان لا تذكر مفعولا اصلا كما في باب اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون
الثاني والثالث وان يذكر الثاني والثالث دون الاول واما ذكر واحد من الثاني والثالث
وترك الاخر فعلى ما يجيء في افعال القلوب وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر اولها وترك الثاني
والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره
ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيبويه انه
لا يحسن الاقتصار على الاول لا انه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع
وتبع المتاخرون فاذا قطعنا النظر عن الاول كان المفعول الثاني مع الثالث كحال الاول
مفعولي علمت مع الثاني لان الاول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى قوله
افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت ورأيت ووجدت وعلمت
تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين اعلم ان الجمل التي تدخل عليها
الافعال لا تخلو من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها او لا فالاولى هي الواقعة
بعد القول نحو قلت ضرب زيدا وزيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذ القصد حكاية اللفظ
فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اي التي المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان
يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه بمضمونها فلا يدخل اذا الا على الاسمية

زيدا قائما كانك اخبرته ان زيدا قائم فتضيف اسم الفاعل الى ما كان بعيد الكاف في اخبرتك

الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به

افعال القلوب

لان ذلك الفعل ان خلا عن المبتدا لم تعتد عمله في الفعلية لان الضروري من
عمل الفعل رفع المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع بالكل
اليه ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين
مستقلين وان كان مع المبتدا لم يعمل الا النصب فيجب ان ينصب كلا جزئي الفعلية
لتعلق معناه بمضمونهما ولا ينتصب الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه فلا
يتبين فيهما اثر الفعل الداخل بلى اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية
لانه لا يعمل اذا في الظاهر كقولك علمت يحيى يخرج وعلمت اي يوم سرت وايهم رأيت
ينصب اي على انه معمول الفعل المؤخر ثم نقول الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها
اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفعنا المبتدا تشبيها له بالفاعل
ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يجوز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين فكيف
يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز ولا نصب
الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع ... قبل طلبه للمنصوب والفاعل الحقيقي
في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدا ففي كان زيد قايما فاعل كان قيام زيد لانه
هو الحادث الكاين في الحقيقة وكذا في صار زيد قايما الصاير هو قيام زيد وكذا في
جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد آخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى
مازال واخواتها كان دايما ومعنى اصبح واخواتها كان في المساء والصبح والضحى
ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال المقاربة فليست من هذا اي من الافعال الداخلة
في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفرع كما يجي في بابها
وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئي الجملة لان ثانيهما يتضمن المفعول الحقيقي واولهما ما يضاف
اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قايما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين
اعراب الاسم الواحد اي ذلك المفعول الحقيقي فلذلك يدخل على هذين الجزئين
لفظا ان الجاعل للجزئين في تقدير جزء واحد ولم يدخل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها
وان كانا ايضا بتقدير المفرد كذين ... الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضى للمفعول
اما افعال القلوب ... او غيرها فافعال القلوب على ضرب اما للظن فقط وهي
حجا تحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا غير متصرف فاذا كانت الافعال
بالمعنى المذكور وليها الاسمية مجهلة جزئيها فان نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب او قصد
او غير ذلك وخال بمعنى اختال وحسب من الحسب او كانت الاسمية مصدرة بان
لم تنصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة في المتن تنصب المفعولين
اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل أُرى الذي لم يسم فاعله من ترك

مطلب لا فرق بين علمت و عرفت في المعنى

من أرى عاملا عمل ظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كانت ارى بمعنى
اعلمت واما لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف لا يتوهم ان بين علمت
وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قايم وعرفت الا ان
عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا الفرق معنويا بينهما بل هو موكول الى
اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر
واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم في المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم
وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل تليهما الاسمية بعدها مصدرة
بان نحو دريت انك قايم وتعلم ان بعد الغي رشدا ولا يتصرف فيه فلا يقال تعلم بمعنى اعلم
فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقول له تعلمت بل علمت وان كان درى
بمعنى ختل وتعلم من تعلمت الشيء اي تكلفت علمه فليسا من هذا الباب فعلم ينصب
الجزئين اذا لم يصدر بان واما الظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين
وهو ظن لا بمعنى اتهم قال الله تعالى في الظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه
وقد يجي بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان تجعل شخصا موضع الظن
السيئ تقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل سيئا وكذا اتهمته واما للاعتقاد الجازم في
شيء على انه صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو رأى فاذا كان بالمعنى المذكور
وليته الاسمية المجردة عن ان نصبت جزئيها نحو رأيت زيدا غنيا كان في نفس الامر غنيا او لا
قال الله تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق وقوله تعالى
الم تر الى الذين خرجوا فمضمن معنى الانتهاء اي الم ينته علمك الى حالهم وقد يلحق رأى
الحلمية برأى العلمية في نصب المفعولين قال الله تعالى اراني اعصر خمرا واما للاعتقاد
كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور
ووليتهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعده فقيرا فبان غنيا وقال الله
تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا فيهم الانوثة واما للقول
بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل في التحقيق
قال الله يوفي للناس ما زعموا واما لاصابة الشيء على صفة وهو وجد والفى وعد
من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم
يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك عائلا فاغنى لا يخرجه عن هذا لانه تعالى قد يستعمل
من الافعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله تعالى نبتليهم ويضل
ونحو ذلك فكانه تعالى قد صادفه عائلا وعلم بعد ان لم ... يعلم فاصله حاله والا يستعمل
اصاب وصادف استعمال وجد في نصبها للمفعولين خلافا لابن درستويه

هي الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا الى الاول وكذا ان
جاملا تحصل منه مصدرا فمعنى علمت زيدا اخاك علمت زيدية اخيك وان وقعت بعدها الفعلية
في الندرة فضمير الشان مقدر قبلها لتصير اسمية نحو حسبت يقول زيد اي حسبته يقول زيد
وبعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا اي عرفته وبعضها
يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم
اي لا تظني شيئا غير نزولك كذا قال الفراء وقد تقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها
تقول لمن قال اظن زيدا قايما انا ايضا اظنه او اظن هذا وكذا باقي افعال القلوب قال الاندلسي
لو جاز قيام لفظ ذلك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما قال بشيء لان مفعولي باب علمت
بتقدير المفرد على ما قدمنا والصلة لا تقدر بالمفرد على حال قال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم
الاشارة بمعنى المصدر اي ظننت الظن قلت لا منع مما قال الفراء على ما ذكرنا وتقول ظننت
به اذا جعلته موضع ظنك قال الله تعالى يظنون بالله غير الحق اي ظنا غير الحق فهو مفعول
مطلق ولا منع من كونه مفعولا به اي شيئا غير الحق كما في قوله .... فلا تظني غيره قوله يدخل
على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه اي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه اي تلك الجملة الاسمية صادرة
عن ذلك الاعتقاد وقوله هي عنه على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المتكلم بمضمون الخبر
صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قايما حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدا الذي
هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قايما عن ظن قوله ومن خصايصها انه اذا ذكر احدهما ذكر
الآخر بخلاف باب اعطيت ومنها انه يجوز فيها الالغاء اذا توسطت او تاخرت لاستقلال
الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قايم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي واللام
مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد
مثل علمتني منطلقا ولبعضها معنى آخر يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى
عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف
باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعينهما
فيحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فايدة بدون المفعولين
بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفايدة
لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فايدة في ذكرهما من دون
المفعولين واما مع القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا وقال باي كتاب
ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فهذا ايضا من خواص هذه الافعال فاما حذف
احدهما دون الآخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر
غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا كاسم واحد فحذف احدهما كحذف المفعول به على الحقيقة

حذف احد مفعولي باب علمت قليل

على الحقيقة كما تكرر ذكره فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة
ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى لا يحسبن
الذين بالياء الى قوله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم اما حذف المفعول الثاني فكما في قوله
لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلة على اغرائك الملك بنا
قوله ومنها انه يجوز الالغاء الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل
ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى فالجملة مع التعليق في تاويل المصدر مفعولا به
للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين
على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قايم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب
واما الالغاء فالجملة معه ليست بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت قايم زيد في ظني قايم فالجملة
الملغى عنها لا محل لها لانه لا يقع مفرد موقعها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق
الآخر ان الالغاء امر اختياري لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى عنها في
نحو زيد قايم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشيء لان
الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك او اليقين ولا شك ان معنى الفعل
الملغى مع الظرف فنحو زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني ويمنع الظرف كون الكلام الاول
مبنيا على اليقين ويقبح الالغاء مع تاخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند
النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدمها يغلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتدا
والخبر كما شرحنا في حد الاعراب تراهما ضعيف مع تقدم عامل غيرهما يغلبهما ومع
ذلك فقد جاء قوله كذاك اُدّبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله
أرجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه
لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة
مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام
مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب
لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق
فيها جآذرا وظباء اقول هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ويقبح في متى تظن زيد
ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدا
والخبر ومع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغاء بلا قبح
ولا ضعف وكذا جاز الاعمال اذ هما متساويان وذلك لان النافع القوي اي فعل القلب
تقدم على احدهما وتاخر عن الآخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب
زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال لستُ فاعلين اخال حتى ينال اكارم الحطب الوقود

مطلب الفرق بين التعليق والالغاء

وبين معمولها نحو ان زيدًا احسب قايم وبين سوف ومصحوبها كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو اني زيد واحسب عمرو وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التاكيد دليل الاعتنا بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء به فبينهما شبه التنافي واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين في المصدرية نحو زيدا حسبته او احسب ذاك قايم ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا بقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قايما وعلمك لزيد قايم واما الالغاء فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قايم ظني غالب اي ظني زيدا قايما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد مر ذلك في باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قايما ففي الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الالغاء قبيح لما مر من قبح تاكيد الفعل الملغى واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قايما اي ظن ظنا فعند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر هو كالمذكور جوازا يجوز الالغاء متوسطا ومتاخرا نحو متى زيد ظنك او متى زيد قايم ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل الا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسطا او تاخرا ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قايم حقا على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق فليطلب ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام

التعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج يكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجزئين المنصوبين على الجملة المعلق عنها لزيد قايم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام نحو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما ياتي وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناها الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتدا نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهي ما وان ولا نحو علمت ما زيد قايم وان زيد قايم ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولام الابتدا وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا فابقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتدا في المفرد نحو ان زيدا لقايم فللضرورة ملجية اليه وهي اجتماع انّ واللام كما يجي واما اللام الداخلة على الجمل الاسمية فانما كانت معلقة لانها الابتدائية المشابهة لان المكسورة اللازم

اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات انّ المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاءت في خبرها لام الابتدا نحو علمت ان زيدا لقايم فان اللام لا تدخل الا مع المكسورة كما يجي واما اذا تجردت عن اللام فانها لا تعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكن جعل انّ حرفا مصدريا معمولا لفعل القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسر انّ كسر ابن عن عمله واما قوله ولقد علمت لتاتينّ منيّتي انّ المنايا لا تطيش سهامها فانما اجري لقد علمت مجرى القسم لتاكيده الكلام لان فيه اللام المفيدة للتاكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله واني قسم انك من الصادقين لا ايمك وقد يجري نحو علم مجرى القسم فيجاب بما يجاب به بعد انّ المكسورة نحو علم الله انك قايم اي والله والفعل الملغى المعلق قد يدخل على الفعلية نحو علمت بم تمر وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت اي قيام قعدت فاعراب الجملة المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز رفع اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم على المبتدا اي اي يوم يوم الجمعة ونصبه على انه ظرف بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج وقال لقد علمت اي يوم عقبتي والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف اذا صدر المفعول الاول بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعول الاول لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قايما مع ان المعنى علمت ما زيد قايما واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارايت اخبر وهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حاله العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الآية وكم لبنى مفعول كما يجي بلا حرف خطاب ولا بد سواء اتيت بذلك المنصوب او لم تات به من استفهام ظاهرا ومقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة وارايتم ما تدعون من دون الله اروني والمقدر كقوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي لئن اخرتني اي اخبرني اي ارايتك هذا المكرم وقوله لئن اخرتني كلام مستانف وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى ارايتكم ان اتاكم عذاب الآية وقوله ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم بان الله يرى وقوله ارايتك ان كان كرر ارايت للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان

علم الله

أرأيت بمعنى أخبرني

معنى التعليق

الحال المستخبر عنها كأنه قال المخاطب لما قلت ارأيت زيدا عن اي شيء من حاله تسأل فقلت
ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لأرأيت
كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بأرأيت الذي بمعنى اخبرني لانه لما كان بمعنى
اخبرني كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن شيء نحو النجاءك فاستغني بتصريف
الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف تاء الخطاب فبقي التاء في الاحوال مفردا مفتوحة
سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا وفاعل ارأيتك التاء لا الكاف
المقترنة نحو رويدك لان مفعول يبقى منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرني نحو ارأيتك
زيدا ما صنع فلا منع من بقاء فاعله ايضا وقال الفراء ازيل الاسناد عن التاء الى
الكاف وهو مثل رويدك والنجاءك كما مضى في اسماء الافعال اعني ان الكاف مرفوع المحل
فاذا اردت فعل القلب فالكاف الملحق به اسم يتصرف المفعول الثاني وكذا التاء يتصرف بتعرف
بتصرفهما نحو ارأيتك زيدا وارأيتماكما الزيدين وارأيتموكم الزيدين وارأيتك هندا وارأيتما
كما الهندين وارأيتكن الهندات ولعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصولة
او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعلم انه اي ... وان جعلتها استفهامية فليس الكلام
دالا على هذا المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات
القائم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظا عليها
لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذا مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم
عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت زيدا
الذي قام ويتبين الاستفهام من غيره اي لكونه معربا بقرينة الاستفهام علمت ايهم قام برفع
ايهم واذا كان موصولا قلت علمت ايهم بنصبه وليست اداة الاستفهام التي تلي باب علمت نحو علمت
زيدا ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض نحو علمت ايهم قام ذكر لأن علمت
المقدم على ايهم مفيد ان قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القائم المعين
لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي لاستفهام المتكلم لكان دالا
على انه لا يعرف انتساب القيام الى اي انهم قام استفهام عن مشكوك فيه وهو انتساب القيام
الى معين وانما يعرف الشاك بانه زيد او غيره فيكون المشكوك فيه اذا النسبة وقد كان
المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول اداة الاستفهام اذا لم يكن للاستفهام لا
لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي
شخص هي وذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد وانما لم يصرح باسم القائم ولم
يقل علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشيء على المخاطب
مع معرفته كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال

مبين فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم
او هل زيد قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه هنا انتساب القيام الى زيد او عدم انتسابه
لما كان المشكوك فيه في مع الهمزة وام وفي مع اسماء الاستفهام ان انتساب الفعل الى هذا
المعين او الى ذلك من الاشخاص الواقع عليها كلمة الاستفهام ولهذا يجوز ازيد قام او عمرو
وعلمت هل زيد قام او عمرو وجوابهما لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه هنا نسبة
القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي
يشك فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب
استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتأويل
وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام
بام وباسماء الاستفهام شيء معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام فمعنى علمت ازيد
قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو الذي يقال في جوابه وذلك لان جوابه
اما زيد اي زيد قائم والما عمرو واما اذا قلت هل علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة
القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم يتعلق بتلك النسبة ونفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة
والعلم الا بالنسبة والجواب قالوا انا لا نسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا
للعلم بل مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم للتناقض المذكور نحو علمت
ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا نعم او لا في الجواب يتضمن ايضا المعنى النسبة ونفيها الا ان المعنى بلى زيد
قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود اي المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم
ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اي لحصول الاستفهام لا لاستفهام المتكلم
بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الآخر لتبيين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في
الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقعد كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت
وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسألت واستفهمت
وجميع افعال الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد
يأتيني ام عمرو وقد يضمر الدال على التفكر كقوله تعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون
ام يدسه في التراب اي متفكرا ايمسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة يتخالسان انفسهما ايهما يسقي صاحبه
كاس المنون يتخالسان اي متفكرين ايهما يسقي ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذي هو لترجيح احد
المجوزين على الآخر وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وقتلت ايهم
في البيت وقد مضى ذلك في باب الموصولات وجعل نحو سألت هل زيد قائم واستفهمت
اقام زيد ان ينوي بعده القول والجملة مفعول لذلك القول على ما هو مذهب البصريين ويضمن
السؤال معنى القول فيلحق به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجيء بعد من مذهب الكوفيين

جوز يونس تعليق جميع الافعال

فنقول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع النصب واما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك
بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت أزيد في الدار ام عمرو والى شككت في هذا الامر وفي
موضع مفعول تعدى اليه الفعل بنفسه لاقتضاء الفعل اياه وضعا اما لتضمنه ما يقتضيه والاول
صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق
عنها في موضع مفعول اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون تلك الجملة اما في مقام الاول والثاني
نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في مقام الثالث وحده نحو
علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين فان ادرى يتعدى الى مفعولين كادرى فكر
الحق وان كان بمعنى اعلم اذ في مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من هو واما الثاني اي المتضمن لمعنى
العلم فهو كل ما ذكرنا انه يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا لكنه يتعدى
الى مفعول لتضمينه معنى تعرف اي تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر ايهم قائم هو ام
فاعلا اي تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيدا ابو من هو اهون من رفعه في نحو
اعلم زيد ابو من هو لان انظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطتهما
عليه كما ينصبه اعلم اذا سلطته عليه وكذا ان كان الفعل المطلوب به متعديا بالوضع لتعطيه
من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم يجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه
معنى التعرف نحو امتحنت هل هو كريم اي تعرفت كرمه بامتحانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اي
تعرفت كونه في الدار بابصاره وكذا قوله تعالى يسالونك عن الساعة ايان مرساها اي يتعرفون
وقت ارساها بسوالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في علم الله ان الكاف مفعول اصل الفعل
والله مفعول المضمن وقد يكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو عرفت شيئا في زيد هل هو
قائم او لا اي عرفت شيئا في قيامه لانه في محل الجر ونحو عرفت الحال ازيد في الدار ام عمرو
فهي في محل النصب بدلا من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة فيه بدل من زيد هذا وقد
اوجب الاخفش ان زيدا لظننت اخوه قائم قال والامام نحو لظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء
فلا يدخل الماضي كما يجيء في بابان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت ظننت لاخوه قائم واما الالغاء
والتعليق في اعلم واري عن المفعولين الاخيرين فالظاهر كما ذهب اليه ابن مالك انه يجوز الالغاء والتعليق
بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم ورأى فتقول اعلمتك لزيد منطلق وازيد قائم ام عمرو وما زيد قائما وزيد
اعلمتك قائم وزيد قائم اعلمتك وقال الاندلسي الذي اقول عليه امتناع التعليق والالغاء
بالنسبة اليهما وفي بعض النسخ الجزولية ما يدل على ذلك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه
واذا بنيته للمفعول جازا والذي ارى انه لا منع من الالغاء والتعليق سواء بني الفعل
للفاعل او للمفعول وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيدا علمتك الاول ولا يحصل
التعليق والاعمال في حالة واحدة قال لانه لا اعمال بالنسبة الى شيء والغاؤه او تعليقه بالنسبة

الى شيء

بالنسبة الى شيء آخر ولو مثل زيد علمت قائما اعملته في الفاعل والغيته عن المفعول وكذا
في علمت لزيد قائم اعملته في الفاعل وعلقته عن المفعول ايضا المعلق معنى الهمزة اي
التصيير والملغى اوالمعلق في اصل علم والملغى عن العمل واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى
ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كالاول مفعولي اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون
فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد هذه الافعال المذكورة في متن الكافية ولفظ حسب بمعنى
ورأى الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قائما
وقال تعالى اني اراني اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الآخر نحو قولهم رايتنا
مع رسول الله ورايتك تقول كذا وقد يجري مجراها رأى البصرية حملا على رأى القلبية وكذا
عدم وفقد حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع وانما لم يجز ذلك في غير الافعال المذكورة
لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتاثر
فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه
ولم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا وان تخففا تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما
من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان
فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه لانه صار النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف
للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر واما
افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى
فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا
قائما واما ان كان احدهما منفصلا والآخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع
المنفصل بعد الا ومعناها او لم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما نعبد اياك واياك فاضرب وما ضربك
الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والآخر ظاهر نحو زيدا
ظن قائما وظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان
كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته في المنصوب على شريطة التفسير
هذا ما ذكره المصنف من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة
على الجملة المنصوبة الجزءين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهما
لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم هو مصدر الجزء مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة
موضوعة لهذا المعنى فنقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول
واحد هو مفعولها الحقيقي ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل لا يقبل نصبه لمفعول واحد
نصبا صريحا كحسبت وخلت وظننت الا انها لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا
اليه سواء نصبتهما كما في حسبت زيدا قائما او لم تنصبهما نحو حسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين

المنصوبين هو المصرح به في الجوهرتين المصدريين بان هذا مذهب سيبويه اعني ان ان مع اسمها
وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له اخر مقدرا والاخفش يجعلان مع جزئيها في مقام المفعول
الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قايم حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا
ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الاضمار ولا تقول انا ان
مع جزئيها سادة مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها
في تقدير مفرد في جميع المواضع كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل بل الاولى ان يقال ان الاسمين
المنصوبين في نحو علمت زيدا قايما سادان مسدان مع اسمها وخبرها وتفيد ان فايدتهما
اذ هما بتقدير المصدر بلا اله مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر هذا اخر الكلام
في افعال القلوب واما غير افعال القلوب مما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير
وما اداه من جعل ووهب غير متصرف وردّ وترك وتخذ واتخذ وكان واصل الباب
صير ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل اذ منزلة صيرت زيدا قايما
من صار زيد قايما كمنزلة احفرت زيدا النهر من حفر زيد النهر فحال المفعولين في عدم
جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحالي مفعولي علمت تقول جعلت زيدا كريما فتقول
بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يخلو من تصيير شيء شيئا في
الاغلب فلا فايدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد
المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول لصير كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس
بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز تقديرهما بان كما في مفعولي علمت الا انه ذوعي
اصلهما حين كانا اسما وخبرا لصار فانهما لا يصدران بان اذ ذاك فيهما كما ذكرنا في اول هذا الباب
واما الغاء صير ومرادفاتها وتعليقها فلم يايتا كما اتيا في افعال القلوب لان ذلك فيها
لضعفها من حيث لم يظهر تاثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر
اثره في الاغلب لجعلته غنيا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشيء بعد ان لم يكن وما كان
صير قد يخرج من هذا الباب وذلك اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور
اي خلق ووهب اي اعطى ورد اي جعله راجعا وترك اي خلى وتخذوا تخذ اي اخذ
واما كان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجي الا بمعنى صير وذلك لما ذكرنا ان معنى صار كان
بعد ان لم يكن ومعنى اكان جعله كاينا بحصل من الهمزة معنى نقل غير الكاين الى الكون
وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب
مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى وضرب الله مثلا عبدا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي
فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعل مثلا وصاغه من ضرب الخاتم واللبن
ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اي بين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف

بيانه وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما الحق به ترك الذي بمعناه نحو غادرته صريعا واذا كان الثاني
نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة كما في قولك غادرته جزر
السباع نالحاق غادر بصير هو الظاهر ومما ينصب المبتداء والخبر من غير افعال القلوب وغيره
مرادفات صير سمع المعلق بمعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك
ويجوز تصدير الجملة بان نحو سمعت انك تقول قالوا واذا عمل في المبتداء والخبر لم يكن الخبر الا
فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا وتتكلم وانا لا ارى منعا من نحو سمعتك تمشي
لجواز سمعت انك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح
انتجعي بلالا بنصب الناس وقد روي برفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتداء والخبر
القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو
قلت زيد قايم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الان زيد قايم فينبغي ان يكون الجملة
الواقعة بعد اقول انه هذا الكلام متلفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية
او الذي يقع بعد نحو اقول غدا ان زيدا قايم وقد زيد قايم واللفظ الواقع بعده اما مفرد واما جملة
والجملة اكثر وقوعا والقصد من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير
هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل
الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قايم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي
هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل
لانه ربما يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض الناس فيجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر
عليه ذلك ايضا كالباري تعالى وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول
في شيء من اجزاء الكلام اجراء لمثل هذه الجملة مجرى اصلها اي المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا
لك ان تقول حكاية عمن قال زيد قايم قال فلان قام زيد وهذا كثير في الكتاب العزيز
يقتص فيه عن الامم المختلفة الالسن بالسان العربي وتقول قال زيد ان قايم وقلت
لعمرو انت بخيل رعاية للفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قايم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى
الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا غايبان عنهم وقال تعالى وقال الذين
كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز
الوجهان فيما يؤدي معنى القول قال الله تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالياء والنون وهذه
الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا مطلقا على ما وهم المصنف كما تقدم
في باب العلم والدليل على انها في اسم الفاعل اليه في قولك انا قائل زيد قايم والطلاق
على تلك الجملة انها مقولة وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه
واذا كانت منصوبة الموضع مفعولا جاز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك قلت

مع الحكايات في المعنى المشار اليه

اما زيد قايم او لفظا آخر ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعتبر ذلك بان تجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم يحمل المفرد عليها كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قايم ثم تقول زيد قايم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظ عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظ او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قايم لفظ فينتصب هذه الثلثة لانها ليست اعيان الالفاظ المحكية حتى تراعى وليست ايضا جملا معبرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها ورابعها مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا واما بناؤه فلان يراعى ابدا لما ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اى عليكم سلام قال اذا اقبلت قلت دباءة اى هي دباءة وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال فلان يقرئك السلام اى سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله تعالى قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير من الخمسة الاوجه فيكون مفعولا مطلقا بفعل محذوف اى سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعنى قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذكر لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى في باب المبتدا ويلحق عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديته نجاوزا واخبرته زيد قايم قال تنادوا بالرحيل غدا وفي ترحالهم نفسي وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس للحكاية واضمار القول ليس بعزيز في الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قايم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب وتقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل ذلك التاويل وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يسأل من قال زيد قايم فتقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكي كما في قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط واعلم انه قد يجي بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة اى كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المصنف والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول زيدا قايما فتجيب اعلم قايما قالوا اذن بمعنى الاعتقاد على كان او ظنا وجاز الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب

الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك وما دام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة

لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط كون الفعل مضارعا مخاطبا قال الاندلسي منهم من لم يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو ايقول زيد عمرا قايما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثر في الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا قايما او منفصل بظرف نحو اعندك تقول زيدا قايما واشترط نقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا فان بعض الشرايط مفقد الاكثر يرجع الى الحكاية وايضا مع استيفاء الشروط قوله ولبعضها معنى آخر بل لكلها فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة وخلته الى صرت ذا خال اى خيلا وزعمت به اى كفلت وهذه الثلثة بهذه المعاني تكون لازمة قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا تعلق وجدت وعلمت الى مفعولين فهما بمعنى اصبت وعرفت ايضا الا ان المصاب والمعروف مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال فوقفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين **قوله الافعال الناقصة** وانما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قايما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اى حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفايدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفايدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر في بابه مع فايدة اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفايدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اى الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما ساير الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدايم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه **قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة** كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره فان زيد في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة بمعنى كان زيد قايما ان زيدا متصف

الافعال الناقصة

بطلان قول ان الافعال تدل على المصدر

بصفة القيام المتصف بصفة الكون اى الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا
متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اى الحصول بعد ان لم يحصل قوله لتقرير
الفاعل على صفة اى جعله وتثبيته عليها قوله كان وصار الى آخرها لم يذكر سيبويه منها
سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر
انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا
عشرة اى يصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا قال الله تعالى فتمثل لها بشرا
اى صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيد على عدد الافعال التى ذكرها المصنف ونقص منها
فالذى زيد منها فان صار آل ورجع وحال وارتد كان كلها فى الاصل بمعنى رجع
تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا فى الاصل بمعنى انتقل وكذا الان اصل صار فكان توجيه
ان تستعمل تامة فتتعدى الى ما هو مصدر لخبرها بالى ان غديت نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها
معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه نحو ذلك الفعل يصير
كاينا بعد ان لم يكن خفا عليه فى الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا
الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وكذا المصدر هو الكاين بعد ان لم يكن
وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومراد فاتها
تامة على الاصل قال فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة اى اذلال
وقال ايقنت انى لا محالة حيث صار القوم صابر اى مكان انتقال القوم فمنتقل قال الله
تعالى ظن ان لن يحور بلى ولا بد فى التامة ان يليها لفظة عن والى ظاهرتين او مقدرتين لان
الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس اطلاق
مثل هذه الافعال بصادر قياسا بل سماعا الا ترى ان انتقل لا يلحق بها مع انه بمعنى تحول وكذا
زيد على ما زال مرادفاتها ما فتئ وما افتى وما انفك وما ونى وما رام من رام يريم اى برح
واصل ما زال وما برح وما فتئ وما افتأ وما انفك اما يكون تامة بمعنى
ما انفصل فيتعدى بمن الى ما هو الآن مصدر خبرها فيقال فى موضع ما زال زيد عالما ما زال
زيد من العلم اى ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دايما فينصب الخبر نصب كان وانما
جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دايما وكذا اصل برح ودام ان يكونا
تامين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما وبعن نحو برحت بابك ورمت بابك ولم بابك
واصل ونى قصر فكلا الاصلان يتعدى بفى نحو ما ونى زيد فى القيام فجعلت الثلث بمعنى كان دايما
لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر فيه فيكون فاعلا له دايما وانما افاد دخول
النفى على النفى دوام الثبوت لان نفى النفى اثبات واذا قيدت نفى الشئ بزمان وجب ان يعم ذلك
النفى جميع الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت اثبات الشئ بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك

الزمان

الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى فى صدق هذا القول وقوع الضرب فى جزء من اجزاء الزمن
الماضى واما قولك ما ضرب فانه يفيد استغراق نفى الضرب جميع اجزاء الزمن الماضى وذلك
لانهم ارادوا ان يكون النفى والاثبات المقيدان بزمن واحد فى طرفى نقيض فلو جعلوا
حمل النفى كالاثبات مقيدا بوقوعه اى وقوع النفى فى جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان
المخصوص لم يكن يناقض ذلك الاثبات اذ يمكن فى الجزء الذى يقيد الاثبات به غير الجزء الذى يقيد
النفى فلا يتناقضان فاكتفى فى الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا فى النفى الاستغراق
اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية
والسالبة الكلية اللتين يناقض احداهما الاخرى فتبين بهذا ان النهى يفيد التكرار على ما
ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفى النفى يكون ايضا دايما كما ان نفى الاثبات
يكون دايما ونفى النفى يلزم منه الاثبات فيلزم من نفى النفى اثبات دايم هو المقصود ولا يجعل
كل فعل مفيد للنفى داخل عليه حرف النفى بمعنى كان دايما بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال
ما انفصل او ما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت امير البصرة الذى ولا ما زال اميرا وما زال الناقص
دلو يمضارع يزال كخاف يخاف فاما ما زال يزول كقال يقول وقد زال زيد يليه اى فرقهم من العباد
فتامتان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما
زول وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلها وقلبت ياء كما يفعل فى المبنى للمفعول نحو
قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كادوا وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة
بما للنفى تامة نحو ما برح من موضعه قال الله تعالى لن ابرح الارض وما ونى فى امر هو ما انفك من
هذا الامر واما ما زال ولا يزال وما فتئ او فتأ فلا يستعملان الا ناقصتين قال سيبويه
ان به فى قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به والاولى ان نقول هو الخبر اى ما زلت معه ونقص ابن
مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال هى لا يكونان الا تامين وان جاء بعدهما منصوب
نهو حال كقوله غدا طاويا يعارض الريح صافيا اقول اذا كان غدا بمعنى مشى فى الغداة
كقوله تعالى اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع فى الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح
الى بيته فلا ريب فى تمامهما واما قوله يروح ويغدو اذا هنا يتكحل فان كانا بمعنى يدخل فى الرواح
والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون فى الغداة والرواح فهما
ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء فى ما جاءت حاجتك اى ما كانت حاجتك
وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما فى من كانت امك ويروى
برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن
عباس حين جاء اليهم رسولا من على رضى الله عنه ومنها قعد فى قول الاعرابى ارهف شفرته
حتى قعدت كانها حربة اى صارت قال الاندلسى لا يتجاوز بهذا على جاء وقعد الموضع الذى استعملته

فيه الوجوب قال وطرد بعضهم وقال المصنف واجاد الاولى طرد كان في مثل جاء البر قفيزين
وقيل هو حال اي لابد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى له قال وما قعد فلا يطرد
وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا تبال
قعد كانها بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله تدخل على الجملة
الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة
لمضمون خبرها قوله فيرفع الاول وينصب الثاني تسمية مرفوعها اسما لها اولى من تسميته فاعلا لها
اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا تحذف اخبارها غالبا حذف
خبر المبتدا لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول
مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب
مفعولا لما مهد وامن ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول قوله فكان الى مطلقا
شرع يذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجيء بعضها تاما او زايدا قال فكان يكون
ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص
اما ماضيا او حالا او استقبالا فكان للماضي ويكون للحال او للاستقبال وكن للاستقبال وذهب
بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان
الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من
لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد نايما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم
يستفد الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار وقول المصنف دايما
او منقطعا رد على هذا القايل يعني ان كان لا تدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة والمعنى الثاني
ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن
قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة على اي معنى كانت
من معنييها ضمير الشان مقدرا فيرتفع المبتدا والخبر بعدها منصوبي المحل خبرا لكان وقال
بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت
القصة بالجملة والاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان الا مبتدا في الحال نحو قل
هو الله احد او في الاصل كاسم ان واول مفعولي ظننت نحو انه زيد قايم وظننته زيد
قايم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة في المعنى وفاعلها
مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانها وزان اسم الفاعل المتعدي وعلى الناصب لمفعولين في انها
بمعنى واحد ونقل ان كان تجيء بمعنى كفل وعزل قوله وزايدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشيء
الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله سراة بني ابي بكر تسامى
على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبيا انها زايدة غير مفيدة
للماضي والا فاين المعجز وصبيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة

الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق في لجة غمرت اباك بحورها
في الجاهلية كان والاسلام واما اذا دلت على الزمن الماضي ولم تعمل عملا كما كان احسن
زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد ان زيدا اسم
ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا
كان ظرفا ففي تسميتها زايدة نظر لما ذكرنا ان الزايد من الكلم عندهم لا يفيد الا
محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زايدة مجازا لعدم عملها واما جاز ان لا تعمل مع انها
غير زايدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق الذي كان الحدث المقيد في الخبر
يغني عنه لا لدلالتها على زمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه
من الحدث لا للزمان فجاز لكان لتجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق المغني
الخبر عنه فاذا جردت تماما لم تبق الا للزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقي كالظرف
دالا على الزمان فقط فلذا جاز وقوعها موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف تشبيها لها
بالظروف التي يتسع فيها ويقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة
فثبت ان كان المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث المطلق وقد ذكر
السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو التثبت اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت
وقوله بدا الكرم من تلك الفلوس بدا بدا اي رأي فهذا المصدر بمعنى اسم الفاعل ومذهب الخليل
على انه لا فاعل لها على ما اخترنا فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران
لنا كانوا كرام كانوا فيه ليست بزايدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها
بل لنا خبرها اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي زايدة مع الفاعل لانه كالجزء منها والاولى
ان لا تفاد تها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزايدة والمجردة للزمان اعني غير العاملة
لا تقعان اولا لان البداءة تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزايدة
فلا يليق بهما الصدر ويقعان في الحشو كثيرا وفي الاخير على راي نحو قولك حضر الخطيب كان
ولا تزاد ولا تجرد الا ماضية لخفتها وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول حسان
كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل وماء قوله
وصار للانتقال معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان
لم يكن فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى يصير يكون بعد ان لم يكن قوله واصبح
وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين
اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي تدل عليها تركيب الفعل اعني الصبح والمساء
والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى
كان في الصبح في المساء وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر

للجملة مضافا الى الاسم بزمانه الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد
اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قايما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال
او الاستقبال وتكون تامة كقولك اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح
والمساء ودخلنا فيهما وكذا اضحينا فيدل ايضا كل منها على الزمانين وحكى الاخفش زيادة
اصبح وامسى بعد ما التعجب كما كان في لفظين وهما ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها ورده
ابو عمرو وقال السيرافي انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى
الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اي الصبح او المساء في الزمن الماضي كما
كان لفظ كان مجردا للماضي قوله وظل وبات الى اخره يعني معنى ظل زيد متفكرا كان في
جميع النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد جميع النهار مستغرقا به ويقترن ايضا
بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اي الماضي او الاستقبال في تصريف ظل يظل ظلولا قالوا
ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك يكون تامة بمعنى طال او دام والعهدة عليه
وقولك بات زيد مهموما اي كان في جميع الليل فاقترن همّ زيد بزمانه اي بات وهما
جميع الليل والزمن الماضي ومصدره البيتوتة ومضارعه يبيت ويبات كباع يبيع وهاب
يهاب وتجيء تامة بمعنى اقام ليلا ونزل سواء نام او لم ينم وفي كلامهم [illegible] سرّ وبتّ وقد جاء ظل
ناقصة بمعنى صار مجردا من كون الزمان المدلول عليه بتركيبه قال الله تعالى ظل وجهه مسودا
واما مجيء بات بمعنى صار ففيه نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو اين باتت
يده قال وما زال الى اخره قد ذكرنا ان معنى ما زال واخواته كان دايما فقولك ما زال زيد
اميرا اي استمرت الامارة ودامت لزيد مذ قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذي
يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله ويلزمها النفي ان كانت ماضية فيها ولم ولا في الدعاء وان
كانت مضارعة فيها ولا ولن والاولى ان لا يفصل بين لا وما وبينها بظرف وشبهه وقد جاء
ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جيتني ولا امس وذلك لتركيب حرف النفي معها لافادة
الاثبات وقوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة شاذ وليس مما حذف فيه حرف النفي كما في قوله
تعالى تفتؤ تذكر يوسف بتاويل لا وابي دهماء لا زالت عزيزة لان حذفها لم يسمع الا مع مضارعاتها
وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا يكون ناقصة الا معها قال
تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وتحذف كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى
تالله تفتؤ وقوله تزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل لان حذف حرف
النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها ولكون
ما زال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها لان الاستثناء
المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في بابه وخبر المبتدا ليس بفضلة فلا يجوز

ما زال

او الحال صح

كذلك

ما زال زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم
واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا
قصدت الاثبات وقد يمتنع ذلك فيها ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها بالا (?)
فلا يجوز الا قايما لم يكن زيد والا غنيا لم يصر خالد لامتناع تصدر الا كما مر في بابه
وقد تختص ذو الى نجتمع قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا
واعتذر بان تنفك تامة اي ما تفارق وطنها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة
جعل الخسف كالارض التي تناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب وجيع ونرمي عطف
على مناخة نحو قوله تعالى صافات ويقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف
اي معه ومناخة حال وفيه ضعف من وجهين ان كان العامل في الحال ما تنفك احدهما ان
المفرغ قلما ياتي في المثبت وان كان المستثنى فضلة ايضا كالحال في مثالنا والثاني ان ما
قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في المستثنى منه كما مر في بابه
وان كان العامل في الحال على الخسف ففيه ضعف من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ
قلما ياتي في المثبت كما ذكرنا والثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه ولم يجوزه سيبويه
خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذن يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على
عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء قوله وما دام لتوقيت

ما دام

امر الى اخره اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعلها لان المصدر فان تنتبه في قولك اجلس
ما دام زيد قايما ابوه مؤقت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان فاعل
الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قايما قوله ومن ثم احتاج اي ومن اجل كونه توقيتا
لشيء يكون ظرفا لذلك الشيء والظرف فضلة فلا بد من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا
او تقديرا كغيره من الفضلات وما التي في اول ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان
محذوف اي مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفي مضمون الجملة قال سيبويه وتبعه ابن السراج

ليس

ليس للنفي مطلقا بقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي واحسن ليس بين القولين
تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قايم واذا قيد
بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قوله وكم ما [illegible] فحكم ليس في كونها عند
الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكم لا في باب المضارع وليس
ليس كما تقال علم في علم والزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب الياء الفا كما هو القياس
في باب هاب لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ لا تخفف الفتحة
في العين تخفيفا وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف

اذ لو كان مخفف فعل كصَيْد في صَيِدَ لعادت حركة عين الياء عند اتصال الضمير كصَيِدت والجواب
ان ذلك لعادة في اخواته في عدم التصرف قال وَأما الحاق الضمير بها في لست ولستما فلتشبيهها
بالفعل لكونه على ثلثة وبمعنى كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في هاء هائيا هاؤم
هائي هائيا هائين مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل ولجوازا في ليس ذكر ابن معط
ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات
قوله من كان الى راح كلها اليس في اولها مما ذكره المصنف ومما لم يذكره من الافعال
يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع
تقدم خبرها عليها كما ذكرنا في المفعولات وكذا لا يفصل ما عن الفعل بالخبر كما مر
هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء واما
ابن كيسان تقديم اخبارها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الافعال النواقص وصارت معها بمعنى
الاثبات فهي كجزءها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم تلزمها بل جاز حذفها لفظا
ومعنى فالفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ
ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بين ما النافية
والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه احد منهم لانها لازمت هذه الافعال حتى صارت كبعض
حروفها فلا يجوز قايما زال زيد كما جاز ما قايما كان زيد وكلا حكم ذكرنا في ما النافية فهو ثابت
في ان النافية واما غيرها من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا اتصلت بها الافعال المذكورة لم يجز
توسيط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما وجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها ليس
لها طلب التصدر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها
عليها ومنع الكوفيون من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما فلحقوها بما كان وما فعلهم المبرد
وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما والنقصان فعليتها جاز لزوم
نون الوقاية معها كما في قوله إذ ذهب القوم الكرام ليسي ولذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال
عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل الجوزي بقوله تعالى الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم قالوا المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يتم
لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب ولم اضرب ولا منع ان يقال ان يوم ياتيهم ظرف لليس
فان الافعال الناقصة تنصب الظرف فلدلالتها على مطلق الحدث واعلم انه لا تدخل
على الافعال الناقصة على مبتدا واجب الحذف كما ذكرنا في باب المبتدا ولا على مبتدا لازم
التصدر كاسماء الاستفهام والشرط ولا على مبتدا عادم التصرف كما التعجب ولا على مبتدا
يلزم الابتدائية لكونه في المثل كقولهم الظعن يظار او يلزمها لكونه جملة كما لمثل
وكما لجمل الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق الية او يلزم الابتدائية لكونه

بعد اما واذا المفاجاة او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية لتفيد
معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدا ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك
لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان
معنى كان زيد قايما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قايما لزيد
قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قايما لزيد قيام له حصول
في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سايرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر كما
ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل من ان يكون خبرية او طلبية
فان كانت خبرية يناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها
تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل
على انه غير محكوم عليه بالحصول في احدها فيناقض وبعبارة اخرى مصدر الغلام
الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل ضرب غلام كان
ضربه لغلام مخبرا عنه بانا عند المتكلم مستو لا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض
واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم
بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي
كما ذكرنا صفة للاخبار التي بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان
الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قايما اي قم وهل
يكون قايما اي هل تقوم وقد جاء الطلب فيهما في الشعر قال وكوني بالمكارم ذكريني
وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كوني هل
ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال واما
ان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز في ذلك المفرد ويجب تقديمه عليها
نحو اين كان زيد وايهم كان زيد فكان كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت
فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل اخبار حتى يناقض الكلام فان قيل
فيجب ان يجوز تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضرب كان زيد
قلت ان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي تليها بلا فصل معنى الاستفهام
لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال
اذا لم يكن مصدرة بما النفي فلا نقول اين ما كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب
تصدر ما النفي ويجوز متى لم يزل هذا واي وقت لم يكن صاحبك ومنع الجزولي والشلوبين
ذلك في ليس نحو اين ليس زيد فان منعنا ذلك بناء على منعه ما تقدم خبر ليس عليه
فقد مر الكلام عليه فان منعنا الا داينا الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز

ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ويوصف لكن في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ثم نقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ماله صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم تصدرها وذلك اما كلمة الشرط نحو ان تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان كان الا على الاسم نحو لم يكن قايما الا زيد او قايما الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان لجزء الخبر في الاسم نحو كان في الدار صاحبها بينة الدلالة وكذا اذا كان الاسم انّ مع صلتها نحو كان عندي انك قايم وعندك كان انك قايم اذ لو تاخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان في الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان واسمها معا ان دخلها الا نحو ما كان زيد الا قايما ويجب توسيطه او تاخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل كهل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قايما ومتى كان قايما زيد اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النفي اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو أقايما كان زيد وما قايما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تاخر مرفوعه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه فصلت بين العامل ومعموله الذي هو جزءه بالاجنبي واما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب ليس بجزءه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار اذ الظروف متسع فيها والزم بعضهم تاخيره اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسيطها او تقديمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواته وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعها بغير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمرو ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل فجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوزه في المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما اوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو

كان

قد اعترض ان عبارة الزمخشري في منصبه هكذا وقال الاسم والخبر في باب الابتداء من ان كون المعرفة اسما والنكرة خبرا حد الكلام وكقول القطامي ولا يك موقف منك الوداعا وقول حسان يكون مزاجها عسل وماء وبيت الكتاب اظبي كان امك

مطلب

نحو كان زيدًا الحمى تأخذ او كان زيدًا تأخذ الحمى قال قنافذ هدّاجون حول بيوتهم بما كان إيّاهم عطيةُ عوّدا ويجوز في البيت زيادة كان واعلم انه يُخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدأ قال ما دام فيهنّ فصيلٌ حيًّا ونقول ما زال رجل واقفا وكذا في باب ان قال وانّ شفاءً عَبرةٌ مُهراقةٌ كذا انشد سيبويه وقد يخبر في هذا وفي باب انّ بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدأ والخبر للالتباس لاتفاق إعرابي الجزئين هناك واختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال فيه من زيد ان زيد هو الخبر وقال جار الله الزمخشري لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا في الضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسلٌ وماءُ فيمن نصب مزاجها وقال ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارًا لان الشاعر امكنه ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا وان يرفع مزاجها على اضمار الشان في كان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عند مجوّزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى انهم قالوا انّ أنْ أولى بالاسمية لما تقدم في نحو قوله تعالى ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا يوصف كالمضمر وانما جرّأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابي كان وان واورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكرانُ كان ابنُ المراغة اذ هجا تميمًا بجوف الشام ام متساكرُ وقوله فانك لا تبالي بعد حولٍ أظبيٌ كان امَّك ام حمارُ وقوله الا من مبلغٌ حسانَ عني أطبٌّ كان سحرك ام جنونُ ورد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام في أظبي واطب واسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند الى ضميره فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره ذلك الفعل اولى فاسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الثاني ولو قدرت بعد الهمزة فعلا لم يليها المستويان واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواءهما وليها قد لا يكون في ضرورة الشعر كما يجيء في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يفسّر رافعه بظاهر اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤٌ هلك وفي قوله خاصة أظبيٌ كان امك ام حمارُ الاولى ان يرتفع ظبي بكان مقدرة لما يجيء في باب العطف ان بعد سواء ولا ابالي لا تدخل همزة التسوية الا على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير راجع الى المنكر فيكون منكرا ورد جوابهم

وعلى مذهب يونس بنى ابو الطيب قوله فى مطلع قصيدة
جللا كما بى فليك التبريح · أغذاء ذا الرشا الاغن الشيح

بان الضمير راجع الى المنكر فيكون منكرا وردها بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بالدليل
وقوعه مبتدا نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه والجواب عن الدليل
ان الضمير اذا عاد الى النكرة المختصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو
نكرة نحو ارجل ضربته ام امراة لجاورته حد المعرفة والنكرات المعتبرة الابيات الثلثة
غير مختص فالضماير اذن نكرات فاعلم ان ليس من بين اخواتها اختص بكثرة اسمها نكرة
لما فيها من النفي ويجوز حذف خبرها كثيرا كقوله اتى يجري ليس الجمل اى ليس الجمل جازيا وقيل
بل حملت على لا فصارت حرف عطف مثلها وجميع الافعال متصرفة الا ليس ودام و
تنصان بينهما مالها ولا يستعمل لما زال واخواتها مصدر واسم فاعل الا ناقص لانها يلزمها
حرف النفي وهي لا يدخل على المفرد وقد تحذف لام يكن للجزم تشبيها لكونها بالواو ومع انه
قد حذفت قبل حركتها للجزم وذلك لكثرة استعمالها قال الله تعالى لم يك حقيقا نوعه
انعمها كما حذفت كثرة في لم ابال فقيل لم ابل بعدما حذف عنه الياء لكنه الا استعمال ايضا
قال سيبويه اذا لاقى نون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يحذفها نحو لم يكن الذين كفروا
لتعذرها بالحركة وضعوجها عن شبه حرف المد واجازه يونس انشد ابو زيد في نوادره لم يك الحق
على ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر قال السيرافي هذا شاذ قال سيبويه تقديم الخبر
اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر
لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان في الدار زيد اى كان مستقرا في الدار زيد فالظرف
مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو
وهو ما ذا نصب ظاهرا لانه اذن فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى
ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفايدة اذ ليس الغرض نفي الكفو مطلقا
بل نفي الكفو له تعالى اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا ...... قوله افعال الى فيه
الذى ارى ان عسى ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع في حق غيره تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس
الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه
رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف اى ان الطامع يطمع في دنو مضمون
خبره فقولك عسى ان يشفى مريضي اى انى ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس
متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل لطمع حصول مضمونه مطلقا سواء ترجى حصوله
عن قريب او بعد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي ان يشفع لي
فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو فيه لعل اتفاقا وكذا في عدم
طفق ومرادفاته من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع
في الخروج وتلبس باول احواله فلا يقال ان الخروج قرب ودنا من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى

فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد يدخل ان
واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون للاثبات وقيل في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح والثالث جعل وطفق وكرب
واخذ وهو مثل كاد والرابع اوشك وهو مثل عسى وكاد في الاستعمال

لان معنى الغروب قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على يديه
فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد ومرادفاته وقول المصنف
لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر
وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اى
طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد
علما اى طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ
فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته
ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي اذ ان عسى لمقاربة الفعل
في الرجاء اوضح فيما قصده من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اى لدنو
الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه ان الحال لا تستعمل في مثل
هذه المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول
وبين قرب الخبر وحصوله تناف لان القريب ما لم يحصل بعد فالاول الى الاستعمال
قوله فالاول عسى اى الذى لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب
والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه معنى الحرف اى انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاء اكثره الاغلب بمعنى
معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيه واما الفعل نحو بعت والاسم نحو بائت حرمتضمن
الانشاء عارض فيها قال الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه
تعالى اذ لا يكون ذلك الا من الجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق
كما ان او في كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله ايجاب فجاء
على احدى لغتي العرب لان عسى للرجاء ولليقين ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى
وهم بتنوفة يتنازعون جوائز الامثال ...... اى ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف
عسى في غير كلامه تعالى لليقين ففيه نظر ويجوز ان يكون معنى ظني بهم كعسى اى مع طمع
وقد تكسر عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا
نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيتن او نون جمع المونث نحو عسين وزعم الزجاج
ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع
ذلك الا ان تعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج
المتاخرون على ان عسى ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان والمتقدمون بان بعد اسم
منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر عسى الغوير ابؤسا وقول الآخر لا تلحني
اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان بفعل خبره قيل انما قال ذلك لان الحدث

لا يكون خبراً عن الجثة وقوله أبؤساً وصايماً لتضمن عسى معنى كان فأجرى في الاستعمال مجراه
وعذر من جعل خبراً ان يقدر مضافاً اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو
عسى زيد صاحب ان يخرج قال ابو علي في القصريات عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد ذا قيام
وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر المضاف الى اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم
ان زايدة وفيه ايضاً نظر لان الزايد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل
هذا آثراً ما ولزومه مطرداً في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد وقيل المقرون بان
مشبه بالمفعول وليس بخبر لكان حتى يلزم كون الحدث خبراً عن الجثة وذلك لان
المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة
عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيداً شيء جعله حسناً ثم تغير عنه بافادة
انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اي خروج زيد
فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الثاني كاللازم وفيه ايضاً نظر اذ لم يثبت
في عسى معنى المقاربة لا وضعاً ولا استعمالاً كما مر وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع
بدلاً مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله ان
تبروهم اي لا ينهاكم الله عن ان تبروهم والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو
الزيدون عسى ان تقوموا فرجاً محله كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضاً يساعد
ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب
فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالاً ثم تفصيلاً كما مر في باب البدل وفيه ابهام الشيء ثم تفسيره
وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان واما عسيت صايماً وعسى الغوير ابؤساً
فشاذ ان على تضمينها معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابؤساً وعسيت
ان اكون صايماً وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفاً مصدرياً لقوة الدلالة وذلك لكثرة
وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول
معه ومثل ما قدر الكسائي في البيت الا ان يكون الغرقدان الا ان القرينة ههنا ادل كما
ذكرنا فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي لا ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب
الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد ان في خبراً ايضاً
ويكون من باب التنازع فتقول في التثنية على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان
وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز
ان يقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فتقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان
لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاماً محموداً لو جعلنا الفعلين متنازعين في ربك
لم يجز اعمال الاول اعني عسى لكون ربك وهو اجنبي اذن فاصلاً بين بعض الصلة وبعض

وقوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئاً يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئاً وقد اعمل الثاني
وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله تعالى عسى ان يكونوا خيراً منهم وعسى
ان يكن خيراً منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان
فاعل عسى قولاً واحداً ولا يضمر في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدا ومن باب
التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يحذف الفاعل في مثله
كما مر واما على قراءة كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب تانيث احد الفعلين
لاسناده الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل
التنازع فتعمل ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان في كاد ومثله ليس خلق الله مثله وليس
بمشهور اضمار الشان في افعال المقاربة الا في كاد وفي النواقص الا في كان وليس ولا
يتقدم ان مع فعله على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى لكونه غير متصرف
واما عند من قال هو بدل فلامتناع تقدمه على المبدل عنه وقد يحذف الخبر في هذا الباب
ان علم قال ٭ هممت ولم افعل وكدت وليتني ٭ تركت على عثمان تبكي حلايله ٭ اي كدت افعل
وكذا تقول كم عسى زيداً اذا قيل عسى زيد ان يقوم اي كم عسى زيد ان يقوم ولا يخلو المرفوع
في هذا الباب غالباً من اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم
قوله وقد يحذف ان كقوله ٭ عسى الكرب الذي امسيت فيه ٭ يكون وراءه فرج
قريب ٭ وهو قليل وذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد مر ان ذلك
عند الكوفيين بتقدير ان ويتعين في اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها
ضميراً عايداً الى اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى مسببه
بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه هو بمعنى كاد زيد يموت وقد
يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى
بلفظ الماضي فقط ومعناهما صار حرياً وحرى اي جديراً وصار خليقاً واصلهما حرى بان
يفعل واخلولق بان يقوم بحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضاً هو
حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو
حري ان يفعل واذا قلت هو حري على فعيل او حر بكسر الراء لزم ان يكون تثنيت وجمعت
وانثت ويقال ايضاً بالحري ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق
ان يفعل زيد كما قلنا في عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر ٭ عسى طيء من طيء بعد هذه ٭ ستطفئ
غلات الكلى والجوانح ٭ السين فيه عند المتأخرين قايم مقام ان لكونهما للاستقبال والوجه
عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده كما في قوله تعالى ثم بدا لهم من
بعد ما رأوا الآيات اي يتوقع اطفاء غلات الكلى قوله والثاني كاد اي ما وضع لدنو حصول

كاد

اوشك

اولى كرب بكمل

الخبر وهو من كدت تكاد كيدا ومكادة كهنت تهاب وحكى الاصمعي كودا بالواو فيكون
كخفت تخاف خوفا ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب
ولا يستعمل على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك في الاصل اسرع
ويستعمل في الاصل فيقال اوشك فلان في السير ومن مرادفات كاد وشك اولى وكرب
وهلهل وكرب في الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اى دنت للغروب واما اولى فمعناه الاصلى
قارب قال فاولى ثم اولى ثم هاتين منها واولى ان يزيد على ثلث اى قارب وكاد ولا يستعمل
الا مع ان واظهر انها ركونها مفعولا لاولى ويجب تجريد خبر هلهل من ان واما كاد وكرب واوشك
فيستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واذا كان مع ان فهو بتقدير حرف
الجر اى كاد وكرب من ان يقوم واوشك من ان يقوم وحذف حرف الجر على القياس واوجبوا
ههنا لكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة كما مر وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل
نحو اوشك ان يخرج زيد اى اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد
لكن يتبعها استعمال كاد اى مجردة الخبر من ان ويستعمل استعمال عسى على الوجهين المعلومين
واذا حذف ان من اخبار هذه الافعال الثلثة فاما ان يقدر مع الحذف كما في تسمع بالمعيدي
واما ان يحذف دائما بلا تقدير لها في ستعمل كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على المقاربة
استعمال كان ولا ستعمال كاد مثل كان في حاجة الضرورة وما كدت آيبا ولهذا اضمر ضمير الشان
فيه نحو كاد يزيغ قلوب واستعمل ايضا الافعال التي للشروع في الفعل استعمال كان وهي طفق
واخذ وانشأ واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد واخواتها لان
اخبارها حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وان كان اصل استعمالها ان يقال طفق
زيد في الفعل واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى اوجد وكذا
انشأ الفعل واقبل على الفعل وقرب من الفعل وهب في الفعل من قولهم هب البعير في سيره
اى نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل فانما الزم تجريد خبره من
ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على
المبالغة كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة في القرب لا حق بالافعال الدالة على الشروع
فاستعمل خبره بغير ان نحو هلهل يقوم ولكون المقاربة اى كاد ومرادفاته وافعال
الشروع اى طفق ومرادفاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم يتقدم اخبارها كما يتقدم
اخبار كان عليه وانما الزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان
دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بان لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال
ظاهر في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت
كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت من حيث ظهوره في الحال

بدل

يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على انه
كان فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام
في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما جعلت هذه الافعال على كان وقصد المعنيان اى حدوث مصدر
خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا مضارعا بان واما اغلب في افعال المقاربة
اعني كاد ومرادفاته ان يكون اخبارها كذلك وجواز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذي فيها
كانها للاشتغال والشروع لا بسبب ذلك متضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليها من حيث
الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا ولم يجز
ذلك في خبر فعل الاشتغال واما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعا بان ومنعهم من
ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان
للاستقبال خاصة والطمع والاشفاق مختصان بالمستقبل فهو اليق بعسى من المصدر وقد تحمل لعل وان
كانت من اخوات ان عليه نحو لعلك ان تقوم قوله واذا دخل النفي على كاد الى آخره قال
بعضهم ان كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي اما كون اثباته نفيا فان ارادوا به انك اذا قلت
كاد زيد يقوم واثبت الكود اى القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون
اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان ارادوا ان اثبات
كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قرب الشيء من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل
منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت آخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا
ان قصدوا ان نفي الكود اى القرب في ما كدت اقوم اثبات لذلك المضمون بل هو فحش لان
نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه وان ما قربت من الضرب
آكد في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجيء قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد
انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت دون
وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت
آخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا لثبوت
مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان حصلت قرينة هكذا قلنا ثبت مضمون خبر كاد بعد
انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اى ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا
منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك
يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين لنا ما هي وهذا التعنت ممن لا يفعل ولا
يقارب الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك مات زيد وما كاد يسافر قلنا بنفي مضمون خبر
كاد وعلى انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير النأي المحبين لم
يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

البيت اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي المشبهة لكي   قال

فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وله صيغتان ما افعله وافعل به وهي غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه
افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف بتقديم ولا تأخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف
وما ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل مفعول عند الاخفش والباء للتعدية
او زائدة ففيه ضمير

إن نفي كاد اثبات فقال بعضهم انه للإثبات في الماضي كان كقوله تعالى وما كادوا
يفعلون اي في المستقبل فعلوا واستدل بكونه في المستقبل ايضا للاثبات بتخطئة الشعراء ذا الرمة
قوله لم يكد اي لم اجد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات
لم يخطئوه والجواب عن هذا الاستدلال بقوله تعالى وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم
من القرينة اي قوله فذبحوها لا من كادوا كما تقدم ولهذا لم يفد الاثبات في قولنا مات زيد
وما كاد يسافر لما لم يكن قرينة واما الجواب عن تخطئتهم ذا الرمة في بديهته بناء على الاول
لكون اي نفي القرب من الفعل لا يكون اثباته وقد خطأ المخطئين وذا الرمة في رويته حين قال
حين سمع تلك الحكاية اصابت بديهتهم واخطأت رويتهم وقال بعضهم الماضي اثبات كقوله
تعالى فذبحوها الآية ونفي المضارع نفي كقوله تعالى لم يكد يريها وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند
الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر وقد ذكرنا
فاتت طفق واخواتها يقال طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش
عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس ويستعمل مضارع كاد واوشك
من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب وندر اسم فاعل اوشك قوله وهي مثل كاد في
الاستعمال وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية قال وقد جعلت قلوص بني سهيل
من الاكوار مرتعها قريب وقد يجيء شرطية مصدرة باذا قال وقد جعلت اذا
ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل قوله فعل الى ضميره قوله ما وضع لانشاء
التعجب لانه في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو يا هيك به ولله دره وآها له ويا لك رجلا ويا له
رجلا وويله رجلا بلى ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلت عشره فانه فعل وضع لانشاء
التعجب المستعمل لا لكن الوضع واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس لانشاء التعجب
انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب
ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شيء فمعنى التعجب في اصطلاح النحاة هو ما
يكون على صيغة ما افعله وافعل به دالا على المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم
فعل التعجب قوله وهي غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء للحروف وايضا كل لفظ منها صار علما
لمعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء
الاعلام فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال قوله ولا يبنيان الا مما قد مضى
ذلك في باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع
واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي
واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يد
خل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق ان يتعجب منها فلذا كان ذا انتهى

مطلب زيادة كاد عند الاخفش

اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما افعله قيل لا يبنى فعل التعجب الا منه نحو فعل مضموم العين
في اصل الوضع او في المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل زيدا لذلك
على ان المتعجب منه صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا افعل في افعل
التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وانت اضرب لزيد ضرب لزيد وقتل له وانما لم يستعمل
هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل لا لذاته فلهذا لا يتعديان
الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رأيت ولا يبنى فعل التعجب
من المبني للمفعول لما مر في افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما
ماخوذين من فعل المضموم العين كما ذكرنا وهو لازم وربما بني من المبني للمفعول
اذا امن التباسه بالفاعل نحو ما اجنه واشهاه وما امقته الي وما اعجبه الي وما اشهاه
الي فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالى او بعند نحو احظى عندك
وذلك اذا تضمن معنى الحب او البغض قال سيبويه جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل كما
ابغضه والحبه وامقته من بغض وحب ومقت واشهاه من شهو كما يقال زموت
اليديه وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة لما المصدرية
القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشدد نحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشدد
بما شجن ويبنى ايضا من باب افعل قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما
للمعروف وما ابغضني له والاخفش والمبرد جوزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد
فيه كما مر في افعل التفضيل وربما بني من غير فعل نحو ما احنكه الشاة كما قيل هو احنك
الشاتين اي آكلهما وكذا يقال ما ابكم وما اقرن وان لم يستعمل منها الفعل لكنه مستعمل
منها الفاعل نحو ابلد وارضى وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما ابأس ويجوز ان يبنى من
العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الده وندعا خيره وما شره
بحذف الهمزة بخلاف خير وشر في التفضيل ويتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى
اليه افعل التفضيل سواء ولمشابهة افعل التعجب لافعل التفضيل في الوزن والاصل
المبني عنه وشرائط بنائه وتصحيح العين نحو ما اقوله وما ابيعه وتعديته بما يتعدى
افعل التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل وقوى
وهمهم تصغيرهم اياه في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا واما الكسائي فوافق البصريين
في فعليته ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان
مذهبهم جديرا بان ينصر وقد اعتذروا لفتح آخره بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان
حقيقا بان يوضع له حرف كما مر في اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على
الفتح لكونه اخف وما مبتدأ واحسن خبره اي شيء من الاشياء متعجب حسنه وما

واقتل له

فيكون فيه التقدير

نكرة غير موصوفة واعتذروا لنصب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها للمفعول لمجيئه بعد
افعل المشابه لفعل مضى فاعله فوقع موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله ولكن نابعه
بذناب عيش اجب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل اجب
الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة
ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وابيعه واقول
به وابيع به بان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومنه لم يجز الادغام ومن ثمة
لم يجز الادغام في نحو اشدد به كما جاز في غيره اما التصغير فمع كونه شاذا مقصورا
على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل بهم جواز التصغير
انما جاز ذلك لانه بعدم التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض واقوم منك قوله ويتوصل
الى المتعجب منه يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان
من الالوان او العيوب الظاهرة نحو اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد كونه
قائما واما يلزم النفي كابتس او مصوغا للمفعول او جاء له مصدر مشهور فلا يمكن التوصل
بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها اذ لا مصدر منفيا لنحو نبس
او مصوغا للمفعول نحو جن وكذا لا مصدر لنعم وبئس ويذر ويدع حتى توقع شيئا منها
بعد ما اشد واشدد به وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بغير التوصل المذكور
كما لم يقل ما اقيله استغناء بما اكثر قايلته قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير كل
واحد من التقدم والتاخير يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيئا فقد اخرت المقدم عليه على المقدم
يريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجه
في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا
يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته ما احسن امس زيدا
على ان يتعلق امس بلقيت وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا
وذلك لانه نوع تصرف في عمل التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنع
الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو ما احسن بالرجل
ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية
نحو ما احسن لولا كلفة زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهي مزيدة على ما
ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضمير وما احسن زيدا خبر كان وفيه
بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة
الفصل بكان نحو ما كان احسن زيدا انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل
بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها والضمير

والضمير للغداة وما امسى ادفأها والضمير للعشية ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا يقاس
يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء اي مبتدأ مع كونه نكرة
عند سيبويه والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه
فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه
جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شيء يستحيل
كونه مجعولا نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب
من الشيء سواء كان مجعولا او لم يكن والهمزة في افعل للتعدية ما كان لازما بالاصالة نحو
احسنه او للتعدية ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل
الفعل نحو ضرب زيد عمرا فما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدأ وافعل خبره وفيه ضمير راجع الى
ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الاخر ما موصولة والجملة
بعدها صلتها والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه نظر لانه حذف
الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللائق
في التعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة
غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول وصح لم يسمع ذكر مبتدأ وقال الفراء وابن
درستويه ما استفهامية وما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب
حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين
وما ادراك من هو ولله دره اي رجل كان قال ولله عينا حبتر ايما فتى قيل منه ضعيف
من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب فالنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت
واما احسن بزيد فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل
كالحم اي صار ذا لحم والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة وقد يحذف ان كان المتعجب
منه ان وصلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر
بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه وبان صار ذا كذا
قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واشحم بزيد وبان زيادة الباء في الفاعل قليلة والمطرد
زيادتها في المفعول وقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد
بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت
فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان
وجدت لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة
الجعل اكثر من همزة صار ذا كذا وان لم يكن شيء منهما قياسا مطردا وانما لم يتصرف على هذا القول
افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا احسنوا احسني لما ذكرنا

من عدم كون فعل التعجب غير متصرف وتسهيل ذلك انها ا معنى الامر فيه كما انمحى في افعل معنى
الجعل وصار معنى أَفْعِلْ بِهِ كمعنى ما أَفْعَلَه وهو محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب
فلم تبرز فيه على هذا الجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة في المفعول وهو كثير كما يجي في
حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء
احسن في الاحوال على صورة واحدة يكون الخطاب لمصدر الفعل اي يا حُسْنُ
أَحْسِنْ بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا نحن نقول أَحْسِنْ بزيدٍ يا عمرو ولا المخاطب
شيئان في حالة الآن تقول معنى خطاب الحسن فلا يجي ويجب كون المتعجب منه مختصا
فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا حاله كذا واذا
علم المتعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال الله تعالى أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ فلفظ بهم
انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا
والفاعل لا يجوز حذفه الا انه لملازمته الجر ويكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر
والجار والمجرور بعده مفعول اشبه الفضلة فجاز حذفه لذلك كما تقدم فان لم يلزم الجر
كما في كفى من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤتى لفعل التعجب ولا لافعل التفضيل بمفعول
مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانها بجمودها صارت كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا يجوز
العطف المستتر في الفاعلية كما قدمنا بل معناه الآن اي حَسُنَ حُسْنُ زيدٍ فلو جيء
بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعد المجاز او اجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما قبله
فلا لما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف قوله افعال المخصوص قوله ما وضع لانشاء مدح
او ذم هذا كما تقدم في باب الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمن للانشاء وذلك اذا
قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج
في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام
مدحه على جودته الحاصلة خارجا فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة
والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة
التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء حروه الخبر وكذا الانشاء
التعجبي والانشاء الذي في الخبرية وفي رب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا
من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا فلي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار
لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرا يمكن ان تكذب في التفضيل
ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد
قائم فهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك
اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام

من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا قول من قال ليس بنعم المولودة
بيان ان النعمة اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا في التعجب ثم ورد
قوله منها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد
اطرد في لغة تميم كما يجي في التصريف في فعل الحلقي العين اربع لغات الا ان الاكثر
في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح او الذم عند بني تميم
وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب تفقوا على لغة تميم وقد استعمل طرفة نعم على
على الاصل في قوله نَعِمَ الساعون في الامر المبر ومنه قوله تعالى فَنِعِمَّا هي بفتح الفاء
وكسرها على الاصل ولم يجيزوا اسكان كسر العين مع قصد الادغام وقرأ يحيى بن وثاب
في الشاذ نَعْمَ عُقْبَى الدَّارِ بفتح الفاء وسكون العين ولم يأت بئس في القرآن الا مكسور الفاء
ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب قوله
شرط ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او
او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان
اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في
باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان
الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل ويكون زيد كل الرجال فان قيل هذا
على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل قلت امتناع التصريح في مثل هذا نحو
نعم كل الرجل دليل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا فانت لا تقصد مع المبالغة
المذكورة لامع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل عن انت كل الرجل بل معنى انت
الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل
للاشارة الى ما في الذهن كما قال المصنف لما ذكرنا في باب المعرفة ودليل فعليتهما
لحاق التاء التي لا تحصل لها تقلب هاء في الوقف بهما وهي انما تلحق الفعل واربعة احرف
ليلات وثمت وربت ولعلت كما مضى في باب المذكر والمؤنث ويدل على فعليتهما ايضا
ما حكاه الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا والضماير المرفوعة المتصلة البارزة لا تلحق
من خواص الافعال وايضا جواز استعمال جميع ابواب فعل استعمال نعم وبئس يقوى فعليتهما
ايضا ثم تقول انه بعد ذكرنا كونهما فعلين مستقلين بفاعلهما كلاما صارا مع فاعلهما
بتقدير المفرد كصفة مقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير وجرد
قطيفة فصار معنى نعم الرجل رجل غاية الجودة فكأنه كان نعم الرجل او رجل جيد فصار
بمعنى جزء جملة بعد ما كان جملة مستقلة وهذا نظير قوله تعالى سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ
أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ وظننت زيدا قائما على ما مر في باب ظننت ونحو

يوم تجمع الله فان الجملة في هذه الصور متسلخة عن معنى الجملية بدليل كون الاول مبتدأ على ما قيل
ومضمون الثاني مفعولا ومضمون الثالث فاعلا ومضمون الرابع مضافا اليه ومبنى كلامهم
ان الجملة اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت على في محكية مطلقا وان لم يكن فان كانت فعلية تركت
على حالها كما مر في باب علمت قال الله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه اي بدا لهم
سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزء ان بما استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت
زيدا قائما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون
فاعلا كما في باب كان وحكي الجزءان ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يكن جزءا اسم واحد لا
اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جزء اولها لم يكن لثانيها اعراب مناسب كما كان في باب
نصب الثاني مناسبا للرفع تشبيها بالمفعول واما الجملة التي هي خبر المبتدأ او ما اصله الخبر كخبر كان
وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب
على كونها بتقدير المفرد كما مر ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد
وجب حكايتها لكونها فعلية كما في سواء عليهم ءانذرتهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في ساير الجمل
المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المتقدم كما ذكرنا وكان
الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجيء اذ معنى
نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في
اشتر اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع لهم الى ذلك
وهو انهم قصدوا تاخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له في النفوس
وقع فاذا وردوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد
للمدح او الذم في الظاهر مصوغا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكور من الاشخاص او
ذمه لا فايدة فيه فبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية
كما ذكرنا في تقدير مفرد وهو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب عن الفعل معنى
الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة وتجوز ذلك كون جميع الافعال في المعنى
صفات لفاعليها فصار نعم الرجل كرجل ظريف ولا يقال ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب
فان الاصول تدعوا اليه وذلك لانه تقرر بالدليل على ان المخصوص مرتفع بالابتداء وما
قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدر اذ لو كان مقدرا لم يدخل نواسخ المبتداء عليه مقدما على
فعل المدح والذم وموخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما فاذن ظهر كونه
مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جمليته لوجب ان يكون فيها عايد اليه والا
والاعتذار بكون اللام جنسا مستغرقا وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العايد
قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يتوجه الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق المظهر للجنس

اذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد شيئين بلا اتباع ولم يجز ايضا حكايتهما اذ الفعل لا بد له من مرفوع به

مطلب الجمل التي هي خبر المبتدأ والحال والصفة ليست بتقدير المفرد

فكان القياس ان يقال نعم رجل زيد ونعم رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون

اللام الداخلة على فاعل نعم للتعريف اللفظي

الجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بمعنى الاستغراق لكونها من ضمير الكل
والاعتذار بكون ذي اللام قايما مقام الضمير على ما قال المصنف لا يتم اذ لو كان
في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقام راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى
التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن
كما في قولك ابوه قايم زيد وليس اذن ايضا اعتذار الا انه ليس يكون اللام للتعريف الذهني
المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع بشيء اذ لا يكون زيد ضرب رجل مع ان
يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على زعمهم وقد مر في باب
المعرفة ان التعريف الذهني للمعنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون
الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا تحتاج الى الضمير ويويد كونها بتقدير
المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابي لما بشر بمولودة وقيل
نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم
نعم السير على بئس العير وليس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك
على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله والله ما ليلى بنام صاحبه اي
بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف بنام صاحبه وحكى قطرب
نعيم الرجل على وزن شديد وكريم وهذه الحكاية ان صحت توكد كون نعم كالصفة
المشبهة فيحمل ما جاء مطلقا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل
على انه منادى وايضا تجوز دخول لام الابتداء ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس
الرجل ووالله لنعم الرجل انت مع انهما لا يدخلان الماضي من غير قد وهذه الاشياء هي
التي غرت الفراء حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كانا كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه
الا بتكلف ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيها لا ظرف ولا غيره
فلا يقال نعم اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيد مبتدأ ونعم
الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العايد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير
المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما
مر فيدخل عوامل المبتدأ موخرا نحو نعم الرجل كنت وقوله يمينا لنعم السيدان
وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس
نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل باللام زايدة كما رايت او مضمرا
مفسرا بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا
وانما لزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تاخره
ولهذا لم تقدما نواسخ المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قولهم

السحيل من الحبل ما يفتل فتلا واحدا كما يفتل الخياط سلكه والمبرم ان يجمع بين نسيجتين فيفتلان حبلا واحدا

جدا لا يرجع الى المبتدا والا لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده
فالذي روي وان كان كما شاذ لقلته من نحو قولهم نحو مررت بقوم نعم قوما
ونعموا قوما ... الطيبان اي هما والواو برا جعين الى الموصوف والاظهر
قوله مضمرا بنكرة منصوبة اي ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعلتين احدها عدم تصرف نعم
وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت المراة لان ذلك النوع تصرف ولذا
اجازوا نعم المراة هند كما اجازوا نعمت المراة لكن الحاق تا التانيث اهون
من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت
ولعلت فلذلك اطرد نعمت المراة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان
الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدم ما يعود
عليه الا معنى شي موضوع يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وتثنيته وجمعه وانثه تخصص
بسبب افادة معنى التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان
اوغل فيه كان اولى واما غير هذا الضمير فيتصرف في افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا
نحو نعم رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نسوة اتفاقا منهم
والضمير في ربه رجلا فالبصريون يلتزمون افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون
يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنون ويجمعون ويؤنثون وليس بما ذهبوا اليه ببعيد لانه
مثل قولهم يا لها قصة ويا لها قصة ويا لكم من ليد وقد تصرف في الضمير كما رايت واما تمييز
هذا الضمير فذهب الجزولي وتبعه في شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه جمع
بل الحجة مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون
بالضمير تعيينه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم
التزموا افراد كما التزموا افراد الضمير لكان اللبس اذا قصد المثنى والجموع وقد صرح
ابن مالك والمصنف بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين هذا الضمير
المبهم وتمييزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال الله تعالى بئس للظالمين بدلا واذا لم
يفصل نحو نعم عشرون رجلا بين المبهم وتمييزه الا في الضرورة ما ظنك بعد هذا الضمير
وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجي لهذا
الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بتعين
والمفيد للمقصود ويلزم من هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله تعالى بئس مثل القوم
الذين ان التمييز محذوف اي بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه
المخصوص اي مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم

كمثل

وبئس المراة دعد

كما يجي وقليج عند المتهم والجعل بعد الفاعل الظاهر تمييزا للتاكيد قال تزود مثل
زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال الله تعالى ذرعها سبعون
ذراعا وهذا نحو الحال في قم قائما ويقال جائيا للتاكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع
التمييز لرفع الابهام وياول البيت بتزود مثل زاد ابيك زادا على انه مثل حال
من مفعول تزود وهو زادا وقوله تعالى ذرعها اي مذروعها اي طولها مصدر بمعنى
المفعول قوله او بما مثل فنعما هي اختلف في ما هذه فقيل كانها هيئات نعم وبئس
للدخول على الجمل كما قبله قلما وطالما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف
لقوته وانما ذلك في الحروف فالاولى جعل طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز
ان تكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف لانه يحتاج الى
تكلف في اضمار المبتدا او الخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة في
الذي فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها ففي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم
ان يكفروا ما فاعل وان تكون مخصوصة وقوله تعالى نعما يعظكم به المخصوص محذوف
ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة بجملتها
في فنعما هي لان هي مخصوص اي نعم الذي تبدونه الصدقات وكذلك قولهم دققته
دقا نعما وقال سيبويه والكسائي ما حرف تامة بمعنى الشي في فنعما هي فنعم الشي
هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص ويضعفه عدم مجي ما بمعنى المعرفة
التامة اي بمعنى الشي في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال اني مما افعل ذلك
اي من الامر من الشان ان افعل كذا وان شئت قلت اني مما افعل بمعنى انما
افعل كما هي في الحروف بل هي ما بمعنى شي اما موصوفة او غير موصوفة كما هو في الموصول
وايضا يلزم حذف الموصوف اي المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به
وبئسما شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكر في باب النعت في قوله انا ابن جلا
وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشي شي يعظكم به وبئس الشي شي
شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى لجأت به اخوانه يوم
البقيع حوادث الايام اي فتى لجأت به ويجوز ان يكون تمييزا وقوله تعالى كبرت كلمة
تخرج صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اي قولهم
ومجرور قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا والجوزان يكون على هذا القول
اي كون ما بمعنى الشي قوله اشتروا انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا
لا للتحقيق الذي وان يكون صفة مذموم محذوف فقوله ان يكفروا بدل من ذلك المذموم
او خبر مبتدا محذوف والجملة بيان للمذموم قال الزمخشري والفارسي في احد قوليه

اي ذرعها اذا المصدر للتعبير عنه بانه سبعون ذراعا

اي جعل قلما وطالما ليست بكافة لان الفعل لقوته لا يكف

اي بمعنى الشي المعرفة التامة اي بمعنى الشي

ما نكره مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما محذوف كما في نحو نعما يعظكم به او مذكور كما في قوله تعالى بيئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او هي غير موصوفة كما في نحو فنعما هي وقولهم دققته دقا نعما ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لانه لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى بيئس الرفد المرفود وقال ونعم الفتى المرئي انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة تخصيص والمقصود العموم والابهام وقال ان المرفود مذموم والمرئي بدل عن الفتى وليس بشيء لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله تعالى ولعبد مؤمن ولا يمتنع عند ابي علي والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية وكذا من وما واعني بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم ترض بها دارا قال فنعم مزار المستضيف ونعم من هو في سر واعلان وتقول نعم الذي هو عند زيد واما ان كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذي كان اليوم في الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلها الابهام وقد يرد فاعلها منكرا مفردا نحو نعم رجل زيدا ومضافا اليه كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روي مررت بقوم نعم قوما والباء في الفاعل لتشبيه نعم بفعل التعجب وهو افعل به وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد تدخل هذه الباء في المخصوص كقوله صلى الله عليه وسلم نعما بالمال الصالح للرجل الصالح اي نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص في المعنى متعجب منه ههنا وقد روي مررت بقوم نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو قليل كما ذكرنا وقال ابو علي سمع نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس مضافا الى المعرف الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لغيته الا انفصال كما مر في باب الاضافة وقد روي شهدت صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون هذا وان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك تمييز ضميره اي بئست بقعة الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومنه قولهم فبها ونعمت اي مرحبا بهذا الفضيلة ونعمت هي فالتمييز والمخصوص حذفا معا وقد يؤنث نعم وبئس وان كان فاعلها مذكرا لكون المخصوص مؤنثا نحو نعمت الانسان هند قال ذو الرمة

او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد

وكذا يؤنث الفعل وان كان المميز للضمير مذكرا لتانيث المخصوص كقوله تعالى ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله هو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتداء محذوف قال ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدا مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ عليه وحكى الاندلسي

حتى

مثله عن سيبويه وهذا الذي نصرناه قبل قوله وشرطه اي شرط المخصوص مطابقة الفاعل اي يجب ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم متاول باحد وجهين اما على حذف المضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم اي بئس مثل المكذبين مثلهم اي مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان تختص لانه للتخصيص فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجهالة ولا يمتنع اعتراض نعم بذيوله بين العامل ومعموله لانها الجملة الاعتراضية نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو فنعم الرجل هو قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثل القوم اعلم انه يلحق بنعم وبئس كلما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد او بالتحويل الى الضم من فعل وفعل نحو رموت اليد يده وقضو الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى افعل به نحو ظرف بزيد اي اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن اللام كقوله تعالى وحسن اولئك رفيقا ورفيقا تمييز للابهام اولئك وقيل حال ونحو قوله بعدما متاملي ما فيه زايده وكذا في قولهم شد ما انك ذاهب وان فاعل شد ويجوز ان يكون ما فيها كما في نعما ومتاملي وان مخصوص وبمعنى فعل المذكور كثيرا على وفق ما قبله نحو جاء في الدبران وكربا اي ما اكربها ولم يجز ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم عراقته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اصل حب حبب كظرف اي صار حبيبا فادغم كغيره والزم منع التصرف لما ذكرنا في نعم وبئس قوله ولا يتغير يعني لا يثنى ذا ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا هند ولا يقال حبذان ولا حب اولاء ولا حبت وذلك لانه جرى مجرى المثل كما في نعم وبئس فالزم الافراد وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى الشيء فعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعليته حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدا والمخصوص خبره اي المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال الاسمية عن ذا لان الفعل هو المقدم فالغلبه له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعل واذا دخل لا على حبذا وافق بئس معنى والاولى ان يقال فيه اعراب مخصوص حبذا اما كاعراب نعم اما مبتداء او خبر مبتدا لا يظهر كما قال قوم هناك لكنه لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغي ان يجوز دخول مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ منع من ذلك قال الربعي ذا نابره كما في ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل لا يتحجب نحو لقي وسمع

ونحوهما قوله وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان
كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد
ولم يجز في نعم تاخير التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا
عن الظاهر اى ذا وهناك عن الضمير المستكن وايضا ان التمييز لازم عن الضمير جايز
عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا تفضيلا للظاهر على الضمير وقيل انما لم يجز ترك التمييز
في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم
السلطان بخلاف حبذا فان ذا فيه ظاهر فاعليته وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة
كما حذف في نعم وقد يجر حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينها الى فائها كما يجوز فيها
قال وحب بها مقتولة حين تقتل بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد
به المدح او التعجب كقوله بعد متاملي وانشد الجوهري لا يمنع الناس مني ما اردت ولا
اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا ويروى عظم البطن بطنك والتغيير
في اللفظ دال على التعدية المعنى الى المدح او التعجب وقد يجر فاعل حب بالباء مزيدا عن
فانسبها بفاعل افعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولة ثم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين
قوله الحرف الى غيره قد مضى شرحه في حد الاسم قوله ومن الى الفعل اي ومنها ان معنا
في احتياج كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين في زيد قايم او فعل نحو قد قام زيد فكل واحد
من الكلامين المذكورين من الجملة فالاسم ان يكون جزء الكلام من دون شيء آخر وكذا الفعل
في نحو قام زيد اما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل او اسم وقد يحتاج الى المفرد
كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط وقد يحذف المحتاج
اليه في نعم ولا وكان قد وخرجت ولما قوله حروف الجر من والى وحتى الافضاء والوصل
والباء بعد للتعدية اي لايصال فعل والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه
حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ولهذا جاز العطف عليه بالنصب
في قوله تعالى وارجلكم ويسميها بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اي تضيف الافعال
الى الاسماء اي توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليها
والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم
وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به ومروري بزيد حسن
وزيد بعيد عن الاذى ويعني بمعناه الظرف الى اخره وهو في الحقيقة معمول للفعل المقدر
او لشبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل
او شبهه جاز ان يقال ان الجار معمول للظرف وكذا في يا لزيد فان يا قائم مقام انادي واورد

واورد المصنف لتمثيل تعدية معنى الفعل هذا في الدار ابوه ولا اباه من ذلك لان
في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا ولو صرحت بما هو
بمعناه لقلت اشير اليه في الدار اي كاينا في الدار فلفظ اشير يعمل النصب في لفظ في
لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به وكلامنا
في تعدية عمل معنى الفعل الى المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال
لا يحتاج الى حرف الجر ومما مثل لتعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت مني لان
معنى اين انت تبعد وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولا
وكي ولات وقد اختلف في لعل ويجي الكلام عليه قال المصنف فالعشرة
الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلثة
البواقي تكون حروفا وافعالا قال ولم اعد على اسما وفعلا وحرفا لان الحق
في الحق ان يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق
وتناسب من حيث المعنى كتشارك على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا لم اعد من
فعلا ايضا مع انه يكون امرا من ماني يمين وكذا في مع كونه امرا للمؤنث من وفى يفي
وكذا لم اعد لي امرا من ولي يلي وكذا لم اعد الى اسما مع انه يجي بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين
قال وراعى ايضا في العدد مع التناسب في المعنى التساوي في اصل الوضع فعلا
اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلاف ما اذا كان اسما او حرفا وكذا من
وفي ولي فانها لا اصل لها امين وافي واولي فيما قال نظر لان على الاسمية يكتب الفا
واصله واو وانما قالوا لكنها اذا اضيفت الى المضمر ينقلب الالف يا تشبيها بعلى الحرفية
وقوله باتت تنوش الحوض نوشا من علا علا فيه مبني على الضم كقولهم من عل
بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال في اشا وخلا وعدا الحرفية لا اصل لالفها
بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحروف في عدم التصرف
فصارت كانه لا اصل لالفاتها وهذا عذر بارد قوله من للابتداء كثيرا ما يجري في كلامهم
ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى
المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان
والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم
ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية ومن للابتداء
في غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا
الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله
تعالى من اول يوم وقوله نودي للصلوة من يوم الجمعة وقوله لمن الديار بقنة الحجر اقوين

صرح العلامة التفتازاني في قوله تعالى كلوا مما في الارض حلالا طيبا في سورة البقرة ان يكون من التبعيضية نوعا مستقرا حالا

من جج ومن شهر وانا لا ارى في الايتين من معنى الابتداء لان المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي من الابتداء شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس والتاذين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في من في الاسين بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن تحتنا ومن فوقنا وبيننا حجاب وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة وكذا الافعال لم تتعد من الحج بل المعنى من اجرام وريح وشهر والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى آخره وهو كثير الاستعمال وتعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه واميل اليه فالجار ههنا افادت معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا لكونه مبتدأ لشيء ممتد جاز ان تقع عن موقعها لمجرد التجاوز كلمة نحو فنقول انفصلت منه وعنه وانبت عن كذا وعنه وسقاه من العيمة وعن العيمة اي بعده منها واما من التفضيلية فهي وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا تستعمل عن مكانها لانها صارت علامة التفصيل كبعض حروف افعل التفضيل فلا تغير وجاز في الرابع كون من لابتداء غايتي الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رايت الهلال من مكاني من خلل السحاب فمبداء رؤيتك مكانك ومبداء كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك من داري من الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته مؤخرا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم ماخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة الشيء فيتعلق بمقدر اي شيئا كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون حالا عن النكرة المؤخرة قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة وتعرف من التبعيضية بان يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بمن كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبداء الاخذ قوله والتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس

موضع مسائل من وعن

من لابتداء الغاية

من التبعيضية

من التبيينية

مى

من الاوثان وتعرف بان تكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشر انها الدراهم ويفترق في قولك عشرون من الدراهم القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم اي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمنع ان يقال اخذت من الثلاثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبداء نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبداء له واما جاز تقدم من المبينة على المبهم في نحو قولك انا من حظك في روضة ومن رعايتك في حرم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر بمن التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت انا في شيء من حظك في روضة وعندي شيء من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد كانك قلت يعجبني شيء من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده اي شيء من اعضائه يده ففي جميع هذا ما هو المعطوف عليه المجرور والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان كل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني زيد اي شيء من اشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء واما ما تسمى من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل هو مثله في حذف المضاف اي لقيت من لقائه زيدا اسدا اي حصل لي من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا التجريد في قوله تعالى فسل به خبيرا وقولك لقيت بزيد اسدا اي بسبب لقائه اسدا ولقيت بلقائه زيدا اسدا وقد تكون من للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة فالكفيت لها من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان وتعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها قوله وزايدة في غير الموجب وهو اما نفي نحو ما رايت من احد او نهي نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين شرطوا فيها شرطين كونها في غير الموجب ودخولها على النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن في حيز الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه واجيب بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ولو كانا ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران

من التجريدية

من للبدل

من الزايدة

بعضها ما قبض غفران كلها واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر
وأجيب بأنه على سبيل الحكاية كأنه سئل هل كان من مطر فأجيب قد كان من مطر فزيدت
في الموجب لأجل الحكاية المزيدة في غير الموجب كما قال ذ على من بمزيدا كما مرّ في الموصولات وعن
المصنف شيء من مطر ومن للتبعيض او التبيين وفيه نظر لان حذف الموصوف واقامة
الجملة او الظرف مقامه بلا شرط في باب الموصوف قليل وخاص اذا كان الموصوف فاعلا لان
الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بزيد لان حرف
الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عنه فاعله ولو صح تأويل الجاز
ان يكون الكاف في قوله أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل
حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على
ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه
المصنف ويجوز ان يقال ان ضمير جاءك للقرآن وقوله من نبأ حال والدليل على زيادة من الاستغراقية
دخولها على ما لا يتوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لا تزاد من الاستغراقية
وعند الكوفيين والاخفش تزاد ايضا غير استغراقية كما في الموجب وفائدة من الاستغراقية
ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعني التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها احتمل احتمالا
مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر وفي من لتأكيد
ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق وذلك لان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق
لكنها كانت تحتمل غير ذلك ولبس كذا زيادة الباء في نحو التقي بيده فانها ليست للتنصيص
على احد المحتملين وقيل ان الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الى ما لا يتناها
هي وقد تجيء للتعليل نحو لم آتك من سوء ادبك وكأنها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء
الادب وتكون من مضمومة الميم ومكسورتها بمعنى باء القسم ولا تدخل الا على لفظ الرب لاختصاص
التاء بالله وشذ دخول كل واحدة منها على معمول الاخرى نحو ترَبّي ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه
جاز ضم ميم في القسم خاصة وقيل المكسورة الميم مقصورة من يمين ومضمومتها مقصورة
من أيمن وتكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم وتختص من نحو قبل وبعد وعند ولدى ولدن
ومع يقال جئت من معه اي من عنده وكذا تلمد اي باتي بالصحيح واختصت ايضا بجرها على اسمين قوله
والى للانتهاء الى التعجب اعلم ان الى يستعمل في غاية ابتداء الزمان والمكان بلا خلاف
نحو أتموا الصيام الى الليل والاكثر عدم دخول حدي الابتداء والانتهاء في المحدود
فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشرى
ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهر الدخول فيما قبلها فلا يستعمل في غير
الامجاز وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى رأسها فالظاهر الدخول والاقل

من التعليلية

من بمعنى باء القسم

عن وم

إلي

عدمه ثم الدخول نحو أتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول قوله وبمعنى مع قليلا كما في
قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اي تضيفوها
الى اموالكم وكذا قوله تعالى الى المرافق اي مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل
اي مضافة الى الذود وقوله وانت التي حببت شغبا الى بدا الي واوطاني بلاد سواهما
اي مضافا الى بدا وقيل تجيء بمعنى في كما في قوله فلا تتركني بالوعيد كأنني الى الناس مطلي به
القار اجرب والوجه انها بمعناها وذلك ان معنى مطلي به اجرب مكرّه مبغّض فالتكريه
يتعدى بالى قال الله تعالى وكرّه اليكم الكفر حملا على التحبيب المتضمن معنى الى قال الله تعالى
وحبب اليكم الايمان كما قيل بعث عنه حملا على اشتريت منه ورضيت عليه حملا
على سخطت عليه وقيل ان الى في نحو الناس حبيبا وبغيض وجلست اليه بمعنى عند
والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هي في قوله وان يلتقي الحي الجميع تلاقني
الى ذروة البيت الكريم المصمّد بمعنى منتسب الى ذروة لا بمعنى في كما قيل قوله وحتى
كذلك اي للانتهاء الغاية مثل الى الا ان لها فروقا كما يجيء وحتى بالعين لغة هذيل وثقيف وهي
نوعه اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استئناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان
الحكمي ولا تجيء بمعنى الى الا مصدرا او مؤولا به الفعل المنتصب بعدها بأن المضمر نحو اسلمت حتى
ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس ونحو
الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر واما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا تكون
بمعنى كي ويجب توقيت ما بعدها كما في حتى الجارة فلا تقول جاءني القوم حتى رجل لانه غير مفيد
في ابهام ويشترك الجارة والعاطفة في انه لا بد فيهما من ذي اجزاء الا ان ذا الجزء هي
في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة واما في الجارة فيجوز اظهاره
نحو ضربت القوم حتى زيد وتقديره نحو نمت حتى الصباح اي نمت الليلة حتى الصباح
ويتغايران ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى
زيدا او جزءا بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم او جزءا لما دل عليه ما قبلها
كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال ان نعله
عطف على الصحيفة اي القى جميع ما معه لانه اذا القى الصحيفة التي لا تعني الا لها فقد القى كل
شيء ويجب ايضا دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فالضرب في ضربت القوم حتى زيدا لا محالة واقع
على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا بآخر اجزاء ما قبلها
كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت
السمكة حتى رأسها بالجر والسيرافي مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزءا ما قبلها كما في
العاطفة فلم يجيزوا نمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود لقوله

حتى

قال: اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

يجب دخول ما بعد حتى العاطفة في حكم ما قبلها

تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال جزم جار الله
بالدخول سواء كان جزءا مما قبله او ملاقي آخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المصنف وجوز
ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزءا كان او ملاقي آخر جزء وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي
وغيرهم فقالوا الجزء داخل كما في العاطفة والملاقي غير داخل وقال الاندلسي انما ذكرت
زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيدا بالجر لغرض التعظيم او التحقير واستدرك
بان حتى كالتفصيل لما قبلها فيدخل في الاجمال ما دخل في التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب
ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة
آخر اجزاء ما قبلها حسا ولا آخرها دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها
ان يكون آخر اجزائه اذا ابتدأت الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأت بقصدك من الجانب
الاضعف مصعدا كان آخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد صلى الله عليه وسلم بالعطف
وليس هو عليه السلام آخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو آخرهم قوة وشرفا
واذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الاقوى منحدرا كان آخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج
حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز
ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه آخر الاجزاء حسا او ملاقيا
له نحو قولك قرأت القرآن حتى سورة الناس جرا ولهذا جاء بعدها ما هو ملاق ايضا على ما في جواز
عدم كون ما بعدها جزءا في جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد
كونه آخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا لانك اذا لم تقصد كونه آخرها ضعفا او قوة وجب في حتى
كونه آخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت
السمكة الى نصفها او الى ثلثها والعاطفة كالواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست
بمعنى الواو خلافا لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم
المصنف لدخول ما بعد الجارة فيما قبلها كثيرا لما بعد مع ان حتى تكون بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا
واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة نحو مررت
بالقوم حتى بزيد وقد يكون بعض ذو الاجزاء الذي قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد
حتى نحو ضربت القوم حتى زيدا عطفا وجرا وكل ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة للاسم
واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز ان يقال انه حتى فيه مثلها ابتدائية وانها لا يعطف
الجملة ابدا قوله ويختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني
القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل
على المضمر اجتزاء بالى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا يدخل آخر الاجزاء واوسطها
ويقوم مقام الفاعل نحو قيم الى زيد ولا يقال قيم حتى عمرو وجوزه المبرد قوله والكفيم يجني

والعطف

واعطيته سؤره والحقه بالقوم حتاه لاحق ولبس في البيت نحو الجارة والاليم يكن لرفع
الحق وجه بل هي ابتدائية اي حتى هو كما في قوله فبيناه يشرى رحله البيت وعكس بقوله
ايضا فلا والله لا يلقاه ناس فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى
ان حتى يلزم تقدم ذي الاجزاء لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول
ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة
وان كان ايضا جزءا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزءا
مما قبلها فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخبر بالظاهر
عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي اجزاء المجرور الذي
قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو
الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف
في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم انه يجب ان لا يكون
مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب ادخل واعني بالمستقر ما يتعلق بمقدر واما
حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرنا
هناك وفائدة الابتدائية ايضا اما التحقير كما في قوله فوا عجبا حتى كليب تسبني كأن
اباها نهشل او مجاشع او التعظيم كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة
حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المتقدم
نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يجز ويجوز حذف الخبر
مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها اي راسها ماكول قوله وفي للظرف اما تحقيقا نحو زيد
في الدار او تقديرا نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم
والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والذات مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف
فكانها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله تعالى صلى الله عليه وسلم في النفس المؤمنة مائة من الابل
اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال
انها للسببية وقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله
كانت ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع كتمكن المظروف
في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ويوم الروع منا فوارس بصير وفي طعن الكلى
والاباهر والاولى ان تكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في هذا الشان
وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم والاولى ان تقول هي بمعناها
والمراد التمكن وقيل بمعنى من في قوله فادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله تعالى يها
اكفانا وتهيئها ونشب في اثمانها وتنافر والاولى انها في الموضعين بمعناها اي حاصلة

في زمرة عبادي أو بمعنى ادخلي ايتها الروح في اجسام عبادي والشاعر جعل الغمام كالمطوفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطاقة وقولهم انت شاخص في الله اي في رضى الله مشتمل على مواخاتنا لا تخرج عنها الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله قوله والباء للالصاق نحو به داء اي التصق به وقولك مررت به اي الصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وبحياتك اخبرني ويكون مستقرا نحو الذي به ضعف ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها باء المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشترى الدار بآلاتها ولا يكون بهذا المعنى الا مستقرا والظاهر لا منع من كونها لغوا ويكون للمقابلة نحو اشتريته به وبدلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله ويكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان يتغير معنى الفعل كالهمزة والتضعيف ويغيره وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا قوله وللظرفية اي بمعنى في نحو ما بكاء الكبير بالاطلال اي فيها ويكون للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا غليب تشذر بالذحول وهي فرع الاستعانة وقد جاء للتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤسكم قال ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل تورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه ويجيء بمعنى من نحو عينا يشرب بها وبمعنى عن نحو سأل سائل بعذاب واقع ويجيء للتجريد نحو رايت بزيد اسدا اي برؤيته كما مر في قوله وزائدة في الخبر وفي الاستفهام بهل لا مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في [illegible] ولم يسمع في النفي بان فما كان للمصنف ان يطلق النفي والاستفهام وتزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اي بحال زيد على حذف المضاف وتزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل ما هو فاعل لكفى وفي منصوبه وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتدا في حسبك وتزاد شاذا في خبر المبتدا الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا بكثرة في المفعول به نحو القى بيده ونحو تضرب بالسيف ونرجو بالفرج وقليلا في خبر لكن قال ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع ان مرفوع قال الا هل اتاها والحوادث جمة بان امرأ القيس بن تملك بيقرا وقد ذكرت مواضع زيادتها في باب الحال ومن غريب زيادتها ان تزاد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسألنه عن

بما به

اي برضاه تعالى

مطلب

الباء الجارة

قيل

بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا وتضم كثيرا مع الله في القسم نحو الله لا افعلن وشاذا فلانة غير كقول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت قوله واللام للاختصاص لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها ايضا لغة خزاعة وربما فتحت قبل المظهر نحو لبعلم بفتح الميم ونقل فتحها مع جميع المظهرات اصله ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء حقها الفتح لثقل الضمة والكسر على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولام الجر لموافقة عملهما ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما ايضا نحو جرها اذ لا تلتبس بالاضافة بل للقيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما ابقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لانه لا يلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير الضمير لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه وفائدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد ولدوا للموت فرع لام الاختصاص كأن خلقتهم لجهنم وولادتهم للموت وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن وللضرب اذ المجيء مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بتأخيره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن ويكون مقدرا نحو يا لزيد ويا للا لام الاختصاص وقد يجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي استمع الله الى من حمده وبمعنى على نحو قوله تعالى وتله للجبين اي عليه ويخرون للاذقان اي عليها قوله وزائدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا في شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في وزنتك المال ووزنت له فاللام ليست بزائدة بل هي مقوية قد تحذف تخفيفا وفي لا ابا لك زائدة عند سيبويه وكذا اللام المقدرة بعدها ان بعد فعل الامر والارادة على ما مر في نواصب الافعال وزائدة ايضا في قوله تعالى واذ بوانا لابراهيم وكذا اللام في قوله نحو والله لا يلفى لما بي ولا لما بهم ابدا دواء ويجوز ان يقال الثانية توكيد لفظي قوله وبمعنى عن مع القول يعني في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو كانت كاللام في قلت لزيد لكان يقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا قوله وبمعنى الواو في القسم والتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل قوله في التعجب يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل تستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف قريش وللفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى ان يكون للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقد تجيء بمعنى في وبمعنى قبل وقد ذكرنا في باب العلم ذلك قوله ورب للموصوف

وقيل يجيء بمعنى في

اللام الجارة

مطلب

في رب ثماني لغات أشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابع ضم الراء وإسكان الباء المخففة والخامس فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادس فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابع والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة وضعت للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا ربّ رجل لقيت أي لا تنكر لقائي للرجال المرة فاني لقيت منهم شيئا وإن كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر في الاصل موضوع لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب فهذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله ربّ هيضل لجب لففت بهيضل وقوله يا رب غارة شعواء وقوله فان يمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كأنه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا القليل قوله تعالى قد يعلم الله لان قد للتقليل المضارع في الاصل وذلك كما تقول الممتدح بكثرة العلم لا تنكر ان أعرف شيئا من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها انهم مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تجر بحرف جر ولا اضافة كالاسم فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها نحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هو ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر من المفعول عن العمل فيعدى بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعدى مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يختص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو غير بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمته فلم تحكم معنى الكلام الى شيء آخر مقدر مثل تحقق وثبت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو زيد رجل كريم لقيته وان قالوا انه لقلته مغتفر

مغتفر للتقيت المقلل كما في زيد ضربته جاز الا تشكل الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تعيين الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر بل تم بقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مررت والظهر في مررت لزيد وكقولك زيدا اضرب والضمير للمنصوب وقد مر في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكب مرتكب متمحلا ان جاءني صفة والعامل تحقق ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصنف صرح في شرح قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم قد حصل ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفعا ابدا على انه مبتدأ لا خبر له كما اخبرنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانها مقتصا بما في رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدأ لا يدخل الا في نحو غير ما سوف على زمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا يدخل على رب لان القلة عندهم تجري مجرى النفي فمن ثم كان لرب صدر الكلام قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا فعليه كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان لخروجها الى معنى الكثير في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسميه كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعه ويكثر وقوع ايضا صفته معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة ويتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء آخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة للاصل في وقوع فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهرة كقوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر أقيال وليس الجواب محذوفا كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب رفد هرقته ولا يتوقف على شيء آخر والرفد القدح الضخم يقال أهريق رفده اذا مات وهو كناية كقولهم صفرت وطابه والمقدرة كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي اسرى من معشر حصلت لي واما مجرورا اقل ففعلية او ظرفية كما اخترنا في باب الاستثناء واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار قال رب مبتدأ وعار خبره والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت مجرور رب كقوله يا رب هيجا هي خير من دعه قوله مختص بنكرة كما ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاءني رجل فلولم تحتملها لم يستعمل فيها والمعرفة اما دالة

الا مررت بزيد جاوزته

سبحان

الرحمن

على القلة فقط كالمفصح والمبني المعرفين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعروف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما تحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذكره والاولى الوجوب لان رب مبتدأ على ما اخترنا لافادة صفة مجروره معنى الجملة كما في قولك رجل يقول ذلك على ما اخبرنا وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب كحرف النفي فان التقليل عندهم كالنفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله غالبا اذا كان الكلام الذي رب جاره عنه متصلا به نحو ما لقيت رجلا لم يمتنع حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة وكذا اذا كانت القرينة غير ذلك كما في نحو اسرى من معشر اقيال اي اشرافهم وان لم يكن هناك قرينة وجب وصف مجرور رب بما يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا في اقل رجل ووصفه اما فعلية نحو رب رجل لقيته او جار ومجرور او ظرف نحو رب رجل في الدار او امامك او اسمية نحو يا رب هيجا هي خير من دعة او وصف مشتق نحو قوله صلى الله عليه وسلم رب نفس طاعمة في الخير بما لم وليس شيء من هذه الاشياء عاملا في رب بل هو وصف لمجرورها كما ذكرنا وتسميته بجواب رب بعيد ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور برب وكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه قال الجزولي هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال لجاز رب غلام والسيد قوله وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في باب المعارف قوله مميز بنكرة الى قوله ومطابقة التمييز وشرحه مر في باب نعم وبئس قوله وتلحقها ما اذا دخلها ما فالاكثر كونها كافة ورب المكفوفة لا محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخل على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زائدة قال ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ماوي يا ربتما غارة ومثلها ما التي تلي كاف التشبيه الاولى ان يكون كافة نحو كن كما انت اي كما انت كائن وشذ انصدني كما عمرو اخي وشذ اعمال الكاف مع ما وما لا تنفك عن نحو عما قريب واما اذا وليت الباء من فالاولى زيادتها واعمال الجار نحو فبما نقضهم ومن مما خطيئاتهم وقد تكفهما كالباء ورب المكفوفة لا يدخل الا على الفعل كما قال سيبويه وقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده وعند قياس عند الجزولي فيجيز ربما زيد قائم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل في الماضي كما ذكرنا والعذر عندهم في نحو قوله تعالى ربما يود الذين ان مثل هذا المستقبل اي الامور الاخروية غالب عليها في القران ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين

وواو رب تدخل على النكرة الموصوفة وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله والباء اعم منهما في الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحروف النفي ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه متن

الذين ونادى اصحاب الجنة وقال الربعي اصله ربما كان يود الذين فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما قال فتلنا ونال القتل منا وربما يكون على القوم الكرام لنا الظفر اي ربما كان مثل قوله فلقد يكون اخا دم وذبائح والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تاويل كما ذكره ابو علي في غير الايضاح وقوله ربما تكره النفوس ما فيه نكرة موصوفة عند الحاقه لا كافة كما مر في الموصولات وقد تحذف الفعل بعد ربما عند القرينة قال فذلك ان يلق الكريهة يلقها حميدا وان يستغن يوما فربما اي ربما توقع ذلك قوله وواوها اي واو رب مثل قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين واجاز الكوفية قياسا في سائر الفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن وتحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كانت الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الفاء والواو والفاء وبل واما حذفها من دون هذه الحروف نحو رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فشاذ في الشعر فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء كقوله فان اهلك فذي حنق لظاه علي يكاد يلتهب التهابا وبل كقوله بل بلد ذي صعد واصباب اما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله وتيصطفى القوس رمتها فاقطع اللاتي بها يتنبل فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولها كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون في نحو وقاتم معطوفا عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليلة نحس لا يقدرونه عاطفا على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب وصار مثله ولو كان للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل ولكنها صارت بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليلة نحس ولا في اوليتها اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذا جاز دخول واو العطف والفاء في عليها هذا كله على مذهب البصريين في رب اما على ما اخترنا فرب مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلاثة قوله وواو القسم قوله انما اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم

واو القسم

فهي اكثر استعمالا من اصلها اي الباء والثاني ان لا يستعمل في قسم السؤال فلا
يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا
يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا واعطا
حكم بابها لتها لان اصلها الالصاق في تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت
الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفهيتين ومعنويا الا يرى ان
في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو
كما في وراث وتراث ووكلة وتكلة فلهذا قصرت عن الواو فلم يدخل الا على لفظ الله
وفيها الخصايص الثلث التي كانت في الواو وحكى الاخفش ترب وترب الكعبة وهو شاذ
ولام الجر يجي بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا
من مكسورة الميم وقد يضم والكسر اكثر مختص بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا
انها حرف جر قامت مقام الباء لدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها كما تقول
في العلم شمس بن مالك بضم الشين ومذهب بعض الكوفيين ان المضموم العين
مقصورة من ايمن والمكسورها من يمين وفيه نظر لان ايمن مختص كما يجي بالله
او بالكعبة ومن مختص بلفظ ربي ولا منع ان يقال بتغير حكمه عند اختصاره ولكن
ان يستدل ببنائه على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار المعرب ورده الى حرفين
لا يوجب البناء كما في يد ودم والاولى ان يقال ان ما روى من قولهم من الله
مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظ الله وحدها هي الجارة المستعملة مع ربي
اتبعت النون للميم ضما وكسرا للساكنين واما من الله بفتحتين فنقول هو من الله بكسر الميم
وفتح النون اتبع الميم النون وان كانت فتحته عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى
هذا من الجارة في القسم مختص بربي وبالله وقيل الثلثة اي مضموم الميم والنون
ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظ الله مقصورة من ايمن اما اختصار من الله بضمتين
من ايمن فظاهر واما المكسورتها والمفتوحتها فلا ارى لكونهما مقصورتين منه
وجها لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما يجي والقصر لا يوجب البناء فمن اين جاء
بكسر النون وفتحها فان جاء ايمن الله على ثلثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء لعمر
الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم النون
فتحا وكسرا وتجوز ان يكون من الله مفتحتين مقصورا من يمين الله باتباع الميم للنون
بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون الميم
لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم
مقصورا من ايمن بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة [illegible]

ها

ها وقد تحذف الياء مع النون فيقال ام الله بفتح الهمزة وكسرها بالقصر من ايمن ولا يستعمل
الا مع الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال م الله وم الله بضم الميم
وكسرها مقصورتين من من على ما قال سيبويه وقيل هما مقصورتان من ايمن ففي كسر الميم
اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة من يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتاء
لكون الميم والواو شفهيتين فاختصا بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي
على حرف لم يجي في كلامهم مضمومة واذا حذف حرف القسم الاصلي اي الباء فان
لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظ الله بجواز الجر مع حذف
الجار بلا عوض والكوفيون يجوزون الجر في كل ما حذف فيه الجار من المقسم به وان كان بلا
عوض نحو الكعبة لافعلن المصحف لم يكن كذا ويختص لفظ الله بتعويضها اي همزة الاستفهام
من الجار وكذا التعويض من الجار فيها اي همزة الله في الدرج فكانها حرف فتح للدرج ثم ردت
عوضا من الحرف وجار الله جعل هذه الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظ
الله كالتاء فاذا جئت بهاء التنبيه بلا فلا بد ان تجي بلفظ ذا بعد المقسم به نحو لاها الله
ذا واي ها الله ذا وقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسم
الاشارة كما ياتي في حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به عند حذف الجار ليكون عوضا عنها
واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الفها وحذف همزة الوصل
من الله فيلتقي ساكنان الفها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف الالف لان
مثل ذلك انما يغتفر في كلمة كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو خا الله وحا
الله الا انه لم يحذف في الاغلب ههنا لتكون كالتنبيه على كون الفها من تمام ذا فان ها
الله ذا بحذف الفها يوهم ان الهاء عوض عن همزة الله كهرقت وهياك والثانية
وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله ذا بحذف الفها للساكنين كما في خا الله وحا الله
والثالثة وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج
تنبيها على ان حق ها ان يكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم يقطعه في الدرج والرابعة
حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وفتح الفها للساكنين بعد قلبها
همزة كما في الضالين ودابة قال الخليل ذا من جواب القسم وهو خبر لمبتدا محذوف
اي للامر ذا او فاعل اي ليكونن ذا والجواب الذي ياتي بعده نفيا او اثباتا نحو الله ما
لافعلن اولا افعل بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله ذا اخوك اي لانا اخوك
ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدا
محذوف الخبر اي ذا قسمي فبعد هذا اما ان يجي الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام
فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن البصري آلله ليقومن عنه من العبيد فيقولن

قطع م

كذا وكذا او للاستفهام كما قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود رضي لما قال هذا
راس ابي جهل آ الله الذي لا اله غيره فاذا ادخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان
تبدل الثانية الفا صريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في الرجل ولا تحذف للَّبس ولا
تبقى للاستثقال واما قطع همزة الله فيه قطع ما فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله
فا قبلها همزة الاستفهام تقول لشخص هل بعت دارك فيقول نعم فتقول افا الله لقد كان
كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فا الله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست
عوضا من حرف القسم ههنا للفصل بينها وبين الله بفاء العطف وعند الاخفش الفاء في
افا الله زائدة ودليل كون هذه الثلثة ابدالا معاقبتها لحرف القسم ولزوم الجر معها
دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم
والجواب كالشرط والجزاء تزيد القسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين
الاسم الذي جعلته مبتدأ للقسم كايمن الله ولعمرك او لا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر
في باب المبتدا للدلالة ذلك اللفظ على تعين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر
وان لم يتعين للقسم كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف الخبر واثباته نحو امانة
الله ويمين الله وعهد الله لافعلن والمراد بامانة الله ما فرض الله على الخلق من طاعته كانها
امانة لله تعالى عندهم يجب عليهم ان يؤدوها اليه تعالى سالما قال الله تعالى انا عرضنا
الامانة الاية ومعنى يمين ما حلف به تعالى من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها واليمين الذي
يكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله لمنى ويجوز
اثبات الخبر نحو على امانة الله وعلي يمين الله وكذا تقول الكعبة او المصحف لافعلن او الكعبة
يميني لافعلن وقال الزجاج ان كان المبتدا اسما معينا نحو لعمرك وايمن الله في باب القسم
خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر آخر لان لعمرك يمين الله ايضا فهو هو وليس بشيء لان العمر
بمعنى البقاء لمن هو مقسم به ولا فعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام
في امانة الله وايمن ونحوه والمبتدا المحذوف خبره ان اقترن بلام الابتداء نحو لعمرك
ولايمن الله وجب رفعه وقال الجرمي ولم يسمع في لفظ الله الا النصب او الجر وجوز الاندلسي
الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله جعلت همزة القطع
وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة ال الحرفية وعند سيبويه هو
مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اي بركة الله يميني وهمزته للوصل في الاصل والدليل عليه
نحو بكسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله ويستبعدان يكون
الهمزة في الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعل بكسر الهمزة في الاسماء والافعال
ولذا قالوا في الامر نحو نصر انصر بضم الهمزة ويستبعد اصالة افعل في المفردات ايضا

صارتام

قال الجرمي ولذا ايمن الله وان لم يتصل باللام ... الله ... والكعبة والمصحف وكذا ... الرفع في ... نقلت يمين الله ...

ايضا فيصلف ههنا قوله كلا منكبيها تحت رجليك شاجر وما ذكروا الواو بعد واو القسم
نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى مذهب سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف وقال
بعضهم هي واو القسم والاول اقوى وذلك انها لو كانت للقسم لكانت بدلا من الباء
ولم تفد العطف وربط القسم به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم
بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق لذه بلثم ايمان كل واحد منها مستقل
وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب بلثم اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغناء
عما اتى فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا الواحد جوابا للجميع مع ان كل واحد منها
لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان يقول
القسم شيء واحد والمقسم به بلثم والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به
فكفاه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى ايضا
فانك تقول مصرحا بالعطف بالله فالله لافعلن وبحيوتك ثم حيوتك لافعلن ولا تقول اقسم
بالله اقسم بالنبي لافعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه
واو العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى
معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد واجاب جار الله بان قال الواو كانها عوض عن
حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة استعماله القسم لم يستعمل الفعل معه
فصار كالمحاص الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله والنهار كانه
عطف على عامل واحد هو الواو وقال المصنف فيلزم على هذا ان لا تحرز اقسم
بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار
الكنس والليل اذا عسعس فقوله تعالى والليل ان لم يكن معمولا الا انه يكون الواو فيه
قايما مقام اقسم والباء حتى كانه يجر وينصب وهو المجرور وقال المصنف لهذا
لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر في باب العطف وعلى ما قدمنا في باب الظروف
المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل الحقيقة هو العظمة المقدرة
وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قايما مقام العظمة وهي عامل واحد فيكون التقدير وعظمة
الليل وقت عسعسته فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد واعلم ان القسم
على ضربين اما قسم السوال وهو نشدتك الله وعمرتك الله وقعيدك الله وبالله لتفعلن وقد
يستعمل لعمرك في قسم السوال وجواب قسم السوال امرا ونهيا او استفهام كقوله
بدينك هل ضممت اليك ليلى ويجاب بالا ولما ايضا نحو نشدتك الله الا فعلت ولما فعلت وقد
مضى في باب الاستثناء وقوله فقعيدك ان لا تسمعيني ملامة ان فيه زايدة وربما قيل في قسم
الطلب ايضا بالله لتفعلن فيكون خبرا عن الامر وكذا ويتلقى القسم اي يستقبل واللفظ

يجب جر على اصل القسم

آخر قبيل الصبح او قبلت فانا

لجاب القسم تقال تلقاه بكذا واستقبله اي اجابه به اعلم ان جواب القسم
اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة
او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث
العمل وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتاكيد الذي لاجله جاء القسم واللام الداخلة
بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتداء ايضا كما يجي في باب ان فلا يدخل هذه اللام اعني
لام جواب القسم الا على ما يدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومذهب الكوفيين ان اللام
في مثل لزيد قايم جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر فعلى هذا ليس في الوجود
عندهم لام الابتداء قالوا لانك تقول لطعامك زيدا كل فقد دخلت على غير المبتدا
واجيب بانها في التقدير داخلة على المبتدا ورد عليهم بنحو ظننت لزيد قايم ولام
القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك ولهم ان يعتذروا بان الظن الغالب قايم مقام
العلم في نحو مثل قولهم يعلم الله ان زيدا قايم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله
وظنوا ما لهم من محيص ظنوا كالقسم وما لهم جوابه بل لو جاز مثل ظننت لقد قعد لكان نصا
في اجراء ظننت مجرى القسم ثم نقول الاولى كون اللام في لزيد قايم لام الابتداء مفيدة للتاكيد — وليس بنص لاحتمال التعليق صح
ولا يقدر القسم كما فعله الكوفيون لان الاصل عدم التقدير والتاكيد المطلوب من القسم حاصل
من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفي وان جاز ان تؤكد الجملة التي في حيزها حرف النفي نحو لزيد ما هو قايم
يقال لما زيد وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما في ظاهر الامر
تناف واما نحو ان زيدا ما هو قايم وان زيدا لم يقم فان واللام اثبتا في مضمون الجملة بلا تجامع بين
الحرفين ثم ان لام الابتداء يدخل على المضارع لمشابهته للمبتدا في كونه اول طرفي الجملة مع
مضارعته لمطلق الاسم قال المتلمس لاورث بعدي سنة يقتدى بها واجلو عمى ذي شبهة
ان توهما ويدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك ربك خلافا للكوفيين كما مر
ولا يدخل على الماضي وان كان اول طرفي الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله قد كثر دخول
لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد آتيناك وذلك لانها تقرب الماضي من الحال فيصير الماضي
كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق ويدخل ايضا لام الابتداء
على خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا اي تقدم عليه نحو لقايم زيد ولفي الدار زيد وعلى معمول
خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا نحو لطعامك زيد آكل ولفي الدار زيد قايم بشرط كون الخبر
العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد ياكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد
قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما يدخل على
نعم وبئس وان كان في الاصل ماضيين لما ذكرنا في بابهما من جمودهما بعدم الاسم فتقول لنعم
الرجل زيد كقولك لحسن زيد واذا وقع لام الابتداء بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواضع

ايضا

المواضع ايضا نحو خبر المبتدا المؤخر كان زيدا لقايم كما يجي في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا
ليست جوابا للقسم مقدر خلافا للكوفيين بل هي لام الابتداء والاسمية المنفية مصدرة
اما بما معملة عند اهل الحجاز مهملة عند غيرهم او بلا التبرئة على اختلاف احوالها نحو
والله لا زيد قايم وان كانت الجملة فعلية فان كان الفعل مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره — فيها ولا عمرو والله لا رجل فيها والله لا فيها رجل ولا امراة واما مصدرة بان نحو والله ان زيد صح
باللام وكسعه بالنون نحو لاضربن الا ان يدخل على متعلق المضارع مقدم عليه كقوله
تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف
التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا ياتي بالنون اكتفا باحدى علامتي الاستقبال عن الاخرى
وقد يخلو المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقتيل مرة اثارن فانه فرع
وان اخاهم لم يقصد ولا يجوز عند البصريين الاكتفا باللام عن النون الا في الضرورة — ضهدة فهو مضهود اي مقهور مضطر
والكوفيون اجازوه بلا ضرورة وحكى عن ابي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام
والنون قال ابي ابن اوس بن خلفة ليبرقن الى نسوة كانهن مفايد تفتح اللام وضم الدال
ويروى ليبرقن بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل
المضارع نحو والله لتفعلن هذا كله ان كان المضارع مستقبلا الا فان كان حالا فالجمهور
جوزوا وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه محقق الوجود فلا يحتاج الى تاكيده
بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير مشاهد يصح انكاره انشد
الفراء لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع فتقول والله ليصلي زيد
فيجب الاكتفاء باللام ولا ياتي بالنون لانها علامة الاستقبال وان كان المضارع منفيا
فنفيه بما وان ولا على ما مضى لكن ما وان اذا لم يقيدا بالزمان المستقبل فظاهرهما تعيين
الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجوز والله ما اقوم وان اقوم لكونه
ظاهرا في الحال ومذهبه ان المقسم عليه لا يكون حالا ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب
القسم لكونه ملغوا بما يجوز حذفه للاختصار كما يجي والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله
وان ابطلوا العمل لم يعلم النافي المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع
بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها اذ لا يدخلها قد لعدم
تصرفها قال يمينا لنعم السيدان وجدتما وان طال الكلام او كان في ضرورة
الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى والشمس وضحاها الى قوله قد افلح فلم يات
باللام للطول وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال
ويجب تقدير قد بعد اللام لان لام الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار
على اللام اكثر من العكس واما نحو قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم
يوم من الشر مظلم فمذهب سيبويه ان ان موطئة كاللام في لئن جئتني لاكرمنك

فاللام في لما كان اذن جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب القسم في قوله واقسم لو شئ
اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا محذوفا وسيجي الكلام عليه في حروف الشرط واذا
كان الماضي منفيا فبما نحو والله ما قام واما ان نفي بلا او ان انقلب الى المستقبل كما ذكرنا
في باب الماضي قال حسب المحبين في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر اي لا
تعذبهم فلا يلزم تكرير لا كما لا يلزم اذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك
لان الماضي في الموضعين بمعنى المستقبل وفي غيرهما يجب تكريرها نحو لا صدق ولا صلى و
ربما جاءت في الشعر غير مكررة كقوله فاي امر سيئ لا فعله واما قوله تعالى فلا اقتحم
العقبة فانما لم تكرر فيه لتكرير تفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الى اخره فكانه قال
لا فك رقبة ولا اطعم يتيما مسكينا وان كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل
ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط كثيرا باللام مفتوحة تسمى موطئة اي ممهدة ومعينة
لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن اتيتني لا تيتك ويجوز والله ان اتيتني
لا تيتك بلا لام فان حذف القسم وقدرنا الاكثر الجي باللام الموطئة ليدل بها على القسم
المقدر من اول الامر وقد يجي من غير لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وان
تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو فسيجي حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف
النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان المضارع
لا يزال واخواته او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال تالله يبقى على الايام
ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في
جواب القسم من الفعلية والحذف لاجل التخفيف وحذف من المضارع دون الماضي
لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ومن ثم جاز حذف حروف
النفي في غير القسم من لا يزال واخواته قال تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه
وانما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها فلا يلتبس بالايجاب واما قوله فلا وابي دهماء زالت
عزيزة فلم يحذف النافي بل فصل بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة وانما جاز حذف
علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها يكون في الاغلب علامتين اللام والنون
كما ذكرنا فحذف احدهما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوف من
المضارع لا دون ما لانها اكثر استعمالا في نفي المضارع منها قوله ويحذف جوابه اذا اعترض
او تقدمه ما يدل عليه اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله قايم وقام والله
زيد وفي نهج البلاغة قد والله لقوا الله قوله او تقدم ما يدل عليه نحو زيد قايم والله وقام زيد والله
وهذا الكلام الذي توسط القسم او تاخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو
لا لعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في الذكر اذ تاتي كما مر في بابه وقد يجي بعد الجملة الاسمية

قرينة دالة على الجواب فيحذف وليست من حيث نحو الجواب كالمذكورين وذلك كقوله تعالى
والفجر وليال عشر اي لياخذن او ليأتين لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك بعاد عليه
وقد يحذف القسمية لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها نحو لا افعله عوض
عوض العائضين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابدا
والبتة ففيه من التاكيد ما تفيده فايدة القسم ولاجل افادته فايدته قد تقدم على
عامله قايما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مصدرا بالحرف يمنع عمله فيما تقدم لكون
التاكيد وما يقال عوض لا اتيتك وعوض ما اتيك لغرض سد مسد القسم كما يجي في الحروف
نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قايم وقد يستعمل في غير القسم كقوله هذا ثنائي بما اوليت من
حسن لا زلت عوض قرير العين محسودا وقد يقوم مقام القسم ايضا بعض حروف التصديق
وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول
جير لا فعلن كانك قلت اعم جير الحرف لفظا ومعنى ولا يكفي في البناء الموافقة اللفظية
الا ترى الى الاعراب في الى بمعنى النعم وقد ينون بها دون قسم قال وقلن على الفردوس
اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت عاثره وربما نونت ضرورة وقايله اشبت
فعلت جيرا اسي اني من ذاك انه وبه استدل من ذهب الى اسميته قال عبد القاهر
هو اسم فعل بمعنى اعرف ولا يبعد ما ذكره في جميع حروف التصديق وقد يستغنى بذكر
القسم عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم لو شئ اتانا رسوله اي اقسم بالله
به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان اكد بالنون نحو لاضربنك لان النون لها مواضع كما
يجي في الحروف نحو اضربن زيدا واما نحو لقد سمع الله ولزيد قايم فلم يقم دليل على كونها جوابا
للقسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد يقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا
وما اشبهها نحو حقا لا فعلن وكذا كلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا لينبذن وكذا الالتزام
اما نذر نحو لله علي كذا لا فعلن او عهد نحو عاهدت الله او علي عهد الله لا فعلن قوله
وعن الى وخلاه قوله عن للمجاوزة اي لبعد شي عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر المعدى
بها نحو رميت عن القوس اي بعدت السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي
بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه
علما واخذته عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع
يمينه بالجلوس وقوله تعالى يخالفون عن امره مضمن معنى يتجاوزون وطبقا عن طبق
اي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله
وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود اطباق كل واحد
منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله تعالى كرتين والمراد في الكل التكثير والتكرير

فاقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورث السيادة كابرا
عن كابر اى كابرا متجاوزا فى الفضل عن كابر آخر وقال بعضهم اى بعد كابر والاولى
ابقاء الحروف على معناها ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت فى حسب عنى ولا انت ديانى
فتخزونى ضمن فى افضلت معنى تجاوزت فى الفضل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى
اى الهوى والاولى ابقاؤها على معناها والجار والمجرور صفة للمصدر اى نطقا صادرا عن الهوى وعن
فى مثل تغيير السببية كما فى قولك قلت هذا عن علم وقوله تصد وتبدى عن اسيل
ضمن فى تبدى معنى تكشف اى تكشف الغطاء عن عجم اسيل قوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة
نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه
او على ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن يلزمه
وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما تعالى عن استعلاء شئ عليه ولكنه اذا صار الشئ مشهورا
فى الاستعمال فى شئ لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل
ثقلك عليه ومنه توكلت على الله واما قوله اذا رضيت على بنو قشير فلحمد رضيت على
تحملت وقوله رغبتى اليها وحملا عليها اى على منافيها كانه ملك مذاقها وتسلط عليه
ثم تبعه وقولهم فلان على جلالته يقول كذا اى مع جلالته كان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب
لمركوبه من قولهم ركبته الديون اى لزمته ومنه سر على اسم الله اى ملتزما به فكانه مركب
يحملك الى مقصدك ومررت عليه يفيد ان مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف مررت
به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اى ليس فيه زائدة بل الكلام
على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور
الراجع الى الموصول كما مر فى باب الموصولات فقدم على ما سبق من يتكل فصار حذف الضمير
لاتصاله بيتكل صريحا قوله وقد يكونان اى عن وعلى اسمين فلا يستعملان الا مجرورين
بمن وانما تعين ان اسميتها لان الجر من خواص الاسماء قال يصف قطاة غدت من عليه
بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل وقال فلقد ارانى للرماح دريئة من عن يمينى
مرة وامامى فبنيا اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبتهما لهما معنى فتلزم عن الاضافة
ومعناه جانب بخلاف على قال بانت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز
الفلا اى من فوق قوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة فى نحو جاء الذى كزيد
نحو مثل الذى فى الدار فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف اى الذى هو
كزيد اى مثل زيد قلت قد تقدم فى باب الموصولات ان حذف المبتدأ فى صلة غير اى اذا
لم تطل فى غاية القلة واستعمال نحو الذى كزيد شايع كثير ويتعين اسميتها اذا انجرت
كما فى قوله يضحكن عن كالبرد المنهم واذا ارتفعت كما فى قوله أتنتهون

عن بمعنى بعد

الكاف للتشبيه

ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم
باسميتها الا عند الضرورة اما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولى ويكون
ايضا زائدة اذا لم يلتبس بالاصلية كما فى قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اى فيها
المقق اى الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شئ او دخول مثل عليه
كقوله فاصبحوا مثل كعصف مأكول اذ الغرض انه لا يشبه بالشبه فلا بد من زيادة
احدى اداتى التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف
فى الاغلب والحكم بزيادة الحرف اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات
ككما يؤثفين فاما ان يكون من باب التوكيد فهما اما اسمان او حرفان كقوله وكلا بما بهم
ابدا دوا واما ان يكون احدهما زائدة فيكون تلك الزائدة حرفا اذ زيادة الحرف اولى
فيكون اما الاولى نحو مثل قوله ليس كمثله شئ واما الثانية فهو مثل مثل كعصف ويجوز ان
ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زائد فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور
من اسم مجرور فكيف حكمت بزيادة الكاف فى مثل كعصف قلت لا يمتنع منع الاسم
عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان علة الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل
مضافا الى مقدر مدلول عليه بكعصف الظاهر كما قلنا فى يا تيم تيم عدى فعلى هذا
لا يكون الكاف زائدة كانه قال مثل عصف كعصف ويجوز فى قوله تعالى ليس كمثله شئ
ان لا نحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس
لاخى زيد اخ اعنى نفى الشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم واخو زيد
ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخى زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفى
الملزوم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا ههنا نفيت
ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف
لا تدخل المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخل لادى الى اجتماع الكافين اذا اتصلت بالخطاب
نظرها المبنى فى الكل وقد تدخل فى الشعر على المنصوب المنفصل قال فاجمل واحسن فى اسيرك
انه ضعيف ولم يأسر كاياك آسر وهو من باب اقامة بعض الضماير مقام بعض وعلى المجرور
قال فلا ارى بعلا ولا حلائلا كهو ولا كهن الا حاظلا وقال وام اوعال كها او اقربا
وقد يدخل فى السعة على المرفوع نحو انا كانت ويجئ ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلث معان
احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد قال الله
اجعل لنا الها كما لهم آلهة فلا يقتضى الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب
ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة لما ذكرنا لان تفضى بالفعل
القاصر عن المفعول به والمفعول به لا بد له من فعل او معناه ومعنى كن كما انت كن فى المستقبل

لفظة كما لها ثلث معان

الحروف المشبهة بالفعل إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ لها صدر الكلام سوى أنّ فهي بعكسها ويلحقها ما فيلغى على الأفصح وتدخل حينئذ على الأفعال
متن

كما انت كائن الآن فانت مبتدأ محذوف الخبر فانك تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الآن ومنه قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونون يولى عليكم شبه التولية المكروهة بكونهم المكروه اي بحالتهم المكروهة وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انتظرني كما آتيك اي لعلي آتيك قال رؤبة لا تشتم الناس كما لا تشتم فيكون قد تغير معنى الكلم بالتركيب وذلك كما جاء لما بمعنى ربما قال واني لمما اضرب الكبش ضربة على راسه يلقي اللسان من الفم اي ربما وتقول اني لما افعل اي ربما وقال بعضهم ان ربما جاء ايضا بمعنى ربما نحو اني مما افعل اي ربما وثالثها ان تكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو دخل كما سلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفية نصب المضارع بعد كما بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذفت الياء تخفيفا ولم يدفعوا الرفع ولم يثبت البصرية لا افادة كما للتعليل ولا نصب الفعل بعده واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفية لا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصرية ينشدونه على الافراد نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم اي لعلك وقد يكون ما بعد الكاف مصدرية ايضا نحو كما تدين تدان وافعل كما تفعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني نحو كن كما انت وكما تكونون يولى عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع من القسم الاول اي يكون ما كافة واما ما التي بعد رب فمن قال ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا كما ذكرنا في كما وتبقى رب لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة ايضا له عن طلب المضاف اليه وما التي بعد قل وكثر وطال اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زائدة ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدأ قوله ومدخولها الى آخر الباب قد مضى في شرح مستوفى واعلم انه اذا امكن في كل حرف يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى او زيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني الذي يستقيم به الكلام فهو الاولى بل الواجب فلا نقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا ولا الحكم بزيادة في في قوله يجرح في عراقيبها نصلي بل يضمن يجرح معنى يؤثر بالجرح وقد مضى كثير من ذلك في اماكنه قوله الحروف الى الافعال سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لانها تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه التام المتصرف المتعدي وايضا ما الحجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الافعال معنى كما يجيء ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا واما فتح اواخرها فان لم نقل انها لمشابهتها الافعال بل قلنا هي

عمالكم اعمالكم

كاف القران

نصب المضارع بعد كما

كما تدين تدان

مطلب
الحكم على التضمين اولى من اخراج حرف عن اصله الى الحكم بزيادته بل واجب

يجرح في عراقيبها نصلي

لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والياء في ليت فهي جهة اخرى بها تشابه الماضي فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها لمشابهة الفعل فلا تشابه بسببها الافعال لانها تكون اذن سبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذلك نون الوقاية ان قلنا انها لحفظ فتحها فقط كما تحفظ سكون من وعن فهي من جهات المشابهة وان قلنا هي لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا لما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي اصلها من اول الامر وتنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وهاتان العلتان ثابتتان في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها معنى لمطلق الفعل من حيث ان في ان وان معنى حققت والكدت وفي كان معنى شبهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان صفة مشتقة نحو كانك قائم لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه والاولى ان يقال هي للتشبيه ايضا كذا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالآخر الا انه لما اقام الوصف مقام الموصوف المقدر فلهذا تقول كاني اعمى وكانك عشي والاصل كاني رجل اعمى وكانك رجل عشي وقيل هي للتحقيق في نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالآخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى تبقى كان للتشبيه اي كان الدنيا لم تكن والاولى ان نقول تبقى كان على معنى التشبيه ولا نحكم بزيادة شيء ونقول التقدير كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الا ترى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الجمل اذا كانت اخبارا لهذه الحروف وفي لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجيء وفي ليت معنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو استعمال التمني في الممكن والمحال واختصاص الترجي بالممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله اولا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء

مشابهتها

وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف

اي تبصر بها من قوله تبصر عن خبث والجملة بعد المجرور حال اي كانك تبصر بالدنيا

محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطرب كلامهم في لعل الواقعة في كلام تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى فقال قطرب وابو علي معناها التعليل بمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله آمنت بالذي آمنت به بنوا اسرائيل فتوبة لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء او الاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما ذلك لان الاصل ان لا يخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل على ان نرجو ونشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت في كلام تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك وقيل ان لعل تجيء للاستفهام تقول لعل زيدا قايم اي هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبر لا التبرية ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتداء والخبر معا لطلبها لهما معا وجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قايما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فنصبت الجزئين كما ذكرنا في علمت نصب افعال القلوب لهما سواء ومن ثم جاء ليت ان زيدا قايم كما جاء علمت ان زيدا قايم فهو عنده كافعال القلوب في العمل سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبى رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحالية وعامل خبر ليت المحذوف اي يا ليت ايام الصبى ترجع رواجع والكسائي يقدر كان اي ليت ايام الصبى كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يطرد ان الا فيما اشتهر استعمالها فيه فيكون الشهرة دليلا عليها كما في قولهم ان خيرا فخير وجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا كما رووا عنه عليه الصلوة والسلام ان قعر جهنم لسبعين خريفا وانشدوا كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك لان اسم كان مشبه وخبره مشبه به فهما مفعولان لشبهت الاول مفعول بلا جار والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال للممدوح الصواب تحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة فنقول ذلك متضمن معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا يصل لهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلالة كون مضمونها مفعول فعل تضمنه ليت واما نحو قوله يا ليت انى وسبيعا في غنم والخرج منها فوق كراز اجم فان مع اسمها وخبرها مغنية عن المفعولين لانها مفعول تمنيت وينبغي على مذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قايم من تقدير المفعول الثاني ان يقدر ايضا ههنا خبر ليت والاعتراض كالاعتراض واجاز الاخفش قياس لعل في نحو ان

ان المفتوحة بعدها على ليت نحو لعل ان زيدا قايم ولم يثبت واما نصب باقي اخوات ليت للجزئين فممنوع والمروي ان قعر جهنم لسبعين خريفا واما قوله كان اذنيه البيت فقد ذكرنا انه خطئ فيه قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتحضيض وغير ذلك واما لا ولم ولن فقدم معمول المنصوب على شريطة التفسير عليها لجواز توسطها وحروف التنبيه والاستفهام والتحضيض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر اجراء لها مجرى ساير الافعال وانما لزمت الحروف المذكورة الصدر لما ذكرنا وكل واحدة من هذه الاحرف تدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير للمعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تاويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتداء والمضاف اليه ولا يتصدر وان كانت في مقام المبتداء الذي حقه التصدر لما ذكرنا في باب المبتداء فليت ولعل وكان وان المفتوحة لا تدخل على مبتداء في خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما لطلب مضمون الخبر فلا يتوصل الى ذلك المضمون طلب آخر اذ لا يجتمع عندهم طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهو اما ذات مذكورة شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او متعددة قامت مقام صفتها نحو كانك قايم وكانك قمت او تقوم او عندك او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم الاستفهام فقط فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقديمه عليها فتسقط اذن عن مرتبة التصدر الواجب لها والصفة القايمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون الا جزئية لان النعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط واما ان المفتوحة فلان وضعها لتكون مع جزئيها في تاويل المصدر والمصدر لا طلب فيه فتجتنب بهذا ان ان في نحو قوله امرته ان قم لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجاز سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب لما مر كما ان اما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى مانعا من وقوعها خبرا لهما كما في خبر المبتداء وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانك لا مرحبا بك وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا لكن عمرا لا تضربه وقال ولو اردت لقالت وهي صادقة ان الرياضة لا تنصبك للشيب قوله ويلحقها ما فتلغى على الافصح اذا كانت دخلت ما على ليت جاز ان تعمل وتلغى وروي قوله قالت الا ليتما هذا الحمام

فإن لا تغير معنى الجملة وأن مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول والموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضافا اليه وقالوا لولا انك بالفتح لانه مبتدأ ولو انك لانه فاعل فان جاز التقديران جاز الامران مثل من يكرمني فاني اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة

لنا الى حمامتنا او نصفه فقد رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها تخرج بها عن الاختصاص بالجملة فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في ما الحجازية فاذا اعملت فما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زايدة حرفية كما في قوله تعالى فبما رحمة وروى ابو الحسن وحده في انما وانما الاعمال والالغاء والاعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التوكيد تقوية الثابت لا معنى اخر متجدد وعدم سماع الاعمال في لعلما وكانما ولكنما وقياس الاعمال على ليتما سائغ عند الكسائي واكثر النحاة اذ لا فرق بينها وبين ليتما واذا سمع في انما ضعف معنى الفعل فيهما فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وتركل الاختصاص بسبب ما وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان الى النفي قوله فان لا تغير معنى الجملة اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة فان موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر ويكون خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قايم بلغني قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك فان ياء النسب اذا لحقت اخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الزوجية والضاربية والمضروبية وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر اي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اي مبتدأ بها سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قايم او كان في وسط كلام اذا كان ابتداء كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدم ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرتها بعد القول مع الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال الله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء وكذا في جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو بالله انك قايم وقد تفتح في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك لتاويلهم لها بالمفرد اي اقسمت بالله على قيامك وفيه نظر اذ لا يقع المفرد الصريح جواب القسم وتكسر ايضا اذا كانت حالا نحو لقيتك وانك راكب قال الله تعالى وما ارسلنا من قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون لانه للجملة تقع حالا ولا دليل على كونها بتاويل المفرد كما مر فان قلت فافتحها لتكون بتاويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا اذا كانت في موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قايم وكان عمرو انه قايم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ في تاويل المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثا جاز فتحها في الخبر نحو عملي انك قايم

وتكسر اذ دخلت في خبره مبتداء في خبره لام الابتداء ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتداء خلافا للكوفيين في المعنى

وتكسر ايضا اذا دخلت في خبر مبتدا في خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى قوله وفتحت فاعلة نحو بلغني انك قايم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قايم اي علمت قيامك وكذا المبتداء نحو عندي انك قايم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قايم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قايم قوله وقالوا لولا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لولا يدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها لا تجوز اظهار جزئيها كما تقدم في باب المبتداء بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحناها ليكون ان مع جزئيها في موضع المبتداء والخبر محذوف واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا في باب المبتداء ففتح ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعني ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز ففتحناها لتكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل وفيه في حروف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قايم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية ويندر دخولها على الاسمية كما تجي فالتقدير ما ثبت ان زيدا قايم كما في لو انك ثبت سواء قوله فان جاز التقديران اي تقدير الجملة والمصدر المفرد جاز الامران اي فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في حيزها مبتدا محذوف الخبر اي فاكرامي اياه ثابت وكذا اذا المفاجاة كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد قفاه اي لئيم في صفعان واللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر بما حولها كقولك حيث مذاكيره فالكسر على تاويل اذا هو عبد القفا والفتح على تاويل فاذا عبوديته فقفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قولك هذا وذاك تقريرا للكلام السابق قال الله تعالى ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين خبر مبتدا محذوف وان عطف على الجزء الاول ذلكم والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها وقال اني اذا خضبت نار عمو بكت اكفي يا رفع تلك را فغا نافلك ذاك واني على جاري لذو حلة اخنو عليه عا يحيى على الجاد فهو مثل قوله ذلك وموعا قب الاية فالجملة القسمية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا وليت نحو اول قولي او اول كلامي فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى الفاعل وليس بمعنى المقول والتقدير اول قولي اي قوالي حمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي اول مقولاتي فلم يجمع مع انه بمعنى المفعول مراعاة لاصله

المصدر و المعنى اول مقولاتي هذا المقول وهو اني أحمد الله فيكون قد قال كلاما أوله
إني أحمد الله ثم أخبر عن ذلك كما تقول اول السورة بسم الله الرحمن
الرحيم وقال صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله
ولا يكون قوله اني أحمد الله معمولا للفظ قولي كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول
فهو كقولك مضروبي زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمولا لمضروبي وقال ابو علي
قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدأ محذوف
اي اول قولي ونطقي بهذا الكلام ثابت ورده المصنف أحسن رد وذلك ان افعل
التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون لنطقي بهذا الكلام اول ووسط وآخر والجزء
الاول باعتبار كلماته الثلث تلفظي بلفظ اني وباعتبار الحروف تلفظي
بهمزة اني فيكون المعنى اذا صرحنا تلفظي باني او بهمزة اني ثابت وهو
خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلم ويجوز الوجهان بعد أما فان فتحت فأما بمعنى
حقا تقول أحقا انك قايم فان فاعلا اي حق ذلك حقا او نقول حقا في معنى الظرف فك
أفي حق قوله فتكون ان اما فاعلا او مبتدأ كما مر في المبتدأ قال أحقا ان أخطلكم
هجاني ودليل كونه مذهب الظرف أفي حق مواساتي أخاكم بمالي ثم يظلمني السريس
فهو كقوله أحقا بني ابناء سلمى بن جندل السبت وان كسرت فأما حرف استفتاح كألا تقول أما
انك قايم كما قال تعالى ألا ان عادا كفروا ربهم وتقول أما والله انه ذاهب بالفتح اي
اي أفي حق والله انه ذاهب اي ذهابه وأما والله انه ذاهب كما قلت الا انه والله ذاهب
وحتى ان كانت ابتدائية وجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت
امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان
جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو لقيتك مذ زيد قايم ومذ قيام زيد دفعا وجاز لان
الجملة بعدهما مضاف اليها كما مر في الظروف المبنية فهي في تقدير المفرد الا يرى ان ريث
وآية مضافان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجز ان بعدها الا مفتوحة كما
مر في الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح قال الله تعالى لا جرم ان لهم النار
فلا اما مؤكدة للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل او زايدة كما في لا اقسم لان
في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل قال سيبويه معنى جرم حق فان
فاعله واستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا
برفع فزارة وان يغضبوا بدل اشتمال منها اي حق غضب فزارة بعدها وقال الفراء
بل الرواية جرمت فزارة بالنصب اي جرمت لهم الغضب جرمت لهم الغضب
كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم اي لا يحملنكم ويحمله فسر بعضهم الآية اي جرم كفرهم

كسرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال الفراء هي اي لا جرم كلمة كانت
في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب لا جرم والفعل والفعل يشتركان
في المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع لا قطع من هذا كما ان
لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذي
فيها فلذلك تجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لآتينك ولا جرم لقد احسنت
ولا جرم انك قايم فمن فتح فللنظر الى اصل لا جرم كما تقول لا بد ان تفعل كذا اي من
ان تفعل ومن انك تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض في لا جرم وحكى الكوفيون
فيها عن العرب وجوها من التغيير لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم بزيادة ذا
ولا ذا جر بغير ميم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زايدة وعن بدل من
كما في قوله أعن ترسمت من خرقاء منزلة وتقول شد ما انك ذاهب وعز ما انك
قايم بالفتح فشد وعز فعلان مكفوفان بما كقلما وطالما وهما بمعنى حقا فمعنى شد
ما انك قايم حقا انك قايم اي حق الا ان في لا تدخل على شد وعز لكونهما في الاصل
فعلين ويجوز ان يكون ما اسما موقعة تامة كما هو مذهب سيبويه في نعما صنيعك وبئسما عملك
وقد ذكرنا ان الجميع باب فعل يجوز استعماله استعمال نعم وبئس ونقول زيد
فاسق كما ان عمرا فاسق وليس ما ههنا كافة كما كانت في زيد صديقي كما عمرو اخي ولو
كانت كافة لوجب كسر ان ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زايدة وان مجرورة
بالكاف ودليل زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك ههنا لكنهم التزموا
الكاف في هذه الزيادة كراهة ان يجي لفظها مثل كانه ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا
صالح اي هذا صحيح كصحة ذاك وتقول اما انك ذاهب وجهد رأيي انك قايم بالفتح
لا غير لان المعنى حقه جهد رأيي واذا جئت بأما فعلت اما حقا فانك ذاهب
وأما جهد رأيي فانك قايم فالكسر وهو الوجه لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرف خبرين
لان كما كنت مضطرا اليه من دون اما وذلك لان معمولها في خبر ان يتقدم عليها مع اما لما
يجي في حروف الشرط نحو أما يوم الجمعة فانك ساير واما زيدا فانك ضارب ولا يتقدم عليها من
دون اما فاضطرت الى الفتح ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز
اما في رأيي فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار
فانك قايم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار واما ان اردت ان
في الدار هذا الحدث فانه يجب الفتح والتعريف المذكور على الفتح في مواضع المفردات
والكسر في مظان الجمل اولى من تعريف ان على كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر
وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم

كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ولا يتعين الكسر فيه وايضا ما بعد اذا المفاجاة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله ولذلك جاز العطف الى اخره يعني ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فايدتها التاكيد فقط فجاز العطف في محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه تختلف عباراتهم في ذلك يقول بعضهم كما قال المصنف يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظر الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا دخول فبقي على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فان زيدا كاللاحق لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو زيد وحده لا الاسم مع الحرف فكذا ينبغي الامر مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدا اي مجردا عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبرت النصب ويشكل عليهم بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتداه والمبتدا هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا قوله لفظا او حكما راجعا الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو فان ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان المعنى علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما ان ان المكسورة في جزئيها بتقدير اسمين اي المبتدا والخبر فحكم المفتوحة بعد فعل القلب حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيزها مقام اسمين وفيما قال المصنف مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير اسمين نقول ان ذينك الاسمين بتقدير علمت زيدا قايما وعلمت زيدا قايما بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد هذا ان الحق ان ان مع ما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي ذانك الاسمان المنصوبان مؤولان به وانما دعا المصنف الى هذا التكليف انه راى سيبويه مستشهدا على العطف على محل اسم المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام وكذا استشهد بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب بحكم المكسورة لما صح منه الاستدلال

المذكور

وحكي ابن عصفور انه لا يجوز عند المحققين من اهل البصرة ... عطف النسق ... الا النصب ...

المذكور وبعض النحاة لما راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع نحو بلغني ان زيدا قايم وعمرو والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه قالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تاويل اسم مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر الى سعيد صحيح فنقول قوله ورسوله عطف على الضمير في برئ وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور مقام التاكيد او نقول رسوله مبتدا خبره محذوف اي ورسوله كذلك والواو اعتراضية لا عاطفة ونقول في قوله والا فاعلموا البيت ان ما بقينا في شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم ولا انني بالمشي في القيد اخرق بعد قوله فلا تحسبوا اني تخشعت بعدكم لشيء ولا اني من الموت افرق لان قوله ولا انني بالمشي في القيد اخرق عطف على اني تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم جملة اعتراضية لكان لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو روي ولا انني بالمشي بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا ممن يزدهيه مستانفا ولا مكررة وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم ان بالرفع لكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلتها يعني في جواز العطف المذكور وتفارقها في ان اللام لا تدخل على ما في حيزها دون ان كما يجي وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتداء بعدها لم يزل لان الاستدراك راجع الى ما قبلها لا الى ما بعدها فهو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرا قام حفظت فيه عدم القيام عما توهمهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدا ومنع غيره لخروجه عن معنى الابتداء معا او دخلت فيه الحروف من المعاني والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج في قوله تعالى علام الغيوب في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل رفعه وجوها اخر ولم يذكروا البدل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما شمايلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبه بليس نحو لا غلام وجارية الا الا اذا ... ولا يحمل على المحل عند البصريين الا عند الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قايمان واجازه الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر

المبتدأ عند جمهورهم الابتدائية وفي خبر ان ان فيكون قايمان خبرًا عن زيد وعمرو معًا
فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في رفعه ولحوًا فيه وكلا يجوز لان عوامل النحو عندهم
كالمؤثر الحقيقي كما ذكرناه في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزى لا يصدر عن مؤثرين
مستقلين في التأثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغني بكل واحد منهما عن الآخر
فيلزم من احتياجه اليهما معًا استغناؤه عنهما ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدًا
وهندٌ قايم وخارجة بات الفساد الذي ذكروا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب
اللف كقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واذا
قدمت الخبر على العطف فاما ان تاتي للمعطوف بالخبر ظاهرًا نحو ان زيدًا قايم وعمرو كذلك
او تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدًا قايم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من
باب عطف المفرد لان قايم لا يكون خبرًا عن الاسمين واما اجاز الكسائي نحو ان
زيدًا وعمرو قايمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدا لان ان
واخواتها لا تعمل عند الكوفيين في الخبر فالعامل في خبر ان اسمها لان المبتدا والخبر
مترافعان عنده فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والفرا بين بين توسط مذهبي سيبويه والكسائي
فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوز مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم لكونه
مبنيًا او معربًا مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل الاسم نحو انك وزيد قايمان وان الفتى
وعمرو قاعدان والا فلا لانه لا ينكره الظاهر كما ينكر مع ظهور الاعراب في المعطوف وذلك
لان خبرًا واحدًا عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبدع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع
ولا يلزم ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي
اما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن فقيل ان الواو
في والصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدا محذوف الخبر اي والصابئون كذلك لسد خبر
ان مسده ودلالته عليه كما في باب نعم على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة
رحله فاني وقيار بها لغريب اي اني وقيار كذلك بها لغريب وفي ... سيبويه قبل الخبر فيه توكيد
اسم ان المبني وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان
خبر عنهما بلا شك وشذ ذلك وجوزه بعض النحويين بناء ... الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف
على اول مفعولي ظن واخواته ان خفي اعراب الثاني نحو ظننت غلامك زايرك وعمرو وليس
بشي لان ظن عامل قوي لا تأثير في الاسمين اللذين بعده بان صار بعضهما مفعولا به واذا
منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح واما اشترط
خفاء اعراب الثاني لئلا يكون المفعول الثاني الظاهر كاسم ان وخبرها فيتقل الشناعة قيل خلافا
للمبرد والكسائي في الظاهر ان هذا مذهب الفراء والا فالاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في الكتب

النحو نحو لكن ولكن كذلك اي في احكام الحمل على المحل ولذلك دخلت اللام اي ولاجل كون المكسورة
مع جزئيها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكور
في التأكيد والتحقيق وهي كلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها
عاملة والعامل حري بالتقدم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل ودعوا
في تاخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والآخر انها لما سقطت
عن مرتبتها وهي صدر الكلام اي المبتدا او الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما في جواب القسم
نحو لزيد قايم ولقايم زيد ولطعامك زيدًا كل لا تدخل بعد التأخير الا على احد الثلثة نحو ان من الشعر
لحكمة وان زيدًا لقايم وان زيدًا لفي الدار قايم ولا تدخل على متعلق الخبر المتأخر عن الخبر فلا يقال
ان زيدًا قايم لفي الدار لئلا يتجنس حقها كل التجنس بتاخيرها عن حقها صدر الكلام عن جزئي الكلام
اللذين هما عمدتان وانما تدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى
او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدًا قايم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان
حقه من التصدر وقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب
قسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفته وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن
ماضيا مجردًا عن قد فلا يجوز ان زيدًا لقام كما لا يجوز ان زيدًا ليقوم بل تقول ان زيدًا لقد قام
كما مضى في شرح جواب القسم ويجوز في نعم وبئس نحو ان زيدًا لنعم الرجل كما مر هناك
واذا كان الخبر مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام عليه نحو ان زيدًا لسوف
يقوم خلافا للكوفيين كما مر في باب المضارع ولا يدخل هذه اللام في حروف النفي كما مر في جواب
القسم ولا في حروف الشرط فلا تقول ان زيدًا لان ضربته يضرب بكر ولا على اسم فيه معنى الشرط
لان اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر فتنافرا ولا تدخل على جواب الشرط فلا تقول ان
زيدًا من يضربه لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس هو الخبر بل هو مع الشرط واجازه ابن
الانباري ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لو ضيعته
لان اصلها لام الابتداء فلا تدخل الا على ما يجب تدخل عليه وقد ذكرنا مواضعها واجاز
الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر واذا وقعت الاسمية خبر ان فالوجه دخولها على الجزء الاول
نحو ان زيدًا لابوه قايم وقد حكى ان زيدًا وجهه لحسن وهو مثال دخولها على جواب الشرط الواقع
موقع الخبر وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن التصدر ان لا تتأخر عن الاسم وعن اول
اجزاء الخبر واذا اردت دخولها في خبر ان الذي فيه اوله لام القسم وجب الفصل بينهما
لكراهة اجتماع اللامين قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بينهما بما الزايدة كما
قلنا في قولك زيد صديق كما ان عمرا اخر وانما تدخل على معمول الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا
مجردا عن قد نحو ان زيدًا لطعامك آكل وان لبكر واثق ولا تقول ان زيدًا لفي الدار قام كما ذكرنا

في جواب القسم واجازه الاخفش وقد تدخل على ضمير الفصل المذكورة
وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى انك لانت الحليم وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها
دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدا لارتفاع ما بعده
وقد تكون اللام في الخبر وفي متعلقه المتقدم عليه نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل
منع منه المبرد واجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدا المؤخر
مجردا من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه وقدر بعضهم لهي عجوز لتكون
في التقدير داخلة في المبتدا كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم
ليأكلون الطعام وكذا قرئ في الشواذ وان الله لسميع عليم بالفتح كما جاء في الخبر
معمولا لاضحى كاضحى زيد لمنطلقا ولامسى قال ساروا هجا لا فقالوا كيف اصبح قال
الذي سألوا امسى لمجهودا وكذا زال قال وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم
المقصى بكل مكان وكما نحو ما زيد لقائما وقوله واعلم انك تسليما وتركا للا
متشابهان ولا سواء ودخولها على كان ولولا قال فلولا القوم لكان لم يبكن فاليوم
ابكي ومتى لم يبكني وقال لكولا قاسم ويدا بسيد لقد جرت عليك يد غشوم واعلم
ان اصل شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا وبان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف
الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قايم واما قوله تعالى نشهد انك لرسوله فنشهد محمول على
نعلم لان الشهادة تكون عن علم وشهد معلق كعلمت في نحو علمت لزيد قايم الا ان شهد
لا ينصب المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قايما وعلمت يجرى مجرى القسم
على ضعف فتقول اذن علمت ان زيدا قايم بكسر ان وكذا شهدت تقول في الشعر اشهد انك
ذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا قد يجرى اشهد لقد لا يتم كانه قيل والله لقد انتم
وكذا شهدت لا خرجن قال ولقد علمت لتاتين منيتي وقد يقال ظننت
لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراؤها مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلق
بعدها ضعيف كعلمت زيد قايم وشهدت زيد فاضل وكقوله اني وجدت ملاك الشيمة
الادب والدليل على جواز اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم
اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ففي قولك شهدت ان زيدا لقايم واشهد لزيد
قايم يجوز ان يكون معلقا كظننت لزيد قايم ويجوز ان يكون مجرى مجرى القسم واللام
جوابه ولا يجوز اجراء شهدت مع الباء مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا لقايم لان حرف الجر
لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك لقايم لعطفك الجملة على المفرد واعلم ان العرب
من تقول لهنك لرجل صدق قال لهنا لمقضي علينا التهاجر وقال
لهني لاشقى الناس ان كنت غارما وقد يحذف اللام وهو قليل قال الا يا

الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم وفيه ثلثة مذاهب احدها
مذهب سيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كاياك وهياك فلما غيرت صورة
ان بقلب همزتها هاء جاز معه اللام اياها بعد الامتناع والثاني قول الفراء وهو ان اصله
والله انك كما روى عن ابي ادهم الكلابي له ربي لبيلا قول ذلك بقصر اللام ثم حذف
حرف الجر كما يقال الله لافعلن وحذفت لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك اي لله ابوك
ثم حذفت الف فعال كما يحذف من الممدود اذا قصر كما يقال الحصاد والحصد قال
الا لا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذفت همزة انك وفيها قال تكلفات والثالث
ما حكى المفضل بن سلمة ان اصله لله انك واللام للقسم فعلى هذا ما علم في مذهب الفراء
وقول الفراء اقرب من هذا لانه يقال لهنك لقايم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا
ليضربن بنون التاكيد وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر
اي والله ليضربن ووالله لقايم وانما جاز حذف قد في الماضي مع لام جواب القسم دون
لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك
جملتين في حكم واحدة الا يرى الى تخفيفا تامن ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايم الله
وجواز حذف الجار في الله لافعلن ولا يجئ لام الابتداء من جملة الحروف الستة الا بعد ان
المكسورة ولحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد
قالوا انما ذلك لانها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع
واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا تجامع المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها
عن مرتبتها من الصدر لكن جاز مجامعتها لها لشدة تناسبهما لكونهما بمعنى واحد فاغتفر
لذلك سقوطها عن مرتبتها وما انشدوه فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس
لعجوز شهربه واما ان يكون في الاصل لكن انني فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خففت
لكنا هو الله انا فانا بحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان المكسورة ترادف
نعم كما يجئ في حروف التصديق فلا تعمل وترادف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها
مع جزئيها اسما مفردا يقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة
اجتماعهما نحو ان عندي انك قايم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا في البواقي وان مع
ما في حيزها بدل الاشتمال من احدى في قوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها
لكم ومن كم اهلكنا في قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم
لا يرجعون واما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون
فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لتاكيد الاولى لما تراخى ما بينهما وبين
الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولي لا تحسبن في قوله تعالى لا تحسبن الذين

وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدرا فيه خلل في الحمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويميزها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي

يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
ومثله قوله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون وهذا قول الجرمي وهو الحق وقال المبرد
انكم مخرجون مبتدا خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اي انكم وقت موتكم اخراجكم
وجوا ووقوع ان المكسورة خبر الاحرف الستة كقوله ان الخليفة ان الله سربله
وقوله لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها بكسر الثانية وروي
بالفتح على ان يكون تكريرا لانني الاولى كما قلنا في الاية قوله وتخفف المكسورة الى اخره
اذا خففت بطل اختصاصها بالاسماء فيغلب الالغاء قال الله تعالى في الاعمال وان كلا
لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا تجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والاية رد عليهم قال
المصنف وتلزمها اللام مع التخفيف سواء اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق
بين المخففة والنافية واما مع الاعمال فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم
قالوا مع المعملة لا تلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان
خيف التباس بالنافية فعلى قوله تلزم ان كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا واما ان
دخلت على الافعال لزمت اللام وقولهم امجزاك الله خيرا لم يدخل فيها اللام لان
الدعاء لا يرد بالنافية فاذا دخلت المخففة على الفعل لزم عند البصريين كونه من نواسخ الابتداء
حتى لا يخرج ان عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون جواز دخولها على الافعال قياسا
كقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك لنفسك
وان تشينك لهيه وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة فذهب ابو علي
واتباعه انها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء
لوجب التعليق في ان علمت لزيدا قائما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء في نحو ان
قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم
ان علمت لزيدا قائما ان التعليق واجب لو دخلت على اول مفعولي افعال القلوب
لكنها لا تدخل بعد الافعال النواسخ الا على الجزء الاخير وهو الخبر وتدخل مع المعملة
اما على المبتدا المؤخر او الخبر او القائم مقامه وفي الامثلة الواردة في التنزيل لا تدخل
الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين
وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب الاول
لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء قال الله تعالى وان
يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كادوا ليستفزونك واما قوله ان قتلت
لمسلما وان تزينك لنفسك فشاذ وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال
فجعلها في الاسماء المخففة واما في الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسم

بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفي راجع الى الفعل
وغيره من الكوفيين قالوا انها نافية مطلقا دخلت في الفعل او في الاسم واللام
بمعنى الا وقال البصريون لو كانت اللام بمعنى الا لجاز جاءني القوم لزيدا اي الا زيدا ولا
يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشياء ببعض المواقع كاختصاص لما بالاستثناء
بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز
ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك في باب الضماير قوله وتخفف فتعمل
في ضمير شان مقدرا قد مر ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة
اعمالها في المضمر في السعة نحو اظن انك قايم واحسب انه قايم وهذه رواية شاذة
غير معروفة واما في الضرورة فتعمل في المضمر فقط قال فلو انك في يوم الرخاء سالتني
فراقك لم ابخل وانت صديق وقال بانك ربيع وغيث مريع وقدما تكون هناك
الثمال الاطولا ويلزمها مع الفعل الى اخره قد مضى شرحه في نواصب الفعل المضارع واذا
دخلت على الاسمية فقد يكون الجملة مجردة كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد
يكون مصدره بلا نحو علمت ان لا شيء لك او باداة الشرط نحو علمت ان من يضرب اضربه
او برب نحو علمت ان رب خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم علام لي قوله
كان الى اخرها في كان قولان قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل ومذهب الخليل
ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت اداة التشبيه ليتوخى من اول الامر
بقصد التشبيه فوجب فتح ان المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على
لفظ المفردات ففتحت لفظا وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتح حرفا مصدريا
فصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت في محل جرات
لصيرورتها جزء الحرف كما ذكرنا في كاف كذا وكاي ولا يقتضي ما يتعلق به كما كانت
يقتضيه حين كانت في محل الجر لانها خرجت بالجزئية عن كونها جارة واذا خففت
كان فالافصح الغاؤها وقد جاء كان وريديه رشاء خلب وقال وصدر مشرق
النحر كان ثدييه حقان واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم
كما في ان المخففة ويجوز ان يقال ان ذلك غير مقدر بعدها لعدم الداعي اليه كما كان في ان
المخففة لكن لما لزم الفعلية التي تليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض قوي اضمار
الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزوم حرف العوض عن الفعلية بعدها يقوي كونها
مركبة من الكاف وان ويجيء بعدها اسمية كقوله عبات له رمحا طويلا والة كان قبس
يعلى بها حين تشرع وفعلية كقوله تعالى كان لم تغن بالامس وقوله عليه السلام
في نهج البلاغة كانا قد وردت الاظعان وقوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل

برجالنا وكأنْ قدِ ای وكأنْ قد زالت بها وان جاء بعدها مفرد كقوله تمشي بها الدرماء تسحب قصبها كأنْ بطنُ حبلى ذاتُ اونين مُتئم فالمحذوف غير ضمير الشان اى كأنّ بطنها بطنُ حبلى وقوله ويوما توافينا بوجهٍ مقسّمٍ كأنْ ظبيةٌ تعطو الى ناضرِ السَّلم برفع ظبية يجوز ان يكون ظبيةٌ تعطو اسمه وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كأنّ محذوف اى كأنها ظبية ويروى كأنْ ظبيةً بالنصب على اعمال كأن ويروى بجرها على انّ انْ زايدة اى كظبيةٍ قوله ولكنّ هى عند البصريين مفردة وقال الكوفيون مركبة من لا وانّ المكسورة المصدّرة بالكاف الزايدة واصله لا كانّ فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا تفيد انّ ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وانّ تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيه قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب قوله متغايرين معنى اى فى النفى والاثبات والمقصود التغاير المعنوى واللفظى قد يكون نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلّم اى ولكن الله لم يُرِكهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفى تنافيهما بوجه ما قال الله تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكنّ اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللايق به ان يشكر المفضل ومثله كثير واذا خففت الغيت والاخفش ويونس اجازا اعمالها مخففة ولا اعرف له شاهدا وتجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة وتجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء فى الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال فلست بآتيه ولا استطيعه ولاكِ اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل قوله وليت للتمنى الى آخره فامض شرحه قوله ولعل للترجى فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعلّ وعلّ وجاء لعنّ بعين غير معجمة واخرها نون وجاء رعنّ ورغنّ بجعل الراء مقام اللام ولأنّ وانّ ولعاء بالمد قال لعاءَ الله فضّلكم علينا بشىء انّ امّكم شريمُ وقد يقال لعلّت كربّت وعقيل يجرون بلعلّ مفتوحة اللام الاخيرة ومكسورتها وكذا علّ مكسورة اللام ومفتوحتها قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعةً لعلّ ابى المغوار منك قريبُ وهو مشكل لان جرها عمل مختص بالحرف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عاملا عمل الحروف والافعال فى حالة واحدة مما لم يثبت وايضا الجار لابدّ له من متعلق ولا متعلق ههنا لا ظاهرا ولا مقدرا فهى مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة لا متعلق لها وفى البيت الذى انشدنا روى بفتح اللام الاخيرة فيحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر وابى المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالى اللامات

اى

اى المعلم لابى المغوار منك جوابٌ قريبُ وتجوز ان يقال ثانى لامى لعلّ محذوف فاللام المفتوح جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع عن العرب فتح لام الجر الداخلة على المظهر ونقل ذلك ايضا عن يونس وابى عبيدة والاحمر وان روى بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثانى لامى لعلّ لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى فى لام الجر ويجوز فى هذه الرواية ان يقال الاصل لعلًا اى لتنتعش دعاءً فادغم تنوينه فى لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما روى ابو عبيدة لعلّ الله يمكننى عليها جهارا من زهير او اسيد بجر الله واللام الاولى فى لعلّ زايدة عند البصريين واصلية عند الكوفيين وانّ الاصل عدم التصرف فى الحروف بالزيادة ادعينا على الخفة والبصرية نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمى بها لم تنصرف عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبهة العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها كحالها قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الاحرف واسمائها نحو انّ فى الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تاخيره نحو انّ لدينا انكالا لانه المبتداء والخبر ولا تجوز حذف اسمائها التى ليست بضمير الشان الا فى الشعر على قلة وضعف كقوله فلو كنتَ ضبّيًا عرفتَ قرابتى ولكنّ زنجىٌّ غليظُ المشافرِ فمن روى برفع زنجى اى ولكنك زنجى ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اى ولكنّ زنجيًّا هكذا لا يعرف قرابتى واما ضمير الشان فيجوز حذفه فى الشعر كثيرا كقوله انّ من لام فى بنى بنت حسان البيت وذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما فى غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلى الاحرف فعل صريح فلا تقول انّ قام زيد بمعنى انّه قام وحكى الخليل عن بعض العرب انّ بك زيد ما خوذ اى انه وتقول انّ فى الدار تجلس اخواك وقال كانّ على عرنينه وجبينه اقام شعاعَ الشمس اوطلعَ البدرِ وانما جاز حذف ضمير الشان من غير ضعف لبقاء مفسره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزايد وجاء فى الخبر انّ من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصوّرون وعند الكسائى من غير زايدة وعند ابن كيسان الحرف ومثله غير عامل لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله انّ محلًّا وانّ مرتحلًا وانّ فى السفر اذ مضوا مهلا اى سبقا الى

إنّ لنا محلاًّ في الدنيا ومرتحلاً إلى الآخرة وإنّ في رحيل السفر إذ مضوا إلى الآخرة مهلاً أي سبقاً وتعزوا إنّ مالاً وإنّ ولداً وإنّ عديدها إبلاً أو شاء أي إنّ لنا ذلك والكوفي يشترط في جواز حذف أخبارها تنكيرَ أنّ كما قيل إن أعرابياً قيل له إنّ الزيادة الفائدة إنّ الزيادة إنّ الفائدة أي هما مختلفان والرد على المذهبين ما روي أنّ المهاجرين قالوا يا رسول الله إنّ الأنصار نصرونا ووصلونا وآوونا وفعلوا بنا فقال صلى الله عليه وسلم ألستم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنّ ذلك أي إنّ ذلك كذلك وما روي من قول عمر بن عبد العزيز لمن مَتّ إليه بقرابة إنّ ذلك أي مصدّق ثم ذكر الماتّ حاجته فقال عمر لعلّ ذلك أي لعلّ مطلوبك حاصل وقال الله تعالى إنّ الذين كفروا ويصدّون عن سبيل الله أي هلكوا وقيل الخبر ويصدّون والواو زائدة وقال الشاعر فلو أنّ حيًّا من قريش تفضّلوا على الناس أو أنّ المكارم نهشلا وقال ابن يعيش لم يأت خبر إنّ المحذوف إلا ظرفاً أو جاراً أو مجروراً قال والجيّد أن يقدّر أنّ ذلك ولعلّ ذلك الظرف أيضاً أي إنّ لك ذلك ولعلّ لك ذلك وأقول لا يلجئ إلى جعل جميع الأخبار المحذوفة ظروفاً بل يقدّر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفاً كان أو لا وقد يسدّ مسدّ الخبر واو المصاحبة نحو إنّ كلّ رجل وضيعته والحال نحو إنّ ضربي زيداً قائماً وأمّا قولك ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت أشعر كنصرت أنصر أي فطنت وقال سيبويه أصله ليت شعرتي حذفوا الهاء لأجل الإضافة كما في قولهم هو أبو عذرها فالعلم لم يثبت عنده مصدر إلا بالهاء كالنشدة وإلا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفاً باستفهام نحو ليت شعري أنا تيني أم لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما ذكرنا في أفعال القلوب نحو علمت أزيد عندك أم عمرو أي ليت علمي بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المصنف هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفيه نظر لأنّ شعري مصدر معناه متعلّق بمضمون الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر عنه لأنّ علمك بالشيء غير ذلك الشيء وقال ابن يعيش الاستفهام سادّ مسدّ الخبر كسدّ جواب لولا مسدّ خبر المبتدأ الذي بعده وفيه أيضاً نظر لأنّ محلّ خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحلّه بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو ضرب وجب حذفه بلا سادّ مسدّه لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري مسافر ابن أبي عمرو وليت يقولها المحزون أي ليت شعري أتجتمع أم لا ومسافر

ليت شعري

مسافر منادى وقد يخبر ههنا بشرط الإفادة عن نكرة بنكرة لأنا ذكرنا في باب المبتدأ أنّ التخصيص غير مشروط في المبتدأ مع حصول الفائدة وإنما لم يخبر عن المبتدأ المنكر بخبر مؤخّر لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر وذلك لتوافق إعرابيهما وأما ههنا فالإعرابان مختلفان قال فإنّ شفاءً عبرةٌ مهراقةٌ ويجوز أيضاً الإخبار عن النكرة بالمعرفة قال فإنّ حسبك الله كما قلنا في باب كان أظبيٌ كان أمّك أم حمار ويجوز أن يكون كفافاً في قوله فليت كفافاً كان خيرك كلّه وشرّك عنّي ما ارتوى الماء مرتوي اسم ليت والجملة خبره على أن يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان أيضاً نكرة لكونه ضميراً راجعاً إلى كفافاً وإن روي بنصبه فاسم ليت ضمير شأن محذوف وقوله خيرك وشرّك اسم كان ولم يثنّ لكونه مصدراً في الأصل وعنّي متعلّق بكفافاً أي مكفوفين عنّي والماء على هذا الوجه منصوب أي ما ارتوى مرتوٍ من الماء وقيل شرّك مرتوٍ أي مرتوياً اسم وضر معطوف على اسم كان وضرّه أعني خيرك كفافاً وشرّك مرتوياً أعني أي كفافاً فحذف النصب ضرورة كما في قوله فلو أنّ واشٍ باليمامة داره ويكون الماء على هذا الوجه مرفوعاً فاعل ارتوى أي ما دام الماء كذا بان قوله الحروف إلى ضعفاً اعلم أنّ بعضهم عدّ أي المفسّرة منها وعند الأكثرين أنّ ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم إنّ بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لأنّ ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بعد لناعبر صحيح فصيح وأمّا معها ففصيح مطّرد في كلامهم لأنها لتدارك مثل هذا الغلط قوله لجمع مراد النحاة بالجمع ههنا أن لا تكون لأحد الشيئين أو الأشياء كما كانت أو وإمّا وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو مكان فقولك جاءني زيد وعمرو أو ضرو أو ثم عمرو أي حصل الفعل من كليهما دون الآخر قوله فالواو للجمع مطلقاً معنى المطلق أنه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد وأن يكون حصل من زيد أولاً وأن يكون حصل من عمرو أولاً فهذه ثلاث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء أنها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو وللقائل أن يقول استعمال الواو ههنا مجاز وفي أصل الوضع للترتيب وفيما الثاني فيه قبل الأول كقوله أوجونة قد حثت وفض ختامها وقوله تعالى واسجدي واركعي وقوله نموت ونحيا والأصل في الاستعمال الحقيقة ولو كان للترتيب لناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجّداً وقولوا حطّة قوله في موضع آخر

الحروف العاطفة

الواو

وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة يجمع وتشرك الاسمين في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة يجمع الفعلين فقط في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة يجمع بين مضموني الجملتين فصاعداً في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قايم وعمرو قاعد فان قلت لو لم يجئ بالواو في عطف الجملة لعلم ايضا حصول مضموني الجملتين فما فايدتها قلنا بلى ولكن كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون الكلام الاول غلطا ويحتمل حصول الامرين بالواو وصار نصاً في حصول الامرين معا ففايدة الواو فيه مثل فايدة لا في مثل قولك ما جاءني زيد ولا عمرو كما يجيء فكانه زايد لنفي الابهام ولم يعده النحاة في الزوايد واعلم انك اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا قلت ما جاءني زيد وعمرو بلا قيد فهو في الظاهر نفي للاحتمالات الثلث اي لم يجيا لا في وقت واحد ولا مع الترتيب والاكثر ان لا يعطف على المنفي بالواو الا وبعد الواو لا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو لان الواو وان كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت وعلى الترتيب الا انه لما كان يستعمل كثيرا للاجتماع في وقت كما في المفعول معه وواو الصرف وفي العطف ايضا نحو كيف انت وقصعة من ثريد وكل رجل وضيعته خيف ان يكون مراد المتكلم ما جاءني زيد مع عمرو فيكون قد نفي الاجتماع في وقت لا ترتيب مجي احدهما على مجي الاخر فجي بلا في الاغلب دفعاً لهذا التوهم وبيانا ان المراد نفي الاحتمالات الثلث وقد يزاد فيما لا يحتمل الترتيب طرداً كقوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وقوله وما يستوي الاحياء ولا الاموات وان اردت نفي بعض الاحتمالات دون بعض فلا بد من التقييد نحو ما جاءني زيد وعمرو معاً او ما جاءني زيد اولا وعمرو ثانيا او ما جاءني زيد ثانيا وعمرو اولا فيبقى بعد ان يقيد باحد الاحتمالات احتمالان اخران يحذف ما لو كررت العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي للمجيئين المنقطع احدهما عن الاخر كان المخاطب توهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الاخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المازني هو ايضا نفي للاحتمالات الثلث كما كان من دون العامل وهذا القول اقرب ويكون فايدة تكرير الفعل المنفي كفايدة زيادة لا بعد الواو والاكثر قوله والفاء للترتيب اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان عطفت مفرداً افادت ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة واذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل في مصادر تلك الصفات كقولك جاءني زيد الآكل فالنايم اي الذي ياكل فينام كقوله يا لهف زيابة

للحارث

ذيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي يصبح فيغنم فيؤوب وان لم يكن الموصوف واحداً فالترتيب في تعلق مدلول العامل لموصوفاتها كما في الجوامد نحو قوله في صلوة الجماعة يتقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد تفيد الفاء العاطفة للجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر لا ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال ان ابني الآية وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك ان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا لان تبييت الباس تفصيل للاهلاك وقد تجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى مثل ما حكى الزجاج تقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية وبعضهم يقول ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع كونه مرادا ويقيم المضاف اليه مقامه ويعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لكونه موصولا فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدما وحكى اجازته عن هشام ومثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل البيتان الفاء فيه بمعنى الى منازل بين الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة فان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو قلت يستعمل في تحديد الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى دار عمرو والى دار خالد بحذف الواو تخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي ايا دار سلمى بالحرورية اسلمي الى جانب الصمان فالمتثلم اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الاجول فجرثم وسكنها بين العروب الى اللوى الى شعب ترعى بهن فعيهم فاذا كان ذلك مع حرف الجر اعني الى فمع فاء العطف التي هي بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى قفا نبك بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع واما قوله يا دار مية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب في الذكر لانه يذكر في تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع واسع مشتمل على مواضع منها السند وهو كقولك داري ببغداد فالكرخ واذا نفيت قولك جاءني زيد فعمرو فقلت ما جاءني زيد فعمرو فانت ناف

لتعقيب مجيء عمرو لمجيء زيد فيمكن ان لحصل المجيئان في حاله وان يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد
هذا الذي ذكرنا كله حكم فاء العطف والتي لغير العطف ايضا لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي
تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه
ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرف بان يصلح تقدير اذا الشرطية
قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه قال الله
تعالى ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقوله تعالى فاخرج
منها فانك رجيم اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج فقال رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني
فانظرني فقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وقد
يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى اخرج
منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه يدخل على ما هو الشرط في المعنى
كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه وتعكس
فتقول اكرمه فانه فاضل ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد يكون سببية وهي
مع ذلك عاطفة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو لكن لا يلازمها العطف نحو ان لقيته
فاكرمه ثم انه قد تدخل الكلام بفاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة
وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما تقدم
في الظروف المبنية وقد تجيء زائدة في غير الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش
وقوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا
مهلة لا ينافيها كون الشيء المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا
لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار
الارض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء ولو قال ثم تصبح
نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا
النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة
عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر اما
نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعادا لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية
من الاطوار المتقدمة قوله ثم مثلها بمهلة اي مثل الفاء في الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخي
ومن ثم قال سيبويه في مررت بزيد ثم عمرو ان المرور مروران ولا يكون الا عاطفة ولا
يكون للسببية اذ لا تراخي للمسبب عن السبب التام ولا يعطف المفصل على المجمل كالفاء
وقد تجيء ثم في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته
له كما ذكرنا في نحو قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وكقوله تعالى وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا

بربهم

كفروا بربهم يعدلون وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا في قوله تعالى
استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهي انقطاع العبد اليه بالكلية وبين
طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء
وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني
بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم ساد قبل
ذلك جده المقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادة نفسه ثم بسيادة
ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان
كانت سيادة ابيه متقدمة في الزمان على سيادة نفسه فثم ههنا كالفاء في نفس مجرد
الترتيب كما ذكرنا وقد يكون ثم والفاء لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني
في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم والله وقوله تعالى وما
ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اي ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا بما يعلمون
فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى
اي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم
اي ابقنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء او استبعادا لمرتبة البقاء عليها افضل
وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا
اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون او كلما عاهدوا عهدا الآية فقوله كلما عطف
على نزلنا والهمزة لانكار الفعل وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت
على جملة منفية كقوله تعالى لولا اوتي مثل ما اوتي موسى او لم يكفروا عطف لم يكفروا على لولا
اوتي وكذا تدخل على فاء العطف للانكار كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك افانت
تسمع الصم فقوله انت تسمع عطف على منهم من يستمعون اي بعضهم يستمع اليك
غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي ويكون
الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفي وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى
من اله غير الله يأتيكم بضياء افلا تسمعون اي اذا كان كذا فلم لا تسمعون فالفاء للسببية
والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا تدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله
تعالى ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع آمنتم به لان الايمان بالشيء مستبعد
من استعجاله استهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر كما في الكشاف
ولو كانت كما ذكرنا هناك لجاز وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا
عليه ولم يجئ الا مبنيا على كلام متقدم وهذه الحروف الثلاثة تجيء عند الاخفش زائدة

والبصريون يؤولون فيما يقبل التاويل صيانة للحرف اما الواو الزايدة فمثل قوله
تعالى فلما اسلما وتله للجبين قال البصرية جواب لما محذوف اي وتله للجبين وناديناه كان هناك ما لا يوصف من الطافه تعالى وكذا قوله فلما اجزنا ساحة الحي
وانتحى وأما قوله ولما رأى الرحمن ان ليس فيهم رشيد ولا ناه اخاه عن الغدر
وصب عليهم تغلب ابنة وائل فكانوا اجذل راعية البكر فالمعنى غضب عليهم وصب بحذف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا المأمور وذلك يا كبيشة لم يكن الا كالمة حالم بخيال الى فاذا المأمور وذلك الالام واما الفاء ففي قوله اراني اذا ما بت بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا فقيل الزايدة وقيل بل الزايدة ثم لحرمة التصدر واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد فقام قياسا على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع زايدة عند البصرية دون الكوفية كما مر في بابه واما ثم فقال الاخفش هي زايدة في قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وما جاء من مثله فان امكن الاعتذار فهو اولى والا فليحكم بزيادة الحروف وانشد ابو علي لزيادة ثم قول الراجز يا دهر ام ما كان مشيي رقصا بل قد يكون مشيتي توقصا قوله وحتى مثلها بعني مثل ثم في الترتيب والمهلة قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة والذي اراه ان حتى لا مهلة فيها وحتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفايق لها في القوة او في الضعف على ساير اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العاطف المعطوف والمعطوف عليه بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الله كل اب لي حتى آدم وقد يكون في اثنائه تعلقه بتلك الاجزاء نحو مات الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي غير معتبر فيها كما لا بعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الذي الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله واما الى او
اعلم ان الاحرف الثلثة لاحد الامرين او الامور واو واما العاطفتان سواء في المعنى الا في شيء واحد وهو ان او تجيء بمعنى الى او الا وتجيء او ايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون اذن بعدها الا الجملة فلا يكون حرف عطف بل حرف استيناف فاذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة نحو ما ابالي قمت او قعدت وتقول في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم يبدو لك الاقامة

فتقول او اقيم اي بل اقيم على كل حال وهي في هذه الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما في قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها او انت في العين املح فلا يحتمل العطف لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون واما جاز الاضراب بل مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون لان الله تعالى في التحقيق اضرب عما يغلط فيه غيره بنا منهم على ظاهر الحرز اي ارسلنا الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زايدين على ذلك وكذا قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقالوا ان لاو اذا كان في الخبر ثلثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي منهما فالشك واذا عرفته وقصدت ابهام الامر على السامع فهو للابهام كقوله وهل انا الا من ربيعة او مضر والظاهر انه كان يعرف انه من ايهما قال الله تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا والتفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا غير او على انه عرض لا غير او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر فان حصل للمأمور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف في الغالب فهي للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على احدهما وفي التخيير يتحتم احدهما ولا يجوز الجمع هذا ما قيل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما النحو او الفقه لم يفهم من اما واو بل ليستا الا لاحد الشيئين في كل موضع واما استفيدت الاباحة مما قبل العاطفة وما بعدها معا لان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير فدلالة او واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على احد الشيئين او الاشياء على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل او واما بل من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل ذلك واما في ساير اقسام الطلب فلا يتحقق فيه شيء من المعاني المذكورة في الاستفهام ليس نحو ازيد عندك او عمرو واما التمني نحو ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر فيه الجمع اذ في الاغلب من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا والعرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في احتمال الاباحة والتخيير

جواز استعمال او بمعنى الواو

بحسب الرؤية ولما كثر استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها
بمعنى الواو وكان سيان ان لا يبرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح فان
سيان بمعنى مستويان وهو بين الشيئين قال سيان كسر رغيفه او كسر عظم
من عظامه واذا نفيت الخبر نحو رايت زيدا او عمرا فان اردت نفي رؤيتهما معا قلت ما رايت
واحدا منهما او ما رايت احدهما او ما رايت زيدا او لا عمرا وان اردت نفي رؤية احدهما الا رؤيتهما
فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب سميته نحو ما رايت زيدا او ما رايت
عمرا وان لم يتعين عندك او تعين لكن قصدت الابهام قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون
المعنى ما رايت احدهما ورايت الاخر وكذا اذا نفيت الامر وهو النهي كما اذا قلت
في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي ان يكون المعنى لا تضرب احدهما
واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر فان قلت فلا يبقى
اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رايت زيدا او عمرا وما رايت
زيدا او عمرا قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك
اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقيين
واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى لا تضرب احدهم واضرب
الباقيين وكذا في الخبر نحو رايت زيدا او عمرا او خالدا وما رايت زيدا او عمرا او خالدا
وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظة
احد او ما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب
فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت
في الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو مثلا وكذا فيما يؤدي معنى الواحد
مثل رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا كل من الالفاظ الثلثة تفيد انك رايت
واحدا منهما فقط واذا قلت في غير الموجب قال ما رايت واحدا منهما او ما رايت رجلا
منهما او ما رايت الا زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة وان احتمل ان
تريد الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدا منهما ولقيت الاخر لكن الاظهر
والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد
اي المراد نفي رؤيتهما كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت
واحدا منهما او ما يؤدي معناه نحو لقيت زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا منهما عما كان
اصله اي عدم الرؤية فيبقى الاخر على اصله اي غير مرئي واما اذا قلت ما لقيت واحدا
منهما ~~مما كان اصله اي عدم الرؤية~~ او ما يؤدي معناه وهو ما لقيت زيدا او عمرا
والاصل عدم الرؤية ولم تصرح فيه الا بعلم واحد منهما فبقاء الاخر على اصله في
بعدم رؤيته

عدم

من عدم الرؤية اولى فيكون نفيا لمطلق الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم
الرؤية كان عليك ان لا تاتي بمفعول رايت لا واحدا ولا اكثر حين تخشى توهم المخاطب
ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول ما لقيت من جنس الرجال فما
دعاك الى تقييد نفي الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيان ان ذلك الاصل اي
عدم الرؤية بقي على حاله ولم ينتقض بتعلقها باقل ما يكون اي الواحد فما زاد واذا تقرر
هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد العموم كما مضى فان قصد
التنصيص على العموم في ما لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من
رجل ومن واحد واذا قلت لقيت رجلين رجلا فالمعنى لقيت مثنى واحدا من هذا
الجنس وما رايت جماعة واحدة منه فمع عدم من يحتملان الاستغراق وعدمه
يجيء الاول نصا في استغراق جميع مثنيات هذا الجنس والثاني استغراق جميع
جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمرا ما رايت زيدا ولا عمرا في الاظهر وكذا معنى لا تضرب
زيدا او عمرا يحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب الاخر وتندفع هذا الاحتمال
بمثل القرينة التي في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اذ لا يجوز لا تطع واحدا منهما
واطع الاخر لقرينة الاثم والكفر فلفظة او في جميع الامثلة موجبة كانت او لا مفيدة لاحد
الشيئين او الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم فلم تخرج او مع القطع
بالجميع الانتهائي نحو لا تطع منهم اثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة لها
والله اعلم واما اما فهي بمعنى او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه
بها لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى نحو جاءني اما زيد واما عمرو فمبنى الكلام مع اما على احد
الشيئين او الاشياء واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو
فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر
المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او تقصد الابهام فتقول
او عمرو ويجوز ان تكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم تات بحرف دال عليه كما تقول
مثلا جاءني القوم وانت عازم من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا فما الثانية
في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف او فانه لا يجوز فيه تقدم
اما عليه وعدم تقدمه وقد جاءت غير مسبوقة باما اخرى في الشعر لكنها تقدر حملا على
الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم
خيالها اي اما بدار واما باموات وقد يحذف الثانية الا قال فاما ان تكون اخي
بحق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وتلزم
الثانية الواو وربما ترد بلا واو نحو خذ اما هذا اما ذاك قال يا ليتما امنا شالت

الرجع ما كان عليه من عدم
الرؤية باول الكون في
الواحد فكيف بما زاد

في الاغلب وذلك ان النكرة
تفيد الوحدة والوحدة
في غير الموجب تفيد العموم
في الاغلب صح

ان يراد
صح

يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثمه لم يجز ارايت زيدا ام عمرا ومن ثمه كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا والمنقطعة قبل والهمزة مثل انها لابل ام شاة

نعامتها إمّا الى الجنة إمّا الى النار ويروى ابيا المجنة وهي لغة إمّا قالوا إنّ إمّا لا يستعمل في النهي وحكى قطرب فتح همزة إمّا العاطفة وهي عند سيبويه مركبة من إنْ وما بدليل حذف ما للضرورة قال سقته الرواعد من صيف وإن من خريف حذف اما الأولى وحذف فامن الثانية قال لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فإنْ جزعًا وإن اجمال صبر قال المفسرون اما تجزع جزعًا ولا منع من تغير معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون ما بمعنى نعما وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ الافراد اصل في الحروف وتأول البيتين بان الشرطية وشرطها كان المحذوفة اي فان كان جزعًا ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة على اللبس معطوف على شيء والثانية مقرونة بواو العطف فلا تصلحان للعطف ومن جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى انْ المصدرية هو معنى المصدرية والاولى نصب المضارع دون الثانية وقال الاندلسي إمّا الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بين عاطفة لا إمّا الثانية على الاولى حتى تصيرا كحرف واحد ثم تعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عذر بارد لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحروف على الحروف غير موجود فالحق ان الواو هي العاطفة وإمّا مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله إمّا الى جنة إمّا الى نار مفردة قوله ام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الى اخره اعلم ان ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة تختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة إمّا للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد مر شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال فوالله ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان وقال لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر وقال كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا وليس بكثير وربما تجيء هل قبل المتصلة على الشذوذ نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لزمت الهمزة دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى اي الشيئين فشاركت همزة الاستفهام التي هي ايضا عريقة في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام اذ اصلها قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها اما بهل او بالهمزة ولا يقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كان الاستفهام بام عن اسم داخل في عموم الاستفهام المتقدم

الحكم

اي بحوزا عامرا سوة بنعلهم ام كيف تجزونني السوءى من الحسن

وفي الحكم المنسوب اليه لان اسماء الاستفهام اذا استفهم بها عمت في الجميع فتغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك ام عندك حمار واين زيد ام عندك عمرو او في الحكم المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين او اشياء ثابت احدها او واحدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي ويستفهم باي عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عنده بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضرب عن الكلام الاول وشرع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاة او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى آخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه وقوله تعالى ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية نحو انها لابل ام شاة والهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتريه وقد تجيء بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور وقوله تعالى ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن ولاجل كون ما بعد ام وما قبلها على كلامين سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستانف وثالثها انه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاة وقال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام المقدر بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفردان بعدهما بتاويل المضاف اليه اي فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافي السوق زيد ام في الدار بمعنى اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليتا نحو اعندك زيد ام عمرو وازيدا عندك ام في الدار ولقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وان وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت وانام زيد ام انتبه فهي متصلة وتجوز مع

عدم التناسب بين معنيي الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا
فعليتين متساويتي النظم مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين
كذلك مشتركتين في جزء نحو ازيد قايم ام هو قاعد وازيد ضاحك ام عمرو وهو فالاولى
كون ام في الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا فيها على الاكتفاء بمفرد منها
لو قصدت الاتصال والمفرد ادل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها
في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قام ام عمرو وفي
الاخيرتين اقايم زيد ام قاعد وازيد ضاحك ام عمرو فعدولك الى الجملتين مع القدرة
على المفردين دليل الانفصال واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا يقدر
على الاكتفاء بمفردين منهما لان كل فعل لا بد له من فاعل واما ان جيت بعدها
بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قايم ام عمرو قاعد او اقايم زيد ام قاعد عمرو
او اقام زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة
لا جزء جملة فالمتاخرون على انها منفصلة لا غير والمصنف والاندلسي جوزا الامرين
فان كانت متصلة فالمعنى اي هذين الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد بل ان
وقع الاختلاف بين الجملتين بان يكون احداهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد
ام عمرو قاعد او يتقدم خبر احدى الاسميتين ويتاخر خبر الاخرى نحو اقايم زيد ام عمرو
قاعد وكذا في المشتركتين في جزء اذا لم يتساو نظمهما نحو ازيد عندك ام عندك
عمرو او بكر قايم ام قايم عمرو فالظاهر فيها الانفصال اما قوله تعالى سواء عليكم
ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين مع انها متصلة لامنهم
من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمنفصلة فعلى هذا اذا كان بعد
ام مفرد لفظا او تقديرا فهي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا
عن المنقطعة بما ذكرت كلا لا كن وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا
منقطعة كان السايل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل الظن انه ليس عنده
فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك لعلم المخاطب انه
يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا ان يكون لقولك ام لا فايدة مجددة وهي تغير ظن
كونه عنده الى الظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب واما همزة التسوية
وام التسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي ومنصرفاته
نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك
اقمت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف
اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك عطف عليه وسواء خبر

خبر مقدم وقد اجاز ايضا ابو علي ان يكون سواء مبتدا واقمت ام قعدت خبره
لكونهما في الظاهر فعلين قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين في تاويل اسمين
بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلتها مستويان في علم
المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب
وقعوده فتطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين
اقيم همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك
وقعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل
لجامع الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس فكل استفهام بام المتصلة
تسوية ولا ينعكس والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف تقديره
الامران سواء ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا
او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع وكانه في الاصل
مصدر وقد حكى ابو حاتم تثنيته ورده ابو علي وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت
وان قعدت فالجملة الاسمية المتقدمة اي الامران سواء دالة على جزاء الشرط ولذلك
استقبح الاخفش على ما حكى ابو علي عنه ان يقع بعدها الابتدائية نحو سواء
علي او ا ابالي ادرهم مالك ام دينار الا يرى الى افادة الماضي في مثله معنى
المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم
ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية والاصل نحو من وقوع الاسمية موقع
الفعلية قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء
اي فتستووا لتقدم الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قوله لو بغير الماء حلقي شرق
كنت كالغصان بالماء اعتصاري ولذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع
بعدها نحو سواء علي اتقوم ام تقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى
الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي وما يدل على ما قال الا
ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال الله تعالى سواء علينا
اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم
وسواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم انصاعت الهوى
بحرقاء ام انحى لك السيف ذابح وقال ما ابالي انب بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب
لئيم واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار فقد جاء في باب كان
ان تقديره اكان ظبي كان امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت
الهمزة فايدة ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه لجهول في الاغلب فلا

يقال ان غربت الشمس وكذا حروف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها فجردت عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها مثلها في افادة احد الشيئين او الاشياء فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت ويرشدك الى ان سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدا بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما وقول ابن سيناء سيان عندي ان بروا وان فجروا فليس يجري على امثالهم قلم ويقوي ذلك وان لم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا وانما جرد الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك او عمرو فليس من هذا الباب اذ لا معنى للشرط فيه كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظي سواء وما ابالي فالغالب التصريح باو في موضع ام بلا همزة استفهامية قبلها نحو لاضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى والتقدير كل التقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلاضربنه اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا يمنعني احدهما من ضربه ويجب تكرير الشرط سواء كان مع او او مع ام لان المراد التسوية في الشرط بين الشيئين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا لاضربنه قام او لا وانما غلب في سواء وما ابالي الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد الشرط لان بين لفظي سواء ولا ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهو التسوية في التي جردت الا ترى انهما بعد اللفظين بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان تاتي باو مجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال ولست ابالي بعد ادراكي العلى اكان تراثا ما تناولت ام كسبا اي مطرف تخفوق المنايا اكثرت او اقلت قال ابو علي لا يجوز او بعد سواء فلا يقال سواء علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء علي احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين المجردة من الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في او في ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدا والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدا محذوف ساد مسد جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا ابالي ان تجري مجراهما فيذكر بعده ام والهمزة نحو لاضربنه اقام ام قعد مستدلا بصحة قولك لاضربنه اي ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال ببعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اي قيامه وقعوده مستويان عندي

لا يعنى احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى ام تناهى فاقصرا روي وتناهى فالهمزة في اطال ليست باستفهامية بل اطال ماض من الاطالة وروي ام تناهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول ولا تجيء بالهمزة قبلها او فلا تقول لا ابالي اقمت او قعدت ولا لاضربنه اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيهما معنى الاستفهام لما فيهما من التسوية المطلوبة ههنا وليس في الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لاقتلنه كائنا من كان ولا فعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال من المفعول ومن وما في محل النصب على انهما خبران لكان او هما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اي كانه وفي كائنا وكان ضمير راجع الى ذي الحال اي كائنا اي شيء كانه قال المصنف كل موضع قدر الجملتان اي المعطوف احديهما على الاخرى بالحال فاو نحو لاضربنه قام او قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت هذا كلامه وكلا ثدان يطالبه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك ازيدا او عمرا احدهما رأيت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رأيت ام عمرا ايهما رأيت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسوال باو لا يمكن ان يكون بعد السوال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسال عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو ولم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمجيب اذ المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك قائل شخص عندي رجل افضل من بكر ثم حضر زيد وعمرو فتقول ازيدا او عمرو افضل اي احدهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك الامر في او وام المتصلة في الاستفهام فقدرهما باحدهما وام بايهما تقول الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية والمراد احدهما افضل ام ابن الحنفية افضل من احدهما والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا اي لانه لم يل ام المستويان اذ احدهما فعل والآخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل ذلك جائز وحسن الا ان نحو ازيدا رايت ام عمرا احسن واولى قوله ومن ثم كان جوابهما بالتعيين اي لكونها لطلب التعيين قوله ولا للنفي اعلم ان لا لنفي الحكم عن متبوعها بعد ايجابه للمتبوع فلا تجيء الا بعد خبر موجبا وامر ولا تجيء بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب زيدا لا عمرا ولا تعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه

لا ابالي اقمت او قعدت

قوله كائنا ما كان وكائنا من كان

جملة ولفظه لا موضوعه لعطف المفردات وقد يعطف مضارعا على مضارع على قلة
نحو اقوم لا اقعد والمجوّز مضارعته للاسم فكانك قلت انا قايم لا قاعد ولا يجوز
تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو
وبكر ولو قصدت ذلك اذن ادخلت الواو فى المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فتخرج
لا عن لفظ العطف وتتمحض لتاكيد النفى لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من مجى
لا العاطفة بعد الفعل الماضى ورُدّ بقول امرء القيس ٥ كأنّ دثارا حلّقت بلبونه
عقاب تنوفى لا عقاب القواعل ٥ تنوفى ثنية والقواعل صغار الجبال وقال
بعضهم ليس ايضا تكون عاطفة كلا قال ٥ انما يجزى الفتى ليس الجمل
واما بل فاما ان يليها مفرد او جملة وفى الاول هى لتدارك الغلط ولا تخلوا اما ان يكون
بعد نفى او نهى او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل
عمرو فهى لجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن
قيام زيد غلطا لجواز ان يكون قد قام وان لم يكن يقم فافدت بل ان تلفظك بالاسم
المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او سهو لسان ونقل صاحب المغنى عن الكوفيين
انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل
فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانبارى
والاندلسى فكيف يمنعون هذا واذا عطفت ببل مفردا بعد النفى او النهى فالظاهر
انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب
كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففى قولك ما جاءنى زيد بل عمرو افادت
بل ان الحكم على زيد بعدم المجى كالمسكوت عنه محتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا
فيكون قد جاء كما كان الحكم على زيد بالمجى فى جاءنى زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا
وان لا يكون هذا الذى ذكرناه ظاهر كلام الاندلسى وقال ابن مالك بل بعد النفى
والنهى كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطى ان عدم مجى زيد فى قولك ما جاءنى زيد
بل عمرو متحقق بعد مجيه ببل ايضا كما كان كذلك فى جاءنى زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال
المصنف لانه قال ٥ ما جاءنى زيد بل عمرو ويحتمل اثبات المجى لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد
والظاهر ما ذكرنا اولا هذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل الاتية
بعد النفى او النهى فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاء فى قولك ما جاءنى زيد بل عمرو
فكانك قلت بل جاءنى عمرو فبل ابطل النفى والاسم المنسوب اليه المجى قالوا ٥
والدليل على ان الثانى مثبت حكمهم بامتناع النصب فى ما زيد قايم بل قاعد
ووجوب الرفع كما مر فى بابه وعند المبرد ان الغلط فى الاسم المعطوف عليه فيبقى

بل

معنى الاضراب

الفعل

الفعل المنفى مسندا الى الثانى فكانك قلت ما جاءنى عمرو كما كان فى الاثبات الفعل
الموجب مسندا الى الثانى واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام
زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم
لا الى ما بعد بل ففى قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته ببل
لعمرو ولو لم تجى بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا فى حكم المسكوت عنه لاحتمال ان لا يثبت
وكذا فى اضرب زيدا لا بل عمرا اى لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة
لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة
على بل بعد النفى والنهى راجعة الى معنى ذلك النهى او النفى مؤكدة لها وما بعد لا بل اذن
باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور ولا تجى بل المفردة العاطفة للمفرد بعد
الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب
تحصيله والعزم فى الاستفهام لا بحصول شى ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك
وكذا قيل انها لا تجى بعد التحضيض والتمنى والترجى والعرض والاولى ان
تجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الامر والنهى كالتحضيض والعرض واما
التى يليها الجمل فغايتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى
وقد تجى للغلط والاولى تجى بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى اتاتون الذكران
من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون والتى لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا
بل اكرمته وخرج زيد بل دخل خالد قد تشترك الجملتان فى جزء وقد لا يشترك
واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى لا
من حيث اللفظ كما مر فى المثقلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون فى ذلك المفرد
معنى النفى لان حروف النفى انما تدخل الجمل وجب ان تكون لكن بعد النفى ليغاير
ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو وقد مر معنى الاستدراك فى المشددة
وعدم مجى زيد باق بحاله لم يكن الحكم به غلطا منك وانما جئت بلكن رفعا لوهم
المخاطب ان عمرا ايضا لم يجى كزيد فهى فى عطف المفرد نقيضة لا لا انها للاثبات للثانى
بعد النفى عن الاول ولا للنفى عن الثانى بعد الاثبات للاول واجاز الكوفيون مجى لكن
العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءنى زيد لكن عمرو حملا على بل وليس لهم
به شاهد وكون وضع بل للمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك الا ان لا يسلموا
هذا الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا فى المشددة
وتقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجى والتمنى والعرض والتحضيض
على ما قيل وذهب يونس الى انها فى جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف

مطلب لا بل

لكن

لكن

عطف وليها مفردًا وجملة وذلك لجواز دخول الواو عليها ففي المفرد يقدر العامل بعدها
يشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو كما قال الجزولي
انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن
لمجرد معنى الاستدراك واختار فيها بعد الجمل ان تكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو
او لا لموافقتها الثقيلة في مجيء الجملة بعدها فهي مع الواو ليست بعاطفة اتفاقًا واما
المخففة فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها غير مفرد فقيل عاطفة
وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا تحسن الوقف على ما قبلها وقيل مخففة كما
هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء قوله حروف التنبيه
اعلم ان اما والا حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون
الجملة وكانهما مركبان من همزة الانكار وحرف النفي والانكار ونفي النفي اثبات ركب
الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان الا انهما غير عاملين يدخلان
على الجملة خبرية كانت او طلبية كانت الطلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير
ذلك ويختصان بالجملة بخلافها وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ ثم
وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المصنف وتدخل الا كثيرا على النداء واما كثيرا
على القسم وقد تبدل همزة اما هاء او عينا نحو هما وعما وقد يحذف الفها في احوال
الثلث نحو ام وهم وعم وقد يجيء الا عند الخليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه
في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا فيفتح ان بعدها كما مر في باب
ان واما الا واما للعرض فهما حرفان يختصان بالفعل ولا شك في كونهما اذن
مركبين من همزة الانكار وحرف النفي وليستا كحرفي الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان
على الجملتين الاسمية والفعلية بلا خلاف والثاني للعرض يختصان بالفعلية على الصحيح
كما قال الاندلسي واجاز المصنف دخولها على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرئة
واما ها فيدخل من جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها وتفصل
كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا وتعلمن ها لعمر الله
ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك واما بضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم
اولاء وبغيرهما قليلا كقوله ها ان تا عذرة وقوله فقلت لهم هذا لها ها
وذا ليا ومذهب الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك متصل باسم الاشارة اي
كان القياس الله هذا ولعمر الله هذا قسما وانتم هؤلاء وان هاتا عذرة والدليل
على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا
انا افعل وانا هذا افعل في موضع ها انا ذا افعل ليس المعنى ان يعرف المخاطب

حروف الايجاب نعم مقررة لما سبقها وبلى مختصة بايجاب النفي
واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم واجل وجير وان
تصديق للمخبر

المخاطب نفسك وان تعلم انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها
انت ذا تقول وها هو ذا يقول استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد
اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغائب كان معنى ها انت ذا تقول ان تقول ايها
زيد انت هذا الذي لا من كنا نتوقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم بينت
بقولك تقول وقولك يضربك زيد الذي استغربته ولم يتوقعه قال ها انتم اولاء تحبونهم
فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغرب ولا محل لها اذ هي مستأنفة
وقال البصرية هي في محل النصب على الحال اي ها انت ذا قائلا قالوا والحال ههنا
لازمة لان الفائدة معقودة به والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى
للحال فيه معنى اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون
المبتدا في نحو ها انت ذا يفعل غير منوي الدخول على ذا استدلالا بنحو قوله تعالى
ها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة لم يعد بعد انتم ونحو ان
يعتذر الخليل بان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد فلا تحسبنهم بعد قوله
ولا تحسبن الذين يفرحون وايضا قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على ان
المصدر منوي الدخول على اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من
غير اسم الاشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا
منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر على شاهد فالاولى ان يقول ها التنبيه
مختص باسم الاشارة وقد يفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات
وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا
او تمن نحو يا ليتني كنت معهم او تقليل نحو يا رب غاره وقد يليها فعل المدح
والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف
من جعلها حرف التنبيه ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام كالاستفهام لما تقدم
الا هاء الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فانها يكون اما في الاول او في الوسط
بحسب ما يقع اسم الاشارة قوله حروف النداء للقريب وقد ينوب وآ مقام يا في النداء
والمشهور استعمالها في الندبة وقد جاء الهمزة بعدها الف وآي الهمزة بعدها
الف بعدها يا ساكنة فيا اعمها اي ينادى بها القريب والبعيد وقال الزمخشري هي للبعيد
واما يا الله ويا رب مع كونه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلاستقصار
الداعي واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى وما ذكره المصنف اولى لاستعمالها
في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا وهيا
وآ وآي ووا للبعيد واي والهمزة في القريب قوله حروف الايجاب مقررة لما

سبقها اى مثبتة لما سبقها من كلام خبرى سواء كان موجبا نحو نعم فى جواب
نعم من قال قام زيد اى نعم قام او منفيا نحو نعم فى جواب من قال ما قام زيد اى نعم ما قام
وكذا تقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم فى جواب من قال اقام زيد
اى نعم قام او منفيا فى جواب من قال الم يقم زيد اى نعم لم يقم فنعم للاستفهام
ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر فالاولى ان يقال هى بعد الاستفهام
لاثبات ما بعد اداة نفيا كان او اثباتا ومن ثم قال ابن عباس لو قالوا فى جواب
ألست بربكم نعم لكان كفرا فيصح بهذا الاعتبار ان يقال لها حرف الايجاب
اى اثبات ما بعد حروف الاستفهام لكن الاظهر فى الاستعمال ان يقال الايجاب نفى فى الكلام
المثبت لا المنفى والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاءت
بعد همزة داخلة على نفى لغاية التقرير اى الحمل على الاقرار والطلب فيجوز ان يقول
فى جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفى
فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا فكانه قال قد شرحنا
نعم لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون فى الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤول به الا
الاستفهام مع النفى لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان
على جواب الاستفهام يكون لما بعد اداته فالذى قاله ابن عباس مبنى كون نعم تقريرا لما
بعد الهمزة والذى جوزه هذا القائل مبنى على كونه تقريرا لمدلول الهمزة مع حرف النفى فلا
يتناقض القولان والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر الیس
الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا تدانى نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار
كما علانى اى ان الليل يجمع ام عمرو وايانا نعم وقد اشتهر فى العرف ما قال هذا القائل
فلو قيل لك اليس عليك دينار فقلت نعم الزمت بالدينار بناء على العرف الطارى على
الوضع وفى نعم اربع لغات المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وهى
كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة
حاء كما قلب الطائى عينا فى حتى وتقع نعم فى جواب الامر نحو نعم لمن قال زرنى اى ازورك
وتقول نعم لمن قال لا تضربنى اى لا اضربك ولو قلت نعم فى جواب التحضيض نحو
هلا تزورنا كان المعنى الايجاب اى نعم ازورك وكذا فى جواب العرض نحو الا تزورنا ولو
بلى وبلى مختصة بايجاب النفى اى ان بلى بنقض النفى المتقدم سواء كان ذلك النفى مجردا نحو بلى
فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او كان مقرونا باستفهام نعم اذن لنقض النفى
الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وزعم
بعضهم ان بلى يستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل بينى

بينى وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اى ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال
بلى فى البيت لتصديق الايجاب شاذ وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها
الالف للوقف فلذا كانت للرجوع عن النفى كما كان بل للرجوع عن الخبر فى ما قام
زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا برأسها ولا يجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف
الايجاب استفهاما الا ما كان بالحرف وهى الهمزة وهل واما الاسماء الاستفهامية
فان جواب من ما هو اخص منه فلو قلت فى جواب من جاءك شخص او انسان
لم يجز لان الاول اعم والثانى مساو فلم يعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول اما رجل
او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما يقال من الرجل فيقول زيدا واحد من بنى
ذكر اجوبة كلمات الاستفهام
تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن صفاتها نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف
او فارس كما تقدم فى الموصولات وجواب اى المضاف الى المعارف معرفة نحو
زيد وعمرو او انا او ذاك فى جواب اى الرجال فعل ذلك او نكرة مخصصة بالوصف
نحو رجل رأيته فى موضع كذا وجواب اى المضاف الى النكرة فانه يصلح وصفا لتلك
النكرة نحو عالم او كانت فى جواب اى رجل او نكرة مخصصة بالنعت وجواب كيف
نكرة لا غير وجواب كم معين العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة
وجواب متى وايان معين الزمان دون المبهم منه وجواب اين وانى المكان الخاص
وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع او وجواب
اى
هل نعم او بلى او لا او قد وای اثبات بعد الاستفهام لا شك فى غلبة استعمالها
مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر وذكر ابن مالك
ان اى بمعنى نعم فان اراد انه يقع مواقع نعم فينبغى ان تقع بعد الخبر موجبا كان او
منفيا وبعد الامر والنهى والاستفهام موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق
كنعم سواء يقال لا تضربنى فتقول اى والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فتقول
اى والله ما ضرب وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المصنف اعنى لزوم سبق الاستفهام
وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع مواقعها فكذا جميع حروف التصديق
ولا يستعمل بعد اى فعل القسم فلا يقال اى اقسمت بربى ولا يكون المقسم به بعدها
الا الرب والله ولعمرى تقول اى والله واى الله بحذف حرف القسم ونصب الله واى ها
الله ذا واى وربى واى لعمرى واذا جاء بعد لفظة الله فان كان مع ها نحو اى ها الله ذا
فقد مر الوجوه الجائزة فيه ويجب جر الله اذن لنيابة ها عن الجار وان تجرد عن ها فالله
منصوب بفعل القسم المقدر وفى يائه اى ثلثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها تبيينا
لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغة فى المحافظة على حرف الايجاب

حروف الزيادة إن وأن وما ولا ومن والباء واللام فإن مع ما النافية وقلّت مع المصدرية عملا وأن مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واي واين وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ولا مع الواو بعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل القسم وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكره

اجراء لهما

بصون آخرهما في التحريك والحذف وإن كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين يجري كلمة واحدة كالضالين وتمودّ الثوب كما في ها الله وهذا ايضا من خصايص لفظة الله نحو واجل وجير وان تصديق للمخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يجيء بعدها فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام ايضا واما جير فقد مضى شرحها في القسم في حروف الجر واما ان فقال سيبويه هو في قول ابي الرقيات ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه والهاء للسكت وقيل ان فيه للتحقيق والهاء اسم والخبر محذوف اي انه كذلك وقول ابن الزبير لفضالة بن شريك حين قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها نص في كونها للتصديق لكنه يدل على انه يجيء لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المصنف من ان ثلثتها لتصديق الخبر قوله حروف الى ذكرها قيل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا يكون زايدة اذا افادت فايدة معنوية قيل انما سميت زايدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فايدتها العارضة الفايدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدّوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسما كانت اولا زوايد ولم يقولوا به وبعض الزوايد يعمل كالباء ومن الزوايد وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأة لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تعالى وانبيائه عليهم الصلوة والسلام وقد يجتمع الفايدتان في حرف وقد تنفرد احداهما عن الاخرى وانما سميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان فتزاد مع ما النافية كثيرا للتاكيد النفي وقد يدخل على الاسم والفعل نحو فما ان طبنا جبن ونحو قوله ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاي زيدا وقلّت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر واما ان فتكثر زيادتها بعد لما نحو ولما ان جاء البشير وبين لو والقسم وقد مرّ في القسم ان مذهب سيبويه كونها موطئة للقسم قبل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وسائر

الناس بين كلمات الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم الآية ويجيء الكلام فيه وقد يزاد في الانكار نحو انا انيه وقلّت بعد كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو بالجر وليست في قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان ما زايدة كما توهم بعضهم بل الاوليان مخففتان والثانية مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فيزاد مع خمس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير الجزم ومتى ما تكرمني اكرمك بمعنى متى تكرمني ولا يفيد بها معنى التكرير وافادتها لم تكن زايدة ممن قال ان متى للتكرير فمتى ما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا متى ما وايا ما تفعل افعل واين ما تكن اكن واما تذهبن بكر وقد يدخل بعد ان ايضا قليلا ويجيء حكم ما مع ان في نوني التاكيد قوله شرطا تقييد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واي واين وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية ولم يعدّوا ما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخله وعلى مذهب من اعمل ليتما واخواتها يكونها زايدة وليست في حيثما واذ ما زايدة لانها هي المصححة لكونهما جازمتين الكافة ايضا عن الاضافة وينبغي ان لا يعد في بعين ما اريتك ومن بعضهم ما ينبغي شكيها زايدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها وقد مضى الخلاف في ما في مثل انه في الموصولات وقد تزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قليل ومما خطاياهم وزيد صديقي كما ان عمرا اخوه وقيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وكذا قيل في لاسيما زيد بالجر كما في باب الاستثناء وما في هذه اللفظة لازمة وقلّت زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون وقيل فيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما لا فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي او نهي وقد مرّ ذكرها في حروف العطف والنحاة لا يرون لها تاثيرا الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا هذه ونحو من الاستغراقية مانعا من كون الحرف زائدة ويرون تاثيرها لفظيا لكونها مانعا من زيادتها وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم وجاءت قبل المقسم به كثيرا للايذان بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر وجاء قبل اقسم قليلا وعليه حمل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيامة وشذت بعد المضاف نحو في بئر لا حور سرى وما شعر حتى اذا الجوز الحلكة واما من والباء والكاف واللام فقد تقدم ذكرها في حروف الجر

قوله حرفا التفسير اي والى القول اعلم ان الفرق الفرق بين اي وان ان اي تفسر كل مبهم

حرفا التفسير

مختص بما في معنى القول واي

من المفرد نحو جاءني زيد أي أبو عبد الله والجملة كما تقول تغرّق رغده أي مات فالٌ ونحو
بالطرف أي أنت مذنب وتقليني لكن إيّاك لا أقلي وأن لا تفسّر إلّا مفعولا مقدّرا للفظ
دالّ على معنى القول مؤدّى معناه كقوله تعالى وناديناه أن يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم
تفسير لمفعول نادينا المقدّر أي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا قولك كتبت
اليه أن قم أي كتبت اليه شيئا هو قم فأنّ حرف دالّ على أنّ قم تفسير للمفعول به المقدّر لكتبت
وقد يفسّر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ أوحينا الى أمّك ما يوحى أن اقذفيه وقوله
تعالى ما قلت لهم إلّا ما أمرتني به أن اعبدوا الله فقوله اعبدوا الله تفسير للضمير في به
وفي أمرت معنى القول وليس مفسّرا لقوله ما أمرتني لأنّه مفعول صريح القول وقد جوّز بعضهم
ذلك مستندا لهذه الآية ولا استدلال بالمحتمل وأجيب بأنّ أن مصدرية وذلك على
مذهب من جوّز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب
يجوز أن يكون جميع أن المحكوم بكونها مفسّرة مصدرية اذا دخلت على أمر أو نهي منصرف
لأنّه ليس اذن مصدرا واستدلّ سيبويه على كونها مصدرية بدخول حرف الجرّ عليها نحو
أوعزت اليه بأن افعل وقيل أن في أن اعبدوا الله زائدة والأصل عدم الحكم بالزيادة
ما كان للحكم بالأصالة محتمل وتمسّك المجوّز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعالى
وانطلق الملأ منهم أن امشوا قال التقدير قائلا بعضهم لبعض أن امشوا
وأجيب إمّا بأنّه زائد أو بأنّ صريح القول المقدّر كالفعل المؤوّل بالقول في عدم
الظهور أو بأنّ انطلق متضمّن لمعنى القول لأنّ المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما
جرى فيه أو بأنّ انطلاق الملأ بمعنى انطلاقهم في القول وشرعوا فيه وينبغي أن يعرف أنّ
ما بعد أن المفسّرة ليس من صلة ما قبلها بل يتمّ الكلام دونه ولا يحتاج اليه إلّا من جهة
تفسير المبهم المقدّر فيه فقوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله ربّ العالمين ليست
أن فيه مفسّرة لأنّ قوله تعالى الحمد لله ربّ العالمين خبر المبتدأ المقدّم ولا منع لو لم تكن مركّب
أن المسمّاة بالمفسّرة زائدة مفعول ما هو بمعنى القول بمعنى أمرته أن قم أي قال له قم بتأويل
أمر بقال أو بتقدير قال يجيء على الخلاف المذكور في أفعال القلوب وأن زائدة وهذا
يطّرد في جميع الأمثلة قوله حروف الى الاسمية أقول أمّا ما فتوصل بالفعل المتصرّف اذ الذي لا يتصرّف
لا مصدر له حتى يؤوّل مع الحرف به ولا يوصل بالأمر لأنّه ينبغي أن يفيد المصدر المؤوّل به
أن مع الفعل ما أفاد أن مع ذلك الفعل والأفعال سواء وليس بالأمر أنّ معنى بعث
وبرجيها شيء واحد وكذا معنى علمت أنّك قائم وعلمت قيامك والمصدر المؤوّل بأن مع الأمر في قولك
كتبت اليه أن قم وتبيّن بهذا أنّ صلته أن لا تكون أمرا ولا نهيا خلافا لما ذهب
اليه سيبويه وأبو علي ولو جاز كون صلة الحرف أمرا لجاز ذلك في صلة أنّ المشدّدة وما وكي ولو

ولا

ولا يجوز اتّفاقا وتختصّ ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤوّل
هي وصلتها به نحو لا أفعله ما ذرّ شارق أي مدّة ذروره وصلتها اذن في الغالب فعل
ماضي اللفظ مثبت كما ذكرنا أو منفيّ بلم نحو تهدي ما لم تلقني ومعناها الاستقبال
كما مرّ في باب الماضي ويقلّ كونها فعلا مضارعا وصلتها المصدرية لا تكون عند سيبويه
إلّا فعلية وجوّز غيره الاسمية أيضا وهو الحقّ وان كان ذلك قليلا كما في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وقال الشاعر أعلاقةً أمَّ الوليّد بعدما أفنان
رأسك كالثغام المخلس وأجاز ابن جني كون صلتها جارّا ومجرورا فيجوز على مذهبه خلا
زيد وما عدا زيد بالجرّ وما مصدرية وأمّا أن المصدرية فلا يدخل إلّا على الفعل المتصرّف
وهو إمّا ماض كقوله تعالى لولا أن منّ الله علينا أو مضارع وله فيه خاصّة تأثيران أحدهما
نصبه وتخصيصه بالاستقبال أو أمر أو نهي على مذهب سيبويه كما مرّ ونحو وأسد يقلبون
جمرتها عينا ويشتدّون أعن توسّمت من خرق فإنّ منزله مار الصبابة من عينيك مسجوم
وأمّا أنّ المشدّدة فمع معمولها واذا كفّت فبالجملة الاسمية أو الفعلية ومن الحروف
المصدرية كي اذا دخلته لام التعليل نحو لكي تخرج وهي بمعنى أن وتختصّ بالمضارع
وقد ذكرنا الخلاف في نواصب المضارع فمن حتم كونها حرف جرّ لم يجعلها في مثالنا مصدرية
بل قدّر أن بعدها ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمنّي نحو قوله تعالى ودّوا لو
تدهن وقال على حراصا لو يسرّون مقتلي وصلتها كصلة ما إلّا أنّها
لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمنّي فينتصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء
نحو لو كان لي مال فأحجّ أي ليتني وأودّ لو كان لي مال قال الله تعالى لو أنّ لي كرّة فأكون
من المؤمنين قوله حروف الى الفعل أقول اعلم أنّ معنى هذه الحروف اذا دخلت في الماضي
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحضّ على الفعل والطلب له فهي في
المضارع بمعنى الأمر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات إلّا أنّها تستعمل
كثيرا في لوم المخاطب على أنّه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنّها من حيث
المعنى للتحضيض على مثل ما فات وقلّما تستعمل في المضارع أيضا إلّا في موضع التوبيخ
واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ
فهو العرض فيكون هذه الحروف للعرض وتستعمل في ذلك المعنى ألا المخففة أيضا ولو
التي فيها معنى التمنّي نحو لو تنزل بنا فتأكل وأمّا نحو ما تقطف على قوله ويليها الفعل لفظا نحو
لولا أرسلت الينا رسولا ولوما تأتينا أو تقديرا نحو قوله تعدّون عقر النيب أفضل
مجدكم بني ضوطرى لولا الكميّ المقنّعا ونحو هلّا زيدا ضربته وجاء الاسمية بعدها في ضرورة
الشعر نحو يقولون ليلى أرسلت بشفاعة اليّ فهلّا نفس ليلى شفيعها أو اذا وليها الظرف

والهمزة اعم تصرفا تقول ازيداً ضربت وأتضرب زيداً وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو وأثم اذا ما وقع
وافمن كان واو من كان دون هل
متن

فهو منتصب بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله كما في قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك
قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيداً ضربت
فهو على الخلاف الذي مضى ولزومها الصدر الكلام لما مر قبل وقد يجي الفعلية بعد لولا غير
التحضيضية قال ألا زعمت أسماء ألا أحبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي فتقول
بلوله في اذن لولا لامتناع الثاني لامتناع الاول وقيل هي لولا المختصة بالاسمية والفعل
صلة لان المقدرة كما في قوله تسمع بالمعيدي لان تراه قوله حرف الى للتقليل اذا دخلت
قد على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا
المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه واقعا
عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن
قد قامت الصلوة ففيه اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع
التحقيق التقريب فقط ويجوز ان يقال قد ركب زيد لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا يدخل على الماضي
غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى تقرب معناها من الحال ويدخل
ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيضاف الى التحقيق في الاغلب
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا
وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويستعمل
ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في ربما قال الله تعالى قد يعلم الله المعوقين وقال
قد اترك القرن مصفرا أنامله ولا [illegible] يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله
لقد والله ولقد قد لعمري قال كذا وقد يغني عن الفعل دليل فيحذف ما بعدها قال
لما تزل برحالنا وكأن قد قوله حرفا الى هل قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد
قائم واقام زيد وكذلك هل يعني يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل
على كل اسمية سواء كان الخبر منها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها
فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد فقيل اهل
قال أهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال
استغناء عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان
اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان
رأت فعلا في حيزها حنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها
تسلت عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا يقتنع به مقدرا ايضا للفعل المقدر بعدها
فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته كما مر في المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة
اعم يعني انها تستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها انه لا يقال هل زيد خرج لا على كون

حرف التوقع قد
وفي المضارع للتقليل

حرفا الاستفهام
الهمزة وهل لهما صدر الكلام
تقول ازيد قائم واقام
زيد وكذلك هل

بهام

تذكرت عهودا بالحمى

لطلب التصديق بهل وما اي تصور اكحل اخوك ذا الفتى
ودولى الاصل للايجاب كابن هشام ليس بالصواب
سر الكوكب الساطع
يعني ان قوله هل يستعمل للايجاب مثل نعم كما قال
ابن هشام ليس بصواب

كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر ولا يقال هل زيدا ضربت على ان زيدا
منصوب بما بعده ولا بمقدر ولا يقال هل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر
كل ذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام والانكار
ايضا قال الله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقال الشاعر أطربا وانت
قنسري ومن ذلك الهمزة في الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة
على النافي فهي لمحض التقرير اي حمل المخاطب على ان يقر بما يعرفه نحو الم نشرح
لك والم يجدك واليس ذلك بقادر وهي في الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات
واما هل فلا تدخل على النافي اصلا ومنها ان الهمزة تستعمل مع ام [illegible]
ولا يستعمل هل معها الا شذوذا كما وتختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير
في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء
الاحسان الا الاحسان اي ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من غزية ان
غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة ان تدخل على الفاء
والواو وثم لما تقدم في حروف العطف ولا تدخل عليها هل لكونها فرع الهمزة فلا
يتصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا
في الاستفهام الطالب للتصدر قال الله تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر
وهل انا الا من غزية وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فأتكرمني كما في الجوازم
وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الي والهمزة لا تجيء بعد ام ويجوز ذلك في هل
وساير كلم الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما تبين من مذهب سيبويه
اعني حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسماء وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا
يجمع بين حرفي استفهام وقال ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم
وقال تعالى ام من يجيب المضطر وقال الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان
انف اذا ما ضن باللبن وغير ذلك واذا جاءت ام بعد اسم الاستفهام فلا بد من اعادة
ذلك الاسم بعد ام نحو من يطعمني ام من يسقيني واين الكلام ام اين الشرب اذا قصد
اشتراكهما بعد ام فيه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني وان لم يقصد اشتراكه
فيه نحو من يطعمني ام يسقيني زيد جاز وانما وجب اعادته مع قصد الاشتراك فيه
لان ام منقطعة اذ المتصلة لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف
وام المنقطعة بمعنى بل والهمزة الاستفهام الذي هو معنى الاستفهامية المتقدمة لان
معناها اشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم يستفد من ام الا
بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة

ام للتسوية

اي الم يثوب وقوله فهذا
بمنزلة هل جزاء
وافادتها فائدة النافي
حتى جاز ان يجي بعدها

[illegible]

الكوثر الرجل السيد الكثير الخير
قال وانت كثير يا ابن مروان
طيب وكان ابوك ابن العقائل
كوثرا

الهمزة فلا تفيد معنى الاسماء

حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل في الماضي ولو عكسه ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا ومن ثمة قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا جاز لتعذره
متن

لم يكن لك بدّ من التصريح بها بعدام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة لانها ليست في الاستفهام كالهمزة وجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية وعدم العراقة وقد جمعهما الشاعر في قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة جواز حذف المفرد بعده اعني داخلا على ما سبق من ذكره المخبر عنه بكلام متكلم آخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا او زيدا او ابن زيد لمن قال جاءني زيد او رأيت زيدا او مررت بزيد ولا تقول زيدا وهل بزيد **قوله** حروف الى التعذره قوله ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا اللفظ على انها دخلت على المضارع قال الله تعالى لو يطيعكم في كثير من هذا وضعها كما مر في الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو يستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المصنف هي لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعضهم ذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال لانتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المصنف هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجيء جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وآية ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيضه انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما للشرط ولنقيضه فيلازم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهنتني لاكرمتك اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت كلمات الله ايه لبعثت وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو امن لما اطاع وقوله تعالى ولو

اسميهم لمنو لو ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال لو يشأ طار به ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان جزمها مطردا على بعض اللغات قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اما في نحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته فلا كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف المذكور في ان زيدا ضربت وجاء شرطها اسمية في الضرورة قال لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو التي تليها ان وقال السيرافي الذي عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان خبر ان اذن فعل ينوب لفظ عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فكانك قلت لو جاءني زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعني ان ان اذا وقعت بعد لو المحذوف شرطها فخبرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لا في الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقق والثبوت يدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض الاية اما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم من لا يشترط مجيء الفعل في خبر ان الواقع بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال اسود بن يعفر ما ضبا لي كل يوم غنيمة واهلكتهم لو ان ذلك دائم وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها او لو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقع بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا قال تمد باعناق او تلويها وتشتكي لو انها تشكيها وجواب لو اما فعل مجزوم بلم او ماض مثبت او له لام معتوضة ويحذف هذه اللام قليلا وان وقعت بعد ما في خبرها صلة تحذف اللام كثيرا نحو جاء الذي لو ضربته شكا في وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله تعالى ولو ان ما في الارض الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى ولئن اطعتموهم

اسم

وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزمه الماضي لفظاً أو معنى وكان الجواب للقسم لفظاً
مثل والله إن أتيتني أو إن لم تأتني لأكرمنك
متن

انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم
سادّ مسدّ جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية جواب لو وقال انما جعل
جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء قوله واذا الى اطعتموهم
اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم القسم ما يطلب الخبر نحو زيد
والله ان اتيته ياتك وان زيدا والله ان اكرمته يكرمك او لا يتقدم والاول قد مضى الكلام
عليه في قوله وان توسط سقدم الشرط وكلامنا الان فيما لم يتقدم عليه طالب خبر وهو قوله بدليل
اول الكلام فنقول اذا تقدم القسم اول الكلام ظاهرا او مقدرا وبعده كلمة الشرط
سواء كانت ان او لو او لولا او اسماء الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم والشرط
فيجعل الجواب للقسم ويستغني عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما في ان
فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الاية واما في لو فكقوله
تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وتقول والله لو جئتني لجئتك
واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله
وكذا تقول والله لو جئتني ما جئتك ولا تقول لما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان
التي بين لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند غيره
زائدة واما في لولا فنقول والله لولا زيد لضربتك واما في اسماء الشرط فكقوله تعالى واذ
اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن به وقوله تعالى لمن
تبعك منهم لاملان جهنم ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم
مع تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل
وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا وقال حلفت له
ان تدلج الليل لا يزل امامك بيت من بيوتي سائر واما لو انعكس الامر يعني تقدم الشرط على
القسم فالواجب اعتبار الشرط ولك بعد ذلك الغاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمك
واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتني فوالله لاكرمنك وتعليل هذه الاحكام مبني
على مقدمة وهي ان اداتي القسم والشرط اصلهما التصدر لتأثيرهما في جوابهما وقد يسقط عن درجة
تصدره على جوابه فيلغى باعتباره اي لا يكون في الجوابين على ما تاثيرهما اما الشرط فنحو اتيك ان
اتيتني واما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فيضعف امرهما فلا يكون لهما
جواب لفظا واما من حيث المعنى فالذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم
او يتخلل القسم اكثر الغاء من الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام حتى رفع الله المؤاخذة
به بلا نية لتمرن الالسنة عليه وسماه لغوا فقال تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم
وايضا تاثيره في الاصل في معنى الجواب اقل من تاثير الشرط في جوابه لان القسم موكد

قال والله لولا شيخنا عباد لكمرونا اليوم او لكادوا
واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم يجز حذفها

كالاستفهام لتاثيرهما في الكلام معنى ثم ان كلا منهما لكثرة استعماله يوسع فيما يتأخر

وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى كقولك انا والله ان تأتني آتك وان اتيتني والله لآتينك
وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا وان اطعتموهم
متن

موكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم معنى الكلام دونه والشرط مؤثر في جزائه معنى لم يكن فيه
وهو التوقيف فكان اداة القسم اليق بالالغاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا
قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك
بالالغاء وقد امكنك ان تعتبره فتقول لاكرمنك ولا تقول انا ان لقيتني اكرمك بالرفع
على انه خبر المبتدأ واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية
خبر المبتدأ ولهذا حمل قوله الكان يصرع اخوك تصرع على التقديم والتأخير لضرورة
الشعر فاذا تقرر هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم
اولى لتقوي القسم بالتصدر الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا استدلال
فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان من بعد الثاني
الا ان هذا البعيد تقوى بالتصدر الذي هو اصله وحقه والقريب ضعف بالتوسط الذي
هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح
الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما مر من قوله لئن منيت بنا عن غب
معركة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويه بالتصدر مع
كونه في الاصل اقوى من القسم ويجوز لك بعد ذلك اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو
ان تأتني فوالله لاتينك فالقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لما ذكرنا انه
يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان تأتني والله اتك فاتك جواب الشرط والشرط
والجواب دال على جواب القسم وساد مسده اما اذا تقدم لو ولولا على القسم فلان جوابهما
لا يكون الا جملة قسمية تقول لو جئتني والله اكرمتك ولولا زيد والله لضربتك قوله وان
توسط اي القسم قوله سقدم الشرط قد ذكرنا قوله او غيره معنى الطالب خبر كالمبتدأ
بلا ناسخ او مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تأخر عنه
فان تقدم مع الالغاء نحو انا والله ان اتيتني اتك اتيتك مع تقدمه على الشرط وجواب
اعتباره لتقدم المبتدأ عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ والقسم لغو كما في زيد
والله تقوم وتقول في الاعتبار انا والله ان اتيتني لاتينك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط
وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله
بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان هناك لجوابه طالب
اخر وان تأخر عن الشرط مع الالغاء فنحو ان تأتني والله اتك اتغيته لتقدم طالبين للجواب
عليه اعني المبتدأ والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتني فوالله لاتينك جعلت الجملة
القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ وان توسط
القسم تقدم عن الشرط اي طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم عليه ولا

فالواجب الغاء القسم في خبرية فعلية ولا يصح ان تكون جملة

متاخرًا فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لأقومنّ وانا والله
لا اقوم وان كان الخبر مفردًا وجب الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون
الا جملة وذلك نحو انا والله قايم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق قول المصنف وان توسط
يتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاوه وطريق الحصر ان نقول القسم اما ان يتقدم اول
الكلام او يتوسط او يتأخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله ان
اتيتني لا اتيتك او لا نحو والله وان توسط الكلام فاما ان يتقدم على الشرط او لا فان
تقدم عليه وجب اعتباره الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط
طالب خبر نحو انا ان اتيتني فوالله لا اتيك وانا ان اتيتني والله اكرمك او لم يتقدم عليه
شيء نحو ان اتيتني فوالله لا اتيك وان اتيتني والله اكرمك وان لم يتقدم الشرط على القسم
المتوسط فاما ان يتاخر عنه الشرط نحو انا والله ان تأتني اكرمك وان لم يتاخر عنه الشرط
فاما جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاوه نحو انا والله لآتينك وانا والله اتيك
وان جاء بعده مفرد وجب الغاء القسم نحو انا والله قايم وان تاخر القسم عن الكلام
وجب الغاوه نحو انا قايم والله وان اتيتني اكرمك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما
تضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اي لا اجابة لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا
في الشرط ايضا لما ذكرنا في الجوازم فنقول نحو اجيئك ان تجئني واتيك ان تجئني لاكرمك وقد
جاء ذلك في الشعر كقوله • فان لكم من جنّ لا ابرح طارقا وان تك انسانا لها الانس تفعل •
وقوله • فان تتثقني بالشنوى ام قسطل لما اغتبطت مثل طول • وقوله • لئن بك قد ضاقت
على بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع • وقوله • اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل •
فقول المصنف لزم الماضي لفظا او معنى ليس على الاطلاق والاولى ان يقول الاكثر
كونه ماضيا لفظا او معنى ونعني بالمعنى نحو ان لم تزر ربك وقد نبهنا ايضا ان قوله وكان الجواب
للقسم لفظا ليس بحتم بل قد يجي الجواب للشرط وان قل كقوله • لئن منيت بنا عن غب معركة •
ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا
نحو لئن قمت لأقمت وان فعلنا لم يرد الاستقبال لكونه سادًا مسد جواب الشرط قال الله
تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما
ولئن ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا وقوله تقدير القسم كاللفظ اي القسم المقدر
كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله لئن اخرجوا او لم يكن كما في قوله
وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط
والفاء مقدرة ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر
كقوله • من يفعل الحسنات الله يشكرها • واما اذا تقدم همزة الاستفهام على

كلم

كلمة الشرط فسواء كانت تلك الجملة الكلمة اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا
كان ولو فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما
كجملة واحدة نحو ائن يضربك تضربه بجزم تضربه وكذا الموضع بك تضربه وكذا اين تأتني
آتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم
الاستفهام بل تقول متى ان اضربه يضربني بالجزم لا غير اتفاقا لان الهمزة هي الاصل
في باب الاستفهام ويقول في الهمزة أان اتيتني آتيك بتقدير آتيك ان تأتني وكذا
ائن تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلغى
اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب على ما مضى وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط
ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جاءني
الذي ان تأته يشكرك بجزم يشكرك والدليل عليه قوله تعالى افان مت فهم الخالدون
والفاء في فهم لجواب الشرط وفي فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون
ان مت لم يقل فان مت بل كان يقول أان يعني افهم الخالدون اي انهم الخالدون ان مت والاصل
عدم الحكم بزيادة واما الهمزة الداخلة على اذا في الحقيقة داخلة على ما هو موضع الجزاء
لانه ليس بجزاء لما مضى في الظروف المبنية بل موضوع موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك
فليست اذا اذن مع جملتها بالشرط مع جزاوها المتقدم من حيث المعنى على اذا لانه عاملها كما
تبين في الموضع المذكور فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه نحو ثم لم يأت الثاني في قوله تعالى
ائذا كنا عظاما ورفاتا انا لفي خلق جديد لان التقدير انا لفي خلق جديد اذا متنا ولهذا
كثيرا ما يكون الاستفهام في انا نحو قوله تعالى ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما اينا لمدينون
لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان تدخل على ما هو في موضع
الجواب كما قرر قوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله ولا يحسبن الذين لما طال الكلام والثاني
فلا تحسبنهم زايدة والعامل قوله لمدينون مع ان في اوله همزة الاستفهام وان ولا يعمل
في غير هذا الموضع ما بعدها فيما قبلها وذلك للغرض المذكور فيما تقدم فهو مثل قولك اما يوم الجمعة
فان زيدا قايم فان انتصاب يوم بقايم على الصحيح مع كونه خبر ان لغرض ذكره هناك ثم اعلم
ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت كون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء
في الاداة الثانية لما ذكرناه في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت
فان سكنت فلك كذا وان سالتني فان اعطاك فعلي كذا الا ان الاعطاء بعد السؤال
وان قصدت الغاء اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى
لعنى الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء كقولك فان
عثرت بعدها انلو الت نفسي من هاتا فقولا لا لعا كقوله والله ان اتيتني لا اتيك في مثال الشر

دخول الشرط على الشرط

وأمّا للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض منه بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقاً وقيل هو معمول المحذوف مطلقاً مثل كيوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم من الاول والا فمن الثاني وهو معمول لما في حيزها

ان تذنب

لفظا او لها معنى ومثله ان تبت ان تذنب ترحم اي فان تبت ترحم وكذا ان كان الكلام مشروطين نحو ان سالت ان لقيتني ان دخلت الدار اعطك اي ان دخلت الدار فان لقيتني فان سالتني اعطك فقولك فان سالتني مع الجزاء جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزايه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر قوله واما الى الثاني اعلم ان اما موضوعة لمعنيين التفصيل مجملا نحو قولك هولاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى آخر ما يقصد ولاستلزام شي لشي اي ان ما بعدها شي يلزم حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شي لشي اي استلزام الشرط للجزاء اي كما في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا في جميع مواقعها والتزم في ذلك التعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله اما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على معنى قولك اما زيد فقايم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان نقول هي حرف معنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتض تكررها لما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال لهذا ايضا وايضا حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقايم اما يكن من شي فزيد قايم يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا شي يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شي في الدنيا وما دامت السماء باقية فلا بد من حصول شي فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شي واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتداء والخبر لان فاء السببية بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشي آخر الا ترى ان خبر المبتداء بعد لولا وبعد القسم لما حذف وجوبا الامر سد جواب لولا وجواب القسم مسده وحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطا للكلام كما هو حقها ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام وكذا تقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم

يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انها ملزوم ان يحكم واما المعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الخبر كالحال نحو اما مجردا فاني ضارب زيدا والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضارب بكرا والمفعول له نحو اما تاديبا فانا ضارب بكرا فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة التي مضت ولا تقول مثلا اما جيئتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا هو مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شي من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع آخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر واما زيدا فما اضرب ولا تقدم من اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا لانك لا تحتاج ان تقدر الضرورة فلا تقول اما زيد طعامك فلا ياكل وقد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اي ان يكن شي فان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح جواب اما استغني به عن جواب ان والدليل على انها ليست جواب ان لعدم جواز اما ان جيتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جيتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني فاضرب بكر قال الله تعالى واما اذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول اي اما يكن من شي فاذا ما ابتلاه يقول فانما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه فيجب ان تعمل في الجزاء الذي هو ابعد منها من الشرط الا يرى انه اذا حذف الجزاء في قولك آتيك ان اتيتني فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط فالجزاء بعد الانجزام عند حذف الشرط اولى واما قولهم افعل وان لا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا واما بمعنى ان لما ذكرنا واما تفسير سيبويه لقولهم اما زيد فقايم بمهما يكن من شي فزيد قايم الا كان شي فزيد قايم اي هو قايم البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما على ما ثبت من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت ولا تحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة نحو قوله فاما الصدور لا صدور لكم او مع قول محذوف يدل عليه محكيه كقوله تعالى فاما الذين كفروا الم تكن آياتي اي فيقال لهم الم تكن ولا يقع بين اما وفائها جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قايم فعمرو وكذا لان الواقع بينهما كما مضى جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة واعلم انه قد ياتي بعد اما ما يتكرر ذكره بعد فائها وذلك اما مصدر مكرر ضمنا بان يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما علما فعالم واما صبغ يكرر لفظها بعد الفاء نحو قولك اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف واما علما فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك نحو اما البصرة فلا بصرة لكم واما ابوك فلا ابا لك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطي ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم

يجيزون فيه الرفع والنصب كما يجيء وأما الحجازيون فإنهم يجيزون فيه الرفع والنصب في المعرف
من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف وأما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرفاً
كان أو منكراً إلا ما سيجيء والرفع عند الجميع فيما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين
وأما النصب فإن سيبويه ذكر في المصدر معرفاً كان أو منكراً أنه مفعول له عند الحجازيين
فقال بشرح كلام قال ذلك لأنه رآهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال
فيبقى مفعولاً له نحو أما سمناً فسمين أي مهما يذكر زيد لأجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو أما العلم
فعالم أي مهما يذكر زيد لأجل العلم فهو عالم وقال سيبويه ونصب المنكر عند بني تميم على الحال قال لأنهم
لا يجيزون في معرف المصدر إلا الرفع علمنا أن نصب المنكر على الحال والعامل فيه المحذوف قبله
كما تقول في نحو أما علماً فعالم أن التقدير مهما تذكر زيداً عالماً فهو عالم أو المذكور بعده أي عالم في
مثالنا فيكون حالاً مؤكدة قال سيبويه أما الرفع في المصدر فعلى أنه مبتدأ والعائد إليه محذوف
نحو أما العلم فعالم أي عالم به كقوله تعالى واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً أي لا تجزي
فيه وأقول الدليل على أنه نحو عند بني تميم نصب معرف المصدر أنهم يجوزون على ما حكى عنهم
سيبويه أما العلم فعالم بزيد بنصب العلم أي فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي أن يجوز عندهم أما الضرب
فضارب أي أنا ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء وأما
نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه أحد الشيئين المذكورين في المصدر الواقع
حالاً لبني تميم وأقول كون المصدر المنصوب مفعولاً له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان لجاز أما
للسمن فسمين وأما للعلم فعالم والأولى أن يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على أنه حال
مما بعد الفاء وفي المصدر المعرف على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء والمنكر في المصدر المنكر على أنه حال أو
مفعول مطلق لما بعد الفاء وأما المرفوع فعلى أنه مبتدأ ما بعد الفاء خبره مطلقاً بلا تقدير ضمير
كل ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه أن تقول إن مثل هذا الكلام إنما يقال إذا ادعى
شخص ثبوت أشياء له أو يدعى له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوى أو يدفع كما تقول مثلاً
أنا سمين وأنا عالم فيقول السامع أما سميناً فلست بسمين وأما عالماً فعالم فهذا حال لأن المعنى
أما إذا كنت سميناً وادعيت ذلك فلست بسمين وأما إذا كنت عالماً أي أبديت من نفسك
العلم وتزينت به وادعيت ذلك فأنت في الحقيقة كذلك كما يقال إذا كنت مؤمناً فكن مؤمناً وإذا كنت عالماً
فأنا عالم لا متكلم وإذا كنت في أمر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا على أحسن
التأويلات أي يا أيها المدعون للإيمان آمنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفاء والتقدير
إن يكن شيء فأنت عالم عالماً أي أنت عالم حقيقة حين كنت عالماً صورة وفي زي العلماء والمصدر
المنكر عن الوصف حال أيضاً على هذا الوجه أو يحمل مفعولاً مطلقاً على أن معنى أما سمناً فسمين
إن يكن شيء فهو سمين سمناً وكذا في نحو أما سمناً فلا سمين أي أما يكن شيء فلا سمين فيه سمناً وأما

المصدر

وأما المصدر المعرف فنصبه لمطلق لا غير مما بعد الفاء فمعنى أما العلم فعالم به أما يكن شيء فزيد عالم العلم
وأما الكلام على أنه كيف تعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو أما سمناً فأنت سمين أو فإنك سمين
فقد مر أنه للغرض المذكور وأما الرفع نحو أما السمن فسمين وأما العلم فعالم وإنما جاز ذلك
لتضمن الخبر معنى المبتدأ لأن التقدير أما السمن فأنت صاحبه وسمين وعالم في مثله خبر مبتدأ
محذوف أي أنت سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر الواقع موقع
المضمر نحو لا أرى الموت يسبق الموت شيء وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو أما
العبيد فذو عبيد أي فأنت صاحبهم ولم يقل فذوهم لأن ذو لا يضاف إلى المضمر وكذا الوصف
المرفوع نحو أما العالم فعالم أي فأنت عالم أي فأنت هو وأما نحو أما العلم فلا علم فاستغراق
لا علم ولا عالم كالضمير الراجع إلى المبتدأ وقولك أما العلم فلك علم أي لك شيء منه وأما العالم فلست
بعالم أي لست به وإنما اكتفوا مطرداً في مثل هذا الخبر بالظاهر الساد مسد المضمر ولم
يطرد ذلك في غيره على الأصح كما مضى في باب المبتدأ نحو زيد ضرب زيداً لأنهم لما غيروا اللفظ
والخبر ههنا عن حالهما بتوسيط الفاء بينهما فكأنهما ليسا مبتدأ وخبراً وأما غير المصدر والصفة
نحو أما العبيد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفاً كان أو لا وروى يونس
عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي خبيثة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف
في المعرف إلا إذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير وأما إذا أردت
بالعبيد عبيداً معينة فلا يجوز فيه إلا الرفع كما في قولك أما البصرة لك وأما أبوك فلا أبا لك
أقول أما الحمل على الحال في مثله فضعيف ولا معنى له بل هو على أنه مفعول به لما بعد الفاء
لأن معنى ذو عبيد أي تملكهم وذلك كما روى الكسائي أما قريشاً فأنا أفضلها أي أغلبهم بالفضل
وقولهم أما أن يكون عالماً فهو عالم أن فيه مبتدأ أي أما كونه عالماً فحاصل والخبر مدلول عليه
بما بعد الفاء وكذا قولهم أما أن لا يكون عالماً فهو عالم أي أما عدم كونه عالماً فليس بحاصل وقال
سيبويه لا أي أن لا يكون زائدة كما في قوله تعالى لئلا يعلم أهل الكتاب وفي الصور التي ذكرتها خبط
كثير من النحاة وهذا الذي ذكرته أقرب عندي وقد يحذف أما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى
وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وكذا فليذوقوه وبذلك فليفرحوا وإنما يطرد ذلك إذا
كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً وما قبلها منصوباً به أو بمفسر به فلا يقال زيد فضربت ولا زيداً فضر
بتقدير أما وأما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائلة خولان فانكح فقد ذكرنا
في باب المبتدأ أنه محمول على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الأخفش وإنما جاز
إضمار أما بالقيد المذكور لأن الأمر لإلزام الفعل لفاعله والنهي لإلزام ترك الفعل لفاعله
فناسبا على إلزام الفعل أو تركه للمفعول وذلك بأن تقدر أما قبل المنصوب وتدخل فاءها على
الأمر والنهي فإن ما قبل أما ملزوم لما بعدها كما مر وأما قوله تعالى وأما ثمود فهديناهم بالنصب

تار

نسيقولون وقوله تعالى واذا اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا وقوله تعالى واذ لم تفعلوا
وتاب الله عليكم فاقيموا فلاجراء الظرف مجرى كلم الشرط كما ذكر سيبويه في نحو زيد حين لقيتني
فانا اكرمه على ما مر في الجوازم وذلك في اذ مطرد على ما مر في الظروف المبنية وتجويزان يكون واذ
اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر اي مهما يكن فيه
اما وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وفأووا وفاقيموا في الظروف الماضية التي هي اذ لم
يهتدوا واذا عتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي
محالا لما ذكرنا في نحو اما زيد فمنطلق من الغرض المعنوي اي قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال
المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله وهو معمول لما
في حيزها اي ما بين اما والفاء معمول لما في حيز الفاء اي لما بعدها وليس ذلك مطلق عند المصنف
لان المبتدأ في اما زيد فقائم خارج عنه اذ العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط
مع الشرط في نحو قوله تعالى اما ان كان من المقربين خارجة عنه عنده قوله مطلقا اي سواء
كان ما بعد الفاء مما يحول صدر الكلام كان وما النافية نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن وذلك
للغرض المذكور هذا مذهب المبرد واختاره المصنف وقال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي سواء
كان بعد الفاء شيء يمنع من عمل ما بعده فيما قبل الفاء اولا نحو اما زيد فقائم عنده بتقدير اما ذكر زيد
فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد قائم اي اما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشيء اذ لو كان كذلك لجاز النصب
في نحو اما زيد فقائم بتقدير اما ذكرت ولا يجوز ولجاز الرفع اختيارا في اما يوم الجمعة فزيد قائم
ولا يجوز الا بتاويل بعيد اي قائم فيه وانما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل
فيما قبلها ولا يفصل فيما بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم ولم يتنبهوا ان التقديم في
هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة وذهب المازني الى انه ان لم يكن بعد الفاء ما يستحق
للتصدر كان وما او ما نع اخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوف
نحو اما زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول تمييزا وعامله اسم تام نحو اما التمييز فان تلبيس
خير لك فان لم يكن احدها فالعامل ما بعد الفاء وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر
وهو معنى قوله والا فمن الثاني وليس ايضا بشيء لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع
الواحد وهو الفاء فلا باس بجوازه مع مانعين واكثر لان الغرض مهم يجوز لتحصيله الفائدة
ما نعين فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب في اما زيد فانه قائم ولو كان معمول المقدر لم يمتنع بتقدير
ناصب نحو ذكرت قال ابن خروف وقد تبدل الميم الاولى من اما ياء قال ٭ رأت رجلا ايما اذا
الشمس عارضت ٭ فيضحى واما بالعشي فيخصر ٭ قوله حرف الحصر الردع تقول لشخص فلان يبغضك
فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون
لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم ردعا لما قبلها وذكر اذا اخبر عن غيره بشيء نكر

حرف الردع كلا

فيذكر بعده كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يكون
بجواب القسم كما في الآية وان لا يجاب به كقوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي
وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى ما قبلها وقد تحتمل المعنيين كما في قوله تعالى ثم يطمع ان
ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لم يجز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز
ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوف لانها حرف
لا يستقل نحو كلا لا تقل او ليس الامر كذا واذا كانت بمعنى حقا جاز ان لا يقال انها اسم بنيت
لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده
لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود
بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية قوله تاء التانيث الساكنة اعلم انه انما جاز الحاق علامة
التأنيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه لا المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل
في الاسناد وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياج الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء
الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع
الفاعل بين الفعل واعرابه نحو يضربان ويضربون وتضربين فتأنيث الفعل لتأنيث فاعله مثل تثنية
الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله
تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان الاصل في الاسم الاعراب
واصل الفعل البناء فقيد من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته لانها كالحرف الاخير مما تلحقه وحركة
تلك على اعراب ما وليته ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها في قائمة وتقلب الاسمية في الوقف
هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التاء الفعلية هو السكون لم ترد اللام
المحذوفة للساكنين في رمتا وغزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها ومن جنس الكلمة فالحركة
باعتبارها كاللازمة الا ان الاصل في التاء السكون فالحركة عليها كلا حركة بخلاف حركة اللام في لم يخافا
ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافي وخافن وترمين وقولن فان عين الفعل في هذه لم تحذف لان سكون
لام المضارع ليس باصلي حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا
اللام اصله المضارع والاصل في اضرب لتضرب كما بينا فاصل الام لم يخافا وخافا ولم تقولا وقولا هو الحركة
وهو الآن متحرك بحركة كاللازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف لم يخف الله
وخف الله ولم يبع التوب ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الآن عارضة
ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم ترد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو
والياء لان اصل هاتين الحرفين السكون كالتاء الفعلية وجاء في لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف
كجزء الكلمة فقالوا رماتا وغزاتا ولا يقولون رمات المرأة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها
اذا الظاهر ليس في الاتصال كالضمير قوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف يعني نحو قاما اخواك

تاء التانيث الساكنة

التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم • نون التوكيد خفيفة ساكنة ومشددة وهي مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلن

وقاموا اخوتك وتمن لسونك فتكون الالف والواو والنون مثل التاء حرفا مبنية من اول الامر ان الفاعل مثنى او مجموع ولا يكون اسما ضمائر لئلا يلزم اذن تقدم الضمير على مفسره من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا وربه رجلا او في باب التنازع ولكونها حروفا لا ضمائر جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث وقيل انما جعل فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا استعمال النون في الرجال كقوله • يعصرن السليط اقاربه • ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا اما قالوا ولا مانع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها واما الفائدة في هذا الابدال فاخبر في بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مبهما **قوله** التنوين الى علم • قوله نون ساكنة يدخل فيه نون نحو من ولم يكن قوله تتبع حركة الآخر تخرج امثالها لان آخر هذه الكلمات نون ساكنة لا تتبع الا ان نونها تتبع حركة الآخر وقد استفيد منه ان التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل كقوله • وقولي ان اصبت لقد اصابن • قوله لا لتأكيد الفعل تخرج نون التأكيد الخفيفة وانما لم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه رفعا وجرا واقسام التنوين مرت في اول الكتاب **قوله** ويحذف من العلم الى آخره نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك في قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر وهي بن بي وضل بن ضل لانه يعبر به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة وان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم ابن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا ان التنوين حرف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ مع خبره وحكم ابنة حكم ابن وفي الوصف ببنت وجهان كما مر في النداء وجاء في تنوينه نحو قوله • وحاتم الطائي وهاب المئي • وقوله • فالفيته غير مستعتب • ولا ذاكر الله الا قليلا • ضرورة وقرئ في الشذوذ قل هو الله احد الله • **قوله** نون الى آخره • اي حركة المشددة بالفتح لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الف الاثنين والف الفصل نحو اضربان واضربنان تشبيها بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو تضربان وكذا النون في الاسم المبني نحو الزيدان **قوله** وتختص بالمستقبل لانه لم تدخله الحال والماضي لما مر في باب المضارع ودخولها في الاغلب في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا يدخل الا بعد ان يدخل على اول الفعل ما يدل على التأكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن واما المزيدة نحو اما تفعلن ليكون ذلك الاول توطئة لدخول نون التأكيد وايذانا بوقوع الطلب على ضربين اما طلب حصول الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني او السؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال • افبعد كندة تمدحن قبيلا • وسلكم تمكثن وانظر متى تفعلن قال • واقبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا

عينا حتى يرى كيف تفعلا • والخبر المصدر بحرف التأكيد نحو والله لتضربن وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في اما تفعلن ومتى ما تفعلن واينما تفعلن وايا ما تفعلن وابما تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما وقد يدخل نون التأكيد اختيارا في جواب الشرط اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه كقولهم • فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا • وقوله • نبتم نبات الخيزراني في الثرى حديثا متى ما يأتك الخير ينفعا • لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلن افعل قال • من يثقفن منهم فليس بآئب ابدا وقتل بني قتيبة شافي • وتجيء النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي يلحق اوائلها ما الزائدة في غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بجهد ما تبلغن • بعين ما ارينك اي الحق الذي اراه فيك وما تجتنبه يضرب لمن يطلب امرا لا ينال الا بمشقة • ومن عضة ما ينبتن شكيرها • يضرب لما كان له اصل وامارة على كونه شيء آخر وقلما يقولن وكثر ما يقولن وربما تقولن وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله • ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات • فضرورة حسنت الزيادة ما في ربما وقد ترفعن في غيرها وتجيء النون بعد المنفي بلا اذا كانت لا متصلة بالنفي قياسا عند ابن جني لانها اذن تشبه الناهية واستشهد بقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن وقيل ان لا في الآية للنهي وقد تجيء مع لا النافية منفصلة نحو لا زيد يضربن عند ابي علي الفارسي بعد النفي اختيارا لقربه من معنى الطلب وتجيء من ما المؤكدة في الاول قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا في النهي من جهة الجزم قال • يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما • وربما الحقت المفعال خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن وقد يدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال الراجز • ارأيت ان جاءت به املودا • مرجلا ويلبس البرودا • اقائلن احضروا الشهودا • وقال آخر • يا ليت شعري عنكم حنيفا • اشاهرن بعدنا السيوفا • وهذا كما يشبه في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملني الا ابن حمال • ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه ثم نحو والله لاقومن بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله • ليعلم ربي ان بيتي اوسع • شاذ عند البصريين كما ذكرت وكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا لغيره قال • فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها • وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها **قوله** وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين هو الواو واما ان ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون التأكيد للساكنين نحو لتخشن واولاهما مده وان كان لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاول الا انها على كل حال كلمات والثقل حاصل بوجود الواو والضم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهي ضمة ما قبلها قال سيبويه لو كنت قال اضربون واضربن كما قبل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كقوله تنود الثوب وتذيقو والمفتوح ما قبلها يحرك للساكنين

التنوين

نونا التأكيد

ولا يدخلها الخفيفة خلافا ليونس وهما في غير جامع الضمير البارز كالمنفصل وان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وترون
وترمين واغزون واغزن و المخففة تحذف لك كمن وفي الوقف فيرد ما حذف والمفتوح ما قبلها تقلب الفا

بالضم وانما لم تحذف لانها ليست بعدة كما يجي في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم تكسر لم
تفتح
تفتح اجراءا لما قبل نون التاكيد في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الفتحة قوله ومع المخاطبة مكسورا لان ضمير
المخاطبة يار فان كان مكسورا ما قبلها كاضربي واعطي وارمي حذفت للساكنين كما قلنا في الواو
وان كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشين وارضين اجراءا لما قبل النون في المخاطبة في جميع
الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين هو الاصل و قال بن مالك حذف يار الضمير بعد الفتح لغة طائية
نحو ارضين في ارضي قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور و ما عداه الواحد المذكر نحو اضربن واغزون
وارمين واخشين و المثنى نحو اضربان وجمع المؤنث نحو اضربنان وليس ما قبل النونين في المثنى وجمع المؤنث
مفتوحا بل هو الف بلى قبل الالف فتحة ولعل هذا مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل
مع النون و بنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة وانما ردت اللامات المحذوفة للجزم او للوقف
في نحو ليغزون واغزون ولترمين وارمين ولتخشين واخشين لان حذفها كان للجزم او للوقف الجاري
مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وكونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد
وابي علي و قال الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين هو باق الفعل او مبنيا لانه بلحاق النون بعد
الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح
صيانة للفعل عن الكسر الذي هو اخو الجر بلا ضرورة لما كانت في اضربن الا انه تحريك للساكنين بحركة كالحركة اللازمة
لكون اللام متحركة في الاصل اي المضارع وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون
واخشين بخلاف الدجاجة اضرب الرجل فلكونها كاللازمة ردت العين المحذوفة للساكنين في قومن ولم
ترد في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور والذاهبين الى بنائه ما اتصل به النون واما على مذهب من قال
بان الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب والبناء فانه يقول انما ردت اللام وفتح في الناقص نحو
اغزون وارمين اذ لو لم ترد لقيل اغزن وارمن فكان يلتبس ... بالاول جمع المذكر وبالثاني الواحد المؤنث
ففتحوا ما قبل النون في كل واحد مذكر صحيح ومعتل واما رد اللام في ارضين واخشين فطرد الباب فقط اذ لم
يكن يلتبس بشي اخر هذا ولغة طي على ما حكي عنهم الفراء حذف اليار الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح
في المعرب والمبني نحو والله لترمن زيدا فارمن يا زيد ولتخشن زيدا واخشن يا زيد وعليه قوله اذا قال قطني قال
بالله حلفة لتغنن عني ذا انائك اجمعا واما لم تحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذفوا اليار والواو
في اضربن واضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتحت
النون مع ان المدة في الالف اكثر منه في الواو واليار وللمد يقوم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالفاعل الف اخف من الواو واليار وايضا ...
واما الالف في اضربنان فلم تحذف لانها مجتلبة للفصل فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فرّ منه واما حذف النون
التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمس فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله
ولا تدخلها الخفيفة اي لا تدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع المثقلة
فلان المدغم ان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك

ولا

ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها في نحو اضربانني بنون الوقاية واضربان نعمان وان كان يزول التقاء الساكنين
الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون نعمان لان النونين المدغم فيهما ليستا للازمتين واما يونس والكوفيون لان نون الوقاية ونون نعمان ليستا بلازمتين
فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان يبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس
لان الالف قبلها كالحركة كقراءة نافع محياي وقراءة ابي عمرو اللاي وقولهم التقت حلقتا البطان
ولا شك ان ذلك في مقام الشذوذ فلا يجوز السائل عليه واما ان تحرك بالكسر للساكنين وعليه قوله تعالى ولا تتبعان
بتخفيف النون واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة حرف برأسها عند سيبويه وعند اكثر الكوفيين الخفيفة فرع المثقلة المثقلة اصل الخفيفة
قوله وهما في غيرهما اي النونان في غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل
اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان تعامل اخر الفعل مع النونين معاملة اخر الكلمة المنفصلة من حذف
الواو وتحريكها ضما او كسرا وغرضه من هذا الكلام بيان ان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النونين
بها وقد بينا نحو حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع
المؤنث ما ذكره وغيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا و
اخشوا والواحد المؤنث اي واخشي وارمي واغزي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو
واغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزن وارمن بحذف
الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا ارمن واغزن يا امرأة
بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها
مع المنفصل نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل تقول
اخشين كاخشي الرجل قوله فان لم يكن بارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش
فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة وبعدها الالف في التثنية نحو اغزون وارمين واخشين
برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير
البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل
هذا ... كلامه ويرد عليه ان المنفصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضي وارضوا ايضا قيل
متصلا ... ايضا ... لا ... اللام معهما كما ... مع الالف فليس قوله اذا كان المتصل على الاطلاق
بصحيح وايضا فحاصل التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل اذا سئل مثلا لم
تحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغز ولم ضم الواو في ارضوا
لرجل وكسرت الياء في ارضي الرجل ولم تحذفا في ارموا الرجل وارمي الغرض ولكن عليه بذكر هذه المحمول
عليه في مستطرد فائدة المحمول فما فائدة الحمل وانما تحمل الشي على الشي اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة
كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول كحمل
المعل الفعل المتعدي وان لم يكن فيه ان العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي
قوله والمخففة تحذف للساكنين وذلك اذا لاقت المخففة ساكن بعدها كقوله لا تهين الفقير علك

الا بركع يوما والدهر قد رفعه حطاها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا
تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا
ينبغي ان يكون للنون اللاحق للاسم فضل على اللاحق للفعل فالتنوين يحذف في ابنم وابن بالشرط
المذكور قياسا وفي غيره للضرورة كقوله وحاتم الطائي واما النون الساكنة فيحذف للساكنين
مطلقا قال س عن يونس انه اذا جا بعد النون الخفيفة في اضربان واضربنان ساكن بعدها همزة
مفتوح نحو اضربان الرجل واضربنان الرجل قال س لو جوزنا الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين
كما يحذف اتفاقا في الموحدين المذكر والمؤنث فيسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقع على
فعل في اخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه تقلب المفتوح الذي قبلها الفا نحو اضربا في اضربن قال
س وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان ان تقلب الخفيفة الفا فمد المدة الاولى بعد النون
وقال الزجاج لو مدت الالف وطال مدها ما زادت على الالف وانها حرف لا تكرر ولا نوى بعدها
قال السيرافي ليس في هذا الذي انكره الزجاج سكر وذلك انه يعتد ان المد الذي يزاد بعد النطق
بالالف الاولى يرام به الف اخرى وان لم ينفصل عن الاول ولم يتميز ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها
والمكسور ما قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول اقلبها واوا بعد الضمة في نحو اخشون وياء
بعد الكسرة نحو اخشين فاقول اخشوا واخشي قال الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب من
قال من اهل اليمن هذا زيدو ومررت بزيدي وهو غير فصيح واما في نحو اضربن واضربن فيقول يونس
اضربوا واضربي وفاقا لغيره في اللفظ الا ان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيرهما الضمير ان
المردودان بعد حذف النون كما يجي وتقول في هل يضربن وهل تضربن هل تضربوا وهل تضربي بلا نون
والواو والياء ضميران بدلا من الخفيفة وعند غيره هل تضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران
ردا بعد حذف الخفيفة مع رد النون التي سقطت لاجل النون المؤكدة كما يجي قوله ورد ما حذف
من الواو والياء وحدها كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا
واخشي او من الواو مع النون التي بعدها كما تقول في هل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل تضربون
وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بنا على انهم قدروا النون الخفيفة المحذوفة للوقف
معدومة من اصلها الحذم لرفعها للفعل بخلاف التنوين فان الوقف في جاني قاض يبغي رد الياء على
الافصح لكون التنوين لازما اذا لم يكن مانع فكانها باسم انضاع عوض الحرف هذا آخر شرح
المقدمة والحمد لله على افضاله وانعامه بتوفيق اكماله وصلواته على محمد وكرام آله وقد تم تمامه وختم
اختتامه في الحضرة الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ثمانين وثمانية

ولنذكر احكام هاء السكت وان كان المصنف ذكر بعضها في التصريف
وحروف التذكير والانكار وسين الكسكسة وشين الكشكشة
اما هاء السكت فهي تزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين
احدهما اذا كان آخرها الفا والكلمة حرف او اسم عريق في البنا نحو لا وذا وهنا وذلك لان الالف حرف

خفية اذا جئت بعدها وذلك في الوصل بحرف آخر تبين النطق بها واذا لم يأت بعدها شي وذلك في الوقف
خفيت حتى ظن ان آخر الكلمة مفتوح فلذا وصلت بحرف ليتبين جوهرها واختاروا ان يكون ذلك
الحرف ها لمناسبتها بالخفا لحرف اللين فاذا جاءت ساكنة بعد الالف فلا بد من تمكين مد الالف
ليقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكنين فيتبين الالف بذلك التمكين والمد واما في الاسماء المتمكنة
نحو افعى وحبلى او العارضة البنا نحو لا فتى فلا تزيد هاء السكت اما الحوق هاء السكت بها الضمير المضاف
اليه فان الاسم العريق البنا لا يضاف منه الا كم ولدن واما لكون الاعراب مقدرا في الالف نحو افعى وشبه الحركة
الاعرابية في لا فتى وستذكر انها لا تلحق المتحرك بحركة اعرابية او شبه الاعراب واما الالف نحو هذا وهؤلا فليس الحركة
الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان محركا بحركة بنائية نحو هو وهي وهؤلا ولا تلحق
هذه الهاء ساكنا آخر غير الالف المذكورة سواء كان واوا او ياء نحو اغزو وغيرهما كحكم ومن ذلك لان الالف اخفى
في البيان احوج بل تلحق الالف والواو والياء في الندبة نحو واغلاما وواغلامكيه وواغلامكموه وفي الانكار
في الابتداء الايره لقصدك الى زيادة مد الصوت فيهما والثاني الموضعين اذا وقفت على كلمة محركة الآخر بحركة
غير اعرابية ولا مشبهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة اذ لو لم تزدها لسقطت الحركة للوقف وانما لم تبين
الاعرابية لعروضها وشرعت زوالها وذلك قولك رجلانه وضاربانه ومسلمونه وهنه وضربتنه وهلمه وضربكه
وحكمه وثمه واضربنه وانطلقنه وضربته وعصايه وقاضيه وعلاميه وهيه وابنه وكيفه ونحو ذلك ودخولها
فيما قبل آخره ساكن اكثر واقوى منه فيما قبل آخره متحرك حتى لا تجتمع ساكنان لو اسكن الآخر ولم يلحقوها النونات
في الامثلة الخمسة نحو تضربانه وتضربونه لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين
ان يقال نحو ضربته وانطلقته للالتباس بضمير المصدر وفي ضربته بالمفعول به ايضا وليس بشي لان الخليل حكى
انطلقته عن العرب ولو كان اللبس مانعا لم يقولوا اعطيتكه وانا ليته ولعليه واعلمه وقد استعملوا في
بعض ذلك الالف مكان الها لمشابهتها اياها وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها آخر الماضي المجرد لانه انما حرك
كما ذكرنا في بابه لمشابهته المعرب فكان الحركة اعرابية فلا يقول ضربه واذا كانت الكلمة تما ذهب لامها
جزما او وقفا فان بقيت على حرف واحد فها السكت لازمة نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء
بالساكن وان كانت على اكثر من حرف نحو اغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها
ليست بواجبة لكنها الزم فيهما منها في نحو ثمه ومسلمونه لانك اذا لم تأت بها سكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف
منها وهو اجحاف وهي في اغزه واقه من قولك لا تغزه وان تق اقه الزم من ها اغزه ولم يرمه لان الاجحاف
ههنا اكثر لو سكن العين وذلك لحذف الفاء واللام واسكان العين وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت
من المتحرك الآخر الا ما حذف من آخره شي ولا يقفون على ما لم يحذف منه شي كانا ولعل وليت وسائر ما ذكرناه
الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقف على المحذوف الآخر ايضا نحو اغز وارم بالاسكان
من غير هاء قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في ما الاستفهامية المحذوف الفها بعد حرف الجر
اكثر من حذفها واما في المجرورة بالاضافة نحو مجي مه ومثل مه فالهاء عند الوقف لازمة كما في ره وقه وقد يجي

سين الكسكسة

تعليل ذلك في باب الوقف ان شاء الله واما سين الكسكسة وهي لغة بكر بن وائل فهي السين
التي تلحق بكاف المؤنث في الوقف وذلك لانهم ان لم يلحقوها سكنت الكاف فتلتبس بكاف المذكر
وجعلوا ترك السين في الوقف علامة المذكر فيقولون اكرمتكس فاذا وصلوا لم ياتوا بها لان حركة الكاف

شين الكشكشة

اذا كافية في الفرق بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا
وغرضهم ما مر في الحاق السين وناس كثير من تميم ومن اسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شينا
قال تضحك مني ان رأتني احترش ولو حرشت لكشفت عن حرش وذلك ايضا للغرض المذكور وانما ابدلوها شينا لانها
مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق لانها ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال

حرف الانكار

انش ذاهبة قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان عظم الساق منش دقيق واما حرف الانكار
فهي زيادة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكارا اعتقاد كون المذكور على ما
ذكر او انكار كونه المذكور بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جائني زيد فيقول من يقصد تكذيبك وان زيدا

لا يأتينك

ما اتاك ازيدنيه اي كيف يجيئك بهذه العلامة لبيان انه لا يعتقد انه اتاك او يقول ذلك من لا يشك ان زيدا
جاءك ويستنكر ان لا يجيئك فكانه يقول من يشك في هذا او كيف لا يجيئك قال الاخفش ان هذه الزيادة موضوعة
لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط فان اريد انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهزء والسخرية فكانه يقول
كيف لا يأتيك زيد او انت الجليل العظيم كقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم هذا قوله والاولى ان يقال
انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخرية وانما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف والانكار
بهمزة الاستفهام من غير فصل بينها وبين الاسم المذكور فان فصل الاسم بما بعده او كان استفهاما على
الحقيقة لا على وجه الانكار لم تلحق وكذا لا تلحق اذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول او ما هو بمعناه
نحو ا تقول زيدا او ا تكلم زيد والا غلب مع حصول الشرائط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك
المذكور بلفظه وحركته اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبتوه لمن قال ذهبت وانا انيه لمن قال انا فاعل
وربما زيدت مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يصح المعنى بالحاقها به من
جملة كلامك فتقول لمن قال ذهبت اذهبناه ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له اتخرج ان اخصبت البادية
فقال انا انيه منكرا لرأيه يعني ان يكون على خلاف ما ذكره السائل ولو حكى لقال اتخرجوه ثم نقول آخر الكلمة
اما ان يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او صحيح فالاول نحو جائني القاضي وزيد يغزو وذا بيته
المعلى وحكمه ان يزاد على آخره مثل آخره فيجتمع ساكنان فيحذف اولهما نحو القاضيه والمعلاه وا يغزوه
وان كان الساكن صحيحا تنوينا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين فلا تكون زيادة
الانكار الا الياء نحو ازيدنيه وانضربنيه وان كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية
فيكون بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفا نحو ازيدوناه وازيدانيه والابوه فليس مدة

ان لم تخل عليه مدة الانكار

الانكار اذا كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس وتجوز لك الحاق مدة الانكار
بان مزيدة بعد المذكور من خلاف في اوله همزة الاستفهام فلا يكون المدة اذا الا يا لانك تكسر نون

ان للساكنين وزيادة ان لزيادة البيان والايضاح لان حرف المد والهاء خفيتان فهو زائد كما في
كاان فعل قال المصنف الظاهر انهم لم يزيدوا ان الا فيما آخره ساكن محافظة لذكر الساكن لانه اذا لم
يزد ان تحرك الساكن ان كان صحيحا ويسقط ان كان مدة وردّ قوله بمجيئها بعد المتحرك في نحو انا انيه
لان نون انا متحركة واجاب بان الزيادة انما تكون في حال الوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن
فيه الف لمجيء ان بعده في حكم الموقوف عليه بالالف فلو لم يزد ان لقيل انا بحذف احدى الالفين
وقياس ما قاله ان يقال المعلى انيه والقاضي انيه ان اريد وهذا الذي قاله من تخصيص ان بالساكن
آخره لم يأت في كلام ثم اعلم انه لا تجوز الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان
كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا يا فتى كما تترك العلامات
في من حين تقول منٌ يا فتى واما تجوز اثبات التنوين ههنا في حال الوقف لقصد الحكاية مع زيادة الانكار
بتوسط التنوين وتبقى الهاء موقوفا عليه فلا يستنكر بقاء التنوين وقفا ومدة الانكار تقع
في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيدا وعمرنيه فيمن قال لقيت زيدا وعمرا
وازيدا الطويلاه واذا قال ضربت عمرا قلت اضربت عمراه فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد على
اي قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الندبة وكما في المنادى ولا بد في حالة الوقف من هاء السكت
ههنا واما حرف التذكر فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا نطق من يتذكر بكلمة ولا يريد
ان يقف ويقطع كلامه فيصل آخر الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما يقول في قال ويقول
ومن العام قالا فيمد فتحة اللام الى ان يتذكر ما بعده فيصل به وكذا يقولوا ومن العامي فيصل بها وان
ان كان الآخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفي اذا اردت سيفا صفته كيت
وكيت وتقول في قد فعل وفي من نحو الحارث مثلا قدي والى وان كان آخره ساكنا حرف مد نحو القاضي
والعصا ويغزو امد ذلك الحرف الى ان تتذكر ولا تجتلب مدة اخرى وتجوز ان يقال بتجليبها
وتحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار ولا تلي هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار
لان هذه انما تزاد اذا لم يقصد الوقف وقد تم هذا الكتاب

بعون الملك الوهاب نسخ باسم حضرة الامام الهمام الاعلم ولي الايادي
والنعم مرجع الانام في العالم منشأ الزهد والعلم منتهى البرهان والجد خليف
الصيام والقيام حسيف للطعم والمنام عارف اسرار الكتاب عامل بحكم الخطاب
مجمع الفضائل والشيم معدن الاخلاق الحميدة والكرم نادر العهد والزمان
خلاصة العناصر والاركان وهو مخصوص بنص ان الله يامر بالعدل والاحسان
الفائق في زمانه من علمائه كرامه والخالب في اوانه من فضلاء بلاده بشاعة
الفضل وافاضة الاحسان العالم بالاصول والفروع الجامع من المنقول والمشروع
المخصوص بعون عناية الله البارئ حميد الله الولد ابو الفتح محمد النعماني
فتح الله عليه ابواب السعادة وذكر حسنى وزيادة بحق اهل التقوى واهل المغفرة

٣٦٠

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير